تفسير القرآن الكريم

تفسير سورة غافر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالَمين، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه ومَن تَبِعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

إن العِلْم يَحتاج إلى مُكابَدة وإلى مُثابَرة وإلى دأَبٍ وكلَّما عوَّد الإنسان نفسَه على ذلك اعتاده وصار أَمْرًا سهلًا عليه.

أمَّا إذا ركَنَ إلى الكَسَل والدَّعة والسُّكون فإنه يَصعُب عليه جِدًّا أن يَكون مُجتَهِدًا؛ لأن النفس وما تَعوَّدت، والإنسان في طلَب العِلْم كالمُجاهِد في سبيل الله في إعداد العُدَّة؛ لأن الله تعالى جعَل الجِهاد في سبيل الله والعِلْم عَديلَيْن؛ حيث قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾ [التوبة:١٢٢] يَعنِي: لا يُمكِن أن يَخرُجوا جميعًا في الجِهاد، ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ يَعنِي: وقعَدَت طائِفة ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾ الفاعِل همُ الفِرْقة الباقِية ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾، بل قال بعضُ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إن طلَب العِلْم أَوكَدُ من الجِهاد في سبيل الله؛ لأن طلَب العِلْم يَنبَني عليه الجِهاد والعِلْم لا يَنبَني على الجِهاد، بل إن المُجاهِد لا يُمكِن أن يُجاهِد على الوجه الصحيح إلَّا بطلَب العِلْم؛ فلِهَذا كان أَوكَدَ.

إِذَنْ: فبَقاء الإنسان يُطالِع ويُراجِع ويُذاكِر ويَحفَظ في العِلْم الشَّرْعيِّ هو كالمُجاهِد في سبيل الله سَواءً بسَواءٍ.

ولو سُئِلْنا: أيُّهما أفضَلُ الجِهاد في سبيل الله أو طلَب العِلْم ؟

قُلْنا: لا يُمكِن أن نُفضِّل أحدَهما على الآخَر على الإطلاق، فمِن الناس مَن نَقول له: طلَبُ العِلْم في حقِّك أفضَلُ. ومن الناس مَن نَقول: الجِهاد في حقِّكَ أفضَلُ؛ ولهذا تَجِدون أَجْوبة النَّبيِّ ﷺ في التَّفاضُل بين الأعمال أنه يُخاطِب كل إنسان بما تَقتَضِيه حاله، وبهذا يَنفَكُّ الإشكال الذي يَرِد على النَّفْس؛ حيث يَقول الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ في بعض الأحاديث: «أَفْضَلُ الْأَعْمالِ كَذا وَكَذا»، وفي بعضِها: «أَفْضَلُ الأَعْمالِ كَذا وكَذا»، فيُقال: إن هذا الاختِلافَ هو على حَسب حال المُخاطَب نَقول: بعض الناس طلَب العِلْم أَفضَلُ في حقِّهم، وبعض الناس الجِهاد في حَقِّهم أفضَلُ، فمَن كان وِعاءً للعِلْم حافِظًا فاهِمًا مُكابِدًا للعِلْم، فهذا طلَب العِلْم في حقه أَفضَلُ؛ لأنه يُنتِج أكثَرَ، ويَنفَع المُسلِمين أكثَرَ، ومَن كان على غير هذه الحالِ قليلَ الحِفْظ، قليلَ الفَهْم ولكنه شُجاع قوِيٌّ بطَلٌ فهُنا الجِهاد في حَقِّه أفضَلُ، ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾.

وقبل البَدْء بالتَّفْسير نُقدِّم مُقدِّمة -نَسأَل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَنفَع بها-، فنَقول:

إنَّ مِنْ نِعْمَة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على العَبْد أن يُحبِّب إليه العِلْم، وذلك لأن العِلْم الشَّرْعيَّ مِفتاح كل خير؛ لقول النَّبيِّ ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»(١) وهذه بُشْرى لكُلِّ مَن فقَّهَه الله في دِينه وعلَّمه، أنَّ الله أَراد به خيرًا، والفِقْه في الدِّين هو مَعرِفة الأحكام الشرعية من أدِلَّتها، ثُم تَطبيق هذه الأحكامِ التي عُلِّمها؛

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

لأن مَن لم يُطبِّق فليس بفِقيه؛ بل هو قارِئ؛ ولهذا حذَّر عبدُ الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ من أن يَكثُر القُرَّاء ويَقِلَّ الفُقَهاء[1]، فالفَقيه في دِين الله هو الذي يَعلَم شريعة الله ثُم يُطبِّقها على نفسه وعلى غيره، بقَدْر استِطاعته.

وطالب العِلْم عليه مَسؤُولية كبيرة؛ لأنه واسِطة بين الخَلْق وبين الرسول ﷺ إذ إنَّه يَنقُل شريعة الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- إلى أُمَّته؛ ولهذا يَجِب أن يَكون أُسْوة حسَنة في عِباداته وأخلاقه ومُعامَلاته؛ لأنه إذا كان أُسوة حَسَنة في ذلك، فقد أَثمَر العِلْم في حقِّه ثمَراته الجَليلة، ولأنه إذا كان أُسوة للنَّبيِّ ﷺ في ذلك أَحبَّه الناس وأَلِفوه، واقتَدَوْا به، وصار إمامًا، وإن لم يَكُن إمامًا كبيرًا؛ لكنه إمام بحَسَبِ حاله، وكلَّما ازداد الإنسانُ عِلْمًا وتَمسُّكًا بما علِم، ازداد احتِرام النَّاس له، واقتِداؤُهم به، وجَعْلهم إيَّاه أُسوةً.

ثُم إن طالِب العِلْم يَجِب عليه الإخلاصُ لله عَزَّوَجَلَّ في طلَبه؛ لأن الإخلاص هو أهمُّ شيء، وهو الذي يَكون به تَحقيق ما أَراده العَبْد، والإخلاص لله في طلَب العِلْم أَشار الإمامُ أَحمَدُ رَحِمَهُٱللَّهُ إلى شيء منه، فقال: العِلْم لا يَعدِله شيء لمَن صحَّتْ نِيَّته. قالوا: وبِمَ تَصِحُّ النِّيَّة؟ قال: يَنوِي بذلك رَفْع الجَهْل عن نَفْسه وعن غيره[2].

وهذا لا شَكَّ أنه تَصحيح النِّيَّة، لكنه ليس كلُّه، أو ليس كلُّه تَصحيحَ النِّية، بل هناك أَشياءُ تَجِبُ مُلاحظَتُها أيضًا، وذلك بأن يَنوِيَ بطلَب العِلْم امتِثال أَمْر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ؛ لأن الله أَمَر بالعِلْم، ورغَّب فيه، فقال تَعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٧٣، رقم ٧٧)، والدارمي في السنن رقم (١٩١، ١٩٢).
(٢) انظر الفروع لابن مفلح (٢/ ٣٣٩).

وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩]، وقال الله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة:١١]، وهذا شيء مُشاهَد، بَيِّنوا لي تاجِرًا من أكبَر التُّجَّار في عهد الأئِمَّة الأربَعة حصَل له من رَفْع الذِّكر ما حَصَل لهؤلاءِ الأئِمَّة الأربعة، لن تَجِدوا إلى ذلك سبيلًا؛ فأَهْل العِلْم مَرفوعون عِند الله، ومَرفوعون عِند العِبَاد، مَرفوعون في حَياتهم ومَرفوعون بعد مَماتِهم، حتى وإن نَالَ أحَدًا منهم ما يَنالُه من التَّعذيب أو المُضايَقة، أو ما أَشبَه ذلك فإنه يَزداد بذلك رِفْعة عِند الله ورِفْعة عِند العِباد.

فأنت إذا نَوَيْت بطلَبك للعِلْم امتِثال أَمْر الله، صارَت كلُّ حرَكة تَتحَرَّكها في هذا المَجالِ عِبادة، إن راجَعْت الدَّرْس فعِبادة، وإن حَفِظت فعِبادة، وإن مَشَيْت فعِبادة، وقد ثبَت عن النَّبيِّ ﷺ أن «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ الله لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ**»(١).

وهذه مسائل تَغيب عنَّا كثيرًا:

الأولى: كثيرًا ما نُراجِع الكُتُب لتَحقيق مَسأَلة ما، ولكن يَغيبُ عنَّا أنَّنا الآنَ في عِبادة نَرجو بها ثَواب الله؛ لكن إذا استَحضَر طالِب العِلْم أنه يَمتَثِل أَمْر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بطَلَب العِلْم، صارَ طلَبُه للعِلْم عِبادة.

الثانية: أن يَنوِيَ بطلَب العِلْم حِفْظ الشريعة؛ لأنَّ الشريعة تُحفَظ برِجالها؛ ولهذا قال النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «**إِنَّ الله لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، معلقًا مجزومًا به، ووصله مسلم: كتاب الذِّكر والدعاء والتوبة، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِمَوْتِ الْعُلَمَاءِ؛ حَتَّى إِذَا لَمْ يَجِدِ النَّاسُ عُلَمَاءَ يَسْتَفْتُونَهُمْ، اسْتَفْتَوْا أُنَاسًا جُهَّالًا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»(١).

إِذَنْ: حِفْظ الشريعة يَكون بالعُلَماء، بِرجالها فانْوِ بذلك -أي: بطلَبك العِلْم- حِفْظ الشريعة، ونِعْمَ الرجُلُ أنتَ؛ إذا كُنْت خِزانة لشَريعة الله عَزَّوَجَلَّ!.

الثالِثة: أن يَنوِيَ بهذا -أي: بطلَبه العِلْم- حِماية الشَّريعة والذَّوْد عنها؛ لأن الشَّريعة لها أَعداءٌ، أعداءٌ مُعلِنون بعَداوتهم، وأَعداءٌ ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء:١٠٨]، فلها أَعداءٌ؛ فأنت انْوِ بطلَبك العِلْم حِماية الشَّريعة، والدِّفاع عنها؛ وإذا كان هذا مَقصودَ طالِب العِلْم، فإنه سوف يَختار الجِهَة التي يَكون غَزو أعداء المُسلِمين من ناحِيَتها، وعلى هذا يَجِبُ أن يَكونَ على عِلْمٍ بما يَجري في الساحة من الأفكار الرَّديئة أو العقائِد الفاسِدة.

ونَضرِب مثَلًا بوَقْت من الأَوْقات مَرَّ على الناس وهُمْ لا يَعرِفون مَذاهِبَ أهل التَّعْطيل، ولا يَعرِفون الأفكار المُنحرِفة الهَدَّامة؛ لأنَّهم لم يَخرُجوا من بلادهم، ولم يَفِد إليهم أحَدٌ من غيرهم، فهم مُلتَفُّون على عُلَمائهم، ولا يَعرِفون إلَّا الحَقَّ، هؤلاء لا يُهِمُّهم أن يَشتَغِلوا بأمور أخرى من وَسائِل العِلْم، أو الدِّفاع عن الشَّريعة؛ لأنَّهم آمِنون، لكن إذا جاء العَدوُّ فلا بُدَّ أن نَستَعِدَّ له، وأن يَكون استِعْدادنا بِسلاح مُناسِب لسِلاحه، فمِن المَعلوم مثَلًا أنَّ مَن هَاجَمَك بالمَدافِع والصواريخ، لا يَصِحُّ ولا يَستَقيم

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، رقم (١٠٠)، ومسلم: كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، رقم (٢٦٧٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أن تُدافِعه بما يُسمَّى بالسِّلاح الأبيض بالخَناجِر والسيوف وما أَشبَهها؛ لأن الواجِب أن تَستَعدَّ لكل عَدوٍّ بما يُناسِب سِلاحه.

فالآنَ صار في الساحة أفكار رَديئة خَبيثة، إن لم تَكُن مُلحِدة فهِيَ إلى الإلْحاد أقرَبُ من الاعتِدال، ولا حاجةَ إلى التَّخصيص؛ لأنه مَعلوم عند كَثيرٍ مِنْكم.

فنَحتاج أن نَعرِف هذه الأفكارَ وكَيفَ نُبطِلها، وإني أَقول لكُمْ: إن جميع الأفكار المُنحرِفة إبطالُها سَهْل جِدًّا، حتى وإن هَوَّلوا الأمر، وإن ضَخَّموا فهُمْ كالإسْفِنج، اعصُرْه بيَدِك يَخرُج كلُّ ما فيه، ولا تَتَهيَّبوا لأنهم ليس عِندهم عِلْم مَسموع ولا عَقْل مَصنوع، فلا بُدَّ أنَّ الإنسان إذا كان قد نوَى بطلَب العِلْم حماية الشريعة والدِّفاع عنها، لا بُدَّ أن يَعرِف ما يَكون في الساحة؛ حتى يَستَطيع أن يُدافِع، ولكل مَقامٍ مَقال، ولكل مَكان ما يُناسِبه.

وإني أَقولُ لكُم: إن حِماية الشريعة والدِّفاع عنها لا يَكون إلَّا برِجالها، لو أنَّك كُنت في مَكْتبة، ومعَك جماعة ودخَل رجُل مُلحِد يُقرِّر الإلحاد، وأنتُمْ لا عِلْمَ عِنْدكم، لكن المَكتَبة مَملوءة من الكتُب التي تَرُدُّ على المُلحِدين، وتُبيِّن زَيْف ما هُم عليه، فلا يُمكِن أن يَقفِز كِتاب منها من أَجْل أن يَرُدَّ على هذا المُلحِد؛ فالكُتُب وإن كثُرَتْ لا تُفيد، لا بُدَّ من عُلَماء، وإذا كان في هذا المَكانُ الذي ذكَرْت إذا كان فيه عالِمٌ فسوف يَتكلَّم بما يَرُدُّ قول هذا المُلحِد، حتى يَنكِص على عَقِبيه. هَذِه أُمور ثلاثة كلُّها تَترَتَّب على إخلاص النِّيَّة.

الرابِعة: ما أَشار إليه الإمامُ أَحمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَنوِيَ رَفْع الجَهْل عن نَفْسه وعن غيره، ومتى كان يَنوِي ذلك لا بُدَّ أن يَجِدَّ في الطلَب، لأنَّ مَن أَراد الغِنَى لا بُدَّ أن يَكتَسِب، ولا بُدَّ أن يَتَّجِر، ولا بُدَّ أن يَخوض جميع مَيادين التِّجارة؛ فإذا كان يُريد

رَفْع الجَهْل عن نفسه فليس من المُمكِن، ولا من المَعقول أن يَجلِس من غير تَعلُّم، لا بُدَّ أن يَجِدَّ في الطَلَب.

وإذا كان يُريد رَفْع الجَهْل عن غيره فلا بُدَّ أن يَحرِص غاية الحِرْص على نَشْر العِلْم بالوَسائِل المُناسِبة، الوسائِل القَويَّة في كل مَجال:

أولًا: يُمكِن أن يَنشُر العِلْم عن طريق الحَديث في المَجالِس العادِيَّة؛ جلَس مَجلِسًا في وَليمة في أي مَكان، يُمكِن أن يَنشُر عِلْمه، وذلك بالطريقة اللَّبِقة المُحبَّبة للنُّفوس، والتي لا تُوجِب المَلَل والاستِثْقال، يُمكِن أن يُورِد مَسأَلة من المَسائِل في هذا الجَمْعِ الذي عِنده يُورِد مَسألة يَقول: ما تَقولون في رجُلٍ فَعَل كذا وكذا، أو قال كذا وكذا؟ أو يَأتِي بمَسأَلة إلغازٍ حتَّى يَفتَح الأَذْهان، وحِينئذٍ يَدخُل في تعليم الناس.

لسْتُ أَقولُ: افرِضْ نَفْسك في المَجلِس الذي أنت فيه؛ لأن هذا صَعْب على النُّفوس، لكن اجلِبْهم إلى العِلْم بالطرُق المُحبَّبة المُناسِبة، حتى يَشْتَغِل المَجلِس بالعِلْم مُناقَشة، أو إلقاءً، أو ما أَشبَه ذلك.

ثانيًا: كذلك أيضًا يَنشُر عِلْمه عن طريق الأشرِطة، والأشرِطة -ولله الحمد- نفَع الله بها نَفْعًا كثيرًا، خُصوصًا وأنَّ الناس كثيرٌ مِنهم -وخاصَّة من الشَّباب- يَتلقَّوْن هذه الأشرِطةَ بشغَف ولَهَف، لا تَكاد تَخرُج إلَّا والناس يَتلَقَّوْنها ويَنتَفِعون بها، فهذه الأَشرِطةُ -ولله الحمد- فيها مَصلَحة كبيرة ونَشْر للعِلْم، وليس في مَكانِك أو بلَدِك، أو مَنطِقتك، بل إنه يَتعَدَّى إلى خارِج بلادِك، كما سمِعنا أنَّ أَشرِطة الدُّعاة والعُلَماء تَذهَب إلى أماكِنَ بَعيدةٍ. هذه من وَسائِل نَشْر العِلْم.

ثالِثًا: يُمكِن أن تَنشُر العِلْم عن طَريق الكِتابة، كِتابة الرَّسائِل، تَأليف كُتُب، نَشرة وَرَقية، وما أَشبَه ذلك، بقَدْر المُستَطاع؛ حتى تَنشُر عِلْمك، وتَنفَع وتَنتَفِع.

وهناك نَشْر للعِلْم بطَريق خَفيٍّ، يَخفَى على طالِب العِلْم، أو على كثير من طلَبة العِلْم، ألَا وهو نَشْر العِلْم عن طريق العمَل به، كثيرًا ما يَرقُب النَّاس هذا العالِمَ، ويَرَوْن ماذا يَصنَع، فيَقتَدون به، قال بعض الناس: إنه كان يُصلِّي. فقال بعض الذين شاهَدوه: إنَّك تَفعَل كذا وكذا في صلاتِك. فانظُرْ كيف كان الناس يُراقِبون أَفعال طالِب العِلْم من أَجْل أن يَقتَدوا به، وهذا من طريق نَشْر العِلْم، بل قد يَكون هذا من أَبلَغِ الطُّرُق التي يَتَأَثَّر بها الناس؛ لأنَّ تَأَثُّر الناس بالفِعْل قد يَكون أَشَدَّ وأقوَى من تَأَثُّرهم بالقَوْل؛ ولهذا نُكرِّر ما أَسلَفْناه من أنَّ طالِب العِلْم لا يَكون فَقيهًا إلَّا إذا عمِل بعِلْمه، وإلَّا فهو قارِئ وليس بفَقيهٍ.

وبهذه المُناسَبة أَوَدُّ أن أَحُثَّكم على مَكارِم الأخلاق، من: السَّماحة، وبَذْل السَّلام، وبَذْل المَعروف، والتَّسامُح فيما بينكم، ومُلاقاة الناس بالبِشْر، وطلاقة الوَجْه، فقد كان من صِفات النَّبيِّ ﷺ أنه كان دائِم البِشْر كثير التَّبسُّم، صلَواتُ الله وسلامه عليه؛ دائِم البِشْر لا تَجِده مُنغلِقًا ولا مُكفَهرًّا، كَثير التَّبسُّم في مَحلِّه، فلنا فيه صلوات الله وسلامه عليه أُسوة حسَنة؛ قال الله تعالى فيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم:٤].

وممَّا يَنبَغي لطالِب العِلْم أن يَحفَظ وَقْته عن الضَّياع، وضَياع الوقت يَكون بأسباب، أو يَكون له وُجوهٌ:

الوجهُ الأوَّل: أن يَدَع المُذاكَرة ومُراجَعة ما قرَأ.

الوجه الثاني: أن يَجلِس إلى أصدقائه، وأَحِبَّائه، ويَتحدَّث معهم بحَديث لَغو، ليس فيه فائِدة.

الوَجْه الثالِثُ: وهو أَضَرُّها على طالِب العِلْم، ألَّا يَكون له همٌّ إلَّا تَتبُّع أقوال

الناس، وما قيل وما يُقال، وما حصَل وما يَحصُل في أمر ليس مَعنِيًّا به، وهذا لا شَكَّ أنه من ضَعْف الإسلام؛ لأن النَّبيَّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- قال: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**»(١).

والاشتِغال بهذا القِيلِ والقال وكَثْرة السُّؤال مَضيَعة للوقت، وهو في الحَقيقة مرَض إذا دبَّ في الإنسان -نَسأَل الله العافِية- صار أكبَرَ هَمِّه، ورُبَّما يُعادِي مَن لا يَستَحِقُّ العداء، أو يُوالي مَن لا يَستَحِقُّ الوَلاء، من أَجْل تَشاغُله في هذه الأُمورِ، التي تَشغَله عن طلَب العِلْم، بحُجَّة أنه يَقول له فِكْرة. هذا من باب الانتِصار لصاحِب الحَقِّ، وليس كذلك، بل هذا من إِشْغال النَّفْس بما لا يَعنِي الإنسان.

أَمَّا إذا جاءَك الخَبَرُ بدون أن تَتَلَقَّفه، وبدون أن تَطلُبه، فكل إنسان يَتلقَّى الأخبار، لكن لا يَنشَغِل بها، لا تَكون أكبَرَ هَمِّه؛ لأن هذا يَشغَل طالِب العِلْم، ويُفسِد عليه أمرَه، ويَفتَح في الأُمَّة باب الحِزْبية والوَلاء والبَراء، فتَتَفرَّق الأُمَّة فنَسأَل الله تعالى أن يُوفِّقَنا وإيَّاكم لما فيه الخَيْر والصَّلاح، وأن يَجمَع القُلوب على طاعته، ويَرزُقنا عِلْمًا نافِعًا، وعمَلًا صالِحًا، ورِزْقًا طيِّبًا، واسِعًا يُغنينا به عن خَلْقه.

فإن قال قائِل: كثير من المَشايِخ يَهتَمُّون بالعِلْم ويُهمِلون فِقْه الواقِع، وكثير من الطُّلَّاب يُنكِرون إنكارًا شديدًا على مَن اهتَمَّ بالواقِع ويَقولون: العِلْم قال الله قال الرسولُ.

فالجوابُ: النَّاس في كل أُمورهم يَنقَسِمون إلى ثلاثة أقسام: طرَفان ووسَط، طرَف مُفرِّط، وطرَف مُفرِط، ووسَط. من الناس مَن يَشتَغِل بما يُسمُّونه فِقْه الواقِع،

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٣١٧)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يَكون له هَمٌّ إلَّا تَتبُّع الناس، وقيل وقال وكَثْرة السؤال، وهذا لا شَكَّ أنه مَضيَعة وتَشاغَل بالمُهِمِّ إن كان مُهِمًّا عن الأهمِّ، وهذا غلَط.

ومن الناس مَن يَتَشاغَل بالفِقْه الشَّرْعيِّ ويَحرِص عليه، لكنه لا يَلتَفِت إلى أحوال الناس إطلاقًا، بل رُبَّما يُنكِر من الفِقه الشَّرعيِّ ما يَظُنُّ أنَّ الدليل لا يَدُلُّ عليه، وهذا أيضًا طرَف خَطَأ.

ومن الناس مَن يُحاوِل الجمع بين هذا وهذا، ونحن إذا سَبَرْنا سِيرة النّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- وجَدْنا أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَفهَم الواقِع، ويَفهَم الناس، ويَفهَم الخَيْر من الشِّرير، لكنه ﷺ يَهتَمُّ بالأمر الثاني، الذي هو الفِقْه في الدِّين، ولهذا قال: «مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»[1] لم يَقُل: يُفقِّهْه في الواقِع، فِقْه الواقِع وَسيلة للتَّطبيق فقَطْ، فلا بُدَّ لطالِب العِلْم من هذا ومن هذا، لا تَجنَح إلى طرَف الفِقْه في الواقِع، ولا تَغلُ في الفِقْه في الدِّين، فتُعرِض عن كل شيء، فالإنسان يَجِب أن يَكون وسَطًا.

فإن قال قائِل: لكن لو نظَرْنا إلى واقِعنا المُعاصِر الآنَ بعض وسائِل الإعلام تَدعو إلى الكُفْر والإلحاد والشِّرْك، وما أَشبَه ذلك، الواقِع الحَقُّ يَمنَع من ذلك، فكيف تكون حِماية الشَّريعة؟

فالجوابُ: أنت انْوِ بذلك حِماية الشريعة، أمَّا كونُك تُطبِّق ذلك في المُجتَمَع، هذا ليس إليك، هذا إلى الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦]، ومعلومٌ ما جرَى للإمامِ أحمدَ وغيرِه من الأئمَّة من المِحَن، في

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مُحاوَلة تَطبيق الشَّريعة في الناس، ومع ذلك هم صبَروا واحتَسَبوا حتى ظهَر الحَقُّ، ولله الحمدُ.

فتَطبيق الشَّريعة ليس مَعناه أن طالِب العِلْم إذا نَوى تَطبيق الشَّريعة وحِمايَتها، أنه يَستَطيع ذلك، قد لا يَستَطيع، لكن هو يَنوِي هذا، ويَجعَل طلَبه للعِلْم مُركَّزًا على هذه النِّيَّة، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُيَسِّر له الأمر، ثُم إذا أُوذِيَ في الله، فهو رِفْعة لدرَجاته، ورِفْعة لِذكْره، لو تَأمَّلت مَن أكثَر الناس إيذاءً من العُلَماء لوَجَدْت أنهم العُلَماء الكِبار هم الذين يَلحَقهم الأذى من حَبْس وضَرْب وإهانة، وربَّما قَتْل، فيَكون هذا من رِفْعة الله لهم.

مسألة: ما هي العُلوم التي يَحسُن لطالِب العِلْم البَدْء بها؟

الجَوابُ: نَرى أن أهمَّ المهمَّات هو العِلْم بهذا الكِتابِ العَزيز، كِتاب الله قبلَ كل شيء؛ لأن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يَتَجاوَزون عَشْر آيات حتى يَتَعلَّموها وما فيها من العِلْم والعمَل، ثُمَّ العِناية بما صحَّ من السُّنَّة، ثُم العِناية بما كتبَه أهل العِلْم وأَخَذوه من هَذين المَصدَرَيْن الأساسين؛ الكِتاب والسُّنَّة، ولا يَعنِي إذا قُلنا: إنَّك تَحرِص على مَعرِفة كلام الله، وكلام رسوله، أن تُعْرِض عن كُلِّ شَيْءٍ، لا بُدَّ أن نَنْتَفِعَ بأفْكَارِ العلماء الذين كرَّسوا جُهودَهم لخِدْمة العِلْم، وإلَّا لضِعْنا؛ ولهذا كتَب العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في أُصول الفِقْه، وفي أُصول الحديث، وفي قَواعِد الفِقْه، وفي قَواعِد التَّحديث، وغير ذلك من أَجْل الضَّبْط؛ حتى يَنضَبِط الناس ويَكونوا ماشِين على قَواعِدَ معلومةٍ.

فإن قال قائِل: حِفْظ المُتون فيه صُعوبة، بعض الناس يَقول: أنا أُكرِّر مَسائِلَ مرَّاتٍ، وأَفهَمها وأَكتَفِي بذلك عن حِفْظ المُتون، حِفْظ المُتون مِثْل الفِقْه مثَلًا يَقول: هذه إنما كَلام أُناس نحن نَأتِي بمِثْله، فما رأيُك؟

فالجوابُ: أنا رَأْيِي أنَّ حِفظ المُتون هو الأساس، وما انتَفَعْت بشيء من انتِفاعي بما حَفِظت من الكتُب؛ لأنَّ حِفْظ المَسائِل يُطيل إلَّا مَسائِلَ تَتكرَّر على الإنسان يَوميًّا فهو لا يَنساها من قِبَل العمَل، فحِفْظ المُتون هو العِلْم في الواقِع، وكونه صعبًا على بعض الناس هذا صَحيح، فبعضُ الناس يَصعُب عليه جدًّا أن يَحفَظ، تَجِده يُكرِّر المَتْن تكرارًا كثيرًا، ولكِن لا يَحفَظه، لكِنِ احرِصْ على هذا، وكُلَّما تَقدَّمـتِ السِّنُّ بالإنسان قوِيَ فَهمُه وضَعُف حِفْظه، يَعنِي: فَهمه يَقوَى ويَتفتَّح عليه من الفُهوم ما لم يَكُن يَعرِفه من قَبلُ، لكن يَقِلُّ حِفْظه؛ ولهذا نَنصَح الشابَّ إلى الحِفْظ، وأوَّل ما يَجِب أن يُحفَظ هو كِتاب الله، الذي هو أساس كلِّ شيء.

فإن قال قائِل: هل يُنصَح طالِب العِلْم أن يَسير في فنٍّ من الفُنون مثل فَنِّ الفِقْه، أو أنه يَتنقَّل في الفُنون من فَنِّ العَقيدة إلى فَنِّ الفِقه؟

فالجوابُ: العُلوم ليسَتْ سواءً، بعضُها أهمُّ من بعض؛ فأنت كَرِّس جُهودك على الأهَمِّ، ولا تَخلُ نَفسُك من العُلوم الأخرى المُسانِدة للأهَمِّ، يَعنِي مثَلًا: رجُل قال: أَنا أَهوَى النَّحو، أُكرِّس جُهودي على النَّحو ولا أَتعرَّض لغير هذا. نَقول: غلَط، كَرِّس جُهودك على ما تَهواه نَفْسك؛ لئَلَّا يَضيع عليك الوَقْت؛ لأنَّ الإنسان إذا حاوَل أن يُرغِم نفْسَه في دِراسة شيء لا يَختاره سيَضيع عليه الوقتُ، لكن لا تَنْسَ العُلوم الأُخرى.

وكذلك أيضًا لا تُكثِر على نَفْسك من العُلوم؛ لأن كَثْرة العُلوم تُضعِف الإنسان في هِمَّته، وفي فَهْمه والَّذين درَسوا في المَدارِس النِّظامِية يَعرِفون هذا، تَجِد مثَلًا في المَعاهِد أو المدارس الثانويَّة تَجِـد فيها مثَلًا خمسَ عشْـرَةَ مادَّةً تَضيع على الإنسان، لو أَرَدْت أن تَبحَث معه في شيء عَميق من المَوادِّ التي درَسها ما وجَدْت

عنده شيئًا، فإذا رَكَّز الإنسان على العُلوم واختَصَرها بقَدْر ما يَستَطيع، صار هذا أَجوَدَ له، وأكثَرَ استِفادةً.

ويُذكَر أنَّ بعض الناس يَقول: إن مَن أَتقَن عِلْمًا من العلوم إتقانًا جيِّدًا استغنَى به عن سائِر العُلوم، وهذا لا شَكَّ أنه غلَط، لو أنك أَدرَكْت النَّحْو جيِّدًا، لا يُغنِيك عن مَعرِفة الفِقْه. وما يُذكَر عن أبي يُوسُفَ والكِسائيِّ أنَّهما تَناظَرا في حَضْرة الرشيد، وقال الكِسائيُّ: إن الإنسان إذا أَتقَن العِلْم -أي عِلْم أَتقَنه- يَستَغنِي به عن غيره، وأنَّ أبا يُوسُفَ أَورَدَ عليه الرجُل يَسهو في سُجود السَّهْو، فقال الكِسائيُّ: ليس عليه سُجود. قال: ومن أَيْن يُوجَد هذا في عِلْمك. لأنَّ الكِسائيَّ إمامٌ في النَّحوِ، قال: من قَواعِد عِلْمي أن المُصغَّر لا يُصغَّر[1]. هذا لا يَصِحُّ دليلًا في حُكْم شَرعيٍّ أبَدًا. وأنا أَظُنُّ أنَّ هذه القِصَّةَ مَصنوعة، ليسَتْ صَحيحة.

لكن الإنسان يَنبَغي له أن يُركِّز، وأنا في نظَري أن أَهَمَّ ما أُركِّز عليه هو القُرآن الكَريم، القُرآن كُنوز عَظيمة، كُلَّما أَخَذْت آية وصِرْت تَتَأمَّلها انفتَح لك من العُلوم فيها ما لا يَعلَمه إلَّا الله، ثُم القُرآن سَنَد يَعنِي: ليس القُرآن ككِتاب أيِّ عالِمٍ من العُلَماء، هو سَنَد يَحتَجُّ به الإنسان أمام الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه كَلام الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ فلهذا أنا أَرَى أن نُركِّز على عِلْم التَّفسير، ثُم على مَعرِفة ما صَحَّ عن النَّبيِّ ﷺ، وأَنتُمْ تَعرِفون أنَّ ما نُسِب للرسول ﷺ يَحتاج إلى جُهْد قبلَ أن يَكون دليلًا، الجُهْد هو أن نَعرِف صِحَّته إلى الرسول؛ لأنه ما أَكثَرَ الأحاديثَ التي رَواها ضِعَاف النَّاس رِوايةً! إمَّا لقِلَّة أمانَتِهم، أو لسُوء حِفْظهم، أو ما أَشبَه ذلك.

---

(١) ذكرها الجويني في نهاية المطلب (٢/ ٢٧٥)، وابن مفلح في النكت على المحرر (١/ ٨٢)، وانظر: الموافقات للشاطبي (١/ ١١٨).

بل ما أَكثَرَ الأحاديثَ المَوْضوعةَ المَكْذوبة على الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ! لأنَّ الأهواءَ كثُرَت، فصار مَن لا يَخاف الله يَضَع ما شاء من الأحاديث، ويَنسُبها للرسول ﷺ، تَحتاج السُّنَّة إلى عِناية كَبيرة في ثُبوت صِحَّتها عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أمَّا القُرآن فلا يَحتاج إلى هذا؛ لأنه ثابِت بالنَّقْل المُتواتِر الذي يَنقُله الأصاغِر عن الأكابِر؛ فالعِناية بالكِتاب والسُّنَّة هو أهمُّ شيء، لكن لا يَعنِي ذلك الإعراضَ عمَّا كتبَه العُلَماء، لا بُدَّ من الاستِعانة بآراء العُلَماء، وكيفية استِنْباطهم للأحكام من القُرآنِ والسُّنَّة.

ويَنبَغي أن نُلِمَّ بشَيْء من قَواعِد التَّفسير، فنَقولُ:

أوَّلًا: التَّفْسير مَأْخوذ من الفَسْر، فسَرَتِ الثَّمَرَةُ عن قِشْرِها؛ أيِ: اتَّضحت وبانَت، وهو عِبارة عن تَوضيح كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، والتَّفسير يُراد به التَّفْسير اللَّفْظيُّ، يَعنِي: أن تُفسِّر اللَّفْظة بقَطْع النَّظَر عن سِياقها، ويُراد به التَّفْسير المَعنويُّ، بأن تُفسَّر اللَّفْظة بحَسب سِياقها، فمثَلًا قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠]، إذا فسَّرنا القُوَّة التَّفسير اللفظيَّ، صار مَعناها ضِدَّ الضَّعْف، لكن الرسول ﷺ قال: «إِنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ»[١]، وعلى هذا فنَقول: مَعنَى القُوَّة ضِدُّ الضَّعْف، هذا باعتِبار اللَّفْظ، والمُراد بها الرَّميُ، هذا باعتِبار المَعنَى المُراد.

ومِثله أيضًا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، الزِّيادة مَعناها: الفَضل، زِيادة الشيء على الشيء، هذا من حيثُ اللَّفْظ؛ لكن المُراد النَّظَر إلى وَجْه الله عَزَّ وَجَلَّ كما فسَّره النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الرمي، رقم (١٩١٧)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنِ: التَّفْسير اللَّفْظيُّ غير المُراد، المُراد يُعيِّنه السِّياق، أو يُبيِّنه النَّبيُّ ﷺ أو ما أَشبَه ذلك، وأمَّا اللَّفْظ فأن تُفسَّر الكلِمة باعتِبار مَعناها، مُنْفرِدَة دون النَّظَر إلى سِياقها، والقُرآن الكَريم يُفسَّر بالمعنى الثاني، أي: بما أَراد الله به.

ثانيًا: هل المُراد يُخالِف الظاهِر أو هو الظاهِر إلَّا بدَليل؟ المُراد هو الظاهِر، يَعنِي: أنَّ الله يُريد بكَلامه ظاهِره، ولا بُدَّ، ولا يُمكِن أن نَعدِل عن الظاهِر إلَّا بدليل، فمَن عَدَل عن الظاهِر إلى غيره بدون دَليل، كان مِمَّن يُحرِّفون الكَلِم عن مَواضِعه.

مثال هذه القاعِدةِ: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤] فظاهِر قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ أي: عَلا عليه، علُوًّا يَليقُ بجلاله وعظَمته، وهو عُلوٌّ خاصٌّ بِالعَرْش، وليس هو العُلوَّ العامَّ على جميع المَخلوقات، فإذا جاء الإنسان، وقال: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يَعنِي: استَوْلى عليه، فإننا لا نَقبَل منه؛ لأنَّ هذا خِلاف الظَّاهِر بلا دليلٍ، فإذا كَانَ خِلافُ الظَّاهِر بلا دليلٍ؛ فإنه من باب تَحريف الكلِم عن مَواضِعه، وإن تَسَمَّى أهْلُه بأنَّهم مُؤَوِّلة، فإنَّما يُسمُّون أنفسهم بذلك من أَجْل قَبول قولهم، وتَسهيل خطَئِهم على الناس؛ لأنه فَرْق بين أن تَقول: هذا مُؤَوَّل، أو هذا مُحرِّف. وإلَّا فالحقيقة أنهم مُحرِّفون.

ولهذا تَجِد شيخ الإسلام ابنَ تَيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبَّر بالعَقيدة الواسِطية بقوله: من غير تَحْريف[1]. ولم يَقُل: من غَيْر تَأوِيل؛ لأن التَّحريف مَذموم بكُلِّ حال، والتَّأوِيل منه صَحيح ومنه فاسِد.

---

(١) العقيدة الواسطية (ص:٥٧).

فإن دَلَّ دليل على أن المُراد خِلاف الظاهِر، فَسَّرناه بالمُراد، مِثْل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل:٩٨]، مَعنى قرَأْت، يَعنِي: أَرَدْت أن تَقرَأ، وليس المعنى: إذا فرَغْت، لو أننا فَسَّرْنا اللَّفْظ بظاهِره، لقُلنا: إذا قرَأْت. يَعنِي إذا انتَهَيْت من القِراءة فاستَعِذْ بالله، ولكنَّ هذا غيرُ مُراد، والذي يُبيِّن أن هذا غيرُ مُراد فِعْلُ النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه كان يَستَعيذ قبل أن يَبدَأ القِراءة. هاتان قاعِدتان.

القاعِدة الثالِثة: إلى مَن يُرجَع في تَفسير القُرآن؟ هل يُرجَع إلى اللُّغة والحَقيقة اللُّغَوية، أو يُرجَع إلى الحَقيقة الشرعية، أو ماذا؟ نَقولُ: أوَّلًا يُرجَع في التفسير إلى تَفسير مَن تَكلَّم به، وهو الله عَزَّوَجَلَّ فيُرجَع في التَّفسير:

أوَّلًا: إلى كلام الله، فإذا كانت الكلِمة مُجمَلة في مَوْضِع من القُرآن ومُفصَّلة في مَوْضِع؛ فإنه يُرجَع إلى ما فُصِّل بالقُرآن نفسه، إذا كانت مُبهَمة في مَوضِع لكنها مُبيَّنة في مَوْضِع آخرَ نَرجِع إلى المَوْضِع الآخَر.

فيُفسَّر القُرآن أوَّلًا بالقُرآن؛ لأن المُتكلِّم به أَعلَمُ به من غيره، ففي قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:١-٣]، ما هي القارِعة؟

نَقول: بيَّنها الله بقوله: ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴾ [القارعة:٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الانفطار:١٧-١٨] فسَّرَها بقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩]، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥]، أيُّ ناصِية هي؟ كلُّ ناصِية يَسفَع الله بها؟ لا ﴿ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق:١٦]، وعلى هذا فقِسْ.

فنَرجِع أوَّلًا إلى تَفسيرِ مَن تَكلَّم به وهو الله؛ أي: إلى تَفسير القُرآن بالقُرآن؛ ثُم بعد هذا نَرجِع إلى:

ثانيًا: تَفسير القُرآن بالسُّنَّة؛ لأنَّ أَعلَمُ الناس بكلام الله رسولُ الله ﷺ فنَرجِعُ إلى تَفْسيره، ولا نَقبَل تفسير غيره.

مِثال ذلك قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦]، فقد فسَّرَها ﷺ بأنَّها النظَر إلى وجه الله؛ فلو جاءَنا جاءٍ وقال: وزِيادة؛ أي: زِيادة في الحُسْن، قُلنا له: لا نَقبَل قولَك. وإن كانت الكلِمة من حيثُ مَعناها اللَّفْظيُّ تحتَمِل ما قلت لكنَّنا لا نَقبَل؛ لأن النَّبيَّ ﷺ فسَّرها بأنها النظَر إلى وجهِ الله، وهو أَعلَم الناس بمُراد ربِّه، فلا نَقبَل قوله.

ثالثًا: نَرجِع إلى تَفسير الصحابة، يَعنِي: إذا لم نَجِد في القُرآن ولا في السُّنَّة، رجَعْنا إلى تَفسير الصحابة؛ لأن الصحابة أَعلَمُ النَّاس بمُراد الله ورسوله؛ حيث إنَّهم في عَصْر التَّنزيل، وشاهَدوا الأحوال والقرائِن الدالَّة على المُراد، ولا شَكَّ أن المُشاهِد للشيء ليس كالغائِب عنه؛ فالآنَ رُبَّما أَتكلَّم أنا بكلام، مُنفعِل فيه، وأَقول: أَتَفْعَلون كذا؟ ولِـمَ كَذا؟ وتَجِدونَني مُنفَعِلًا والذي يَسمَع كلامي ولم يُشاهِدْني يَظُنُّه كلامًا عادِيًّا، ولا يَعرِف؛ لأنه ليس عنده قَرينة.

ولـهذا نَقول: الصحابة أَعلَمُ الناس بتَفسير كَلام الله ورسوله؛ لأنهم قد شاهَدوا الأحوال، وعرَفوا القَرائِن؛ فيُرجَع إلى تفسيرهم.

مثال ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء:١٢]، فهُنا فسَّر أبو بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الكَلالة

بأنه مَن لَيْس له ولَد ولا والِد[١]، بأنه الميت يَموت ليس له ولَد ولا والِد، يَعنِي: لا أُصولٌ ولا فُروعٌ. هنا نَأخُذ بتَفسير أبي بَكْر؛ لأنه من الصَّحابة، والصَّحابة أَعلَم النَّاس بتَفسير كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

ومَعنَى قولنا هذا: أنه لو جاء أحَدٌ من المُتأخِّرين، وفسَّر القُرآن بخِلاف ما فسَّرَت به الصحابة، فإننا لا نَرجِع إلى قوله أبَدًا.

رابِعًا: إذا لم نَجِد في القُرآن ولا في السُّنَّة، ولا في كلام الصحابة، نَرجِع إلى أقوال التابِعين، ولا سِيَّما مَن عُرِف مِنهم بالتَّلَقِّي عن الصحابة، مثل مُجاهِد بنِ جَبْر رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنه قال: عرَضْتُ المُصحَف على ابن عبَّاس مرَّتَيْن أو أكثَرَ أَقِف عند كل آية وأَسأَله عن مَعناها[٢]. فمِثْل هذا يُؤخَذ بقوله؛ لأنه أخَذ عن الصَّحابة، وإن كان بعض التابِعين قد لا يَنال هذه المَرتَبة؛ لعدَم أَخْذه عن الصَّحابة، لكن التابِعون أَقرَبُ إلى المعنى الصَّحيح ممَّن بَعدَهم إلَّا أنهم -كما عرَفْتم- يَقِلُّون مَرْتَبةً عن الصحابة.

خامِسًا: نَرجِع إلى المعنى الحَقيقيِّ للكلِمة، وهو المعنى اللُّغويُّ، يَعنِي: نَرجِع إلى مَعنَى الكلِمة في اللُّغة العرَبية، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]؛ يَعنِي: تَفهَمون المَعنَى، وهذا إحالةٌ من الله عَزَّوَجَلَّ إلى اللُّغة العرَبية، وأنَّ عَقْل القُرآن يَكون بمُقتَضى اللُّغة العرَبية، ولنا حُجَّة.

فإذا قال قائِل: ما دَليلُك على أن معنى هذه الكلِمةِ هو كذا؟

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ٣٠٤)، وسعيد بن منصور في التفسير من السنن رقم (٥٩١)، وابن أبي شيبة (١٦/ ٣٧٠).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٧٧، رقم ١١٠٩٧).

قلنا: هذا مَعناها في اللُّغة، والقُرآن نزَل باللُّغة العرَبية، وقد أَشار الله إلى ذلك في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان:٥٨]، إلى غير ذلك من الآيات الواضِحة.

فإن اختَلَفَتِ الحَقيقة اللُّغَوية والحَقيقة الشَّرْعية، رجَعْنا إلى الحَقيقة الشَّرْعية، يَعنِي: الحَقيقة الشرعية واللُّغَوية لا شكَّ أنها تَتَّفِق في أشياءَ كَثيرةٍ؛ فالسَّماء سَماء لُغة وشرعًا، والأرض أرض لُغة وشَرْعًا، والإِبِل إِبِل لُغة وشَرعًا، وما أَشبَه ذلك، فإن تَعارَضت الحقيقة الشرعية والحَقيقة اللُّغَوية فنُقدِّم الحَقيقة الشَّرْعية؛ لأن هُناك كلماتٍ نقَلها الشَّرْع من المعنى الأصليِّ اللُّغَويِّ إلى المَعنَى الشَّرعيِّ.

مِثال ذلك: «الإيمان» الإيمان في اللُّغة هو: الإقرار والاعتِراف، أو التَّصديق، على خِلاف بين العُلَماء في التَّفسير. لكنه في الشَّرْع غير ذلك، الإيمان في الشَّرْع أَوسَع من هذا؛ يَشمَل المَعنى اللُّغَويَّ، ويَشمَل ما سِواه، مثل: الأعمال، الأقوال، الأفعال، التُّروك. كلُّ هذه من الإيمـان شرعًا، ومِثل: الصلاة، وجَدْنا في القُرآن: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ على أيِّ شيء نَحمِل الصلاة، على المَعنَى اللُّغَويِّ الذي هو الدُّعاء أو على المَعنَى الشَّرْعيِّ؟ على المعنى الشَّرعيِّ؛ لأنَّ الشَّرْع نَقَل بعض الألفاظ العرَبية إلى مَعنًى جَديدٍ، ليس مُستَعمَلًا في اللُّغة العرَبية فنَأخُذ بما أَقرَّه الشَّرْع.

إِذَنْ: نَرجِع في التَّفسير إلى القُرآن، السُّنَّة، الصَّحابة، التابِعين، مَعنَى الكلِمة، وإذا تَعارَض اللُّغة والشَّرْع، قَدَّمنا المَعنَى الشَّرْعيَّ، وهذا هو المَبحَث الثالِث.

المَبحَث الرابع: هل يَجوزُ لنا أن نُفسِّر القُرآن دون الرُّجوع إلى كلام العُلَماء المَكتوب أو المَسموع؟ هذا يُنظَر إذا كانَتِ الكلِمة لـها مَعنًى لُغويٌّ، ولـم نَعلَم أن

لـها مَعنًى شرعيًّا يُعارِضه؛ فلنا أن نُفسِّر القُرآن بمُقتَضى اللغة، إذا لم نَعلَم أن لـها مَعنًى شرعيًّا نُقِلت إليه؛ لأن القُرآن -كما قُلْنا واستَدْلَلنا- نزَل باللُّغة العرَبية، فإذا فسَّرته بمُقتَضى اللُّغة العرَبية فلا بأسَ، لكن بشَرْط أن يَكون لي عِلْمٌ باللُّغة العرَبية، ليس أيَّ عامِّيٍّ يَجيء يُفسِّر القرآن.

أمَّا إذا فَسَّرتُ القُرآن بما يُوافِق رَأْيِي مع مُخالَفته للقَواعِد السابِقة، فهذا جاءت الأَحاديث بالوعيد فيه، وأن «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1] ولهذا أَمثِلة كثيرة عقَدية وفِقْهية.

كثير من العُلَماء فسَّروا القُرآن بآرائهم؛ أي: بما يُناسِب مَذاهِبهم، وهذا في العَقائِد مَشهور مَعروف، مثل يُفسَّر قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]؛ أي: جاءَ أَمْر رَبِّك، يُفسَّر قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]؛ بأنه الكَلام المَخلوق، يُفسَّر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ يَعنِي: استَوْلى عليه، يُفسَّر قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أي: بقُدْرتي، وما أَشبَه ذلك، هذا قارِئٌ في القُرآن برَأْيه لا شكَّ؛ لأنه لا فسَّره بمُقتَضى اللُّغة، ولا بمُقتَضى الشَّرْع، وإنَّما بمُقتَضى رَأْيه، الَّذي يُطابِق ما هو عليه من المَذهَب أو من الطَّريقة.

فالتَّفسير بالرَّأْي إِذَن مُحرَّم ومن كبائر الذُّنوب، وهو داخِل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام:٢١]؛ لأن هذا المفَسِّر يَقول: إنَّ الله أَراد بهذا هذا. فيَكون كاذِبًا؛ فيَكون ممَّن افترَى على الله كذِبًا حيث قال: إن الله أَراد كذا.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٣٣)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم (٢٩٥١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُم هو مِمَّنِ اعتَدَى في حقِّ الله؛ حيث قال: لم يُرِد كذا. انظُرِ الخطَر، إذا قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ قال: أراد الله: وجاء أَمْر رَبِّك، فيَكون كذَب على الله. قال: ولم يُرِد أنه جاء بنَفْسه، يَكون اعتَدَى على كلام الله، وتَجاوَز حَدَّه، مَن قال لكَ: إنَّ الله لم يُرِد هذا، وهذا ظاهِر كلامه؛ فيَكون هذا مُعتَدِيًا مُحرِّفًا، والعِياذ بالله.

وكذلك أيضًا في المَسائِل الفِقْهية، مثلًا: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، قال الرافِضة: يَعنِي أنَّ الله أَمَرنا أن نَمسَح الأرجُل بدَل الغَسْل؛ فيُقال: هَؤلاء قالوا برَأْيِهم؛ لأنهم أَهمَلوا قِراءة النَّصْب ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ولم يَعمَلوا بها، ثُم خالَفوا المُراد بقِراءة الجَرِّ، وهي أنها تُمسَح الرِّجْل على الوَجْه الذي بيَّنَتْه السُّنَّة، والذي بيَّنَته السُّنَّة أنَّ الرِّجْل تُمْسَح إذا كان عليها خُفَّان، أو جَوْربان، أو ما أَشبَه ذلك؛ فتَبيَّن الآنَ أنَّ التَّفسير بالرَّأْي من كبائِر الذُّنوب؛ لأنه يَتضمَّن مَفسَدَتين عَظيمتين: إحداهما: تَحريف الكلِم عن مَواضِعه، والثاني: الكذِب على الله، والتَّعدِّي في حَقِّه؛ حيث قالوا: إنه لم يُرِد كذا، وأَراد كذا.

المَبحَث الخامِس: أهمِّيَّة التَّفسير: التَّفْسير من أجَلِّ العُلوم وأَعلاها قَدْرًا؛ لأن الإنسان يُحاوِل أن يَفهَم به مَعنَى كلام الله عَزَّوَجَلَّ والعُلوم تَشْرُف بحَسب مَوْضوعها، ولا أَشرَف من مَوضوع تَفْسير كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فيَكون التَّفْسير من أَجَلِّ العُلوم إن لم نَقُل: هو أَجَلُّ العُلوم وأَعظَمها قَدْرًا؛ لأنه عِناية بكَلام الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولأنه اتِّباعٌ لطَريق السَّلَف الذين لا يَتجاوَزن عَشْر آيات حتى يَتعلَّموها وما فيها من العِلْم والعمَل، ولأن الإنسان إذا فهِمَ كلام الله ذاقَ له طَعْمًا، وصار يَقرَؤُه وهو يَجِد حَلاوة مَعناه، والأُنْس به، أكثَرُ من إنسان أُمِّيٍّ لا يَعلَم الكِتاب إلَّا أَمانيَّ.

ففي عِلْم التَّفْسير يَطمئِنُّ القَلْب، وفي عِلْم التَّفْسير يَعرِف الإنسان قَدْر هذا القُرآنِ العظيم، الذي وصَفه الله بعِدَّة أَوْصاف عَظيمة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر:٨٧]، وأَكثَرُنا -عفا الله عنَّا- لا يَعتَنِي بالتَّفسير، ولا يَهتَمُّ به، رُبَّما يَستَشرِق كِتابَ عَالِمٍ منَ العُلَماء، يُخطِئ ويُصيب، ويَتأمَّل هذا الكِتابَ مَنطوقًا ومَفهومًا وإشارةً وإيماءً، وغير ذلك من أنواع الدَّلالة، لكن كَلام الله لا يَعتَني به، ولولا أنه يَتبرَّك به في أَجْره لما عَرَّج عليه أصلًا إلَّا أن يَشاءَ الله. وهذا غلَط، حتى في طلَبة العِلْم الآنَ مَن لا يَهتَمُّ بالتَّفْسير، تَجِده يَهتَمُّ بكُتُب الفِقْه، يَهتَمُّ في كتُب الحديث، يَهتَمُّ في كتُب الرِّجال؛ ويُعرِض عن هذا الذي هو أَصْل الأصول، الذي يَجِب علينا أن نَعرِفه، والَّذي سنُحَاسب عليه. «**الْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ**».

استَوقِفْ شخصًا من أكبَر طلَبة العِلْم عند آية من القُرآن؛ قل له: ما مَعناها؟ ماذا يَقول؟ إمَّا أن يَكون جَريئًا فيَقول: أَراد الله بهذا كذا وكذا. وهو لم يُرِد ذلك، أو أنه يَكون ورِعًا، ويَقول: لا أَدرِي.

لكن لو أنَّ طلَبة العِلْم أخَذوا القُرآن من أَوَّله يَقرَؤُونه ويَتدبَّرونه ويَتأمَّلونه، لوجَدوا خيرًا كثيرًا، وانفَتَح لهم من أبواب المَعرِفة ما لا يَخطُر على البال، والله عَزَّوَجَلَّ يَقول في القُرآن الكريم: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر:١٧]، ليس هو صَعْبًا، القُرآن إذا أَقبَلْت عليه حَقيقةً بقَلْب ونِيَّة جازِمة؛ فهو سَهْل، أَسهَلُ من جميع الكُتُب؛ لأن الله يَقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

هذه نُبَذ تَكلَّمتُ بها -أَسأَل الله تعالى أن يَنفَع بها- في مُقدِّمة التَّفْسير، ومِثْل هذه القَواعِدِ سوف تُفيدُ، إن شاء الله تعالى.

فإن قال قائِلٌ: يَقول بعضُهم: إنَّه هُناك شَيْئان ليس لهما سنَد: التَّفْسيرِ والتاريخ، فما صِحَّة هذا القولِ؟

فالجوابُ: نعَمْ، هذا يُذكَر عن الإمامِ أَحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال فيه ثلاثة: المَغازِي، والسِّيَر، والتَّفْسير[1]. ومُراده بأنها ليس لها سنَد، أنَّ الناس يَتَناقَلونها بدون إسناد، فمثَلًا يَقول: قال مُجاهِد كذا، قال ابنُ عباس كذا، بدون إسناد هذا المَعنَى.

كذلك التَّواريخُ تَجِـد مثلًا الناس يَتكلَّمون بهذا في غَزوة أحُدٍ، لكن لا تَجِـد الرجُل يَقول؛ حدَّثَني فُلان عن فُلان حتَّى يَصِل إلى الغَزْوة، وكذلك يُقال في السِّيَر، هذا مُراد الإمامِ أَحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَصْده بذلك أنَّك إذا سَمِعت مثل هذا الذي اشتُهِر ونُقِل أن تَتأكَّد منه.

فإن قال قائِل: لو أنَّ شيخًا أو مُدرِّسًا عرَض على طلابه تَفسير آية، وقال: ما تَقولون في هذه الآيةِ؟ وهو عالِم بها فجلَسَ التلاميذ يَقولون، هذا بقوله، وهذا بقوله، هل يَدخُلون في ضِمْن مَن يُفسِّر القُرآن برَأْيه؟

فالجَوابُ: لا، هذا لا يَدخُل في ضِمْنه؛ لأن هذا الذي قال: مَعنَى الآية كذا. لا يُريد أنَّ هذا المَعنَى مُستَقِرٌّ، لكن يَعرِضه على شيخ أَعلَمَ منه، فكأنه حينما يَقولُ: أَراد الله كذا. كأنَّه يَقولُ بلِسان الحال: هل أَراد الله بهذا كذا؟ فهذا لا يُعتبَر تَفسيرًا للقُرآن بالرَّأْي ولا مُحرَّمًا.

فإن قال قائِل: بعض الناس يَترُكون التَّفسير ويَتَّبِعون السُّنَّة وآثار الرِّجال، وما أَشبَه ذلك، ويُعلِّلون ويَقولون: إن أَهْل البِدَع يَستَدِلُّون بالعُمومات من القُرآن،

---

(١) أخرجه عنه ابن عدي في الكامل (١/ ٢١٢)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٦٢).

فنَقرَأ السُّنَّة لكي نُبيِّنَ هذه العُموماتِ من السُّنَّة، فما رَأْيُكم في هذا؟

فالجَوابُ: رأيُنا: صَحيح أننا لا نُزهِّد في السُّنَّة، ولا في مَعرِفة الرِّجال، ولا في مَعرِفة المُصطَلَح، لكِنَّنا نَرى أنَّ هُناك أَوْلويات، وهُناك أَهمِّيات قبل المَهمَّات. وأمَّا ما ادَّعاه من أنَّ القُرآن لم يُبيِّن الرَّدَّ على أهل البِدَع، والسُّنَّة بَيَّنته، فهذا غير صَحيح، القُرآن ليس فيه دليلٌ واحِد لأيِّ بِدْعة من البِدَع أبدًا، بل إنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قال في كِتابه دَرْء تَعارُض العَقْل والنَّقْل قال: «أي دَليل يَستَدِلُّ به شَخْص على بِدْعة، فأنا أَجعَل هذا الدَّليلَ دَليلًا عليه»[1]، وصَدَق، أَضرِب مثَلًا لكم: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ استَدَلَّ بهذه الآيةِ مَن يَرَى أنَّ الله لا يُرَى، والحَقيقة أنَّها تَدُلُّ على أنَّ الله يُرَى، انظُرِ استَدَلَّ بها وهي دَليل عليه؛ لأن نَفيَ الأَخصِّ يَستَلزِمُ وجودَ الأعَمِّ، ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ إذَنْ تَراه، ولو كانَت لا تَراه لقال: لا تَراه الأبصار، أمَّا أن يُعبِّر بِـ: لا تُدرِكه. عن: لا تَراه، فهذا لا شَكَّ أنه تَعمية وإلغاز، ولا يُمكِن أن يَكون هذا في كلام الله، الذي جَعَله الله تِبيانًا لكل شيء.

استَدَلُّوا بقول موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣] قالوا: هذا يَدُلُّ على أن الله لا يُرَى، نَقول: هذا دَليل عليكم. فمُوسى سأَل الرُّؤْية في الدُّنيا، فكَيْف تَنقُلونها أنتُم إلى الآخِرة؟! ولهذا قال الله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ يَعنِي: الآنَ ليس بكَ قُدْرة على أن تَتحمَّل رُؤْيَتي، ورُؤْية الله مُستَحيلة في الدُّنيا، لا لأَمْر يَتَعلَّق بالرُّؤْية، لكن لأَمْر يَتعلَّق بالرَّائِي، فالرائِي لا يَتحمَّل.

ولهذا ضرَب الله مثَلًا لمُوسى فقال: ﴿وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ جلَّ وعَلَا، ماذا صار؟ ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٣٧٤)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ١٠٤-١٠٥).

[الأعراف:١٤٣] هذا الجَبَلُ العَظيمُ الذي لا تَدُكُّه القنابل صار دَكًّا بمُجَرَّد أنَّ الله تجلَّى له، ولهذا خَرَّ موسى صَعِقًا، عجز أن يَتحَمَّل المَوْقِف فَضْلًا عن رُؤْية الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ.

فالمُهِمُّ: أنَّ الآية الآنَ فيها دليلٌ عليهم؛ لأن مُوسى إنها سأَل الرُّؤية في الدنيا لا في الآخِرة، ثُم إنَّ مُوسى سأَل الرُّؤْية وأنتُم تَقولون: رُؤْية الله مُستَحيلة، إِذَنْ أَنتُم أَعلَمُ بالله من موسى، يَعنِي: إمَّا أن تَكونوا أعلَمَ بالله من موسى؛ لأن موسى سأَل شيئًا مُستَحيلًا، يَرَى أن الله يُرَى، لكن البَشَر لا يَتحَمَّلون ذلك؛ فإمَّا أن يَكون جاهِلًا بقَدْر الله، وأنتم عَالِمون به، وإمَّا أن يَكون مُعتَدِيًا على الله؛ حيث سأَل ما لا يَحِلُّ له سُؤاله.

فأَقول لكم يا إخواني: مَن قال: إن البِدَع لا تُدفَع إلَّا بالسُّنَّة، أو لا يَتِمُّ دَفْعها إلَّا بالسُّنَّة، فقد أَخطَأ، وهذا يَدُلُّ على قُصور فَهْمه للقُرآن، أو على تَقصير في تَفهُّم القُرآن، وإلَّا فالقُرآن نفسه لا يُمكِن أن يُوجَد بِدْعة إلَّا رَدَّ عليها أبَدًا، ولو لم يَكُن من ذلك إلَّا قوله: ﴿شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، هذه الآيةُ قاضِية على كل بِدْعة، فكلُّ بِدْعة تَبطُل بهذه الآيةِ، سواء كانت عَقَدية أو قَوْلية أو فِعْلية.

مسألةٌ: التَّقليد في التَّفسير يَعنِي: أن يُمسِك بتَفْسير ابن كثير، أو غيره من العُلَماء، هذا تَقْليد؛ لكن أنا أُريد التَّفْسير المُجتَهِد، أمَّا مَن لم يَجِد إلَّا مَيْتة فيأكُل مَيْتة للضَّرورة؛ ولهذا قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يَنبَغي أن نَعلَم أن التَّقليد بمَنزِلة أَكْل المَيْتة إن اضطُرِرْتَ إليها فقَلِّدْ»[1]. وإلَّا فاجتَهِد أَدْلِ إلى البِئْر بمِثْل ما أَدْلى به الناس، أَدْلِ بدَلْوك.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٣-٢٠٤)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ١٨٥).

والحَقيقة أنَّ التَّقليد لا يَجوز إلَّا عِند الضَّرورة وعِند العَجْز، وإلَّا مَن أمكَنه أن يَأخُذ الأحكام أو العقائِد من كِتاب الله وسُنَّة رسوله فلْيَفعَل؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقول: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٦٥] هذه تَحتاج إلى جَوابٍ، ولولا قول الله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، لقُلْنا: يَجب على كل إنسان أن يَجتَهِد، وأن يَأخُذ الحُكْم من القُرآن والسُّنَّة، لكن الحمد لله وَسَّع الله علينا، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وإلَّا لقُلْنا: كُلُّ واحِد يَجِبُ أن يَأخُذ من الكِتاب والسُّنَّة؛ لأننا سنُسأَل عن القُرآن والسُّنَّة.

مسألة: ما هي أَفضَلُ كتُب التَّفسير التي تَمشِي على القَواعِد التي ذكَرت، حتَّى يَتبيَّن للطالِب ويَتمَرَّن عليها؟

الجَوابُ: أحسَنُ شيء فيما أَرَى من التَّفاسير التي تَعتَني بالأثَر، تَفسير ابن كَثير، من أَحسَن ما يَكون من الكتُب التي تَعتَمِد على التَّفْسير بالأثَر، لكن القُرآن -سُبْحان الله- واسِع، لو اجتَمَع الناس كلُّهم على أن يُدرِكوا مَعناه ما استَطاعوا، تَجِد مثَلًا هذا يَبحَث في القُرآن من النَّاحِية اللُّغَوية، وهذا من الناحِية العَقَدية، وهذا من الناحِية الفِقْهية، وهذا من ناحِية البَلاغة، فهناك عُلوم شَتَّى كَثيرة في القُرآن الكَريم، ابنُ كثير مثَلًا في الأَثَر لا شكَّ أنه جيِّد، لكن في كثير من أُمور اللُّغة يَكون قاصِرًا، أيضًا في استِنْباط الأحكام قَليل جِدًّا أن يَتكَلَّم في الأَحْكام، نَجِد مثَلًا القُرطبيَّ يَعتَني بالأحكام، ويُفرِّع الآية وما أَشبَه ذلك.

المُهِمُّ: كل عالِمٍ له مَنهَج في تَفْسير كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قال قائِل: إذا كان القُرآن الكَريم تَفسيره مَبنيٌّ على اللُّغة، هل نَقول:

إن وجهَ تَفسيرِ القُرآن باللُّغة هو الوَجهُ الصحيح؟

فالجَوابُ: إذا وجَدْنا كلِمة لم تُفسَّر بالقُرآن ولا بالسُّنَّة، ولا بأَقْوال الصَّحابة، فنَرجِع إلى اللغة؛ لأن القُرآن -كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥] ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ﴾ [الزُّخرُف:٣] أي: صيَّرْناه ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ أي: باللُّغة العرَبية ﴿لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ انظُرِ الآياتِ الثانية ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم﴾ [الشعراء:١٩٨-١٩٩] أَكمِل ﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾؛ لأَنَّهم لا يَفهَمون مَعناه.

فإن قال قائِل: قُلتُ: إن مَن فسَّر القُرآن برَأْيه، ولو كان من العُلَماء كيف نَجمَع بين هذا وحديث النَّبيِّ ﷺ: «**إذا اجتهد فأَصاب...**» إلخ(١).

فالجَوابُ: إذا اجتهَد، والذي يُفسِّر القُرآن برَأْيه لم يَجتَهِد، وأنا ضَرَبْت لكم عِدَّة أمثِلة من التَّفْسير بالرأي، ليس مَعنَى التفسير بالرَّأْي أَنْ تُفسِّر القُرآن حسب ما تَقتَضيه اللُّغة العرَبية، التَّفسير بالرَّأي أَنْ تَحمِل مَعنى القُرآن على رَأْيك، وهذا إنما يَكون في المُتعَصِّبين لمَذاهِبهم، الذين يُحاوِلون أن يَلْووا أعناق النُّصوص إلى ما كانوا عليه.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الحدود، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سورةُ غافر

سورة غافِر هي مَكِّيَّة، وكل السُّوَر المُبتَدَأَة بحروف الهِجاء مَكِّية إلَّا البقَرةَ وآلَ عِمران.

والمَكِّيُّ ما نزَل قبل الهِجرة، وما نزَل بعدها فهو مدَنيٌّ، هذا هو أَرجَحُ الأقوال حتى وإن نزَل بمكَّةَ.

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ البَسْملة: آية من كِتاب الله عَزَّوَجَلَّ مُستَقِلَّة، ليست من السُّورة التي قبلَها، ولا من السورة التي بعدَها، ولكن يُؤتَى بها في ابتِداء السور، إلَّا سورة واحِدة وهي سورة بَراءة، فإنه لم يَرِد عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أنه جعَل فيها بَسْملة، ولهذا ترَكها الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بدون بَسمَلة؛ لعدَم ثُبوت ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-.

وأمَّا ما قيل: إنها تُرِكَت بلا بَسمَلة؛ لأنها نزَلَت بالسيف؛ فإنه قول باطِل، ليس هذا هو السببَ، والسَّيْف إذا كان رحمة فإنه غَنيمة، ومعلوم أن السَّيْف على الكُفَّار رحمة، يُقصَد به إعلاء كلِمة الله عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ البَسمَلة جُمْلة ليس فيها فِعْل ولا اسم فاعِل، لكنها جارٌّ ومجرور، ومُضاف، ومُضاف إليه، وصِفة ومَوْصوف.

الجارُّ: هو الباء، والمَجرور اسم، والمُضاف اسم، والمُضاف إليه لفظ الجَلالة، ومَوْصوف وهو الله، وصِفة وهو الرحمن الرحيم، فأين المُتعلَّق؛ لأنه لا بُدَّ لكل جارٍّ

ومجرور، أو ظَرْف، لا بُدَّ له من مُتعلَّق، كما قال ناظِم الجمل[1]:

لَا بُــدَّ لِلْجَــارِّ مِــنَ التَّعَلُّــقِ ... بِفِعْــلٍ اوْ مَعْنَــاهُ نَحْــوَ مُرْتَقِــي

وَاسْــتَثْنِ كُــلَّ زَائِــدٍ لَــهُ عَمَــلْ ... كَالْبَاءِ وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضًـا وَلَعَـلْ

فأين مُتعلَّق البَسمَلة؟

أحسَنُ ما يُقال: إن مُتعلَّقها فِعْل مُتأَخِّر مُناسِب لما ابتُدِئ بالبَسمَلة من أَجْله، فنحن الآنَ نُريد أن نَقرَأ فنَقول: المُتعلَّق تَقديره: باسم الله أَقرَأ، نُريد أن نَتوضَّأ نَقول: التقدير، باسم الله أَتوضَّأ، نُريد أن نَذبَح نَقول: التَّقدير، باسم الله أَذبَحُ، وإنما قدَّرناه فِعْلًا لا اسم فاعِل؛ لأنَّ الأصل في العمَل هو الفِعْل، وإنَّما قدَّرناه مُتأَخِّرًا لوجهين:

الوَجْه الأَوَّل: التَّيمُّن بالبَداءة باسم الله.

والثاني: إفادة الحَصْر؛ لأنَّك إذا أَخَّرت العامِل وقدَّمت المَعمول كان ذلك دَليلًا على الحصر، إذ إنَّ القاعِدة المَعروفة في البلاغة هي أن تَقديم ما حقُّه التَّأخير يُفيد الحَصْر، وإنما قدَّرناه مُناسِبًا لما ابتُدِئ به؛ لأنَّه أدلُّ على المَقصود، فمثَلًا لو قلت: إنَّ التقدير باسم الله أَبتَدِئ. صحَّ، لكن أَبتَدِئ بأي شيء؟ فإذا قلنا: نُقدِّره فعلًا خاصًّا مُناسِبًا لما ابتُدِئ به، صار ذلك أدلَّ على المَقصود، ومعلوم أنَّ ما كان أَدَلَّ على المقصود كان أبينَ في المُراد.

فيه أيضًا وجه آخرُ تَبيَّن لنا، وهو أنك إذا قلت: باسم الله أَبتَدِئ صارت البَسملة على الابتِداء فقَطْ، إذا قلت: باسم الله أَقرَأ، صارت البسملة على كل الفِعْل، وهذه فائِدة أَكبَرُ بكثير من مُناسَبة التَّعيين، إذا قلت: باسم الله أَبتَدِئ صارت البَسمَلة على

---

(١) انظر: كشف النقاب على نظم قواعد الإعراب للسعدي (ص:٥٧).

الابتِداء فقَطْ، إذا قلت: باسم الله أَقرَأُ، صارَت البَسمَلة على كل الفعل، وكذلِك باسم الله أتوضَّأ صارَت البَسملة على كُل الفِعل من أوله إلى آخره، بخِلاف ما إذا قُلت: باسم الله أَبتَدِئ. فإن البَسملة تكون على الابتِداء فقَطْ.

هذا هو إعرابُ هذه البَسْملة.

أمَّا مَعناها: فإن (اسم) مُفرَد مُضاف، وكلُّ مُفرَد مُضاف فإنه للعُموم، أرأَيْتم قول الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل:١٨]؟ فإنَّ ﴿نِعْمَةَ﴾ مُفرَد مُضاف لكن ليست نِعمة واحِدة؛ لأنَّ النِّعمة الواحِدة تُحصَى، لكنَّها نِعَمٌ كَثيرة، فتَشمَل كلَّ ما أَنعَم الله به على العَبْد، إذا كان المُفرَد المُضاف يُفيد العُموم فما مَعنى قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم؟ مَعناها: بكلِّ اسمٍ من أسماء الله أَفعَل كذا وكذا، بكلِّ اسمٍ، فتكون أنت الآنَ مُستَعيناً بكل اسمٍ من أسماء الله على هذا الفِعْلِ الذي بَسْمَلت من أَجْله.

وأمَّا (اسم) فقيل: إنه مُشتَقٌّ من السُّموِّ، وهو الارتِفاع؛ وذلك لأن الاسم يَرفَع المُسمَّى ويُبيِّنه، وقيل: إنه مُشتَقٌّ من السِّمة، وهي العَلامة، قال الله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم﴾؛ أي: عَلامتهم في وجوههم، وأيًّا كان فالاسمُ يُعيِّن مُسمَّاه، ويُميِّزه من غيره.

وأسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غيرُ محصورة بعدَد، كما جاء في الحديث الصَّحيح: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»[1].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأمَّا (الله) فهو علَمٌ على الذات الُمقدَّسة العَليَّـة، وهو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، قال النَّحويُّون: «وهو أَعرَف المَعارِف» أَعرَف المَعارِف هو هذا العَلَمُ، وقد رتَّبوا المَعارِف بأن أَعرَفَها: الضميرُ، ثُمَّ الأَعلامُ، لكن هذا العَلَم هو أَعرَفها؛ إذ لا تُحتَمَل المشاركة فيه، وغيره من المَعارِف يُمكِن الُمشارَكة فيه.

وأمَّا قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فهو اسمٌ من أسمـاء الله دالٌّ على الرحمة الواسِـعة؛ و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ اسمٌ من أسماء الله دالٌّ على الرحمة التي تَقَع بالفِعْل، فالرحمن للوَصْف، والرحيم للفِعْل، يَعنِي: أنه رَحْمن يَرحَم، وبذلك تَبيَّن فائِدة الجمع بينهما، فإن فائِدة الجَمْع بينهما هو الدَّلالة على أن رحمة الله واسِعة، وذلك في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ لأنَّ فَعْلان يَدُلُّ على الامتِلاء والسَّعة، كمـا تَقول: شَبْعان، ورَيَّان، وما أَشبَهَها، وأمَّا ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ فهو باعتِبار الفِعْل، أي: إيصال الرَّحْمة إلى مَن قدَّر الله أن يَرحَمه.

والبَسْملة لها أَحْكام:

منها أنَّها تَكون أحيانًا شَرْطًا في الحِلِّ؛ كالتَّسمية على الذبيحة، فإنَّ التَّسمية على الذبيحة شَرْط لحِلِّها، حتى إنه لو ترَك التَّسمية ولو نِسيانًا لم تَحِلَّ الذَّبيحة.

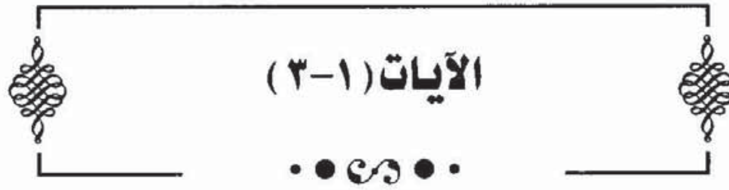
وقد تَكون واجِبةً لا شَرْطًا كما في الوُضوء عند بعض العُلَماء، فإنَّ التَّسمية في الوُضوء واجِبة، ولكنها ليسَتْ شَرْطًا للصِّحة، إذ لو ترَكها نِسيانًا صحَّ وُضوؤُه، وقد تَكون مُستحَبَّـة في كل أَمْر ذي شأن، كما جاء في الحديـث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي شَأْنٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْم الله فَهُوَ أَبْتَرُ» أو: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ -يَعنِي: ذي شَأْن مُهِمٍّ- لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ الله فَهُوَ أَبْتَرُ»[1]، أي: مَنزوع البرَكة.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، بلفظ: «بذكر الله».

ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يَبتَدِئ بها في المُكاتَبات إلى المُلوك وغيرهم، وكذلك الأَنبياء من قَبله، كما جاء في القُرآن الكريم: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل:٣٠-٣١].





الآيات (١-٣)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [غافر: ١-٣].



قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حمٓ﴾ هذه كلِمة مُكوَّنة من حَرْفَيْن مُهمَلين هِجائِيَّين: الحاء، والميم. ولهذا نَنطِق بها باسمِهما لا بلَفْظهما، فلا نَقول: حَمْ. بل نَقول: «حامِيم» باسمِهما، فهما إِذَن حَرفان مُهمَلان هِجائِيَّان يَتركَّب منهما كلام الناس، فهل لهذَيْن الحرفَيْن معنًى؟

يَقول المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: [الله أَعلَمُ بمُراده به] يَعنِي لا نَدرِي ماذا أَراد، هل أَراد إثبات معنًى، أم لم يُرِد إثبات معنًى، وهل أراد مَعنًى مُعيَّنًا أم ماذا؟

المُهِمُّ: أننا نُفوِّض، فمَوقِفنا من هذا التَّفويضِ كغيره من الحُروف الهِجائية التي ابتُدِئَت بها بعض السُّور.

ولكن مُقتَضى كون القُرآن باللسان العربيِّ أن نَقول: إنَّهما حَرفان هِجائِيَّان مُهمَلان ليس لهما مَعنًى، يَعنِي نَجزِم بأنه لا معنَى لهما؛ لأن القُرآن نزَل باللغة العربية، واللغة العرَبية لا تَجعَل للحروف الهِجائية مَعنًى، وهذا مَرويٌّ عن مُجاهِدٍ[2] إمام

---

(١) المقصود بـ(المفَسِّر) هنا: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم جلال الدين المحلي، المتوفى سنة (٨٦٤هـ) رحمه الله تعالى، ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٣٩)، حسن المحاضرة (١/ ٤٤٣).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٧٠).

المفَسِّرين في زمانه، زمَن التابِعين.

وهو الحـقُّ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

فإن قال قائِل: يَرِد على هذا القولِ أنَّ في القُرآن ما ليس له مَعنًـى، وليس له فائِدةٌ، وإنَّما هو حروف مُقطَّعة ليس لها فائِدة!!.

قلنا: الجَوابُ عن هذا الإيرادِ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تكلَّم بذلك لمَغزًى لا لمَعنًى؛ أي: لِحِكْمة بالِغة، وهي أنَّ هذا القُرآن الذي أعجَزكم أيُّها البُلَغاء من العرب لم يَكُن أَتَى بشَيْء جديد من حروف، بل أَتَى بالحروف التي تُركِّبون منها كلامكم، ومع ذلك أَعجَزكم، فعجَزْتم عن صَفِّ الحروف حتى تكون مثل القُرآن، فإذا كُنْتم عجَزْتم عن ذلك، فعَجْزُكم عن معنَى هذه الكلِماتِ من بابِ أَوْلى.

وهذا الذي ذكَره الزَّمخشريُّ[1] في تفسيره وارْتَضاه شيخ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ[2] رَحِمَهُ اللَّهُ وذكَره أيضًا إمَّا ابتِداءً أو تَقليدًا.

المُهِمُّ: أنَّ هذا هو الصوابُ عند المُحقِّقين، وهو أن الله تعالى أَنزَلها لتَمام التَّحدِّي لهؤلاء البُلَغاءِ الذين عجَزوا أن يَأتوا بمِثْل القُرآن، أو بمِثْل بعضه، وأيَّدوا قولهم هذا بأن الله تعالى لم يَبتَدِئ سورة بحروف هِجائية إلَّا ذكَر بعدَها القُرآن إلَّا نادِرًا.

فإن قال قائل: ما نَقول في الحُروف المُقطَّعة هذه في أوائل السُّوَر، هل تَدخُل فيها قال ابن عبَّاسٍ[3] أن القُرآن أربعة أقسام: القِسْم الرابع أنه ما لا يَعلَمه إلَّا الله؟

---

(١) الكشاف (١/ ٢٦).

(٢) انظر تفسير ابن كثير (١/ ٧١).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٣).

فالجوابُ: لا، هذه تَدخُل على رأْيِ المفَسِّر، أمَّا على القول الذي رجَّحنا فإنَّه مَعلوم أنه ليس لها مَعنًى، يَعنِي ممَّا يَدخُل تحت عِلْمنا أنه ليس لها مَعنًى.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [غافر:٢].

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ القُرآن، مُبتَدَأ] يَعنِي: المُراد بالكِتاب هنا القُرآن، مع أنَّ الكِتاب اسم جِنْس يُحتَمَل أن تَكون فيه (أل) للجِنْس، فيَشمَل كل كِتاب، ولكن الظاهِر ما ذهَبَ إليه المفَسِّر؛ لأنَّ المَقصود بذلك تَقرير كون هذا القُرآنِ الذي نَزَل على المُكذِّبين من عند الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: [مُبتَدَأٌ] يُريد قوله: ﴿تَنزِيلُ﴾؛ أي: أنَّها مُبتَدَأ، والمُبتَدَأ يَحتاج إلى خبَر، والخبَر قوله: ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾؛ ولهذا قال المفَسِّر: [﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ خبَرُه] تَنزيل الكِتاب من الله لا من غيره.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ في مُلْكه ﴿ٱلْعَلِيمِ﴾ بخَلْقه] العَزيز: ذو العِزَّة، وقد سبَق أن عِزَّة الله تَنقَسِم إلى ثلاثة أقسام:

١- عِزَّة القَدْر.

٢- وعِزَّة القَهْر.

٣- وعِزَّة الامتِناع.

وهو كذلك في كل مَوضِع جاء فيه «العَزيز» فهذا هو مَعناه، أي: أنَّه ذو عِزَّة.

أمَّا عِزَّة القَدْر: فمعناها: أنه ذو شَرَف وسيادة.

وأمَّا عِزَّة القَهْر فمَعناها: أنه ذو غلَبة وسُلْطان.

وأمَّا عِزَّة الامتِناع: فمَعناه: أنه ذو امتِناع عن كل نَقْص وعَيْب.

وقد سبَقَ الاستِشْهاد على هذه المعانِي الثلاثة وبيان اشتِقاقها؛ فيَكون قولُ المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ في مُلْكه] فيه قُصور؛ لأَنَّه جعَله بمَعنى الغالِب فقَطْ، والصواب ما ذكَرْنا لكم.

وقوله تعالى: ﴿ٱلْعَلِيمِ﴾ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بخَلْقه] والعليم أي: ذو العِلْم، وعِلْم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس بمَحدود لا أوَّلًا، ولا آخِرًا، ولا مِقدارًا، فعِلْم الله تعالى واسِعٌ شامِلٌ لكل شيءٍ، عِلْم الله تعالى أزَليٌّ؛ أي: لم يَسبِقْه جَهْل، عِلْم الله تعالى أبدَيٌّ؛ أي: لا يَلحَقه نِسْيان، فصار عِلْم الله تعالى واسِعًا شامِلًا زمَنًا وكيفًا، زمَنًا أي: في المُستَقبَل وفي الماضي، وكيفًا أي: أنَّه شامِل لكُلِّ ما من شأنه أن يُعلَم.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:٣].

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ للمُؤمِنين ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ لهم ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ للكافِرين]، قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ الغَفْر هو السَّتْر مع الوِقاية، ومنه المِغفَر: ما يُوضَع على الرأس عند الحَرْب؛ لاتِّقاء السِّهام، ومعلومٌ أنَّ المِغفَر ساتِر، فهو جامِع بين السَّتْر والوِقاية، والذَّنْب: المعصية، يُقال: أَذنَب الرجُل. إذا عصى، ومَعنَى غافِر الذَّنْب؛ أي: ساتِره المُتجاوِز عنه.

وقول المفَسِّر: [للمُؤمنين] فيه نظَر واضِح؛ لأنَّ مَغفِرة الذَّنْب شامِل للمُؤمنين وغير المُؤمنين، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال:٣٨]، فهو غافِر الذَّنْب لكلِّ مَن تاب إلى الله وسأَل المَغفِرة.

وقوله: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ قابِلُـه: مَعناها: أن مَن تاب إلى الله قَبِلَ الله تَوبَتَـه، و﴿ٱلتَّوْبِ﴾ بمعنى: الرُّجوع إلى الله عَزَّوَجَلَّ من مَعصيته إلى طاعته.

وقال المفسِّر: [لهم] أي: للمُؤمنين، وهذا أيضًا ليس بصحيح، فالتَّوْبة مَقبولة من المُؤمنين والكافِرين، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى عن المُشرِكين: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء:١٧-١٨].

فقال: ﴿يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ إِذَنْ: لو تابوا قَبْل ذلك لقُبِلت، فتبَيَّن بهذا أن ما ذهَب إليه المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تخصيص ذلك بالمُؤمنين يُعتبَر قصورًا.

قال: [مَصدَر] ﴿وَقَابِلِ﴾ اسم فاعِل، إِذَنْ فالمَصدَر هو ﴿ٱلتَّوْبِ﴾.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ للكافِرين] كأنَّ المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصَّ الغافِر والقابِل بالمُؤمنين؛ لقوله: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾؛ لأن شِدَّة العِقاب إنَّما هي للكافِرين، ولكنَّ في هذا نظَرًا؛ لأنَّ المَقصود هنا ذِكْر صفة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنه جمَع بين الفَضْل والعَدْل، بين الفَضْل في كونه غافِرَ الذَّنْب وقابِل التوب، والعَدْل في كونه شَديدَ العِقاب؛ لأنَّ شِدة العِقاب من الله عَزَّوَجَلَّ لَمِن استَحَقَّها عَدْل، إذ إنَّ الله أَخبَرنا وبيَّن لنا أنَّ مَن فعَل كذا عاقَبَه بالعُقوبة الشديدة، فإذا فعَل الإنسان ما تُوعِّد عليه بالعُقوبة الشَّديدة فهو الذي اختار لنَفْسه هذا، فيَكون مُعامَلة الله له به تَكون عَدْلًا.

وقوله: [أي: مُشَدِّدُه] وليُنتَبه لهذا التَّفسيرِ! فقَد عَدَل عن ظاهِر الآية التي تُفيد أنه نفسه شَديد العقاب؛ لأنهم -الأشاعِرة- يَنفون الصِّفاتِ، والتَّشديدُ فِعْل بائِن عن الله عَزَّوَجَلَّ، فهي مِثْل القادِر، يَعنِي تَعود الصِّفة على مَذهَب الأشاعرة إلى القُدْرة،

وتَعود على مَذهَب الماتُريدية إلى الخَلْق؛ لأن الماتُريدية يُثبِتون الخَلْق والتَّكوين بخِلاف الأشاعِرة.

فلنَنظُرِ الآنَ: فعلَى كلام المفَسِّر تكون ﴿شَدِيدِ﴾ بمَعنى مُشدِّد، ولنا أن نُطالِب فنَقول: هل «فَعيل» تأتي بمَعنى «مُفعِل»؟ الجوابُ: نعَمْ، تَأتي «فعيل» بمَعنى مُفعِل كقول الشاعِر:

أَمِـنْ رَيْحَانَـةَ الـدَّاعِي السَّـمِيعُ ... يُـؤَرِّقُنِي وَأَصْـحَابِي هُجُـوعُ[1]

«السَّميع» هنا بمَعنى المُسمِع، «الداعِي» الذي يُسمِعه، «يُؤرِّقُني» فلا أَنام، «وأَصحابي هُجوع» نائِمون.

فمن حيثُ اللَّفْظ لا اعتِراضَ على المفَسِّر؛ أي: من حيثُ جَعْله (فعيل) بمَعنَى (مُفعِل) لا اعتِراضَ عليه؛ لأن ذلك وارِد في اللغة العرَبية، لكن من حيثُ المَعنَى فيه نظَر؛ لأن ظاهِر قوله: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾، أنه هو نَفسُه عِقابُه شديد، وهو كذلك، فإذا كان العِقاب شَديدًا لزِمَ أن يَكون الألَمُ -ألَمُ مَن عُوقِب- شديدًا أيضًا، والعِقاب مَأخوذ من المُعاقَبة، وهي المُجازاة، وسُمِّيَت المُجازاة عِقابًا؛ لأنها تَعقُب العمَل، لكنها تُذكَر غالِبًا فيما يَسوء لا فيما يَسُرُّ.

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر:٣].

قوله: ﴿ذِى﴾ بمَعنَى صاحِب، وهي مَجرورة بالياء نِيابةً عن الكَسرة؛ لأنَّها من الأسماء الخَمسة.

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب (ت٢١هـ)، انظر: الأصمعيات (ص:١٧٢)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣٦٠).

و﴿ٱلطَّوْلِ﴾ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: الإِنعام الواسِع] هذا الطَّوْلُ، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء:٢٥] إلى آخِره؛ فالطَّوْل هو الغِنَى الواسِع، ومن تَمام الغِنَى أن يَكون مُنعِمًا، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنعِم، واسِع الغِنى.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ وهو مَوْصوف على الدوام بكُل من هَذه الصِّفاتِ، فإضافة المُشتَقِّ منها للتَّعريف كالأخيرة] فيه عِدَّة صِفات ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ هذه أربَعة، والأَخيرة غيـر مُشتَقَّة، فإنَّ ﴿ذِى﴾ بمَعنى صاحِب غيـر مُشتَقَّة، لكنَّها مُؤوَّلة بمُشتَقٍّ، أمَّا ما قبلها ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾، ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾، فهي مُشتَقَّة، ووَصْف؛ ولهذا جاءت باسم الفاعِلِ، وجاء «الغَفورُ» الذي هو اسمُه على صيغة المُبالَغة.

وجعَل المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الصِّفاتِ لا يُراد بها إثبات المَعنى المُشتَقِّ منه، ولكنها للتَّعريف فقَطْ، ولا يَخفَى ما في هذا الكلامِ من القُصور التامِّ، فكيف نَجعَل المُشتَقَّ لُمجرَّد التَّعريف؟ كيف نَقول: إن ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ المُراد بذلك التَّعريفُ بالله عَزَّوَجَلَّ، لا أنه غافِر، ولا أنه قابِل، ولا أنه شديد العِقاب؟! فهو قاصِر جدًّا، ولا يَصِحُّ أن نُفسِّر كلام الله تعالى بهذا الكلامِ، بل نَقول: ﴿غَافِرِ﴾ مُشتَقٌّ من الغَفْـر، وهو صِفة مَقصودة، ليس المَقصود بها التعريف، وكذلك نَقول في ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾، وفي ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾.

وقول المفَسِّر: [مَوْصوف على الدوام بكُلٍّ من هذه الصِّفاتِ] قال ذلك هرَبًا من إثبات صِفات الأفعال، فانتَبِهْ لأنك إذا قلت: غافِر بمَعنَى يَغفِر، صارت صِفة فِعْل يَتعلَّق بالمَشيئة!. وعند الأشاعِرة وغيرهم من المُتكلِّمين يَمتَنِع أن يُوصَف الله

تعالى بوَصْف هو فِعْل، لا يُمكِن، قالوا: لأن الفِعْل يَدُلُّ على الحُدوث، والحُدوث لا يَكون في القديم، لا يَكون الحُدوث إلَّا لحادِث!.

وقد سبَق لنا بيانُ بُطلان هذا القَوْلِ، فالصَّواب إِذَنْ: أنَّ ﴿غَافِرِ﴾ ﴿وَقَابِلِ﴾ صِفتان من صِفات الأفعال، وأمَّا ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾ فهي أيضًا صِفة من صِفات الأفعال؛ لأن التَّقدير: عِقابُه شديد، فهو من باب إضافة الصِّفة إلى مَوْصوفها؛ أي: أن عِقابه شديد، فتكون كما سبَق من الصِّفات الفِعْلية.

وأمَّا ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ فإذا قلنا: إن مَعناه ذي الغِنَى الواسِع، فهي من صِفات الذات، وإذا قلنا: إنَّها بمَعنَى الإنعام الواسِع؛ فهي من صِفات الأفعال.

فإن قال قائِل: هل ﴿شَدِيدِ﴾ صِفة فِعْل لله عَزَّوَجَلَّ؟

فالجوابُ: لا هي صِفة لفِعْله، ليسَتْ صِفة فِعْل، وإنما هي صِفة لفِعْل الله، يَعنِي نفس العِقاب شديد، وهو جَعلها مُشدِّدًا شيئًا مُنفصِلًا عن الله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قيل: عِقاب الله منه النار، فكأنها هي التي وُصِفت بالشِّدة، فكيف وصَفنا بها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟

فالجوابُ: هو نفسه شديد العِقاب، أنا مثَلًا إذا قلت: فُلان قَويُّ الضَّرب. يَعني ضَرْبه الواقِع منه قويٌّ، والعِقاب الواقِع منه شديد، والمَوْصوف الله عَزَّوَجَلَّ شِدَّة عِقابه هو، أمَّا المُعاقَب به فهذا شيء آخَرُ، فعندنا عِقاب ومُعاقَب به ومُعاقب وارِد عليه العِقاب، فإذا عاقَبت شخصًا بالضرب فهذا الضربُ مُعاقَب به، وأمَّا ضَرْب الضارِب فهو وَصْفه الذي هو عِقابه.

فإن قال قائِل: قلنا: إن المفَسِّر يَتهَرَّب من إثبات الصِّفات الفِعْلية، ثُم هو قال

هنا: [ذي الطَّوْل الإنعام الواسِع، وهو مَوْصوف على الدوام بكُلٍّ من هذه الصِّفات].
فهو هنا أثْبَت الصِّفات؟

فالجَوابُ: أي لكن على أنَّها صِفات ذاتِية، ثُم إنَّ المفَسِّر أيضًا لاحَظَ شيئًا آخرَ من جهة النَّحْو، وهو أن ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ و﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ و﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾ هذه صِفات مُضافة، وإضافتها ليست مَحْضة، بل إضافتها إضافة لَفْظية، والإضافة اللَّفْظية لا تَقتَضي التعريف.

فإن قال قائل: لكن سَمَّاها صِفاتٍ!.

فالجوابُ: لا مُخالفةَ، هي صِفات لكن ما قصَده؟ انظُـرْ عِبارة المفَسِّر: [وهو مَوْصوف على الدوام بكُلٍّ من هذه الصِّفات] إذا كان موصوفًا بها على الدوام فتكون صِفاتٍ ذاتيةً. ثُم يَقول: [فإضافة المُشتَقِّ منها للتَّعريف كالأخيرة] المُشتَقُّ: ﴿غَافِرِ﴾ و﴿وَقَابِلِ﴾ و﴿شَدِيدِ﴾، يَقول: للتَّعريف، يَعنِي أن إضافتها أَفادَت التَّعريف كالأخيرة: ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِ﴾ فإن هذه الإِضافةَ أَفادَتِ التَّعريف لا شَكَّ؛ لأنها إضافة اسمٍ جامِد إلى مَعرِفة، فيَكون مَعرِفة.

واسم الفاعِـل واسم المَفعول والصِّفة المُشبَّهة إذا أُضيفـت فإنها لا تُفيـد التعريف، ويُسمُّون هذه الإضافةَ: إضافةً لَفْظية، لا مَعنَوية، وبعضُهم يَقول: مَحْضة، وغير مَحْضة، وأَتَى المفَسِّر بهذا الكلامِ؛ لأنه يُورَد عليه مَسألة: «الله العزيز العليم»، فهذه مَعارِف، وإذا قلنا: غافِر صِفة لله. وقُلنا: إن إضافَتها لَفْظية، ورَدَ علينا إشكالٌ، الإضافة اللَّفْظية لا تَقتَضي التعريف، فتكون الصِّفة نكِرة وُصِفَ بها مَعرِفة، ووَصْف المعرفة بالنكِرة غير جائز.

ولا يَجوز أن تَقول: جاء زَيْد فاضِل. يَجِب أن تَقول: جاء زَيْد الفاضِلُ. فإذا كانت الإضافة في ﴿غَافِرِ﴾ و﴿وَقَابِلِ﴾ و﴿شَدِيدِ﴾ لا تُفيد التعريف، وأَعرَبْناها على أنَّها صِفة، فصار في هذا إشكال، وهو أننا وصَفْنا مَعرِفة بنكِرة، وهذا غير جائِز، فأَراد المفَسِّر أن يُصحِّح المَوْضوع فقال: إن هذه الصِّفاتِ لا يُراد بها الحُدوث، وإنَّما هي صِفات على الدوام، وإذا كانت الصِّفات على الدوام خرَجَت عن مُشابَهة الفِعْل، وصارَت الإضافة للتَّعريف؛ لأَجْل أن يَصِحَّ وَصْف اسم الجلالة، أو لفظ الجلالة بهذه الصِّفاتِ لَمَّا كانت إضافتُها مَحْضة مَعنَوية.

لكنْ للمُعْرِبين قول آخرُ، بل قول ثالِث: في القول الآخَر يَقولون: إن ﴿غَافِرِ﴾ و﴿وَقَابِلِ﴾ و﴿شَدِيدِ﴾ بدَل من الله، والبدَل لا يُشترَط فيه مُوافَقة المُبدَل منه، لكن القول بأنها بدَل غيرُ صحيح؛ لأن عَلامة البدَل أن يَحِلَّ مَحَلَّ المُبدَل منه، وهذا لا يَصِحُّ، هذا وَصْف زائِد على المَوْصوف.

وهناك رَأْيٌ ثالِث لإخواننا الكَوْفيِّين المُيسِّرين يَقولون: يَجوز أن تُنعَت المعرِفة بمِثل هذا التركيبِ، ولو كانت الإضافةُ لفظيةً غيرَ مَحْضة. يَعني يَقولون: ما أُضيف إلى المَعرِفة ولو كانَت الإِضافة غيرَ مَحْضة يَجوز أن يَكون نَعْتًا للمَعرِفة اعتِبارًا باللفظ؛ لأن لَفْظ: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ مَعرِفة؛ لأنه أُضيف إلى مَعرِفة، وإن كانَتِ الإضافة عِنْدهم غير حقيقية، وإنَّما هي لَفْظية.

فالنَّحويُّون يَقولون: لا يُهِمُّ لفظية أو مَعنَوية، ما دام ظاهِر اللفظ مُنسجِم الصِّفة مع المَوْصوف، فهذا يَكفِي.

والقاعِدة المُتَّبَعة عندنا فيما إذا ورَد خِلاف بين النَّحويِّين أن نَتَّبع الأسهَل اقتِداءً بالرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أنه ما خُيِّر بين أَمْرين إلَّا اختار أَيسَرهما ما لم يَكُن إثمًا.

ونحن لا نَأْثَم إذا اتَّبَعْنا الكُوفيين في رَأْيهم؛ لأنها ليست مَسائِلَ شرعية؛ فعَلى رَأْيِ الكوفِيِّين لا حاجةَ إلى كلام المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فنَقول: الإضافة لَفْظية، لكن صورتها أنها إضافة مَعنَوية؛ لأنها أُضيف إلى معرِفة، فصحَّ أن يُوصَف بها المَعرِفة؛ وهذا البَحثُ لا يُدرِكه الإنسان تمامًا إلَّا إذا عرَف أن الإضافة نَوْعان: مَحْضة مَعنَوية، ولفظية غير مَحضَة.

مَسْألةٌ: كيف نَجمَع بين القول بأنَّ أسماء الله تعالى لا تُحصى، وبين قول النبيِّ ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[1]؟

فالجَوابُ على ذلك أن نَقول -إذا كان السائِل مُستَفهِمًا فقل: الجَـوابُ على ذلك، وإذا كان مُورِدًا أي مُناقِضًا، فقل: الجوابُ عن ذلك؛ ولهذا يَكون «الجواب عن ذلك» في مَقام الرَّدِّ على مَن اعترَض عليك، و«الجواب على ذلك» في جواب مَنِ استرشَد-: أن كلام النبيِّ ﷺ ككَلام الله لا يَتناقَض أبدًا، فإذا كان قد ثبَتَ عنه أنه قال: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»[2] علِمنا أن من أسماء الله ما لا يُمكِن الوصولُ إليه، ولا يُمكِن إدراكُه؛ لأن ما استأثَر الله به لا يُمكِن أن نَعلَمه، فحينَئِذ يَتعيَّن أن نَقول: إن مَعنى قوله: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» أي: من أسمائه تِسعة وتِسعين مَن أَحصاها دخَل الجَنَّة، فتكون جُملة «مَنْ أَحْصَاهَا» وصفًا لكلمة «اسْمًا»، وليست جُملةً مُستقِلَّة مُستأنَفة، تَكون معنى «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» مَوْصوفة بأن «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»، وله أسماءٌ أخرى لكن اختَرْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

منها تِسعة وتِسْعين فإذا أَحصَيْتها دخَلْت الجَنَّة.

ومعنى إحصائها: هو مَعرِفتها لفظًا ومَعنًى، والتَّعبُّد لله بمُقتَضاها، أي: مَعرِفة لَفْظها ومَعناها والتَّعبُّد لله تعالى بمُقتضاها.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ المَرجِع] الجُمْلة خبَرية مُكوَّنة من مُبتَدَأ وخبَر، والخبَر فيها مُقدَّم، وإذا قُدِّم الخبَر أَفاد التخصيص والحَصْر؛ إليه أي: إلى الله وحدَه، المَصير: المَرجِع، وهل المُراد بقوله: ﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ أي: المَرجِع في كل شيء، أو إليه المَصيرُ بعد الموت؟

الجوابُ: إليه المَصيرُ في كل شيء، فإليه المَرجع في الحُكْم بين النَّاس، إليه المَرجِع في تدبير الأمور، إليه المَرجع بعد الموت، إليه المَرجع في كل شيء، ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣].

من فوائدِ الآياتِ الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ القُرآن الكريم حُروف، تَكلَّم الله به بحُروف، ففيه الرَّدُّ على الأشاعِرة، ومَن سلَك سبيلهم الذين يَقولون: إن كلام الله هو المَعنى القائِم بالنَّفْس، وإنَّ الله لا يَتكلَّم بحَرْف وصَوْت، لكن يَخلُق حُروفًا وأصواتًا تُسمَع تَعبيرًا عمَّا في نفسه.

وحقيقةُ هذا القولِ نَفيُ الكلام؛ لأنَّ ما في النَّفْس من المعلومات المُرتَّبة ليسَت كلامًا، ولكنها مَعلومات، عِلْم، وليست كلامًا.

والرَّدُّ عليهم معلوم من كتُب العقائِد: منها أنَّ القول إذا أُطلِق فهو قول اللِّسان، وإذا أُريد به قول النَّفْس حُدِّد، مثل: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾

[المجادلة:٨] ومثل قوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا»(١).

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: عُلوُّ الله عَزَّوَجَلَّ، يُؤخَذ مِن قوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن النُّزول لا يَكون إلَّا من أعلى.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ القُرآن كلام الله، لا كلامُ غيرِه؛ لقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ﴾، وذلك أنَّ ما ذكَر الله أنه نزَّله يَنقَسِم إلى قِسْمين:

إمَّا أن يَكون أعيانًا قائِمة بنَفْسها، فهذه مَخلوقة.

أو تَكون أَوْصافًا لا تَقوم إلَّا بالغَيْر، فهذا غير مَخلوق.

مثال الذي أَضاف الله تعالى إنزالَه إلى نفسه، وهو عين قائِمة بنَفْسها، قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد:٢٥] فالحَديد مَخلوق، وقوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزُّمَر:٦] أعيان قائِمة بنَفْسها مَخلوقة، ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ [الأعراف:٢٦] مَخلوق.

إِذَنْ: فما أَضاف الله تعالى مِن إنزاله إليه، وهو عين قائِمة بنَفْسه؛ فهو مَخلوق، وإلَّا فهو غير مَخلوق، والقُرآن هو كلام لا يَقوم إلَّا بالغير، إِذَنْ هو غير مَخلوق.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: وصفُ القُرآن الكريم بالكِتاب، فلماذا وُصِف بالكتاب؟

نَقول: أوَّلًا: لأنه يُكتَب فهو مَكتوب بالمَصاحِف التي بأيدينا.

ثانيًا: أنه بصحُف بأَيْدي المَلائِكة: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿١٢﴾ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ﴾ [عبس:١٢-١٣].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثالثًا: أَنَّه مَكتوب في اللوح المَحْفوظ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١-٢٢]، وعليه فكِتاب بمَعنى مَكتوب، وهل يَأتي «فِعال» بمَعنى «مَفعول»؟ نَقول: كثيرًا، كغِراس بمَعنى مَغروس، وبِناء بمَعنى مَبنيٍّ، وفِراش بمَعنى مَفروش، وما أَشبَهَه.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات ثلاثة أسماء من أسماء الله: الله، والعزيز، والعليم، من قوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾، وإثبات ما دلَّت عليه هذه الأسماءُ من الصِّفات، فالله دلَّ على الأُلوهية، والعَزيز على العِزَّة، والعليم على العِلْم، واعلَمْ أَنَّ كل اسم من أسماء الله فإنه مُتضَمِّن لصِفة، وليس كل صِفة يُشتَقُّ منها اسمٌ؛ ولهذا قُلْنا: إنَّ الصِّفاتِ أوسَعُ من الأسماء.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: ذِكْر الأسماء المُناسِبة للمَقام. يَعني: أنَّ الله جَلَّ وَعَلَا يَذكُر من أسمائه ما يُناسب المَقام، فهذه السورةُ تَتحدَّث عن المُكذِّبين للرُّسُل، وما جرَى عليهم من الهَلاك والانتِقام، فالذي يُناسِبه من الأسماء العِزَّة التي فيها الغلَبة والأَخْذ؛ فلهذا جاءَت هنا العَزيز، وجاء العَليم؛ ليُفيد أَنَّه لعِزَّته أخَذَ هؤلاءِ المُكذِّبين، ولعِلْمه أَنزَل الكتُب وعلِم كيف يَأْخُذ هؤلاءِ المُكذِّبين.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الله جَلَّ وَعَلَا يَغفِر الذُّنوب جميعًا لقوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾، والذَّنْب هنا مُفرَد مُحلًّى بـ(أل) فيَكون عامًّا؛ لأن المُفرَد المُحلَّى بـ(أل) يَكون عامًّا؛ مثل: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] أي: إن كل إنسان.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الحَثُّ على كل ما تَكون به المَغفِرة، وجهُ ذلك: أَنَّ الله تعالى لم يُخبِرْنا بأنه غافِر الذَّنْب من أَجْل أن نَعلَم أنه غافِر فقَطْ، لكن من أَجْل أن نَتعرَّض لمَغفِرته.

وما هي الأسباب التي تَكون بها المَغفِرة؟

الجواب: الأسباب كثيرة؛ منها: الاستِغْفار، تقولُ: اللهُمَّ اغفِرْ لي، ومنها: أعمال صالِحة يُكفِّر الله بها الخَطايا، ومنها: إحسان إلى الخَلْق، حتى إن الله عَزَّوَجَلَّ غفر لامرأة بَغيٍّ بسَقْيِها كلبًا عَطشانَ، وغفَر لرجُل وجَد شجَرة في الطريق تُؤذِي الناس فأَزالها، فغفَر الله له.

المُهِمُّ: أن نَتعرَّض لأسباب المَغفِرة؛ لأن ذلِك مُقتَضى قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّه يَقبَل التوبة من عِباده، ولكن لا يُقبَل الشيءُ حتى يَكون جارِيًا على مُقتَضى الشريعة؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(١).

والتوبة الجارِية على مُقتَضى الشريعة هي ما جَمَعَت خمسة أُمور، وهي ما يُعرَف بشُروط التَّوْبة:

الشَّرط الأوَّل: الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ، بأن يَكون الحامِل للإنسان على التَّوْبة هو إخلاصَه لله عَزَّوَجَلَّ، حُبُّ التَّقرُّب إليه والفِرار من عُقوبته، فلا يَحمِله على التوبة مُراعاة الخَلْق، ولا حُصول الجاهِ والرِّئاسة، وإنَّما يَحمِله الإخلاص لله.

الشَّرط الثاني: النَّدَم على فِعْل المَعصية أن يَشعُر الإنسان بانفِعال ندَم وحَسْرة على ما وقَع منه، فلا بُدَّ من ندَم؛ لأن النَّدَم هو الذي يَتبيَّن به حقيقة رُجوع الإنسان إلى الله، وأن هذه المَعصيةَ أثَّرت في نفسه، فندِم على ما جرَى منه، لا يُقال: إن النَّدَم

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

انفِعال، والانفِعال يَأْتي بغير الاختيار؛ كالغضَب مثَلًا، والحُزْن من الواقِع، يُقال: المُراد بالنَّدَم هنا تَحسُّر القلب، فهو انفِعال يَقَع من الإنسان ليس كالانفِعال الذي يَأتِي سببه من الخارِج، هذا ربَّما لا يَستَطيع الإنسان أن يُغيِّر ما وقَع.

الشَّرط الثالث: التَّخلِّي عن المَعصية والانفِصال عنها، فإن تابَ وهو مُصِرٌّ فإن تَوْبَته أشبَهُ ما تَكون بالاستِهْزاء، كيف يَقول الذي يَأكُل لَحْم الخِنزير: أَستَغفِر الله تعالى، وأَسأَل الله أن يَجعَل طعامي طيِّبًا؟! وهو يَأكُل هو يَمضَغ اللَّحمة جيِّدًا، ويَقول: أَستَغفِر الله من أَكْل لَحْم الخِنزير، وأَسأَل الله أن يَجعَل طعامي طيِّبًا! هذا أَشبَه ما يَكون بالمُستَهزِئ. ولو أنَّ رجُلًا نَهاك عن شيء، ووجَدَك تَعمَل هذا الشيءَ، وأنت تَقول: أَرْجو منك أن تَعذِرني، وما أَشبَه ذلك وهو يَأكُل، وقال له: لا تَأكُل، وهو يَأكُل، فإنَّ هذا الذي يُخاطِبه سوف يَقول: إنك تَستَهزِئ بي وتَسخَر بي. فلا تَوْبةَ مع الإصرار، ولا بُدَّ أن يَتخلَّى عن الذَّنب.

وإذا كان الذَّنب لله عَزَّوَجَلَّ فالتَّخلِّي عنه سَهل، لكن إذا كان الذَّنْب لغير الله -يَعنِي: أذنَب في حق غير الله- فكيف يَتخلَّى عنه؟

نَقول: إذا كان مالًا فالتَّخلِّي عنه بإيصاله إلى صاحِبه، بأيِّ وَسيلة كانت، فإن كان قد مات فإلى ورَثَته، فإن جهِلهم فإلى بيت المال، أو إذا كان بيت المال غيرَ مُنتَظِم، أو يُخشَى عليه أن يَضيع، فلْيَتصَدَّق به هو لصاحِبه، هذه أربَعُ مَراحِلَ: لصاحبه، لورَثَته، لبيت المال، إن جهِلهم، يَتصَدَّق به. والغالِب أن الصدَقة أَوْلى من بيت المال.

وإذا كان عُدوانًا على النفس ليس مالًا، فالتوبة منه أن يُمكِّن صاحب الحَقِّ من الاقتِصاص منه، فمثَلًا: إذا كان قدِ اعتَدَى على شَخص بضَرْب، فلْيَذهَب إليه

ويَقول: أنا اعتَدَيْت عليك بالضَّرْب اضرِبْني كما ضرَبْتك. كما فعَل النَّبيُّ ﷺ مع الرجُل الذي ضرَبه النبيُّ ﷺ حينما رآه مُتقدِّمًا في الصفِّ فقال الرجُل: أَقِدْني يا رسول الله ﷺ. فكشَف النَّبيُّ ﷺ عن بَطْنه ليُقيدَه، فماذا فعَل الرجُل؟ قبَّله[1].

فهذا النبيُّ ﷺ، وهو أَشرَف الخَلْق، وأَحَبُّ الناس إلى أَتباعه مكَّن من الاقتِصاص منه، هذا اثنان: المال والبدَن.

أما إذا كان في العِرْض: بأنِ اعتَدَيْت على شخص في عِرْضه، يَعني بأنِ اغتَبْته أو سبَبْته، والفرق بين الغِيبة والسَّبِّ أن السَّبَّ مُواجهة والغِيبة مع الغَيبة، فذِكْرك أخاك بما يَكرَه إن كان غائِبًا فهي غِيبة، وإن كان حاضِرًا فهو سَبٌّ، فإنَّ التَّوْبة من هذا أن تَستَحِلَّه، فلو قلت: سُبَّني كما سبَبْتُك فلا يَصِحُّ؛ لأن هذا جِناية على نَفْسك، ولكن استَحِلَّه، وهذا إذا كان سبًّا؛ لأنَّه قد عَلِم بذلك.

فأمَّا إذا كان غَيْبة فهل تَستَحِلُّه تَذهَب إليه وتَقول: إني اغتَبْتك فاعذِرْني اسمَحْ لي؟

الجوابُ: قال بعض العُلَماء: نعَمْ! يَجِب أن تَذهَب إليه وتَقول: أنا اغتَبْتُك فاعذِرني، حُلَّني. وقال بعض أهل العِلْم: لا يَلزَم استِحْلاله بل يَكفِي أن تَستَغفِر له كما جاء في الحديث، وإن كان ضَعيفًا: «كَفَّارَةُ مَنِ اغْتَبْتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ»[2] استَغفِر له وأَثنِ عليه بما هو أَهْله في الأماكِن التي اغتَبْته فيها، يَقول: ﴿ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤].

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٦٢٦).

(٢) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في زوائده رقم (١٠٨٠)، وابن أبي الدنيا في الصمت رقم (٢٩١)، والبيهقي في الدعوات الكبير رقم (٥٧٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا القولُ أَصَحُّ؛ لأنَّ هذا فيه البَراءة وعدَم التَّشويش؛ لأنه ربما لو ذهَبْت إليه تَقول: اغتَبْتك فحُلَّني، مَهْما أَتيت به من صِيغة الغِيبة قد لا يَقتَنِع بها، إذا قلت: إني قُلْت فيك: إنك بَخيل. قد يَقول: إنك قلت: بَخيل وجبانٌ. ربما يَقول له الشيطان هكذا، ويَأبى أن يُحلِّلك، فإذا كان لم يَعلَم فاحمَدِ الله على ذلك واستَغفِر له وأَثنِ عليه بما هو أَهْله في الأماكن التي كُنت اغتَبْته فيها، وبذلك تَسلَم من الإِثْم، هذه صِفة التَّخلِّي من الذَّنْب إذا كان في حَقِّ غير الله.

وهنا سُؤالٌ: بعض الناس يَكون عليه حقٌّ ماليٌّ لشخص، إمَّا سَرَقه، أو جَحَده، أو ما أَشبَه ذلك، ثُم يَتوب هذا الفاعِل، ويَذهَب إلى صاحِب الحَقِّ، ويَقول: خُذْ حقَّكَ. فيَأبى صاحِب الحقِّ أن يَأخُذه، فماذا يَصنَع؟ وهذا يَرِد كثيرًا: يَكون صاحِب الحقِّ قد حمَل في نفسه على هذا الظالِمِ الذي ظلَمه، ويَأبى أن يَقبَل، فماذا يَصنَع؟ هل نَقول: إنه حينَئذٍ سقَط حقُّه وصحَّت تَوْبة المُعتَدي، ويَبقَى إن طلَب حقَّه مرَّة أخرى أُعطِيَ، وإن لم يَطلُب فإن المُعتَديَ بَرِئ؟

نَقول: نُنزِّل هذه الحالَ على القواعِد الشرعية، فالقَواعِد الشرعية تَقتَضي أن هذا الذي عليه الحقُّ قد برِئ؛ لأن الله يَقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وهذا ما يَسعه! قدَّم الحَقَّ لصاحبه، وقال: خُذْ. قال: لا، لا آخُذه، أنت اعتَدَيْت عليَّ في الأَوَّل ولا أَقبَل منك، هذا الذي أَبَى أن يَقبَله هو الذي أَخطَأ وجنَى؛ لأنه يَنبَغي للإنسان إذا اعتَذَر إليه أَخوه أن يَقبَل عُذْره، لكن هذا هو الذي جنَى الآنَ، فهذا الرجُلُ نَقول: أنت الآنَ برِئَت ذِمَّتُك، خلِّ الدراهِم عندَك إن جاء يومًا من الدَّهْر أَعطِها إيَّاه.

وإن مات: فهل يَلزَمه أن يُعطيَه الورَثة؟

الجوابُ: في هذا نظَر، وذلك أن الرجُل الذي اعتُدِيَ عليه لم يَقبَل هذا المالَ، ولم يَدخُل في مُلْكه، فإذا كان لم يَقبَله ولم يَدخُل في مُلْكه، فكيف يَنتَقِل إلى الورَثة؟! ومن شَرْط الإِرْث انتِقال المال عن المَوْروث، وهذا المَوْروثُ لم يَقبَل هذا المالَ، وقد يُقال: إن الأصل أنَّه مُلكه فيَلزَم الرَّدُّ إلى ورَثَته، وهذا الأخيرُ أحوطُ، لكن في وجوبه نظَر؛ لأنَّ الذي اعتَدى وأَراد أن يَرُدَّ، يَقول: أنا أَعطَيْت الرجُل وأَبَى أن يَتملَّكه، فكيف يَنتَقِل إلى الورَثة؟ ولكن نَقول: الأحوَطُ والأَوْلى أن يَرُدَّه إلى الورَثة؛ ليَسلَم منه.

لكن لو فُرِض أنه لا ورَثةَ له، أو أن ورَثَته مجهولون، فإن هذا التائِبَ قد أدَّى ما عليه.

الشَّرط الرابع: أن يَعزِم على «ألَّا يَعود إلى الذَّنْب»، أو «أن لا يَعود إلى الذَّنْب»، الأوَّل أو الثاني؟ الأوَّل: أن يَعزِم على ألَّا يَعود إلى الذَّنْب، أو الشرط ألَّا يَعود إلى الذَّنْب؟ الأوَّل، والفَرْق بينهما أننا إذا قلنا: الشرط ألَّا يَعود ثُم عاد بطَلَت التوبة الأُولى، وإذا قلنا: الشرط العَزْم على ألَّا يَعود، وقد عزَم ألَّا يَعود، ثُمَّ عاد، فالتوبة الأُولى تَبقَى صحيحة، وعليه أن يَتوب توبة ثانية للذَّنْب الجديد، فالشَّرْط هو: العَزْم ألَّا يَعود في المُستَقبَل، فإن عاد فعليه تَوبة أُخرى، وهكذا.

فإن قال قائِل: أَلَيْس قد ثبَت في الصحيح أنَّ الرسول ﷺ أَخبَر: «**أن رجُلًا أَذنَب ذَنْبًا فتابَ، ثُم أَذنَب فتابَ، ثُم أَذنَب فتابَ، ثُم قال الله عَزَّوَجَلَّ: عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغفِرُ الذَّنْبَ ويَأْخُذُ بِهِ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ**»[1]، فهل هذا

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح:١٥]، رقم (٧٥٠٧)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكررت الذنوب والتوبة، رقم (٢٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَعنِي أن الإنسان إذا تكرَّر منه الذَّنْب وهو يَستَغفِر يُغفَر له؟

فالجَوابُ: نعَمْ، مَهْما أَذنَب ثُم استَغْفَر يُغفَر له.

لكن لو قال قائِل: إن ظاهِر الحديث: «فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ» يَعنِي: فلْيَعْصِ الله!

قُلنا: لا يَستَقيم هذا؛ لأنه يُخالِف الأدِلَّة الكثيرة الدالَّة على أنه لا بُدَّ لكل ذَنْب من تَوْبة إلَّا طائِفة واحِدة من هذه الأُمَّةِ، همُ الذين لا يَحتاجون إلى تَوْبة من الذنب، وهم أهل بَدْر، فإنَّ الله اطَّلَع إليهم وقال: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»(١).

فهَؤلاءِ القَومُ ثلاثُ مِئة وبِضعةَ عشَرَ رجُلًا، وهُمْ أَهْل بَدْر اطَّلَع الله عليهم فكافَأَهم مُكافَأَة لم تَحصُل لغَيْرهم، اطَّلَع عليهم فقال: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»، هذه الحَسَنةُ العَظيمة محَت جميع ما يَعمَلونه من السَّيِّئات، ونفَعَت هذه الغَزوةُ لمَنْ غَزا، حتى حاطِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي كتَب بأَخْبار النَّبيِّ ﷺ إلى قُرَيْش قُبَيل غزوة الفَتْح لمَّا عُثِر على ما صنَع، قال عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للرسول ﷺ: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ فَقَدْ نَافَقَ. فعُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شُجاع ليس عنده إلَّا السَّيْف، قال: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»(٢) فوقَعَت هذه السَّيِّئةُ العَظيمة من جُمْلة ما يُغفَر لأهل بَدْر؛ ولهذا كان أهل بَدْر أفضَلَ من أهل بَيْعة الرُّضوان، أفضَلُ لما حصَل فيه من النُّصْرة العَظيمة للنَّبيِّ ﷺ؛ ولهذا يُسمَّى يومُ بَدْر يومَ الفُرقان. قال: فأَهْل بَدْر.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٤٩٤)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الجاسوس، رقم (٣٠٠٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٤٩٤)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرْط الخامِس: أن تَكون التوبة في الوقت الذي تُقبَل فيه التَّوْبة، وهو أن تَكون التَّوْبة قبل طلوع الشَّمْس من مَغرِبها، وقبل حُضور الأَجَل.

فالأوَّلُ عامٌّ لكل أحَد، فلا تَوبةَ لأَحَد إذا طلَعَت الشمس من مَغرِبها؛ لقول النبيِّ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعُ التَّوْبَةُ حَتَّى تَخْرُجَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»(١)، وهذا يُؤيِّده قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام:١٥٨]، والمُراد ببَعْض الآيات: طُلوع الشَّمْس من مَغرِبها.

والثاني أن تَكون قبل حُضور الأَجَل، فإذا حضَر الأَجَل لم تَنفَعِ التَّوْبة؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء:١٨]، هذا ليس لهم تَوْبة، وتَطبيق هذا عمَليًّا أنَّ فِرعونَ لمَّا أدركه الغرَقُ قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٩٠] فقيل له: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾؛ تُؤمِن ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٩١ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس:٩١-٩٢]، لا رَحمةً بكَ ولكِن ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾، وأمَّا رُوحُك فلا نَجاةَ لها، وإنَّما نجَّاه الله ببَدَنه؛ لأنه قد أَرعَب بني إسرائيلَ، ولا يَكادون يُصدِّقون بأنَّه هلَكَ حتى يُشاهِدوه فيَطمَئِنُّوا؛ فلهذا نجَّاه الله تعالى ببَدَنه؛ ليُشاهِدوه!.

فإن قال قائِل: هل يُشترَط ألَّا يَكون مُصِرًّا على ذَنْب آخرَ؟ يَعنِي: لنَفرِض أنه تاب من شُرْب الخَمْر، لكنه باقٍ على الزِّنا -والعِياذ بالله- فهل تَصِحُّ تَوبته من شُرْب الخَمْر؟

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٩٩)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت؟، رقم (٢٤٧٩)، والنسائي في الكبرى رقم (٨٦٥٨)، من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجوابُ: في هذا خِلاف، فمن العُلَماء مَن يَقول: لا تَصِحُّ التوبة من ذَنْب مع الإصرار على ذَنْب آخَرَ، ومنهم مَن قال: بل تَصِحُّ؛ لأنَّ كل ذَنْب له جُرْمه. ومنهم مَن قال: إذا كان الذَّنْب الذي أَصَرَّ عليه من جِنْس الذي تاب منه، فإن التوبة لا تَصِحُّ، كرجُل تاب من الزِّنا، لكنه يُطلِق بصَرَه في النظَر المُحرَّم، فإن توبَته من الزِّنا لا تَصِحُّ، أو رجُل تاب من النظَر المُحرَّم، ولكنه لم يَتُبْ من المَسِّ المُحرَّم، هذا أيضًا لا تُقبَل توبتُه.

ومن العُلَماء مَن قال: تُقبَل مُطلَقًا، إذا تاب من ذَنْب تاب الله عليه من هذا الذَّنْبِ؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ حكَمٌ عَدْل، ورحمتُه سبقَت غضَبَه، وهذا الرجُلُ عِنده جِنايات مُتعدِّدة، تاب من واحِدة منها، فلْيَكُن تائِبًا؛ وهذا القولُ أَصَحُّ، ولكن لا يُطلَق على هذا التائِبِ وصفُ التوبة المُطلَقة؛ لأن توبته هذه مُقيَّدة، يَعنِي: لا يَستحِقُّ وصفَ التائبين على الإطلاق، فلا يَدخُل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]؛ لأنَّ هذا الرجُلَ لا يَصدُق عليه أنَّه تائِب على وَجهِ الإطلاق؛ لكنه تائِب من ذَنْب واقِع في ذَنْب آخرَ.

وهذا القولُ هو الذي تَجتَمِع فيه الأدِلَّة، فيُقال: استِحْقاق الوصف المُطلَق فيمَن تاب من ذَنْب مع الإصرار على غيره لا يَكون، وأمَّا وَصْفه بتَوْبة مُقيَّدة فهذا صحيح، كالسرِقة فإنه إذا قُطِعت يدُه فلا بُدَّ من ردِّ المال إلى صاحِبه، نَقول: هذا بالنِّسبة لحقِّ الله سقَط في إقامة الحدِّ عليه، لكن لا بُدَّ من أن يُوصِل المال إلى صاحِبه.

فإن قال قائِل: مَن يَشترِك في الزِّنا؟

فالجوابُ: الواقِع أن الزِّنا يَشترِك فيه الفاعِل والمَفعول به، حتى المَفعول به يَتلذَّذُ ويَجِد شَهْوة، أمَّا إذا قلنا: بالإِكْراه فهذا صحيح أنه عُدوان، لا بُدَّ مِن استِحْلاله؛

أَمَّا حقُّ الله فنُقيم عليه الحَدَّ، وحقُّ العِباد -وهو الإكراه والعُدوان عليه- لا بُدَّ مِن استِحْلاله.

فإن قال قائِل: رجُل سرَق من شخص مالًا، ثُم ردَّه عليه وقال: هذه هَدية. هل يَبرَأ منه؟

فالجوابُ: لا يَبرَأ، هو ردَّه على أنه هَدية، وهذا قبِلَه على أنه هَدية، وأن المُهدِي له عليه مِنَّة، وأنه يَحتاج إلى مُكافَأة.

ولو وَضَع معَها رِيالًا وقال: هذه هَدية؛ لكان مُخادِعًا، ولا بُدَّ، لكن -الحَمد لله- يَقول: والله أنا في حالِ السَّفَه، وهذه تَقَع كثيرًا في حال الصِّغَر، وإلَّا فالكبير ليس بسارِق -إن شاء الله-، لكن وهو صَغير يَسرِق من دُكَّان، أو من صاحِب له، يَأخُذ قلَمًا، أو يَأخُذ ساعة، فلا بُدَّ أن يُوصِله إليه ويَقول: هذه حَقٌّ لك عليَّ.

ولكن لو قال مثَلًا: هذه من إنسان تاب، وقد سرَقها منك، ولم يَقُل: أنا أو غيره، فهذا يَصِحُّ، والظاهِر أنه يَنبَني على استِحلال المَجموع.

مسألةٌ: ورَد في حَديث النَّبيِّ أن الإنسان يَكتُب في بَطْن أُمِّه شَقِيٌّ أو سَعيد[1]، فلماذا يعمل الإنسان؟

فالجَوابُ: قد احتَجَّ الصَّحابة بهذه الحجَّة على الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا قال لهم: «مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ» قالوا: يا رَسول الله، ففيمَ العمَلُ؟ -أي: من أَجْل ماذا نَعمَل؟- فقال: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٠٨)، وأخرجه مسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لِمَا خُلِقَ لَهُ»[1].

ونَقول: أنت مَكتوب أنَّك في الجَنَّة أو في النار بسبَب عمَلِك، فاعمَلْ عمَل أهل الجَنَّة لتكون من أَهْلها.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ عِقاب الله تعالى شَديد؛ لقوله تعالى: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ﴾.

ويَتفرَّع على هذه الفائدةِ: الحَذَرُ من التَّعرُّض لعِقابه، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ لنَبيِّه: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، وقال في آية أُخرَى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٩٨].

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: بيانُ كَمال غِنى الله؛ لقَوله: ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ﴾؛ أي: صاحِبه، والطَّوْل هو: الغِنَى، كما شرَحْناه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: انفِراد الله تعالى بالأُلوهية؛ لقوله: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وهو أحَد أقسام التوحيد الثلاثة التي هي: تَوْحيد الرُّبوبية، والأُلوهية، والأَسْماء والصِّفات، ويُسمَّى تَوْحيد العِبادة، فهو باعتِبار العبد تَوْحيد عِبادة، وباعتِبار المَعبود تَوْحيد أُلوهية.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: بَيان أنه لا مَعبودَ حقٌّ إلَّا الله، ولا بُدَّ أن نُقيِّد: لا مَعبودَ حقٌّ إلَّا الله؛ لأنَّ هناك ما يُعبَد من دون الله وتُسمَّى آلِهة، وقد سمَّاها الله تعالى آلِهة: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون:١١٧]،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، رقم (٤٩٤٥)، وأخرجه مسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود:١٠١]، لكِنها آلِهة باطِلة.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أن المَصير إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ لقَوْله: ﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: وُجوب التَّحاكُم إلى شريعة الله، تُؤخَذ من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ حيثُ قدَّم الخبَر، وتَقديم الخبَر يُفيد الحَصْر والاختِصاص.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الجَمْع بين الخَوْف والرجاء في السَّيْر إلى الله، وجهُ ذلك: أنَّ الإنسان إذا علِم أن المَصير إلى الله، وأنه غافِر الذَّنْب، وقابِلُ التَّوْب، وشَديد العِقاب، يَرجو من وَجْه، ويَخاف من وَجهٍ آخرَ، ما دام المَصيرُ إلى مَن هذا وَصْفه، فإنه لا شَكَّ أنه يَرجو تارةً، ويَخاف أُخرى. وأيُّهما يُغلَّب؟

قال بعض العُلَماء: يَجِب أن يَكون خوفُه ورجاؤُه واحِدًا، لا يُغلِّب الرجاء؛ فيَقَع في الأَمْن من مَكْر الله، ولا يُغلِّب الخوف؛ فيَقَع في القُنوط من رحمة الله، بل يَكون خوفه ورَجاؤُه واحِدًا، قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالى: يَنبَغي أن يَكون خوفُه ورَجاؤُه واحِدًا فأيُّهما غلَب هلَك صاحِبه[1].

وقال بعضُهم: يَنبَغي أن يَسير الإنسان إلى الله تعالى سَيْر الطَّيْر، جَناحاه مُتساوِيان، فإن مال أَحَدُ جَناحيه، جنَح إلى الجانِب الذي مال إليه، وقال بعض العُلَماء: يَنبَغي في جانب الطاعة أن يُغلِّب جانِب الرجاء، وأن الله تعالى يَقبَلها، وفي جانِب المَعصية أن يُغلِّب جانِب الخوف؛ لئَلَّا يَقَع فيها، فإذا هَمَّ بسيِّئة ذكَر شِدَّة العِقاب فخاف فارْتَدَع، وإذا عمِل صالِحًا ذكَر الثواب والجَزاء وقَبول الله عَزَّوَجَلَّ فغلَّب جانِب الرجاء.

---

(١) انظر: الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٥٩).

وقال بعض العُلَماء: يَنبَغي أن يُغلِّب جانب الخَوْف في حال الصِّحة، وجانِب الرجاء في حال المَرَض حتى يَأتيَه الموت وهو يُحسِن الظَّنَّ بالله؛ لقول النَّبيِّ ﷺ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ»(١).

فالأَقوال إِذَنْ ثلاثة:

الأوَّل: أن يَكون خوفُه ورجاؤُه واحِدًا.

والثاني: أن يُغلِّب جانب الرَّجاء في العمَل الصالِح، وجانب الخوف إذا همَّ بالمعصية.

والثالث: أن يُغلِّب جانِب الرجاء في حال المَرَض، وجانب الخَوْف في حال الصِّحَّة.

هذه ثلاثة أقوال، والذي يَظهَر أنَّ القول بأنه يُغلِّب جانب الرجاء في حالِ فِعْل الطاعة، وجانب الخوف إذا هَمَّ بمَعصية هو أقرَبُ الأقوال، من أَجْل أن يَردَع نَفْسه إذا هَمَّ بمَعصية خوفًا من الله، وأن يُؤمِّل القَبول من الله والثواب إذا فعَل الطاعة فيُغلِّب جانِب الرجاء.

وهذا القول ليس جَديدًا، وهو بقَطْع النظَر عن حالات تَعرِض للإنسان، فكما نَقول: هذا الشيءُ مُباحٌ. وقد يَكون واجِبًا، وقد يَكون حرامًا، فنحن إذا رجَّحنا يَعنِي نَنظُر إلى القول من حيثُ هو قولٌ، لكن قد تَعرِض للإنسان حالات حتى إذا هَمَّ بالمَعصية قد يَكون يُغلِّب جانب الرجاء، أو بالعكس، فالقول من حَيثُ هو

---

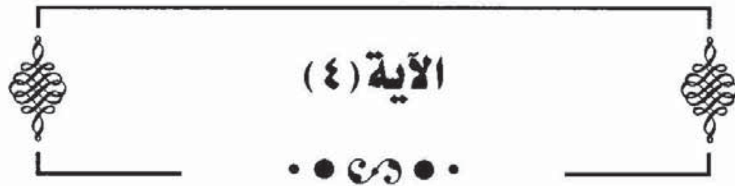
(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، رقم (٢٨٧٧)، من حديث جابر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

قولُ القياسُ يَقتَضي أننا نُغلِّب جانِب الرجاء إذا فعَلْنا الطاعة، ونَقول: إن الله تعالى لم يُوفِّقْنا للطاعة إلَّا وسيَقبَلها منا: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر:٦٠]؛ ولهذا قال بعض العُلَماء: مَن وُفِّق للدعاء فلْيُبشِر بالإجابة. وإذا همَّ بالمَعْصية فمَعلوم أنه إذا غلَب جانب الخَوْف سوف يَرتَدِع، لكن هناك حالات تَطرَأ على الإنسان شيء آخَرُ، فالحالات العارِضة نَقول فيها: الإنسان طَبيب نَفْسه، أمَّا القول من حيثُ هو قولٌ فهذا القولُ أَقرَبُ للقِياس.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الحَثُّ على التَّوكُّل على الله، والآية دَليل على الحثِّ على التَّوكُّل على الله؛ لأنه لمَّا كان المَصير إلى الله، كان يَنبَغي أن يَتعَلَّق الإنسان برَبِّه لا بغيره، ما دام المَصيرُ إلى الله، فتَوكَّل على الله لا على غيره.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: اللُّجوء إلى الله تعالى عند الشَّدائد، وعند طلَب المَحبوب، تُؤخَذ من قوله: ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾، فإذا اشتَدَّت بك شِدَّة فلا تَلتَفِت إلى زَيدٍ أو عَمرٍو، عليك بالله عَزَّوَجَلَّ، حتى الشدائِد التي أَسبابها خَفِيَّة لا يَنفَعك إلَّا الله: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فُصِّلَت:٣٦].





الآية (٤)

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [غافر:٤].



ثُمَّ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر:٤]؛ «ما»: نافِية، و«إلَّا»: أداة حَصْر، والجملة هنا جملة خبَرية حَصْرية، فهي خبَرية لأنها مَنفِيَّة، وحَصْرية لأنه حَصَر الجِدال في الذين كفروا: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أمَّا الذين آمَنوا فلا يُجادِلون في آيات الله.

والمُجادَلة: المُنازَعة والمُخاصَمة، مَأخوذة من الجَدْل وهو: فَتْل الحَبْل حتى يَشتَدَّ ويَقوَى هكذا، هذا أَصْل الجَدْل: المُنازَعة، وهي مَأخوذة من الجَدْل أي: فَتْل الحَبْل؛ لأن كلَّ واحِد من المُتنازِعَيْن كأنَّما يَفتِل حَبْلًا لمُنازِعه، فيَكون ذلك أَشَدَّ في الإحكام.

وقوله: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [القرآن]، ويَنبَغي أن نُفسِّر الآياتِ بما هو أعَمُّ، وهذا الذي فسَّر المفَسِّر به الآياتِ يُعتبَر قُصورًا، ولا يَنبَغي أن نُفسِّر العامَّ بأَخصَّ منه إلَّا إذا دلَّتْ قَرينة قوية على ذلك، وهنا لا دَلالةَ، فالمُنازِعون في آيات الله منهم مَن يُنازِع في القرآن، ومِنهم مَن يُنازِع في السُّنَّة، ومِنهم مَن يُنازِع في الخَلْق.

فمثَلًا: الكسوف من آيات الله، وخُسوف القمَر من آيات الله، ومن الناس

مَن يُجادِل فيه، ويَقول: ليس هذا من باب تَخويف العِباد، وأيُّ رابِطة بين هذا وبَيْن التخويف، وسبَبه طبيعيٌّ مَعلوم يُدرَك بالحِساب؟! فيُجادِل في شَرْع الله، وفي آيات الله، فيَقول مثَلًا: لماذا كان كذا، وكان في مَوْضِع آخَرَ كذا وكذا؟ كقِصَّة المَعرِّيِّ الذي جادَل في كون اليَدِ تُقطَع في ربُع دِينار ودِيَتُها خَمسُ مِئة دِينار[1]، وكقول بعضِهم: لماذا يَنتَقِض الوُضوء بالريح من أسفَلُ، ولا يَنتَقِض بالرِّيح من أَعْلى؟ والريح من أَعْلى هو: الجُشاء، وما أَشبَه ذلك من المُجادلات في الآيات الشرعية!.

ومِنهم مَن يُجادِل في القُرآن، يَقول: القُرآن فيه تَناقُض! قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، وقال في آية أُخرى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢] هذا تَناقُض! فيُجادِل.

فالمُهِمُّ: أن الجَدَل يَكون في الآيات الشرعية الثابِتة في القُرآن والسُّنَّة، ويَكون أيضًا في الآيات الكونية، فيَنبَغي أن نُفسِّر الآياتِ بما هو أعَمُّ مِمَّا ذكَر المفسِّر، فنَقول: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الكَوْنية أو الشَّرْعية ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وأمَّا المُؤمِنون فلا يُجادِلون، المُؤمِنون يَقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] ولا يُجادِلون، عرَفْنا ذلك من كَوْنه حَصَر المُجادَلة في الذين كفَروا.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من أهل مَكَّةَ] وهذا تَخْصيص آخَرُ، فالله عَزَّوَجَلَّ يَقول: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ والمفَسِّر يَقول: من أهل مكَّةَ، سُبحانَ الله! القُرآن يُعَمِّم، ونحن نَخُصُّ، فهذا خطَأ وقُصور في التَّفْسير، فنَقول: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ أعَمُّ من القُرآن، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ أعمُّ من أهل مكَّةَ، فالذي يُجادِل في آيات الله: الذين كفَروا من أهل مكَّةَ ومن غير أَهْل مكَّةَ، من أهل المَدينة، من أَهْل الطائِف، من أهل جُدَّةَ،

(١) انظر: شرح اللزوميات لأبي العلاء المعري (٢/ ٢٠٣)، والذخيرة للقرافي (١٢/ ١٨٥).

من أهل القَصيم، مِن كل مَكان، كلُّهم يُجادِلون في آيات الله، إذا كانوا كُفَّارًا.

فإن قال قائِل: كيف تَجمَع بين هذه الآيةِ وبين قوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل:١٢٥] فأمَرَ بالمُجادَلة؟ هنا أَمَر: ﴿وَجَٰدِلۡهُم﴾ وهنا قال: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ؟

فالجوابُ: مُجادَلة الكُفَّار تكون بالباطِلِ لإِبْطال الحَقِّ، أمَّا الذين آمَنوا فمُجادَلتهم تَكون لبيان الحَقِّ. إذَنِ: المُجادَلة هنا غيرُ المُجادَلة هناك.

قوله تعالى: ﴿فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ الفاء: للتَّفْريع على ما سبَق، والخِطاب في قوله: ﴿فَلَا يَغۡرُرۡكَ﴾ إمَّا للنَّبيِّ ﷺ؛ لأنه الذي نـزَلَ عليه القُرآن، وإمَّا لعُموم المُخاطَبين؛ لأن القُرآن نزَل للجميع، وأَوْلاهما الثاني؛ لأَنَّ القاعِدة التَّفْسيرية عِندنا: أنه إذا دار الأَمْر بين كون المَعنَى عامًّا أو خاصًّا؛ فإنَّه يُحمَل على العامِّ؛ لأن الخاصَّ يَدخُل في العامِّ ولا عَكْسَ.

إِذَنْ: فلا يَغرُرْك أيُّها المُخاطَب، وأوَّل مَن يَدخُل في ذلك الرسـولُ ﷺ، و﴿يَغۡرُرۡكَ﴾ يَعنِي: لا يَخدَعك، ولا تَغترَّ به.

وقوله تعالى: ﴿تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ التَّقلُّب هو: التَّردُّد من شيء إلى شيء، ومنه تَقلُّب الإنسان في فِراشِه من جَنْـب إلى جَنْـب، المعنى: لا يَغُرك تَردُّدهم في البلاد يَمينًا وشِمالًا، وشَرْقًا وغَرْبًا، للتِّجارة ولغير التِّجارة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ للمَعاش سالِمين فإن عاقِبَتهم النار]، ولكن لو قال: فإنَّ عاقِبَتهم البوارُ لكان أحسَنَ؛ لأنَّ الله تعالى ضَرَبَ مثَلًا بمَن كان على حالهم بأنَّ الله أَهلَكَهم، فقال: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٍ﴾ إلى آخِره.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ الكُفَّار يُجادِلون في آيات الله، لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: حِرْص الكُفَّار على إبطال الحقِّ بالمُجادَلة والمُجالَدة، فالمُجادَلة كما في الآية، والمُجالَدة: إذا عجَزوا عن إبطال الحقِّ بالجَدَل أَبطَلوه بالقِتال، كما في آيات أُخرى.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الحَذَر من مُجادَلة الكُفَّار، إذا كانَ ليسَ عِند الإنسانِ سِلاح، أي: لا تَدخُل مع الكُفَّار في جدَل إذا لم يَكُن لدَيْك سِلاح؛ لأنك سَوْف تُهـزَم، وهَزيمتك ليسَتْ هَزيمة شَخْصية لكنها هَزيمة للإسلام.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّه يَنبَغي لنا أن نَعرِف مَعايِب الكُفَّار وأقوالهم حتى يُمكِننا أن نُجادِلهم؛ لأنَّ الجَدَل كما قلنا فيما سبَق: المُنازَعة، كل واحد يُنازِع الآخَر ليَفتِل كلامه أمامَه حتى يَشتَدَّ عليه، فلا بُدَّ أن تَعرِف ما هم عليه من الباطِل من أَجْل أن تُحاجَّهم فيه، يَعنِي: لا يَكفِي في مُجادَلة الكُفَّار أن تَعرِف الحقَّ الذي أَنْت عليه، بل لا بُدَّ أن تَعرِف الباطِل الذي هَمَّ عليه.

والله عَزَّوَجَلَّ يُجادِل الكُفَّار بمِثْل هـذا يَقول: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس:٥٩] والآياتُ في هذا كثيرة، اعْرِفْ ما عند عَدوِّك من الباطِل من أَجْل أن تَدْحَض حُجَّته.

فإن قال قائِل: كَيفَ نَجمَع بين هذه الآيةِ الكَريمةِ التي ذكَر الله فيها أنه لا يُجادِل في الآيات إلَّا الكُفَّار، وبيَّنَ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ

ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥] فأَمَر بالجِدال مع أنه في هذه الآيةِ ذَمَّ الجِدال، وقال: إنه لا يُجادِل إلَّا الكُفَّار؟

فالجـوابُ على هذا سَهْل: أن المُجادَلة التي أُمِـرنا بها هي المُجادَلة لإِبْطال الباطِل، وإحقاق الحقِّ، أمَّا الكُفَّار فإنَّهم يُجادِلون لإِبْطال الحقِّ وإحقاق الباطِل.. عَكْس ما أُمِرنا به.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ الله تعالى يُمِلي للكُفَّار ويُمهِلهم، ويُمكِّنهم من التَّقلُّب في البلاد حيث شاؤُوا؛ لقوله: ﴿تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: تَحذيرُ المُؤمِن أن يَغتَرَّ بما أَنعَمَ الله به على هَـؤلاء الكُفَّار من التَّقلُّب في الدُّنيا حيث شاؤُوا؛ لقوله: ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: بَيانُ سفَه أُولئِك الذين أُغْروا واغتَرُّوا بالكُفَّار، بيان سفَهِهم في العُقول وضَلالهم في الدِّين، فإنَّ بعض المُسلِمين ضُعَفاء الإيمان انبَهَروا ممَّا عليه الكُفَّار، وظَنُّوا أن ما هم عليه من تَحلُّل الأخلاق، وفَساد العقائِد والكُفْر، هو الذي أَوجَب أن يَكونوا على هذا المُستَوى من التَّقدُّم المادِّيِّ، فانبَهَروا بذلك، وانفَلَتوا من الدِّين، وضيَّعوا مِشْيتهم ومِشْية الحَمامة.. صاروا كالغُراب، يَقولون: إن الغُراب أعجَبَه مِشْيةُ الحَمامة -ومَعروف الفَرْق بين مِشْية الحَمامة ومِشية الغُراب-، فقال: سأَمشِي مثل مِشْية الحَمامة. فأَراد أن يَفعَل ولم يُدرِك شَيْئًا، أَراد أن يَعود إلى مِشْيته الأُولى، فعجَز أن يَعرِفها، فضَيَّع المِشْية الأُولى والثانية!.

وهؤلاء المَساكينُ الذين انبَهَروا بما عليه الكُفَّار من القوة المادِّيَّة، وما زُخرِف لهم من الدُّنيا، ضيَّعوا دِينَهم ولم يَصِلوا إلى ما عليه هؤلاءِ من الدنيا، وقد قال الله

تعالى لنبيِّه: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه:١٣١].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّه مَهما طال الأمَدُ بهؤلاء الكُفَّار، فإن مَآلَهم الهلاكُ والبَوار، وانظُروا الآنَ: كلُّ الكُفَّار السابِقين ذهَبوا إلى النار؛ لأنَّنا نَشهَد بالله أنَّ كلَّ كافِر في النار، فهَؤلاءِ الذين ماتوا على الكُفْر انتَقَلوا من الدنيا التي جُعِلت لهم جَنَّة إلى النار، والعِياذُ بالله.

وقد كان ابن حجَرٍ العَسقلانيِّ كان قاضِيَ القُضاة في مِصـرَ -يَعنِي: كبير القُضاة- وكان إذا مشَى يَمشِي على عرَبة تَجُرُّها الخُيول أو البِغال في مَوكِب، فمَرَّ ذات يوم بيَهودي سمّان -يَعنِي: يَصنَع السَّمْن- أو زَيَّات -ومعلومٌ أنَّ الزَّيَّات والسَّمان تَكون ثِيابُه مُلوَّثة بالزيت وأحواله سَيِّئة- فأَشار إلى المَوكِب فوقَف، فقال لابن حجَرٍ: إنَّ نَبيَّكم يَقول: «إِنَّ الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ»[1]، وكيف يَتَّفِق هذا القولُ مع حالي وحالِك، فأنت الآنَ مُسلِم وفي هذه الرَّفاهية، وفي هذا المَوكِبِ العَظيم، وهو يَهودِيٌّ وتَعِسٌ، في زيت أو سَمْن يُلوِّث ثِيابه ويَدَيْه وكل شيء، فقال له ابنُ حجَرٍ رحمه الله تعالى: «نعَمْ، لكن ما أَنتَ فيه من البُؤْس هو جَنَّة بالنِّسبة لما ستَؤُول إليه إذا مِتَّ». لأنه إذا مات يَكون في النار، فهذا جَنَّة بالنِّسبة للنار، «وأمَّا أنا فنَعيمي هذا بالنِّسْبة للجَنَّة يُعتبَر سِجْنًا»؛ لأن نَعيم الجَنَّة أعلى بكثير من هذا، فقال اليَهوديُّ: أَشهَد أن لا إلَهَ إلَّا الله، وأن مُحمَّدًا رسول الله[2]، سُبحانَ الله! تَبيَّن له الأمر بكلِمة بَسيطة.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) ذكر هذه القصة المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ٥٤٦).

فأَقول: إن هَؤلاءِ الكُفَّارَ مَهما زُيِّنَت لهم الدُّنيا، فإنهم -والعِياذ بالله- سيؤُولون إلى عَذاب، وكما نَعلَم جميعًا أنَّ الإنسان إذا آلَ إلى عَذاب بعد النَّعيم صار العَذاب عليه أشَدَّ، لكن لوِ انتقَل من عَذاب إلى عَذاب صار أَهوَنَ، أمَّا من نعيم إلى عَذاب فصَعْبٌ جِدًّا، ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَـٰدِ﴾.

إِذَنْ: هؤلاءِ الكُفَّارُ الذين يَذهَبون ويَجيئُون كل هؤلاءِ لا يَغُرَّنكم، لا سِيَّما إذا كان تَردُّدهم في البلاد استِكْبارًا في الأرض ومَكْر السَّيِّئ، وعُلوًّا على الخَلْق، وزعمًا منهم أنهم سيُدبِّرون الناس، وسيَسُنُّون نِظامًا عالَمِيًّا كما يَقولون، فإننا نَعلَم أن مَآلَهم الفَشَل إذا نحن صدَّقنا الله، إذا نحن صدَّقْنا الله فإن كَيْدَهم لا يَضُرُّنا: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦] يَعنِي: كيدًا أعظَمَ، ومَعلوم أنَّ الكَيْد الواقِع من الله أشَدُّ من الكَيْد الواقِع من البَشَر.

مسألة: بعض الناس يَقول: لا يَجوز للإنسان أن يَقول: إن الكُفَّار كلهم في النار، نَقول: الذي بلَغَته الدَّعوةُ نَشهَد أنه في النار، والذي لم تَبلُغه الدَّعوةُ لا نَشهَد له؟

فالجوابُ: لا، بل نَقول: كلُّ كافِر في النار، لكن مَن لم تَبلُغه الدَّعوةُ فلا نَجزِم له بجَنَّة ولا نار؛ لأنه لم يَصدُق عليه أنه كافِر إلى الآنَ، ونَقول: أَمْره إلى الله يوم القِيامة، وهذا بخِلاف الذي يَنتَسِب للإسلام، وفعَل ما يُكفِّر جاهِلًا فقد سبَقَ لنا القول في هذه المَسأَلِة، وذكَرْنا لكم أن شَيْخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لَمَّا ناظَر الجَهْمية وبيَّن لهم الحَقَّ، وأَصَرُّوا على ما هم عليه قال: «أَنَا أَعْلَمُ لَو أَنَّني لو قلتُ بما تَقولون لكنتُ كافِرًا، وأمَّا أنتم فلَسْتُم كفَّارًا عندي لأَنَّكم مُتأَوِّلون»[1] هذا وهو يُناظِر الجَهْمية ويُبيِّن لهم الحَقَّ، ذكَر هذا في كِتاب الاستِغاثة.

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ١٠).

وهذا يَدُلُّ على مَسألة يَشتَدُّ فيها بعض الناس اليوم في مَسأَلة فِعْل ما يُكفِّر، حيث يُكفِّرون الناس مُطلَقًا بلا بَيِّنةٍ، والمَسألة هذه كما قُلْنا فيها سبَق خَطيرة، فالآنَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: أنا أَعلَم أنني لو قلتُ بقَوْلكم لكُنْت كافِرًا؛ لأني أَعلَمُ أن هذا خِلاف الحَقِّ، أمَّا أنتم فلَسْتم تكفُرون عِندي لأنَّكم مُتأَوِّلون؛ وهُمْ جَهمية، مع أن إطلاق الكُفْر على الجَهْمية عُمومًا جاء ذلك عن الإمام أحمدَ وغيرِه، وكما نقَلْتُ لكم أيضًا عن الشيخ مُحمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إنَّنا لا نُكفِّر الذين اتَّخَذوا صنَمًا على قَبْر البَدَويِّ وعبد القادِر؛ لجَهْلهم وعدَم مَن يُنبِّههم»[1].

وقد كان كثيرٌ من الناس أو من طلَبة العِلْم يُفرِّقون بين الأصل والفَرْع، فيَقولون: الفَرْع يُعذَر فيه بالجَهْل، والأَصْل لا يُعذَر، فهذا ليس بصحيح، أوَّلًا أن تَقسيم الدِّين إلى أصل وفَرْع يَقول شيخ الإسلام[2]: هذا بِدْعة، ليس في القُرآن ولا في السُّنَّة تَقسيم الدِّين إلى أَصْل وفَرْع، وإنما حَدَث هذا من كلام المُتكلِّمين بعد القُرون المُفضَّلة، قسَّموا الدِّين إلى أَصْل وفَرْع، وقال: إن هذا التَّقسيم يَنتَقِض بأن الصلاة عندهم فَرْع، وهي من أصل الأصول، وبأن بعض المَسائِل التي فيها الخِلاف فيما يُسمُّونه أصولًا لا يُكفَّر المُخالِف فيه، كما تقدم في الصِّراط، وفي المِيزان، وفي عذاب القَبْر، وفي رُؤْية النَّبيِّ ﷺ ربَّه، كل هذه مِمَّا يُسمُّونه أصولًا، ومع ذلك ففيها الخِلاف، وإن كان الخِلاف في الأصل لم يَرِد، لكن فُروع الأصول فيها الخِلاف، فهذه المَسائِلُ يَنبَغي لطالِب العِلْم أن يُحرِّر فيها القول قبل أن يَحكُم على عِباد الله بما لم يَجعَله الله له.



(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٦).

الآية (٥)

• • ◦ • •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر:٥].

• • ◦ • •

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر:٥] هذا كالتَّعليل لقوله: ﴿فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ [غافر:٤] يَعني: فلْيَنظُر عاقِبة مَن كان قَبلَهم حين كذَّبوا.

وقوله: ﴿قَبْلَهُمْ﴾ الضمير يَعود على الذين كذَّبوا النَّبيَّ ﷺ.

وقوله: ﴿قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ نوح عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هو أوَّلُ رَسول أَرسَله الله تعالى إلى أهل الأرض بعد أنِ اختَلَفوا، ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، ونوح بُعِثَ إلى أهل الأرض؛ لأنَّ أهل الأرض كانوا هم قَوْمَه، أمَّا حين تَعدَّدتِ الأقوام فقد كان الرسولُ لا يُبعَث إلَّا إلى قومه خاصَّةً، كما ثبَت ذلك عن النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، رقم (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، رقم (٥٢١)، من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائِل: ما هو الدَّليل على أن الذين ذُكِروا من الأنبياء في القُرآن كلُّهُم رُسُل؟

فالجوابُ: الدليلُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، فكُلُّ مَن قصَّه الله علينا فهو رَسولٌ.

فإن قال قائِل: هل يُوجَد دَليل على عدَد الأنبياء والرُّسُل؟

فالجَوابُ: في حديث أبي ذَرٍّ أنهم كانوا مئة وعِشْرين ألفًا مِنهم ثلاثُ مِئة وبِضعةَ عشَرَ رَسولًا والباقي أنبياءُ، لكن الحَديث بعض العُلَماء قالوا: إنه غير صَحيح. وإن كان ابنُ حِبَّانَ صحَّحه[1]، فالله أَعلَمُ. ليس هناك شيء يَركَن إليه الإنسانُ في العَقيدة بأن عدَدهم كذا أو كذا، لا الأنبياء ولا الرُّسُل.

وقوله: ﴿وَٱلْأَحْزَابُ﴾ جمع حِـزْب وهي الطائِفة، يَعنِي: الطوائِـف، ﴿مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ أي: من بعد قَوْم نوحٍ.

يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [كعادٍ وثَمودَ وغيرِهما] فماذا أَغنَى عنهم التَّكذيب، يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾.

وقوله: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ يَعنِي: كلُّ أمَّة همَّت برَسولهم، أي: بالَّذي أُرسِل إليهم، ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ هذه مُتعلِّقة بـ﴿وَهَمَّتْ﴾، أي: همُّوا ليَقتُلوه، واللَّام هنا بمعنَى الباء؛ أي: بأن يَأْخُذوه فيَقتُلوه، ومنهم مَن قتَلهم بالفِعْل مَن قتَل النَّبيِّين بغير حَقٍّ.

وقوله: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ هذه تُفسِّـر مَعنى الجِدال فيما

---

(١) أخرجه ابن حبان رقم (٣٦١).

سبَق في قوله: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فجادَلوا بالباطِل؛ أي: جعَلوا الباطل سِلاحًا لهم ﴿لِيُدۡحِضُواْ﴾ [يُزيلوا] به الحقَّ، فكانوا يَأتون بالباطِل يَحتَجُّون به على الحَقِّ لإِدْحاضه.

واعلَمْ أن الذين يَأتون بالباطِل ليَدحَضوا به الحقَّ لا يَأتون بالباطِل على وَجْهه، بل يُزخْرِفون القول له كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا﴾ [الأنعام:١١٢]، ولهذا تَجِد الذين يُجادِلون بالباطِل يَأتون بعِبارات إذا رآها الإنسان ظنَّها حقًّا، كأنها السراب للظَّمْآن ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور:٣٩].

وكما قال بعضُهم:

حُجَجٌ تَهافَتُ كالزُّجاجِ تخَالُها حَقًّا وَكُلٌّ كَاسِرٌ مَكْسُورُ[1]

فهم يَأتون بزُخْرف القول، الزُّخْرف يَعنِي: القول المُنمَّق المُحسَّن المُزيَّن لأَجْل إِدْحاض الحقِّ.

قال الله تعالى: ﴿فَأَخَذۡتُهُمۡ﴾ الفاء هنا للسَّببية؛ أي: فبسبَب ما قاموا به من المُجادَلة بالباطِل والتَّكذيب أَخذْتُهم، والضمير الفاعِل يَعود على الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، والمَفعول يَعود على هَؤُلاءِ المُكذِّبين.

فقوله: ﴿فَأَخَذۡتُهُمۡ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالعِقاب] ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ﴾ فسَّر المفسِّر الأَخْذ هنا بالعِقاب لقوله: ﴿فَكَيۡفَ كَانَ عِقَابِ﴾ أي: مُعاقَبَتي لهم، وكيف هنا للتَّعجُّب وللتَّقرير وللتَّعْظيم أيضًا، أي: فكان عِقابي عَظيمًا في كيفيَّتِه، وفي وقوعه

(١) عزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨) للخطابي.

مَوْقعه، وفي شِدَّته، فإنَّه عَذاب لم يُبقِ أحدًا منهم، وعلى هذا فالاستِفْهام له عِدَّة مَعانٍ يُعيِّنها السِّياق.

فإن قال قائل: ما الفرق بين الأخذ في قوله: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ وقوله: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ ؟

فالجواب: الأَخْذُ يَأتِي بقَرينة، مِثل قوله: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ أي أَهْلَكْتهم، أمَّا أَخْذهُم هُم للأَنبياء فقد يَكون يَأْخُذونهم ليَحبِسوهم، كقوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال:٣٠]، يُثْبِتوك يَعنِي: يَحبِسونك، فتكون ثابتًا في مَكان لا تَتَعدَّاه، أو يَقتُلوك، أو يُخرِجوك من البلَد؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران:١١٢]، ولقوله: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾ فيَكون إهلاكُهم في مُقابِل ما يُريدونه من إهلاك الرُّسُل، الرسول ﷺ لَمَّا همُّوا أن يَقتُلوه أَشار عليهم الشيخُ النَّجديُّ قال: لا يُمكِن أن تَقتُلوا قُرَشيًّا، إلَّا أن يكون عشَرة شُبَّان أقوياءَ وأَعطَوْا كلَّ واحد منهم سيفًا، فإذا خرَج مُحمَّد فلْيَقتُلوه ضربة رجُل واحِد، حتى يَتفرَّق دمُه في القبائِل فلا تَستَطيع قُرَيْش أن تُطالِب به، فيَخضَعوا لأَخْذ الدِّيَة[1]. إِذَنْ هَمُّوا بقَتْله، واليَهود همُّوا بقَتْله في قِصَّة بني النضير[2].

وقوله: ﴿عِقَابِ﴾ قد يُشكِل على الناظِر لأَوَّل وَهْلة كيف كان مَجرورًا مع أنَّه مُبتَدَأ أو خبر مُبتَدأ، فيُقال: إنه ليس بمَجرور، وأن الأصل عِقابي، فحُذِفَت الياء تَخفيفًا والكَسْرة قبلها دَليلٌ عليها.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: هو واقِع مَوْقِعه] وهذا بِناءً على أنَّ الاستِفهام تَقريريٌّ،

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٤٨٢).

(٢) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ١٩٠).

وإذا قلنا: للتَّعظيم يَكون المَعنى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ أي: فما أَعظَمَ عِقابي، وأَشَدَّه حيث أَزالَهم عن آخِرهم!.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن الله تعالى أَعذَر إلى الخَلْق بإِرْسال الرُّسُل مُبشِّرين ومُنذِرين؛ لئَلَّا يَكون للناس على الله حُجَّة بعد الرُّسُل؛ لقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، وهذا يَدُلُّ على أن هناك قَوْلًا قاله الأنبياء فكذَّبه هَؤلاءِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن نُوحًا هو أوَّلُ الرُّسُل؛ لقوله: ﴿وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، فجعَلَ الأحزاب المُكذِّبين كلهم من بعد قوم نُوحٍ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ نوحًا هو أوَّلُ الرُّسُل، وهذا أمر مَعلوم مُتقرِّر في عِدَّة آيات وفي الأحاديث أيضًا، وبه نَعلَم أن مَن زعَم أن إدريسَ قبل نُوحٍ فإنه خاطِئ، ولا وَجهَ لقوله.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بَيانُ ما تَنطَوِي عليه صُدور المُكذِّبين للرُّسُل من الهَمِّ بقَتْلهم، يَعنِي أنَّ المُكذِّبين للرُّسُل لم يَقتَصِروا على أن يُكذِّبوا فقَطْ، بل همُّوا بالقَتْل، والقَتْل والاغتِيال وما أَشبَهَ ذلك هو سِلاح العاجِز، وكذلك السَّجْن هو سِلاح العاجِز؛ ولهذا قال فِرعونُ لمُوسى عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٩]، وقال أبو إبراهيمَ (آزرُ): ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم:٤٦].

فالسَّجْن والقَتْل والاغتِيال والسَّبُّ والشَّتْم كله سِلاح العاجِز؛ لأنَّ القادِر على دَفْع الحُجَّة هو الذي يَدفَع الحُجَّة بمِثْلها بحُجَّة، أمَّا أن يَستَعمِل سُلْطته فهذا يَدُلُّ على عَجْزه.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثبات الأسباب؛ لقوله: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ﴾؛ لأنَّ الفاء للسَّببية،

وإثبات الأسباب حَقٌّ، وهو مُقتَضى حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ أن كل شيء له سبَب، فالإنسان لا يُولَد له مثَلًا إلَّا بسبَب إذا تَزوَّج وجامَعَ وأَنزَل وُلِد له، فالله عَزَّوَجَلَّ قَرَن المُسبَّبات بأَسْبابها، وهو مُقتَضى الحِكْمة.

والناس في الأسباب ثلاثة أقسام: طرَفان ووسَط.

فقِسْم أَنكَر الأسباب، وقال لا تَأثيرَ لها، وما يَحصُل بالسبَب فإنه حاصِل عِنده لا به، والسَّبَب أَمَارة على حُلول وقت الحادِث، وعَلامة فقَطْ على حُصول الحادِث، أو على حُلول وقته، فانكِسار الزُّجاجة بالحَجْر إذا أُرسِل عليها ليس هو الذي كسَرَها، لكن الله قدَّر انكِسارها عند وجود الصَّدْمة فقَطْ وليس للحجَر أيُّ تَأثير! فالأشياء تَحصُل عند الأسباب بغَيْر الأسباب، لكن السبَب جعَله الله أَمارة وعَلامة على حُلول وقت الحادِث؛ ولهذا يَقولون: لو أنَّ أحَدًا أَثبَت تأثير الأسباب لكان مُشرِكًا؛ لأنه أَثبَت مع الله خالِقًا فاعِلًا.

والقِسْم الثاني، الطرَف الثاني يَقول: بل الأَسْباب ثابِت تَأْثيرها، وهي مُؤثِّرة بنَفْسها؛ لأنها هي القُوَّة الفاعِلة، ولا عَلاقةَ لله بها، وهذا يُشبِه مَذهَب القدَرية وهو قول الفَلاسِفة، يَقولون: هكذا المَسأَلة طبائِعُ، من طَبيعة هذا الشيءِ أن يَحدُث به هذا الشيءُ، وهذا لا شَكَّ أنه خطَأ، وأنه نَوْع من الشِّرْك.

والقِسْم الثالِث: وسَط يَقول: إن للأسباب تَأثيرًا، ولكن لا بنَفْسها، بل بما أَودَع الله فيها من القُوَّة المُؤثِّرة، وهذا الذي دَلَّ عليه المَنقول والمَعقول وهو الحَقُّ.

والرَّدُّ على الطبائِعِيِّين الذين يَقولون: إن الأسباب مُؤثِّرة بطَبيعتها أن الله تعالى قال لنار إبراهيمَ، وهي مُحرِقة، قال لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء:٦٩] فكانت بَرْدًا وسَلامًا، فخرَجت عن طبيعتها.

إِذَنْ: ليسَت الطبائِع قُوَّةً مُؤثِّرةً بنفسها، ولكن بما أَودَع الله فيها من القُوى المُؤثِّرة، والأدِلَّة على تَأثير الأسباب أكثَرُ من أن تُحصَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم:٤٨]، ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]، والأَعْمال الصالِحة سبَب للفَوْز، والأعمال السَّيِّئة سبب للخُسْران وهكذا، فالأسباب ثابِتة شَرْعًا ولا شكَّ في الأمور الحِسِّيَّة والأمور الشرعية، فالآية التي معَنا: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ﴾ تُفيد إثبات الأَسْباب وتَأثيرها، ولكن بأَمْر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تَحريم المُجادَلة بالباطِل لإِدْحاض الحقِّ؛ لقوله: ﴿وَجَـٰدَلُوا۟ بِٱلْبَـٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر:٥].

ويَتفرَّع على هذا: أن هذه العادةَ من عادات المُكذِّبين للرُّسُل، ومن المُجادَلة بالباطِل لإِدْحاض الحقِّ أن يُجادِل الإنسان للانتِصار لقوله، وهذا يَقَع كثيـرًا في المُتفقِّهة والمُتكلِّمة وغيـرهم، يُجادِلون بالباطِل من أَجْل الانتِصار للقول، كما قال تعالى: ﴿يُجَـٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال:٦]، فمَن جادَل من أَجْل أن يَنصُر قوله لا أن يَنصُر الحقَّ ففيه شبَه من المُكذِّبين للرُّسُل الذين يُجادِلون بالباطِل ليُدحِضوا به الحقَّ.

ثُمَّ إن فيه -أي في الذي يُجادِل لنَصْر قوله فقط- أنه قد عرَّض نفسَه لأمر عظيم جِدًّا، وهو قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، فإنَّ الإنسان إذا جادَل لنُصْرة قوله فإنه يَكون لم يُؤمِن به أوَّل مرَّة، وحينَئِذٍ يُبتَلى بهذه العاهةِ العَظيمةِ أن الله يُقلِّب فُؤادَه وبصَره حتى لا يُبصِر الحَقَّ، ولا يَعِيَ الحقَّ ويَكتُم الحَقَّ؛ لأنه لم يُؤمِن به أوَّل مرَّة.

والواجِب على المُؤمِن قَبول الحقِّ من أوَّل مرَّة، لا يَتردَّد في قَبوله، كما كان

الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يفعَلون ذلك إذا قال النَّبيُّ ﷺ هذا حرام؛ امتَثَلوا، وكفُّوا عنه فِعْلًا في الحال، وإذا أَمَرَهم ابتَدَروا أَمْره، وهذا شيءٌ له شَواهِدُ كَثيرة وبذلِك حقَّقوا الإيمان عَقيدة وقَوْلًا وعمَلًا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: بَيانُ شِدَّة عِقاب الله؛ لقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾؛ أي: ما أَعظَمَه! وما أَشدَّه! وما أَحسَنَه؛ لأنه وقَع مَوقِعه!.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنه يُخشَى من مُعاجَلة العُقوبة؛ لأنَّ العُقوبة جاءَت بالفاء: ﴿فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾، ولأن المُسبَّب يَكون بعد السبَب مُباشَرة، فالإنسان العاصِي عليه الخطَر من مُعاجَلة الله له بالعُقوبة.



الآية (٦)

•●○●•

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر:٦].

•●○●•

قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: أي مِثْل ذلك الأَمْرِ، وهو وُقوع العِقاب، ﴿حَقَّتْ﴾ وجَبَت ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ الآيَةَ] ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود:١١٩]، ففسَّر كلمة الله بذلِك، ولكنَّ في هذا نظَرًا واضِحًا؛ لأن الله يَقول: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ هذه الكلِمةُ، وهي قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ أي: حَقَّت كلِمة ربِّك التي ثبَتَت أزَلًا أن هؤلاءِ أصحابُ النار.

وقوله: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ أي: وجَبَت عليهم، والكلِمة هي قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾، ولهذا قال المفَسِّر إنها: [بدَل من ﴿كَلِمَتُ﴾] وإذا كانت بدَلًا من ﴿كَلِمَتُ﴾ كيف نَقول: إن الكلِمة هي قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، إذا كانت هي البدَلَ، فابنُ مالِكٍ يَقولُ:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلَا[1]

---

(١) الألفية (ص:٤٩).

فقوله: «التابعُ المَقصود بالحُكْم بلا واسِطة» هذا البدَلُ.

إِذَنْ: فالمَقصود بالحُكْم المَقْصود بقوله: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ هو قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾؛ وإذا وَجَدْت في القرآن أصحاب النار فالمُراد بها أصحابها المُخلَّدون؛ لأن الصُّحْبة تَقتَضي المُلازَمة، ولا يُمكِن أن تكون أصحاب النار لَمَن تُوعِّدوا بدُخول النار، ثُم يُخرَجون منها، إنها تَكون لَمن هم أَهْل النار الذين هم أَهْلها وأَصحابُها.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات تَقدير الله عَزَّوَجَلَّ الأَشياءَ، أي: إثبات أن الأشياء قد كُتِبَت من قبلُ؛ لقوله: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، وهذا لا يُنافِي إرسال الرُّسُل، ولا يُنافِي الأمر بها أَمَر به، ولا النَّهيَ عمَّا نَهَى الله عنه؛ لأن الله تعالى أَعطَى الإنسان عَقْلًا ورُشْدًا وبَصيرةً يَعرِف كيف يَتصرَّف، فإذا أُرسِلت الرُّسُل مع الفِطْرة الأُولى ثُم عانَد فقَدْ قامت عليه الحُجَّة.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثبات الكَلام لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، ومن عَقيدة أهل السُّنَّة والجَماعة: أن الله تعالى يَتكَلَّم بكلام مَسموع وبحَرْف، يَعنِي أنه يُسمِع ويُفهِم بحُروف مُرتَّبة، فقوله جَلَّوَعَلَا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر:٦٥]، نَعلَم أن الهَمْزة قبل اللَّام، واللَّام قبل الحاء، والحاء قبل الميم، والميم قبل الدال، وهكذا، حُروف مُرتَّبة لم تَأتِ جُملة واحِدة، وإذا كانت مُرتَّبة لزِمَ من ذلك حُدوث الكلِمات؛ لأن ما بعد الأوَّل واقِع بعده فيَكون بهذا دَليلًا على حُدوث كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وليس المُراد أصلَ الصِّفة؛ لأن أصل الصِّفة أَزَليٌّ لم تَكُن حادِثة من قبلُ، فإن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى لم يَزَل بصِفاته، لم يَزَل عليمًا، لم يَزَل مُتكلِّمًا، لم يَزَل سميعًا، لم يَزَل قَديرًا، لكن الصِّفة قد تَحدُث شيئًا فشيئًا باعتِبار آحادها وأفرادها.

أمَّا ما كانت صِفة مَعنَويَّة فالحُدوث ليس لها، ولكن لُمتعلَّقها، فسَمْعُ الله عَزَّوَجَلَّ لا نَقول: إنه حادِث؛ لأنه لم يَزَل، لكن الذي يَحدُث هو المَسموع؛ الكلام يَحدُث لأنه نَوْع من الفِعْل.

وعلى هذا فنَقول: في الآية إثبات الكلام لله تعالى، ومَذهَب أهل السُّنَّة والجماعة أن الله يَتكَلَّم بحَرْف مُرتَّب وصوت مَسموع.

فإذا قال قائِل: لو قلت: إنه بحَرْف مُرتَّب لزِمَ أن يَكون كلامُه مُشابِهًا لكلام المَخلوقين؟

فالجَوابُ: لا يَلزَم؛ لأن الكلام لا يُمكِن أن يَكون كلامًا إلَّا بهذا، لكن صوت الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ الذي يُسمَع ليس كأصوات المَخلوقين؛ لأن الصوت هو صِفته، لكن الحُروف صِفة الكلام الذي تَكلَّم به، وهي لا يُمكِن أن تكون كلامًا إلَّا بتَرتيب بعضُه بعد بعضٍ.

فإن قال قائِل: لماذا لا يَكفُر مَن يَقول: إن القرآن مُحدَث؟

فالجوابُ: لا يَكون كُفرًا لأن لهم تَأويلًا، يَقولون: مُحدَث إنزالُه، ليس الذِّكْر المُحدَث بل إنزاله، ولا شَكَّ أن هذا إقحام لكلِمة إنزال في غير دليل، مثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] قالوا: المَعنى: وجاء أَمْر رَبِّك، فأَقحَموا أَمْر، فنظَرًا لهذا التَّأويلِ لا نَحكُم بكُفْرهم.

فإن قال قائِل: لا يُنافِي هذا كِتابته في اللَّوْح المَحفوظ؟

فالجَوابُ: لا يُنافِي ذلك، لأنه ليس هناك دَليل قَطعيٌّ يَطمَئِن الإنسان إليه بأن القُرآن كُتِب أوَّلًا في اللَّوح المَحفوظ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَـٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزُّخرُف:٤]، فإنَّه يُمكِن أن يَكون المُراد به ذِكْر هذا الكِتاب، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، ومَعلوم أن زُبُر الأوَّلين ليس فيها القُرآن، وإنما فيها التَّحدُّث عنه وذِكْره، فليس هناك دَليل قَطعيٌّ يَطمَئِن الإنسان إليه بأن القُرآن كُتِب في اللَّوح المَحفوظ، وإذا ثبَت هذا فلا يُنافِي أن يَكون كلام الله تعالى به مُحدَثًا بمعنى أنه يَتكَلَّم به ليُلْقيَه على جِبريلَ، وإن كان مَكتوبًا من قبلُ في اللَّوح المَحفوظ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: عِناية الله عَزَّوَجَلَّ برسوله ﷺ، وجهُه قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، حيث أَضاف إليه الرُّبوبية، وهذه الرُّبوبيةُ خاصَّة؛ لأنَّ رُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ نَوْعان: عامَّة وخاصَّة، فالعامَّة الشامِلة لكل شيء، والخاصَّة المُختَصَّة بما أُضيفَت له، استَمِع إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢] في هذه رُبوبية عامَّة ورُبوبية خاصَّة، العامَّة ﴿بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، والخاصَّة ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾.

وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٩١]، الأوَّل: ﴿رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾ يَعنِي: مكَّة الذي حرَّمها، رُبوبية خاصَّة، ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ هذه عامَّة.

إِذَنْ: قوله: ﴿رَبِّكَ﴾ من باب الرُّبوبية الخاصَّة، ولا شَكَّ أن أخصَّ رُبوبية تَكون للمَربوبين هي رُبوبية الرُّسُل، ولا سِيَّما أُولِي العَزْم منهم، وهم خمسة: مُحمَّد، إبراهيمُ، مُوسى، عِيسى، نُوحٌ، عليهم الصلاة والسلام.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: خُلود الذين كفَروا في النار؛ لقوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾،

وهذا الخلودُ أبديٌّ، جاء ذلك في آيات ثلاث في القرآن في سورة النِّساء، وفي سورة الأحزاب، وفي سورة الجِنِّ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: التَّحذير ممَّا يُوجِب غضَب الله وسخَطه؛ لئَلَّا يَكون الرجُل قد حقَّت عليه كلِمة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل ذلك الذي حصَل لهؤلاءِ المُكذِّبين يُحِقُّ كلمة الله عَزَّوَجَلَّ.



الآية (٧)

• • ✧ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر:٧].

• • ✧ • •

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: مُبتَدَأ مُستأنَف، ويَجِب الوُقوف على ما قَبْله ﴿أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾؛ لأنَّك لو قُلْت: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ ووصَلْتَ لظَنَّ الظانُّ أنَّ أصحاب النار همُ الذين يَحمِلون العَرْش، وهذا فَساد للمَعنى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ مُبتَدأ]، وجُمْلة ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ خبَر المُبتَدَأ.

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ﴾ العَرْش: هو عَرْش الرحمن عَزَّوَجَلَّ، وهو أَكبَرُ المَخلوقات، وأعظَمُها، وأَوْسَعها، وأَشرَفُها فيما عدا المُكلَّفين، هذا العَرْشُ لا يَعلَم قَدْره إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأننا لم نُخبَر عن قَدْره، ولا نَعلَم من أيِّ مادَّة هو، أهُوَ من نور أو خشَب أو حَديد؟ لا نَعلَم؛ لأننا لم نُخبَر عن ذلك، ولم نَعلَم عن لونه، ولم نَعلَم عن مَلمَسه، أَلَيِّنٌ هو أم قاسٍ؟ كل هذا لا نَعلَمه، إنما نَعلَم أنه عَرْش عَظيم مُحيط بالمَخلوقات، استَوَى عليه الربُّ عَزَّوَجَلَّ، وله حَمَلة، والمَشهور أن حمَلته الآنَ أربَعة، وفي يوم القِيامة يَكونون ثَمانية، ومن جُملة حَمَلة العَرْش إسرافيلُ المُوكَّل بالنَّفْخ في الصور، فإنه أحَدُ حمَلة العَرْش.

ونحن لا نَعلَم صِفاتِ هؤلاء الذين يَحمِلون العَرش، لكن نَعلَم أنهم مَلائِكة، أمَّا كيف هم فإن ذلك مَوْقوف على ما جاء به السَّمْع.

﴿وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ (من) مَعطوفة على ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ أي: والذين حولَه.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ عَطف عليه] على المُبتَدَأ؛ لأنَّ المفسِّر قال: [مُبتَدأ ﴿وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ عَطْف عليه] أي: على المُبتَدَأ، وهو قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يُسَبِّحُونَ﴾ خبَرُه] خبَرُ المُبتَدَأ وما عُطِف عليه، يَعنِي: حَمَلة العَرْش والذين حول العَرْش يُسبِّحون بحمد الله، والتَّسبيح تَنزيهُ الله عَزَّوَجَلَّ عمَّا لا يَليق به من نَقْص أو مُماثَلة للمَخلوقين.

والباء في قوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ للمُلابَسة؛ أي: تسبيحًا مَمزوجًا بالحَمْد، فهُمْ مُسبِّحون حامِدون. قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: يَقولون: سُبحان الله وبحَمْده]، وقد بيَّن الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ ذلك دائِم مُستَمِرٌّ، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩-٢٠]، أمَّا ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ ۩﴾ [فُصِّلَت:٣٨].

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ تعالى ببَصائرهم. أي: يُصدِّقون بوَحْدانيَّته] الإيمان في اللُّغة الإقرارُ بالشيء.

وأقول: بل الإقرار بالقَلْب واللِّسان وليس هو مُجرَّد التَّصديق فقط، قد لا يُعرَض على الإنسان شيء فيُؤمِن به، كما إذا شاهَد شيئًا بعَيْنه فإنَّه يُؤمِن به وإن لم يُعرَض عليه، والقول بأنَّه في اللغة التَّصديق. فيه نظَر؛ لأنَّ تفسير الشيء بالشيء

يَلزَم أن يَكون مُطابِقًا له، ومن المَعلوم أنك تَقول: آمَنْتُ به. وتَقول: صدَّقْت به. وتَقول: آمَنْت له. وتَقول: صدَّقْت له. وتَقول: صدَّقْته. ولا تَقول: آمَنْتُه. وهذا يَدُلُّ على أنَّ الإيمان ليس هو التَّصديقَ.

وقد نبَّه على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في كِتابه (الإيمان)، فقال: «إن الإيمان بمَعنى التَّصديق ليس بصَحيح»[1] وإن كان قد يَأتِي بمَعناه، ولكنْ حقيقتُه أنه ليس إيَّاه؛ فهو إقرار بالقَلْب، ونُطْق باللِّسان.

وقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ أي: يُؤمِنون بوُجوده عَزَّوَجَلَّ ووَحْدانيته، وبكل ما يَستَحِقُّه من أسماء وصِفات وغيرها إيمانًا كامِلًا؛ والإيمان بالله يَتَضمَّن: الإيمان بوُجوده، ورُبوبيته، وأُلوهِيَّته، وأسمائه، وصِفاته، وانفِراده بذلك.

وقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ﴾ أي: يَطلُبون المَغفِرة للذين آمَنوا، وقد تقدَّم مِرارًا أن المَغفِرة هي سَتْر الذَّنْب والتَّجاوُز عنه.

وقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ﴾ جُمْلة ﴿رَبَّنَا﴾ مَقول لقَوْل محذوف فسَّره المفسِّر بقوله: [يَقولون: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ﴾] ربَّنا؛ أي: يا ربَّنا، وحُذِفَت منه (يا) النِّداء لكَثْرة الاستِعْمال وتَيمُّنًا بالبَداءة باسم الله عَزَّوَجَلَّ، أو بوَصْفه بالربوبية.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ أي: وسِعَتْ رحمتُك كلَّ شيء وعِلْمك كلَّ شيء]، فمَعنى ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ أي: أحَطْتَ به رحمةً، وأَحَطْتَ به علمًا، فما بلَغه عِلْم الله بلَغَتْه رحمته، ولكن الرحمة إمَّا عامَّة، وإمَّا خاصَّة كما سيأتي في الفَوائِد إن شاءَ الله.

---

(١) كتاب الإيمان (ص:١٠١).

وجُمْلة ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ هي عِبارة عن تَوسُّل؛ أي: تَوسَّلوا بسَعة عِلْم الله ورحمته إلى مَطلوبهم.

يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ من الشِّرْك] ورجَعوا إلى الله تعالى بالتَّوْحيد والإخلاص، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾؛ أي: طَريقك، وهو دِين الإسلام، سَواءٌ كان إسلام مُحمَّد ﷺ، أو إسلام من قَبْله؛ لأن هذا الدُّعاءَ عامٌّ لكُلِّ المُؤمِنين، فقَوْل المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [دين الإسلام] يُريد به الإسلام العامَّ، فالذين اتَّبعوا الرسُل السابِقين مُسلِمون والذين اتَّبعوا مُحمَّدًا ﷺ مُسلِمون، لكن لا إسلامَ بعدَ مُحمَّد ﷺ إلَّا باتِّباع دِينه.

وهنا قال: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ وفي آيـة أُخرى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء:١١٥]، فأَضاف السبيل إلى المُؤمِنين، وكذلك الصِّـراط يُضيفه تعالى أحيانًا لنفسه مثل قوله: ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥٣]، وأَحيانًا للمُؤمِنين مثل: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، فالجَمعُ بينهما أن الله أَضاف السبيل أو الصِّراط إليه باعتِبارَيْن:

الاعتِبار الأوَّل: أنه هو الذي وضَعَه لعِباده يَسيرون عليه.

والاعتِبار الثاني: أنه مُوصِل إلى الله عَزَّوَجَلَّ، فمَن سلَكَه أَوْصَله إلى ربِّه.

أَمَّا إضافتُه للمُؤمنيـن في قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أو للذين أَنعم عليهم في قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ فلأَنَّهم سالِكوه، فأُضيف إليهم باعتِبار سُلوكهم إيَّاه، وحينَئذٍ ليس بين الآيات تَعارُض.

قوله: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ أي: اجعَلْ لهم وِقاية من عذاب الجَحيم وهو عذاب النار، كما فسَّر بذلك المفَسِّر.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات العَرْش، وقد تَكرَّر ذِكْره في القرآن الكَريم في آياتٍ عَديدة، ووَصْفه بأنه كَريم، وبأنه عَظيم، وبأنه مجَيد.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثبات أنَّ لهذا العَـرْشِ حَمَلةً؛ لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾، وإثبات الحَمَلة له مع قُدْرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على إمْساكه بدون حَمَلة إشعار بتَعْظيمه، وأنه عَظيم مُعتَنًى به؛ ولهذا نَجِد أن الله قال في السَّموات بغير عمَد، ولم يَذكُر لها حَمَلة، والعَرْش ذكَر له حَمَلة مع أن الذي أَمسَك السَّمـواتِ والأرضَ أن تَزولا قادِر على إمساك العَرْش بلا حَمَلةٍ، لكن هذا من باب التَّعظيم والتَّنويه بشَرَفه وعظَمته.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن حول هذا العَرْش مَلائِكةً، وأنهم كَثيرون، ربما نَستَفيد كَثْرتهم من قوله: ﴿وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ [غافر:٧]، كأنَّ كل الذي حول العَرْش، ثُمَّ مَن الذي حَوْل العرش هل يُقدَّر بمَسافة عشَرة أمتار، أو عِشرين مترًا، أو مئة متر، أو أَلْف متر؟ يُقال: الحَوْل في كل مكان بحسَبه، فعِندنا مثَلًا الأرض صَغيرة بالنِّسبة للعَرْش، والذي حَوْل الإنسان فيها لا يَتَجاوَز عشَرة أمتار، ربما نَقول: مَن حَوْلك هو الذي يَسمَع كلامك المُعتاد، لكن مَن حول العَرْش، لا نَعلَم! قد تَكون مِساحاتٍ كبيرةً لا يَعلَمها إلَّا الله.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَعظيم هؤلاء الذين يَحمِلون العَرْش، والذين حول العَرْش، للربِّ عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تَنزيهُ الله عَزَّوَجَلَّ عن كل نَقْص، وعن مُماثَلة المَخلوقين؛ فإن قيل: مُماثَلة المَخلوقين من النَّقْص، فلماذا نَقول: وعن مُماثَلة المَخلوقين؟ أفلا يَجدُر بنا أن نَقتَصِر على قولنا: تَنزيهُ الله عن النَّقْص؟

نَقول: لا، مُرادُنا بـ«التَّنزيه عن النَّقْص»: أنَّ صِفاتِه الكامِلةَ مُنزَّهة عن النَّقْص، فقوَّتُه لا يَعتَريها نَقْص ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨] وعِلْمه لا يَعتَريه نَقْص ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى﴾؛ أي: لا يَجهَل ﴿وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢]، فمُرادُنا بالنقص أن كَماله لا يَعتَريه النَّقْص، وأمَّا نفيُ المُماثَلة؛ فلأَنَّ الله نصَّ على نفيها، فيَنبَغي أن نَتَّبع في ذلك القُرآنِ أن نَقول: مُنزَّهٌ عن مُماثَلة المَخلوقين.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: وَصْف الله عَزَّوَجَلَّ بالكَمال والإفضال؛ لقوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾؛ لأن الحَمْد وَصْف المحمود بالكَمال والإفضال؛ لأن الله يُحمَد على كَماله، مثل قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١]، وكذلك مِثْل قوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١١]، كل هذا حَمْد على الكَمال، ويُحمَد على إِفْضاله؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ يَأْكُلُ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبُ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا**»(١) هذا حمد على الإِفْضال.

إِذَن: يُستَفاد كَمال الله عَزَّوَجَلَّ وإفضاله؛ لقوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن كَمـال الكَمال بنَفْي النَّقْص، أو بالجمع بين نَفْي النَّقْص وإثبات الكَمال، فكَمال الكَمال أن تَجمَع بين النَّفْي والإثبات في الكَمال، يُؤخَذ من قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ﴾ هذا نَفيُ النَّقائِص، و﴿بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ إثبات.

إِذَنْ: كَمال الكَمال بالجَمْع بين النَّفْي والإثبات.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، رقم (٢٧٣٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: فَضيلة المَلائِكة الذين يَحمِلون العَرْش ومَن حَولَه، تُؤخَذ من إضافة الرُّبوبية إليهم على وَجْه، فإن هذه من الرُّبوبية الخاصَّة ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾، وإضافة الربوبية إليهم من عِدَّة وُجوهٍ: منها اختِصاص الله لهم بحَمْل العَرْش، تَسبيحهم بحَمْد الله.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ المَلائِكة مُكلَّفون؛ لقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾، ووَجهُ الدَّلالة أنَّهم لولا أنهم مُكلَّفون قاموا بما كُلِّفوا به لم يَكونوا مُستَحِقِّين للثَّناء بالإيمان، لو كان هذا من طَبيعتهم وسَجيَّتهم لم يَكُن للثَّناء عليهم بذلك كبير فائِدة، ويَدُلُّ على أنَّهم مُكلَّفون قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة:٣٤]، ولا شَكَّ أن كل عِباد الله الذين لهم فَهْم وعَقْل لا بُدَّ أن يَكونوا مُكلَّفين.

فائدة: نُزول المَلائِكة في بدرٍ تَثبيت لقُلوب المُؤمنين، ومُشارَكة لهم في هذا، من باب التَّأييد للمُؤمِنين ونُصرة الحَقِّ؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد:٤]، ومن المعلوم أيضًا أنَّ الله لو قال لهَؤلاء الكُفَّار: كونوا أَمْواتًا. لماتوا. المَسأَلة ليس مَعناها من باب العَجْز أو القُدْرة.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: تَسخير الله عَزَّوَجَلَّ للمُؤمنين أن تَستَغفِر لهم المَلائِكة، وليس المَلائِكة مُطلَقًا، بلِ المَلائِكة المُقرَّبون؛ لقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر:٧].

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الحَثُّ على الإيمان حتى تَدخُل في ضِمْن مَن تَستَغفِر لهم المَلائِكة، والإيمان كلُّه خير وسُرور ونِعْمة في القلب، ونِعمة في البدَن، حتى البلاء الذي يُصيب المُؤمِن هو له خَيْر؛ فلِهذا نقول: احْرِص على تَحقيق إيمانك بفِعْل الوسائِل التي تُنمِّي هذا الإيمانَ وتُغذِّيه وتُقوِّيه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّوسُّل إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصِفاته، كما يُتوسَّل إليه بأسمائه، فهنا تَوسَّل المَلائِكة إلى الله بالرُّبوبية في قولهم: ﴿رَبَّنَا﴾ وتَوسَّلوا إليه بسَعة الرحمة ﴿وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً﴾ [غافر:٧]، وبسَعة العِلْم ﴿وَعِلْمًا﴾، والتَّوسُّل إلى الله تعالى بصِفاته من أسباب إجابة الدُّعاء، كالتَّوسُّل إليه بأسمائه.

وهنا يَجدُر بنا أن نَتعَرَّض لَمعنى الوَسيلة وحُكْمها:

فالوَسيلة فِعْل ما يُوصِّل إلى المَقصود يُسمَّى وَسيلة، وربما نَقول: إنه تَناوَبَت فيه السين والصاد، وأن أَصْل الوَسيلة يَعنِي: الوَصيلة، وَصيلة بمعنى مُوصِلة، فهي فَعيل بمعنى مُفعِل.

والوسائِل لا بُدَّ أن تَكون مَعلومة: إمَّا بالشَّرْع، وإمَّا بالحِسِّ، وإنَّما قُلتُ ذلك لدَفْع الوسائل المَوْهومة؛ كالذين يُعلِّقون على صدورهم أَشياءَ لم يَثبُت شَرْعًا ولا حِسًّا أنها مُفيدة، لكن على سبيل الوَهْم، أو الذين يُعلِّقون نُحاسًا أو خُيوطًا، أو ما أَشبَه ذلك، هذه وَسائِلُ للشِّفاء ادعوها، ولكنها حقيقة ليست وَسيلةً؛ لانتِفاء ثُبوت ذلك شَرْعًا وحِسًّا.

وإذا كانت الوَسيلة هي فِعْلَ ما يُوصِل إلى الشيء فالعِلْم بإيصال هذا إلى المَقصود -العِلْم بكونه مُوصِلًا- يَأتِي عن طريق الشرع، أو عن طريق الحِسِّ، فكون العسَل شِفاءً وتَناوُله وَسيلة للشِّفاء، هذا عِلمناه بطريق شَرعيٍّ، وربما حِسِّيٍّ أيضًا بعد التَّجرِبة، وكون السَّنَا مُحرِّكًا للبطن مُسهِلًا له هذه وَسيلة حِسِّية، والسَّنَا باللغة العامِّية يُسمَّى السَّناوَيْن، وهو أوراق شجَر مَعروف يُخمَّر بالماء ثُم يُشرَب على الرِّيق، فإذا شرِبه الإنسان على الرِّيق فإنه يُسهِله ويُنظِّف بَطْنه، وكان الناس يَستَعمِلونه كثيرًا قبل أن تَأتِيَ هذه الأَدْويةُ، يُسمَّى سنا مَكَّةَ، وله أسماءٌ مُختَلِفة.

فالوَسيلة إِذَن هي فِعْل ما يُوصِل إلى المقصود، والعِلْم بإيصاله إلى المَقْصود، يَأتِي عن طريق الشَّرْع وعن طريق الحِسِّ.

والوَسائِل هي التَّوسُّل إلى الله تعالى بإجابة الدُّعاء، أن تَفعَل شيئًا يُوصِل إلى الإِجابة، ولا طريقَ لنا إلى العِلْم بإيصاله الإجابة إلَّا عن طَريق الشرع.

إِذَنْ: نَنظُر التَّوسُّل إلى الله تعالى بأسمائه، هذا القِسْمُ الأَوَّلُ، ودَليله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، فتَقول: اللهُمَّ يا غَفورُ يا رحيمُ اغفِرْ لي وارْحَمْني. هذا تَوسُّل إلى الله بأسمائه.

الثاني: التَّوسُّل إلى الله بصِفاته، ومنه قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبَ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي إِذَا عَلِمْتَ الحَيَاةَ خَيْرًا لِي»[1] تَوسُّل بـ«عِلْمِكَ الْغَيْبَ» والعِلْم صفة «وَقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ» والقُدرة صِفة، فتَقول: «اللهُمَّ بعِلْمِكَ الغَيْبَ وقُدْرَتِكَ عَلَى الخَلْقِ أَحْيِنِي مَا عَلِمْتَ الحَيَاةَ خَيْرًا لِي...» إلى آخِره.

القِسْم الثالِث: التَّوسُّل إلى الله بأَفْعاله، ومنه قوله تعالى عن مُوسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:١٧]، إن جعَلنا قوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ﴾ من باب الدُّعاء، وإن جعَلْناها من باب الالتِزام لم تَكُن من هذا البابِ.

ولكن من هذا البابِ قولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وهو يُعلِّمنا كيف نُصلِّي عليه: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»[2] فالكاف هنا ليسَت للتَّشبيه، الكاف للتَّعليل، يَعنِي: صلِّ على مُحمَّد وآل مُحمَّد؛

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي (١٣٠٥) من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ، رقم (٦٣٥٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦)، من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنك صلَّيْت على إبراهيمَ، فتوسَّل إلى الله بِفِعْله، يَعنِي: كما منَنْت أوَّلًا على إبراهيمَ وآله فامنُنْ ثانيًا على مُحَمَّد وآله.

القِسْم الرابع: التَّوسُّل إلى الله تعالى بالإيمان بالله، وهذا من فِعْلك أنت، ومنه قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا﴾ هذه الوَسيلةُ ﴿رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا﴾؛ أي: بسبَب ذلك اغفِرْ لنا ﴿ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران:١٩٣] هذا تَوسُّل إلى الله بالإيمان به.

القِسْم الخامِس: التَّوسُّل إلى الله بالعمَل الصالِح؛ لأنَّ العمَل الصالِح سبَب للمَثوبة، ومن المَثوبة حُصول ما دعَوْت به، ودليلُه: قِصَّة أصحاب الغار التي حدَّثَنا بها رسولُ الله ﷺ[1]، أصحاب الغار ثلاثة، آواهُمُ المَبيت الليل، فلَجَؤُوا إلى غار فدخَلوا به، فتَدحْرَجت عليهم صَخْرة عظيمة من الجَبَل فسَدَّت عليهم بابَ الغار، ولم يَستَطيعوا أن يُزَحْزِحوها ولا مُغيثَ لهم إلَّا الله، ليس حولهم بشَر، فتَوسَّلوا إلى الله تعالى بأعمالهم الصالِحة، أحدُهم تَوسَّل إلى الله ببرِّ والِدَيْه، والثاني تَوسَّل إلى الله بالعِفَّة التامَّة، والثالِث تَوسَّل إلى الله بالأمانة التامَّة، فبِرُّ الوالدين عمَل صالِح، والعِفَّة عمَل صالِح، والأمانة وأداء الأمانة عمَل صالِح، فلمَّا تَوسَّل الأوَّل منهم انفَرَجَت الصَّخْرة، لكن لا يَستَطيعون الخُروج، تَوسَّل الثاني فانفَرَجَت الصخرة، ولكن لا يَستَطيعون الخُروج، تَوسَّل الثالِث فانفَرَجَت الصخرة مرَّة واحِدة، فخرَجوا يَمشون.

هذا التَّوسُّل إلى الله بالعمَل الصالِح.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرًا فترك الأجير أجره، رقم (٢٢٧٢)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَالله عَنْهُمَا.

السادِس: التَّوسُّل إلى الله بحال الشخص، تَتوسَّل إلى الله تعالى بذِكْر حالِكَ، أنك فَقير، مُحتاج إلى الله، مَريض، وما أَشبَهَ ذلك، ومِنه قول موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دليله-وإن شِئْت قلتَ: مثل؛ لأن هذا يَصلُح دليلًا وتَمثيلًا-: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، لَمَّا سقَى للمَرْأَتين تَولَّى إلى الظِّلِّ؛ ليَستَظِلَّ به فقال: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ لم يَقُل: أَعطِني، لكن تَوسَّل إلى الله بحاله؛ لأنَّ قول القائِل: أنا فَقير، أنا مُحتاج، أنا مَسَّني الضُّرُّ. وما أَشبَه ذلك يَعنِي: فأَعطِني، اشفِني، وقد جَمَع أَيُّوبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بين ذِكْر الحال والتَّوسُّل بالأسماء فقال: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأنبياء:٨٣] الأوَّلُ: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ ذِكْر الحال، والثاني بالأَسْماء.

السابع من التَّوسُّل الجائِز: التَّوسُّل إلى الله بدُعاء مَن تُرجَى إجابتُه، ومنه تَوسُّل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يَدعوَ الله لهم، مثل: الاستِسْقاء، والاستِصْحاء، وغير ذلك كثير.

ومن ذلك تَوسُّل الناس عمومًا يوم القِيامة بشفاعة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الله أن يَقضِيَ بينهم. هذه سَبْعة.

وقولنا: «التَّوسُّل إلى الله بمَن تُرجَى إجابتُه» يُستَفاد منه أن التَّوسُّل إلى الله تعالى بمَن لا تُرجَى إجابته لا يَجوز؛ لأنَّ هذا استِهْزاء بالله، لو أنَّك أَتَيْت بصاحب رِبًا يَأكُل الرِّبا، ويَأكُل المال بالظُّلْم والغِشِّ والكذِب وقلت: ادْعُ الله لي. فإن هذا لا يَجوز؛ لأنَّك تَوسَّلْت إلى الله بمَن تَبعُد إجابتُه، فإن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكَر الرجُل يُطيل السفَر أشعَثَ أَغبَرَ يَمُدُّ يديه إلى السماء يا رَبِّ يا رَبِّ، ومَلبَسُه حرام، ومَطعَمه حرام،

وغُذِّيَ بالحَرام قال: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ»[1] وهو سُخرية، لو أنك أتَيْت بشَخْص -ولله المثل الأعلى- ليَتوجَّه لك إلى ملِك كان الملِك يُبغِض هذا الشَّخْص ويُبعِده، يَكون هذا استِهْزاء بالمَلِك واستِهْتارًا به، كلُّنا يَعرِف هذا، فلا يَجوز أن تَتوَسَّل إلى الله تعالى بدُعاء مَن لا تُرجَى إجابتُه؛ لأن هذا من باب السُّخرية بالله عَزَّوَجَلَّ، هذه سَبْعة أقسام من التَّوسُّل الجائز.

فائدة: الوَسائِل ليسَت هي الوَسائِطَ، الوسائِلُ ليس فيها وسائِطُ إلَّا السابِعة، وهي التَّوسُّل إلى الله بدُعاء مَن تُرجَى إجابتُه.

وإن قيل: لماذا أَخرَج العُلَماء التَّوسُّل إلى الله بالعَمَل الصالِح عن التَّوسُّل بالإيمان؟

فالجوابُ: لأن الإيمان بالقَلْب، والعمَل الصالِح بالجَوارِح، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين:٦] فالإيمان بالقَلْب، والعمَل الصالِح بالجوارِح، ولكن العمَل الصالِح من الإيمان.

فإن قال قائِل: أيَجوز أن أَتوَسَّل بمَحبَّة الرسول، فأَقول: اللَّهُمَّ بمَحبَّتي لرَسولِك؟

فالجواب: يَجوز، لأن مَحبَّة الرَّسول لا شَكَّ أنه عمَل صالِح، فإن من أَفضَل الأعمال مَحبَّة الرسول ﷺ، بل لا يُؤمِن الإنسان حتى يَكون رَسولُ الله ﷺ أَحبَّ إليه من نَفْسه وولَده ووالِده والناس أَجْمعين.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائِل: ما حُكْم التَّوسُّل إلى الله بمَحبَّة الصالِحِين والعُلَماء؟

فالجوابُ: محَبَّة الصالِحِين والعُلَماء هي عِبادة تُقرِّب إلى الله.

إِذَنْ: هي عمَل صالِح تَدخُل في التَّوسُّل إلى الله بالعمَل الصالِح.

فإن قال قائِل: ما حُكْم تَخصيص العالِمِ بعَيْنه؟

فالجوابُ: الأحسَنُ أَلَّا تُخصِّص؛ لأن العالِمِ بعَيْنه -نَسأَل الله تعالى أن يَحمِيَنا وإيَّاكم، ويَجعَل ظَواهِرنا كبواطِننا، أو بواطِننا خيرًا منها- لا تَدرِي حقيقته، قد تَغترُّ بإنسان، ولكن لا يَكون على ما تَظُنُّ، لكن عمِّم: اللَّهُمَّ بحُبِّي لعلماء الشَّرْع احشُرْني معهم، بحُبِّي للصالِحِين اجعَلْني معَهم. وما أَشبَه ذلك.

أمَّا التَّوسُّل المَمنوع: كأن يَتوَسَّل إلى الله بما ليس بوَسيلة، مثل: تَوسُّل المُشرِكين بأَصْنامهم؛ حيث يَقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزُّمَر:٣]، فهذا لا يَنفَع.

ومن ذلك التَّوسُّلُ إلى الله بجاهِ الرسول ﷺ، فهذا لا يَجوز؛ لأَنَّه توسُّل بما ليس بوَسيلة، فلا تَستَفيد من جاهِ الرَّسول عند الله شيئًا؛ لأن جاهَ الرسول عند الله إنَّما يَنفَع الرَّسول فقَطْ لا عَلاقةَ لي به، فلِذلك يَكون التَّوسُّل بجاه الرسول ﷺ ممنوعًا مُحرَّمًا، أوَّلًا: لأنه لم يَرِد، والثاني: لأنه ليس بوَسيلة، إذ إن الوَسيلة هي فِعْل ما يُوصِّل إلى المَقصود، وأي ارتِباط بين جاه الرَّسول عند الله وبين مَطلوبك؟!

فصار التَّوسُّل المَمنوع شيئَين:

الأوَّل: التَّوسُّل الشِّرْكيُّ: تَوسُّل المُشرِكين بآلِهَتهم لتَقرُّبهم إلى الله، فإن هذا لا شَكَّ أنه وَسيلة غيرُ صحيحة، وأنها باطِلة، على أن تَسميتنا إيَّاها وَسيلة إنما نُريد

مَن لا يَعبُد الأصنام، أمَّا مَن يَعبُد الأصنام فإنه مُشرِك ولم يَتوَسَّل إلى الله تعالى بشيء.

والثاني: التَّوسُّل إلى الله تعالى بجاهِ الرَّسول.

فإن قال قائِل: ما هو الضابِط في الفرق بين الوَسيلة الشِّرْكية والوَسيلة البِدْعية؟

فالجوابُ: الوَسيلة البِدْعية هي التي لم تَرِد عن النَّبيِّ ﷺ، ولا عن أصحابه، والشِّرْكية هي ما تَتَضمَّن إشراك غيرِ الله مع الله، مع أنَّ البِدْعة تُسمَّى شِرْكًا بالمَعنى العامِّ؛ لأن المُبتَدِع شرَع شرعًا لم يَشرَعه الله، وقد سمَّى الله ذلك شِرْكًا، فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١]، لكن ما كان مَظهَرُه مَظهَرَ الشِّرْك غلَّب عليه اسمَ الشِّرْك، وما كان مَظهَره سِوى ذلك فيُسمَّى بالاسم الذي يَختَصُّ به؛ ولهذا قال بعضُ العُلَماء: إن جميع المَعاصِي شِرْك؛ لأنَّ الإنسان أشرَك فيها مع الله هَواه، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية:٢٣].

فإن قال قائِل: هل يَجوز تَصنيف الشِّرْك يَعنِي: مثَلًا من الآية ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، نُسجِّل هذا شِرْك الطاعة أو شِرْك الاتِّباع؟

فالجَوابُ: هو شِرْك اتِّباع، أمَّا شِرْك الطاعة هذا شِرْك عِبادة؛ ولهذا من أَحسَن حدود الطاغوت ما قاله ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما تَجاوَز به العبدُ حدَّه من مَعبود، أو مَتبوع، أو مُطاع[1]؛ فالمَعبود: الأصنام، والمَتبوع: العلماء، والمُطاع: الأُمَراء.

وهذا أحسَنُ ما يُقال في حد الطاغوت، لكن باعتِبار الطاغِي، أمَّا باعتِبار المَعبود أو المَتبوع أو المُطاع؛ هؤلاءِ ليسوا طواغيتَ باعتِبار ذواتِهم؛ لأنَّ العالِم قد لا يَرضَى بهذا الشيءِ والأمير كذلك، والمَعبود كذلك، لكن باعتِبار الفاعِل هي

(١) إعلام الموقعين (١/ ٤٠).

طَواغيتُ -باعتِبار الفاعِل يَعنِي: أنه طغَى فيها هي مَحَلُّ طُغيانه- ومَعنى كونِها طواغيتَ أنها مَحَلُّ طُغيانه، وليسَت هي طاغِيةً. فعِيسى ابنُ مَريمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعبودٌ، لا نَقول: إنه طاغوت، لكنه مَحَلُّ طُغيان الذين عبَدوه، انتَبِهوا لهذه النُّقطةِ؛ لأن بعض الناس استَشكَل كلام ابن القَيِّم، وقال: كيف نَقول هذا الكَلامَ؟ إذن عِيسى طاغوتٌ؛ لأنه مَعبود، فيُقال: مُرادُه رَحِمَهُ اللَّهُ أن مَحَلَّ الطُّغيان يَكون في المَعبود والمَتْبوع والمُطاع.

فإن قال قائِل: الله عَزَّوَجَلَّ يَقول: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨] كيف عُبِد سيِّدُنا عيسى وغيرُه من الصالِحين؟

فالجَوابُ: قال الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨-١٠١].

وعيسى مِمَّن سبقَتْ لهُمُ الحُسنى؛ ولهذا ضرَب الكُفَّار عِيسى مثلًا وقالوا لمَّا نزَلَتِ الآية: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ قالوا: إِذَن عِيسى في النار جدَلًا، فأَنزَل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ مثل قوله: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزُّخرُف:٥٨] قال الله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٨] وأَبغَضُ الرِّجالِ إِلَى الله الأَلَدُّ الخَصِمُ.

فائدة: الفَترةُ وهي امتِداد بين عِيسى ومُحمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِحِكْمة؛ وذلك حتى يَعرِف الناس شِدَّة ضَرورتهم إلى الرِّسالة.

مسألةٌ: ذكَر بعض أهل العِلْم أنه من تَمام حُسْن أدَب الإنسان مع الله عَزَّوَجَلَّ، ومع رسوله ﷺ، ومع صَحابته ومع العُلَماء إذا ذُكِر الله تعالى قال: عَزَّوَجَلَّ. والنبيُّ يُصلِّي عليه، والعُلَماء يَترَحَّم عليهم، والصحابة يَترضَّى عليهم، هل هذا على إطلاقه؟ وهل مَن ترَكَه فاته خَيْر عَظيم؟

الجَوابُ: أمَّا من جهـة الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ فإنه لا شَكَّ أنه إذا ذُكِـر فإن الإنسان مَأمور بالصلاة عليه، إمَّا وجوبًا، وإمَّا استِحْبابًا، فمِن العُلَماء مَن أَوجَب عليك إذا ذُكِر عندك اسمُ الرسول أن تُصلِّيَ عليه لحَديث: «رَغِمَ أَنْفُ امْرِئٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ قُلْ: آمِينَ. فَقُلْتُ: آمِينَ»(١).

وأمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فليس بشَرْط الثَّناء عليه عند ذِكْره؛ ولهذا دائمًا يَقول الرسول ﷺ قَوْلًا يُسنِده إلى الله ولا يَذكُر وَصْفًا بالعِزَّة، أو الجَلال، أو التَّعالِي، أو التَّبارُك، أحيانًا يَقول وأحيانًا لا يَقول، فكونُك أحيانًا تَقول وأحيانًا لا تَقول فهذا أحسَنُ.

وكذلك بالنِّسْبة للتَّرَضِّي عن الصحابة، أو التَّرحُّم على مَن بَعدهم، كل هذا لا يُتَّخَذ سُنَّة راتِبة، ولكن إن ذُكِر أحيانًا فهو حسَن، أمَّا اتِّخاذه سُنَّة راتِبة فهو يَحتاج إلى دَليل.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: بَيان الصِّيغة التي تَقولها المَلائِكة في استِغْفارهم للمُؤمنين، أنَّهم يَتوسَّلون أوَّلًا، ثُم يَطلُبون ثانيًا ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ

---

(١) أخرجه البزار في مسنده (١٠/ ١٩٢ رقم ٤٢٧٧)، من حديث جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم (٦٤٦)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (١٨٨٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس فيه قوله: «قل: آمين». وأخرجه أبو يعلى في مسنده رقم (٥٩٢٢)، وابن حبان في صحيحه رقم (٩٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فمات فدخل النار فأبعده الله، قل: آمين، فقلت: آمين».

﴿لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ [غافر:٧].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: سَعة رحمة الله؛ لقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً﴾.

فإن قال قائِل: كيف يَصِحُّ ذلك وأكثَرُ بني آدَمَ كُفَّار، فأين الرحمة؟

فالجوابُ: هم مَرحومون بالرَّحْمة العامة، فمَن يُخرِج لهم النَّبات، مَن يُنزِل لهم المطَر، مَن يَجعَلهم أصِحَّاءَ، مَن يُمتِّعهم بالسَّمْع والبصَر إلَّا الله، وهذه رحمة، فرَحْمة الله وسِعَت كلَّ شيء.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: سَعة عِلْم الله؛ لقوله: ﴿وَعِلْمًا﴾.

ويَترتَّب على هاتين الفائِدَتَيْن: أنَّ الإنسان مَتى علِمَ ذلك تَعرَّض لرحمة الله؛ لعله يَكون من الداخِلين فيها، وإذا آمَن بسَعة عِلْم الله استَحْيى من الله أن يَفقِده حيث أمَرَه، أو يَجِده حيث نَهاه، فلو قال لك أَبوك: يا بُنَيَّ لا تَفعَل كذا. فأنت إذا غاب أبوك ولكَ هَوًى فيه تَفعَله لا شكَّ؛ لأنه لا يَعلَم بك، فإذا كان يُشاهِدك لا تَفعَله. فالله عَزَّوَجَلَّ لا يَغيب عنك، إِذَنْ لا تَفعَله لا في السِّرِّ ولا في الجهر إذا كان فيما نَهى الله عنه، ولا تَتْرُكه إذا كان فيما أمَر به، ولهذا نَقول: لا يَفقِدُك الله حيث أمَرَك، ولا يَجِدك حيث نَهاك.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: فَضيلة التَّوْبة؛ حيث علقت المَلائِكة بطلَب المَغفِرة بها فقالوا: ﴿لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أنَّ من تَحقيق التوبة اتِّباعَ سبيل الله؛ لقوله: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾؛ ولهذا نَجِد أنَّ الله تعالى يَقرُن دائِمًا مع التوبة ذِكْر العمَل الصالِح: ﴿إِلَّا مَن

تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الفرقان:٧٠].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: فضيلة الإسلام؛ لإضافته إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كمال الإسلام بإضافته إلى الله، ففيه الفَضيلة بإضافته إلى الله باعتِباره مُوصِلًا إليه، وفيه الكَمال بإضافته إلى الله باعتِباره واضِعًا له، أنه هو الذي شرَعَه، وهو كامِل، والكامل لا يَشرَع إلَّا كامِلًا.

الْفَائِدَةُ العِشْرُونَ: أنَّ المَلائِكة أكَّدوا المَغفِرة بحصول أثَرِها، وهي قولهم: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾، وذلك أنَّ التَّوْبة لا تكون إلَّا بالوِقاية من الجَحيم، ولكنهم أكَّدوا ذلك لعِظَم هذا العَذابِ -عذاب الجَحيم- فنَصُّوا عليه لهذا السبَبِ، وإلَّا فإنَّ التَّوْبة في الحقيقة والمَغفِرة تُوجِب الوِقاية من عَذاب الجَحيم، ولكن النَّص عليه يَكون في ذلك زيادة على ما يَتضمَّنه المَعنَى العامُّ.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ: الرَّدُّ على الجَبْرية، تؤخذ من قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ﴾ فأَضاف الاتِّباع إليهم ولو كانوا مُجبَرين على ذلك لم يَصِحَّ أن يُضاف الفِعْل إليهم، ولهذا إذا أُكرِه الإنسان على الكُفْر لا يَكفُر؛ لأن الفِعْل لا يُنسَب إليه حقيقةً فهو مُكرَه عليه، والله أَعلَمُ.



الآية (٨)

• • ❊ • •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّـٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [غافر:٨].

• • ❊ • •

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ هذا من جملة دُعاء الذين يَحمِلون العَرْش ومَن حولَه، يَقولون: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ﴾ ربَّنا؛ أي: يا ربَّنا، وكرَّروا النِّداء بالربوبية؛ لأنهم كانوا بالأوَّل يَسألون الله المَغفِرة لهم، ووِقاية عَذاب الجَحيم، وهذا من باب التَّخلية؛ أي: السلامة ممَّا يَضُرُّ، أمَّا الثاني: فهو من باب التَّحلية؛ أي: من باب حُصول المَطلوب ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ فترَى الجُملة الأُولى من الدُّعاء فيها النَّجاة من المَرهوب، والثانية فيها حُصول المَطلوب، ولهذا كرَّروا قولَهم: ربَّنا.

﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ﴾ وجعَلوا هذه الجُمْلةَ مَعطوفة على ما سبَقَ لا مُستَأْنَفة؛ أي لم يَقولوا: ربَّنا أَدخِلهم. قالوا: وأَدخِلهم؛ لتَحقُّق ما قبلَها؛ لأن العَطْف يَقتَضي ثُبوت المعطوف عليه وكونه أصلًا، فكأنهم قالوا: ربَّنا واجمَعْ لهم مع ما سبَقَ أن تُدخِلَهم جنَّاتِ عَدن.

وقوله: ﴿جَنَّـٰتِ﴾ جَمْع جنَّة، والجَنَّة تَأْتِي في القُرآن مجموعة وتَأتي مُفرَدة، فباعتِبار الجِنْس هي جَنَّة واحِدة، وباعتِبار الأنواع هي جِنان، ذكَر الله تعالى فيها أربعة

أنواع في مَوضِع واحِد: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦] ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٦٢]، فهي تُجمَع باعتبار الأنواع، وتُفرَد باعتِبار الجِنْس.

والجَنَّة في الأصل البُستان الكثير الأشجار، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنه يَجِنُّ مَن فيه. أي: يَستُره لكَثْرة أشجاره. والمُراد بها شَرْعًا دار النَّعيم التي أَعَدَّها الله تعالى لأَوْليائه، فيها ما لا عَينٌ رأَتْ، ولا أُذُنٌ سمِعَت، ولا خطَرَ على قَلْب بشَرٍ، وسَقْفها عَرْش الله عَزَّوَجَلَّ، فهم أَقرَب الناس إلى الله.

وقوله: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ﴾ العَدْن بمَعنى الإقامة، يُقال: عدن بمَكان، أي: أَقام، ومنه سُمِّي المَعدِن لَمعادِن الأرض؛ لأن المَعدِن مُقيم ثابِت راسِخ في الأرض، فجَنَّات عدن أي: جنَّات إقامة، ووُصِفت بذلك؛ لأن أهلَها لا يَبغون عنها حولًا، ولأنها دائِمة أبَدَ الآبِدين.

وقوله: ﴿الَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ صِفة لـ﴿جَنَّتِ﴾، وإنَّما قالوا ذلك اعترافًا بفَضْل الله تعالى أوَّلًا وآخِرًا، وتَوسُّلًا إليه بتَحقيق ما طلَبوا؛ لأنَّ الله إذا وعَد شيئًا أَتمَّه، فإنه لا يُخلِف المِيعاد، فصار ذِكْر قول: ﴿الَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾ له فائِدتان:

الأُولى: الاعتِراف بفَضْله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ حيث وعَدَهم هذه الجَنَّاتِ.

الثانية: التَّوسُّل إلى الله تعالى بإجابة الدُّعاء، كأنهم يَقولون: أَدخِلهم هذا؛ لأنك وعَدْتهم إيَّاه، فيَكون من باب التَّوسُّل بوَعْده إلى تَحقُّق مَوْعوده.

وقوله: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآبِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ﴾ مَن صلَح يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عَطْف على (هُمْ) في ﴿وَأَدْخِلْهُمْ﴾ أو في ﴿وَعَدتَّهُمْ﴾]، فالواو حرف عَطْف، و﴿وَمَن﴾ اسم مَوْصول مَبنيٌّ على السُّكون في مَحَلِّ نَصْب عطفًا على

﴿وَأَدْخِلْهُمْ﴾ أو على ﴿وَعَدتَّهُمْ﴾، والأحسَنُ أن يَكون عطفًا على ﴿وَأَدْخِلْهُمْ﴾، فيَكون الدُّعاء بالدُّخول شامِلًا لهم ولِمَن صلَح من آبائهم وأزواجهم وذُرِّيَّاتهم.

فقوله: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ هذا احتِرازٌ جيِّد حيث قالوا: ﴿وَمَن صَلَحَ﴾ ولم يَقولوا: وآبائِهم وأزواجهم وذُرِّيَّاتهم، قالوا: ﴿وَمَن صَلَحَ﴾؛ لأنهم لو دعَوْا بالعُموم لكان فيه نوع من الاعتِداء في الدُّعاء؛ لأن الاعتِداء في الدُّعاء هو أن يَدعوَ الإنسان بما لا يُمكِن شَرْعًا أو حِسًّا، كل مَن دعا الله تعالى بما لا يُمكِن شَرْعًا أو حِسًّا فإنه مُعتَدٍ في الدعاء، ولو زِدْنا أيضًا أو حِسًّا أو عادة فهو مُعتَدٍ، فلو سأَل الله تعالى أن يُخرِج له ولَدًا من جِدار بيته لكان هذا اعتِداءً في الدُّعاء، ولو سأَل الله تعالى أن يَجعَله نبيًّا لكان هذا اعتِداءً في الدُّعاء؛ لأن ذلك لا يُمكِن شرعًا، ولو سأَل الله أن يَجعَل السَّمواتِ والأرضَ بيَدِه لكان هذا مُعتَديًا في الدُّعاء؛ لأنه لا يُمكِن عَقْلًا، فما لا يُمكِن شرعًا، أو عقلًا، أو عادة، أو حِسًّا؛ فإنه لا يُدعَى الله به؛ لأن هذا اعتِداءٌ في الدُّعاء.

فهنا يَقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ لو قالوا: آباءَهم لكان فيه نَوْع من الاعتِداء حيث إن آباء هَؤُلاءِ قد يَكونون مُشرِكين كُفَّارًا، لا يَستَحِقُّون أن يَدخُلوا الجَنَّة، فيَقول: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ﴾ جمع زَوْج، ﴿وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ جمع ذُرِّيَّة، فذكَروا الأصول والفُروع والمُصاهَرة، الأُصول والفُروع: آباء وذُرِّيَّات، والمُصاهَرة: أزواج.

أمَّا إذا قالَ القَائِل في دُعائِه: اللهُمَّ اغفِرْ لنا ولآبائنا وذُرِّيَّاتنا وإخواننا، وجَدَّاتنا وأجدادنا، وخالاتِنا وأَخوالنا، وعمَّاتنا وأعمامنا، والأصول والفُروع والحَواشي، هذا ليس تَكرارًا للدُّعاء، إنما هو تَكرار للمَدعوِّ لهم، وأنت تَرَى المَلائِكة الآنَ ما دعَت

إلَّا لثلاثة أصنافٍ فقَطْ: الأصول، والفُروع، والأصهار -الزَّوْجات- لكن لا نَقول في هذا شيئًا، لا نُنكِر عليه، لكن كونه يُطوِّل على الناس بمِثْل هذه الأشياءِ قد يَكون فيه مضَرَّة على الناس وتعَب.

قوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ هذه جُمْلة استِئْنافية يُراد بها التَّوسُّل إلى الله تعالى بعِزَّته وحِكْمته أن يُحقِّق هذا الدُّعاءَ أو هذا المَدعوَّ به.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات أن المَلائِكة عِباد مَربوبون؛ لقولهم: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ﴾ إلى آخِره.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الشيءَ لا يَتِمُّ إلَّا بانتِفاء المُؤذِي وحُصول المَطلوب؛ وجهُ ذلك أنَّهم لَمَّا انتهَوْا من دعاء الله تعالى بانتِفاء المُؤذِي سأَلوا الله تعالى حُصول المَطلوب، وهو إدخال الجَنَّات.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ الجَنَّاتِ أنواعٌ، نَستَفيد هذا من الجَمْع في قوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الجَنَّاتِ دارُ إقامة، لا يَبغِي ساكِنُها تَحوُّلًا عنها، ولا يَلحَقه فَناء؛ لقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: التَّوسُّل إلى الله تعالى بفِعْله أو قوله؛ لقوله: ﴿ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾ فإنَّ وَعدَه قول، وهَؤلاء المَلائِكة تَوسَّلوا إلى الله بهذا القولِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: بيانُ فَضْل الله عَزَّوَجَلَّ على أهل الجَنَّة أوَّلًا وآخِرًا: أوَّلًا: حيث وعَدهم الجَنَّة؛ لأن الوعد بالجَنَّة يَقتَضي العمَل لها. وآخرًا: بإدخالهم إيَّاها.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ من تَمام النَّعيم أن يَجمَع الله بين الإنسان وبين قَرابته وزَوْجه؛

لقوله: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [غافر:٨] إلى آخِره.

فإن قال قائِل: هل يَلزَم من ذلك أن يَكونوا في درَجة واحِدة؟

قلنا: لا يَلزَم، ولكن الأزواج لا بُدَّ أن يَكونوا في درَجة أزواجهم، والذُّرِّية ذكَر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في سُورة الطُّور أنهم في درَجة آبائِهم أيضًا، قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الطور:٢١].

وهذا يَدُلُّ على أنَّ الذُّرِّيَّة الذين لم يَبلُغوا مَنازِل آبائهم أنَّهم يُرفَعون حتى يَكونوا في مَنازِل آبائِهم، وأن ذلك لا يَقتَضي نَقْص الآباء من المَنازِل، يَعنِي لا نَقول: إن الحَلَّ الوسَط أن نَرفَع هؤلاءِ قليلًا، ونُنزِل هؤلاءِ قليلًا؛ ولذلك قال: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ لئَلَّا يَظُنَّ الظانُّ أنه إذا رُفِعَت الذُّرِّية فإنها تُرفَع قليلًا، ويُنزَل الآباء بمِقدار ما رُفِع هؤلاء؛ ليَلتَقوا في نُقْطة الوسَط، وهذا ليس كذلك؛ لأنه لو نزَل الآباء قليلًا لزِمَ من ذلك أن يُنقَصوا، ولكن الله يَقول: ﴿وَمَآ أَلَتْنَٰهُم﴾؛ أي: ما نَقَصْناهم، أي: الآباء ﴿مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَىْءٍ ۚ كُلُّ ٱمْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الاحتِرازُ في الدُّعاء عن التَّعميم؛ لقولهم: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ﴾، ومن ذلك قولُ إبراهيمَ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ﴾؛ أي: أهل المَسجِد الحَرام، ﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾، أهله، ثُمَّ أَبدَل منها قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ فاحترَز.

ولكن الله تعالى قال: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ يَعنِي: ارزُقْ مَن في هذا البلَدِ، ولو كانوا كُفَّارًا، لكن: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:١٢٦].

المُهِمُّ: أنه يَنبَغي للإنسان في الدُّعاء أن يَحترِز من التَّعميم الذي قد يَتناوَل مَن

لا يَستَحِقُّ الدُّعاء، فيَكون في دُعائه هذا نوع من الاعتِداء.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات هذَيْن الاسمَيْن: العزيز والحكيم من أسماء الله، وإثبات ما تَضمَّناه من الوَصْف، أو من الصِّفة، فالعَزيز مُتضَمِّن للعِزَّة، والحَكيم مُتضمِّن للحِكْمة والحُكْم.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: التَّوسُّل إلى الله تعالى في الدُّعاء بأَسْمائه.

فإن قال قائِل: سبَق أنَّ التَّوسُّل بالأسماء يَنبَغي أن يَكون مُطابِقًا للسؤال أو للمَسؤول، وهنا ما مُناسَبة العِزَّة والحِكْمة للدُّعاء بإدخال هَؤلاء الجَنَّة؟

فالجوابُ: الظاهِر -واللهُ أَعلَمُ- أن المُطابَقة أنهم دعَوْا أن الله يُدخَل مَن صلَح مِن ﴿ءَابَآبِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾، وهذا أَمْر يَحتاج إلى عِزَّة وتَمام سُلْطة، وإلى حُكْم وحِكْمة؛ فلهذا ختَموا هذا الدُّعاء بقَوْلهم: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ دون أن يَقولوا: إنك ذو الفَضل العَظيم.

وإن قال قائِل: إذا خالَف الوَصْف الدعاء، هل يَكون اعتِداءً، يَعنِي إذا قُلت: اللَّهُمَّ اهْدِ الكَفَرَة والمُشرِكين، أو أَذِلَّ الشِّرْك والمُشرِكين برحمتك يا أَرحَمَ الراحِمين. فإن هذا اعتِداءٌ؟

فالجوابُ: لا، بل هذا غلَط، قال الله تعالى: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٍ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥ﴾، فهذا زوال مَكروهٍ، وإذلالُ الشِّرْك لا شَكَّ أنه نِعْمة ورحمة.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّرتيب الوُجودي في الأشياء؛ لقوله: ﴿ءَابَآبِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾، فهذا هو التَّرتيب: أَبٌ، ثُم زَوْج، ثُمَّ ذُرِّيَّة، فهذا تَرتيب وُجودي، ولا شَكَّ أن هذا من مُحسِّنات اللَّفْظ.

• • ۞ • •

الآية (٩)

• ● ✿ ● •

﴿ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [غافر:٩].

• ● ✿ ● •

ثُم قال الله تعالى: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾، هذا مَعطوف على ما سبَق، على قوله: ﴿وَأَدْخِلْهُمْ ﴾؛ أي: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ والجُملة فِعْل أَمْر وفاعِل ومَفعول به، بل ومَفعولان، الجُملة تَتضمَّن فِعلًا وفاعِلًا ومَفعولين، الفِعل (قِ)، والفاعِل مُستَتِر وجوبًا، والمَفعول الأوَّل الهاء، والمَفعول الثاني السَّيِّئات، و(قِ) هنا فِعْل أَمْر، لكنه مُكوَّن من حَرْف واحد بعد أن حُذِف منه حُرْفان؛ الأوَّل والثالث، وهكذا كل مِثال ناقِص إذا كان ثلاثِيًّا فإن فِعْل الأمر منه على حَرْف واحِد، هذه القاعِدةُ، كل مِثال ناقِص ففِعْل الأَمْر منه إذا كان ثُلاثيًّا على حَرْف واحد.

والمِثال هو: الذي أوَّله حَرْف عِلَّة، والناقِص: الذي آخِره حَرْف عِلَّة.

إِذَنِ: القاعِدة هذه تَشمَل أمثِلة كَثيرة، وقد جَمَعها الخُضَريُّ في حاشِية ابن عَقيل على أَلْفية ابنِ مالِك[1] جمَعَها في أبيات، منها: قِ فِ عِ يَعنِي عدَّد، لكن الضابِط هو هذا، كل ثُلاثي كان مِثالًا ناقِصًا ففِعْل الأمر منه على حَرْف واحِد.

وقوله: ﴿ وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أي: عَذابها]، وهذا إذا جعَلْنا

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١/ ٣١).

السيِّئاتِ بمَعنى الأعمال السيِّئاتِ، فإنه يَتعيَّن أن نُفسِّر ذلك بعذاب السَّيِّئات؛ لأنَّ عمَل السَّيِّئات الآنَ قد انتَهى وقته، وإنَّما المَوْجود هو الجزاء، فيُفسَّر حينَئِذٍ بالعذاب.

وأمَّا إذا فسَّرْنا السَّيِّئاتِ بما يَسوء دون العمَل الذي يَقَع من العبد، فإنه لا حاجةَ إلى أن نَقول: عذابها؛ لأنَّ العَذاب ممَّا يَسوء، فكأنهم قالوا: وقِهم ما يَسوؤُهم من العذاب، والقاعِدة في التَّفسير وفي شَرْح الأحاديث: أنَّه إذا دار الأَمْر بين احتِمال التَّقدير وعدَم التَّقدير، فالأَوْلى عدَمُ التَّقدير، وعلى هذا فنَقول: السَّيِّئاتُ هنا لا يُراد بها الأعمال السَّيِّئات التي هي فِعْل العَبْد قطعًا؛ لأن هذا قد انتَهى، وإنما يُراد بالسَّيِّئات ما يَسوء من أعمال، ومن عُقوبات، ومن عادات، ومن غير ذلك.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ﴾ يوم القِيامة ﴿فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ﴾] مَنْ شرطيَّة، وجُملة ﴿فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ﴾ جواب الشَّرْط، وإنَّما اقترَن جواب الشَّرْط بالفاء؛ لأنه مَبدوء بـ(قَدْ)، وجواب الشَّرْط إذا بُدِئ بـ(قَدْ) وجَب اقتِرانه بالفاء، وله نَظائِرُ ممَّا يَجِب اقتِرانه بالفاء.

المُهِمُّ: أنه يَجِب ارتِباط جواب الشَّرْط بالفاء إذا وقَع واحِدًا من سبعة أُمور، مجموعة في قول الناظِمِ:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا ... وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ[1]

التَّنفيس يَشمَل سوف والسِّين، وهذه الآيةُ من نوع قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ﴾.

قوله: ﴿وَذَٰلِكَ﴾ المُشار إليه وِقاية السَّيِّئات والرحمة ﴿هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ ﴿هُوَ﴾: يَجوز أن تَكون مُبتَدأ، و﴿ٱلْفَوْزُ﴾ خبَرُه، والجُملة من المُبتَدأ الثاني وخبَرِه

(١) غير منسوب، وانظر النحو الوافي (٤/ ٤٦٣).

خبَرُ المُبتَدَأ الأوَّل، ويَجوز أن تَكون ﴿هُوَ﴾ ضميرَ فَصْل لا مَحَلَّ لها من الإعراب، ويَكون التقديرُ: وذلك الفوزُ العَظيم، ويُؤيِّد هذا أنَّها تَأتي بهذه الصِّيغةِ في بعض المَواضِع ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء:١٣].

وضَمير الفَصْل من حيثُ الإعرابُ لا مَحَلَّ له من الإعراب، أمَّا من حَيثُ المَعنَى فله ثَلاثُ فَوائِدُ:

الفائِدةُ الأُولى: الحَصْر.

والفائِدة الثانية: التَّوْكيد.

والفائِدة الثالِثة: التَّمييز بين الصِّفة والخَبَر.

والتمييز بين الخَبَر والصِّفة يَظهَر هذا في المِثال.

إذا قُلت: زيدٌ الفاضِلُ. وأنت تُريد أن تَكون (الفاضِلُ) خبرَ المُبتَدَأ، فإنَّه يحتَمَل أن تَكون (الفاضِلُ) صِفةً، والخَبَر لم يأتِ بعدُ، ويُحتَمَل أن يَكون المُرادُ زيدٌ الفاضِل فاهِمٌ، ويُحتَمَل أن تَكون (الفاضِل) خبرَ المُبتَدَأ، فإذا جاءَت زيدٌ هو الفاضِل، زال الإشكال، وتَعيَّن أن تكون (الفاضِل) خَبَر المُبتدَأ.

أمَّا التَّوْكيد والحَصْر فظاهِر؛ لأنك إذا قلت: زَيدٌ هو الفاضِلُ. أكَّدْت أنه فاضِل، وحصَرْت الفَضْل فيه.

وقوله: ﴿ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾؛ الفَوْز: حُصول المَطلوب والنَّجاة من المَرهوب، والدَّليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران:١٨٥] فالنَّجاةُ من المَرهوب في الآية ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ وحُصول المَطلوب ﴿وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ﴾ ولا تَفسيرَ أبيَنُ وأَوْضحُ من تَفسير الله عَزَّوَجَلَّ، فالفوزُ

هو: النَّجاةُ من المَرْهوب وحُصول المَطلوب، والدليل ما سمِعْتم.

وقوله: ﴿ٱلْعَظِيمُ﴾ وَصْف له بالعَظَمة؛ لأنه لا فوزَ أعظَمُ من هذا، لا فوزَ أعظَمُ من أن يَمُنَّ الله عليك بسُكْنى هذه الدارِ -جعَلَني الله وإيَّاكم من ساكنيها- التي فيها ما لا عَيْنٌ رأَت ولا أُذُنٌ سمِعَت ولا خطَرَ على قَلْب بشَرٍ، كل الناس في الدُّنيا -المُؤمِنون- يَسْعون للوُصول إلى هذه الدارِ؛ ولهذا لمَّا قال الأَعرابيُّ للنبَّيِّ ﷺ: يا رَسول الله، أنا لا أُحسِنُ دَنْدَنَتَكَ ولا دَنْدنةَ مُعاذٍ، ولكِنِّي أَسأَل الله الجَنَّةَ، وأَستَعيذُ به من النار فقال: «حَوْلَهَا نُدَنْدِنُ»(١)، نحن لا نُريد إلَّا هذا، وهذا الحَديثُ وإن كان في صِحَّته ما فيه، لكن حَقيقة هو هذا، كل المُؤمنين يَعمَلون للوصول إلى هذه الدارِ، وهو -أي: العَمَل لها- يَسير، لكن على مَن يَسَّرَه الله عليه، ومتى يُيَسِّر الله عليك ذلك؟ اسمَعْ إلى قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾، الجوابُ: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل:٥-٧]، اعمَلْ أنت كما قال النَّبيُّ ﷺ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِـمَا خُلِقَ لَهُ»(٢).

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن المَلائِكة الذين يَحمِلون العَرْش ومَن حولَه يَسأَلون الله تعالى أن يَقِيَ الذين آمَنوا السَّيِّئاتِ؛ أي: عذابها حتَّى يَتِمَّ لهم المَطلوب.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٧٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في تخفيف الصلاة، رقم (٧٩٢)، من حديث بعض أصحاب النبي ﷺ. وأخرجه ابن ماجه: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾، رقم (٤٩٤٥)، وأخرجه مسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائل: أَلَيْس هـذا حاصِلًا مِمَّا سبَق ﴿وَقِهِمُ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾، ﴿وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾؟

قلنا: بلى، ولكن مَقام الدُّعاء يَنبَغي فيه البَسْط لعِدَّة أَسباب:

السبَب الأوَّل: أنَّ الدُّعاء عِبادة، فكُلَّما بسَطْتَ فيه ازدَدْتَ تَعبُّدًا لله، وازدَدْتَ ثَوابًا وأَجْرًا.

الثاني: أنَّ البَسْط فيه التَّفصيل، والتَّفصيل خَيْر من الإجمال؛ لأنَّ الإِجْمال قد يَنسَى الإنسان فيه أَشياءَ مُهِمَّةً، ولا تَطرَأ على باله، لكن إذا فصَّل تَبيَّن الأَمْر.

الثالِث: أن التَّفْصيل في الدُّعاء انبِساط مع الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الداعِيَ يُناجِي ربَّه.

ومن المَعلوم أن مُناجاة المَحبوب يُستَحَبُّ فيها التَّطويل، أو نَقول بعِبارة ثانية: من المَعلوم أن مُناجاة المَحبوب يُحِبُّ الحَبيب أن تَطول المُناجاةُ بينه وبين حَبيبه، وهذا شيء مُشاهَد، إذا جلَس إليك مَن تُحِبُّ، فإنَّك تَوَدُّ أن يَطول الحَديث، ويَطول الجُلوس حتى إنَّ الزمَن يَنفَرِط بسرعة، وإن جلَس إليك الثَّقيل، قلت:

إِذَا حَـلَّ الثَّقِيـلُ بِـدَارِ قَـوْمٍ فَـمَا لِلسَّـاكِنِينَ سِـوَى الرَّحِيـلِ[1]

فأحيانًا يَجلِس إليك الثَّقيل، يُخاطِبك ويُكلِّمك، كلَّما خاطَبك بكلِمة ولو كانت ثَناءً عليك كأنَّما صفَع وَجْهَك؛ لأنَّك يَكون عندك كأنه جالِس على قلبك، لكن الحَبيب إذا جلَس إليك لا تَوَدُّ أن تُفارِقه، ولا تَمَلُّ حَديثه، ولكن من خير الجُلَساء؟

(١) انظر: روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار لابن قاسم الأماسي (ص:٣٤٤).

لَنَـا جُلَسَـاءُ لَا نَمَـلُّ حَـدِيثَهُمْ   أَلِبَّـاءُ مَـأْمُونُونَ غَيْبًـا وَمَشْـهَدًا[(١)]

يَعنِي بذلِك: الكُتُب.

أَعَـزُّ مَكَـانٍ فِي الـدُّنَا سَرْجُ سَـابِحٌ   وَخَيْرُ جَلِـيسٍ فِي الزَّمَـانِ كِتَـابُ[(٢)]

هَؤلاءِ همُ الجُلَساء الذين لا يَملُّون والذين يَنفَعون ولا يَضُرُّون.

فينَبَغي البَسْط في الدُّعاء لثلاثة أَسْباب:

السبَبُ الأَوَّل: لأنه عِبادة، فكُلَّما بسَطْت فيه ازدَدْتَ تَعبُّدًا وتَقرُّبًا لله.

الثاني: أنه تَفصيل، والتَّفصيل خَيْر من الإجمال؛ لأنه قد يَكون في التَّفْصيل ما يَغيب عنك عند الإِجْمال.

والثالث: أنه انبِساطٌ مع الله الذي هو أَحَبُّ شيءٍ إليك، والحَديث مع المَحبوب لا شَكَّ أن كل أحَدٍ يُحِبُّ أن يَطول.

وانظُرْ إلى قول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّهُ وَجِلَّهُ، عَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَنتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي»[(٣)]، يَكفِي عن هذا كلِّه أن يَقول: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ذَنْبِي، لكن البَسْط له تَأثير على القَلْب.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن مَن وُقِيَ السَّيِّئاتِ يوم القيامة؛ فقد دخَل في رحمة الله؛ لقوله: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمۡتَهُۥ﴾.

---

(١) انظر: سراج الملوك لأبي بكر الطرطوشي (ص:٢٠٧).

(٢) البيت للمتنبي، انظر: ديوانه (ص:٤٧٩).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الرَّحْمة كما تَكون في جَلْب المَحبوب تكون في دَفْع المكروه؛ لقوله: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن هذا أعظَمُ فوزٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، ووجهه: أنه أَشار إليه بإشارة البَعيد؛ للدَّلالة على عُلوِّ هذا الفَوْزِ، ووَصَفه بالعَظَمة، فيَكون جامِعًا بين عُلوِّ المَرتَبة وعُلوِّ الماهِيَة أنه عَظيم.

فإن قال قائِل: قلنا: هو الفَوْز العظيم في قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ هل يَدخُل النظَر إلى الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الآيةِ؟

فالجوابُ: أي نعَمْ؛ لأن الجَنَّة وما فيها فَوْز، دخول الجَنَّة فَوْز، وأَعظَمُ النعيم في الجَنَّة هو النظَر إلى وجه الله؛ ولهذا ذكَرْنا أن قول الزَّمَخْشريِّ: «أي فَوْز أعظَمُ من هذا»[1] قلنا: هذه كلِمة حقيقةٌ، ولا يُعترَض عليها إلَّا لأننا نَعلَم أن الرجُل لا يُثبِت النظَرَ إلى وجهِ الله، وإلَّا لقُلْنا: متى دخَلْت الجَنَّة فأنت دخَلْت الجَنَّة بكل ما فيها من النعيم.



(١) انظر: الكشاف (١/ ٤٤٩).

الآية (١٠)

• • ◦ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر:١٠].

• • ◦ • •

قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ﴾ والنِّداء: هو الكَلام من بعيد، والمُناجاة الكَلام من قَريب، ولم يُبيِّنِ الله تعالى مَن يُناديهم، لكن المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: [من قِبَل المَلائِكة]، وذلك عند دُخولهم النار، وهم يَمقُتون أنفسهم في ذلك الوقت أكبَرَ مَقْتٍ -والمَقْت: هو أشَدُّ البُغض-، فهم في ذلك الوقتِ عند دُخولهم النار يُبغِضون أنفسهم بُغضًا شديدًا؛ حيث لم يَتوصَّلوا إلى النَّجاة منها، فيُنادَوْن فيُقال لهم: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ اللَّام هنا لام الابتِداء، وتَدخُل على المُبتَدأ توْكيدًا.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ إيَّاكم]، هذا أحَد الوَجْهين في الآية، وعلى هذا فيَكون المَقْت مُضافًا إلى فاعِله لا إلى مَفعوله، يَعنِي: لبُغْض الله إيَّاكم أشَدُّ من بُغْضكم أنفُسِكم، وقيل: إنه مُضاف إلى مَفعوله لا إلى فاعِله، وعلى هذا يَكون المَعنَى: لَمقتُكمُ الله حين تُدْعَوْن إلى الإيمان أكبَرُ من مَقْتكم أنفسِكم اليومَ، أي: أنهم كرِهوا ما دُعُوا إليه في الدُّنيا من محَبَّة الله، وأُبدِلوا ذلك بأشَدِّ البُغض، وهذا المَعنى أَقرَبُ ممَّا مشَى عليه المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ إيَّاكم]، وعلى ما رجَّحْنا يَكون المعنى: لَمقتُكم الله، فهو مُضاف إلى مَفعوله.

متى مَقَتوا الله؟ الجواب: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾ وعلى هذا فيكون قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ مُتعلِّقًا بقوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾، أي: أنَّكم حينما دُعِيتم إلى الإيمان كرِهتم ذلك، ولم تَقتَنِعوا به، بل أَبغَضْتُموه أشدَّ البُغْض.

وقوله: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ مَقَتوا أنفسهم حين قيل لهم: ادخُلوا نار جهَنَّمَ، فأَبغَضوا أنفُسَهم، وقوله: ﴿مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ مَقْت هنا مَصْدر مُضاف إلى فاعِله، يَعنِي: أنَّهم هم مَقَتوا أَنفُسهم، وأَنفُس مَفعول مَقْت.

وقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ تُدعَون في الدُّنيا إلى الإيمان، وأُبهِم الداعِي؛ لأن دَعْوتهم إلى الإيمان تَكون من الرُّسُل، وتَكون من ورَثة الرُّسُل، وهُم العُلَماء، فالداعِي لهم إلى الإيمان في الدُّنيا ليس واحِدًا، بل هُمُ الرُّسل يَدعونهم، وورَثة الرُّسُل وهم العُلَماء يَدْعونهم كذلك.

وقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾، الإيمان بالله، ومَلائِكته، وكُتُبه، ورُسُله، واليوم الآخِر، والقدَر خَيرِه وشَرِّه، هذا هو الإيمان كما فسَّره النَّبيُّ ﷺ حين سأَله جِبريلُ قال: «**أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ...**» إلى آخِره[1].

فقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ المُراد بالإيمان هنا -كما ذكَرْت لكم- هو الإيمان بالأركان السِّتَّة، وكذلك الانقِياد اللازِم من الإيمان بهذه الأَرْكانِ السِّتَّة؛ ولهذا هم دُعُوا إلى الإيمان الذي في القُلوب، ودُعُوا إلى الاستِسْلام أيضًا وهو أعمال الجَوارِح، وكفَروا بذلك كلِّه، ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ أن الكافِرين يُوبَّخون يوم القِيامة تَوْبيخًا يَزيدهم ألَمًا إلى أَلَمِهم؛ لقوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنهم تَبيَّن لهم ما هم عليه من الضَّلال والكُفْر حين رأَوُا العِقاب، وجهُه: أنهم مقَتوا أَنفُسهم في ذلك الوقتِ حين رأَوُا العَذاب، وهذا يَدُلُّ على أنهم تَبيَّن لهم الضَّلال في ذلك اليومِ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات المَقْتِ لله؛ أي: أن الله يَمقُت. أي يُبغِض. هذا على ما مَشَى عليه المفَسِّر من أن (مَقْت) مُضافة إلى الفاعِل.

وإذا قُلنا بالقَوْل الراجِح: لم يَكُن في الآية دليلٌ على أن الله يَمقُت، لكن الدَّلالة على أن الله يَمقُت وأن له مَقْتًا من أدِلَّة أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣]، والمَقْتُ: أشَدُّ البُغْض، والبُغْض هو من الصِّفات الفِعْلية التي تَتَعلَّق بمَشيئته وإرادته.

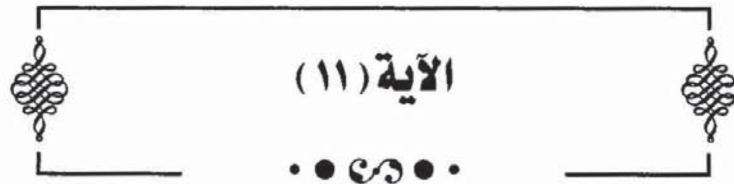
الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الإنسان قد يَكرَه نَفْسه، ويَكون ذلك إذا رأَى من تَصرُّفه ما يَسوؤُه، فإنه يَكرَه نفسه ويَقول: هذا من النَّفْس الأَمَّارة بالسُّوء.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الحُجَّة قد قامَت على هؤلاء المُكذِّبين المُعذَّبين؛ لقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾، وهل الدَّعْوة دَعْوة بإفهام أو دَعْوة بمُجرَّد البَلاغ؟

الجواب: الأوَّلُ؛ دَعْوة بإفهام؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤]، فلا بُدَّ من فَهْم الحُجَّة، ولكن إذا بلَغتِ الإنسانَ فالواجِبُ عليه أن يَبحَث عن الفَهْم، فإن لم يَفعَل كان مُقصِّرًا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن هَؤلاءِ كفَروا عن عِناد، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾؛ لأنهم دُعُوا فكَفَروا، وهذا كُفْر عِناد، والعِياذُ بالله.





الآية (١١)

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر:١١].



قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ الإماتة هنا ما كان قبلَ الحَياة وبعد الحَياة، ما كان قبل الحَياة أي وهُمْ أجِنَّة في بُطون أُمَّهاتهم، وما كان بعدَها وهو المَوْت الذي يَكون بعد الوُجود في الدنيا، هاتان مِيتَتان،﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ الحَياة وهُم أَجِنَّة في بُطون أمَّهاتهم، والحَياة بعد البَعْث يوم القِيامة، أو حين البَعْث يوم القيامة.

وهذا كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] هذه أربعة: إماتتان، وإحياءَتان، فهم يَقولون -كما ذكَر المفسِّر-: [﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إماتَتَيْن ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إحياءَتَيْن؛ لأنهم نُطَف أموات، فأُحْيوا، ثُم أُميتوا، ثُم أُحْيوا للبَعْث]، هذا تَفسير: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾.

والإماتة الأُولى ليسَت إماتةً بعد حَياة، ولكنها فَقْد حَياة، فصَحَّ أن يُطلَق عليها اسمُ الموت، وقَصْدهم بهذا الإقرارِ بأن الأَمْر حَقٌّ، فكما أننا نُدرِك أنه مرَّت بِنا هذه الأطوارُ الأربَعة: مَوْت فحَياة، ثُم مَوْت فحَياة، فإننا نَتيَقَّن أننا أَخطَأْنا؛ ولهذا قالوا: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ يَعنِي: فقدِ اعتَرَفْنا بذُنوبنا.

فإن قال قائِل: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ هل يَقصِد بالمِيتتَيْن: الموت في الدنيا حين المَنام، والموت في الأُخرى في يوم القِيامة؟

فالجَوابُ: لا يَصِحُّ؛ لأن مِيتة الدُّنيا في المَنام ليسَت هي مرَّتَين، ولا ثلاثًا، ولا أربعًا، ولا مِئة، الإنسان في الشَّهْر يَنام على الأقل ثلاثين مرَّةً ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ﴾ فإذا بعَثَنا من مِيتة الليلة البارِحة جاءَتِ اللَّيْلة الثانية، مِتْنا ثانيةً، والتي وراءَها، والَّذي يَنام بعد صلاة الفجر، والذي يَنام في القَيْلولة، والذي يَنام بعد العَصْر، أربَع مِيتات في يوم واحِد.

والذُّنوب جَمْع ذَنْب وهو: المَعصية، والمُراد بها هنا الكُفْر، كما قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بكُفْرنا بالبَعْث ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ من النار]، و(هل) هنا للتَّمنِّي، يَعنِي أننا نَتمنَّى الخُروج من النار ولكنه لا يَحصُل لهم ذلك.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ﴾ من النار والرُّجوع إلى الدُّنيا لنُطيع رَبَّنا ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ من طَريق؟ وجوابُهم: لا] وهذا من المفَسِّر بِناءً على أن الاستِفْهام على بابه، أنهم يَسأَلون: هل لنا من طَريق فنَخرُج؟ أمَّا على ما قُلنا: إنه للتَّمنِّي فلا يَحتاج إلى جَواب، فهو كقوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف:٥٣].

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات اعتِراف هَؤلاءِ المُكذِّبين بأنهم كفَروا بالله، وأنهم مُستَحِقُّون لهذا العِقابِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إقرار الكُفَّار بما كانوا يُنكِرونه من قبلُ من البَعْث، وهذا مَعنى قوله: ﴿فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّهم في ذلك اليومِ تَبيَّن لهم الحَقُّ، وصِحَّة القِياس؛ لأنهم قالوا: ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾، فالمِيتة الأُولى قبلَ أن تُنفَخ فيهم الرُّوحُ قد أقَرُّوا بها، والحياة الدُّنيا قد أَقَرُّوا بها في الدنيا وهم أَحياءٌ، لكن أَنكَروا البَعْث بعد الموت، وأمَّا الآنَ فقالوا: نعَمِ البَعْث بعد الموت كنَفْخ الرُّوح في الجَنين. يَعنِي: أنا تَيقَّنا الآنَ أن ما ذكَرَه الله عَزَّوَجَلَّ من قياس الإعادة على الابتِداء أَمْر حَقيقيٌّ، وأننا أُحْيينا مَرَّتين وأُمِتْنا مرَّتين.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: شِدَّة حَسْرة هؤلاءِ على ما فعَلوا، وتَمنِّيهم الخُروج ممَّا وقَعوا فيه من العَذاب؛ بقولهم: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾.

وفي هذه الآيةِ إعرابٌ مُشكِل، وهو أن قوله: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ جُمْلة خلَتْ من أَحَد الرُّكْنين فيها وهو المُبتَدأ؛ لأن الذي أمامَنا الآنَ جارٌّ ومَجرورٌ في الخبَر، وفيها هو مَحَلٌّ للمُبتَدَأ.

إِذَنِ: المُبتَدَأ ﴿سَبِيلٍ﴾ دخَلَت عليه حرف (مِن) الزائِدة إعرابًا، ولهذا نَقول في إعرابها: (مِن) حَرْف جرٍّ زائِدٌ، و﴿سَبِيلٍ﴾ مُبتَدَأ مَرفوع بضَمَّة مُقدَّرة على آخِرِه، منَع من ظُهورها اشتِغال المَحلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.



الآية (١٢)

• • • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ [غافر:١٢].

• • • •

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ذَٰلِكُم﴾ أي: العَـذاب الذي أَنتُم فيه]، فالمُشار إليه مَوْجود، أي: أنَّ العَذاب الذي أنتم فيه بسبَب كذا وكذا، وهنا قال: ﴿ذَٰلِكُم﴾ وتَأتِي أحيانًا بذلك، وتَأْتِي أحيانًا بذَلِكُنَّ، وتَأتِي أحيانًا بذَلِكُما، فما هو السبَب في تَغيُّر الخِطاب في هذه الإشاراتِ؟ فيُقال: اسم الإشارة بحَسب المُشار إليه، وكاف الخِطاب التي بعدها بحَسب المُخاطَب.

فإذا أَشَرت إلى واحِد مُخاطِبًا اثنَيْن فقُل: «ذلِكُما»، كما قال يُوسُفُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لصاحِبَي السِّجْن: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧].

وإذا أَشَرْت إلى اثنَيْن مُخاطِبًا واحِدًا تَقول: «ذانِك»؛ كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص:٣٢].

وإذا أَشَرْت إلى واحِد مُخاطِبًا جماعة ذُكور، تَقول: «ذلِكُمْ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ﴾ [فُصِّلَت:٢٣].

وإذا أَشَرْت إلى واحِد مُخاطِبًا جماعة إناث تَقول: «ذلِكُنَّ»، قالت: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢].

وإذا أَشَرْت إلى اثنَيْن مُخاطِبًا اثنَيْن تَقول: «ذانكما».

وإذا أَشَرْت إلى اثنَيْن مُخاطِبًا جماعة ذُكور تَقول: «ذانِكُم».

وإذا أَشَرْت إلى اثنَيْن مُخاطِبًا جماعة إناث تَقول: «ذانِكُن».

وإذا أَشَرْت إلى جماعة مُخاطبًا جَماعة ذُكور تَقول: «أُولَئِكُم».

وإذا أَشَرْت إلى جَماعة مُخاطِبًا جماعة إناث تَقول: «أُولَئِكُنَّ».

وإذا أَشَرْت إلى جَماعة مُخاطِبًا اثنَيْن تَقول: «أُولَئِكُما».

المُهِمُّ: أنَّ اسم الإشارة بحَسب المُشار إليه، والكاف بحَسب المُخاطَب، إن كان مُفرَدًا مُذكَّرًا فالكاف تَكون مُفرَدة مُذكَّرة، وإن كان مُفرَدًا مُؤنَّثًا فكَذلِك، ومُثنًى، وجَمْعًا كذلك، هذا هو الأفصَحُ.

وربما تَأتِي الكاف مَفتوحة للمُخاطَب المُذكَّر مُطلَقًا، واحِدًا كان أو مُثنًّى أو جَماعةً، ومَكسورة للمُخاطَب المُؤنَّث مُطلَقًا، واحِدة أو اثنَتان أو جماعة.

وربَّما تَأتِي الكاف مَفتوحة مُفرَدة لكل مُخاطَب، فتَقول: «ذلك». تُخاطِب الرجُل، والمَرْأة، والاثنَيْن، والجَماعة.

فهذه ثلاث لُغات في كاف الخِطاب المُقتَرِن باسم الإشارة، الأَفصَح أن يَكون بحَسب المُخاطَب، ثُم مَفتوحًا في المُذكَّر، ومَكسورًا في المُؤنَّث، ثُم مَفتوحًا على كل حال مُفرَدًا مُذكَّرًا.

هنا يَقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥ﴾ المُشار إليه واحِد، والمُخاطَب جماعة ذُكور ﴿ذَٰلِكُم﴾: فالمُخاطَبون جَماعة ذُكور.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: العَذاب الذي أنتُم فيه ﴿بِأَنَّهُۥ﴾ أي: بسبَب أنه في الدُّنيا ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ﴾]، إذا دُعِيَ الله وحدَه كفَرْتم وأَشرَكْتم، وقُلْتم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص:٥].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَفَرْتُمْ﴾ بتَوْحيده ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ﴾ يُجعَل له شَريك ﴿تُؤْمِنُوا۟﴾ تُصدِّقوا بالإِشْراك].

وهذا هو الواقِعُ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزُّمَر:٤٥]، فهُمْ يُصدِّقون بقُلوبهم، ويَستَبشِرون بأَلْسِنتهم، وهذا الإيمانُ في الواقِع قد نَقول: إنه إيمان حَقيقيٌّ، وقد نَقول: إنه إيمان دعويٌّ، يَعنِي: أنَّه دَعْوة، وأنهم في قَرارة أنفُسِهم يُؤمِنون بالله، وانظُروا إلى أَكفَر أهل الأرض فِرعونَ، كيف أَنكَر الخالِق، وادَّعى الرُّبوبية، وقال لقَوْمه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص:٣٨]، ومع ذلك كان مُؤمِنًا في قَرارة نَفْسه، قال له مُوسى وهو يُحاوِرُه: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢].

هذه الآيةُ أَقولُ لك: تَدُلُّ على أن فِرعونَ كان مُؤمِنًا برُبوبية الله، وذلك لأنه لَمَّا قال له مُوسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ لم يَقُل: لم أَعلَم، وهو في مَقام يَرَى نفسه أعلى من موسى، يَعنِي: يَستَطيع أن يُنكِر دعوى موسى لو كان يُنكِر ذلك، لكنه يُقِرُّ بأن الله أَنزَل التَّوراة على موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ويَدُلُّ لهذا قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]؛ ولهذا لا يُمكِن لأَحد عاقِل -وأُريد بالعاقِل مَن سِوى المَجنون- أن يُنكِر أنَّ لهذا

العالَمَ خالِقًا أبدًا، كل إنسان عاقِل إذا تَدبَّر أدنى تَدبُّر في هذا الكونِ علِمَ أن له رَبًّا مُدبِّرًا، ولا يُمكِن أن يُنكِر.

فائدة: هُناك قولٌ أن فِرعونَ أَصلُه عرَبِيٌّ ويَقولون: اسمُه مُصعَب بنُ رَيَّان. ونَقول: مَن قال هذا؟ فِرعونُ قِبطيٌّ وخَبيث، وهو بَريء من العرَب، والعرَب بَريئون منه، لكن اليَهود من المُمكِن أنهم هم مَن قالوا هذا الكَلامَ؛ لأن اليَهود من بني إسرائيلَ، وفِرعونُ عَدُوُّهم، والعرَب الآنَ أعداؤُهم، فأَرادوا أن يَضَعوا آلَ فِرعونَ معَهم.

فقوله هنا: ﴿بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡۖ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾ الذي يَظهَر لنا أنه إيمان دَعوى، يَعنِي يَقول: نُؤمِن بأن هذا شَريك مع الله، يَقولونه بأَلْسِنتهم، أمَّا في قَرارة قُلوبهم فلا نَظُنُّ أن أَحَدًا يُنكِر أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ واحِد، وقد يُقال: إن المُراد بقوله: ﴿إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡۖ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ﴾ تَوْحيد الأُلوهية. يَعنِي: يَكفُرون بتَوْحيد الأُلوهية، ويُؤمِنون بالشِّرْك في الأُلوهية؛ لأنهم يُؤمِنون بأن هذه الآلِهة تُقرِّبهم إلى الله زُلفَى، فإِذَنْ هم مُؤمِنون بالله رَبًّا، ويُؤمِنون بالأصنام شُفَعاءَ.

ولا شَكَّ أنَّ عِبادة الرُّهبان والأحبار بالمَعنى الذي فسَّره الرسول ﷺ ليسَت كعِبادة الأصنام، لأنَّ عِبادة الأصنام عِبادة تَقرُّب وخُضوع، وعِبادَةُ الأحبار والرُّهْبان عِبادة اتِّباع، ولا شَكَّ أنها عِبادة كما جاء في الحديث.

وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾ [التوبة:٣١]، فإذا كانت عِبادة الأَحْبار والرُّهبان كعِبادة المَسيحِ ابنِ مَريمَ، لزِم من هذا أنهم

يَعبُدونهم عِبادة التَّقرُّب، لكن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال لعَديِّ بنِ حاتِم: «أَلَيْسُوا يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ؛ فَتُحِلُّونَهُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟» قال: نعَمْ. قال: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ»(١) فهذه عِبادة اتِّباع، وغالِب عِبادة المُشرِكين تَقرُّب وتَعظيم.

فإن قال قائِل: ماذا يُقصَد بقول بعض المفَسِّرين في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ﴾ يقول: «فيه مَتروك استُغْنِيَ عنه بدَلالة الظاهِر عليه، ومَجازُه ألَّا سبيلَ إلى ذلك»؟

فالجوابُ: هذا قَصْده لَمَّا قالوا: ﴿فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ مِّن سَبِيلٖ﴾ [غافر:١١] كأنه قال: لا سَبيلَ إلى الخُروج؛ لأنكم قدَّمتم لأنفسكم ما لا يُمكِن معه الخُروج، وهو أنه إذا دُعِيَ الله وحدَه كفَرْتم وإن يُشرَك به تُؤمِنوا.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَٱلۡحُكۡمُ﴾ في تعذيبكم ﴿لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ﴾ على خَلْقه ﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾ العَظيم]. يَعنِي: فبِناءً على أنَّكم في هذه الحالِ يَكون حُكْمكُم إلى الله، فالفاء حينَئذٍ تَكون؛ إمَّا للاستِئْناف، وإمَّا للتَّفريع على ما سبَق. يَعنِي: فبِناءً على ذلك يَكون الحُكْم في أَمرِكم إلى الله، الحُكْم في تَعذيبكم لله وحدَه، واللَّام تَكون بمَعنَى الغاية أحيانًا، كما تَقول: ولله تُرجَع الأمور. بمَعنى: إلى الله، وهنا الحُكْم لله. أي: إلى الله. أي: أن حُكْمكم يَنتَهي إلى الله، ويُحتَمَل أن يَكون المَعنى: الحُكْم لله. أي: مُستَحِقٌّ له لا يُشارِكه فيه أحَدٌ.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلۡعَلِيِّ﴾ على خَلْقه] عُلوَّ ذات، وعُلوَّ صِفة، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على خَلْقه في ذاته فوقَ كل شيء، وعالٍ على خَلْقه في صِفاته، قال

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٩٥).

الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم:٢٧] المَثَل يَعنِي: الوصف الأعلى في السَّموات والأرض.

وعُلوُّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عُلوًّا مَعنويًّا، وهو عُلوُّ الصِّفة أَمْر مُجمَع عليه، لم يُخالِف فيه أحَد من أهل المِلَّة حتَّى المُعطِّلون الذين يُنكِرون صِفاتِ الله عَزَّوَجَلَّ، إنَّما أنكَروها بِناءً على تَنزيههم لله عَزَّوَجَلَّ عن مُشابَهة المَخلوقين، وإن كانوا أَخطَؤوا الطريق لكن هم يَقولون: نحن نَقول هذا تَنزيهًا لله؛ ولهذا يُسمُّون الذين يُثبِتون الصِّفات: المُشبِّهة، والمُجسِّمة، والحَشوية، وما أَشبَهَ ذلك، ويَرَوْن أنفسهم هم أهلَ التَّوحيد!.

فعُلوُّ الصِّفة لم يُنكِره أحَد من أهل المِلَّة، حتى أهل البِدَع يُقِرُّون بذلك.

وأمَّا عُلوُّ الذات فهو مَحَلُّ الصِّراع بين أهل السُّنَّة والجماعة، وبين أهل التَّعطيل، فأهل السُّنَّة والجماعة يُؤمِنون بأن الله تعالى عالٍ على خَلْقه بنَفْسه، وأهل التَّعطيل يُنكِرون ذلك، ثُم انقَسَموا إلى قِسْمين:

قِسْم قالوا: إنَّ الله في كل مَكان؛ في السماء، وفي الأرض، وفي الأَسْواق، وفي المَساجِد، وفي البُيوت، وفي كلِّ مَكان.

وقِسْم آخَرُ قالوا: لا يُوصَف أنه في مَكان، فلا يُقال: فوقَ العالَمِ، ولا في العالَم، ولا تَحتَه، ولا يَمينَه، ولا شِماله، ولا مُتَّصِل بالعالَم، ولا مُماسٌّ له، وهذا هو التَّعطيل المَحض؛ لأننا لو أَرَدْنا أن نَصِف المَعدوم لم نَجِد أَبلَغَ من هذا الوَصْفِ، إِذَنْ خالَف في عُلوِّ الذات طائِفَتان:

الطائِفة الأُولى، قالت: إنَّ الله في كل مَكان بنَفْسه، وهو قَولٌ قِيل حقيقةً، ولكن لا تَظُنُّوا أنه تَصوُّر، فيُوجَد الآنَ مَن يَعتَقِدون أن الله في كل مَكان، إن جِئْت السُّوق

وجَدْته في السوق، وإذا قالوا: بالجَبْر قالوا: في السُّوق يَبيع ويَشتَري؛ لأن فِعْل العَبْد مَنسوب إلى الله تعالى، فإذا كان الذي في السُّوق هو في السُّوق، وفِعْل العبد فِعْله لصار يَبيع ويَشتَري!! وإذا جِئْت المَسجِد كان في المَسجِد، يُصلِّي أو يَقعُد! لا نَدرِي! إذا أَتَيْت في أي مَكان وجَدْته فيه. نَسأَل الله العافِيَةَ! هذا من لازِم قولهم.

ونحن نَفصِل هذا عن مَسأَلة الجَبْر حتى لا نَصِل إلى نهاية سَيِّئة جِدًّا، نَقول: هُم يَقولون: إنَّ الله في كل مَكان، حتى قال لهم أَهْل السُّنَّة: كيف يُمكِن أن تَقولوا: إنه في أماكِن القَذَر والأذَى؟ قالوا: نَقول: إذا دخَلْت أنت المَكان صار الله معَك، أيُّ مَكان تَدخُله فالله معَك.

فإن قال قائِل: الذين أَنكَروا عُلوَّ الذات يَستَدِلُّون بآية ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾.

فالجوابُ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] هل هذا يُنافِي العُلوَّ حتى يَكون دليلًا على عَدَمه؟ فيُمكِن أن يَكون الشيء فوقَك وهو أمامَك، هذا في المَخلوق، فكيف بالخالِق المُحيط بكُلِّ شَيْء؟! ثُم كيف نُورِد آية تحتَمَل على آياتٍ مُحكَمة لا تحتَمِل وهو العُلوُّ؟ انتَبِهوا لهذا؛ لأن أهل الباطِل يُورِدون المُتَشابِه على المُحكَم، ولا يَحمِلون المُتَشابِه على المُحكَم، يُورِدون المُتَشابِه على المُحكَم؛ ليُناقِضه، وليسوا يَحمِلون المُتَشابِه على المُحكَم ليَكون مُحكَمًا، وهذا هو البَلاء، قالت عائِشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إذا رَأَيْتُمُ الَّذينَ يَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذينَ سَمَّى الله فَاحْذَرُوهُمْ» هكذا روَتْه عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (١).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾، رقم (٤٥٤٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، رقم (٢٦٦٥).

وهذه مَسألة أُحِبُّ أن أُنبِّهَكم عليها، وهو أنه إذا ورَدَت آيات مُتعارِضة، وأحادِيثُ مُتعارِضةٌ، فلا تُورِدوها على أَنْفُسكم على أنَّها مُتعارِضة، أَوْرِدوها على أَنفُسِكم على أنكم تَطلُبون الجمع بينها؛ لتُوفَّقوا للجمع، أمَّا إذا أَوْرَدْتم هذه على أنَّها مُتعارِضة بقِيَت محَلَّ إشكال، وأنا دائِمًا أَنْهاكم عن هذا، أَقول: لا تُورِدوا الآياتِ المُتَشابِهَةَ التي ظاهِرها التَّعارُض، أو الأحاديث كذلك على أنها مُتعارِضة، أَوْرِدوها على أنَّكم تُريدون الجَمْع بينها، لا أن بَعضَها مُعارِض لبعض، حتى تُهْدَوْا إلى الصِّراط المُستَقيم؛ لأن هُناك فَرْقًا بين الإيراد وبين الرَّدِّ، إيراد المُتَشابِه على المُحكَم مَعناه: أنه يَطلُب التَّعارُض، لكِنْ رَدُّ المُتَشابِه إلى المُحكَم هذا معناه أنه حاوَل الجَمْع دون أن يَتصوَّر التَّعارُض، وهذه المَسأَلةُ كما تكون في الأُمور العِلْمية تكون أيضًا في الأمور العمَلية.

أحيانًا تَرِد عن النبيِّ ﷺ صِفاتٌ في عِبادة واحِدة، فيَظُنُّ الظانُّ أن هذا تَعارُض، لكن نَقول: لا تَقرَأْها ولا تُورِدْها على نفسك على أنها مُتَعارِضة، لا، أَورِدْها على أنك تَجمَع بينها، فتَحمِل هذه على وجهٍ وهذه على وَجهٍ، وأكثَرُ ما يَكون الشَّكُّ للطالِب أنه يُورِد الآياتِ المُتعارِضة التي ظاهِرُها التَّعارُض، أو الأحاديث التي ظاهِرُها التَّعارُض على أنها مُتعارِضة، لكن لو أَورِدْها على أنه يُرَدُّ بعضُها إلى بعض، ويُضَمُّ بعضُها إلى بعض، لوَجَد وجهًا ومَخرَجًا ممَّا كان يَظُنُّ، وهذا شيء إذا فعَلتموه ستَنتَفِعون به، إن شاء الله.

فالذين قالوا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٥] يَدُلُّ على عدَم العُلوِّ فيُعارِض أدِلَّة العُلوِّ. نَقول: مَن قال هذا؟! مَن قال: إنه يَدُلُّ على عدَم العُلوِّ؟! وإذا كان الشيءُ مُقابِلًا لك فلا يَلزَم أن يَكون مُحاذِيًا لك، قد تَقول:

هذا عن يَميني وهو أسفَلُ شيء، لكن مع الجِهة اليُمنَى، وهذا عن يَسارِي وهو أسفَلُ شيء، وهو عن الجِهة اليُسْرى، كما جاء في حَديث المِعراج: «**أن على يَمينِ آدَمَ أَسْوِدةٌ وعلى يَسارِهِ أَسْوِدَةٌ، فإذا رَأَى إلى اليَسارِ بَكَى**»[١] اليَسار هي نَسَمُ بنِيه الكفَرة في النار، وهذا في الأسفَلُ، فلا يَلزَم من كون الشيء على يَمينك أن يَكون مُحاذِيًا لك، ولا يَلزَم من كون الشيء فوقَك أن يَكون مُحاذِيًا لك، ولا من كونه أَسفَلَ منك أن يَكون مُحاذِيًا لك، هذا ليس بلَازِم، لكن الذين في قُلوبهم زَيْغ يَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ منه؛ لإيراد التَّشكيك.

القول الثاني: قالوا: لا يَصِحُّ أن يُوصَف الله بأيِّ مَكان، لا فوقَ، ولا تَحتَ، ولا يَمينَ العالَم، ولا شِمال العالَم، ولا اتِّصال بالعالَم، ولا انفِصال من العالَم.

وقد قال مَحمودُ بنُ سُبُكْتِكِينَ لمُحمَّد بن فورك وهو يُناظِره في هذه المَسأَلة[٢] قال له: إذا قُلت هذا فأثبِتْ لنا ربَّك، إذا كان لا هو فوقُ ولا تَحتُ، ولا يَمينٌ ولا شِمالُ، ولا مُتَّصِلًا ولا مُنفَصِلًا، ولا مُبايِنًا ولا مُحايِثًا أين يَكون؟ لا يَكون، وهذا العدَم تمامًا.

فليس بصحيح أنه ليس بيَمين ولا بشِمال، لكنه وَصَف نَفْسه بما هو أَحسَنُ من هذا؛ لأنه لو قال: لا يَمين ولا شِمال صارَت الصِّفة صِفةً سَلْبية، لكن إذا قال: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ انتفَى اليمين والشِّمال بوَصْف ثُبوتيٍّ، لا بوَصْف سَلبيٍّ، والوَصْف الثُّبوتي أَكمَل من الوَصْف السَّلبيِّ؛ لأنَّ دَلالة الوَصْف السَّلْبيِّ على الإثبات دَلالة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، رقم (٣٤٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، رقم (١٦٣)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧).

التِزام، قد يُنكِرها مُنكِر ولا يَلتَزِم بها.

فإن قال قائِل: نَفيُ العدَم يَعنِي القول بأن الله لا فوقُ ولا تَحتُ، ولا يَمينُ ولا شِمالُ، فبماذا استَدَلَّ القائلون به؟

فالجوابُ: نَقول: لأنك إذا أَثبَتَّ أنه في جِهة فقد جسَّمْت -أي: جعَلْته جِسْمًا- إذا صار فَوقُ مَعناه أنه جِسْم، ويَمينًا وشِمالًا كذلك، كل هذا فِرارًا من التَّجسيم، والسبَب أنَّ الشَّيْطان تَلاعَب بهم في الواقِع، وإلَّا نَقول لهم: ما هو التَّجسيم الذي تُريدون أن تَنفُوه عن الله، تُريدون أن الله ليس بشَيْء؟ فنَحْن لا نُوافِقُكم، تُريدون أن الله تعالى جِسْم مَوْصوف بالصِّفات الكامِلة؟ فهو كذلك هو مَوْصوف بالصِّفات الكامِلة، لكن لا نُطلِق لفظ جِسْم على الله أبَدًا، وقد ورَد في الحَديث ما يَدُلُّ على أنه يُوصَف بالشخص[1]، ومع ذلك لا نَقول: إنه شَخْص كأشخاص المَخلوقين أبَدًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

فالحاصِلُ: أنَّ العُلوَّ قول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْعَلِىِّ﴾ على خَلْقه] نَقول: العُلوُّ نَوْعان: عُلوُّ صِفة، وعُلوُّ ذاتٍ.

أمَّا عُلوُّ الصِّفة: فهذا لـم يُنكِر أحَد من أهل القِبْلة حتى المُبتَدِعة أنه مَنفيٌّ عن الله، كلُّهم يُثبِتون لله عُلوَّ الصِّفة، لكن أهل التَّعطيل يَرَوْن التَّعْطيل من باب التَّنزيه، ورَفْع الله عَزَّوَجَلَّ، وأَهْل التَّمثيل كذلك يَرَوْن هذا من باب تَعظيم الله عَزَّوَجَلَّ وإثبات حَقيقته.

وأمَّا عُلوُّ الذات: فهو الذي انقَسَم فيه الناس إلى هذه الأقسامِ الثلاثةِ التي سمِعْتُموها.

(١) أخرجه مسلم: كتاب اللعان، رقم (١٤٩٩)، بلفظ: «لا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ الله».

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلۡكَبِيرِ﴾ العَظيم] وهذا تَفسير تَقريبيٌّ، ولو قال: الكَبير ذو الكِبْرياء لكان أَقرَبَ، فهو كبير عَزَّوَجَلَّ ذو كِبرياء، وهو كبير أيضًا، كبير باعتِبار ذاته، لا يُحيط به شيء من مَخلوقاته، والسَّموات السَّبْع والأَرَضون السَّبْع في يدِه كخَرْدلة في يَدِ أحَدِنا.

مسألة: هَل يجِب على الإنسانِ أنْ يُبلِّغ الناس أنه يَجِب عليهم أن يَبحَثوا، ثُم كيف نَقول لهم هذا وهُمْ أصلًا كُسالى، لا يَبحَثون وجهَلة؟

فالجوابُ: نحن لا نَتكلَّم عن العرَب، العرَب يَفهَمون الدَّعْوة بمُجرَّد أن تَبلُغهم، بل نَتكَلَّم عن قوم لا يَفهَمون المَعنى، يَجِب عليهم أن يَبحَثوا، أَمَّا عوامُّ الناس الآنَ فقَدْ بلَغَتهم وفهِموها؛ ولهذا يَعرِفون مَعنَى لا إلهَ إلَّا الله، ويَعرِفون مَعنى مُحمَّد رسول الله، وما أَشبَهَها.

من فوائِدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثباتُ الأَسْباب؛ لقوله: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ﴾، فالباء للسَّبَبية، وقد تقدَّم كثيرًا أنَّ أهل السُّنَّة والجَماعةَ يُثبِتون الأسباب للمُسَبَّبات، ولكن لا على أنَّها فاعِلة بنَفْسها، بل بما أَوْدَع الله فيها من القُوى المُؤثِّرة، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ﴾؛ لأن الباء للسَّببية.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَيان ما عليه هؤلاءِ الكُفَّارُ من كونِهم إذا دُعِيَ الله وحدَه كفَروا، وإذا أُشرِك به أَقرُّوا هذا الشِّرْكَ؛ لقوله: ﴿بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ الحُكْم لله؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ﴾ وليس لغَيْره.

وحُكْم الله تعالى يَنقَسِم إلى قِسْمين: كَونيٍّ وشَرْعيٍّ.

فالكَوْنيُّ: ما قَضَى به على عِباده كونًا وتَقديرًا.

والشَّرعيُّ: ما قَضَى به على عِباده شَرْعًا وتَنظيمًا.

والحُكْمان مَوْجودان في القُرآن جميعًا، فمِن الحُكْم القَدَريِّ قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ [يوسف:٨٠]، ومن الحُكْم الشَّرعيِّ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة:١٠].

والفَرْق بينهما:

الفرق الأوَّل: أنَّ الحُكْم الشَّرعيَّ يَرضاه الله عَزَّوَجَلَّ، والحُكْم الكونيَّ يَتَعلَّق بما يَرضاه وبما لا يَرضاه.

والفَرْق الثاني: أن الحُكْم الشَّرعيَّ قد يَقَع من المَحكوم عليه وقد لا يَقَع، وأمَّا الحُكْم الكَوْنيُّ فإنه لا بُدَّ أن يَقَع، فإذا حكَم الله على شخص بمَوْت، أو مرَض، أو فَقْر، أو عاهة، أو غير ذلك وقَع، ولا بُدَّ، وإذا حكَم الله على شخص بأن يُؤمِن ويَعمَل صالِحًا فقد يَقَع وقد لا يَقَع.

وقوله: ﴿فَٱلْحُكْمُ﴾ هنا يَشمَل الأمرَيْن جميعًا.

ويُستَفاد من هذا أنه لا يَجوز الحُكْم بالقَوانين المُخالِفة للشريعة؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ﴾، وهذه الجُملةُ تُفيد الحَصْر؛ أي: الحُكْم لله لا لغيره، والحُكْم بالقوانين المُخالِفة للشريعة قد يَكون كُفْرًا، وقد يَكون ظُلْمًا، وقد يَكون فِسْقًا، كما ذكَره الله عَزَّوَجَلَّ على هذه الوُجوهِ الثلاثة في سورة المائِدة، وهي من آخِر ما نزَل، فإن وُضِع الحُكْم القانوني شرعًا نافِذًا فهذا كُفْر؛ لأنه يَقتَضي رَفْع الحُكْم الشَّرعيِّ وإحلال حُكْم

آخَرَ مَحلَّه، وهذا كُفر بما أَنزَل الله مُحبِط للعمَل؛ لأنه لا يُمكِن أن يُرفَع الحُكم الشَّرعيُّ إلَّا بعد كراهَته إيَّاه، وقد قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد:٩].

وعلى هذا فالذين يَحكُمون أُمَمَهم بالقَوانين المُخالِفة للشريعة يُعتبَرون كُفَّارًا، يَجِب عليهم أن يَتوبوا إلى الله، وأن يَحكُموا بشَريعة الله، وإلَّا ماتوا كُفَّارًا -والعِياذُ بالله- ونحن لا نَحكُم بهذا الشيءِ لكل واحد بعَيْنه، إذ قد يَكون بعضُهم مُلبَسًا عليه، أو مُغرَّرًا به، أو تَكلَّم عنده مَن يَثِق به فأَضَلَّه، قد يَكون هذا الذي وضَع القانون غرَّه مَن يَقول: إنَّ الحُكم الشَّرْعيَّ إنما يَكون فيما بين الإنسان وبين رَبِّه في العِبادات والأحوال الشَّخْصية والمَواريث، وأمَّا مَسائِل الدُّنيا فهي لأهل الدنيا، ويُشبِّه بقوله ﷺ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»[(١)].

فيَأتي هذا الحاكِمُ المِسكينُ الذي لا يَعرِف عن الأمر شيئًا، والذي خُدِع بمَظاهِر الدنيا وزَخارِفها فيَظُنُّ أن هذا هو الحقُّ، فيَضَع القانون المُخالِف للشَّرْع، فمِثل هذا لا نَحكُم بكُفْره؛ لأنه مُغرَّر به مُؤَوِّل، لكن إذا بُيِّن له ثُمَّ أَصَرَّ حُكِم بكُفْره.

أمَّا الثاني: الحُكْم بغَيْر ما أَنزَل الله الذي يَكون ظُلْمًا، فهو ما كان الحامِلُ عليه حُبُّ الاعتِداء على الغير، لا كراهةَ الشَّرْع، ولا الحُكْم بغير ما أَنزَل الله، لكن لكراهته للغير حكَم على الغير بغَيْر ما أَنزَل الله ظُلْمًا وعُدوانًا، فهذا له حُكْم الظلَمة، وليس له حُكْم الكافِرين؛ لأنَّه لم يَكفُر، يَقول: أَعرِف أن ما جاء به الشَّرْع فهو الحقُّ، لكن أُريد أن أَنتَقِم من هذا الرجُلِ، وأَعتَديَ عليه، فيَكون هذا له حُكْم الظالِمِ:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا، رقم (٢٣٦٣)، من حديث عائشة وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥].

أمَّا القِسْم الثالِث: فهو الذي حكَم بغَيْر ما أَنزَل الله لهوًى في نفسه، لا كراهةً للحَقِّ، ولا استِبْدالًا له بغيره، لكن يُريد شيئًا في نفسه فحكَم بغير ما أَنزَل الله، مِثْل: أن يَكون يَهوَى، أن تَكون له هذه الأرضُ، أو هذه السَّيَّارةُ، أو ما أَشبَه ذلك فيَحكُم بها لغرَض، ليس قَصدُه ظُلمَ المحكوم عليه، ولكن قَصْده اتِّباع الهَـوَى، فيَحكُم، فيَكون بهذا من الفاسِقين.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الحُكْم لله عَزَّوَجَلَّ في الدُّنيا والآخِرة.

ولهذا قسَّم بَعْض العُلَماء الحُكْم إلى ثلاثة أقسام: كَونيٍّ، وشَرعيٍّ، وجَزائيٍّ.

والحُكْم الجَزائيُّ: ما يَكون في الآخِرة، ولكن الصحيح أن الحُكْم الجَزائيَّ لا يَخرُج عن كَوْنه حُكْمًا كونيًّا؛ لأنه فِعْل الله، وحينَئِذٍ لا حاجةَ إلى كَثْرة التَّقاسيم؛ لأنه كلَّما أَمكَن اختِصار التَّقسيم كان أَوْلى؛ ولهذا -والله أَعلَمُ- كان الرسول ﷺ يَأتي أحيانًا فيَقول: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ الله، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**»(١)، مع أن هُناك آخَرين لا يُكلِّمهم الله يوم القِيامة، ولا يَنظُر إليهم، ولا يُزكِّيهم ولهم عَذاب أَليم، لكن كون الشيء يُجزَّأ وتُقلَّل أَقسامُه يَكون أقرَبَ إلى الفَهْم.

ولهذا يُفرَّق بين أن تُعطِيَ الماء لشخص عَطشانَ دفعة واحِدة، أو أن تُعطِيَه إيَّاه على دفعات، فالثاني أَهنَأُ وأَبرَأُ وأَمرَأُ، كما جاء في الحديث أنه يَنبَغي للإنسان في شَرابه أن يَتنفَّس ثلاث مرَّات، الكأس مثَلًا إذا كُنتَ عَطْشانَ لا تَشرَبْه جميعًا، تَنفَّس

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيه ثلاثَ مرَّات، اشرَبْ، ثُمَّ أَبِنِ الكأسَ عن فمِكَ، ثُم رُدَّه، ثُم أَبِنْه، ثُم رُدَّه، حتى يَكون ذلك أَهنَأَ وأَمرَأَ وأَبرَأَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات العُلوِّ لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿ٱلْعَلِيِّ﴾ وهو عُلوٌّ بنَفْسه، وعُلوٌّ بصِفته، فصِفاته عُليا، وهو نفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوقَ كل شيء.

وأدِلَّة عُلوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذاتيِّ خمسةُ أنواع: الكِتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والعَقْل، والفِطْرة.

أمَّا الكِتاب: فمَملوء من ذلك، أي: مِن دَلالته على أن الله فوقَ كل شيء على وجوهٍ مُتنوِّعة، تارةً يُصرِّح بأنه في السَّماء، وتارةً يُصرِّح بأنه استوَى على العَرْش، وتارةً يُصرِّح بأن الأشياء تَنزِل منه، وتارةً يُصرِّح بأن الأشياء تُرفَع إليه، وتَصعَد إليه، وتَعرُج إليه، وكل هذا يَدُلُّ على عُلوِّ الله تعالى بذاته.

والسُّنَّة كذلك جاءت بأَوْجُهها الثلاثة: قولٍ، وفِعْل، وإقرارٍ.

فالقول: ما كان الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: «**رَبُّنَا الله الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**»[1]، وما كان يَقول في سُجوده: «**سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى**»[2].

والفِعل: إشارته ﷺ إلى السماء حين قال: «**اللَّهُمَّ اشْهَدْ**»[3].

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى رقم (١٠٨٠٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والإقرار: إقراره للجارِية حين قالـت: إنَّ الله في السَّمـاءِ. لَمَّا قال لها: «أَيْنَ اللهُ؟»[(١)].

وأمَّا الإِجْماع: فقَدْ أَجمَع السَّلَف على أنَّ الله تعالى عالٍ بذاته فوقَ كل شيء، ودَليل هذا الإجماعِ أنه لم يَرِد عنهم حَرْف واحِد يُنافِي ما دلَّ عليه الكِتاب والسُّنَّة من عُلوِّ الله، وهذا يَدُلُّ على أنهم كانوا يَقولون به.

وهذا من الطُّرُق التي ذكَرْناها لكم فيما سبَقَ أنه لو قال قائِل: ائْتُوا لنا بحَرْف واحِد من السلَف يَقول: إن الله عالٍ بذاته. نَقول: لا حاجةَ أن نَأْتِيَ لكم بذلك؛ لأن وُرود ذلك في الكِتاب والسُّنَّة من غير أن يَأْتِيَ عنهم ما يُعارِضه يَدُلُّ على قولهم به، وهم مُجمِعون على هذا.

وقد ذكَرَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلامًا قال فيه: «والله يَعلَم أني بعد البَحْث التامِّ، ومُطالَعَتي ما أَمكَن من كلام السلَف، لم أَجِدْ أحَدًا منهم صرَّح بأن الله ليس في السَّماء، وأن الأشياء لا تَعرُج إليه»[(٢)] وذكر نَحوَ هذا.

وعلى هذا فنَقول: إن عُلوَّ الله بذاته قد أَجمَعَ عليه السلَف، فمَن قال بغير ذلك فقد شاقَّ الرسولَ، واتَّبَع غيرَ سبيل المُؤمِنين، ولكن الله اشترَط قال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [النساء:١١٥].

وأمَّا العَقْل: فدَلالته على عُلوِّ الله ظاهِرة؛ لأننا لو سأَلْنا: أَيُّهما أعلى صِفةً العالِي أو السافِل؟ لقيل باتِّفاق العُقَلاء: إن العالِيَ أكمَلُ، وإذا ثبَت أن العُلوَّ كَمال وجَب

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥).

أن يَكون ثابِتًا لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله تعالى مَوْصوف بصِفات الكَمال.

وأمَّا الفِطْرة: فاسأَلْ عنها عجائِز المُسلِمين، لا تَسأَلْ طلَبة العِلْم، اسأَلِ العَجوز: أين الله؟ فتَقول لك: في السَّماء. اسأَلْ كلَّ داعٍ إذا دعا: أين يَطيرُ قَلْبه؟ فيَقول لك: إلى السماء.

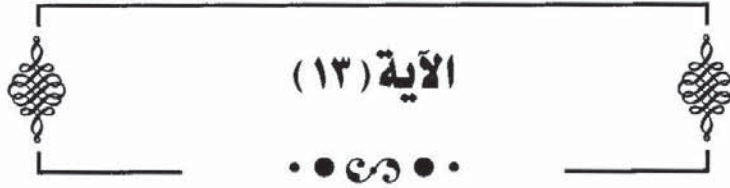
وهذه الفِطرةُ هي التي أَلجَمَت أبا المَعالي الجُوَيْنيَّ حين قال له أبو جَعفر الهَمَذانيُّ: يا شَيخُ دَعْنا من ذِكْر العَرْش، لَمَّا قال أبو المَعالي: إن الله كان ولا شيء يَعنِي: لا عَرْشٌ ولا غيرُه، وهو الآنَ على ما كان عليه. يُريد نَفيَ الاستِواء، إذا كان الله ولا عَرْشٌ وهو الآنَ على ما هو عليه لزِم أَلَّا يَكون مُستَوِيًا على العَرْش، فقال له: يا شيخُ دَعْنا من ذِكْر العَرْش؛ لأنَّ دليله -دليل استِوائِه على العَرْش- دليل سَمْعيٌّ، لكن أَخبِرْنا عن هذه الفِطْرةِ التي نَجِدها في نُفوسِنا، ما قال عارِفٌ قطُّ: يا الله. إلَّا وجَد من قَلْبه ضرورة بطلَب العُلوِّ، فلطَمَ أبو المَعالي على رأسه وقال: حيَّرَني الهَمَذانيُّ[1]، تَحيَّر؛ لأنَّ هذا أَمْر فِطْريٌّ لا يُمكِن إنكاره أبَدًا، إن كان الإنسان يُنكِر أن يَكون بشَرًا أنكَر ما دلَّت عليه الفِطْرة.

فالحاصِل: أن عُلوَّ الله بذاته دلَّ عليه الكِتاب، والسُّنَّة، والإِجْماع، والعَقْل، والفِطْرة، وهو -ولله الحمد- لا يَحتاج إلى مُنازَعة، ولولا أنَّ أهل البِدَع والتَّعْطيل أَلجَؤُوا أهل السُّنَّة إلى الحَديث عنه ما احتاج أن يَتَحدَّث الإنسان عنه؛ لأنه أَمْر فِطريٌّ لا يَحتاج إلى كبير عَناء، لكن هَؤلاء المُتكلِّمين المُبتَدِعين المُعطِّلين المُحرِّفين المُنحَرِفين همُ الذين أَلجَؤوا أهل السُّنَّة إلى أن يَقولوا بمثل ذلك، وأن يُحاوِلوا إثبات هذه الأُمور بما يَستَطيعون من الأدِلَّة.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٠).

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات الكِبرياء لله والكِبَر؛ لقوله: ﴿ٱلْكَبِيرِ﴾، والله تعالى يَجمَع بين الكبـرياء والكِبَـر في غير ما آية، قال الله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩]، وهنا يَقول: ﴿ٱلْعَلِيّ ٱلْكَبِيرِ﴾؛ لأن بذلك يَحصُل الكَمال الْمُطلَق العُلُوُّ والكِبْرياء، والكِبَر فيه كَمال الكَمال.





الآية (١٣)

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ [غافر:١٣].

•••

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ﴾ أي: يُظهِر لكم آياتِه حتى تَرَوْها، والضمير يَعود إلى الله، فهو الَّذي له الحُكْم، وهو العليُّ الكَبير، ومع ذلك لم يَدَعْ عِباده همَلًا، بل أَراهُم آياتِه حتى يُؤمِنوا.

فقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾؛ أي: يُظهِرها لكم حتى تَرَوْها عَيانًا، والآيات هنا: العلامات الدالَّة على مَعلومها، وهي أبلَغُ من المُعجِزات وما أَشبَهَها.

وآياتُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَوْعان: آياتٌ كَوْنية وآياتٌ شَرْعية.

فالآياتُ الكَوْنية: هي مخلوقات الله عَزَّوَجَلَّ.

والآياتُ الشَّرْعية: هي الوَحيُ الذي جاءَت به الرُّسُل.

كل المَخْلوقات آياتٌ من آيات الله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَـٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢٠-٢١]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الروم:٢١]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [الشورى:٢٥].

والأَمْثلة على هذا كَثيرة، كلُّها تَدُلُّ على خالِقها عَزَّوَجَلَّ، وعلى تَفرُّده بالخَلْق، وعلى حِكْمته، وعلى رَحْمته، وعلى عِزَّته إلى غير ذلك من مَعانِي الرُّبوبية التي تَدُلُّ عليها هذه الآياتُ، وقد تكون آية واحِدة تَدُلُّ على عِدَّة آيات، وعلى عِدَّة أَوْصاف، هذه الآياتُ الكَوْنية شامِلة لكل المَخْلوقات، وفي هذا يَقول القائِلُ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ؟! أَوْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[1]

كل شيء تَتَأمَّل فيه تَجِدُ الدَّلالة الكامِلة على أن له خالِقًا مُدبِّرًا حَكيمًا عليمًا، إلى غير ذلك من مَعانِي الرُّبوبية.

أمَّا الآياتُ الشَّرْعية: فهي ما جاءَت به الرُّسُل وقد أَرانا الله تعالى إيَّاها، وأَعطَى الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام من الآيات ما يُؤمِن على مِثْله البَشَر، فالرُّسُل لم يَأْتوا هكذا يَقولون للناس: نَحْن رُسُلٌ إليكم. بل أَتَوْا بالآيات الدالَّة على ما أُرسِلوا به، وعلى مُرسِلِهم.

قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ إِذَنِ الآياتُ تَشمَل: الكونية والشَّرْعية، البَرْق: آيةٌ كَوْنية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد:١٢].

وقوله: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ التَّنزيل يَكون من أعلى، وهنا قال: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ وهو العُلوُّ، وليس المُرادُ بالسماء هنا السماءَ المَحفوظةَ -السَّقْفَ المَرفوع-، بل المُراد به العُلوُّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤] فالمَطَر ليس يَنزِل من السَّماء السَّقْف المَحفوظ، وإنَّما يَنزِل من العُلوِّ،

---

(١) من شعر أبي العتاهية. انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

من السَّحاب المُسخَّر بين السماء والأرض، وهذا أَمْر مُشاهَد.

وقوله: ﴿رِزْقًا﴾ أي: ماءً يَكون به الرِّزْق، فالذي يَنزِل ماءٌ يَكون به الرِّزْق، فهو نَفْسه رِزْق: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٨-٦٩]، وبه يَكون الرِّزْق ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]، والثمَرات أَرْزاق تُؤكَل، والماء رِزْق يُشرَب، فهو رِزْق بكُلِّ حال.

وفي تَقديم الآيات على إنزال الرِّزْق من السماء دَليل على أن النِّعْمة الدِّينية أهَمُّ وأكبَرُ من النِّعْمة الدُّنيوية.

قوله: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ۚ وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ [غافر:١٣].

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ دَلائِلَ توحيده] يَعنِي: التي تَدُلُّ على تَوْحيده وغير ذلك ممَّا تَدُلُّ عليه من مَعاني الرُّبوبية، [﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ بالمَطَر]، فالمفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَرى أنَّ الرِّزْق هو ما يَخرُج بالمطَر. يَعنِي: النَّبات وما أَشبَه ذلك، ولكن ما ذكَرْناه هو الأصوَبُ، أن المطَر نَفسه رِزْق؛ لأن الله قال: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾ [الواقعة:٦٨-٦٩]، وأحيانًا يَكون احتِياج البَدَن إلى الماء أكثَرَ مِن احتياجه إلى الأَكْل.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ﴾ يَتَّعِظ ﴿إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ يَرجِع عن الشِّرْك]، وقوله: ﴿إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يَرجِع عن الشِّرْك]، وهذا لا شَكَّ أنه صَحيح لكنه قاصِر، فالصَّواب: ﴿مَن يُنِيبُ﴾ مَن يَرجِع إلى الله عَزَّوَجَلَّ من الشِّرْك وغيره من المَعاصِي والفُسوق، فهو أعَمُّ مِمَّا قاله المفَسِّر.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأَنَّه يُرينا الآياتِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ ما يُرينا الله تعالى من آياتِه حُجَّة مُلزِمة؛ لئَلَّا يَقول قائِل: نحن لم يَأْتِنا آياتٌ حتى نَتَّعِظ بها.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ المَخلوقاتِ والمَشروعاتِ كلها تَدُلُّ على الخالِق المُشرِّع سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: مِنَّة الله عَزَّوَجَلَّ بإنزال المطَر من السماء، وأنَّه رِزْق لنا.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الحِكْمة في أنَّ المطَر يَنزِل من السماء، والله عَزَّوَجَلَّ قادِر على أن يَجعَل للأرض أنهارًا تَسير على سَطْح الأرض، وتَسقِي ما شاء الله أن تَسقِيَه، لكن المَطَر أَنفَعُ وأفضَلُ؛ لأنَّ المطَر إذا نزَل من أعلى شمِلَ قِمَم الجِبال، فيَشمَل السهل والوَعْر، والنازِل والعالِيَ، وهذه من الحِكْمة أن يَكون المطَر يَنزِل من فوقُ حتى يَشمَل الأرض كلَّها.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ ما تَتَغذَّى به الرُّوح أهمُّ ممَّا يَتَغذَّى به البدَن؛ لأنه سبحانه قدَّم إِراءة الآياتِ على الرِّزْق الذي يَنزِل من السماء، وهذا يَدُلُّ على أنَّه أهَمُّ، وهو كذلك، هذا هو الواقِع؛ وذلك لأن فَقْد الغِذاء البدَنِيِّ لا يَكون فيه إلَّا شيء لا بُدَّ منه وهو الموت الذي لا بُدَّ منه، حتى لو كان الإنسان في أَنعَم ما يَكون من نَعيم البدَن، وأترَف ما يَكون فلا بُدَّ أن يَموت، لكن غِذاء الرُّوح هو الذي يَحتاج إلى مُعاناة ومُعالَجة، وبفَقْده يَكون الهلاك في الدُّنيا والآخِرة.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر:١٥]،

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر:١-٣].

إِذَنْ: خَسارة البدَن دون خَسارة الرُّوح بكثير، خَسارة الدُّنيا دون خَسارة الدِّين بكَثير؛ ولهذا قدَّم الله عَزَّوَجَلَّ نِعْمته بإِراءة الآيات على نِعْمته بإنزال المطَر.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ الآياتِ والرِّزْقَ والعَطاء لا يَنتَفِع به إلَّا مَن أَناب إلى الله، أمَّا مَن لم يُنِب إلى الله فإن الله يَقول: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس:١٠١].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّه كلَّما كان الإنسان أكثَرَ إنابةً إلى الله كان أقوى إيمانًا بالآيات؛ لأنَّ الحُكْم المُعلَّق على وَصْف يَقوَى بقُوَّته ويَضعُف بضَعْفه، فإذا كان التَّذكُّر لَمن يُنيب، فكلَّما كان الإنسان أَقوَى إنابةً كان أَقوى تَذكُّرًا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ مَن لم يَكُن عنده إنابة فإنه يُحرَم من الانتِفاع بالآيات؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ الإنابة إلى الله سبَب لكَثْرة الرِّزْق، ويَدُلُّ لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق:٢-٣] واللهُ أَعلَمُ.

وإذا قال قائل: كيف نُجيب على مَن يَقول: قولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧] أنَّ المُراد به الكُفْر؟

فنُجيب بأنه غلَط، كيف يُراد به شيء واحِد ويُكرِّره الله بألفاظ مُتعَدِّدة؟! والأصل أنَّ اختِلاف اللَّفْظ يَدُلُّ على اختِلاف المَعنى، لكن بعض العُلَماء قال: إنَّ وَصْف الحاكِم بالكُفْر لا يَمنَع من وَصْفه بالفِسق؛ لأن الله تعالى وصَف الكُفَّار بالفِسْق، فقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]، ووصَف الكافِرين بالظُّلْم، فقال: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، فجعَل هذه الأوصافَ الثلاثةَ لمَوْصوف واحِد، ولا مانِعَ من أن يُوصَف الإنسان بعِدَّة أَوْصاف، فالكافِر لا شَكَّ أنه ظالِم، ولا شَكَّ أنه فاسِق خارِج عن الطاعة، بل فِسْقه فِسْق مُطلَق، وفِسْق المُؤمِن العاصِي فِسْق مُقيَّد، ولكننا إذا جعَلْنا اختِلاف هذه الألفاظِ مُنزَّلًا على أحوال كان أَبلَغَ؛ لأننا نَقول: الكُفْر مُتضَمِّن للظُّلْم والفِسق، فدَلالته عليه بالالتِزام، فيَكون مُجرَّد وَصْفنا إيَّاه بالكُفْر هو وصف له بالظُّلْم والفِسق.

ثُم نَستَفيد فائِدة جديدة بالحُكْم بغير ما أَنزَل الله، حيث يَكون ظُلْمًا محَضًا لا كُفرًا أو فِسْقًا لا كُفرًا.

وأَقول: إن كوننا نَجعَل الاختِلاف في اللفظ اختِلافًا في المَعنى أَحسَنُ؛ لأن هذا هو الأَصْل، وقد قال العُلَماء في هذه المَسأَلةِ: حَمْل الكلام على التَّأْسيس أَوْلى من حَمْله على التوكيد.

فإن قال قائِل: العُلَماء يَقولون في مِثْل مَن لم يَحكُم بما أَنزَل الله ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]: إذا استَحَلَّه، أمَّا إذا لم يَستَحِلَّه فهذا غير كافِر؟

فالجوابُ: الذي يَضَع القانون بدَلًا عن القانون السَّماوِيِّ هل استَحَلَّه أو لا؟

الجواب: بل رآه أفضَلَ، فيَكون كافِرًا، مع أن مَن استَحَلَّ الحُكْم بغير ما أَنزَلَ الله، وإن لم يَحكُم به فهو كافِر، فمَن قال: «إنه يَحِلُّ أن نَحكُم بغير ما أَنزَل الله»، فهو كافِر وإن لم يَحكُم به.

وهذه مُشكِلة، فكثيرًا ما يَلجَأ بعض الناس إلى الاستِحْلال أو إلى الجُحود، فمثَلًا يَقول: مَن ترَكَ الصلاة جاحِدًا فقد كفَرَ. وهذا تَحريف للكلِم عن مَواضِعه.

وهذه مَسأَلة يَلجَأ إليها المُتعَصِّب لقوله، فيُحاوِل أن يَلوِيَ أعناق النُّصوص إلى ما يَقول؛ فمثَلًا: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»[1] الذين قالوا: لا يَكفُر. قالوا: مَن ترَكَها جاحِدًا لوُجوبها فقد كفَر، نحن نَقول: سُبحان الله! أنتم إذا فعَلْتم ذلك جنَيْتم مرَّتَيْن على كلام رسول الله ﷺ:

المرَّة الأُولى: حَمْلكم الكلام على غير ظاهِره.

والمَرَّة الثانية: إثبات أَمْر لم يَقُله الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الرسول ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَهَا»، ولم يَقُل: مَن جحَدها، هل في لِسانه عِيٌّ أن يَقول: مَن جَحَدَها.

ثُم نَقول لكم: الجَحْد كُفْر وإن صلَّى، والرسول ﷺ يَقول: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ» لو أن الإنسان قال: إنَّ الصلاة لَيْسَت بواجِبة، ولكنه يُواظِب عليها، وهو أوَّل مَن يَأتِي للمَسجِد، وآخِرُ مَن يَخرُج؛ فإنه يَكفُر، كيف تُلغون وَصْف التَّرْك، وتَأتون بوَصْف جديد تُعلِّقون به الحُكْم؟! وهذه مُشكِلة.

ولَمَّا قيل للإمام أَحمدَ رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا

(١) أخرجه ابن حبان رقم (١٤٦٣)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣] قالوا له: إنَّ فلانًا يَقول: هذا فيمَنِ استَحَلَّ قَتْل المُؤمِن؛ ضحِكَ الإمامُ أحمدُ وقال: «سُبحانَ الله! مَنِ استَحَلَّ قَتْل المُؤمِن فهو كافِر، قَتَله أو لم يَقتُله»، وهذا تَحريف لا شَكَّ أنه مُضحِك.

كذلك أيضًا مَنِ استَحَلَّ الحُكْم بغير ما أَنزَل الله فهو كافِر، سواء حكَمَ به أم لم يَحكُم، والآية علَّقت الحُكْم بالحُكْم، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ وهذه مَسأَلة احذَرُوها، احذَروا تَحريف الكلِم عن مَواضِعه من أَجْل اعتِقاد تَعتَقِدونه، واجعَلوا اعتِقادَكم وحُكْمكم على الشيء تابِعًا للنُّصوص، لا تَجعَلوا النُّصوص تابِعة، إذا جعَلْت النَّصَّ تابِعًا لما تَعتَقِد فإنَّ هذا هو اتِّباع الهوى تَمامًا، اجعَلْ نَفسَك بين يدَي النُّصوص كالميت بين يدَيِ الغاسِل، تُقلِّبك النُّصوص ولا تُقلِّبها، هذا هو المُؤمِن، لكن قد يَكون أحيانًا النُّصوص بعضُها يُقيِّد بعضًا، أو يُخصِّص بعضًا، أو الفِقْه بالشريعة يَقتَضي تَقييد المُطلَق، أو تَخصيص العامِّ، وما أَشبَه ذلك، وهذا لا يُخرِج بنا عن اتِّباع النُّصوص.



الآية (١٤)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر:١٤].

لَمَّا بيَّن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه أَرانا آياتِه الكونيةَ والشَّرْعية، أمَرَنا أن نَدعوَه وحدَه مُخلِصين له الدِّين.

فقوله: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فاعبُدوه] وهذا أحَدُ مَعنيَيْن: الدعاء، والمعنى الثاني: دُعاء المَسأَلة، يَعنِي: اسأَلوه. والصوابُ: أنه شامِل للأَمْرين؛ أي: دُعاء المَسأَلة، ودعاء العِبادة، فالعِبادة تُسمَّى دُعاءً كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠] قال: ﴿ٱدْعُونِىٓ﴾ ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾.

وأمَّا دُعاء العِبادة: فإن كل إنسان يَدعو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنه لا يَدْعوه إلَّا وهو يُؤمِن أنه بكل شيءٍ عَليم، وأنه على كل شيء قَدير؛ فلهذا دَعاه، فصار بذَلِك عابِدًا له.

وقوله: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ ﴿مُخْلِصِينَ﴾ حال من الواو في قوله: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾، والإخلاص: التَّنْقية، فتَنْقية الشيء تُسمَّى إخلاصًا، والمَعنى: نَقُّوا دِينكم من الشِّرْك.

وقوله: ﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾، المراد بالدِّين العمَل، سواءٌ كان عِبادة أم دُعاء، والدِّين يُطلَق على العَمَل، ويُطلَق على جزاء العمَل، فقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦] هذا من باب إطلاق الدِّين على العمَل، وقوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤] هذا من باب إطلاق الدِّين على الجَزاء.

ويُقال: (كما تَدينُ تُدانُ) أي: كما تَعمَل تُجازَى، فالدِّين هنا ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ بمعنى: العمَل.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ من الشِّرْك] كما قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن نَدعوَ الله تعالى مُخلِصين له الدُّعاء، وأن نَعبُده مُخلِصين له العِبادة من الشِّرْك، فلا نُشرِك به غيره، لا في دُعائنا ولا في عِبادتنا.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ إخلاصَكم] يَعنِي: ادْعُوا الله مُخلِصين على كل حال، سواء رَضِيَ الكافِرون أم سخِطوا، ومن المعلوم أنهم سوف يَسخَطون، لكن لا يُهِمُّ أن يَسخَطوا علينا إذا أَخلَصنا الدِّين لله، وقول المفَسِّر: [﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ إخلاصَكم] يَنبَغي أن يُقال: ولو كرِهوا عمَلكم المُخلَص؛ لأن الإخلاص نِيَّة القَلْب، والكافِر إنما يَكرَه ما يَظهَر من عمَل الإنسان، فالمَعنى: ولو كرِه الكافِرون عمَلكم الذي تُخلِصون فيه لله على رغم أُنوفهم.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: وجوب الإخلاص لله تعالى في الدُّعاء؛ لقوله: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ﴾، ودُعاء غير الله فيما لا يَقدِر عليه المَدعوُّ يُعتبَر من الشِّرْك، ثُم قد يَكون شِرْكًا أكبَرَ، وقد يَكون شِرْكًا أصغَرَ بحَسب الحال، فمَن دعا قبرًا فهذا شِرْك أكبَرُ،

ومَن دعا غيره ليَحمِل معه مَتاعَه، وما أَشبَه ذلك والغَيرُ لا يَستَطيع أن يَحمِل فهذا ليس بشِرْك أكبَرَ، بل هو إمَّا عبَث وإمَّا شِرْك أصغَرُ، ومَن دعا غائبًا ليُنقِذه من شِدة فهذا شِرْك أكبَرُ؛ لأن هذا يُسمَّى شِرْك السِّرِّ، إذ إن الغائِب لا يُمكِن أن يَدعوَه الإنسان إلَّا وهو يَعتَقِد أن له تَصرُّفًا في الكون، يَتصَرَّف وهو بعيد، بخِلاف مَن دعا قريبًا وقال: يا فُلانُ احمِلْ معِي كذا، أَعنِّي على كذا، فهذا يَدعوه ليَقوم بشَيْء محَسوس.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: وُجوب إخلاص العِبادة لله؛ لأننا فسَّرنا الدُّعاء بدُعاء المَسأَلة ودُعاء العِبادة، فمَن تَعبَّد لغير الله استِقْلالًا فقد صرَف شيئًا من أنواع العِبادة لغير الله، فيَكون بذلِك مُشرِكًا شِرْكًا أكبَرَ، يَعنِي: مَن صلَّى لشخص فإنه يَكون مُشرِكًا شِركًا أكبَرَ، أو ذبَح لشخص تَقرُّبًا إليه وتَعظيمًا له، فإنه يَكون مُشرِكًا شِرْكًا أكبَرَ مُخرِجًا عن المِلَّة، وأمَّا إذا فعَل العِبادة لله، لكن راءَى فيها أو سمَّع، فهذا لا يَكون مُشرِكًا شِركًا أكبَرَ، ولكنه مُشرِك شِركًا أصغَرَ، وعِبادته مَردودة عليه؛ لقول النبيِّ ﷺ فيما رَواه عن ربِّه: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»[1].

ثُمَّ اعلَمْ أن الرِّياء إذا طرَأ على القَلْب فإن كان قبل الدُّخول في العِبادة أبطَلَها من أَصلها؛ لأنه دخَل فيها على شِرْك، وإن كان في أثناء العِبادة فإن كان آخِرها يَنبَني على أوَّلِها بطَلَت، وإن كان لا يَنبَني على أوَّلها؛ بحيث يَصِحُّ أن يُميِّز الأَوَّل عن الثاني فإنه لا يَصِحُّ ما فيه الرِّياء، ويَصِحُّ ما سبَق الرِّياء.

مِثال الأَوَّل: إذا دخَله الرِّياء في أثناء الصلاة في الركعة الثانية، فإنَّ الصلاة

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَبطُل كلها؛ لأنه إذا بطَلَت الركعة الثانية لزِم بُطلان الرَّكْعة الأُولى؛ لأن الصلاة لا تَتَبعَّض.

ومِثال الثاني: رجُل أعَدَّ مئة صاعٍ للصدَقة بها، فتَصدَّق بخَمسين صاعًا صدَقةً خالِصة، ثُم دخَله الرِّياء في الأصواع الباقية، فهُنا تبطُل الأصواع الباقية، أمَّا الأُولى فتَصِحُّ؛ وذلك لأنَّ هذه العِبادةَ -أَعنِي: الصدَقة- تَتبعَّض ولا يَنبَني آخِرُها على أوَّلِها، حتَّى لو فُرِض أنه ممَّا عيَّنه الشَّرْع، كإطعام سِتِّين مِسكينًا مثَلًا في الكَفَّارة، فأَطعَم ثلاثين مِسكينًا بإخلاص، ثُم بعد ذلك دخَله الرِّياء فإن ما سبَقَ الثلاثين الأخيرةَ يَكون مُجْزِيًا؛ هذا إذا استَرسَل مع الرِّياء، وأمَّا إذا طرَأ عليه الرِّياء فدافَع، وما زال جاهِدًا في مُدافَعته فإنه لا يَضُرُّه شيئًا؛ لقول النَّبيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»(١)، وهذا لم يَعمَل ولم يَتكَلَّم، بل رُبَّما أنه لم يُحدِّث نَفْسه، لكن هاجَمَه الرِّياء.

فصار الآنَ مَن فعَل العِبادة لغير الله -يَعنِي: تَعبَّد لغير الله- فحُكْمه شِرْك أكبَرُ، ومَن فعَلَ العِبادة لله لكن دخَلها الرِّياء، إن كان قبل الشُّروع في العِبادة بطَلَت، وإن كان في أثنائها ففيه التَّفْصيل، إن كان آخِرها يَنبَني على أوَّلِها بمَعنى أنَّها لا تَتَبعَّض بطَلَت، وإن كان آخِرُها لا يَنبَني على أوَّلِها بأن كانت تَتَبعَّض بطَل الجُزء الَّذي وقَعَ فيه الرِّياء وما سبَقَ فهو صحيح، وهذا إذا استَرسَل مع الرِّياء واستَمَرَّ المُرائِي، فإن دافَعه فلا شيءَ عليه، ولا يَضُرُّه ذلك.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان، رقم (٦٦٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَسْأَلةٌ: رجُل دخَل في الصلاة مُخلِصًا، فحضَر إنسان فَرَاءَاهُ، ثُمَّ ذهَب الإنسان فعاد إلى الإخلاص؟

فالجوابُ: إذا بطَلَت العِبادة لا تَعود صَحيحة، فهذا تَبطُل عِبادته؛ لأن مُراقَبته لغير الله أشَدُّ من مُراقَبته لله عَزَّوَجَلَّ، لم يُراقِب الله إلَّا حين ذهَبَت مُراقَبة الناس، فهذا عِبادته باطِلة ولا شَكَّ، ولعَلَّه إن جاء آخَرُ يُحدِث رياء، وإذا ذهَب الرِّياء، فإن جاء آخَرُ يَحدُث رِياء.

فإن قال قائِل: إذا دخَل المَرْء في الصلاة مُرائِيًا، ثُم دافَع الرِّياء، فهَلْ تَصِحُّ؟

فالجَوابُ: إذا بدَأ مُطمَئِنًّا للرِّياء فلا تَنعَقِد عِبادته، لكن هنا مَسأَلة لو أن الرجل حسَّن عِبادته لتعليم الناس، لم يَقصِد أن يَمدَحوه على عِبادته، أو يَتقرَّب إليهم بالعِبادة، لكن من أَجْل أن يَتَّخِذ الناس منه أُسوة، فهذا لا يَدخُل في الرِّياء، هذا يَدخُل في التعليم، وهو مَأجور على ذلك، لكن فَرْق بين هذا وبين شخص يُريد أن يَمدَحه الناس على صلاته.

فإن قال قائِل: هل من الرِّياء أن يُظهِر الإنسان بعضَ ما عِنده لأَجْل ألَّا يُذَمَّ؟

فالجَوابُ: دَفْع المَلامة فيه حَديث: «رَحِمَ الله امْرَأً كَفَّ الغِيبَةَ عَنْ نَفْسِهِ»[1]، وأيضًا الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا خرَج بصَفيَّةَ ليَقلِبها ليلًا، فمَرَّ به رجُلان من الأنصار فأَسرَعا، فقال النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ»[2] دفعًا للمَلامة عن نفسه، هو مُخلِص لله، لكن يُريد مع ذلك أن يَدفَع المَلامة

(١) لا أصل له، وانظر: كشف الخفاء للعجلوني رقم (١٣٦٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رئي خاليا بامرأة ..، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

عن نَفْسه؛ لئَلَّا يُقال: إنه بَخيل. مثلًا، أو لئَلَّا يُقال: إنه لا يُصلِّي مع الجماعة. وما أَشْبَهَ ذلك، وأصلُ النِّيَّة لله، لكن لدَفْع المَلامة لا ليُمدَح، فبينهما فَرْق بين مَن قَصْده المَدْح، أو مَن قَصْده دَفْع المَلامة.

فإن قال قائِل: التَّمنِّي هل يَدخُل في الرِّياء. يَعنِي مثَلًا لو كان يَقرَأ القُرآن، وتَمنَّى في نَفْسه لو أن فُلانًا يَسمَع قِراءته؟

فالجوابُ: هذا رِياءٌ لا شَكَّ -يَعنِي: ليَقول: إنه قارِئ وإنه عابِد- لأَنَّه هو الآنَ في قَلْبه أنه لو كان فُلان حاضِرًا لرآه، لكن يَجِب أن تَعلَم أن النِّيَّة لا تَصِل إلى درَجة العمَل لا في الثَّواب، ولا في العِقاب.

فإن قال قائِل: بالنِّسبة لرَجُل عمِل لوَجْه الله، لكن بعدَما أَنهَى العمَل مدَحه الناس؛ فأَحبَّ ولم يَقصِده من الأوَّل، وإنما سُرَّ بمَدْح الناس له؟

فالجوابُ: لا يَضُرُّ هذا، بل هذا من عاجِل بُشْرى المُؤمِن أن يَجِد الإنسان ثَوابَ عمَله مُقدَّمًا، والثواب الأُخروِيَّ في الآخِرة.

مسألةٌ: هل يَجوز أن أَذهَب إلى رجُل عاصٍ لأَدعُوَه؟ وكيف إذا ضاق صَدْري؟

فالجَوابُ: اذهَبْ، ما دُمْت تُريد الذَّهاب للدَّعوة، فاذْهَبْ إليه، وإذا ضاق صَدْرك فاصبِرْ؛ فحتى مَن يَدعو الناس في المَسجِد وفي السُّوق، يَضيق صَدْره إذا رآهم على مُنكَر. اصبِرْ ما دُمْت تُريد أن تَدعوَه، أمَّا إذا ذهَبْت تُريد أن تُكرِمه فلا يَجوز.

تنبيه: مِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ الدعوة إلى الله بِرِفْق أَقرَبُ إلى النَّتائِج الطَّيِّبة بالعُنْف؛ لقول النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»

وكذلك قال: «إِنَّ اللهَ يُعْطِي بِالرِّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ»[1] يَعني: لو لم يَكُن إلَّا أن استَعْملنا ما هو أَوْلى، وما يُحِبُّه الله عَزَّوَجَلَّ لكَفَى.

ونحن نُشاهِـد الآنَ أنَّ النَّتائِج الطَّيِّبة في الدَّعوة إلى الله بِرِفْق، وهناك وقائِعُ كثيرة؛ فالرِّفْق كلُّه خير، وهذا شيء مُجرَّب لكن أحيانًا الإنسان للغَيْرة التي عنده يَثور، ويَعجِز أن يَملِك نَفْسه، نحن نَقول: هدِّئ؛ لأنك أنت مِثْل الطَّبيب الذي يُريد أن يَشُقَّ الجُرْح، فلا بُدَّ أن تَكون بهدوء، وعلى الوجه الذي يَحصُل به المَطلوب.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: مُراغَمة الكُفَّار في الإخلاص لله وفي العَمَل؛ لقوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، ويَنبَني على ذلك أنه يَجِب على الإنسان أن يَقوم بالواجِب ولو كرِهَ ذلك غيره، ولا يُحابِيَ أحَدًا في هذا، فمثَلًا إذا كرِهَ أبو الشابِّ أن يُصلِّيَ ابنه مع الجَماعة -كما يُوجَد الآنَ- فلا يُداهِن أباه في ذلك، يُصلِّي مع الجماعة ولو رغم أَنْف أبيه، ولو كرِه ذلك.

ولو وصَل الشابُّ رحِمَه -كعمِّه وخاله، وما أَشبَه ذلك- وكان بينَه وبين أبيه عَداوة شَخْصية، فكان يَكرَه لابنه أن يَصِل أَقارِبَه الذين يَكرَهُهم أَبوه، فيُواصِلهم ولو كرِه، لكن في هذه الحالِ يُدارِي أباه، بمَعنَى أنه يَكتُم عنه أنه وصَلَهم؛ لتَحصُل المَصلَحة بدون مَفسَدة.

وهناك فَرْق بين المُداراة والمُداهَنة، المُداراة: أن يَفعَل الإنسان ما يَلزَمه مع التَّكتُّم عن الشخص الآخَر الذي يَكرَه؛ ولهذا سُمِّيت مُداراة من الدَّرْء وهو الدَّفع.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، رقم (٦٠٢٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل الرفق، رقم (٢٥٩٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأمَّا المُداهَنة: فأن يُوافِقه في تَرْك ما يَجِب مُداهَنة له، مَأخوذة من الدُّهْن؛ لأنه يَلين، فنَقول: يَتفَرَّع على هذه الفائِدةِ: أن الإنسان يَفعَل ما يَلزَمه، ولو كرِهَ ذلك غيره، ولو كان الكارِهُ أقرَبَ أهلِه إليه.



الآية (١٥)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر:١٥].

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾؛ أي: الله عَظيم الصِّفات، أو رافِع درَجات المُؤمِنين في الجَنَّة]، قوله: ﴿رَفِيعُ﴾ من الرِّفْعة وهي العُلوُّ، فسَّرها المفَسِّر - رحمه الله وعفا عنه- بأَحَد مَعنيَيْن:

المعنى الأَوَّل: أن المُراد بالرِّفْعة العظَمة، والمُراد بالدرَجات الصِّفات، أي: أنَّ الله تعالى عَظيم الصِّفات.

والمعنى الثاني: رَفيع الدرَجات؛ أي: رافِع درَجات غيره وهُمُ المُؤمِنون في الجَنَّة.

وكِلا المَعنيَيْن تَحريف للكلِم عن مَواضِعه؛ لأنَّ ﴿رَفِيعُ﴾ اسم فاعِل أو صِفة مُشبَّهة، فاعِلها يَعود على الله عَزَّوَجَلَّ المَذكور في قوله: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ وعلى هذا فلا يَصِحُّ أن تُفسَّر بأن المُراد: رافِع درَجات المُؤمِنين؛ لأنه على هذا التَّفسيرِ تكون الدرَجاتُ درَجاتِ غيرِه، درَجات المُؤمِنين.

ولا يَصِحُّ أن تُفسَّر ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ بعظيم الصِّفات، لما بينَهما من الفَرْق العظيم، لكن المفَسِّر عفا الله عنه فسَّرها بهذا التَّفسير فِرارًا من إثبات العُلوِّ الذاتيِّ؛

لأنه مِمَّن لا يَرَوْن ذلك أنه عالٍ بذاته، فلهذا حرَّف القُرآن إلى أحَدِ هذين المَعنَيين، وكِلاهما باطِل.

والصوابُ: أنه سُبحانَه رفيعُ الدرجات، ويَدُلُّ لهذا ويُعيِّنه قوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾؛ أي: صاحِب العَرْش، والعَرْش هو أعلى المَخلوقات، فكأنَّه قال: رَفيع الدرَجات فوق العَرْش، وهذا هو المُتعَيِّن.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾: خالِقه] فيه أيضًا إشارة إلى إنكار الاستِواء؛ لأنَّ مَعنى ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾؛ أي: صاحِبه المُستَوِي عليه، هذا هو المَعنى؛ ولهذا لا يُقال: ذو الأرض، ولا ذو السَّماء، ولا ذو الجِبال، ولا ذو السَّحاب، مع أنه خالِقها، فتَفسيره ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ بخالِقه لا شَكَّ أنه تَحريف للكَلِم عن مَواضِعه فِرارًا من إثبات الاستِواء على العَرْش.

وتَفسير الآية المُتعَيِّن أن نَقول: إنه رفيعُ الدرَجات؛ أي: هو نَفْسه عَزَّوَجَلَّ مُرتَفِع، بل رفيع الدرَجات أتَى بالصِّفة المُشبَّهة الدالة على الثبوت والدوام، والدرَجات من الدرَجات المعروفة؛ أي: ما كان بعضُه فوقَ بعض حتى يَصِل إلى الغاية، وأمَّا ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ فمَعناه صاحِب العَرْش المُختَصُّ بالاستِواء عليه، هذا هو المُتعَيِّن من الآية.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ الوَحيَ ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾؛ أي: قوله ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾] إلى آخِره. ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ الرُّوح: الوَحيُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى:٥٢] وسَمَّى الله تعالى الوَحيَ رُوحًا؛ لأن به حَياة القُلوب، وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ أي: قوله] وهذا جيِّد، هذا التَّفسير يَعنِي أن

الوحيَ من قول الله عَزَّوَجَلَّ، يَقول: فيَسمَع جِبريلُ، ثُم يَنزِل به إلى مَن شاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، ولم يُبيِّن مَن هؤلاءِ، ولكننا نَعلَم أنَّهم الأنبياء؛ لأنهم هم الذين يُلقَى إليهم الوَحيُ، سواءٌ كانوا رسُلًا أم غير رُسُل، ثُم إنَّ قوله: ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾ إطلاق المَشيئة في كل مَوضِع جاءَت في القُرآن مُقيَّد بالحِكْمة، كلَّما رأَيْت الله يَقول: يَشاء، فإنه مَشيئة مَقرونة بالحِكْمة؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]؛ ولقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، وهؤلاء الذين يَشاء الله تعالى أن يُلقِيَ عليهم الرُّوحَ بيَّنَهم في قوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

وقوله: ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ المُراد بالعِباد هنا: العُبودية الخاصَّة، وهمُ الذين آمَنوا بالله عَزَّوَجَلَّ، بل ما هو أخصُّ وهم الرُّسُل.

قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لِيُنذِرَ﴾ يُخوِّف المُلقَى عليه الناس] واللام هنا للتَّعليل، والإنذار هو: الإعلام المَقرون بالتَّخويف، ولهذا قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ليُخوِّف] تَفسيرًا بلازِمه، وإلَّا فإن الإنذار إعلام مَقرون بتَخويف، وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [المُلقَى عليه الناس] أَفادَنا المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن فاعِل (يُنذِر) هو المُلقَى عليه وهو الرسول، ولا شَكَّ أنه هو المُنذِر مُباشَرة، ويُحتَمَل أنَّ الفاعِل يَعود على فاعِل ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾ وهو الله عَزَّوَجَلَّ، أي: ليُنذِر الله، والحِكْمة من عدَم ذِكْر الفاعِل -والله أَعلَمُ- ليَصلُح الفِعْل للأَمْرين؛ أي: ليَكون صالحًا لأن يَعود الإنذار إلى الله،

وأن يَعود إلى الرسول، فإن عاد إلى الله فلِأنَّه الأصل، وإن عاد إلى الرسول فلِأنه المُبلِّغ المُباشِر للإنذار.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الناس] هذا تَقدير للمَفعول الأوَّل الذي هو مَفعول (يُنذِر)؛ لأنَّ (يُنذِر) تَنصِب مَفعولين ليس أَصلُهما المُبتدَأ والخبَر، المَفعول الأَوَّل يَكون محذوفًا، أو المَفعول الثاني يَكون محذوفًا، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨] هذا مَوْجود فيه المَفعولان جميعًا، ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ﴾ [إبراهيم:٤٤] كذلك المَفعولان جميعًا، وقد يُحذَف أحدُهما إمَّا الأَوَّل وإمَّا الثاني؛ لدَلالة السِّياق عليه.

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ بحَذْف الياء وإثباتها] أي: أنَّ فيها قِراءَتَيْن «التَّلاقِي» بالياء، و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ بحَذْف الياء، أمَّا إثبات الياء فلِأنَّه الأصل، وأمَّا حَذْف الياء فلِلتَّخفيف، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] أصلُها المُتَعالِي، لكن حُذِفت الياء للتَّخفيف، فهنا التَّلاقِ أَصلُها التَّلاقِي وحُذِفت الياء للتَّخفيف، ويوم التَّلاقِ هو يوم القِيامة، وعَلَّل المفَسِّر ذلك بقوله: [لتَلاقِي أهل السماء والأرض، والعابِد والمَعبود، والظالِم والمَظلوم فيه] أي: في ذلك اليومِ، ولو قلنا بمَعنى أعَمَّ: لتَلاقِي الخَلائِق في ذلك اليومِ؛ لأن كل شيء يُلاقيه الآخر حتى الوحوش ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير:٥] فسُمِّي يوم التَّلاقِي؛ لتَلاقِي الخَلْق فيه، يَحشُر الله عَزَّوَجَلَّ الخلائِق كلَّها في ذلك اليومِ فيَتَلاقَوْن.

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات عُلوِّ الله عَزَّوَجَلَّ خِلافًا للمُفسِّر؛ لقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ ونَقصِد بالعُلوِّ عُلوَّ الذات، أمَّا عُلوُّ الصِّفة فقَدْ أَقرَّ به المفَسِّر بقوله: [أي: عظيم الصِّفات] ففي هذه الآيةِ إثباتُ عُلوِّ الذات ذاتِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾.

وهذا مرَّ علَيْنا كثيرًا، وبيَّنَّا أنَّ الأدِلَّة الخَمْسة كلُّها تَدُلُّ على عُلوِّ الله: الكِتاب، والسُّنَّة، وإجماع السلَف، والعَقْل، والفِطرة.

فإن قال قائِل: هل هناك حُجَج أُخرى غير السَّمْعية والنظَرية؟

فالجوابُ: مُمكِن أن يُوجَد على سبيل التَّحدِّي، بأن يَتحدَّى الإنسان هَؤلاء بشيء يُغضِب آلِهَتهم يَفعَله ولا يَحدُث شيء، هذا يُمكِن أن يَكون من باب التَّحدِّي.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: فَضْل العَرْش؛ لقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ فإنَّ اختِصاص العَرْش بالله عَزَّوَجَلَّ لا شَكَّ أنه فَضْل عظيم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات العَرْش؛ لقوله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثبات عظَمة الله؛ لأنَّ العَرْش يَختَصُّ بالمَلِك والسُّلْطان، فلا يُقال للرجُل الجالِس على الكُرسِيِّ أنَّه على عَرْش، لكن يُقال للمَلِك أو السُّلْطان الجالِس على الكُرسيِّ الفَخْم العظيم، يُقال له: صاحِب عَرْش.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات مِنَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على مَن يَشاء بالوَحيِ؛ لقوله: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الوَحيَ رُوح تَحيا به القُلوب؛ لقوله: ﴿يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إثبات القول؛ لقوله: ﴿مِنْ أَمْرِهِۦ﴾، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقول ويَتكلَّم متى شاء بما شاء كيف شاء، لا نَحجُر على رَبِّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الكلام، لا وَقتًا ولا كَيفيَّةً، بل له أَنْ يَتكَلَّم بما شاء متى شاء كيف شاء.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثبات المَشيئة؛ لقوله: ﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ مَرتَبة النُّبوَّة لا تُنال بالكَسْب والفُتوَّة كما قال السَّفَّارينيُّ في العَقيدة[١]، وإنما هي فَضْل من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى على مَن يَشاء من عِباده.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ العُلماء لهم حَظٌّ ونَصيب من الرُّوح التي يُلقيها الله تعالى على الرُّسُل؛ لأنهم ورَثة الأنبياء، فلهُمْ حظٌّ ونَصيب من هذه الرُّوحِ التي يُلقيها الله على مَن يَشاء، لكن لهم حَظٌّ من هذه الهِداية -هِداية الدَّلالة والبَيان- ثُم قد يَكون لهم حظٌّ من هِداية التوفيق وقد لا يَكون؛ لأنَّ العالِم قد يَعمَل بعِلْمه فيَكون له حظٌّ من الهِدايَتَيْن: هِداية الإرشاد، وهِداية التَّوْفيق، وقد لا يَعمَل بعِلْمه فيَكون له حَظٌّ من هِداية العِلْم والإرشاد، لكنها صارَت وَبالًا عليه؛ حيث خالَفَ مع العِلْم بالحَقِّ، وهذا أَشَدُّ ممَّن خالَف بدون عِلْم بالحَقِّ.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ الوَحيَ الذي يُنزِله الله عَزَّوَجَلَّ على مَن يُنزِله من عِباده الحِكْمة منه إنذارُ الناس يوم القِيامة ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: إثبات الحِكْمة لله، وأن أَفعاله مَقرونة بالحِكْمة؛ لقوله: ﴿لِيُنذِرَ﴾، وما أَكثَرَ لام التعليل و(مِن) التَّعليلية في القُرآن، وكذلك في السُّنَّة، وكلُّها تَدُلُّ على إثبات الحِكْمة لله.

وقد ذكَرَ بعض العُلَماء أن الحِكْمة دلَّ عليها أَلْفُ دَليل من الكِتاب والسُّنَّة، فلا تُحصَى الأدِلَّة المُثبِتة لحِكْمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى فيما يَفعَل، خِلافًا لمَن قال: إنه يَفعَل لمُجرَّد المَشيئة لا لحِكْمة، فإن هذا إبطال لصِفة من أَعظَم صِفات الله؛ لأن هذا يَستَلزِم أن يَكون فِعْله عبَثًا لغير غاية محَمودة.

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٨٣).

فإن قال قائِل: الذين لا يُثبِتون الحِكْمة لله عَزَّوَجَلَّ؛ هل نَقولُ: هذا إنكار جُحود، أو إنكار تَأوِيل؟

فالجَوابُ: إنكار تَأويل؛ لأنهم يَقولون: إنه لو فعَل لِحِكْمة لفعَل لغَرَض، ولا يَفعَل للغَرَض إلَّا مَن كان مُحتاجًا للغرَض، فهذه شُبْهة، فيُقال: هل هذه الحِكْمةُ لأمر يَعود لنَفْسه، أو يَعود لعِباده؟ ثُم إذا كان عائِدًا لنَفْسه، فهو أهل للثَّناء، إذا كانت الحِكْمة صِفة كَمال في نفسه، فهو أهل للثَّناء عَزَّوَجَلَّ، وأيُّهما أَكمَلُ؟ مَن يَفعَل لا لِحِكْمة أو مَن يَفعَل لِحِكْمة؟ لا شَكَّ أن الثانِيَ أكمَلُ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أنَّه يَنبَغي لَمن آتاه الله عِلْمًا أن يَكون مُنذِرًا، يَعنِي: يَجمَع بين العِلْم والتَّفقيه في الدِّين وبين الإنذار؛ لأنه إنِ اقتَصَر على مُجرَّد التعليم الفِقْهيِّ مثَلًا، أو التوحيد بدون أن يُحرِّك القلوب لم يَستَفِد الناس منه كثيرًا، فلا بُدَّ أن يَكون هناك إنذار من أَجْل تَحريك القُلوب، وكان النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إذا خطَب احْمَرَّت عَيْناه، وعلا صوتُه، واشتَدَّ غضَبه، حتى كأنَّه مُنذِرُ جَيْش يَقول: صبَّحَكُمْ ومسَّاكُمْ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التحذير من خِزْيِ يوم القِيامة؛ لأنه يومُ التَّلاقِ، ولا شَكَّ أن العُقوبة إذا كانت لا يَطَّلِع عليها إلَّا القليل أَهوَنُ ممَّا إذا اطَّلَع عليها الكثير، فكيف إذا اطَّلَع عليها الخَلْق كلُّهم؟! تَكون أشَدَّ وأَعظَمَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: إثباتُ قُدْرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ حيث يَجمَع الله الخَلْق كلَّهم على صَعيد واحِد بعد الموت، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على كل شيء قَديرٌ.



الآية (١٦)

• • ◌ • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦].

• • ◌ • •

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ ﴿يَوْمَ﴾ هذه بدَل من يَوْم الأُولى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ يومَ هُم بارِزون، وقوله: ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾ مُبتَدَأ وخبَر، والجُمْلة في محَلِّ جرٍّ بالإضافة، إضافة ﴿يَوْمَ﴾ إليها.

و﴿بَٰرِزُونَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [خارِجون من قُبورهم]، ولكن المَعنى أخصُّ مِمَّا قال، بل المَعنى ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ أي: ظاهِرون، ليس لهم ظِلٌّ يُظِلُّهم، لا من شجَر، ولا حجَر، ولا بيت، ولا غيره؛ لأن البارِز هو الظاهِر الذي لا يَحجُب دونَه شيء، وهم بارِزون في ذلك اليومِ، وتَدنو الشمس مِنهم مِقدار مِيل، ويَعرَق الناسُ في ذلك اليومِ على قَدْر أعمالهم: مِنهم مَن يَصِل العَرَق إلى كَعْبيه، ومِنهم مَن يَصِل إلى رُكْبتيه، ومِنهم مَن يَصِل إلى حِقْوَيْه، ومنهم مَن يُلجِمه العرَقُ إِلجْامًا، على حسب أعمالهم.

وقوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ أي: لا يَستَتِر على الله منهم شيء، ولا يُغيب عن عِلْمه منهم شيءٌ، بل هو مُحيط بهم إحاطة تامَّة، كما أنه لا يَخفَى عليه شيء في الأرض ولا في السماء من قبلِ ذلك أيضًا؛ لأن الله تعالى مُحيط بكلِّ شيء عِلْمًا، لكن قال هنا: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾ لأَجْل تَمام التَّخويف.

قوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ﴾ هـذه مَقول قَـوْلٍ محذوف، التَّقدير: يُقال: لَمِنِ المُلْكُ اليومَ. والقائِل هو الله عَزَّوَجَلَّ، فإنه تعالى يَقبِض السمواتِ بيَمينه وبيَـدِه الأُخرى الأرض، ويَهُزُّهُنَّ ويَقول: أنا الملِك، أين مُلوك الدُّنْيا؟! ويَقول أيضًا: لَمِنِ المُلْك اليومَ؟ فيُجيب نَفْسَه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [يَقوله الله تعالى ويُجيـب نَفْسه ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾؛ أي: لِخَلْقه] فقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ خبَرُ مُبتَدَأ محـذوف، التَّقدير: المُلْك لله الواحِد القهَّار، والواحِد يَعنِي: الذي لا ثانِيَ له، لا في ذاته، ولا في أفعاله، ولا في أَحكامِه، ولا في صِفاتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ صِيغة مُبالَغة من القَهْر، وهو الغَلَبة، فهو قهَّارٌ لكُلِّ شيء، والمفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ قال: [أي: لخَلْقه].

من فوائِدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن الناس يَبرُزون يومَ القِيامة لا يُظِلُّهم شجَر، ولا مدَر، ولا بِناء، ولا جبَل، ولا غير ذلك؛ لقوله: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنهم في ذلك اليومِ لا يَخفَى على الله منهم شيء؛ لأنه مُحيط بِهِم عِلْمًا وقُدرة وسُلطانًا.

فإن قال قائِل: هل يُستَثنى من قوله: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ أحَدٌ؟

فالجَوابُ: نعَمْ، يُستَثنى مَن يُظِلُّهم الله في ظِلِّه يوم لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّه، وهُمْ سبعة، بل هُمْ أكثَرُ، بلَغوا إلى واحِد وعِشرين رجُلًا، لكنَّ النَّبيَّ ﷺ جمَع سبعة في حديث واحِد، وهو حديث مَشهور مَعروف: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ:

إِمَامٌ عَادِلٌ...»(١) إلى آخِره.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن المُلْك بل جميع الأَمْلاك تَتَلاشى في ذلك اليَوْمِ، فلا فرقَ فيه بين مالِك ومَملوك، وسيِّد ومَسود، وحُرٍّ وعبد، وذكَر وأنثى، ليس لأَحَد في ذلك اليومِ مُلْك؛ ولهذا قال: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فيقول: ﴿لِلَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن من أسماء الله الواحِد، والواحِد هو المُتَفرِّد الذي لا ثانِيَ له، قال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل:٥١].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن من أسماء الله القَهَّار؛ لقوله: ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات صِفَتَين من صِفات الله، دلَّ عليهما قوله: ﴿ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ الصِّفة في الواحِد أنه واحدٌ، وفي القَهَّار القَهْر، ويَتَرتَّب على ذلك من الناحية المَسلكية أن الإنسان إذا اعتَقَد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واحِد لم يَلتَفِت إلى أحَدٍ سِواه، وإذا اعتَقَد أن الله قهَّار خافَ من قَهْره، واستَعان بقَهْره على عَدُوِّه؛ فيَستَفيد من هذه العَقيدةِ أن يَخاف من قَهْر الله، وأن يَستَعين بقَهْر الله على عَدُوِّ الله وعَدوِّه.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآية (١٧)

•• ◊ ••

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [غافر:١٧].

•• ◊ ••

ثُمَّ قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾: ظَرْف مُتعلِّق بـ﴿تُجۡزَىٰ﴾، والظَّرْف والجارُّ والمجرور لا بُدَّ لهما من مُتعلَّق؛ لأنهما لا يقعان إلَّا مَعمُولَين أو مَعمولًا فيهما؛ لذلك لا بُدَّ لهما من عامِل يَتعلَّقان به.

قال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ ﴿تُجۡزَىٰ﴾ أي: تُكافَأ؛ لأن الجَزاء بمَعنَى المُكافَأة، جازَيْته على عمَله؛ أي: كافَأْته عليه، فمَعنى ﴿تُجۡزَىٰ﴾ أي: تُكافَأ، ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ﴾ من خَيْر وشَرٍّ، ولكِنَّ هذا الجزاءَ في الآخِرة يَختَلِف عن جزاءات الدنيا التي يُجازَى بها الناس بعضُهم من بعض.

وقوله: ﴿لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ ﴿لَا ظُلۡمَ﴾ (لا) نافِية للجِنْس، و﴿ظُلۡمَ﴾ اسمُها، قال أهل النَّحْو: والنَّفيُ للجِنْس يَنفِي هذا الجِنْسَ مُطلَقًا. أي: قليلَهُ وكثيرَهُ، واحِدَهُ ومُتعَدِّدَهُ، ولهم (لا) أُخرى يُسمُّونها نافِيةَ الوحدة، ونافِية الوحدة لا تَعمَل عمَل (إنَّ)، بل تَعمَل عمَل (ليس)، تَقول: لا رجُلٌ في الدار؛ أي: ليس في الدار رجُل واحِد، بل ثلاثة رِجال مثلًا، أمَّا إذا أَرَدْت الجِنْس فقُلْ: لا رجُلَ في الدار؛ أي: لا واحِد ولا مُتعَدِّد.

وهي -أي: «لا» النافية للجِنْس- نَصٌّ في العموم؛ أي: أنها دالَّة على العُموم بالنَّصِّ، فيَكون ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾؛ أي: لا ظُلْمَ واقِعٌ من الله، ولا ظُلْمَ واقِع من الخَلْق بعضِهم لبعض، بل كلُّ واحِد من الخَلْق يَفِرُّ من الآخَر، لا ظُلْمَ اليومَ.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾؛ أي: سَريع مُحاسَبة الخَلائِق على أعمالهم، وبيَّن المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه السُّرعةَ فقال: [يُحاسِب جميع الخَلْق في قَدْر نِصْف نَهار من أيام الدُّنيا؛ لحَديث ورَد في ذلِكَ] يُحاسِب جميع الخَلائِق كلهم في مِقدار نِصْف يوم، لكن من أيام الدُّنيا. هذا يَحتاج إلى تَحقيق؛ لأن يوم القِيامة يوم مِقْداره خَمْسون ألفَ سَنَةٍ، يَفرَغ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من حِساب الخلائِق في نِصْف ذلك اليَوْمِ؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان:٢٤]، ومَعلوم أن القَيْلولة تَكون في نِصْف النهار، وهذا يَدُلُّ على أنه لا يَنتَصِف النَّهار إلَّا وقد فرَغَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من حِساب الخَلائِـق، وصار كلُّ واحِد إلى ما آلَ إليه، لكن هل هو كيَوْم الدُّنيا، أو هو يوم القِيامة الذي مِقْداره خَمْسون ألفَ سَنَةٍ؟

فإن قال قائِل: ما هو الدليل على أن الله يُحاسِب الناس في نِصْف يَوْم؟

فالجَوابُ: أوَّله أَحاديثُ ورَدَت في هذا، والثاني قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان:٢٤] قال: ﴿يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ والمَقيل لا يَكون إلَّا في نِصْف النَّهار بأَطرافه.

من فوائِدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات الجَزاء؛ لقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن كَمال الجَزاء يَكون ذلك اليومَ، وذلك أن الجَزاء قد يَكون

في الدُّنيا قد يُجازِي الله الإنسانَ في الدنيا؛ فيُعطيه بالحَسَنة حَسَناتٍ، ويُؤاخِذ الظالِمَ بظُلْمه، وهذا واقِع كثيرًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠]، وهذا يَدُلُّ على أن الإنسان قد يُجازَى في الدُّنيا على عمَله، لكن الجَزاء الأكمَل الأَوْفى يَكون يوم القِيامة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن النَّفْس لا تُجازَى إلَّا بما كَسَبت، ويَكون الكَسْب إمَّا بالقَوْل، وإمَّا بالعَمَل، أمَّا مُجرَّد النِّيَّة فليسَتْ كسبًا، أو مُجرَّد حديث النَّفْس فليس بكَسْب، فالكَسْب قول أو عمَل؛ لأن الإنسان لم يَركَن إليه، ودليل ذلك قول النبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»[(١)].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: على قول بعض العُلَماء: أن إهداء القُرَب لا يَصِحُّ، يَعنِي: لو عمِلْت عمَلًا صالِحًا وأهدَيْته إلى غيرك فإنه لا يَصِحُّ؛ لأن الغير الذي أهدَيْته له لم يَكسِبه، إلَّا ما دلَّت السُّنَّة عليه، فهو مُستَثنًى، وإلى هذا ذهَب كثير من العُلَماء أنه لا يُهدَى من القُرَب إلَّا ما جاءَت به السُّنَّة، وذهَب آخَرون إلى جَواز إهداء جَميع القُرَب، وقالوا: إن ما ورَدَت به السُّنَّة قضايا أعيان، إذا ثبَتَ الحُكْم فيها ثبَتَ في نَظيرها؛ لأن الشريعة لا تُفرِّق بين مُتماثِلَيْن، وقد ورَدَت السُّنَّة بإجزاء العِبادات المالِية والبدَنية والمُركَّبة من مال وبدَن.

أمَّا العِبادات المالية: ففي قِصَّة الرجُل الذي قال: يا رَسولَ الله، إن أُمِّي افتُلِتَتْ نَفْسُها، وإنَّها لو تَكَلَّمَتْ لتَصَدَّقَتْ. افتُلِتَت يَعنِي: أُخِذت بَغْتة، وإنها لو تكلَّمت

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لتَصدَّقت، أفأَتَصدَّق عنها؟ قال: «نَعَمْ»[(١)].

وكذلك سَعدُ بنُ عُبادةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان له مِخرافٌ؛ أي: بُستان يُخرَف، فتَصدَّق به على أُمِّه بإِذْن الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-[(٢)]، هذه العِبادة المالِية.

أمَّا العِبادة البدَنية: فقول النبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»[(٣)]، وهذه عِبادة بدَنية مَحْضة.

وأمَّا المُركَّبة منهما: فالحَجُّ، وقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ للمَرْأة التي سأَلَتْه عن أُمِّها أنها ماتَت ولم تَحُجَّ، قال: «حُجِّي عَنْهَا»[(٤)]، وهذا مَذهَب الإمام أحمدَ[(٥)]. أَعنِي: جوازَ إهداء القُرَب إلى الغير بشَرْط أن يَكون المُهدَى إليه مُسلِمًا، أمَّا إن كان كافِرًا فإنه لو أُهدِيَ إليه لا تُقبَل؛ لأن الكافِر لا يُقبَل له عمَل، لا من نَفْسه، ولا من غيرِه، وهذا القَوْلُ أَقرَبُ إلى الصواب من القول بالمَنْع.

ولكن مع ذلك لا نُحبِّذ أن الإنسان يُهدِي إلى أمواته شيئًا؛ لأن هذا لم يَكُن من عادة السلَف، ولا سِيَّما الإكثار منه، كما يَفعَله بعض الناس اليوم، تَجِد بعض الناس في رَمضانَ يَختِم القُرآن عِدَّة مرَّات، وكل خَتْمة يَجعَلها لواحِد من أَقارِبه، هذه لأُمِّه،

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغتة، رقم (١٣٨٨)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب إذا قال: أرضي أو بستاني صدقة لله، رقم (٢٧٥٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، رقم (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) انظر: المغني (٢/ ٤٢٣)، والشرح الكبير (٢/ ٤٢٥)، وكشاف القناع (٢/ ١٤٧).

وهذه لأبيه، وهذه لأَخيه، وهذه لعَمِّه، وما أَشبَهَ ذلك، هذا في الحَقيقة خِلاف عادة السَّلَف.

ونَقول: إن أَرَدْت أن تَنفَع مَيتَك نَفعًا مُحقَّقًا فاعمَلْ بما أَرشَد إليه النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- حيثُ قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَـةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُـو لَهُ»[1] هذا هو الذي نُحبِّذه، ونَقول: أَكثِرْ من الدُّعاء لأمواتك، أَمَّا إِهداء القُرَب فاجعَلْها لنَفْسك؛ لأن هذا هو السُّنَّة، وأنت أَيُّها الحيُّ سوف تَحتاج إلى هذه الأعمالِ الصالِحة، كما أن الأموات أيضًا يَحتاجون إلى زِيادة الأعمال الصالِحة، كما جاء في الحديث: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ إِلَّا نَدِمَ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا نَدِمَ أَلَّا يَكُونَ ازْدَادَ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا نَدِمَ أَلَّا يَكُونَ اسْتَعْتَبَ»[2].

إِذَن نَقول: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ استَدَلَّ بها بعض العُلَماء على أن مَن أُهدِيَ إليه شيء من القُرَب فإنه لا يَنتَفِع به؛ لأنه ليس من كَسْبه، إلَّا ما جاءَت به السُّنَّة، ولكن الصحيح أنه يَنتَفِع به.

فإذا قلت: إن هذا هو الصَّحيح فالجَواب عن الآية أنها تَدُلُّ على أن النَّفْس تُجزَى بما كسَبَت، لكن لا تَدُلُّ على إنها لا تَنتَفِع بعمَل غيرها، الشيء المَضمون تَمامًا هو ما كَسَبت، وأَمَّا ما أَهداه الغَيْر لها فهذا شيء آخَرُ، وله أدِلَّة أُخرى.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: انتِفاء الظُّلْم في ذلك اليومِ؛ لقوله: ﴿لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَ﴾، ولكن الإنسان يُجازَى بحَسَب عمَله، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٤٠٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه:١١٢]، قال المفَسِّرون: ظُلْمًا في زِيادة سَيِّئاته، وهَضمًا في نَقْص حسَناته.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات المُحاسَبة: أن الله يُحاسِب الخَلائِق، وهذا كما أنه مَدلول النُّصوص فهو مُقتَضى الحِكْمة؛ إذ ليس من الحِكْمة أن يُؤمَر الناس ويُنهَوْا ثُم يَذهَب هذا الأَمْر والنَّهيُ هدَرًا لا يُحاسَب عليه العَبْد، هذا في الحَقيقة لو ثبَت لكان عبَثًا، والله تعالى مُنزَّهٌ عنه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون:١١٥]، وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة:٣٦]، فلا بُدَّ من مُجازاة، لا بُدَّ من مُحاسَبة حتى يَتبَيَّن ما للإنسان وما عليه.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تَمام قُدْرة الله جَلَّوَعَلَا وقوَّتِه، مَأخوذة من قوله: ﴿سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾؛ لأن السرعة تَدُلُّ على القُدْرة والقُوَّة، كيف يُحاسِب هذه الخَلائِقَ التي لا يُحصيها إلَّا هو عَزَّوَجَلَّ في نِصْف يوم؟! هذا دَليل على كَمال القُدْرة وكَمال القُوَّة.

فإن قال قائِل: كيف يَكون الحِساب؟

فالجَوابُ: الحِسابُ يَختَلِف باختِلاف المُحاسَب:

أمَّا المُؤمِن: فإن الله تعالى يَضَع عليه كنَفَه؛ أي: سِتْره، ويَخلو به ويُقرِّره بذُنوبه، ويَقول: فعَلْت كذا وكذا في يوم كذا. حتى يُقِرَّ، فإذا أَقَرَّ واعتَرَف، قال الله تعالى: ستَرْتُها عليك في الدنيا، وأنا أَغفِرُها لك اليومَ. فيَذهَب طَليقًا.

أمَّا الكُفَّار: فإنهم لا يُحاسَبون حِساب مَن تُوزَن حَسَناتُه وسَيِّئاته؛ لأنهم ليس لهم حَسَنات، ولكن تُحصَى أعمالهم فيُوقَفون عليها، ويُقرَّرون بها، ويُخزَوْن بها، ويُوبَّخون عليها ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ

إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك:٨-٩]، فيُوبَّخون زِيادة في حَسْرتهم -والعِياذُ بالله- وبَيان أنهم لم يُظلَموا، فالحِساب إِذَنْ يَختَلِف.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: يُستَفاد من هذه الآيةِ من الناحِية المَسلَكية: تَحذير الإنسان من المُخالَفة، وحَثُّه على المُوافَقة ويُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر:١٧]، فهذا يُوجِب للإنسان إذا آمَن به أن يَحرِص على مُوافَقة الأَمْر وعلى طاعة الله؛ لأنه يَكسِب.

وأَنا أَسأَلكم كما أَسأَل نَفْسي: هل نحن إذا صلَّيْنا يَكون في نُفوسنا شُعور بأننا سنَأْخُذ أجرًا على هذه الصلاةِ، أو الشُّعور السائِد أننا أدَّيْنا ما يَجِب علينا فقَطْ؟ الجوابُ: الثاني، ولهذا لو كان عِندنا الشُّعور الأوَّل؛ إننا سنُجازَى على هذه الصلاةِ وبقَدْر ما أَتْقَنَّا فيها لكنا نُتقِنها جيِّدًا؛ لأننا نَعلَم أن الجَزاء من جِنْس العمَل؛ ابذُلْ دراهِمَ كثيرةً يَأتِك سِلعة طيِّبة، لكِن ابذُلْ قَليلةً يَأتِك سِلعة رَديئة.

لهذا يَنبَغي لنا -ونَسأَل الله أن يُعينَنا ويُعيذَنا من الغَفْلة- أن نَشعُر حين نَعمَل العمَل الصالِح أننا سوف نُجازَى عليه، حتى يَكون ذلك أَشحَذَ لِهمَمِنا في إتقان العمَل؛ لأن الإنسان إذا علِمَ أن عمَله هذا هو جَزاؤُه فسوف يُتقِن العمَل، سوف يَأتِي به على حَسب ما يَرضَي الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



الآية (١٨)

• • ◦ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر:١٨].

• • ◦ • •

قال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يومَ القِيامة مِن أَزِف الرَّحيل: قَرُب].

﴿ وَأَنذِرْهُمْ ﴾ الضَّمير الفاعِل يَعود على الرسول والمَفعول به الناس، يَعنِي: أَنذِر الناس هذا اليومَ، وهذا العامِلُ استَوْفَى مَفعولَيْن الهاء وهي المَفعول الأوَّل، و﴿يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾ المَفْعول الثاني.

وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾؛ أيِ: اليوم الآزِف، فهو من باب إضافة المَوْصوف إلى صِفته؛ أي: أَنذِرْهم اليومَ القَريب، وإن شِئْت فقُل: ﴿ٱلْآزِفَةِ﴾ صِفة لمَوْصوف محذوف، والتَّقدير: يوم القِيامة الآزِفة، والآزِفة بمَعنَى: القَريبة، قال الله تعالى: ﴿أَزِفَتِ ٱلْآزِفَةُ ۝٥٧ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم:٥٧-٥٨]، وقال الشاعِر:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

أي: وكأَنْ قد زالَت.

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه (ص:٨٩).

فالحاصِلُ: أن الأزف بمعنى القُرْب، فالآزِفة القريبة، وهو يوم القِيامة، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب:٦٣]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى:١٧].

فهي قَريبة مَهما طال الوَقْت، لو تَبقَى الدنيا مَلايين الملايين من السِّنين فهي قَريبة، وإذا شِئْت أن يَتبيَّن لك ذلك فانظُرْ ما تَستَقْبِله الآنَ، إذا أَرَدْت أن تَعرِف ذلك فانظُرْ إلى المُستَقبَل، المُستَقبَل تَنظُر إليه نظَر البَعيد فإذا به يَأتِي وبسُرعة، كأنه بَرْق خاطِف، هكذا مُستَقبَل الدنيا كلها قريب، فإن أَدرَكْته أدرَكْته، وإن لم تُدرِكه قامَت قِيامتُك قبلَها، فقِيامتك قَريبة، وإن بَقِيت إلى القِيامة الكبرى فهي أيضًا قَريبة، إِذَنْ كلُّ آتٍ قريب، وكل ماضٍ بَعيد، الماضِي ولو كان قبلَ وَقْتك بساعة بَعيد؛ لأنه لا يُمكِن أن يَرجِع، والمُستَقبَل قريب.

إِذَنْ: سُمِّيَت القِيامة آزِفة لقُربها، ووجهُ قُرْبها -وإن كان بيننا وبينها ما لا يَعلَمه إلَّا الله من السِّنين- أن المُستَقبَل مهما بعُدَ قريب.

فإن قال قائِل: ما القَوْل في اليوم الذي كأَلْف سَنَة؟

فالجوابُ: قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج:٤٧]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة:٥]،لكن يوم القِيامة لم يَرِد فيه إلَّا خمسون ألف سَنة ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، وفي الحَديث الصحيح في قِصَّة مانِع الزكاة[1]: ﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، وعلى هذا فاليَوْمُ الذي عند رَبِّنا كأَلْف سَنَة لا نَدرِي ما هذا اليومُ، فهو يَوْم مجهول لنا.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [السجدة:٥]، فهذا لأنَّ ما بين السَّماء والأرض خمسُ مِئة سَنَة، فإذا كان ما بينَهما خمسُ مِئة سَنَة؛ فإن صُعود الأمر إلى الله ثُم رُجوعه، يَكون أَلْفَ سَنَة؛ فالأيام ثلاثة: يومٌ مِقدارُه خَمْسون أَلْفَ سَنَة وهذا يومُ القِيامة، ويومٌ عند الله لا نَعلَم ما هو، مِقداره أَلْف سَنَة، ويوم مِقدارُه أَلْف سَنَة في تدبير الأمر من السماء إلى الأرض، ثُم عُروجه إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

مسألةٌ: ورَد عن النَّبيِّ ﷺ أن الله يُحاسِب الخَلائِق في ساعة واحِدة[1]، فهل الساعة تَدخُل في نِصْف يوم؟

فالجَوابُ: الساعة تُطلَق على الزمَن القليل والكثير، إلَّا إذا فُصِّلت، مثل: «من جاء في الساعة الأُولى في يوم الجُمُعة.. ومَن جاء في الثانية.. ومَن جاء في الثالثة..».

وقوله: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر:١٨].

وقوله: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ﴾ (إِذْ): بدَل من ﴿يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ﴾ يَعنِي: أَنذِرْهم يوم الآزِفة، أَنذِرْهم إذِ القُلوب لدى الحَناجِر.

و(إِذْ): ظرف لما مَضَى من الزَّمان، وتَأتِي ظَرْفًا وتَأتِي تَعليلًا على حَسب ما جاءَت مَعانيها في اللُّغة العرَبية.

وقوله: ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾ (أل): هنا للاستِغْراق؛ أي: كل القُلوب، وقوله: ﴿لَدَى﴾ يَقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: بمَعنَى: عِندَ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٣)، من حديث لقيط بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ﴾ ترتَفِع خوفًا ﴿لَدَى﴾ عِنـدَ ﴿ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾]، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب:١٠]، وهذا شيء مَعلوم مَحسوس؛ أن الإنسان كلَّما اشتَدَّ به الخَوْف ارتَفَع قلبُه وانكَمَش وازداد خَفقانًا، فيَوْم القِيامة تَرتَفِع القلوب حتى تَصِل إلى الحَناجِر، والحَنجرة ما بين التَّرْقوتَيْن.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿كَٰظِمِينَ﴾ مُمتَلِئين غمًّا، حال من ﴿ٱلْقُلُوبُ﴾ عُومِلت بالجمع بالياء والنون مُعامَلة أصحابها]، لم يَقُل: إِذِ القُلوب لدى الحَناجِر كاظِمة، لأنه لو جرَى الوَصْف للقُلوب؛ لقال: إِذِ القُلوب لدَى الحَناجِـر كاظِمة، وقال تعالى: ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ [النازعات:٨] ولا يُجمَع جَمْعَ المُذكَّر السالِمِ بالواو والنُّون إلَّا للعاقِل.

وقوله: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ القُلوب جَماد، هي نَفْسها جَماد، والجَماد لا يُجمَع بالواو والنون؛ لأنه لا يُجمَع بالواو والنون إلَّا العاقِل، عَلَمًا كان أو وَصْفًا، وقد مَرَّ عليكم في شُروط جمع المُذكَّر السالِم أن يَكون عَلَمًا أو وَصْفًا لعاقِل، فهنا القُلوب ليست عاقِلة، القُلوب جُزء من البدَن ليست عاقِلة، فكيف تَوجيه الحال التي جاءَت منها بجَمْع على صيغة جَمْع المُذكَّر السالِم؟!

يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: لأن المُراد بها أصحاب القُلوب، القُلوب لدى الحَناجِر والكاظِم صاحِبها، وهذا حقٌّ أن ﴿كَٰظِمِينَ﴾ حال من القُلوب باعتِبار أصحابها، والكاظِمُ يَقول: المُمتَلِئ غمًّا، ويَمتَلِئون غمًّا لشِدَّة الأَهْوال، والمَخافة قُلوب مُرتَفِعة أنفُس مُمتَلِئة غمًّا.

قوله: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨] الظالِمون همُ الكافِرون

هنا؛ لقول الله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤] وليس المُرادُ مُطلَقَ الظُّلْم، بلِ المُراد الظُّلْم المُطلَق، وهو ظُلْم الكُفْر، فالظالِمون في ذلك اليومِ ليس لهم حَميم، والحَميم هو: المُحِبُّ، كما قال المفَسِّر، وقيل: القريب، كما قال تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾ [الشعراء:١٠٠-١٠١]؛ أي: قَريب، ولا نَقول: ولا صَديق مُحِبٍّ؛ لأنه ما من صَديق إلَّا وهو مُحِبٌّ، ولولا المَحبَّة ما صادَقه.

وعلى هذا فنَقول: إن الأَوْلى أن تُفسَّر الحَميم بالقَريب، والغالِب أن الذي يُحامِي عنك ويُدافِع عنك ويَشفَع لك هو القريب، هذا الغالِبُ.

وقوله: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ ﴿شَفِيعٍ﴾ بمَعنَى: شافِع، فهي فَعيل بمَعنَى فاعِل، كسَميع بمَعنَى: سامِع، والشافِع: مَن شفَعَك؛ أي: صار معَك حتى تكون بعد الفَرْد شَفْعًا؛ ولهذا يُقال: الشافِع هو مَن توسَّط لك بجَلْب مَنفَعة، أو دَفْع مَضرَّة، هذا هو الشافِع، التَّوسُّط للغير بجَلْب الخير، أو دَفْع الضَّيْر، يَعنِي: الشفاعة هي التَّوسُّط للغير بجَلْب الخير أو دَفْع الضير، هذا إذا أَرَدْت أن تَأتِيَ بها على سَبيل السَّجْع؛ من أَجْل أن تَكون أَريَحَ، ففي يوم القِيامة ليس لهم شَفيع، فلا يَشفَع لهم أحَدٌ؛ لأن مِن شَرْط الشفاعة أن يَكون الله راضِيًا عن الشافِع وعن المَشفوع له.

ولجَأْنا إلى هذا التَّأويلِ لوُجود الآية الثابِتة للشَّفاعة، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ [الشعراء:١٠٠]، وانتِفاء الشَّفاعة وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ وهَؤلاءِ لا يَرتَضيهم الله.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ لا مَفهومَ للوَصْف، إذ لا شَفيعَ لهُمْ أصلًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ﴾ أو له مَفهومٌ بِناءً على زَعْمهم أن لهُمْ شُفَعاءَ،

أي: لو شفعوا فَرْضًا لم يُقبَلوا].

كلِمة ﴿يُطَاعُ﴾ جُملة فِعْلية في محَلِّ جَرٍّ صِفة لـ﴿شَفِيعٍ﴾ ولو حوَّلناها إلى اسمِ فاعِلٍ لكان التَّقدير: ولا شَفيع مُطاع، فهل هذه الصِّفةُ قَيْد، بمعنى: أن لَهُم شَفيعًا لا يُطاع، أو هي بَيان للواقِع والمُراد نَفيُ الشَّفيع؟ ذكَر المفَسِّر احتِمالَيْن:

الأوَّل: أن يَكون المُراد ليس لهم شَفيع مُطلَقًا، واستَدَلَّ لذلك بقوله تعالى عنهم: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾.

أو أن المَعنَى: لو قُدِّر أن لهم شُفَعاءَ، فإن هؤلاءِ الشُّفَعاءَ لا يُطاعون، وهذا بِناءً على قولهم: إن الذي يَعبُدون من دون الله يَكونون شُفَعاءَ لهم، والآية تحتَمِل ما قال المفَسِّر، أمَّا إذا قُلْنا بالوَجْه الأوَّل، وهو نَفيُ الشفاعة مُطلَقًا فالأمر ظاهِر لا إشكالَ فيه.

أمَّا الثاني: أن يُقام لهُمْ شُفَعاءُ، ولكن تُرَدُّ شَفاعتهم، فهذا من أَجْل التَّخجيل لهم، أن يَخجَلوا حيث تُقام الشُّفَعاءُ الذين يَدَّعون أنهم شُفَعاءُ لهم، ثُم تُرَدُّ الشفاعة، هذا أَبلَغُ في خَجَلهم، وفي رَدِّهم، وعدَم انتِفاعِهم بآلِهَتهم، والله أَعلَمُ.

فإن قال قائِل: إذا قُلْنا بالوجه الثاني ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ ثُم يُقام ثُم يُرَدُّ، ما حال الشَّفيع الذي يُقام ثُم يُرَدُّ، هل هو مَن تُقبَل شَفاعته، هل أنه مِثْلهم أصلًا؟

فالجَوابُ: لا، بل تُمَثَّل لهم أَصنامُهم، حتى الذين يَعبُدون عِيسى، يُمثَّل لهم عِيسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: وُجوب الإنذار على رَسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-؛ لقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ والأَصْل في الأَمْر الوُجوب لا سِيَّما أن الرسول ﷺ مُكلَّفٌ بذلك.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه يَنبَغي للداعِية أن يَكون مُخوِّفًا أحيانًا ومُبشِّرًا أحيانًا، أمَّا البِشارة أحيانًا ففي آياتٍ كَثيرة، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف:١٣]، ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وما أَشبَه ذلك، وأمَّا الإنذار فكذَلِك في مثل هذه الآيةِ؛ فالداعِية يَنبَغي أن يَكون مُنذِرًا مُبشِّرًا من أَجْل أن يُحرِّك القُلوب.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنه يَنبَغي في الإنذار أن يُذكِّر الناسَ أحوالَ يوم القِيامة وأهوالَها؛ لقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن القيامة قَريبة؛ لقوله: ﴿يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ والقُرْب هنا يَعنِي أن الوَقْت يَمضِي بسُرعة؛ حتى لا يَشعُر الإنسان إلَّا وقد قامَت القِيامة، إمَّا قِيامته هو، وتُسمَّى القِيامة الصُّغرى، أو القِيامة العامة.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: بَيان هذا التَّمثيلِ العَظيم في حال الناس ذلك اليومَ، ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن هذه الحالِ عامَّة للمُؤمِنين وللكافِرين، دليل ذلك: عُموم قوله: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ﴾، ثُم قوله: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾؛ فدَلَّ ذلِك على أن الآية عامَّة، ولكن لا يَلحَق المُؤمِنين شَرٌّ من ذلك اليَوْمِ؛ لقول الله تعالى: ﴿فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ﴾ [الإنسان:١١]، ومُجرَّد الغَمِّ والهَمِّ لا يَلزَم منه الشَّرُّ والضرَر.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن القُلوب عند شِدة الخَوْف تَرتَفِع حتى تَبلُغ الحناجِر، وهذا يَشهَد به الواقِع، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في سورة الأَحْزاب: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب:١٠]، والإنسان في نَفْسه أيضًا يُحِسُّ أنه إذا خاف خوفًا شديدًا، وكأَنَّ قَلْبه قد عُلِّق في حَنجَرته.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الناس في ذلك اليومِ مع شِدَّة الخَوْف يَمتَلِئون غَمًّا؛ لقوله: ﴿كَـٰظِمِينَ﴾، والغَمُّ هو: التَّحزُّن، أو التَّهيُّؤ لما يُستَقبَل، فالغَمُّ في المُستَقبَل، والهَمُّ والحُزْن في الماضِي.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: تَقطُّع الأسباب بالظالِمين؛ فلا يَجِدون حميمًا ولا شفيعًا؛ لقوله: ﴿مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨]، والمُراد بالظالِمين ما سبَق، وهُمُ الكافِرون.

فإن قال قائِل: الظُّلْم أَعَمُّ من الكُفْر، فكيف فسَّرْتُمُ الظُّلْم هنا بالكُفْر؟

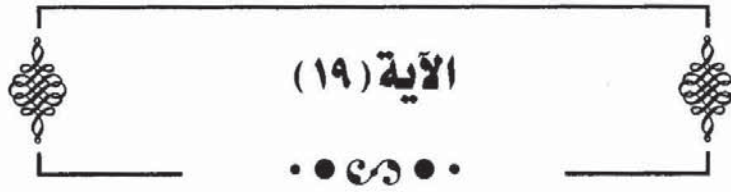
قُلْنا: لأن الله تعالى قال: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة:٢٥٤]؛ ولأن ما دون الكُفْر من المَعاصِي تُمكِن فيه الشَّفاعة؛ فإن الشَّفاعة ثابِتة لأَهْل الكبائِر من هذه الأُمَّةِ.

فإن قال قائِل: هل تَقَع الكبائر من الأنبياء؟

فالجوابُ: تَقَع، لكن يَتوبون منها، فإن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَل نفسًا بغير حَقٍّ، أو لم يُؤذَن له فيها، ويَقَع هذا سواءٌ قبل النُّبوَّة أو بعدها؛ ولهذا فهو عَلَيْهِ السَّلَامُ اعتَذَر بذلك في طلَب الشفاعة.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: تَحذير هـؤلاء الكُفَّار من ذلك اليومِ؛ فإنهم في الدُّنيا يَجِدون مَن يُناصِـرهم ويُواليهم، ويُساعِدهم ويُعاوِنهم، ولكن في الآخِرة لا يَجِدون شيئًا من ذلك.





الآية (١٩)

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩].

قوله: ﴿يَعْلَمُ﴾ الفاعِل هو الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ هذا من باب إضافة الصِّفة إلى مَوْصوفها؛ أي: الأَعيُن الخائِنة، وخِيانة العَيْن مُسارَقتُها النَّظَر إلى الشيء المُحرَّم، يَعنِي: أن الإنسان قد يَنظُر إلى شيء مُحرَّم، وجليسه إلى جَنْبه لا يَشعُر بذلك؛ لأنه يُسارِقه النَّظَر؛ كأنما يَتحَيَّن الفُرَص في غَفْلة صاحِبه؛ حتى يَنظُر إلى ما حرَّم الله عَزَّوَجَلَّ، هذه واحِدة.

ثانيًا: قد يَنظُر الإنسان النظَر بدون مُسارَقة بل بمُجاهَرة، ولا يُحِسُّ جَليسه أنه يَنظُر نظَرًا مُحرَّمًا، لذلك حذَّر الله عَزَّوَجَلَّ من هذه الحالِ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ بمُسارَقَتها النظَر إلى مُحرَّم ﴿وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾: القُلوب].

فسَّر المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ الصُّدور بالقُلوب؛ لأنَّها في الصُّدور كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦]، فبيَّن الله عَزَّوَجَلَّ هنا دِقَّة عِلْمه، ولُطْف عِلْمه بأنه يَعلَم حتى هذه الحالَ التي لا يَعلَمها الناس الذين يُشاهِدون، يَعلَم خائِنة الأَعيُن وما تُخفِي الصُّدور.

الآية (٢٠)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر:٢٠].

قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ الجُمْلة مَعطوفة على قـوله: ﴿يَعْلَمُ﴾ و﴿يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ أي: يَحكُم به شَـرْعًا وقدَرًا؛ لأن القَضاء -أَعنِـي: قَضاء الله عَزَّوَجَلَّ- على قِسْمين: قَضاء كَوْنيٌّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤]، وقَضاء شَرْعي؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، «قَضى» يَعنِي: قضاءً شَرْعيًّا، ومَعناها: وصَّى ربُّك أَلَّا تَعبُدوا إلَّا إيَّاه؛ فهنا يَقول: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ والمُراد هنا الأَمْران جميعًا؛ أي: أنه يَقضِي قضاءً كَوْنيًّا بالحقِّ؛ فليس في قَضائه الكونيِّ عبَث ولا لَعِب: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان:٣٨-٣٩].

وكذلك يَقضِي قَضاء شَـرْعيًّا بالحَقِّ؛ فقَضاؤُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الشَّرْعي كلُّه حقٌّ؛ لأنه خير فيَأمُر به، أو شَرٌّ فيَنهَى عنه، وهذا هو الحقُّ إذَنِ الله يَقضِي بالحَقِّ بالنَّوْعين: القَضاء الكَوْني، والقَضاء الشَّرْعي.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ الواو هنا عاطِفة، ويَجوز أن تَكون استِئْنافية.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ يَعبُدون؛ أي: كُفَّار مَكَّة، بالياء والتاء]،

هنا: تَفسير لكلِمة ﴿يَدْعُونَ﴾، وتَفسير للضَّمير الواو، وقِراءة؛ أمَّا القِراءة فذكَر المفَسِّر أن فيها قِراءَتَيْن: القِراءة الأُولى ﴿يَدْعُونَ﴾ [غافر:٢٠] بالياء، والقِراءة الثانية: «تَدْعُونَ» بالتاء على سَبيل المُخاطَبة، وكِلاهما قِراءتان سَبْعيَّتان، وأمَّا ﴿يَدْعُونَ﴾ ففسَّرها بكلِمة [يَعبُدون]، والصواب: أن المُراد بها يَعبُدون ويَسأَلون؛ لأنهم هُمْ يَعبُدون الأصنام ويَسألونها، يَسألونها جَلْب المَنافِع ودَفْع المَضارِّ، ويَعبُدونها أيضًا بالرُّكوع والسُّجود والنُّذور وغير ذلك.

وأمَّا الواو ففَسَّرها المفَسِّر بكُفَّار مكَّةَ؛ فجعَل الضمير عائِدًا إلى كُفَّار مكَّةَ، وهنا نَسأَل: هل لا يُوجَد أَحدٌ يَعبُد الأصنام ويَدعو الأصنام إلَّا كُفَّار مكَّةَ؟ الجَوابُ: يُوجَد مِنهم ومِن غيرهم، وإذا كان كذَلِك فإن تَفسير العامِّ بالخاصِّ نَقْص في التَّفسير، فالتَّفسير المُطابِق للواو، أن تَكون عامَّة لكُلِّ مَن يَدعو من دون الله من كُفَّار مكَّةَ، أو كُفَّار المدينة، أو كُفَّار الطائِف، أو كُفَّار العِراق، أو كُفَّار الشام، أو كُفَّار هذه الأُمَّةِ، أو كُفَّار مَن قَبلَها، عامَّة، كل مَن يَدعو من دون الله فإنه يَدعو مَن لا يَقضِي بشيء.

فإن قال قائِل: في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾ حمَلَها المفَسِّر على أهل مكَّةَ، وقد تقدَّم أيضًا أنَّ المُشرِكين دائِمًا يَحمِلها المفَسِّر على أهل مكَّةَ، رُبها أن السُّورة نزَلَت في مكَّةَ، ورُبها المفَسِّر حمَلها على هذا؟

فالجَوابُ: لكن لا يَصِحُّ هذا، فالعِبرة بعُموم اللَّفْظ لا بخُصوص السبب. هو له وجهة نظَر، وأقوَى من هذه الوِجهةِ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا﴾ بعد الآية هذه، لكن نحن نَقولُ: العِبْرة بعُموم اللفظ، والسبَب لا يُخصِّص العامَّ، وإذا ذُكِر حُكْم يتعلق ببعض أفراد العامِّ، لا يَقتَضي تَخصيصه أيضًا. كما هي القاعِدة.

وقوله: ﴿مِن دُونِهِۦ﴾؛ أي: من دون الله، والدُّونُ هنا بما سِوى؛ أي: مَا سِوى

الله عَزَّوَجَلَّ وهُمُ الأصنام هنا، قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهُمُ الأصنام] وكان مُقتَضى اللُّغة العرَبية أن يَقول: وهي الأَصْنام؛ لأن الجَمْع لغير ما يَعقِل لا يَعود عليه ضَمير ما يَعقِل، و(هم) للعُقَلاء، ولكن المفَسِّر عدَل عن الأصل، وهي الأَصْنام لمُراعاة قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ و(الذين) هذه للعاقِل، وذلك أن الله تعالى جعَل هذه المَعبوداتِ نزَّلها مَنزِلة العُقَلاء، ومع كونها مُنزَّلة مَنزِلة العُقَلاء لا تَقضِي بشيء.

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ [غافر:٢٠]، ولم يُقابِل هـذه الجُملةَ بالجُمْلة التي قبلَها، بل جعَلَها أعَمَّ، في الجُمْلة الأُولى قال: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾، وهنا قال: ﴿لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ ولم يَقُل: لا يَقضُون بالحـقِّ، إشارة إلى أنها لا تَقضِي لا بحَقٍّ ولا بباطِل؛ فلَيْسَت أهلًا لأن تُعبَد من دون الله عَزَّوَجَلَّ، لا يَقضون بشَيْء أبَدًا، لا شَرْعٍ، ولا قدَرٍ، ولا حقٍّ، ولا باطِلٍ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ فكيف يَكونون شُـرَكاءَ لله؟!] هذا مَحَطُّ النَّفْي، يَعنِي: إذا كانت هذه الأصنامُ لا تَقضِي بشيء فكيف تُجعَل شَريكةً لله؟! وهذا يَعنِي: تَوْبيخ هؤلاءِ الذين يَعبُدون هذه الأصنامَ من دون الله.

قال المفَسِّـر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأَقْوالهم ﴿ٱلۡبَصِيرُ﴾ بأَفْعالهم]، و(هو) في قوله: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾، يَجوز أن تكون ضَميرَ فَصْل، ويَجوز أن تكون مُبتَدَأ، والجُمْلة خبَر (إن)، لكن هي ضَمير فَصْل أحسَنُ منها مُبتَدَأ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثباتُ أن قَضاء الله تعالى كلُّه حَقٌّ؛ لقـوله: ﴿يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّ﴾ سواءٌ كان القَضاء كونيًّا أم شَرْعيًّا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الثَّناء على الله عَزَّوَجَلَّ بهذه الصِّفةِ الكامِلة، وهي قَضاء الحَقِّ، وأنه لا يَفعَل شيئًا سُدًى أو عبَثًا، بل كلُّ ما يَقضيه فإنه حقٌّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّنديد بعُبَّاد الأَصْنام؛ حيث عبَدوا مع الله مَن ليس بشيء بالنِّسْبة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن هَذه الأصنامَ لا تَنفَع عابِديها إطلاقًا؛ لقوله: ﴿لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ و(شيء) نكِرة في سِياق النَّفيِ؛ فتَعُمُّ كلَّ شيء.

فإن قال قائِل: إن مِن القَوْم الَّذين يَدْعون مع الله إلهًا آخر مَن إذا دَعَوْا هذه الأصنامَ أَجابَتْهم، فإذا دعَوْها بكَشْف الضُّرِّ انكشَف الضُّرُّ عنهم، ومن الناس مَن إذا خالَف هذه الأصنامَ أُصيب ببَلاء، فما هو الجَوابُ؟.

فالجَوابُ: أن يُقال: هـذا الذي يَحصُل، يَحصُل من الله عَزَّوَجَلَّ، لا من هـذه الأصنامِ، ابتِلاءً وامتِحانًا، ويُقال فيه: إنه حصَل عند ذلك لا به، يَعنِي: حصَل هذا القَضاءُ من الله عَزَّوَجَلَّ عند دُعاء هذه الأَصنامِ، لا بدُعاء هذه الأصنامِ.

فان قال قائِلٌ: لماذا تَعدِلون عن السبب الظاهِر إلى سبب آخَرَ لا يُعلَم؟

قلنا: عدَلْنا إلى ذلك؛ لقول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍ﴾ [غافر:٢٠]؛ ولقوله تعالى: ﴿إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ﴾ [فاطر:١٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٥-٦].

وإلَّا فإن العامِّيَّ قد يَأْتي إلى صاحِـب القَبْر، ويَقول: يا سَيِّـدي، يا وَلِيَّ الله،

يا مَوْلايَ، أَنقِذْني من هذه البَليَّةِ، أَنقِذْني من هذه الضائِقةِ، فيَذهَب إلى بيته ويَجِد أن الأَمْر قدِ انفرَج، وسَوْف يُضيف هذا الانفِراجَ إلى السبب الظاهِر، الذي قام به، وهو دُعاء هذا القَبْر حتى انفرَجت عنه الغُمَّة؛ فنَقول: هذه فِتْنة، ونَعلَم عِلْم اليَقين أنه -أي: صاحِب القَبْر- ليس هو الذي كشَف الضُّرَّ، وإنَّما الذي كشَفه الله عَزَّوَجَلَّ، لكن حصَل الكَشْف عند دُعاء صاحِب القَبْر، لا بدُعائه.

انتَبِهوا لهذا؛ لأنه دائِمًا يُورِد علينا أصحابُ القُبـور هذه الشُّبْهةَ، يَقول: أنا دعَوْت السَّيِّد الفُلانيَّ فاستَجاب لي، وانكَشَفتِ الغُمَّة.

فإن قال قائِل: ما يَحصُل لعُبَّاد القبور من الابتِلاء والامتِحان، لو قلنا لهم: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَقول كذا، ويَقول كذا؛ لا يَقتَنِعون، والإنسان المُؤمِن بالقُرآن المُقِرُّ هذا يَقتَنِع بالآيات، لكن هؤلاء لا يَقتَنِعون بالقُرآن؟.

فالجوابُ: غالِب أصحاب القُبور مُسلِمين، يَرَوْن أنَّهم على إسلام، ويُؤمِنون بالقُرآن.

المُهِمُّ: أن الله تعالى قد يَجعَل الشِّفاء عَقِب دُعاء صاحِب القَبْر ابتِلاءً وامتِحانًا؛ فيُصدِّق الإنسان بالحِسِّ، ويُكذِّب الشَّرْع، يُصدِّق بالحِسِّ وهو بِناء هذا الأَمْر على الشيء الظاهِر، ويُكذِّب بالشَّرْع.

فإن قال قائل: بعض الناس يدعو ويقول: هذا حصَل بدُعاء الرسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟

فالجواب: أبدًا لم يَحصُل، الرسول لا يَملِك هذا أبدًا في حَياته، ربما يُريهم الله آيةً من آيات الرسول فيَحصُل مثل هذا، كما حصَل في عَيْن أبي قَتادةَ أن أُصيبَت فنُدِرت حتى صارَت على خَدِّه؛ فأَدخَلها النبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ في مَكانها، والْتَأَمت في الحال. وهذه آيَة من آيات الله، لكن هذه في حَياته، أمَّا بعدَ مَماته فلا.

فإن قال قائل: هل لهذا نَظائِرُ؟

قلنا: نعَمْ، قد يَبتَلِي الله الإنسانَ بتَيْسير أَسباب المَعْصية، ابتِلاءً؛ ليَعلَم الله مَن يَخافُه بالغيب، كما ابتَلى بني إِسرائيلَ بالحِيتان؛ حرَّم الله عليهم صَيْد الحوت في يوم السَّبْت، وابتَلاهم، فكانَتِ الحِيتان في يوم السَّبْت تَأتِي شُرَّعًا على الماء بكَثْرة، وفي غير يوم السَّبْت لا تَأتِي، فطال عليهم الأَمَدُ، وقالوا: لا بُدَّ أن نَصطاد هذا السمَكَ، ولكن يوم السَّبْت مُحرَّم علينا، فماذا العمَلُ؟ قالوا: هناك حِيلة -واليَهود أصحاب حِيَل- ضَعوا شبَكة يوم الجُمُعة، وتَأتِي الحِيتان يوم السَّبْت تَدخُل، وخُذوا الحِيتانَ يوم الأَحَد، وقولوا لله: إنَّنا لم نَصطَد يوم السَّبْت؛ فماذا عُومِلوا به؟ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة:٦٥]، قلَبَهم الله عَزَّوَجَلَّ إلى شيء يُشبِه الإنسان وليس بإنسان؛ كما صنَعوا شيئًا يُشبِه الحِلَّ وليس بحِلٍّ، جَزاءً وِفاقًا.

هذه الأُمَّةُ حرَّم الله عليهم الصيد في حال الإحرام؛ فابتَلاهُمُ الله، بدَأَت الصُّيود تَأتِي بكَثْرة، الصيد الطائِر يَناله الرُّمْح، والصيد الزاحِف تَناله اليَدُ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَخَافُهُۥ بِٱلْغَيْبِ﴾ [المائدة:٩٤] فصارَتِ الصُّيود الطائِر يَنالُه الإنسان برُمْحه، مع أنه لا يُنال الطائِرُ إلَّا بالسَّهْم، والزاحِف باليَدِ؛ فالصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَجنَّبوا هذا، لا أَمسَكوا باليَدِ، ولا صادوا بالرُّمْح.

فأَنْت احْذَرْ يا أَيُّها المُسلِم، واحذَرْ أن تَنخَدِع، إذا تَيسَّرَت لك أسباب المَعْصية؛ فان الله تعالى قد يَبتَليك، ربَّما يَبتَلي الله الإنسانَ بوَظيفة، يَستَطيع أن يَسرِق فيها من بيت المال، إمَّا سرِقة حَقيقية -يَعنِي: يَأخُذ دَراهِمَ- وإمَّا سرِقة غير مُباشِرة، بأن

يَتأخَّر عن الدوام، أو يَتعَجَّل في الخُروج؛ لأن مَن فعَل ذلك فهو سارِق.

وإذا قدَّرنا أنه يَتأخَّر عن الدوام بمِقدار السُّدُس، أو يَتعَجَّل بمِقدار السُّدُس، فقد سرَق سُدُسًا؛ لأنه إذا تَأخَّر السُّدُس لا يَستَحِقُّ من الراتِبة إلَّا خمسة أَسداس فقَطْ، والباقِي يَأخُذه بغَيْر حقٍّ، هو مُطمَئِنٌّ لأنه ليس فَوقَه أحَد، هو المُدير مثَلًا، أو مُطمَئِنٌّ؛ لأن مُديرُه يَتأخَّر، ومَعلوم أن المُدير إذا كان يَتأخَّر وتَأخَّر مَن تَحتَه أنه لا يَقول لهم شَيئًا؛ لأنه لو قال لهم شَيئًا فضَحَ نَفْسه.

إِذَنِ: احذَرْ أن تَغتَرَّ إذا يسَّر الله لك أسباب المَعْصية، فإن الله يَعلَم خائِنة الأعيُن وما تُخفِي الصُّدور، لا تَغتَرَّ بهذا الشيءِ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: النِّداء الصارِخ على سَفاهة هَؤلاءِ القَوْمِ الذين يَعبُدون من دون الله؛ لكونهم عدَلوا عن عِبادة مَن يَقضِي بالحَقِّ إلى عِبادة مَن لا يَقضِي بشَيْء، وهذا في غاية السَّفَه.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات اسمَيْن من أسماء الله، هُما السميع والبصير، وإثبات ما دَلَّا عليه من صِفة، وإثبات ما دَلَّا عليه من أثَرٍ، أو من حُكْم؛ وذلك أن أسماءَ الله عَزَّوَجَلَّ لا يَتِمُّ الإيمان بها إلَّا بالإيمان بأمور ثَلاثة، إذا كانت مُتعدِّية، الأوَّل: إثبات الاسم، والثاني: إثبات ما دَلَّ عليه من الصِّفة. والثالث: إثبات ما دَلَّ عليه من أثَرٍ، أو من حُكْم. هذا إذا كان مُتَعدِّيًا، أمَّا إذا كان لازِمًا، فلا يَتِمُّ الإيمان به إلَّا بأَمْرين: إثبات الاسم، وإثبات ما دَلَّ عليه من صِفة.

فقوله: ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ مُتَعَدٍّ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ﴾ [المجادلة:١]، ثم قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ مُتعدٍّ.

إِذَنْ: لا بُدَّ أن تُؤمِن بالسَّميع اسمًا من أسماء الله.

فإن قال قائِل: ما الفَرْق بين اللازِم والمُتعدِّي؟

فالجَوابُ: اللازِمُ ما لا يَنصِب المَفعول به، والمُتعدِّي ما يَنصِبُ المَفعول به. فـ(سَمِع) تَنصِب المَفعول، مثل: «عَظُمَ» لا يُمكِن أن تَتَسلَّط عظُم على شيء، عَظُمَ هو بنفسه، أمَّا «عَظَّمَ» صَحيح مُتعدٍّ، لكن «عَظُمَ» لازِمة لا شَكَّ، «جَلَّ» لازِمة، فـ«العظيم» من أسماء الله اللازِمة، و«العَلِيُّ» من أسماء الله اللازِمة، و«الجَليل» من أسماء الله اللازِمة.

فإن قال قائِل: ما هو الفَرْق بين الأفعال اللازِمة التي تَتَعدَّى بحرف الجَرِّ والتي تَتَعدَّى بنفسها؟

فالجَوابُ: يَقولون: ما تَعدَّى بنفسه فهو مُتعَدٍّ، وما لم يَتعَدَّ إلَّا بحَرْف جرٍّ فهو لازِمٌ؛ يَعنِي: الذي يَنصِب المَفعول به هو المُتعَدِّي. وبعضُهم أيضًا قال: هناك علامة ثانية. فهو له عَلامات منها هذه، ومنها أنه يَصِحُّ منه صَوْغ اسم المَفعول المُتعدِّي، وهذا لا يَصِحُّ منه صَوْغ اسم المَفعول إلَّا بمُتعلَّق.

فإن قال قائِل: هل السَّميع صِفة ذاتٍ أو صِفة فِعْل؟

فالجَوابُ: السَّميع صِفة ذاتٍ، لكن الذي يَحدُث المَسموع، أمَّا السَّمْع فلَمْ يَزَل الله ولا يَزال سَميعًا، لا يَتَعلَّق بمَشيئته، وإذا أَرَدْت أن تَعرِف الفَرْق؛ فإن كان يُمكِن أن يَتخلَّى الله عن هذه الصِّفةِ فهي صِفة فِعْل، وإذا كان لا يُمكِن فهي صِفة ذات، ومَعلوم أنه لا يُمكِن أن يَتخلَّى الله عَزَّوَجَلَّ عن صِفة السَّمْع؛ فيَكون أصمَّ، فإنَّ الله مُنزَّهٌ عن ذلك، لكن الذي يَحدُث هو المَسموع.

ولكن هل هُناك أحَدٌ أَنكَر الأسماء؟

الجوابُ: نعَمْ، هناك من المُعطِّلة المُنتَسِبين للمِلَّة الإسلامية مَن يُنكِر أسماء الله تعالى.

الأمر الثاني: أن تُؤمِن بما دَلَّ عليه من صِفة وهي السَّمْع، فليس الله تعالى سَميعًا بلا سَمْع، بل هو سَميع بسَمْع، وهل أحَدٌ أثبَتَ الاسم دون الصِّفة؟

الجوابُ: نعَم، المُعتَزِلة، وقاعِدتُهم: إثباتُ الأسماء وإنكارُ الصِّفات التي دلَّتْ عليها هذه الأسماءُ؛ فيَقولون: إن الله سَميع بلا سَمْع، بَصير بلا بصَر. سُبحانَ الله! كيف بَصيرٌ بلا بصَرٍ؟! قال: نعَمْ بَصير بلا بصَرٍ، لأنك إذا أَثبَتَّ البصَر فالبصَرُ صِفة زائِدة على الذات. أي: نعَمِ الصِّفة غيرُ المَوْصوف زائِدة على الذات.

فإن قلت: إنها قَديمة. أَثبَتَّ تَعدُّد القُدَماء، وصِرْت أكفَرَ من النَّصارى، فالنصارى أَثبَتوا ثلاثة آلِهة، أنتَ الآنَ تُريد أن تُثبِت خمسين إلهًا أو أكثَرَ، بقَدْر الأَسماء التي أَثبَتَّ لها الصِّفة، وهذا كُفْر، فإذا كفَّرْنا النَّصرانيَّ بثَلاثة وقُلْنا: كافِر. نَقول: أنت كافِر، كافِر، كافِر. اضرِب ثلاثة حتى تَصِل إلى الأسماء، أنت أكفَرُ من النَّصْراني إذا أَثبَتَّ صِفة قديمة، وإن أَثبَتَّها حادِثة لزِم من ذلك قيام الحَوادِث بالله، والحَوادث لا تَقوم إلَّا بحادِث، فتكون أنت أَثبَتَّ أن الله مَخلوق، وأنه حادِث.

فما بالُكم إذا صِيغ هذا الكَلامُ بكلام أفصَحَ من كلامِي وأَبلَغَ؛ أفلا يَنخَدِع به الجُهَّال؟ يَنخَدِعون به لا شَكَّ، لكننا نَقول: إن الله تعالى سَميع بسَمْع، ولا يُعقَل أن يَكون مُشتَقٌّ بدون ما اشتُقَّ منه أبَدًا، إذ لا يَصِحُّ أن تَقول للأَصَمِّ: إنه سَميع. ولا للأَعْمى: إنه بَصير. لا يُمكِن أن يُوجَد اسم مُشتَقٌّ في جميع لُغات العالَم إلَّا والأصل المُشتَقُّ منه سابِق عليه.

وأمَّا قولكم: إن الصِّفة غير المَوْصوف، فإننا نَقول: إن الله تعالى لم يَزَل ولا يَزال بصِفاته، ولا يُوجَد ذاتٌ بلا صِفاتٍ إطلاقًا، مَن ادَّعَى أنه يُوجَد ذاتٌ بلا صِفةٍ، فقَدِ ادَّعى المُحال، ما من مَوْجود إلَّا وله صِفة، لو لم يَكُن من صِفاته إلَّا صِفة الوُجود، والقِيام بالذات، وما أَشبَه ذلك، فما من مَوْصوف إلَّا وله صِفة، لكن المَوْصوف صِفاته ليسَت شيئًا بائِنًا منه؛ ولهذا لا نَقول: إن صِفاتِ الله هي الله، ولا نَقول: إنها غيرُ الله. بل نَقول: إن الله بصِفاته. لأنَّك إذا قلتَ: إن الصِّفاتِ هي الله، صار مَعناه: أنه لا صِفةَ له، وإذا قلتَ: إنها غيرُه. أَبَنْتَ الصِّفة عن المَوْصوف، وهذا مُستَحيل.

إِذَنِ: الإيمان بالاسم لا بُدَّ أن تُؤمِن بما تَضمَّنه من صِفة، وتَضمَّنه للصِّفة قد يَكون تَضمُّنًا وقد يَكون التِزامًا، فنُؤمِن بالصِّفة التي دلَّ علَيْها تَضمُّنًا والتِزامًا، فمثَلًا: الخالِق اسمٌ دلَّ على صِفة الخَلْق، فدَلالته على صِفة الخَلْق بطَريق التَّضمُّن، ودَلالته على العِلْم التِزام؛ لأنه لا خَلْقَ إلَّا بعِلْم، ودَلالته على القُدرة التِزام أيضًا؛ لأنَّه لا خَلقَ إلَّا بقُدْرة.

إِذَنْ: تُؤمِن بما دلَّ عليه الاسم من صِفة سواء كانَت تَضمُّنًا أو التِزامًا.

الأمر الثالِث: إذا كان الاسمُ مُتعدِّيًا الأثَر أو الحُكْم، فمِثْل السَّميع ذو السَّمع، الذي يَسمَع، لا بُدَّ أن تُؤمِن بسَمْع يَتَعدَّى للغير، فيَسمَع كلَّ قول، البَصير كذلك مُتَعدٍّ، تُؤمِن بالبَصير اسمًا وبالبصَر صِفةً، وبأنه يُبصِر حُكْمًا أو أثَرًا، أمَّا إذا كان الاسم لازِمًا؛ فإنه يُؤمِن بأمرين: الأوَّل الاسم، والثاني: الصِّفة.

الحيُّ: وَصْف لازِم، والحَياة وَصْف لازِم لا يَتَعدَّى لغير الله؛ فالحيُّ إِذَنِ اسمٌ من الأسماء اللازِمة، فتُؤمِن بالحَيِّ اسمًا من أسماء الله، وتُؤمِن بالصِّفة التي دَلَّ عليها الحيُّ وهي الحياة.

إذا آمَنَّا بهذا خالَفْنا كل أهل التَّعْطيل، خالَفْنا مَن لا يُسمِّي الله باسْمٍ، ولا يَصِفه بصِفة، وهؤلاء غُلاةُ الجَهْمية، وخالَفْنا مَن يُؤمِن بأن لله أسماءً ولكن لا صِفاتِ له، مثل: المُعتزِلة، وخالَفْنا مَن يقول: له أسماءٌ وصِفاتٌ، لكن ليس لها حُكْم، لا يَتعدَّى؛ لأنه لو تَعدَّى إلى الغير لزِم قِيام الحوادِث به، إِذْ إنَّ المَسموع حادِث، فإذا تَعلَّق السَّمْع بحادِث صار السَّمْع حادِثًا حُدوث المَسموع، فلزِم قِيام الحوادِث به، إِذَنْ قُلْ: هو سَميع له سَمْع، لكن لا يَسمَع به، لئَلَّا تَقوم به الحَوادِث؛ فإذا أَتَيْنا على هذه الشروطِ الثَّلاثة:

١- الإيمان بالاسْمِ.

٢- بما تَضمَّنه من صِفة.

٣- بالأَثَر أو الحُكْم.

صحَّ إيمانُنا بالأسماء.

أمَّا السَّميع والبَصير فقد سبَقَ لنا مَعناهُما، وذكَرْنا أنَّ السَّميع يَدُلُّ على السَّمْع، وأنَّ سَمْع الله تعالى نوعان:

الأول: سَمْع بمَعنَى: الإجابة، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]، والسَّمْع يَأتِي بمَعنَى الاستِجابة في اللُّغة العرَبية، والدليلُ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ أي: لا يَستَجيبون. ومنه قولُ المُصلِّي -وأنتُمْ كل يَوْم تُصلُّون على الأَقلِّ سبعَ عشْرَةَ رَكعةً، وتَقولون-: سمِعَ الله لَمِن حَمِدَه. ومَعناها: استَجاب. ليس المعنى مُجرَّد سَماعه لَمِن حَمِده، لأن هذا لا يُفيد شَيْئًا، لكن مَعناها استَجاب، هذا سَمْع بمَعنى الاستِجابة.

الثاني: سَمْع بمَعنى إدراك المَسموع، وهذا يَنقَسِم إلى ثلاثة أقسام: الأوَّل: ما يُراد به التَّهديد، والثاني: ما يُراد به التَّأييد، والثالث: ما يُراد به بَيانُ شمول سَمْع الله؛ يَعنِي: سَمْع الإحاطة.

مِثال الأوَّل الذي يُراد به التَّهديد: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ [الزُّخرُف:٨٠]؛ ولهذا قال: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾.

ومِثال سَمْع التَّأْييد: قـوله تعالى لموسى وهارُونَ: ﴿لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

ومثال ما يُراد به سَمْع الإحاطة، مِثْل قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة:١].

فإن قال قائِل: ألَا يَشمَل قـوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ سَمْع إحاطة؟

فالجوابُ: السَّمْع هنا سَمْع إحاطة، لكنه يُراد به النَّصْـر والتَّأييد، لأن مُجرَّد الإحاطة حتى فِرعونُ يَسمَعه الله عَزَّوَجَلَّ.

فصار يُقسِّم السَّمْع إلى قِسْمين: سَمْع إجابة وسَمْع إدراك؛ والإدراك ثلاثة أقسام، وإن شِئْت فقُلْ: ثلاثة أنواع؛ لئَلَّا تَتداخَل الأقسام: سَمْعٌ يَقتَضي التَّهديد، وسَمْع يَقتَضي التَّأييد، وسَمْع لبيان الإحاطة. وكلُّ هذا ثابِت لله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قال قائِل: ما الذي يُعيِّن أنَّ هذا السَّمعَ للتَّأييد أو للتَّهديد أو للإِحاطة؟

قُلنا: سِياق الكلام وقـرائِن الأحوال؛ ولهذا يُمكِن أن يُقال في قول الله تعالى لموسى وهارونَ: ﴿لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ يُمكِن أن يُقال: إن هـذا

السَّمعَ للتَّأييد والتَّهديد؛ تَأييد موسى وهارونَ، وتَهديد فِرعونَ، لكن يَمنَع من القول بأنه من تَهديد فِرعونَ، أنَّ فِرعونَ لم يَكُن يَسمَع هذا الكلامَ من الله، فكيف يُهدِّد مَن لا يَسمَع التَّهديد؟! ولهذا قال العُلَماء: إن السَّمْع في هذه الآيةِ للتَّأييد، ولم أَرَهُم قالوا: إنه للتَّهديد، ولا لتَهديد فِرعونَ، ووَجهُ ذلك أن فِرعونَ الآنَ ليس يَسمَع ما يَقول الله عَزَّوَجَلَّ، فكيف يُهدِّد مَن لا يَسمَع التَّهديد؟!.

أمَّا البَصير فهو بمَعنى: ذو البَصَر الثاقِب، الذي لا يَغيبُ عن نظَره شيءٌ عَزَّوَجَلَّ أيُّ حرَكة وأيُّ فِعْل فإن الله تعالى يُبصِره.

وإذا كان يُبصِر كلَّ شيء، فكَيْف مَوقِفنا في مثل قوله: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ الله، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ**»(١) قال: «وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» فنَفَى النظَر إليهم، نَقول: النظَر المُثبَت غير النظَر المَنفيِّ، المَنفيُّ هو نظَر الرَّحمة، والمُثبَت نظَر الإحاطة؛ فالله تعالى يَنظُر كلَّ شيء نظَر إحاطة، حتى المَغضوب عليهم، مَنْظُورون أمام الله عَزَّوَجَلَّ، لكن نظَر إحاطة، وأمَّا المَنفيُّ فهو نظَر الرَّحمة، «لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ» وبهذا تَلتَئِم الأدِلَّة، ويَتبيَّن أنه لا تَعارُض بينها.

وهناك بصَر بمَعنَى العِلْم، لكن المُتبادِر منه الرؤية كما سبَق.

فإن قال قائِل: نظَر الرَّحمة هل هو نَفْس رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، وما المَقْصود بالنظَر؟

فالجَوابُ: المَقصود أنَّ الله يَنظُر إليه نظَرًا يَرحَمه به، ليس هو بنَفْس الرَّحمة، ولهذا تُفرِّق الآنَ بين النَّظَر إلى ولَدِك الذي أَرضاك، والنظَر إلى ولَدِك الذي أَغضَبك، ولَدُك الذي أَرضاك تَنظُر إليه نظَرًا بارِدًا، وهو يَشْعُر بأنَّ عينَك قد قرَّت به -قرَّتْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

من القَرِّ، وليس من القَرار، من القَرِّ وهو البُرودة؛ ولهذا: أَقَرَّ الله عينَك. أي: برَّدها ليسَت من أَقرَّها سكَّنها حتى لا تَتحرَّك-؛ والولَد الذي غضِبْت عليه إذا نظَرْت إليه تَكون عينُك حارَّة حَمراءَ، يَظهَر منها الشرَر، يَكاد يُعمِي الولَد.

وإن قيل: ألَا يَجوز التَّعبير إذا قلنا: إن هذا العمَلَ أقرَبُ إلى نظَر رحمة الله.

فالجَوابُ: لا يَصِحُّ «نظَر رحمة الله»، الرحمة لا تُنظَر، والصوابُ: «أَقرَبُ إلى رحمة الله».

فإن قال قائِل: هل نَفيُ الصِّفات كُفْر؟

فالجَوابُ: لا، نَفيُ الصِّفات يَنقَسِم إلى قِسْمين:

نَفي جُحود، وهذا كُفْر، ونَفْي تَأويل، وهذا منه ما هو كُفْر، ومنه ما هو دون ذلك.

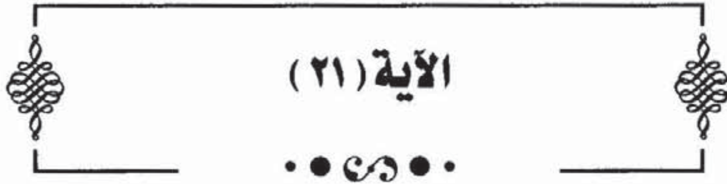
فإذا قال القائِل: إن الله لم يَستَوِ على العَرْش فهذا كُفْر جُحود، جحَد كذَّب الخبَر، وإذا قال: إن الله استَوَى على العَرْش، ولكن مَعنى استَوَى استَوْلى، فهذا جَحْد التَّأْويل، قد يَكون كُفْرًا مُخرِجًا عن المِلَّة، وقد يَكون دون ذلك، حسب ما تَقتَضيه القواعِدُ الشَّرْعية.

مسأَلَةٌ: ما هي أسماء الكُتُب التي تَتحدَّث عن الأسماء والصِّفات؟

فالجَوابُ: الكُتُب مُتعدِّدة ومُختَلِفة في المَنهَج، فمثَلًا مُجرَّد الإثبات -إثبات العَقيدة- من أَحسَن ما يَكون (العَقيدة الواسِطية)؛ لأنها كلها مَبنيَّة على آيات وأَحادِيثَ، أمَّا من جهة المُناقَشة والمُحاجَّة فمن أَحسَن ما رأَيْت (الصواعِق المُرسَلة) لابن القَيِّم، ومُختَصَره، هذا من أَحسَن ما يَكون لطالِب العِلْم في المُناقَشة، فهذا مُفيد

لأنه يَذكُر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أُمَّهاتِ المَسائِل التي فيها الخِلاف، ثُم يُجادِل هؤلاء حتى يَتبيَّن الحَقُّ، و(مُختَصَر الصواعِق المُرسَلة) بهذا الاسم، للمَوْصِليِّ.





الآية (٢١)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر:٢١].

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هذا النَّظْمُ موجود في القرآن كثيرًا، أن تَأْتِيَ أداة الاستِفْهام وبعدها حَرْف العَطْف ثُم الجُملة، وقد اختلَف المُعرِبون في كيفية إعراب هذا النَّظْمِ وهذا التَّرْكيبِ، فقال بعضُهم: إن التَّقدير: وألَمْ يَسيروا في الأرض؛ فتكون الواو عاطِفة على ما سبَق، وتكون الهَمزة داخِلة على جُملتها، مُصَدَّرَةً الجُملةُ بها، وهذا القولُ لا يَحتاج إلى تَقدير، لكنه يَرِدُ عليه أنَّ الهمزة مُتقدِّمة على حرف العطْف، فأَجابوا عن ذلك بأن الهَمْزة مُقدَّمة، وقالوا: إنَّ تَقديمها في مِثْل هذا سائِغ.

والقول الثاني للمُعرِبين: أن الهَمْزة داخِلة على شيء مُقدَّر، وأنَّ حرف العَطْف عاطِف على ذلك المُقدَّرِ، وحينئذٍ نَحتاج إلى تَعْيين ذلك المُقدَّرِ، ولا يُعيِّنه إلَّا السِّياق؛ فيُقدَّر ذلك المَحذوفُ بحَسَب ما يَقتَضيه السِّياق، فمثَلًا: يُقال: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ أَفرَطوا ولم يَسيروا في الأرض، أو: أَغفَلوا ولم يَسيروا في الأرض، أو ما يُؤدِّي إلى هذا المَعنَى.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ هل المُراد سَيْرُ القُلوب بالنظَر والتَّأمُّل والتَّفكُّر، أو المُراد سَيْر الأقدام، حتى يَقِف الإنسان على ما حصَل للأُمَم السابِقة بعيني رأْسِه؟

الجوابُ: كِلاهما؛ فمَن لم يَتَيسَّر له أن يَسير بقدَمه فلْيَسِر بقَلْبه، ولكن طريق سَيره بقَلْبه أن يَقرَأ تاريخ الأمَم السَّابِقة، وحينئذٍ يَثبُت هذا التاريخُ بطريقين فقَطْ: الطريق الأوَّل: القُرآن. والطريق الثاني: السُّنَّة الصحيحة عن رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-.

فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال فيمَن سبَق: ﴿ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [إبراهيم:٩] وإذا كان لا يَعلَمهم إلَّا الله؛ فإن مَصدَر التَّلَقِّي لأخبارهم من عند الله، أو من رسوله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-.

أمَّا ما حدَّثَت به بنو إسرائيل عمَّن سبَق؛ فهذا يَنقسِم إلى ثلاثة أقسام:

القِسْم الأوَّل: ما شهِد شرْعُنَا به، أو ما شَهِدَ القُرآن والسُّنَّة به؛ فهذا مَقبول، لا لأنه خبَر بني إسرائيلَ، ولكن لأنَّ القُرآن والسُّنَّة شهِدت بصِدْقه.

القِسْم الثاني: ما شهِد القُرآن والسُّنَّة بكذِبه، فهذا مَرفوض، ولا يَجوز التَّحدُّث به إلَّا إذا أَراد الإنسانُ بَيان كذِبه وبُطْلانه.

القِسْم الثالِث: ما لم يَشهَد الوَحيُ بصِدْقه ولا كذِبه؛ أي: ما ليس في القُرآن ولا في السُّنة تَصديقه ولا تَكذيبه، فهذا قال فيه النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»[1] فيَكون من الكلام الذي يُباح نَقْله، لكن لا فَائِدَةَ منه؛ فلا يُشتَغَل به عمَّا هو أَهَمُّ منه.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٦١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبِهذا نَعرِف كيف نَسير بقُلوبنا في أخبار مَن سبَق، فصار مَصدَر التَّلقِّي في أخبار مَن سبَق، المَصدَر الأساسيُّ الأكيد هو الكِتاب والسُّنَّة، وأمَّا ما وقَع من أخبار بني إسرائيلَ، فعرَفنا أنه على ثلاثة أقسام.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قال بعض المُعرِبين: إنَّ (في) هنا بمَعنى (على)؛ لأنه لا يُمكِن السير في جوف الأرض، بِناءً على أنَّ (في) للظَّرفية، والظَّرْف مُحيط بالمَظروف، كما إذا قُلت: الماء في الإناء؛ فإنَّ الإناء مُحيط به، والماء في جَوْفه، ولكن رُبَّما يَقولُ قائِلٌ: إنَّ هذا غير مُتعيِّن؛ لأن المُراد ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: في مَناكِب الأرض، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]، وتَكون الظَّرْفية هنا ظَرْفية الأجواء؛ أي: في جوِّ الأرض، في أجواء الأرض، والأجواء ظَرْف لمَن يَسير فيها.

قوله: ﴿فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ﴿فَيَنظُرُوا۟﴾ الفاء هنا قيل: إنَّها عاطِفَة، وعلى هذا فيكون السير مُنتَفِيًا، والنظَر أيضًا مُنتَفٍ، والتَّقديرُ على هذا القول: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فألَمْ يَنظُروا في كيف كان عاقِبة الذين كانوا من قَبْلهم، وقيل: إن الفاء للسَّبَبية؛ أي: فبسبَب سَيْرهم يَنظُروا كيف كانَ. والمَعنَيان مُتلازِمان؛ لأنهم إذا لم يَسيروا لم يَنظُروا، وإن ساروا نظَروا.

وقوله: ﴿فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ﴾ هل النَّظَر هنا نظَرُ قَلْب وبَصيرة، أو نظَر عَيْن وبصَر؟

الجواب: يَنبَني على ما سبَقَ في السير، إن كان سَيْر قَلْب فالنَّظَر نظَرُ قلبٍ وبَصِيرَةٍ، وإنْ كانَ سَيرَ قَدَمٍ فالنَّظر نظَر عَيْن وبصَر. وقد قُلنا: إنَّ السَّيْر صالِح لهذا وهذا؛ فيَكون النظَر أيضًا صالِحًا لهذا وهذا.

قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوٓاْ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ (كيف) اسمُ استِفْهام، وهو في مَحَلِّ نَصْب على أنه خبَر (كان) مُقدَّم، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمُها، ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوٓاْ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾؛ أي: مَآلُهم، ماذا كان مَآلُهم؟ سيَأتي ذِكْر المَآل، لكن الله ذكَر حالهم قبل أن يَذكُر مَآلهم، قال: ﴿كَانُوٓاْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةً﴾ ﴿أَشَدَّ﴾ من الشِّدَّة، وهي الصلابة والعِظَم.

و﴿مِنۡهُمۡ﴾ يقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي قِراءة «مِنْكُمْ»] فيَكون في هذا الْتِفاتٌ من الغيبة إلى الخِطاب، ومَعلوم أنَّ الخِطاب أشَدُّ وَقْعًا في النَّفس من الحديث بصِيغة الغيبة، يَعنِي إذا كُنتَ تُخاطِبُ الشَّخص مُخاطَبَة فهو أشَدُّ وقعًا في نفسه، ممَّا إذا كُنت تَتَحدَّث بصيغة الغيبة؛ ولهذا جاء قول الله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس:١] بصيغة الغيبة، والعابِس والمُتولِّي الرَّسُول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ولم يَقُل: عبَسْت وتوَلَّيت؛ لأن الخطاب أشَدُّ وَقْعًا من الغيبة. وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي قِراءة: «مِنْكم»] اعلَمْ أنَّ اصطِلاح المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا قال: في قِراءة. فهي سَبْعية، وإذا قالَ: وقُرِئ. فهي شاذَّة ليسَت سَبْعية.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ من مَصانِعَ وقُصور] فهُمْ أَقوياء الأبدان، ولهم من الآثار في الأرض أكثَرُ مِمَّا عِند هؤلاء الذين كذَّبوا رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- والشَّاهِدُ في هذا ظاهِر في دِيار ثَمودَ، فإن كل مَن شاهَدها تَبيَّن له كيف كانت قُوَّة القوم، وكذلك آثار عاد في الأَحْقاف، التي اطَّلَع عليها، وقال الله فيها: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [الفجر:٧-٨] قُوَّة عظيمة، حتى إنَّ عادًا قالوا: ﴿مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ فماذا كانت حالُهم؟

قال تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أهلَكَهم] ﴿بِذُنُوبِهِمۡ وَمَا كَانَ

لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ هَؤلاءِ القَوْمُ الأشِدَّاء الذين لهم من الآثار ما يُبهِر العُقول، أخَذَهم الله بذُنوبهم، أهلَكَهم بسبب ذُنوبهم، وذُنوبهم مكوَّنَةٌ من شَيْئين: التَّكذيب والتَّولِّي، فهُمْ مُكذِّبون للخبَر، مُتولُّون عن الأمر، فكَذَّبوا الأخبار، وخَالَفُوا الأوامِر، وقَعوا فيما نُهوا عنه، وترَكوا ما أُمِروا به، وكذَّبوا ما يَلزَمهم تَصديقه ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ والباء هنا للسَّببية.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ (مَا) نافِية و(مِن) مُتعلِّقة بـ﴿وَاقٍ﴾، و﴿وَاقٍ﴾ اسمُ (كان) دخلَت عليه (مِن) الزائِدة للتوكيد، وأصل (واقٍ): واقِي، فحُذِفت الياء للتَّخفيف؛ أي: ما كان لهم من أحَد يَقيهم من عَذاب الله.

حتى إنَّ ابنَ نُوحٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يَقِهِ من عذاب الله قُربُه من نوح، ولا دُخوله في العُموم؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكَر أنَّه مُنَجِّيه وأهلَه -أَعنِي: نوحًا- فلمَّا أرسَل الله عليهم الغرَق، دعا ابنه أن يَركَب معه في السفينة، ولكنه أَبى، وقال: ﴿سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٤٣] فغَـرِقَ، وقال نوحٌ: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود:٤٥] وقَدْ وعَدَه الله أن يُنجِّيه وأهلَه، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود:٤٦]، فلم يَقِ هذا الابنَ قُربُه من أبيه أحَدِ أُولِي العَزْم من الرُّسُل، ولكنه هلَك فيمَن هلَكَ، كما قال تعالى هنا: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: الحَثُّ على السير في الأرض، لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ بناءً على أنَّ الاستِفْهام هنا للإنكار والتوبيخ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ السير في أرض المُكذِّبين، وبَيان ما أَحَلَّ الله بهم من النَّكال،

إذا كان على سبيل العِبْرة فلا بأسَ به، على سَبيل العِبْرَة بما جَـرَى لهم من الهلاك، لا العِبرة بما كان لهم من القُوَّة، وبِناءً على ذلك نَعرِفُ أنَّ الذين يَذْهَبُون الآنَ إلى ديار ثَمودَ للاطِّلاع على قُوَّتهم، والاعتِبار بصَنْعتهم على خطأ عظيم؛ لأنهم لم يَسيروا في الأرض السير الذي أمَر الله به، بل ساروا في الأرض السير الذي نَهى عنه رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، فقد قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَا تَدْخُلُـوا عَلَى هَؤُلَاءِ المُعَذَّبِينَ، إِلَّا وَأَنْتُمْ بَاكُونَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ**»[1].

فَمَن الذي يَذهَب الآنَ إلى دِيار ثمودَ، يَقِفُ يُشَاهِدُ آثارَهم وهو يَبكِي؟

الجواب: لا أحَدَ، إلَّا مَن هَداه الله عَزَّوَجَلَّ وتَبيَّن له الحَقُّ، وإلَّا فإنهم يَذهَبون يَتفرَّجون، والعجَب أنَّ بعض الجُهَّال منا يَرَوْن أنَّ هذا من الآثار المُحترَمة، فيُقال: سُبحانَ الله!! الآثار المُحترَمة! أيُّها الجُهَّال! بل هي الكِتاب والسُّنَّة، آثار الوَحْي، أمَّا آثار المُكذِّبين للرُّسُل فليسَتْ مُحترَمة.

ثُم هل هي آثار آبائِكم وأجدادكم؟! آثار قوم فَنُوا وأَعقَبهم أناسٌ، ثم أناسٌ، ثُم قُرون كثيرة. لكن هذا من الجَهْل والتَّقليد الأعمى، الذي يَجعَل القوم يَتعلَّقون بالآثار المادِّيَّة دون الآثار المَعنَوية.

وإن **قال قائِل**: هل العِبْرة الإنسان إذا دخَل في مَكان كل قَوْم أُهلِكـوا، أم أن الكُفَّار الذين لم يَتِمَّ عَذابُهم كذلك؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحِجر، رقم (٤٤١٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، رقم (٢٩٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فالجَوابُ: لا المُراد الذين أُهلِكوا.

والإنسان الذي ذهَب ليَأخُذ العِبْرة لا شَكَّ أنه سيَتَأثَّر، لكن أكثَر الناس -أو كثير من الناس- يَذهَبون ليَعتَبِروا بما عِندهم من القُوَّة، لا بأَخْذ الله لهم.

فإن قال قائِل: هل قُرَى قَوْم لُوط مِثل قُرى ثَمودَ وعادٍ في عدَم جَواز زِيارَتها؟

فالجواب: العُلَماء يَقولون: لا فَرْقَ، كل شيء تَذهَب ليَتبيَّن لك آثارُهم وقُوَّتُهم وتُعجَب بهذه القوَّةِ فهو لا يَجوز. أمَّا قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات:١٣٧-١٣٨]، هذه حِكاية عن شيء واقِع، كما قال الرَّسولُ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»(١) هل مَعنى ذلك أنَّ الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- يُفسِح لنا المَجال؟ أَخبَر عنه أنه واقِع أو سيَأْتي، كما أَخبَر عن المَرأة تَذهَب من صَنْعاءَ إلى حَضرَموت لا تَخشَى إلَّا الله(٢).

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ عاقِبة الذين كانوا من قَبْلهم عاقِبة سَيِّئة؛ لقوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُواْ مِن قَبْلِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ هَؤلاءِ الذين كانوا من قَبْلهم كانوا أَشَدَّ مِنهم قُوَّة في الأبدان، وقُوَّة في الصناعة، وقُوَّة في الآثار، ومع هذا لم تَمنَعْهم قُوَّتهم هذه من أَخذ الله لهم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدًا إلا الله». وأخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦١٢)، من حديث خباب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله أو الذئب على غنمه».

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن قُوَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوقَ كلِّ قوَّة، فإنه قال: ﴿كَانُوٓاْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ ومع ذلك أخذَهم الله عَزَّوَجَلَّ ذلك؛ لأن الله تعالى إذا أراد شيئًا قال له: كُنْ. فيكون، لا يَحتاج إلى أَحَد يُساعِده، ولا يَحتاج إلى صُنْع قَنابِلَ أو مَدافِعَ، بل: كُن فيَكون، انظُروا إلى عاد افتَخَروا بقُوَّتهم، فأَهلَكهمُ الله تعالى بألطَف الأشياء سخَّر عليهم الرِّيح، ولم يُسخِّرْها لهم، بل سخَّرَها عليهم، والرِّيح من أَلطَف الأشياء، فدَمَّرَتهم ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، حتى كانوا كأَعْجاز نَخْل خاوِية.

يَقولون: إن الرِّيح تَحمِل الواحد منهم حتَّى يَكون في عَنان السماء، ثُم تَرُدُّه إلى الأرض؛ فيَنقَلِبُ مُنحنِيًا كأنَّه عَجُز نَخْل خاوِية، وأَعجاز النَّخيل إذا رأَيْتُموها تَجِدون النَّخْل قد تَقوَّست.

هؤلاء الذين كانوا أَشِدَّاءَ أَقوياءَ يَقِفون على أقدامهم، أَصبَحوا كأنهم أَعجاز نَخْل خاوِية، والآية الثانية ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر:٢٠].

وهذا فِرعونُ قال لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الزُّخرُف:٥١] أَهلَكه الله بأن أَخرَجه من مِصرَ التي كان يَفتَخِر بها باختِياره، خرَج مُختارًا، بل خرَج وكأنه غانِم، كأنه رابِح في المَعرَكة، ثُم أَهلَكه الله بجِنْس ما يَفتَخِرُ به، أَهلَكه بالماء؛ ليَتبَيَّن أنَّ القُوَّة قُوَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأنَّ الله أَشَدُّ من هَؤلاء قُوَّة.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الله تعالى إذا أَراد بقَوْم سوءًا فلا مَرَدَّ له؛ لقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر:٢١]، وقد بَيَّن الله ذلك صَريحًا في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرعد:١١]، لا يَقِي

دون ما أَراد الله، لا قُصورٌ، ولا مَدافِعُ، ولا طائِراتٌ، ولا أيُّ شيء ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾.

لكن مِن رحمة الله عَزَّوَجَلَّ أن أَرسَل إلينا رسولًا علَّمَنا كيف نَتوَضَّأ، وكيف نُصلِّي، ثُم يَترَتَّب على هذا الوضوءِ والصلاة مَغْفِرَةُ الذُّنوب، إذا تَوضَّأ الإنسان فإنَّ خطاياه تَخرُج مع آخِر قَطْرة من قَطْر الماء، وإذا صلَّى؛ فالصَّلواتُ الخَمْسُ مُكفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، وإذا تَوَضَّأَ في بَيْتِهِ وأَسْبَغَ الوُضُوءَ، وخَرَجَ إلى المَسجِد لا يُخرِجه إلَّا الصَّلاة، لم يَخُطَّ خُطوةً واحِدةً إلَّا رَفَعَ الله لَهُ بِها درَجَةً، وَحَطَّ عَنْه بِهَا خَطِيئَةً، أَحْصِ خُطواتِك من بيتك إلى المَسجِد في اليوم والليلة خمس مرَّات، كل هذا مِن فَضْل الله عَزَّوَجَلَّ ولولا أنَّ الله هَدانا هِداية إرشاد -ونَسأَل الله تعالى أن يُتمِّمَها بهِداية التَّوْفيق- لولا ذلِك لهَلَكنا، ولم نَعرِف كيف نَعبُد الله، وهذا من رحمة الله، أَرسَل الرسُل للناس ليُبيِّنوا لهم.

فإن قال قائِل: هل الإنسانُ مَأْجور على خُطواته إذا جاء إلى المَسجِد، وإذا عاد منه؟

فالجَوابُ: أي نعَمْ، أمَّا إذا جاء إلى المَسجِد، فقَدْ تقدَّم، وأمَّا إذَا رَجَع ففِي قِصَّةِ صَاحِبِ الحَمَّار الذي كان بَعيدًا من المَسجِد، فقيل له: أَلا تَشتَرِي حِمارًا تَركَبه؟! فقال: يا رَسولَ الله، إني أَحتَسِب مَمْشايَ إلى المَسجِد ورُجوعِي مِنْه. فقال: «**لَكَ مَا احْتَسَبْتَ**»[1]. فإذا احتَسَب الإنسان هذا، فله ما احتَسَب.

لكن أَقول: إنه يَفوتنا كثيرًا الاحتِساب، فنُصَلِّي ونُريد أن نُؤدِّيَ الصلاة التي علَيْنا فقَطْ، لكن لا نَشعُر بأننا نَحتَسِب أَجْرها، وأننا سنَجِد أَجْر هذه الصلاةِ،

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب فضل كثرة الخُطا إلى المساجد، رقم (٦٦٣)، من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أو أَجْر هذا الوُضوءِ، أو أَجر هذه الخَطَأ، هذه تَفوتنا كثيرًا والاحتِساب له أَثَرُه، لا من جهة الثواب، ولا من جهة أنه يَحُثُّ المَرءَ على العمَل؛ لأنَّ الإنسان إذا عمِل فجُوزِيَ يَزداد عمَلًا؛ لكن إذا عمِل على أنه فَرْض عليه يُؤدِّيه فقَطْ صار كالذي يَقضِي الدَّين عن نفسه، فيُعطِيه الدَّائِن؛ فلِذلِك أنا أَحُثُّ نَفْسي وإيَّاكم على هذه المَسأَلِة، مَسأَلة الاحتِساب.

ومَعنَى الاحتِساب أن يُريد بعمَله الأجر والثواب، قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [الفتح:٢٩]، احتَسِبِ الأَجْر من الله عَزَّوَجَلَّ، ونَسأَل الله أن يُذكِّرنا ذلك ويُعيننا عليه.



الآية (٢٢)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ قَوِىٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [غافر:٢٢].

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ ذلك المُشار إليه أَخْذ الله تعالى إيَّاهم بذُنوبهم، فهذه الذُّنوبُ أنه ﴿كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾، قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالمُعجِزات الظاهِرات] ﴿تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم﴾ جمع رَسول، والرَّسول لكل أُمَّة كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النحل:٣٦]، والرُّسُل جاؤُوهم بالبيِّنات، قال المفسِّر: [بالمُعْجِزات] والصوابُ أن يُقال: بالآيات؛ لأن الله تعالى يُعبِّر عنها هكذا: ﴿ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ والمُراد بالآيات ما يُؤمِن على مِثْله البشَر، وهي نَوْعان: حِسِّية ومَعنَوية وخَلْقية وخُلُقية، كلُّها آياتٌ بَيِّنات، ظاهِرة واضِحة قال النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا آتَاهُ مِنَ الْآيَاتِ مَا عَلَى مِثْلِهِ يُؤْمِنُ الْبَشَرُ»(١).

والحِكْمة من هذه الآياتِ أنَّ البشَر لا يُمكِن أن يَقبَلوا دعوةً من شخص عاش بينهم، يَعرِفونه فيَأتِي ويَقول: إنَّه نَبيٌّ أو إنه رَسول، فلا بُدَّ من آيات تَدُلُّ على صِدْقه،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وكما قلتُ لكم إنَّ الآياتِ نَوْعان: آياتٌ مَعنَوية: وهي ما يَتَضمَّنه الوحيُ الذي جاء به هَؤلاءِ الرُّسُلُ، وآيات حِسِّية: وهي ما يَظْهَرُ من خَوارِق العادات؛ ولهذا قيل في تَعريف الآية: إنها أَمرٌ خارِقٌ للعَادَةِ يُظهِره الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على يَدِ الرسول تَأْييدًا له.

هذه الآياتُ قال العُلَماء -أَعنِي: الآياتِ الحِسِّيَّةَ-: إنها تَكون مُناسِبة للوَقْت الذي بُعِث فيه الرَّسول، واستَشْهَدوا لذلك بأن موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُعطِيَ آياتٍ سِحْريةً؛ أي: تُشبِه السِّحْر، لكنها أَقوَى منه تَغلِبه؛ فيَضَع العصا -وهي من خشَب- على الأرض فتنقَلِب حيَّةً تَسرَح، ويُدخِل يَدَه في جيبه فتَخرُج بَيضاءَ تَلوح من غير عَيْب، أي: من غَيْر برَصٍ؛ وهذا لأنه في وَقْته كان للسِّحْر طَوْر عالٍ مُرتَفِع، فجاء بآيات تَغلِب ذلك السِّحرَ، ويَظهَر هذا حينما اجتَمَع مع السَّحرةِ في اليوم الذي وعَدهم فيه، فأَلقَوْا حِبالهم وعِصِيَّهم، حتى خُيِّل إليه من سِحْرهم أنها تَسعَى، فأَوْجَس في نفسه خِيفةً مُوسى، فقال له الله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ﴾ وأَمَره أن يَضَع العصا، فوَضَعها، فإذا هي حَيَّة تَلقَفُ ما يَأفِكون.

ثُم عِيسَى ابنُ مَريمَ بُعِث في زمَن تَرقَّى فيه الطِّبُّ تَرقِّيًا عظيمًا بالِغًا؛ فجاء بأَمْرٍ يَعجِزُ عنه الأَطِبَّاء، يُبرِئ الأكمَه والأَبرَص بإِذْنِ الله، ويُحيِي المَوْتى بإِذْن الله، بل يُخرِج المَوْتى من قُبورهم بإِذْن الله، يَقِف على صاحِب القَبْر ويُخاطِبه فيَقول: اخرُجْ. فيَخرُج، وهذا أَعظَمُ من الطِّبِّ الذي أَتَوْا به.

أمَّا مُحمَّد عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فقد بُعِث في وَقْت بلَغت فيه البلاغة أَوْجَها، وصار النَّاسُ يَتفاخَرون أَيُّهم أَبلَغُ؛ فيَأتِي الشُّعَراء، ويَأْتِي الخُطَباء إلى أسواق الجاهِلية عُكاظ وغيرِه، يَتَبارَوْن في أشعارهم وخُطَبهم؛ فجاء هذا القُرآنُ قاضِيًا عليها كلها، وأَعجَزَهم، وعجَزوا عن أن يَأْتوا بآية منه، مع أنهم هُمْ أُمَراءُ البلاغة.

المُهِمُّ: أنه لا بُدَّ لكل نَبيٍّ من آية يُؤمِن على مِثْلها البَشَر؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حكيمٌ ورحيمٌ؛ حَكيم لا يُرسِل شخصًا إلى الناس يَقول: أنا رَسولٌ. بدون بيِّنة، ورحيم حيث أَيَّدَ هؤلاءِ الرُّسُلَ بالآيات من وَجْه، ورحِمَ الخَلْق فجعَل مع الرُّسُل آياتٍ؛ من أَجْل أن تكون حُجَّة الرُّسُل مَقبولة لدَيْهم.

قوله: ﴿تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَكَفَرُوا۟﴾ الفاء عاطِفة، وتَدُلُّ على مُبادَرة هؤلاء بالكُفْر، وأنهم لم يَتَأَمَّلوا ولم يَنظُروا، وجه ذلك أنَّ الفاء تَدُلُّ على التَّرتيب والتَّعقيب، ﴿فَكَفَرُوا۟﴾؛ أي: بالرُّسُل وبالبَيِّنات التي جاؤُوا بها، ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أَهلَكهم، ﴿إِنَّهُۥ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ أَهلَكهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بعامة إلَّا مَن آمَنَ.

ثُم بَيَّنَ أنَّ هذا الأَخْذَ شديد؛ لقوله: ﴿إِنَّهُۥ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ قوِيٌّ أزَلًا وأبَدًا، فلم يَسبِق قوَّته ضَعْف، ولا يَلحَقها ضَعْف، أمَّا البَشَر فإنَّهم ضُعَفاءُ أوَّلًا ونِهايةً، ومُنتَهى قُوَّتهم أيضًا ليس بشيء، حتى وإن بلَغ الإنسان أَشُدَّه وبلَغ غاية قوَّته، فإنه ليس بشيء، أمَّا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فإنه قوِيٌّ أزَلًا وأبَدًا.

﴿شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ هذا من باب إضافة الصِّفة إلى مَوْصوفها، المَعنَى عِقابه شَديد، الشديد يَعنِي: الصُّلْب القوِيُّ الذي تَحصُل آثاره على مَن عُوقِب.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ سبَب إهلاك الأُمَم، وأنَّ ذلك بذُنوبهم؛ لقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثبات عَدْل الله عَزَّوَجَلَّ وأنَّه لا يُؤاخِذ أحَدًا بدون ذَنْب؛ لقَوْله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّه ما من أُمَّة خلَتْ إلَّا وقد جاءَتْها رُسُلها؛ لقوله: ﴿كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ كُلُّ أُمَّة جاءَها نَذيرٌ وجاءَها رَسولٌ أَنْذَرها وبَيَّن لها، وقد أَقرَّت هذه الأُمَمُ بذلك، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في سورة المُلْك: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا﴾ أي: في النار ﴿فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ [المُلْك:٨-٩] ثُم قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [المُلْك:١٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤]، وهذا من تَمام رحمة الله عَزَّوَجَلَّ وحِكْمته أَنْ أَرسَل الرُّسُل مُبشِّرين ومُنذِرين؛ لئَلَّا يَكون للناس على الله حُجَّة بعد الرُّسُل، ولأَجْل مَصْلَحة الخَلْق، نحن لو لا رَسولِ الله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَرسَله الله إلينا، لا نَعرِف كيف نَتَوضَّأ، لا نَعرِف كيف نُصلِّي.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام بُعِثوا بالآيات البَيِّنة الظاهِرة.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إقامة الحُجَّة على الخَلْق بإِرْسال الرُّسُل أوَّلًا، ثُمَّ بتَأْيِيدهم بالآيات البَيِّنات، التي لا تَدَعُ مجالًا للشَّكِّ أو للإنكار.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ هؤلاء الذين وصَل إليهم، لم يَشكُروا النِّعْمة، بل بادَروا بالكُفْر والتَّكذيب.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنه لو تَأمَّل العاقِل ما جاءَت به الرُّسُل، ما أدَّى ذلك إلى كُفْره؛ لكنَّ غالب المُكذِّبين للرُّسل يُبادِرُون بالتكذيب، قال الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠].

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إِثْبات الأسباب، وأنَّ الله تعالى ربَط المُسبَّبات بأسبابها، وهذا

يَدُلُّ على تَمام حِكْمَة الله، وأنه عَزَّوَجَلَّ لم يَفعَل شيئًا عبَثًا، ولا لُمجَرَّد المَشيئة، خِلافًا لَمن قال من الجَبْرية وغيرهم: إنَّ الله تعالى يَفعَل ما يَشاء لُمجرَّد المَشيئة، وليس لحِكْمة. وأنكَروا حِكْمة الله، وقالوا: إنَّ الحِكْمة تَقتَضي النَّقص. وهذا من غَرائِب الأفهام، الحِكْمة تَقتَضي النَّقْص!! قالوا: نعَمْ؛ لأن الحِكْمة غرَض، فإذا فعَل لكذا، فإنه مُحتاجٌ لهذا الغرَضِ!!

فيُقال لهم: تبًّا لكم ولأفهامِكُم، الحِكْمَةُ هي غايةُ الحُكْم؛ أي: أنَّ الحِكْمَة أكبرُ ما يَدُلُّ على البُعْد عن السَّفَه واللَّعِب، وأمَّا قولُكم: إنَّ الحِكْمة غرَض؛ فإذا قُلتُمْ: إن الله فعَل كذا لكذا. لزِم من ذلك أن يَكون الله مُحتاجًا إليه، فيُقال: الحِكْمة التي يَشرَع الله الشرائِعَ من أَجْلها لا تَعود إلى نَفْسه، إلَّا من حيثُ الكمال فقَطْ، أمَّا المَصلَحة فالذي يَنتَفِع بها الخَلْق، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فإنَّ حِكْمَتَه لا تَعُود إليه بشيء سِوى بيان كَمال صِفاته عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات القَويِّ اسمًا من أسماء الله، وهو من الأسماء اللَّازِمة، وعلى هذا لا بُدَّ من إثباته وإثبات ما دلَّ عليه من الصِّفة وهي القوَّة.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن الله تعالى شَديد العِقاب، ولكن لَمن عَصاه.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّحذير من مُخالَفة الله؛ لأنَّه قوِيٌّ وشديدُ العِقَاب، فيا وَيحَ مَن خالَف أَمْر ربِّه؛ فإنَّه سيَتعرَّض لشِدَّة العَذاب من ذي قُوَّة لا يَلحَقها ضَعْف ﴿إِنَّهُۥ قَوِيٌّ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.



الآيتان (٢٣، ٢٤)

•••

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَقَـٰرُونَ فَقَالُوا۟ سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر:٢٣-٢٤].

•••

الجُمْلة هذه مُؤكَّدة بعِدَّة مُؤكِّدات: القسم المقدَّر، واللام، و(قَدْ)، والتقدير: «والله لَقَد».

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ﴾ مُوسى هو ابن عِمرانَ، أفضَلُ أنبياء بني إِسرائيلَ، وأعظَمُهم وأشَدُّهم، وهو من أشَدِّ الأنبياء وأقواهم، ويَدُلُّك على ذلك ما فعَله قبل النُّبوَّة، وما فعَله بعد النُّبوَّة.

فقبل النُّبوَّة مَرَّ برجُل من قومه يُخاصِم رجُلًا من عَدوِّه؛ فوكَزه موسى فقَضى عليه، وهذا يَدُلُّ على قوَّتِه وشِدَّته.

وبعد النُّبوَّة لـمَّا رجَع ورأى أنهم أَشرَكوا بالله غضِب غضَبًا شديدًا؛ فألقى الألواح التي كتَبَ الله بها التَّوراة، ألْقاها قال بعضُهم: فتكسَّرت؛ قال تعالى: ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ [الأعراف:١٥٠] هارونَ وهو نَبيٌّ من الأنبياء مُشارِك لموسى في النُّبوَّة، ورَسولٌ؛ ألَـمْ يقولا لفِرعونَ: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:١٦]، أَخَذ برأْس أخيه يَجُرُّه إليه، فقال: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى﴾ [طه:٩٤]، ﴿وَلَمَّا سَكَتَ

عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ [الأعراف:١٥٤]، هذا أيضًا يَدُلُّ على قوَّتِه وشِدَّته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وهذا من الحِكْمة؛ لأنَّه أُرسِل إلى أَعتَى أهل الأرض، وهو فِرعونُ؛ ولـهذا قابَله بالقُوَّة؛ قال له: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء:١٠٢].

وهذه قوَّة تَدُلُّ على قوَّتِه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أَرْسَله الله تعالى أيضًا إلى قَوْم عُتاة، وهم بنو إسرائيلَ، ولهذا لا يُوجَد شَعْب من الشُّعوب فيما نَعلَم مثل بني إسرائيلَ في العُتوِّ والنُّفور والاستِكْبار، إلى حدِّ أنه لَمَّا كُتِب عليهم القِتال قالوا لموسى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [المائدة:٢٤]، ولَيْتَهم اقتَصَروا على ذلك ﴿فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ سنَقعُد على الفُرُش ولا نَتحرَّك، وأنت وربُّك اذهَبْ فقاتِلا ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾.

فلهذا كان من الحِكْمة أن يَكون هذا الرَّسولُ على هذا النَّحوِ من الشِّدَّة؛ لُمناسَبة مَن أُرْسِلَ إليهم من فِرعونَ وبني إسرائيلَ.

فإن قال قائِلٌ: إذا ورَد بنو إسرائيلَ في القُرآن على سبيل التَّكريم أو ليس على سبيل الذَّمِّ، وإذا ورَد اليَهود فإنه على سَبيل التَّقريع وعلى سبيل الذَّمِّ. فهل هذا مُطَّرِد في القُرآن؟

فالجَوابُ: لا، ليس بصَحيح، الله يَذكُر بني إسرائيلَ بذُنوبهم ويَذُمُّهم ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ لم يَقُلْ: من اليهود. ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة:٤٧]، وآيات كثيرة.

وقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ «آياتنا» جَمْع، تَدُلُّ على أنَّ مَعَهُ آياتٍ مُتعَدِّدَةً

وهو كذلك، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ﴾ [الإسراء:١٠١] إلى آخِره، فهو أُوتِي آياتٍ أَعظَمُها وأَشَدُّها وأبينُها حِسًّا آية العصا؛ فإنَّها من آياتِ الله الحِسِّيَّة العَجيبة الغَريبة، عصًا يَهُشُّ بها على غنَمه، وله فيها مَآرِبُ أخرى، ويَتوَكَّأ عليها، إذا أَلْقاها صارَت حيَّة عَظيمة تَلقَف كل ما عمِلوا، وإذا حمَلها عادت عَصًا، وإذا ضرَب بها الحجَر تفجَّر ماءً.

هذه العَصا آية من آيات الله عَزَّوَجَلَّ، تَأمَّلِ الآنَ وتَفكَّر مدَى كثرة العِصيِّ والحِبال التي أَلقاها السحَرة وتَنوُّعها، ثُم أَلْقى هذه العصا فصارت تَلقَف كل ما تَعثُر عليه، وأنا أَتعَجَّب أين البَطْن الذي يَسَعُ كلَّ هذه الأشياءِ، نعَمْ؛ لكن آيات الله تُبهِر العُقول، وإلَّا فتَقول: كيف أنَّها حَيَّة بمِقدار العَصا تَلقَف كلَّ ما أَفِكوا من الحِبال والعِصيِّ، أين تَذهَب؟! نَقول؛ لا تَسأَل أين تَذهَب، أنت صدِّق وآمِنْ بهذا، وكيف تَذهَب إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ولا مانِعَ من أن تكون هذه الأشياءُ إذا مَضَغَتْهَا صارت الشيءَ الكبير شيئًا صغيرًا.

فائِدةٌ: التِّسْع الآيات التي أُرسِل بها موسى هي: العَصا، واليَد يُدخِلها في جَيْبه، والطُّوفان، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدَّم، وانفِلاق البَحْر، والسِّنون ونَقْص من الثَّمَرات، وبعضُهم قال: ضَرْب الحَجَر بالعَصا فيَتفجَّر.

أَمَّا لبني إسرائيلَ فيَدخُل فَلْق البَحْر، وكذلك انفِجار الماء من الحَجَر، لكِنَّ هذه الثِّنْتَين ليست لآل فِرْعونَ، فآل فرعونَ آيتهم السِّنون ونَقْص من الثَّمَرات، بالإضافة إلى السَّبْع السابِقة.

فإن قال قائِل: يَستَخدِم بعض عُلماء الجَرْح والتَّعديل إذا تكلَّموا في رجُل يَقولون: هذا الرجُلُ كعصا مُوسى، تَلقَف ما يَأفِكون. وبعض الإِخْوان يَمزَح بها

فيقول للآخَرِ: أنت كعَصا موسى تَلقَف ما يَأفِكون. فهل يَصِحُّ هذا؟

فالجَوابُ: أنا أَرَى أنه حتَّى المُحدِّثـون يَقولون هذا -نَسأَل الله لهم العَفـوَ- لا يَنبَغي أن يَقولوا هكذا؛ لأنه يُخشَى أن تُستَعمَل استِهْـزاءً، وإن كان المُحدِّثـون لا يُريدون هذا إطلاقًا، فالأَوْلى أنْ يُقال: هذا الرَّجُلُ مِثل آية، وهذا الرجُل واسِع الاطِّلاع، وهذا الرجُلُ واسِع العِلْم، وما أَشبَه ذلك.

وكذلك أيضا مَن يَقول: فُلان يَملِك عصا موسى السِّحرية. فهذا أيضًا لا يَجوز، هذا أشَرُّ، لأنَّ قوله: عصا موسى السِّحْرية. يَعنِي: أنَّ ما جَاءَ به سِحْرٌ، وهذا خَطير.

وقد أَرسَل الله موسى بآياتِنا وسُلْطان مُبين، والسُّلْطان كل ما يَكون للإنسان به سُلْطة؛ أي: حُجَّة وقُوَّة، ويَختَلِف باختِلاف السِّياق؛، فالسُّلْطان في كل مَوْضِع بحَسَبه، فالسُّلْطان بالنِّسبة للأَبِ مع أولاده في التأديب سُلْطان ضَرْب، والسُّلْطان فيمَن دُعُوا إلى الله عَزَّوَجَلَّ سُلْطان بيان، والسُّلْطان أيضًا فيمَن جُودِل سُلطان حُجَّة، وهو يَختَلِف باختِلاف المَواضِع.

المُهِمُّ: أنه ما كان فيه سُلْطة على الغير فهو سُلْطان.

وقوله: ﴿مُّبِينٍ﴾ يُحتَمَل أن تَكون من اللَّازِم ويُحتَمَل أن تَكون من المُتعدِّي، وذلك أنَّ أَبَانَ الرُّباعيَّ يَكون لازِمًا ويَكون مُتعدِّيًا، فتَقول: أَبَنْتُ له الحَقَّ. وتَقول: أَبانَ الصُّبح؛ أي: بانَ وظَهَر، فهي رُبَاعِيَّةٌ صَالِحَةٌ للتَّعَدِّي واللُّزوم.

فإن قال قائِل: كيف يَكون فِعلًا واحِدًا صالِحًا للتَّعدِّي واللُّزوم؟

قلنا: نعَم يَصْلُح، اللُّغة العربية واسِعة، فمثلًا: «رَجَعَ» فِعْل ماضٍ ثلاثيٌّ، يَكون لازِمًا ويَكون مُتعدِّيًا، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [المنافقون:٨]،

هذا لازِم، وقال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة:٨٣]، هذا مُتعَدٍّ، فلا مانِعَ من أن يَكون الفِعْل الواحِد لازِمًا في سِياق ومُتعدِّيًا في سِياق آخَرَ، ومن ذلك «أَبانَ».

فهل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ مَعناها بَيِّن، أو مُبين مُظهِر للحَقِّ؟ نَنظُر أيُّهما أَبْلَغُ البيِّن في نَفْسه، أو المُبين لغَيْره؟

الجوابُ: الثاني؛ لأنَّ المُبين لغيره لا بُدَّ أن يَكون بيِّنًا في نفسه، وعلى هذا فكلِمة ﴿مُّبِينٍ﴾ من المُتعدِّي، تَكون أَشمَلَ وأَوسَعَ مَعنًى، وما كان أَوسَعَ وأَشمَلَ مَعنًى فإنه يُؤخَذ به، ولا نَقول: يُترَكُ الثاني؛ لأنَّ الثانيَ داخِل في الأوَّل.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: تَأكيد رِسالة موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالمُؤكِّدات الثلاثة التي ذكَرْناها آنِفًا. ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾.

ويَتفرَّع على هذه الفائِدةِ: إقامة الحُجَّة على بني إسرائيلَ، الَّذين كفَروا واعتَدَوْا مع أنَّ الله قد أَرسَل إليهم هذا الرسولَ الكَريمَ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُكرِّر ذِكْر قِصَّة موسى، ويَبسُطها تارَةً، ويَختَصِرها تارَةً، ويُنوِّعها، فهي جمَعَت بين الكَثْرة والتَّنويع من حيث الأُسلوب، والتَّنويع من حيثُ البَسْط والاختِصار؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ عاش في قوم مُشرِكين أوَّل الرِّسالة، وفي قوم يهود بعد الهِجْرة؛ ولهذا جاءَتِ السُّوَر المَكِّية يُذكَر فيها قِصة موسى ببَسْط واختِصار تارة؛ لأَجْل أَنْ يَتهيَّأَ النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- لمُجادَلة اليَهود الذين سَتكُون الهِجرة إلى بلَدٍ هُم سَاكِنون فيه؛ ولهذا لا تَجِد قِصَّة نبيٍّ مثل قِصة مُوسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لا في تَنوُّعها، ولا في تَكرارها، ولا في أُسلوبها.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: فَضيلة موسى ﷺ وذلك بما أكرَمه الله به من الرِّسالة.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ موسى ﷺ أُوتِيَ آياتٍ، وبيَّن الله تعالى في آية أُخرى أنها ﴿تِسۡعَ ءَايَٰتِۭ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ موسى أُوتِيَ سُلْطانًا؛ أي: سُلْطة وقوَّة في إقامة الحُجَّة، وفي غير ذلك؛ لقوله: ﴿وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾، وإذا أَرَدْت أن تَعرِف شيئًا من سُلْطانه الذي آتاه الله، فانظُر إلى مُحاوَرتِهِ في سورة الشُّعَراء مع فِرعونَ، حيثُ أَلجَمه وأَلقَمه حجَرًا، وفي النِّهاية تَوعَّده بالقوَّة؛ فقال فِرعونُ: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذۡتَ إِلَٰهًا غَيۡرِي لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ﴾ [الشعراء:٢٩]، هذه كلِمة إرهاب، ﴿لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ﴾ أشَدُّ إرهابًا ممَّا لو قال: لأَسجُنَنَّك. كأنه يَقول: عِندي أُناسٌ سُجَناءُ كَثيرون، وأنا قادِرٌ على سَجْنك، وسأَجعَلك من بينهم، فيَكون هذا أشَدَّ في الإرهاب ممَّا لو قال: لأَسجُنَنَّك.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: ما أَشَرْنا إليه في الآية التي قبلَها أنه ما من رَسولٍ أُرسِلَ إلَّا وأُوتِيَ آياتٍ بيِّناتٍ تَدُلُّ على صِدْقه، وهذا من حِكْمة الله، ومن رحمة الله، ويَأتِي -إن شاء الله- بَقيَّة الكَلام على القِصَّة.

وقد أكَّدَ ذلك الحَديثُ الثابتُ عن النَّبيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ مَا بَعَثَ نَبِيًّا إِلَّا آتَاهُ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ الْبَشَرُ»[1].

ومَعنَى «مِثله»: أي مثل الآيات التي جاء بها، عدَدًا وكَيْفيةً؛ على مِثْله يُؤمِن البَشَر، بحَسَب الذي أُرسِل إليهم. يَعنِي: مَعناها أنَّ الآياتِ التي يَأتِي بها الرُّسُل

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يُؤمِن البَشَر على مثلها، يَعنِي: أنها آياتٌ مُقنِعة.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ الآياتِ سُلطانٌ وحُجَّة على مَن أُرسِلوا إليهم -أَعنِي: الرُّسُل- بدليل قوله: ﴿وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾، وعلى هذا فيَكون عَطْف (سُلطان) على (آيات) من باب عَطْف الشيء على نفسه؛ لبَيان فائِدته وثَمَرته، فالآياتُ هي السُّلْطان.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّ الآياتِ لا بُدَّ أن تكون مُبيِّنة مُظهِرة للحَقِّ؛ لقوله: ﴿وَسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾ ثُمَّ قال ﴿إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَهَٰمَٰنَ وَقَٰرُونَ﴾ إلى آخِره.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن الزُّعماء يَقومون مَقام الأَتْباع؛ لأنَّ الرِّسالة ليسَتْ إلى هَؤلاء الثلاثة فقَطْ؛ بل إلى آل فِرعونَ كلِّهم، لكن الأسياد يَقومون مَقام الأَتْباع.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن العُتاة المُعانِدين للرُّسُل تَتنوَّع أسبابُ عِنادِهم ومُعارضتهم للرُّسُل، قد تَكون السلطة، وقد تَكون الوزارة، وقد يَكون المال، وقد تَكون القُوَّة البدَنية؛ ففي هذه الآيةِ ثلاثة أسباب: المُلْك، والثاني: الوَزارة، والثالث: المال. وفي عادٍ: القُوَّة البدَنية، ﴿وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت:١٥].

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مُكابَرة المُكذِّبين للرُّسُل؛ حيث قالوا لهذا الرَّسولِ الكريم: إنه ساحِر، وإنه كذَّاب.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أن ما قالوه في رَدِّ الدَّعوة مُجرَّد دَعوة؛ لأنهم لم يُقيموا على دَعْواهم أيَّ دليل مُجرَّد قالوا: ﴿سَٰحِرٞ كَذَّابٞ﴾، وهذا يَلجَأ إليه الضُّعفاء العاجِزون، إذا عجَزوا عن مُدافَعة الحُجَّة بالحُجَّة ذهَبوا إلى السَّبِّ والشَّتْم، وما أَشبَه ذلك.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أنَّ الآياتِ التي تَأتِي بها الأنبياء يَعجِز عن مِثْلها عامة

الناس؛ لقوله: ﴿سَٰحِرٌ﴾ والساحِر مَن يَأتِي بأمور تُعجز الناس، لكن الفَرْق بين الساحِر وبين النَّبيِّ أن النَّبيَّ مُؤيَّد من عند الله عَزَّوَجَلَّ لا بفِعْله هو، بمَعنى: أنَّ السَّاحِر هو الذي يُعَالِج الشيء حتى يَأتِيَ بالمُعجِزة، أمَّا النَّبيُّ فإن الآياتِ تَأتِيه بدون أيِّ عمَل منه، بل بإرادة الله عَزَّوَجَلَّ.

فإذا قال إنسان: إذَنْ ما الفَرْق بين الكَرامة وآية النَّبيِّ؟

قلنا: الفَرْق بينهما أنَّ الكرامة تَأتِي لمُتَّبع النَّبيِّ، وأمَّا الآية فتَأتِي للنَّبيِّ نفسه، أي أنَّ مَن آتاه الله كَرامة من الأولياء، ليس يَقول: إنه رَسول، ولا إنه نَبيٌّ. ولكِن الله يُعطيه الكَرامة تَأْييدًا له، أو تَأْييدًا للإسلام، وفي ذلك أيضًا آيةٌ للنَّبيِّ الذي يَتبَعُه.

فإن قال قائِل: هناك مَن يَقول: إنَّ في السَّابِق كانت المُعجِزات الحِسِّيَّة خارِقة للعادة، ثُم حين تَطوَّر العقل البشَريُّ وبلَغ أَوَجه في عهد النَّبيِّ ﷺ أَتى القُرآن؟

فالجَوابُ: هذا رُبَّما نَقول: هذا صحيح. لكن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ محمدٌ أَتى بمُعجِزات حِسِّية، ومُعجِزات مَعنَوية، له مُعجِزات حِسِّية عَظيمة؛ انشِقاق القمَر مُعجِزة، نَبع الماء من بين أَصابِعه[1] مُعجِزة، فَوَران الماء من البِئْر التي نضَب ماؤُها لَمَّا مجَّ فيها شيئًا من فمِه[2]؛ كل هذه مُعجِزات حِسِّية.

أمَّا السِّحْر والشَّعْوذة فهو كل خارِق للعادة يَظهَر على يَدِ مُخالِف الرسول.

وقد أَنكَرت المُعتَزِلة الكراماتِ وقالت: لو أنَّنا أَثبَتْنا الكراماتِ لاشتَبَه النَّبيُّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء من التور، رقم (٢٠٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٧)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بالوَلِيِّ، والوَليُّ بالساحِـر! فيُقال: هذه مُغالَطة؛ لأن النبيَّ يَقول: إنه نبيٌّ. والذي ظهَرَت كرامةٌ على يَدِه يَقول: إنه وليٌّ وليس بنَبيٍّ. والساحِر ليس نَبيًّا ولا وَليًّا، مَعروف بأنه فاسِقٌ مُخالِف للشَّرْع، فلا يُمكِن أن يَكون التِباسٌ.

فإن قال قائِل: بالنِّسبة لبعض الناس الذين يَعتَقِدون في المَشايخ، وكذا يَقولون: إن الشَّيْخ يَنفَع ويَضُرُّ، ولكن بإِذْن الله تعالى، فنُريد رَدًّا حاسِمًا عليهم، يَقولون: هم يَنفَعون ويَضُرُّون، ولكن بإِذْن الله.

فالجَوابُ: نَقول: أين الدَّليل على أن الله أَذِنَ لهم؟ فإن قيل: الدَّليل الحِسُّ، وهو كَثْرة حُصول هذا الشيءِ. قيل: كَثْرة حُصول هذا الشيءِ إمَّا أن يَكون شيئًا يُدرِكه كل إنسان، فلا مِيزةَ للمَشايخ مِثْل الدُّعاء يَدعو فيَستَجيب الله، وإمَّا أن يَكون شيئًا لا يُدرِكه الإنسان فهو من الشَّياطين، الشياطين تَخدُم هَؤلاءِ الشيوخ؛ لأنهم يُضِلُّون عن سبيل الله، والشَّيْطان لا يُريد منَّا إلَّا أن يُوقِع بينَنا العَداوة والبَغْضاء، ويَصُدَّنا عن ذِكْر الله فنَقـول هذا، ولا شَكَّ أنهم يُضِلُّـون العوامَّ، فيقولون: تَعالَ تُريد أن تَصير حِمارًا حصانًا، يَدعو الله عَزَّوَجَلَّ ظاهِرًا، والشَّيْطان يُحوِّل هذا الحِمارَ إلى حصان بالرُّؤْية، يعني نوع من السِّحْر نَوْع بالتَّمويه، وهُمْ يَأكُلون أموال الناس بالباطِل.

وأنا سمِعْت من بعض الجِهات في إفريقيا المَشايخ يَقولون: إنه قد رُفِع عنَّا التَّكليف، لا أحَدَ يَصوم ولا نُصلِّي ولا نُزكِّي ولا شيء، ورُفِع عنَّا كل المُحرَّمات؛ ولهذا يَكون الواحِد منهم مثل التَّيْس يَتزوَّج خَمسين امرأةً أو أكثَرَ بعَقْد النِّكاح، فهو وليٌّ مَرفوعٌ عنه التَّكاليف، ويَقول: هذه التَّكاليفُ ما هي إلَّا وسائِلُ حتى تَصِل إلى الغاية، إذا وصَلت إلى الغاية بطَلَت التَّكاليفُ، كالرجُل يَتأَهَّب إلى السفَر ويَركَب السَّيَّارة، أو يَأخُذ عصا الجمَل، فإذا وصَل إلى البَلَد رَماها -نَسأَل الله العافِيَة-

والشياطين تَخدُمهم، حتى ذكَر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] أن بعض الناس يَقول: إني رأَيْتك أنت في عرَفةَ، أنت يا ابنَ تيميَّةَ. وهو في الشام لم يَحُجَّ، يَقول: هذا الشَّيْطانُ يَتمَثَّل بي. يَقول: أنا ابنُ تَيميَّةَ. ويَقول للذي يجيء إليه: يَقول ابن تيميَّةَ: هذا حلال، وهذا حرام.

وقول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ مُتعلِّق بإرسالنا، وفِرعونُ هو حاكِم مِصرَ، الذي مَلَكها وسُلِّطَ على بني إسـرائيلَ؛ فكان يُقتِّل أَبناءَهُم ويَستَحيِي نِساءَهم، قيل: إنه كان يَفعَل ذلك من أَجْل أنه قيل له؛ أو قال له بعضُ الكَهَنة: إنه سيَكون في بني إسرائيلَ رجُل يَكون زوالُ مُلْكِك على يَدِه. هذا قول؛ وقول آخَرُ: إنه فعَل ذلك إِذْلالًا لهم وإهانةً؛ لأنَّه إذا قُتِّل الرِّجال وبقِيَت النِّساء هلكَـتِ الأُمَّةُ، وهذا القول أقوى، وذلك لأنَّ القول الأوَّل مُعتمَدُه النَّقْل عن بني إسرائيلَ، ومَعلوم أنَّ النَّقْل عن بني إسرائيلَ لا يُصدَّق ولا يُكذَّب، والمعنى المَعقول لكونه يُذَبِّحُ أبناءَهُم ويَستَحْيِي نِساءَهم، هو إذلال هذا الشَّعبِ، وهو قِلَّةٌ بالنِّسبة للأَقْباط.

قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾ هامانُ وزيرُ فِرعونَ، وقارونُ تاجِرُ آل فِرعونَ؛ لأن قارونَ كان غنِيًّا غِنًى عظيمًا، حتى قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ﴾ أي: من الذهَب والفِضَّة ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ أي: الذي إن مِفاتِحه ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص:٧٦] تَنوء يَعنِي: تَثقُل بهم؛ أي: تَثقُل، العَصَبة؛ أي: الطائِفة من الناس الأقوياء هذه مَفاتيحه.

إِذَنْ: فالخَزائِن كثيرة وعَظيمة ﴿قَٰرُونَ﴾ فقالوا: الضَّمير يَعـود على الثلاثة، فِرعونَ وهامانَ وقارونَ ﴿فَقَالُوا۟ سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ ﴿سَٰحِرٌ﴾ خبَرُ لمُبتَدَأ محَذوف،

(١) انظر نحوه في: مجموع الفتاوى (١/ ٨٣، ١٣/ ٩٢).

قدَّره المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: [هو ﴿سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾].

والساحِرُ اسم فاعِلٍ من السِّحْر، وهو الذي يَسحَر الناس؛ فيُريهم الحقائق على غير ما هي عليه، وليس هو الذي يُغيِّر الحَقائِق؛ لأنه لا يُغيِّر الحَقائق إلَّا الخالِق عَزَّوَجَلَّ، لكن يُرِي الناس الحقائِق على غير ما هي عليه، مثل ما فعَل السحَرة -سحَرة آل فِرعونَ- حين أَلقَوُا الحِبال والعِصيَّ؛ فـرآها الناس وكأنها حيَّاتٌ تَسعى، وهي ليست كذلك.

هؤلاء قالوا: إن موسى ساحِر، كيف يُلقِي العصا فتكون حَيَّة؟! كيف يُدخِل يدَه فتَخرُج بَيْضاءَ من غير سوء؟! ليس هذا إلَّا سِحْر. ﴿كَذَّابٌ ﴾.

وقوله: ﴿كَذَّابٌ ﴾ أي: كاذِب فيما ادَّعى من الرِّسالة، فهو في آياته ساحِر، وفي دَعْواه كاذِب، ثُم قال: ﴿كَذَّابٌ ﴾ صيغة مُبالَغة أو نِسبة، والفَرْق بين صيغة المُبالَغة والنِّسبة أنَّ النِّسبة وَصْفٌ مُلازِم، وصيغة المُبالَغة فِعْل حادِث مُتكرِّر. فكلِمةُ النَّجَّار هذه نِسْبة، وقد تَكون صيغة مُبالَغة لكَثْرة نِجارته. وأمَّا إذا قيل: فُلان أَكَّالٌ للطعام فهذا قد لا يَكون نِسبة، ولكن لكَثْرة أَكْله سمَّيْناه بأنَّه أَكَّال.



الآية (٢٥)

•●◦●•

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ نِسَآءَهُمْ ۚ وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [غافر:٢٥].

•●◦●•

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ أرسَله الله بالآيات؛ فقالوا: ساحِر كذَّاب. قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ بالصِّدْق] ﴿مِنْ عِندِنَا ﴾: من عِند الله عَزَّوَجَلَّ وهو الوَحيُ، حينما قال موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: إنَّ الله هو ربُّكم، وإن الله واحِد، وما أَشبَه ذلك ممَّا جرَت فيه المُحاوَرة بينه وبين فِرْعونَ، وهذا مَذكور في سورة الشُّعَراء، وفي سورة الإِسْراء وغيرهما.

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ الذي عجَزوا أن يُقابِلوه بالحُجَّة الداحِضة، تَوعَّد فِرعونُ موسى فقال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء:٢٩]، وهذا وَعيد، شيء آخَرُ قالوا: ﴿ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ ﴾ [غافر:٢٥]، قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [استَبْقوا] ﴿نِسَآءَهُمْ ﴾ وعلى هذا فيَكون القَتْل لأبناء بني إسرائيلَ، واستِحْياء النِّساء يَكون وقَع مرَّتَيْن؛ المرة الأُولى قبل أن يُبعَث موسى، والمرة الثانية بعد أن بُعِث.

﴿قَالُوا۟ ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ وَٱسْتَحْيُوا۟ نِسَآءَهُمْ ﴾؛ لئَلَّا يَبقَى لهم شَوْكة، ولتَزول هَيْبتهم؛ لأنه إذا لم يَبقَ إلَّا النِّساء فالنِّساء ضَعيفات، لا يَدفَعْن عن

أنفُسِهِنَّ، ولا يُدافِعن عن حُقوقِهن، فيَبقَى موسى وقومه على أسوَأ حال.

ثُمَّ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هَلاك] (ما) نافِية، و﴿كَيْدُ﴾ مُبتَدَأ، ولا يَصِحُّ أن يَكون اسمها؛ لأنَّ مِن شرط عمَل (ما) عملَ (ليس) أن لا يُنتَقَض النَّفيُ. قال ابنُ مالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

.... مَـعَ بَقَـا النَّفْـيِ وَتَرْتِيْـبٍ زُكِـنْ[1]

فإذا انتَقَض النَّفيُ؛ فإنَّها لا تكونُ عامِلَة عمَل (ما)، وفي القُرآن الكريم كثير من هذا: ﴿مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون:٢٤]، ولم يَقُل: ما هذا إلَّا بشَرًا؛ لأنه انتُقِض النَّفيُ، إِذَنْ: (ما) نافِية، و﴿كَيْدُ﴾ مُبتَدَأ.

وقوله: ﴿كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾ الكَيْد والمَكْر والخِداع، وما أَشبَهَها، كلُّها كلِمات مُتقارِبة، معناها التَّوصُّل إلى الإيقاع بالخَصْم، من حيثُ لا يَشعُر، يَعنِي: يَتوصَّل إلى الإيقاع بخَصْمه بأسباب خَفيَّة، لا يَشعُر بها الخَصْم؛ لأن الكائِدَ والماكِر والخادِع لا يَأتِي بالشيء علَنًا هكذا، بل بأسبابٍ خَفيَّة، فهي التَّوصُّل إلى الإيقاع بالخَصْم من حيث لا يَشْعُـر؛ أي: بأسباب خَفيَّة؛ فالكُفَّار لهم كيدٌ عَظيم، يَكيدون على الإسلام، وليسوا يَكيدون للإسلام؛ لأن هُناك فَرْقًا بين الكَيْد على الشيء، والكيد للشيء، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف:٧٦]، ولم يَقُل: على. لكن الكَيْد بالعَدوِّ هذا يُسمَّى كَيْدًا عليه، الكافِرون لهم كَيْد على الرُّسُل، يَكيدون كيدًا عظيمًا، ويَفعَلون كل سبَب يُدحِضون به حُجَّة الرُّسُل، ولكن مَهما عمِلوا؛ فالله عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: قوله تعالى: ﴿إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ كَيْدُهم في ضَلال؛ أي: في هَلاك وضَياع. كما أنَّ الضالَّ لا يَهتَدِي السَّبيل كذلك كَيْد هَؤلاء الكُفَّارِ لا يُوصِلهم إلى المَقصود.

---

(١) الألفية (ص:٢٠).

من فوائد الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أتى بالحقِّ إلى فِرعونَ وهامانَ وقارونَ، وهذا يَدُلُّ على أنه صدَع به أمامَهم.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ هَؤلاءِ المُكذِّبين عجَزوا عن رَدِّ الحَقِّ الذي جاء به؛ فلم يُقابِل الحُجَّة بمِثْلها.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ هؤلاءِ الثلاثةَ لجَؤُوا إلى القَتْل والتهديد، قالوا: ﴿ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [غافر:٢٥].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الذي يَحمِي الدِّيار ويُدافِع عنها همُ الرِّجال، وأن المرأة ليسَت بذاك الذي يُدافِع عن البلَد، أو يَدفَع العُدوَّ؛ دليل ذلك أنَّ هؤلاءِ قالوا: ﴿ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: التَّعصُّب التامُّ للكافِرين، يَعنِي: أنهم مُتَعصِّبون، فهم يَقولون: ﴿ٱقْتُلُوٓا۟ أَبْنَآءَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ يَعنِي: وغير المُؤمِنين من بني إسرائيلَ لا تَقتُلوهم، اقتُلوا أبناءَ الذين آمَنوا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الله تعالى قد يُسلِّط أعداءَه على المُؤمِنين، امتِحانًا وابتِلاءً، والواقِع كذلِك، وقد يَكون الإنسان كلَّما اشتَدَّ إيمانه اشتَدَّ إيذاءُ أعداءِ الله له.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ الكُفَّار يَكيدون للمُؤمِنين؛ لقوله: ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الحُكْم على هَؤلاء الثلاثة بأنَّهم كُفَّار، ولهذا لم يَقُل: وما كَيدُهم. بل أَظهَر في مَوضِع الإضمار، إشارة إلى أنَّ هَؤلاءِ كُفَّار، وقد سبَقَ لنا أنَّ الإظهار

في مَقام الإضمار يُستَفاد منه ثلاث فَوائِدُ:

الفائِدة الأُولى: الحُكْم على هـؤلاء الذين حَلَّ الضَّميـر محَلَّ ضَمِيرهم بهذا الوَصْف.

والثانية: العُموم والشُّمول.

والثالِثة: إفادة التَّعليل ﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: البُشْرى التامَّة للمُؤمِنين بأن الكُفَّار مَهما كادوا؛ فإن كيدَهم ضائِع وهالِك لن يَنفَعهم ولن يَستَفيدوا منه شَيئًا، وإنِ استَفادوا فإنها يَستَفيدون فائِدة مُؤقَّتة، ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف:١٢٨].



الآية (٢٦)

•●☙●•

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ [غافر:٢٦].

•●☙●•

ثُم قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ أعوذُ بالله! وقد كانوا اقترَحوا أن يَقتُلوا أبناءَ بني إسرائيلَ، ويَستَحوا نِساءَهم، لكِنَّ فِرعونَ قال: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ اترُكوني أَقتُل موسى. وإنما قال هذا؛ لأن موسى هو زَعيم بني إسرائيلَ، ومَعلوم أنَّ قَتْل الزعيم يُوجِب وهَن الأَتباع وضَعْفهم.

وفي قـوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ اترُكـوني، دليلٌ على تَمـويه فِرعونَ، وأنه رجُل مُموِّه كائِد، خَبيثٌ كأنَّه يَقول: إن الناس يُمسِكُونني عن قَتْل موسى، ولولا أن الناس يُمسِكوني لقَتَلته. فيَقول: اترُكوني عليه، اترُكوني أَقتُله. مع أنه لا أَحَدَ يَستَطيع أن يَرُدَّه عن مُراده؛ لأنه يَقول لهم: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤]، لكن يُموِّه ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ و﴿أَقْتُلْ﴾ مجزوم على أنه جَوابُ الأمر ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ وجَـوابُ الأمر يَكون مجزومًا، وهل هو مجـزوم به، أو بشَـرْط مُقدَّر؟ على قولَيْن:

القولُ الأوَّلُ: إنه مجزوم به.

والثاني: إنه مجزومٌ بشَرْط مُقدَّر، والتَّقدير: إن تَذروني أَقتُل موسى، والقاعِدة

عِندنا في التَّفسير، وفي الحَديث: أنه إذا دار الكَلام بين التَّقدير وعدَمه فالأصل عدَمُ التَّقدير، وعلى هذا فنَقول: ﴿أَقْتُلْ﴾ فِعْل مُضارِع مجزوم على أنه جوابُ الأمر، وعَلامة جَزْمه السُّكون.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾؛ لأنهم كانوا يَكُفُّونه عن قَتْله] بنَى المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ قوله هذا على ظاهِر اللَّفْظ، أنهم كانوا يَكُفُّونه، ويَقول: ذَروني أَقتُله، ولكن الذي نَرَى: أنَّه كَذَّاب لم يَكُفَّه أحدٌ عن قَتْله، ولا يَستَطيع أحدٌ أن يَكُفَّه عن قَتْله أبَدًا، لكن هو أَراد أن يُمَوِّه؛ لأنه لا يَستَطيع أن يَقتُل موسى؛ فادَّعى أنه -أو تَظاهَر بأنه- يُكَفُّ عن قَتْله، ويَقول: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾.

قال: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ تَحَدٍّ -والعِياذ بالله-، والواو حَرْف عَطْف، واللَّام لام الأَمْر، و«يَدْعُ»: فِعْل مُضارِع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جَزْمه حَذفُ الواو، والضَّمَّة قبلها دليلٌ عليه، وأصلُ «يَدْعُ»: «يَدعو».

وقوله: ﴿أَقْتُلْ﴾ و﴿وَلْيَدْعُ﴾ هذا تَحَدٍّ سافِرٌ لموسى ومَن أَرسَله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يَعنِي: إن كان صادِقًا؛ فلْيَدعُ هذا الربَّ الذي أَرسَله، قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [لِيَمْنَعه مِنِّي].

وقوله: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ ذكَرْنا لكم أنَّ اللَّام لامُ الأمر، وهي ساكِنة، فبعد الواو والفاء و(ثُم) تكون ساكِنة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:١٥]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [الحج:٢٩]، وهنا قال: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾.

وقوله: ﴿رَبَّهُۥٓ﴾ ولم يَقُل: رَبَّنا؛ لأنه لا يَعتَرِف ظاهِرًا برُبوبية الله، وإنَّما أَضاف

الرُّبوبية إلى مُوسى، من أَجْل التَّبكيت، يَعني: كأنه يَقول: هذا رَبُّك الذي زعَمْت، إن كُنتَ صادِقًا فلْيَمنَعْك مِنِّي.

قال تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾.

قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ هذا الخَوفُ حَقيقيٌّ، هو يَخاف أن موسى بما معَه من الآيات يُبدِّل دِين هَؤلاءِ؛ لأن دِينهم التَّعبُّد لفِرعونَ، وموسى يَقول: اعبُدوا الله؛ فإذا جاءَ بالآيات واتَّبَعه الناس بَدَّل الدِّين، فصَارَ الناس بدَل أن يَتَّجِهوا إلى فِرعونَ ويَعبُدوه، يَتَّجِهون إلى الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ من عِبادتكم إيايَ فتَتَّبِعونه].

إِذَنْ: دِينهم هو عِبادتهم فِرعونَ، فإذا دعاهم موسى إلى عِبادة الله انصَرَفوا إلى الله، فتَبدَّل الدِّين، واتَّبَعوا موسى.

فقوله: «وَأَنْ يَظهَر فى الأَرْض الفَسادُ» الفَساد على زَعْمه هو: صرف الناس عن عِبادته إلى عِبادة الله، هذا وَجهٌ.

وجهٌ آخَرُ: تَفريق الناس بدَل أن كانوا مُتَّفِقين عليه، ما بين خائِف وراغِب، يَختَلِفون؛ فيَكون بعضُهم تابِعًا لمُوسى، وبعضُهم لِفِرْعون، وتَفرُّق الأُمَّة لا شكَّ أنه فَساد، فصار إظهار الفَساد يَدَّعيه من وجهَيْن: الأوَّل: تَغيير الدِّين. والثاني: تَفريق الأُمَّة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [«وَأَنْ يَظهَرَ فى الأَرْضِ الفَسادُ» مِنْ قَتْل وغَيْره]، القَتْل هذا غالِبًا من لازِم الاختِلاف، ولازِم الاختِلاف بين الأُمَّة أن يَصِل بهم النِّزاع إلى حَدِّ المُقاتَلة أو غيره، ومنه تَغيُّر عِبادة الناس من عِبادة فِرعونَ إلى عِبادة الله.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي قِراءة (أو)] إِذَنِ الشَّارِح شرَح على الواو؛ لأنه قال: [وفي قِراءة (أو)] وهذه القِراءة سَبْعية؛ بِناءً على الاصطِلاح الذي تقدَّم، أنه إذا قال: وفي قِراءَة، أو قال بالضَّمِّ والفَتْح مثلًا؛ فهي سَبْعية. وإذا قال: قُرِئ فهي شاذَّة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي أُخرَى بفَتْح الياء والهاء وضَمِّ الدال] «وَأَنْ يَظْهَرَ فى الأَرْض الفسادُ» ضمُّ الدال على أنَّ «الفَساد» فاعِل «يَظهَر».

وهذه القِراءات تَختَلِف مَعنى من حيثُ الظاهِر؛ لكنَّ مُؤدَّاها واحِدٌ؛ لأنه إذا أَظهَر موسى الفَساد في الأرض، ظهَر الفَساد، فيكون اختلاف القراءات فيه فائدة: أولًا: الفائدة من (أو) والواو: إذا كانت (أو) صار أنَّه خاف أحَد أَمْرين: أن يُبدِّل الدِّين، أو أن يُظهِر الفَساد، والواو ﴿أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ و﴿أَن يُظْهِرَ﴾ يَكون خاف من اجتِماع الأَمْرين؛ تَبديل الدِّين، وظُهور الفَساد.

ولا بُدَّ من أحَدِ الأمرين؛ إمَّا أن يُبدِّل الدِّين، وإمَّا أن يُظهِر الفَساد، وإن لم يُبدِّل الدِّين لا بُدَّ أن يَكون هناك قَتْل ونِزاع، ولا بُدَّ أيضًا من طرَف آخَرَ أن يُجمَع بين الأمرَيْن؛ تبديل الدِّين، وظُهور الفَساد، بالنِّسْبة (ليَظْهَر) و(يُظْهِر) نَقول: إذا قصَد إظهار الفَساد؛ فقد يَظهَر وقد لا يَظهَر، فإذا كان «وَأَنْ يَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادِ» صار حُصول ما أَرادَه من إظهار الفَساد.

فالقِراءات مُؤدَّاها واحِد «وَأَنْ يَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ».

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: تَمويه فِرعونَ، وأنه رجُلٌ ماكِر مُخادِع يُظهِر خِلاف الواقِع؛ لقوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: شِدَّة حَنَق فِرعونَ على موسى؛ إلى حَدٍّ أنه أراد قَتْله.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: شِدَّة تَحدِّي فِرعونَ، حيثُ قال: دعَوني أَقتُله، ولْيَدْعُ ربَّه؛ يَعنِي: يَتَحدَّاه إذا دعا رَبَّه هل يُفيده أو لا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: خوفُ الكُفَّار من سِلاح المُؤمِنيـن بالدُّعاء؛ لقوله: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ وإن كان المَقصودُ التَّحدِّي، لكن لا شَكَّ أنه قد فَهِم أن الدُّعاء سِلاح لموسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

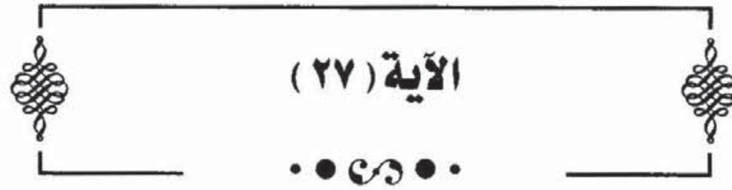
الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تَعصُّب الكُفَّار لدِينهم؛ لقوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن قَوْم فِرعونَ يَدينون له بالعِبادة، يَعنِي: يَتَّخِذون تَذلُّلهم له عِبادة؛ لقوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ الكُفَّار يَرَوْن أنَّ الإيمانَ فَسادٌ في الأَرْض؛ لقوله: ﴿أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ وإذا كانوا يَرَوْن ذلك، فلا بُدَّ أن يُحوِّلوا بين الناس وبَيْنَه؛ حتى لا تَفسُد الأَرْض على زَعْمهم.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الكُفَّار يَدَّعون ما هو كَذِب؛ لإِبْقائهم على ما هُمْ عليه، وهو دَعْواه أن الناس إذا دانوا لله ظهَـر في الأرض الفَساد، من أَجْل أن يَبقَى الناس على تَديُّنهم لِفرعونَ. واللهُ أَعلَمُ.





الآية (٢٧)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [غافر:٢٧].

• • ● • •

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ﴾ لقومه وقد سمِع ذلك ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾...] إلى آخره.

قوله: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ﴾ تَوجيه القَوْل إلى قوم مُوسى ليس بصواب، بل قال مُوسى لِفرعونَ: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ هذا إن كان فِرعونُ قد قاله له مُواجَهةً، يَعنِي: قال: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ مُواجَهةً، فإن موسى قال: ﴿إن إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ مِنكم، ولكن قال: ﴿مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾، أمَّا إذا كان فِـرْعونُ يَتَحدَّث مع قومه وسَمِعَ موسى ذلك؛ فعلى ما قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ موسى لَمَّا سمِع هذا قال: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾، ولكن الظاهِر -واللهُ أعلَمُ- أنَّ المعنى الأوَّلَ أصَحُّ أنه قاله لِفرعونَ حين قال: ﴿ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ ﴿عُذْتُ﴾ بمعنى: اعْتَصَمْتُ بالله؛ لأن عِياذة الشيء الاعتِصام به، قال العُلَماء: ويُقال: العِياذ واللِّياذ الفرق بينهما أنَّ اللياذ فيما يُرجَى، والعِياذ فيما يُخشَى.

فمَعنى ﴿عُذْتُ﴾: اعتَصَمْت بربِّي وربِّكم، بربِّي وربِّكم، هذه الرُّبوبيةُ العامَّة

والخاصَّة، ربِّي هذه رُبوبية خاصَّة وربُّكم ربوبية الله لِفرعونَ وقومه من الربوبية العامَّة.

وقوله تعالى: ﴿مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ وهذا الوَصْفُ يَنطَبِق تَمامًا على فِرعونَ، فهو مُتكَبِّر طاغٍ عاتٍ عالٍ، والمُتكبِّر هو المُترفِّع كِبرياءً عن الحقِّ، وعلى الخَلْق، لأن الكِبْر إمَّا عن الحقِّ وإمَّا على الخَلْق؛ لقول النبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «**الْكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ**»[1] «بَطَرُ الحَقِّ» يَعنِي: احتِقارَه وازدِراءَه، وهذا التَّكبُّرُ عن الحقِّ، و«غَمْطُ النَّاسِ» يَعنِي: احتِقارهم، وهذا التَّكبُّر على الخَلْق، وإذا اجتَمَع في قَلْب المَرْء تكبُّر على الخَلْق، وتَكبُّر عن الحقِّ فهو الهالِك، والعِياذ بالله.

وقوله: ﴿لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ يَعنِي: يوم القِيامة، وعدَل عن قوله يوم القِيامة إلى يوم الحِساب؛ لأن الحِساب أشَدُّ خَوْفًا من يوم القِيامة، إذا قِيل للإنسان: إنك سَوْف تُحاسَب على ما عمِلْت من خيرٍ وشَرٍّ؛ فإنه سوف يَخاف ويَوجَل ويَستَقيم.

وإنَّما ذكَر الحِساب دون القِيامة؛ لأنه أشَدُّ تَخويفًا؛ فإن الإنسان إذا عَلِم أنه سيُحَاسَب على عمَله، فسَوْف يَرتَدِع عن المَعاصِي، ويَقوم بالأَوامِر.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: قُوَّة موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وصَراحته؛ حيث أَعلَن أمام مُهدِّديه بالقَتْل بأنه عاذَ بالله ربِّه وربِّهم؛ لقوله: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ [غافر:٢٧].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: قوَّةُ توكُّله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حيث اعتمَد على الله أمام هذا الطاغِيةِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الذي يَسْهُل عليه أن يُنفِّذ ما توعَّد به.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: وَصْف فِرعونَ بهذَيْن الوَصْفين الذَّميمَيْن: التَّكبُّر، وأنَّه لا يُؤمِن بيَوْم الحِساب.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: العُدول إلى العُموم دون الخُصوص؛ لأنه لم يَقُل: إني عُذْت برَبِّي وربِّكم من فِرعونَ، ولكن قال: ﴿مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر:٢٧]، ليَعُمَّ فِرعونَ وغير فِرعونَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّه إذا جاءَت بصِيغة العُموم وبالوَصْف انطَبَقت على فِرعونَ، وبَيَّنت أنه مُتَّصِف بالاستِكْبار، وكذلك الكُفْر بيَوم الحِساب.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات يَوْم الحِساب، وهو يوم القِيامة، والحِساب ليس مُناقَشة الإنسان على عمَله؛ لأنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- قال: «مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ»(١)؛ لأن الله لو ناقَشَك لكانت نِعْمة من نِعَمه تُغطِّي جميع الحَسَنات التي قُمْت بها، بل إن حَسَناتك التي قُمْت بها نِعْمة من الله عَزَّوَجَلَّ تحتاج إلى شُكْر، ثُم إذا وُفِّقت لشُكْرها تَحتاج إلى شُكْر آخَرَ للتَّوْفيق إلى الشُّكْر، ثُم هَلُمَّ جرًّا؛ ولهذا قال الشاعِرُ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةَ اللهِ نِعْمَةً ... عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ
فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ ... وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّصَلَ الْعُمْرُ

وهذا صَحيح؛ فالحِساب هو أنَّ الله تعالى يَخلو بعَبْده المُؤمِن، ويُقرِّره بذُنوبه،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عذب، رقم (٦٥٣٦)، ومسلم: كتاب الجنة، باب إثبات الحساب، رقم (٢٨٧٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فيَقول: عمِلت كذا، عمِلت كذا؛ فإذا أَقَرَّ قال: قد سَتَرْتها عليك في الدُّنيا، وأنا أَغفِرها لك اليومَ، أمَّا الكُفَّار فإنهم لا يُحاسَبون مُحاسَبة مَن تُوزَن حَسَناته، وسَيِّئاته؛ لأنه ليس لهم حَسَنات، ولكن تُحصَى أعمالهم، ويُوقَفون عليها، ويُخزَوْن بها، يَعنِي: يُذلُّون بها، ويُقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:١٨]؛ هذا هو حِساب الكُفَّار، وذاك حِساب المُؤمِنين.



الآية (٢٨)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر:٢٨].

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا﴾ إلى آخِره؛ لَمَّا سمِع هذا الرجُلُ المُؤمِن بتَهديد فِرعونَ لموسى بالقَتْل، قال ذلك؛ وتَأمَّل سِياق الآية، ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ لم يُعيِّنه باسْمِه، بل قال: ﴿رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ كِتْمانًا له؛ لأنه ليس المَقصود مَعرِفة الاسم، إنَّما المَقصود مَعرِفة القَضيَّة، أمَّا تَعيِين الأسماء فهي من فُضول العِلْم، بمَعنَى: إنْ حَصَل فهذا طَيِّب، وإن لم يَحصُل فلَيْس ذا أَهمِّية.

قوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مُؤمِن بالله، ورُبما نَقول: مُؤمِن بمُوسى أيضًا. ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ يُحتَمَل أنَّ المُراد من قَرابته؛ لأن آل الإنسان قرابته، ويُحتَمَل أن المُراد من أَتْباعه؛ لأن الآل تُطلَق على الأَتْباع، وأيًّا كان فالرَّجُل ليس من بني إسرائيلَ، بل هو من قَوْم فِرعونَ، سواء كان من قَرابته، أو من قَوْمه الذين يَنتَمون إليه، وقول المُفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قيل هو ابنُ عَمِّه] هذا قول أَشار المُفسِّر إلى ضَعْفه بكلِمة: قيل.

قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾ أي: يُخفيه ويُسِرُّه خوفًا على نَفْسه، وفي قوله: ﴿رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾ هذه ثَلاث صِفات: مُؤمِن، من آل فِرعونَ، يَكتُم إيمانه.

وقد قال عُلَماء النَّحو: إنَّ النَّكِرة إذا وُصِفت أوَّل مرَّة فإن ما بعدَها يَجوز أن يَكون حالًا، ويَجوز أن يَكون صِفَة، وعلى هذا؛ فيَجوزُ أن يَكون ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ حال، و﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾ حال، ويَجوز أن يَكون ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صِفة ثانية، و﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾ حال، ويَجوز أن تكون ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ صِفة ثانية، و﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾ صِفة ثالِثة، ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾؛ أي: يُخفيه عن فِرعونَ وقومِه.

قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ الاستِفْهام هنا للإنكار، يَعنِي: كيف تَقتُلون رجُلًا لم يَأتِ بشَيْء إلَّا أنه يَقول ربِّي الله؟! وهذا كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج:٨]، وقوله: ﴿أَن يَقُولَ﴾ (أن) هذه مَصدَرية على تَقدير اللَّام، ولهذا قدَّرها المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: [أي: لأن يَقول] فعلى هذا تَكون (أن) مَنزوعة اللَّام، التي للتَّعليل؛ أي: بقوله ربِّي الله، لا فِرعونَ. وهم يَرَوْن أنَّ ربَّهم فِرعونُ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ بالمُعجِزات الظاهِرات من ربِّكم]، ﴿وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ﴾ الباء للمُصاحَبة، والبَيِّنات صِفة لمَوْصوف محَذوف، وتَقديرها -خِلافًا للمُؤلِّف- الآيات؛ أي: جاءَكم بالآيات البَيِّنات؛ أي: الظاهِرات التي تَدُلُّ دَلالة قاطِعة على أنه نَبيٌّ.

قوله: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ هذا يُسمَّى عند عُلَماء المَنطِق (السَّبْر والتَّقْسيم)؛ لأن موسى الآنَ إمَّا

أن يَكون صادِقًا، وإمَّا أن يَكون كاذِبًا، وليس هناك رُتْبة بين الصدَق والكذِب؛ لأنه هو يَقول: إنه رسول الله، فإمَّا أن يَكون صادِقًا في هذا، وإمَّا أن يَكون كاذِبًا، وعلى كلٍّ فإنه لا يَضُرُّكم أن تُصدِّقوه؛ ولهذا قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥ﴾ أي: ضرَر كذِبه]، وسوف يُوقِع الله به الخِزيَ والعارَ لو كذَبَ على الله، قال الله تعالى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدۡقِ إِذۡ جَآءَهُۥٓ﴾ [الزُّمَر:٣٢]، والآيات في هذا المَعنَى كَثيرة، وأن الله تعالى يَهتِكُ سِرَّه ويُبيِّن كذِبَه؛ فيَكون كذِبُه عليه.

وقوله: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا﴾ في أنه رَسول وكذَّبْتُموه أنتم أَصابَكم بعض الذي يَعِدُكم، قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [من العَذاب عاجِلًا]، وكذلك يُصِبْكم في الآخِرة آجِلًا؛ فصار الآنَ الخَطَر عليه إن كان كاذِبًا وأنتُم سَوْف تَسلَمون، والخَطَر عليكم إن كان صادِقًا، وهو سَوْف يَنجو.

وهذا لا شَكَّ أنه من تَمام نُصْحِه أنَّ الرَّجُل تَنزَّل مع آل فِرعونَ إلى هذا التَّنزُّل، لم يَقُل: إنه صادِق مع أنه كان يُؤمِن به، لكن هذا من باب التَّنزُّل.

وهنا قال: ﴿أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا﴾ ولم يَقُل: أَتَقْتلون مُوسى، إبعادًا للتُّهْمة عن نَفْسه؛ لئَلَّا يَظُنَّ أحَدٌ أنه كان يَعْرِفُ مُوسى وأنه يُدافِع عَنْهُ عَنْ مَعرِفة، ولكنه أَتى بـ﴿رَجُلًا﴾ النَّكِرة إبهامًا للأمر وَشِدَّةً في إِخْفائه.

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾ ﴿مُسۡرِفٞ﴾ أي: مُتَجاوِز للحَدِّ، ﴿كَذَّابٞ﴾ أي: ذو كَـذِب، وهل هَذه الجُمْلة تَعليلية؟ وهل هي تَعـود على مُوسى، أو تَعود على فِرعونَ؟

نَقول: هي صالِحة للأَمْرين، كل مَن كان مُسرِفًا كذَّابًا، فإن الله لا يَهديه، وهذا

الوَصْفُ يَنطَبِق على فِرعونَ، فإنه مُسرِف مُتَجاوِز للحَدِّ، كذَّاب، مُدَّعٍ ما ليس له، يَقول: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات:٢٤]، وكذَب في ذلك؛ فهو مُسرِف كذَّاب؛ كذلك أيضًا في مَقام المُجادَلة والتَّنزُّل تَنطَبِق على موسى لو كان كاذِبًا؛ فإنه يَكون مُسرِفًا مُتجاوِزًا للحَدِّ، وادِّعائه الرِّسالة وهو كاذِب، وكذلك كَذَّاب لأنه ادَّعى ما ليس صادِقًا فيه.

وعلى كل حال: فالجُمْلة هنا صالِحة لأن تَكون مُنطَبِقة على فِرعونَ، وهي مُنطَبِقة على الحَقيقة، أو على موسى من بابِ التَّنزُّل مع الخَصْم.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنه يَنبَغي العِناية بمَضمون القِصَّة، دون عَيْن مَن وقَعَت عليه؛ لقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ وإلَّا فنحن نَعلَم أنَّ الله يَعلَم مَن هذا الرجُلُ، ويَعلَم اسمه ونَسَبه، وكل شيء يَتعلَّق به، لكنَّ الله تعالى ذِكْره إبهامًا، إشارة إلى أن المهمَّ مَضمون القِصَّة دون عين مَن وقَعَت عليه، إلَّا إذا كان في تَعْيينه مَصلَحة، فالمَصلَحة ذِكْره وتَعْيينه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه قد يَكون من صُلْب المُعادِين مَن هو من الأَوْلياء؛ لقوله هنا: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر:٢٨]، سواء قُلْنا: من قَرابته، أو من أَتْباعه على دِينه؛ فإنه يَدُلُّ على أن الله على كل شيء قَدير، وأنه قد يُقيِّض أو يُهيِّئ الإيمان لِمَن كان بين قَوْم مُنغَمِسين في الكُفْر.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جَواز إخفاء الإيمان؛ إذا خاف الإنسان على نفسه؛ لقوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر:٢٨]، ولكن إذا كان الإنسان لا يَستَطيع أن يَعيش مُؤمِنًا إلَّا

بالكِتْمان، فتَجِب عليه الهِجْرة، ففي دِين الإسلام أن مَن كان لا يَستَطيع أن يَعيش إلَّا مُخفيًا دينه؛ فإنه تَجِب عليه الهِجْرة، ولكن بشَرْط أن يَكون قادِرًا عليها، فإن كان عاجِزًا فإن الله تعالى قال: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء:٩٨-٩٩].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: شِدَّة إنكار هذا المُؤمِن على فِرعونَ الذي هُدِّد بالقَتْل؛ لقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر:٢٨].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الإنكار على مَن عمِل عمَلًا بدون سبَب يَقتَضيه؛ يُؤخَذ من قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ وهذا ليس سببًا للقَتْل، بل على الأَقَلِّ يُترَك وشَأْنه، أمَّا أن يُقتَل لهذا السببِ فإن هذا مُنكَر، ولا يَجوز إقرارُه.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: العُدول عن التَّعيين خوفًا من التُّهْمة، أو إن شِئْت فقُلِ: استِعْمال المَعاريض؛ لقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا﴾ ولم يَقُل: أَتقْتُلون موسى؛ لأنه لو عَيَّنه باسمه لاتَّهمه النَّاس بأنَّ له صِلة به، وفسَد ما يُريد، لكِنَّه أَبهَمه وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ إلى آخِره.

فإن قال قائِل: ما مَعنَى المَعاريض؟

فالجَوابُ: المَعاريض مَعناها: أن تُؤدِّيَ بشيء خِلاف الواقِع، أي: يَعنِي كأن يَقول: متى تَجوز المَعاريضُ؟ تَجوز المَعاريضُ إذا كان فيه مَصلَحة، أو دَفْع مَضرَّة، واستِعْمال المَعارِيض على ثلاثة أَوْجُه: الوَجْه الأَوَّل: الظُّلْم. والثاني: دَفْع الظُّلْم. والثالِث: ما ليس فيه هذا ولا هذا.

الظُّلْم: هو أن يَستَعمِل الإنسان المَعاريض لدَفْع حَقٍّ عليه.

ودَفْع الظُّلْم: أن يَستَعمِل المَعاريض لدَفْع ظُلْم عن نَفْسه.

وما ليس كذلك ولا كذلك: مثل أن يَستَعمِلها في الأمور المُباحة.

مِثال الأَوَّل: تَخاصَم زَيدٌ وعَمرٌو عند القاضِي، وكان عند عَمرٍو لزَيْد مِئة دِرهَم؛ فقال القاضي للمُدَّعي: أَلَكَ بَيِّنة؟ قال: لا. قال: لك اليَمين على صاحِبك، فقال المُدَّعَى عليه: والله ما عِندي له شيء. ظَاهِرُ اللَّفْظ النَّفي، لكن هو في قلبه نَوَى الإثبات، ونوَى بـ(ما) الذي، وتَقدير الكَلام على نِيَّته: والله الذي له عِندي شيء. وهذا صَحيح، له عِنده شيء، لكن هو ورَّى بأن (ما) نافِية، وأنه ليس عِنده شيء، فالقاضِي سَوْف يَحكُم بأنَّها نافِية، حَسب ظاهِر الحال، هذا هي المَعروضة، نَقول: إنها حَرامٌ؛ لأَنَّه تَوصَّل بها إلى إسقاط حقٍّ عليه.

وكذلِك أيضًا في الدَّعْوة لو قال له خَصْمه: أنا أَرضَى منك أن تَحلِف أن لكَ عِندي شيئًا، فحلَف مُورِّيًا؛ فإنه حرام عليه.

أَمَّا دَفْع الظُّلْم: فمثل: أن يَحلِف على دَفْع الظُّلْم عن نَفْسه أو غيره، مِثال ذلك: دَخَل عليه لِصٌّ، أو جُنديٌّ ظالِم، يُريد أن يَأخُذ ماله فقال: افتَحْ لي هذا الصُّندوقَ. فقال والله: ما في هذا الصُّندوقِ شيء، المُخاطَب سوف يَظُنُّ أَنَّ الجُمْلة نافِية فيَنصرِف، وهو يُريد بها الإِثْبات، فهذه التَّورية لا شَكَّ في جوَازِها، بل إذا كان المالُ للغير مثل أَنْ يَأتِيَ شخص ويَقول: فُلان عِندك له كذا وكذا. فأَقول: والله ما عِندي له شيء، أَعرِف أنه لو أَقرَرْت لأَخذَها.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَتى بالآيات البيِّنة، التي يُؤمِن على

مثلها البَشَر؛ لقوله: ﴿وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: قُوَّة إيمان هذا الرجُلِ، حيث جابَهَ هؤلاءِ بإنكار رُبوبية فِرعونَ ضِمْنًا، يُؤخَذ من قوله: ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ فجابَهَهم بأنَّ لهم ربًّا سِوى فِرْعَونَ، وهذا يَدُلُّ على قُوَّة هذا الرجُلِ؛ أمَّا قوله: ﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ فلَيْس فيها دليلٌ؛ لأن رُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ لمُوسى ليس فيها شيء من الإنكار، لكن ﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ واضِح أنه يُعَرِّض بأن فِرعونَ ليس بربٍّ، وأنَّ الرَّبَّ هو الله، وهذا يَدُلُّ على كَمال شَجاعة هذا الرجُلِ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: استِعْمال السَّبْر والتَّقْسيم، يَعني: التَّرديد بين حالَيْن أو أحوال لا يَزيد الأَمْر عليهم، لقوله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾، و﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: مُراعاة الخَصْم فيما يُؤلِّفه ويُقرِّبه؛ لأنه بَدَأ بما كانوا يَعتَقِدون، وهو كذِبُ موسى، فبَدَأ بالكَذِب قبل أن يَبدَأ بالصِّدْق من أَجْل تَأْليفهم، وبَيان أنَّ الرجُل ليس عِنده تَعصُّب لمُوسى؛ ولهذا لم يَبدَأ بالصِّدْق الذي هو أَحَدُ الاحتِمالين.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: جواز التَّورِية؛ لقوله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ وقوله: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا﴾؛ لأنَّنا نَعلَم أنَّ هذا الرَّجُلَ يَعتَقِد أنه صَادِق، لكنه أَتى بهذا الكلامِ تَوْرِية بأنه ليس بمُؤمِن به، وذلك من أَجْل قَبول كلامه؛ لأنهم لو شَعَروا بأنه مُؤمِن به لقَتَلوه، مُؤمِن بمُوسى وهُو مِن آلِهم، ولكِنه أَتى بالكَلام الدالِّ على التَّوْرية.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ شُؤم الكَذِب يَعودُ على الكاذِب، وهو كذلك؛ لقَوْله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ﴾ وقد فضَح الله عَزَّوَجَلَّ الكاذِبين المُفتَرين عليه، فضَحهم في الدنيا، وسيَفضَحهم في الآخِرة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: قُوَّة إيمان هذا الرجُلِ؛ لكَوْنه يَعتَقِد ويُؤمِن بأن بعض الَّذي وعَدَهم موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سوف يُصيبهم إذا كان صادِقًا وقد كذَّبوه؛ لقوله: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أن المُسرِف الكذَّاب؛ أي: المُتَجاوِز للحَدِّ بفِعْله وبقَوْله، فبقَوْله: لأنه كَذَّاب، وبفِعْله لأنه مُسرِف، فإنه بَعيدٌ من الهِدَاية؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر:٢٨]، وحينئذٍ نَسأَل هل المُراد هِداية التَّوْفيق، أو هِداية البَيان والإِرْشاد؟

الجوابُ: هِداية التَّوْفيق؛ لأن الله تعالى قد بَيَّن للمُسرِف الكَذَّاب ولغيره، لكن وَفَّق مَن شاء من عِباده، وخَذَل مَن شاء.



الآية (٢٩)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا ۚ قَالَ فِرْعَوْنُ مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩].

قال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، تَأمَّل حُسْن خِطاب هذا الرجُلِ، كان بالأوَّلِ يُنكِر عليهم: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ ولَمَّا أَراد أن يَتودَّد إليهم، وأن يُبيِّن لهم نِعْمة الله عليهم، تَلطَّف في الخِطاب فقال: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ وكأنَّه واحِدٌ منهم، وهذا اللُّطْف في الخِطَاب -في جانِب الدَّعوة- من الأمور التي أَمَر الله بها شَرْعًا، والتي يَهدِي بها الله مَن شاء من عِباده قدَرًا؛ فقَدْ قال الله لِمُوسى وهارونَ: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤].

ثُم إن القَدَر يُؤيِّد هذا، فكم من إنسان لانَ بسبَبِ القولِ اللَّيِّن، وكم من إنسان اعتَدَى بسبَبِ العُدوان في القول؛ ولهذا تَجِدُ هذا الرجُلَ من حِكْمته أنهم لَمَّا هَدَّدوا موسى بالقَتْل أنكَر عليهم علنًا ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ ولَمَّا أراد أن يُبيِّن لهم النِّعَم ويَدعوهم إلى الحـقِّ، قال: ﴿يَٰقَوْمِ لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ظَٰهِرِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ﴿ظَٰهِرِينَ﴾ أي: غالِبين، عالِين على أَهْلها.

وقوله: ﴿لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ يَعنِي: أنتُمُ الآنَ مالِكون، وتَأمَّل أيضًا حُسْن هذا الخِطابِ والتَّحرُّز، ﴿لَكُمُ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾، يَعنِي: والمُستَقبَل لا يُعلَم، قد يَزول مُلكُكم، لكن اليومَ أنتُم في نِعْمة، غالِبين في الأرض، ظاهِرين على أهلِها، فيَجِب أن تَشكُروا هذه النِّعمةَ.

وقوله: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أرض مِصرَ] وعلى هذا فـ(أل) في الأرض للعَهْد الذِّهْنِي؛ أي: الأَرْض المَعهودة أَرْضكم.

وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عذابه إن قَتَلْتم أولياءَه] ﴿إِن جَآءَنَا﴾ ﴿فَمَن يَنصُرُنَا﴾ (مَن) هذه استِفْهام بمَعنى النَّفْيِ؛ أي: لا أحَدَ يَنْصُرنا، والنَّصْر هنا بمعنى المَنْع؛ أي: فما الَّذي يَمنَعنا من بأسِ الله، والبَأْس هو العَذاب. وقوله: ﴿إِن جَآءَنَا﴾ يَعنِي: إن نزَل بنا، فهل أحَدٌ يَنصُرنا، حتى لو كُنَّا اليومَ ظاهِرين في الأرض، وكُنَّا مُلوكًا فإنه إذا نزَل بنا بَأْس الله فلا أَحَدَ يَمنَعنا.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [إن قتَلْتُم أَوْلياءَه] قد يُقال: إن هذا الذي عيَّنه المفَسِّر يَدُلُّ عليه السِّياق؛ لأنه أَنكَر عليهم أن يَقتُلوا موسى، وقد يُقال: إن المُراد إن بَقِيتُم على الكُفْر والعُدوان ومنه قَتْل مُوسى، وهذا أَصَحُّ وأَعَمُّ. يَعنِي: ما الذي يَنصُرنا من بَأْسِ الله إن جاءَنا؟ لكوننا مُستَحِقِّين لهذا العَذابِ بالكُفْر وقَتْل أَوْليائِه.

قال فِرعونُ مُجيبًا لهذا الرجُلِ: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ أَكذَبُ قولٍ في الأرض هو هذا، ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ يَعنِي: ما أُظهِر لكم شيئًا حتى تَرَوْه إلَّا ما أرى، إلَّا ما أَرَى أنه الحَقُّ، وهذه دَعْوة كاذِبة؛ لأنه يَعلَم أن الحَقَّ في اتِّباع موسى، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢]، وقال تعالى:

﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]، لكن جحدوا ظُلْمًا وعُلُوًّا.

فهو يَقول: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾؛ أي: ما أَرَى أنه صَواب وأنه حَقٌّ. وهذه الدَّعوةُ كاذِبة، وإن كان أَراد ما أُرِيكم إلَّا ما أَرَى أنه من مَصلَحتي؛ فهذا صادِقٌ لكنه غاشٌّ.

وعلى كل حال: فالجُمْلة مُؤاخَذ عليها؛ لأنها إمَّا كذِب وإمَّا غِشٌّ، إمَّا كذِب إن كان يَقول: ما أُرِيكم إلَّا ما أَرَى من الصَّواب، وإمَّا غِشٌّ إذا كان يَرَى أنَّ الحَقَّ خِلاف ما أَراهُم لكنه لَمصلَحته أَراهُم ما رَأَى.

قال المُفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [ما أُشير عَلَيْكم إلَّا ما أُشير به على نَفْسي وهو قَتْل موسى]، هذا أيضًا تَخصيص في غير محَلِّه؛ لأن فِرعونَ لا يُهِمُّه أن يَقولوا: اقْتُلْ موسى أو لا تَقْتُلْه؛ لأنه مُصمِّم على ما يُريد، لكِنَّ أَهَمَّ شيء ألَّا يَكفُروا به، وألَّا يُبدِّل دِينَهم، وعلى هذا فالمَقصود بقوله: ﴿إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ في بَقائِكم على دِينكم، هذا مَعنى الآية، لأن أَصْل الإنكار على مُوسى والتَّهديد بقَتْله أَصلُه أنه خاف أن يُبدِّل الدِّين.

قال: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ يَعنِي: ما أَدُلُّكم إلَّا على سبيل الرَّشاد، والرَّشاد ضِدُّ الغَيِّ؛ ولهذا يُقال: رُشْد وغَيٌّ. ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ [البقرة:٢٦٥] فالرَّشاد هو ضِدُّ الغَيِّ، يَعنِي: الصَّواب والسَّداد، وسَبيل بمَعنى: طَريق، وهو أَكذَب الكاذِبين؛ لأنه ليس يَهديهم سَبيل الرَّشاد، بل يَهديهم سَبيل الغَيِّ والعِناد والاستِكْبار والكُفْر؛ فصار كاذِبًا في الجُمْلتين ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ إذا قُلْنا: إن المَعنَى: إلَّا ما أَرَى أنه صَواب ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ فهو أَيْضًا كاذِب لأنه بلا شَكٍّ يَهديهم سَبيل الغَيِّ والفَساد.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: حُسْن خِطاب هذا الرجُلِ المُؤمِن، حين تَلطَّف في الدَّعوة إلى الله عَزَّوَجَلَّ بقوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه يَنبَغي للداعِية أن يُذكِّر المَدعُوِّين بنِعْمة الله عليهم، حتى يَخضَعوا ويَشكُروا هذه النِّعْمة، بقوله: ﴿لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حُسْن احتِراز هذا الرجُلِ المُؤمِن؛ لقوله: ﴿لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ يَعنِي: وأمَّا في المُستَقبَل قد يَزول مُلكُكم، لكِنِ اشكُروا النِّعْمة الحاضِرة.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنَّ الاعتِبار في الحال بما هي عليه الآنَ، أمَّا المُستَقبَل فقد تَتغيَّر الأَحْوال، لكن نحن مُخاطَبون ومَأمورون أن نَنظُر إلى الحال الحاضِر الآنَ.

يَتفرَّع على هذه المَسأَلةِ مَسأَلة اجتِماعية: وهي أنَّ بعض الناس يَخطُب ابنته رجُلٌ غيرُ مُستقيم يَعنِي: ليس كافِرًا؛ لكنْ فاسِق يَشرَب دُخانًا، أو حَلَق لِحْيته، أو رِبًا، أو ما أَشبَه ذلك؛ فيَأخُذه الطَّمَع ويَقبَل الخِطْبة، ثُم يَقول: لعَلَّ الله يَهدِيه، أو لعل هذه البِنتَ المُلتَزِمة تَسعَى في هِدايته، فيُقال: نحن لا نَنظُر للمُستَقبَل، المُستَقبَل له الله، بل رُبما أن هذا الرجُلَ يُغوِي المرأة، لأنَّه هو أَقْوى منها جانِبًا؛ فأنت الآنَ مأمور بالنَّظَر إلى الحال الحاضِرة، أمَّا المُستَقبَل فلَسْت مَأمورًا بالنَّظَر إليه، ولا يَجوز أن تَنظُر إليه؛ لأنه مُستَقبَل وغَيْب، فأنت الآنَ اعرِفِ الحالَ التي أنتَ عليها، وتَصرَّف على ما هي عليه الآنَ، هذه نَأخُذها من قول هذا الرجُلِ المُؤمِن ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾.

فإن قال قائِل: قُلْتم: إن الأَبَ لا يَنبَغي أن يُزوِّج ابنَته من فاسِق، فيَقول:

لعَلَّ الله أن يَهـدِيَه. فلو حصَل العَكْس أَراد الرَّجُل أن يَتزوَّج من امرأة ليسَـت مُستَقيمة، وقال: لعَلَّ الله يَهديها بي وإلَّا طَلَّقْتها؟.

فالجوابُ: نفس الشيء، ليس هو (إلَّا طلَّقْتها) فقد يَكون الإنسان عنده عَزْم في هذا أوَّل الأَمْر، ولكن إذا تَزَوَّجها ورَغِبَ فيها عصَفَت به بعدُ، يَعنِي: جَذْب النِّساء للرِّجال ليس هو بالهَيِّن.

فإن قال قائِل: فلو ظَنَّ فيها قَبول الدَّعوة؟.

فالجوابُ: كلِمة الظَّنِّ هذه غيرُ وارِدة في الواقِع؛ ولذلك أنـت غيرُ مُكلَّف إلَّا فيما بين يَدَيْك، حتى لو أُخلِفت الأُمور فيها بعدُ، فأنت مُجتَهِد ولا لومَ عليك، ولا إثمَ عليك، لكن عليك إثمٌ أنك تُقدِم على شيء تَعرِف الآنَ أنه غير صالِح، لكن رجاءَ أنْ يَصلُح، هذا خطأ. والمَرأةُ رُبَّما تَغلِب الرجُل إذا أَحبَّها حُبًّا شديدًا، ربما تَقول: اسجُدْ لي. فيفعل!! أَلَمْ تَعلَم أنه ذكَر أَحَد العُلَماء قال: إنَّ مُؤذِّنًا دعَتْ عليه أُمُّه بدَعْوة وكان رجُلًا صالِحًا، فلَمَّا صَعِدَ إلى المنارة، يُؤذِّن وإذا بامرَأة نَصْرانية في سَطْح بيتها جميلة، فأَخَذت بلُبِّه فأرسَل إليها يَخطُبها فقالَتْ: لا يُمكِن إلَّا إذا كنتَ نَصْرانيًّا. فحاوَلَ، فقالت: أبدًا. فتَنصَّر -والعِياذُ بالله- صار نَصْرانيًّا ارتَدَّ عن الإسلام الآنَ، فأَعاد الخِطْبة، قالَتْ: أنت لسْتَ مُسلِمًا ولا نصرانيًّا فلا أَحِلُّ لك، انظُرْ هذا الرجُلَ -نَسأَل الله العافِيَةَ- ارتَدَّ عن دِينه وصارت هذه المَرأةُ كيدُها أَعظَمُ من كيده، وقالت له: لستَ مُسلِمًا ولا نصـرانيًّا، والنَّصـرانية لا تَحِلُّ إلَّا للمُسلِم أو النَّصراني ارجِعْ وراءَك. نَسأَل الله العافِيَةَ.

واعلَموا أنَّني إذا قُلْت: حُسْن خطابة الرَّجُل، أو احتِرازات، أو ما أَشبَه ذلك،

ليس مَعناه أنِّي أُخبِركم عن قِصَّة مضَت وتاريخ مضَى، لا، بل أُريد أن تَأْخُذوا من ذلك عِبْرة تَسيرون عليها؛ لأنه ما دام أننا نُثْنِي على هذا الرجُلِ بخِطابه ومُعالجَته للأُمور؛ فإننا نَحُثُّ على اتِّباع طريقه.

مسألة: هل يَجوز للكافِر أن يَتزوَّج مُؤمِنة؟

فالجَوابُ: لا يَجوز.

فإن قال: فِرعونُ وزَوْجته!.

فالجَوابُ: هذا إشكال صحيح، يَقول: هل يَجوز للكافِر أن يَتزوَّج مُؤمِنة. فنَقول: لا، فأَورَد علينا إشكالًا وهو: أنَّ امرأةَ فِرعونَ كانَت مُؤمِنة لا شكَّ، وهو أَكفَرُ الكافِرين.

والجَوابُ: أنَّ هذا شَرْع مَن قَبْلنا، أمَّا شَرْعنا فلا.

وتُعرَف القاعِدة في الأصول: «أن شَرْع مَن قَبْلَنا هو شَرْع لنا، ما لم يَرِد شَرْعنا بخِلافه»، هذا من وَجْه.

ومن وَجْه آخَرَ قد يُقال: إن فِرعونَ أَكرَهَها على ذلك، وإنها لا تُحِبُّه؛ ولهذا تَقول: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم:١١] لكن هو ظالِمٌ ولا يُبالِي.

مسألة: هل لا يُستَحَبُّ للمُسلِم أن يَتزَوَّج المرأة غير مُلتزِمة؛ لأنها قد تَرجِعه إلى طريقتها؟

فالجَوابُ: هذا صحيح؛ ولهذا قال الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**تُنْكَحُ المَرْأَةُ لِأَرْبَعَةٍ**»

ثُمَّ قال في النِّهاية: «فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»[1].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن آل فِرعونَ قد غَلَبوا في مِصرَ، وظَهَروا عليها، ولم يَكُن لهم مُنازِع؛ لقوله: ﴿ظَٰهِرِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ومِنْ ثَمَّ تكَبَّرَ فِرْعَونُ، ولم يَخضَع لموسى؛ لأن موسى من بني إسرائيلَ، وهم قِلَّة أذِلَّة في مِصرَ، والغلَبة للأَقْباط.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ الظُّهور والغلَبة قد يَكونون سببًا للأَشَرِ والبطَر، إلَّا مَن وفَّقَه الله، فبعضُ الناس مَن أَعطاه الله تعالى سَبَبَ رِفْعَة لا يَزيده ذلك إلَّا تَواضُعًا للحَقِّ وللخَلْق، وبعض الناس إذا أَعطاه الله رِفْعَة صار هذا سببًا في تَعاليه على الخَلْق، واستِكباره عن الحَقِّ، وهذه مِحْنة يَجِبُ على المرء أن يُعالِج نفسه فيها، لا إذا أَعطاه الله مالًا يَذُمُّ ويَعلو ويَستَكبِر؛ فإنَّ الذي أَعطاه هذا المالَ قادِرٌ على أن يُتلِفه عليه، لا يَقول: إذا أَعطاه الله عِلْمًا: أنا عالِم، وأنا مَن أنا. ثُم يَتَعلَّى عن الحَقِّ وعلى الخَلْق، بل يَجِبُ على الإنسان كلَّما آتاه الله عِلمًا أن يَزْدَاد تَواضُعًا.

هذا ما أَقوله، وأَرجو أَنْ أَتَّصِفَ بِه وإِيَّاكم، فعلى الإنسان أَنْ يَعْرِف هذه المَسأَلةِ، وأن الله قد يَبْتَلِي الإنسان بالشيء الذي يَكون داعِيًا لعُلوِّه واستِكْباره عن الحَقِّ وعلى الخَلْق؛ فلْيَحذَر هذا الأمرَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: قوة إيمان هذا الرَّجُلِ؛ وأنه لا دافِعَ ولا مانِعَ لما أَراد الله؛ لقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾، وهذا يَدُلُّ على كَمال يَقينه رحمه الله ورضِيَ عنه حيثُ آمَنَ بأَنَّه إذا جاء بأسُ الله فإنَّه لا مَرَدَّ له.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: التَّلطُّف بالخِطاب، حتى يشعر الإنسان المُخاطَب وكأَنَّه هو

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٩٠)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، رقم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أوَّل مَن يُراد بهذا الأمرِ، أو بهذا الخِطابِ؛ لقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ ولم يَقُلْ: فمَن يَنصُركم من بَأس الله إن جاءَكم، كل هذا من باب التَّنزُّل مع هَؤلاء، وإشعارهم بأنه واحِد منهم.

وقد يُقال: إن في هذا إشارةً إلى أنَّ العَذاب إذا نزَل يَعُمُّ الصالِح والفاسِد؛ ويَكون قوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ يُراد به حقيقته؛ أي: أنه هو سيُصيبه ما أَصابَهم، ويَكون هذا شاهِده قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾ [الأنفال:٢٥]، وهذا ليس ببَعيد.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنه إذا نزَل بَأْس الله فإنه لا مَرَدَّ له، ويَدُلُّ لهذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحۡدَهُۥ وَكَفَرۡنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشۡرِكِينَ (٨٤) فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾ [غافر:٨٤-٨٥]، ولا يُستَثْنى من هذا أحَدٌ، فكُلُّ مَن أَتاهم بأسُ الله فإنهم لن يَنجوا ولو آمَنوا.

فهل استُثْني من هذا أَحَدٌ؟

قال الله تعالى في قوم يُونُسَ: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ يَعنِي: إذا نزَل بها العَذابُ ﴿إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفۡنَا عَنۡهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ﴾ [يونس:٩٨]، وخُصَّ قومُ يُونُسَ لِحِكْمة -لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يُمكِن أن يَخُصَّ أحَدًا بشيء إلَّا بحِكْمة، الناس عِنده سَواءٌ ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحُجُرات:١٣]- والحِكْمة: أنَّ يُونُسَ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ خَرَجَ مِنْ قومِهِ مُغاضِبًا قبل أن يُؤذَن له، وكأنه لم يَستكمِل الدَّعْوة، فلم تَقُم عليهمُ الحُجَّة الكامِلة؛ ولهذا نجَوْا حين آمَنوا بعد رُؤْية العَذاب، فصار إنجاؤُهم له حِكْمة، وهو خُروج نبيِّهم مُغاضِبًا قبل أن يُؤذَن له؛ فكأنه لم يَستكمِل إقامة الحُجَّة عليهم، فصار في هذا نوعُ عُذْر لهم؛ فأَنجاهم الله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قال قائل: يُشكِل على هذا: أنَّ نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ قال لقَوْمه: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾[نوح:٤]، فكيف قال: إنَّهم إذا آمَنوا يَغفِر لهم من ذُنوبهم، ويُؤخِّرهم إلى أجَلٍ مُسمًّى. ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ كان من الأوَّل يَقول: ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ والثاني: يَقول: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾؟

فالجَوابُ: يَعنِي: أُحذِّركم من العَذاب، فإنه إذا جاء لا يُؤخَّر، لكن إذا آمَنْتم أخَّرَكم إلى أجَلٍ مُسمًّى، وعلى هذا فلا تَناقُضَ في الآية.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ﴾ إلى آخِره، في هذه الجُمْلةِ والتي بعدَها: دليلٌ على تَمويه فِرعونَ وغِشِّه وكذِبه وضَلالِه؛ لأنه خَدَع قومَه، بقوله: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ وكذَب في قوله: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ قَطْعًا، وكذَب في قوله: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ﴾ على أَحَد الاحتِمالَيْن.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ أهل الباطِل قد يَكون لدَيْهم زُخرُف من القَوْل غرور؛ لأَنَّ مثل هذا الزَّعيم الذي وصَلَت به الزَّعامة إلى أن جعَلوه رَبًّا إذا قال: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ سوف يَخدَع قومَه بلا شَكٍّ، وعلى هذا فيَجِب علينا الحَذَر من خِداع بعض الناس، إذا قالوا: نحن نُريد كذا، ونُريد كذا من الإِصْلاح؛ فيَجِب أن نَنظُر لأَفْعالهم، هل تَشهَد أفعالُهم لأقوالهم، إن كان الأَمْر كذلك فَهُم صدَقة برَرَة، وإن كانوا بالعَكْس فهم كذَبة غَشَشة، يَخدَعون بزُخْرف القول غُرورًا؛ ولهذا كان الإنسان الذي لدَيْه فِراسة، لا يَغتَرُّ بظاهِر الأقوال، وإنما يَقيس ما يَقوله، أو يَعتَبِر ما يَقوله بما يَفعَله، فإذا رأَى أن أفعالَه تُخالِف أقواله عَلِم أنه كاذِبٌ غَشَّاش، وإذا رأَى أنَّ أَفْعاله تُصدِّق أقواله صار صادِقًا وصار مُخلِصًا لمُوافَقة باطِنه لظاهِره.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ كل أحَدٍ يَعرِف أن الرُّشْد مَطلوب، وأن الغَيَّ مَكروهٌ، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ قول فِرعونَ لقَوْمه في الجُمْلة الثانية، إِذَنْ هم يَعرِفون أنَّ الرشاد أَمْرٌ مَطْلُوب، كلُّ إنسانٍ -حَتَّى الكَافِر- يَرَى أنَّ الرُّشْد أَمْر مَطلوب، والرُّشْد الحَقيقيُّ هو اتِّباع الهُدَى، لكن التَّمويه مُشكِل.



الآيتان (٣٠، ٣١)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠-٣١].

ثُمَّ قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم﴾ في الأَوَّل قال: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾، وهنا قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ﴾ فنقولُ: كرَّر هذا الوَصْفَ لهذا الرجُلِ لطول الحَديث والفَصْل، قال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ﴾ أَمَّا اختِلاف الجُمْلتين فإنَّ الثانية تُؤكِّد الأُولى، بأنَّ هذا الرجُلَ قدِ اصطَبَغ بالإيمان، وحَقَّق الإيمان.

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾ ﴿يَٰقَوْمِ﴾ يَعنِي بذلك: فِرعونَ وقَوْمه، وهذا من باب التَّلطُّف في المَقال، ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾ يَعنِي: الطَّوائِف السابِقة، وكأَنَّ هذا الرجُلَ مُلهَم، عندَه عِلْمٌ بأَحْوال الأُمَم السابِقين، وسيَأتِي -إن شاء الله- الكَلام على فائِدةِ هذه الجُمْلةِ.

وقوله: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾ ﴿يَٰقَوْمِ﴾ مَعروف أنَّ ياءَ النِّداء إذا دخَلَت على نَكِرة مَقصودة، فإنها تُبنَى على الضَّمِّ، كما إذا دخَلَت على مَعرِفة، وهنا لم تَكُن مَبنيَّة على الضَّمِّ، بل آخِرها الكَسْر، فيُقال: إن أَصلَها (يا قَوْمي)، ولكن

حُذِفت الياءُ للتَّخفيف، وفي قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ﴾ تلطُّف بدعوتهم، وإلَّا فهُمْ مُعادون له؛ لأنهم كُفَّار وهو مُؤمِن، لكن من باب التَّلطُّف في الدَّعْوة إلى الله عَزَّوَجَلَّ قال لهم: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ أكَّد الجُمْلة، وإن كانت مُستَقِرَّة في نفسه، لكن المُخاطَب بها فعَله فِعْلَ المُنكِر لها.

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ أي: يوم حِزْب بَعْد حِزْب]، ثُم أَبْدَل منه قوله: ﴿مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾: ﴿دَأۡبِ﴾ بمَعنَى: عادة، وذَكَر قوم نُوحٍ؛ لأنه هو أوَّلُ رَسول أُرسِل إلى أهل الأرض، ﴿وَعَادٖ وَثَمُودَ﴾، وكل هَؤلاءِ مُتقدِّمون بَعيدو العَهْد، قبل موسى وقبل فِرعونَ؛ فهُمْ من أوائِل الرُّسُل. ﴿قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ﴾، (عاد) مَعطوفة على ﴿قَوۡمِ﴾، ولا يَصِحُّ أَنْ تكون مَعطوفة على ﴿نُوحٖ﴾؛ لأنَّها لو كانت مَعطوفة على ﴿نُوحٖ﴾ لكان المَعنى مِثْل قوم عادٍ، ولا يَستَقيم الكلام، بل مِثْل عاد وهُمْ قَوْم هُود، وثَمودَ قومِ صالِحٍ.

وقوله: ﴿مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾ (مِثل) هذه بدَل من (مِثْل) التي قَبلَها، ﴿مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ ﴿مِثۡلَ دَأۡبِ﴾ والبَدَل أحدُ التَّوابع الأربعة المَعروفة من قول ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يَتْبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الَاسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وعَطْفٌ وَبَدَلْ[1]

وَعلامة البدَل أنه يَصِحُّ أن يَحِلَّ مَحَلَّ المُبدَل منه، يَعنِي: يَصِحُّ أن يُحذَف المُبدَل منه ويَحِلُّ مَحلَّه البدَل.

فإن قال قائِل: ما الفائِدةُ من أن نَأتِيَ بالمُبدَل منه ثُم بالبَدَل، لماذا لم نَأْتِ بالبدَل من أوَّل الأمر؟

---

(١) الألفية (ص:٤٤).

فالجَوابُ: لا بُدَّ أن يَكون هناك فائِدة، إمَّا تَفْصيلٌ بعد إجمال، أو تَبيينٌ بعد إبهام، أو ما أَشبَه ذلك، ولا بُدَّ أن يَكون للبَدَل فائِدة.

وقوله: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾... إلى آخِره. مِثْل دَأْبهم، هو لا يُريد مثل دَأْبهم، يُريد مثل جزاء دَأْبهم؛ لأن هناك دَأْبًا وهناك جَزاءً؛ فالجَزاءُ مِنَ الله، والدَّأْب من الأُمَم، أو من الأحزاب، ﴿مِثْلَ دَأْبِ﴾ يَعنِي مثل جَـزاء دَأْبهم، وبَيَّن الله تعالى دَأْبهم بقوله: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال:٥٢] أو ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ﴾ [الأنفال:٥٤] هذا هو دَأْبهم.

وقوله: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾ هَؤلاء كلُّهم دَأْبهم التَّكْذيب بالرُّسُل والكُفْر بهم، ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ من بعد قَوْم نُوح، وهم أَوَّل الأُمَم، وعاد، وسيَأْتي أن هُودًا أَشار إلى يُوسُف بن يَعقوبَ بنِ إبراهيمَ عليهم الصلاة والسلام.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِثْل بدَل مِن مِثْل قَبلَه أي: مِثْل جَزاء عادة مَن كَفَر]. فأَفاد المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن في الكَلام تَقديرًا أي: أن في الكَلام شَيْئًا محَذوفًا، وهو جَزاء، أي: مِثْل جزاء دَأْبهم؛ لأن هذا هو الذي يُخاف منه أن يَنال هؤلاءِ القَومَ عُقوبةٌ، كما نال هَؤلاءِ.

فإذا قال قائِل: كيف يُطلَق العمَل على الجَزاء؟

قُلنا: لأنه سببُه، وهذا في القُرآن كثير أنَّ الله تعالى يُطلِق العمَل على الجَزاء مِثْل: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت:٥٥]، المَعنَى: ذوقوا جَـزاءَه، لكن يُعبَّر به -أي: بالعمَل- عن الجَزاء، لأن الجَزاء من جِنْس العمَل، وحتى يَحذَر الإنسانُ من عمَله، كما يَحذَر من عُقوبة عمَله.

يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِثْل بدَل من مِثْل قبله؛ أي: مِثْل جزاء عادة مَن كفَر قَبلَكم من تَعذيبهم في الدُّنيا]، إذن مِثْل دَأْب ما هي مِثْل عادتهم، إلَّا إذا أُريد إضافتُها إلى المَفعول به؛ أي: مِثْل العادة التي أَوقَعها الله بهم، لكن كان المفَسِّر جعَلها مُضافة إلى الفاعِل، وأنَّها على تَقدير مثل جزاء عادة؛ لأن الجَزاء من الله، والعادة من هَؤلاء الأقوامِ من الأحزابِ، العادة عادة الأحزاب، والعُقوبة عُقوبة الله.

فإمَّا أن نَقول: إنَّ الكلام على تَقدير: مِثْل عُقوبة عادة قَوْم نُوحٍ.. إلى آخِره، أو نَقول: مِثْل دَأْب قوم نُوحٍ؛ أي: مِثْل العادة التي فعَلها الله بهم، والمَعنَى واحِد. والمُراد أنه يَخاف عليهم مِثْل هذه الأيامِ التي هي عُقوبة لهَؤلاء الذين كذَّبوا رُسَله.

وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ (ما) نافِية وهي حِجازِية؛ لأن هذا القُرآنَ باللُّغة الحِجازِية، انظُروا إلى قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ولم يَقُل: ما هذا بشَرٌ؛ فنَحْمِل كل ما كان على شاكِلَتها عليها، والصحيح أن ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ لا تَتبيَّن أنها حِجازِية أو تَميمية؛ لأن الخَبَر جملة ليس مُفرَدًا، يَظهَر فيه النَّصْب؛ لكن يُحمَل ما لا يَظهَر فيه الإعراب على ما ظهَر فيه الإعراب، وهو قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ثُم اعلَمْ أنَّ القُرآن إنما كُتِب بلُغة قُرَيْش، كما قال عُثمانُ رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ للذين كتَبوا المَصاحِف قال: إنِ اختَلَفْتُم في شَيْءٍ فاجْعَلوه على حَرْف قُرَيْش [1]. يَعنِي: على لُغَتها.

فقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ (ما) نافِية، تَعمَل عمَل ليس لتَمام الشروط، ولفظ الجَلالة اسمِها، ويُريد الجُمْلة جُمْلة هي خبَرها، ولو كانَتِ اسمًا لكان التَّقديرُ: وما الله مُريدًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، رقم (٣٥٠٦)، من طريق أنس رَضِىَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ الظُّلْم يَتَناوَل شيئين: إمَّا الزِّيادة في الآثام، وإمَّا النَّقْص في الحسَنات. وكلُّه مُمتَنِع بالنِّسبة لله عَزَّوَجَلَّ لا يُمكِن أن يَقَع منه، ولا يُمكِن أن يُريده؛ لكمال عَدْله.

من فوائدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: شِدَّة خَوْف هذا الرجُلِ من عِقاب الله، وهذا يَدُلُّ على كَمال إيمانه؛ لأنه لا يَخاف أحَدٌ من شيء إلَّا وهو مُؤمِن به.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ عند هذا الرَّجُل عِلمًا من نَبأ الأوَّلين؛ لقوله: ﴿مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ إلى آخره.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بَيانُ نُصح هذا الرجُلِ المُؤمِن؛ حيث حذَّر قومَه من عَذاب الله، وفيه دليلٌ على التَّلطُّف في الدعوة إلى الله، وأنَّ الإنسان لا يَستَعمِلُ في الدَّعْوة إلى الله عاطِفته؛ لأَنَّه إنِ اسْتَعمَل عاطِفته أَخَذَتْه الغَيرة، ففعَل ما لا يُحْمَد عُقباه، وإنَّما يُحكِّم العَقْل، ويَنظُر إلى العَواقِب والنَّتائج، ولا ضيرَ على الإنسان إذا أصابَه ذُلٌّ في أوَّل الأَمْر، إذا كانت النَّتيجة طَيِّبة، ولا أَظُنُّه يَخفَى عليكم ما حصَل للنَّبيِّ ﷺ وأصحابه في غَزوة الحُدَيْبية، من الشُّروط التي ظاهِرها الإهانة، ولكنَّها كانَتْ نَتيجتها طَيِّبة، حتى إنَّ الله تعالى سمَّاها فَتْحًا: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد:١٠].

فالحاصِلُ: أنه يَنبَغي للإنسان عند الدَّعوة إلى الله أن لا يُحكِّم العاطِفة، فتَزِلَّ قدَمه، ولكن يُحكِّم العَقْل، ويَنظُر إلى العَواقِب والنَّتائج.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: بَيان أنَّ ذِكْرَ الأُمم السابِقة يَنتَشِر في الأُمَم اللاحِقة؛ إمَّا بواسِطة

الكتُب المُنزَّلة، وإمَّا بواسِطة التاريخ المَنقول. ويَدُلُّ لذلك قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾؛ لأنه لا يُمكِن أن يُخوِّفهم بأَمْر لا يَعرِفونه، ولو كان الأَمْر كذلك، لقالوا: ما هذه الأيامُ؟ أو ما هذا الجزاءُ؟.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّه يَنبَغي للإنسان أن يَكون عِنده عِلْمٌ بأحوال الأُمَم السابِقة، من أَجْل أن يَكون مُعتَبِرًا بمَن مَضى فيمَن بَقِيَ، وعلى هذا فعِلْم التاريخ عِلم مُهِمٌّ، ولكن يَجِبُ أن نَعلَم أنَّ التاريخ أَصابه شيء من الوَضْع -أي: من التَّحريف والتَّغيير، والكَذِب، والزِّيادة والنَّقْص- فعلي الإنسان أن يَحتاط في هذا، حتى لا يَنقُل أو لا يَروِيَ إلَّا الصحيح.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ قوم نُوحٍ وعادًا وثَمودَ كانوا أوَّلَ الأحزاب؛ لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تَحذير اللاحِق أن يُصيبَه ما أَصاب السابِق؛ لقوله: ﴿مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ۝٣٠ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾.

ووجهُ ذلك: أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ سُنَّتُه في خَلْقه واحِدة، هو لا يُعذِّب هؤلاء لأنه يَكرَههم شخصيًّا، يُعذِّب هؤلاءِ لأنه يَكرَه عمَلهم، فإذا وجَد عمَلهم في آخَرين فالكَراهة حاصِلة، واذْكُرْ قول الله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۖ وَلِلۡكَٰفِرِينَ أَمۡثَٰلُهَا﴾ [محمد:١٠].

وحذَّر شعيبٌ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ قومَه أَنْ يُصيبَهم ما أَصاب مَن قبلَهم.

فالحاصِلُ: أنَّ الأُمَم لَا بُدَّ أَنْ يَتَّعِظ اللاحِق بالسابِق، بِناءً على أن سُنَّة الله واحِدة.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: انتِفاء إرادة الله الظُّلْم لعِباده، وما الله يُريد ظُلْمًا للعِباد، ومَعلوم

أنَّها إذا انتفَتِ الإرادة انتفَى الفِعْل فنفيُ إرادة الظُّلْم نَفيٌ للظُّلْم من بابِ أَوْلى، كما أنه جاءَت آياتٌ صَريحَةٌ في نَفيِ الظُّلْم عن الله عَزَّوَجَلَّ، فقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦]، وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَاْ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩].

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات اتِّصاف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بالنَّفيِ؛ أي: أنَّ الله يَتَّصِف بالصِّفات المَنفيَّة التي يُعبِّر عنها بعض العُلَماء بالصِّفات السَّلْبية، لأن النفيَ سَلْب.

ولكن إذا قال قائِل: هل في النَّفيِ ثَناء ومَدْح، مع أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، فصِفات الله تعالى كلُّها صِفات كَمال، والنفيُ عدَمٌ فهل يَكون فيه مَدْح وثَناءٌ؟

الجَوابُ: نَقولُ: أمَّا بالنِّسبة لغير الله عَزَّوَجَلَّ، فإنه لا يَدُلُّ على الكَمال، ولا على المَدْح؛ أمَّا بالنِّسبة لله فيتعيَّن أن يَكون دالًّا على الكَمال؛ لقوله تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ فكلُّ نَفيٍ نَفاه الله عن نفسه، فإنه مُتضَمِّنٌ لكَمال؛ دَليلنا هذه الآيَةُ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ وإلَّا فالنَّفيُ المُجرَّد لا يَدُلُّ على الكَمال إطلاقًا، بل أَحيانًا يَدُلُّ على النَّقْص، فقول الشاعِر مثَلًا:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ[1]

وصَفهم بأنهم لا يَغدِرون بالعَهْد، وأنهم لا يَظلِمون، وهذا في ظاهِره مَدْح؛ لكنَّه في الواقِع يَذُمهم بأنهم ناس جُبَناءُ، وضُعَفاءُ، لا يَغدِرون لأنهم لا يَستَطيعون

(١) البيت ينسب للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام (ص:٢١٥-٢١٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٣١٩)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٢٣٢).

لِجُبْنهم، ولا يَظلِمون لا يَستَطيعون لضَعْفهم، وكذلك قولُ الشاعِرِ الآخَر[1]:

لَكِنَّ قَـوْمِي وَإِنْ كَـانُوا ذَوِي عَـدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّـرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَـا

يَعنِي: ليسوا هُمْ للشَّرِّ إطلاقًا ولو هانَ.

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْـمِ مَغْفِـرَةً وَمِنْ إِسَـاءَةِ أَهْـلِ السُّـوءِ إِحْسَـانَا

ثُم قال:

فَلَيْـتَ لِي بِهِـمُ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا شَـنُّوا الْإِغَـارَةَ فُرْسَـانًا وَرُكْبَانَـا

هنا يَذُمُّهم مع أنهم إذا ظُلِموا غفَروا لَمَن ظلَمهم، وإذا أُسيءَ إليهم أَحسَنوا لَمن أَساء إليهم، وهذه صِفة قد تَبدو مَطلوبة محمودة، لكن إذا كان السبَب في ذلك أنهم ضُعَفاءُ صارَت مَذمومة.

وقد يَكون النَّفيُ لعدَم صلاحية هذا الوَصْفِ لما نُفِيَ عنه، قد يَكون نَفيُ الشيء عن الشيء؛ لأنه غيرُ قابِل وغير صالِح لأن يُوصَف به، كما إذا قُلت: الجِدار لا يَظلِم. فهذا ليس مَدْحًا للجِدار؛ لأنه غير قادِر ولا صالِح للظُّلْم أو عدَم الظُّلْم، فتَبيَّن بذلك أنَّ الله تعالى لا يَنفِي عن نَفْسه شيئًا إلَّا لكَمال ضِدِّ هذا المَنفيِّ، لا لأنه غير قابِل له، أو غير صالِح في حَقِّه، وما أَشبَه ذلك. من الناحِية العَقْلية.

وهذا الظُّلْمُ المَنفيُّ عن الله لكَمال العَدْل جائِز؛ لكنه مُستَحيل على الله تعالى لكَمـاله؛ خِلافًا للجَهْمية، الذين قالوا: إن الظُّلْم مُستَحيل على الله لذاته -لذات الظُّلْم-؛ لأنه إذا كان مُستَحيلًا لذاته، لم يَكُن مَدْحًا، المُستَحيل لذاته لا يَمدَح من

(١) ذكره أبو تمام في ديوان الحماسة (ص:١١) عن رجل من بَلْعنبر يقال له: قُرَيط بن أُنَيف.

استَحال عليه على ذلك؛ لأنه مُستَحيل، وهم يَقولون: إنه مُستَحيل لذاته؛ لأنَّ الخَلْق كله مُلْكه ويَفعَل في مُلْكه ما يَشاء، ومَن تَصَرَّف في مُلْكه؛ فإنَّه لا يُقال: إنه ظالمٌ ولو قدَّم شَيْئًا على شيء، أو نقَص شيئًا عن حَقِّه، ولكنَّنا نَقول: إن الله تعالى صرَّح بأنه حَرَّم الظُّلْم على نَفْسه، وهذا يَدُلُّ على أنَّ الظُّلْم في حَقِّه مُمكِن عقلًا، لكنه حَرَّمه على نفسه لكَمال عَدْله.

والخُلاصة الآنَ: أنه لا يُمكِن أن يُوجَد في صِفات الله تعالى نَفيٌ مَحْض أبدًا؛ الدليل: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ والنَّفيُ المَحْض ليس من المَثَل الأعلى في شيء، ولكن إذا نفَى الله شيئًا عن نفسه، فالمُراد إثباتُ كَمال ضِدِّه، يَعنِي: أنه لثُبوت كَمال ضِدِّه انتَفَى عنه هذا الشيءُ؛ فضِدُّ الظُّلْم العَدْل، إِذَنْ نُثبِت من نَفيِ الظُّلْم عن الله كَمال عَدْله، وأنه جَلَّ وَعَلَا لعَدْله لا يَظلِم، لا لعَجْزه، هو قادِر على أن يَظلِم، لكنَّه لا يَظلِم لكَمال عَدْله.

ولا يُوجَد نَفيٌ في صِفات الله إلَّا لكَمال ضِدِّه قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق:٣٨]؛ لكَمال قُوَّته؛ لا لأن اللُّغوب لا يَلحَقه، لكن لكَمال قُوَّته لا يَلحَقه اللُّغوب، وليس المَعنَى أنَّه ليس مِمَّا يُمكِن أنْ يَلْحَقه اللُّغُوب، لا لكِنَّه مُستَحيل لكَمال قُوَّته.

قال أَهلُ العِلْم رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وإنَّما قُلْنا بذلك؛ لأن النَّفيَ المَحْض عدَمٌ مَحْض، النَّفيُ المَحضُ: نفَيْت الشيء مَعناه: أنه غيرُ مَوْجود، والعدَم المَحْض ليس بشيء، فَضْلًا عن أن يَكون مَدْحًا؛ لأنه عَدَم العَدَم لا يُمدَح عليه، وإمَّا أَنْ يَكون النَّفيُ مُتضمِّنًا لإثبات، هذا الإثباتُ قد يَكون عَجْزًا.

ولهذا جاء في الحَديث الصَّحيح القُدسيِّ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»[١] لم يَقُل: يا عِبادي، إنني لا أَستَطيعُ أن أَظلِم. قال: «إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» وهذا يَدُلُّ على أنه قادِر على أن يَظلِم، لكنه لا يَظلِم لكَمال عَدْله، ولو كان غير قادِر أن يَظلِم لم يَكُن انتِفاء الظُّلْم عنه مدحًا؛ لأنه عاجِز، لكنه قادِر، ولكنه لا يَظلِم، وأَقولُ هذا؛ لأنَّ الجَهْمية وغيرهم قالوا: إنَّ الله لا يَستَطيعُ أَنْ يَظلِم أبدًا، وإلى هذا أَشار ابنُ القيِّم في النُّونية حين قال[٢]:

وَالظُّلْـمُ عِنْـدَهُمُ المُحَـالُ لِذَاتِـهِ ....

يَعنِي: أنه مُستَحيل لذاته، لا لكَمال الله لكن لذاته، لا يُمكِن أن يَظلِم، قال: لأنَّ الظُّلم أن يَتصرَّف الإنسان في مُلْك غيره، والله عَزَّوَجَلَّ يَتصرَّف في مُلْكه فإذا ظلَم لم يَكُن ظالِمًا؛ لأن هذا مُلْكه، فيُقال: تبًّا لعُقولكم الفاسِدة؛ إذا وعَد المُؤمِن بشيء، ولكن على عمَل مُعيَّن، هو عمِل هذا العمَلَ ولم يُعطِه إيَّاه، يَكون ظُلمًا ولا شكَّ في هذا، وأنتم تَقولون: يَجوز أن يُثيب العاصِيَ الذي يَعصِي الله كل عُمْره، ويُعاقِب المُطيع الذي يَعمَل بطاعة الله كل عُمْره، وأنَّ الأمرين على حدٍّ سواءٍ؛ لأنه لا يَظلِم حيثُ إنه يَتصرَّف في مُلْكه، فنَقول: هذا لا شَكَّ أنه سَفَه في العَقْل، وضَلالٌ في الدِّين والله عَزَّوَجَلَّ وعَدَ العامِل عمَلًا صالِحًا بالثَّواب، والمُخالِف بالعِقاب. كيف يَجوز أن يُخلِف الله وَعْده.

المُهِمُّ: هذا قولٌ باطِل، ولا شكَّ في بُطْلانه، ومُجرَّد تَصوُّره يَعرِف الإنسان أنه باطِل.

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) النونية (ص:٨).

فقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ نَقول: نَفيُ إرادة الظُّلْم يَستَلزِم كَمال عَدْله، وهو أيضًا يَستَلزِم نَفيَ الظُّلْم؛ لأنَّ مَن لا يُريد الظُّلْم لا يُمكِن أن يَفعَل الظُّلْم.



الآيتان (٣٢، ٣٣)

• • ◦ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [غافر:٣٢-٣٣].

• • ◦ • •

ثُم قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ رضي الله عن هذا الرجُلِ، خوَّفهم أوَّلًا بالعُقوبة الدُّنيوية؛ حين قال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ﴾ ثُم خوَّفَهم من العُقوبة الأُخْروية، فقال: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بحَذْف الياء وإثباتِها] «التَّنادِى» هذا إثباتُها، (التّنادِ) هذا حَذْفها، أمَّا إثباتها فعلى الأَصْل، وأمَّا حَذْفها فللتَّخفيف، والياء دائِمًا تُحذَف للتَّخفيف قِراءةً، مثل قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء:٣٧] أَصلُها: تَستَعجلونِي، وليسَت النُّون هنا نونَ الرَّفع؛ لأنَّها مَكسورة فهي نون الوِقاية، وحُذِفت الياء تَخفيفًا.

وقوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ كلِمة ﴿يَوْمَ﴾ هنا هل هي ظَرْف مَنصوبة على الظَّرْفية، والتَّقدير: إني أَخاف عليكم العَذاب يومَ التَّنادِ، أو أنَّ الفِعْل مُسَلَّطٌ عليها فهي مَفعولٌ به؟ الثاني؛ لقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [النور:٣٧].

فجعَل الخَوْف مُسلَّطًا على ﴿يَوْمَ﴾؛ لأن يوم تَصلُح أن تكون مَفعولًا فيه، وأن تكون مَفعولًا به، وأن تكون مُبتَدأ، وأن تكون خَبَرَ مُبتَدأ تَتصرَّف.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ بحَذْف الياء وإثباتها، أي: يَوْم القِيامة]، هذا هو المُراد به، وأَنا أَشَرْتُ في كَلامي على قَواعِد في التَّفسير، أنَّ هُناك تَفسيرًا لفظيًّا، والثاني: مَعنَويًّا، اللَّفظيُّ يُفسِّر اللَّفْظ، والمَعنَويُّ يُفسِّر المُراد[1]؛ فهنا ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ تَفسيرُها اللَّفظيُّ: أي: يوم يَتنادَى الناس بعضُهم مع بعض، والمُراد بها: يوم القِيامة؛ فإذا قلنا: يومَ التَّنادِ؛ أي: يوم القِيامة، فهذا ليس تَفسيرًا لفظيًّا، بل هو تَفسير مَعنَويٌّ للمُراد بالآية.

يَقول: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [أي: يوم القِيامة؛ يَكثُر فيه نِداء أصحاب الجَنَّة أصحاب النار وبالعَكْس، والنِّداء بالسَّعادة لأهلها والشَّقاوة لأهلها، وغير ذلك]. التَّنادِي يوم القيامة يَكثُر، فيُنادِي الله الناسَ، والناسُ يُنادِي بعضُهم بعضًا، وأهل النار يَنادُون أهلَ الجَنَّة، وأهل الجَنَّة يُنادون أهل النار، والتَّنادِي الحاصِل يوم القِيامة ليس كالتَّنادِي الحاصِل في الدنيا؛ لأنه بأصوات مُزعِجة، وحَزينة إذا كان أهل النار يُنادون أهل الجَنَّة، وما أَشبَه ذلك.

فهذا اليومُ ذَكَّر هذا المُؤمِنُ قومَه به؛ ليَحذَروا من عذاب يوم القِيامة، ثُم بيَّن ذلك بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ عن مَوقِف الحِساب إلى النار ﴿مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ﴾ أي: من عَذابه ﴿مِنْ عَاصِمٍ﴾ مانِع، ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾].

وَصَف هذا اليومَ بأَوْصاف:

أوَّلًا: أنه يوم التَّنادِ، يُنادِي الناسُ بعضُهم بعضًا، والله تعالى يُنادِيهم أيضًا، ويَتَنادَوْن بنِداءات قد يَكون بعضُها مجهولًا لنا الآنَ.

---

(١) انظر: (ص:٢٠-٢١).

الوَصْف الثاني: ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ يومَ هذه بدَل من قوله: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ أو عَطْف بَيان، ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ مُدْبرين هذه حال، حال مُؤَكِّدة لعامِلها؛ لأن التَّوَلِّيَ هو الإدبار، وعلى هذا فهي حال مُؤَكِّدة لعامِلها، يَعنِي: تُوَلُّون يوم القِيامة حال كَونِكم مُدبِرين، يُولُّون إلى النار -والعِياذُ بالله- قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم:٨٥-٨٦]، فهُمْ -والعِياذ بالله- يُولُّون مُدبِرين.

وقوله: ﴿مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ الجُمْلة هذه جُمْلة خَبَرية مَبدوءة بـ(ما) النافِية، والمُبتَدأ فيها قوله: ﴿مِنْ عَاصِمٍ﴾ لكن دخَلَت عليه (مِن) الزائِدة للتَّوكِيد، وتقدير الكلام: لولا مِن ما لَكُم من الله عاصِمٍ. وهنا نَسأَل: هل هي تَميمِيَّة أو حِجازِيَّة؟

والجَوابُ: تَتَّفِق فيها اللُّغتان؛ لأنَّها لا تكون حِجازِية إلَّا بالتَّرتيب، كما قال ابنُ مالِكٍ:

.... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ[1]

وهنا لا تَرتيبَ؛ لأن الخبَر مُقدَّم، وعلى هذا فنَقول: (ما) هنا اتَّفقت فيها اللُّغَتان، التَّميمية والحِجازِية؛ ﴿مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [غافر:٣٣]؛ أي: من مانِع.

وقوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ هذه الجُمْلةُ؛ قد تُشْكِل كيف ختَمَ بها الدَّعوة إلى الله عَزَّوَجَلَّ؟ لأن مُقتَضى الحال أن يَقول: وأَسأَل الله لكم الهِداية. فيُقال: هل قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ من كلام الرجُل أو من كلام الله؟ لا بُدَّ أن نَبحَث قبل كل شيء، هل هِيَ من كلام الله عَزَّوَجَلَّ ليُبيِّن أنَّ هؤلاءِ القومَ مع قُوَّة الدَّعْوة

---

(١) الألفية (ص:٢٠).

لم يَستَفيدوا، أو هي من كَلام المُؤمِن؟ إن كانـت من كَلام الله فلا إشكالَ، إلَّا أنَّها حالَت بين الكلام أوَّله وآخِره، وهذا لا يَضُرُّ لأنَّ الجُملة الاعتِراضِية تَأتِي كثيرًا، وإن كانت من كلام الرَّجُل فهنا مَحَلُّ الإشكال.

وقوله: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ (مَنْ) هذه شَـرْطية، وفِعْلُ الشَّرْط يُضلِل، وحُرِّك بالكَسْر؛ لالتِقاء الساكِنَيْن، وجواب الشَّرْط جُملة: ﴿فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ وقُرِن بالفاء؛ لأنه لا يَصلُح أن يَكون فِعْلًا للشَّرْط، وكلُّ جَواب لا يَصلُح أن يَكون فِعْلًا للشَّرْط فإنه يَجِبُ أن يَقترِن بالفاء، كما قال ابنُ مالِكٍ:

وَاقْرُنْ بِفَـا حَـتْمًا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ شَرْطًـا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَـا لَمْ يَنْجَعِـلْ[1]

وذكَروا له سِتَّة ضَوابِطَ مَجموعةً في قوله:

اسْـــمِيَّةٌ طَلَبِيَّـــةٌ وَبِجَامِـــدِ وَبِـمَا وَقَـدْ وَبِلَـنْ وَبِـالتَّنْفِيسِ[2]

فهذه الجُمَلُ السِّتُّ إذا وقَعَت جوابًا للشَّرْط فإنه يَجِب أن يَقترِن بالفاء، وهنا الجُملة هي مُصَدَّرة بـ(ما)، وإن شِئْت فقُلْ: إنها جُمْلة اسمِية، ولا مانِعَ من أن يُوجَد سبَبان لحُكْم واحِد.

وقوله: ﴿مِنۡ هَادٍ﴾ أَصلُها: من هادِي؛ بالياء، فحُذِفَت الياء للتَّخفيف.

يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: إن مَن يُضلِل الله أي: مَن كتَبَ الله إضلالَه فإنه لا أحَدَ يَهديه؛ لأن الذي يَهـدِي ويُضِلُّ هو الله، بيَدِه الأمـرُ كلُّه، ولكن ليُعْلَم أنَّه لا يَهـدِي أحَدًا إلَّا لحِكْمة، ولا يَضِلُّ أحَدًا إلَّا لحِكْمة، فمَن كان أهلًا للهِداية هَداه، ومَن كان أهلًا

(١) الألفية (ص:٥٨).

(٢) غير منسوب، وانظر النحو الوافي (٤/ ٤٦٣).

للإضلال أَضَلَّه -والعِياذُ بالله- وإلَّا فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يَحرِم فَضْله مَن أَراده، إنما يَحرِم فَضْله مَن لم يُرِده، ودليلُ هذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف:٥]، فجعَل إزاغة الله لقُلوبهم مُتَرتِّبًا على زَيْغهم، أمَّا مَن أَراد الهُدى بجِدٍّ؛ فان الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُيسِّره له: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾ [الليل:٥-٧].

إِذَنْ: قوله: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ مُقيَّد بمَن فعَل ما يَقتَضِي إضلاله؛ لأن الله لا يُضِلُّ أحَدًا إلَّا لحِكْمة.

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ هذا المُحذِّر كان مُؤمِنًا باليَوْم الآخِر.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّ ما يَحدُث في اليوم الآخِر كان مَعلومًا للناس من قبل أن يَنزِل القُرآن؛ لقوله: ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ وذلك لأن هذا أَمْر لا بُدَّ منه، أي: لا بُدَّ أن يَعلَم العِباد ما يَحدُث في اليوم الآخِر؛ ليَكونوا على بَصيرة من أمرهم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن يوم القِيامة له أحوال، فقد قال الله تعالى في سورة طه: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسٗا﴾ [طه:١٠٨]، وهنا يُذكَر أنه يوم تَنادٍ، والنِّداء هو الصوت الرفيع، وعلى هذا فيكون الجَمْع بين هذه الآيةِ، وبين قوله: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلۡأَصۡوَاتُ لِلرَّحۡمَٰنِ فَلَا تَسۡمَعُ إِلَّا هَمۡسٗا﴾ هو أن يوم القِيامة له أحوال؛ لأن يوم القِيامة مِقدارُه خمسون ألفَ سَنَةٍ، فلا بُدَّ أن تَتغيَّر أحوال الناس.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: نُصح هذا الرجُلِ لقَوْمه؛ حيث يُناديهم بهذا النِّداءِ اللَّطيف ﴿وَيَٰقَوۡمِ﴾ ثُم قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مُكمِّلًا لما ذكَره هذا المُحذِّرُ: ﴿يَوۡمَ تُوَلُّونَ مُدۡبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖ﴾ هذه مَعروف أنَّ إعرابها بدَل مِمَّا سبَق، ففيها إثبات أنَّ آل

فِرعونَ يُولُّون مُدْبِرين يوم القِيامة إذا لم يُؤمِنوا، وقد بيَّن الله في آية أخرى أنهم يُعرِضون على النار غُـدُوًّا وعشِيًّا، وأنهم يـوم القِيامة يُقال لهم: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر:٤٦]، فهُمْ -والعِياذُ بالله- سيُولُّون مُدبِرين مُعذَّبين في نار جَهنَّمَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنه لا أحَدَ يَعصِم من عَذاب الله؛ لقوله: ﴿مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ وهذا كقَوْل نُوحٍ لابنه؛ لَمَّا قال: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود:٤٣].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنه يَجِب على الإنسان إذا أَراد أن يَسأَل الهِداية أن لا يَسأَلها إلَّا من الله، الذي بيَدِه الإضلالُ والهِداية؛ فلا تَسأَل الهِداية من غَيْره، بل اسأَلْها من الله عَزَّوَجَلَّ؛ فيُستَفاد مِنها: تَفويضُ الأَمْر إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.



الآية (٣٤)

• • • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [غافر:٣٤].

• • • •

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِۦ﴾ هذا من كلام الرَّجُل المُؤمِن المُحذِّر، قال: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ الجُمْلة هنا مُؤَكَّدة بثَلاثة مُؤكِّدات؛ باللَّام، و(قَدْ)، والقَسَم، وكلَّما جاءَتْك صيغة كهَذه فإنها مُؤَكَّدة بثلاثة مُؤكِّدات، اللَّام و(قد) والقَسَم؛ لأنَّ تَقدير الكَلام: والله لقد جاءَكم. وقوله: ﴿يُوسُفُ﴾ المُراد به يُوسُفُ بنُ يَعقوبَ.

فإن قال الإنسان: كيفَ يُخاطِبهم فيَقول: ﴿جَاءَكُمْ﴾ ويُوسُفُ بنُ يَعقوبَ عليهما الصلاة والسلام قبلهم بأزمان كثيرة؟

فيُقال: إن ما حصَل للأَسلاف فهو للأَخْلاف؛ يَعنِي: أنَّ ما جاء أَسلافَهم فهو كالذي جاءَهُم.

ودليلُ ذلك أنَّ الله يُخاطِب بني إسرائيلَ في عَهْد النَّبيِّ ﷺ بما حصَل لأَسْلافهم في عهد مُوسَى، وبينهم قُرون كَثيرة؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [البقرة:٥٥-٥٧]، ومَعلوم أن هذا كلَّه لم يَحصُل لليَهود في عَهْد النَّبيِّ ﷺ، لكنه حصَل لأَسْلافهم؛ فما كان من الأُمَّة من أَوَّلها، فإنه ثابِت للأُمَّة في آخِرها.

إِذَنْ: لا إشكَالَ في هذه الآيةِ، ما دُمْنا نَقول: إنه قد جاء أَسلافَهم، وأن ما يَحصُل من أَسْلافهم فيما سبَقَ، يَكون مَنْسوبًا إلى الجميع، إذا لم يَخرُجوا عن هذا المِنهاجِ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ أي: من قَبْل مُوسى، وهو يُوسُفُ بنُ يَعقوبَ...] إلى آخِره.

قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾ لماذا جرَّها بالضَّمِّ؟ والمَعروف أنَّ (مِن) حَرف جرٍّ إذا دخَلَت على كلِمة جَرَّتها -كسَرَتها- تَقول: مِن زَيدٍ. وهنا قال: ﴿مِن قَبْلُ﴾ حُذِف المُضاف إليه ونُوِيَ مَعناه؛ لأنه إمَّا أن يُوجَد المُضاف أو يُحذَف ويُنوَى مَعناه، أو يُحذَف ويُنوَى لفظُه، أو يُحذَف ولا يُنوَى لا لفظُه ولا مَعناه؛ فالأقسام أَربَعة: تُبنَى في واحِد منها، والباقي مُعرَبة تُبنَى إذا حُذِف المُضاف إليه ونُوِيَ مَعناه.

فإن قال قائِلٌ: ما هو الدَّليلُ؟

قلنا: الدَّليلُ أنها تَكون مَضمومة لأنها تُبنَى على الضَّمِّ؛ فإذا كلَّمْنا مَن هو عالِمٌ بالعرَبية، وبناها على الضَّمِّ، عرَفْنا أنه حَذَف المُضاف ونَوَى مَعناه.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿مِن قَبْلُ﴾ في قول عُمِّر إلى زمَن موسى، أو يُوسُفَ بنِ إبراهيمَ بنِ يُوسُفَ بنِ يَعقوبَ في قولٍ] حكَى المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ قولَينْ في المُراد بيُوسُفَ.

فقيل: إنه يُوسُفُ بنُ يَعقوبَ، وأنه عُمِّر إلى زَمَنِ مُوسى، وهذا قولٌ باطِل لا إشكالَ. يَقول: [عُمِّر إلى زمَنِ مُوسَى]، هذا قول ليس بصَحيح، بل هو باطِلٌ؛

لأَنَّه لو كان الأمر كذلك لكان يَأتِي مُوسى ويَتَّصِل به؛ لأن كِليهما رَسولٌ.

القولُ الثاني: إنه يُوسُفُ وجَدُّه يُوسُفُ بنُ يَعقوبَ، يُوسفُ بنُ إبراهيمَ بنِ يُوسُفَ، وهذا أيضًا لا دَليلَ له، والصوابُ: أنَّ الُمراد به يُوسُفُ بنُ يَعقوبَ، وأنه لم يُعَمَّر إلى زمَن موسى، وأنه مات في زمَنه، لكنه جاء أَسلافَه؛ لأن يُوسُف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخذَه المارَّة الذين مَرُّوا بالبِئْر الذي أُلقِيَ فيها، وذَهَبوا به إلى مِصرَ، والقِصَّة مَعروفة في سورة كامِلة.

وقوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ البيِّنات من بانَ يَبينُ إذا ظهَر، ومَعلوم أنها وَصْف لَمْوصوف مَحذوف؛ وذلك لأنه يَجوز أن يُحذَف النَّعْت وأن يُحذَف الَمنعوت إذا دَلَّ عليه دَليل؛ والَموصوف الَمحذوف هنا تَقديرُه الآيات، كما يُعبَّر به في القُرآن كثيرًا بالآيات البَيِّنات، بـ: ﴿ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [البقرة:٩٩]، وما أَشبَه ذلك.

وأمَّا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالُمعْجِزات] فإن هذا تَعبير مُتأخِّر؛ لم يُعرَف في عَهْد السلَف، وهو تَعبير ناقِص؛ لأن كلِمة (مُعجِزة) تَشمَل ما يَفعَله السَّحَرة والُمشعوِذون من الأمور الخارِقة للعادة، فإنها تُعجِز مَن ليس مِنهم، ولكنه إذا قيل: آية بمَعنى عَلامة، صَارَتْ أبينَ وأَوْضحَ وأَوفقَ لُموافَقَتها للتَّعبير القُرآني، على أنه لا يُمكِن أن تَكون آية لرَسول إلَّا والناس يَعجِزون عنها؛ لأنهم لو كانوا يَستَطيعون أن يَأْتوا بمِثْلها لم تَكُن آية للنَّبيِّ، كل واحِد يَأتِي بها.

إِذَنْ: تَقدير الكَلام بالآيات البَيِّنات، ولكن حُذِف الَموْصوف لدَلالة السِّياق عليه، ومِنه قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ:١١] يَعنِي: أن اعمَلْ دُروعًا سابِغاتٍ.

فإن قال قائِل: هل يَصِحُّ أن يُطلَق لفظ الدَّلائِل على مُعجِزات الأنبياء أو آيات الأنبياء؟

فالجوابُ: أي نعَمْ؛ لأن الدليل ما يَهدِي إلى غيره؛ ولهذا يُسمَّى الرَّجُل الذي يَدُلُّك الطريق يُسمَّى هادِيًا؛ فالآيات لا شَكَّ أنها دَليل وبَيِّنات.

ونحن نَقول: الآيةُ دليلٌ، واللُّغة مُترادِفة، فما دام اللَّفْظ مُرادِفًا للآخَر ولا يَتضَمَّن مَحظورًا فلا مانع أن نُعبِّر به.

قوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ يَعنِي: من وَقْت يُوسُفَ، إلى وَقْت مُوسى، وآل فِرعونَ، وإن شِئْت فعَبِّر بالقِبْط.

قوله: ﴿فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ أي: في شَكٍّ مِمَّا جاء به يُوسُفُ؛ فلم يُؤمِنوا به الإيمان الواجِبَ الخالِيَ من الشَّكِّ.

وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِن غَيْر بُرهانٍ] ﴿قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ يَعنِي: أنهم كانوا في شَكٍّ مِمَّا جاء به يُوسُفُ، ولم يُصدِّقوه، ولَمَّا هلَكَ قالت لهم نُفوسُهم: الآنَ استَرَحْتم، فلن يَبعَثَ الله من بَعدِه رسولًا، كُفِيتم هلَك مَن أُرسِل، فكذَّبْتموه فاطْمَئِنُّوا لن يَبعَثَ الله من بَعده رسولًا، قالوا ذلك بِناءً على أُمنِية كاذِبة؛ لأنهم قالوا: هذا الرسولُ الذي جاءَنا وتَوعَّدنا إن خالَفْناه فإنه مات -هلَك- فلن يَأتِيَ من بعده رَسولٌ، وحِينئذٍ نكون قدِ استَرَحْنا من الرُّسُل ومَشاكِلهم -على زَعْمهم!-.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾؛ أي: فلَنْ تَزالوا كافِرين بيُوسُفَ وغَيرِه]؛ لأنهم إذا قرَّروا في أَنفُسهم أنَّ الله لن يَبعَث رسولًا، فسَوْف

يُكذِّبون كل مَن جاء من الرُّسُل بعد يُوسُفَ، بِناءً على هذه العَقيدةِ الفاسِدةِ التي أَصَّلوها.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثْل إِضْلالكم ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ مُشرِك ﴿مُّرْتَابٌ﴾ شاكٌّ فيما شَهِدَت به البَيِّنات]، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ قال المفَسِّر: [أي: مِثْل إضلالكم ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ﴾]، وعلى هذا فتكون إعرابُها: الكاف اسمٌ بمَعنَى (مِثْل)، وهي مَفعول مُطلَق مُضاف إلى اسمِ الإشارة، وعامِله قوله: ﴿يُضِلُّ﴾، عامِله مُتأَخِّر عنه، وهذا التَّعبيرُ القُرآنيُّ يَكثُر في كَلام الله عَزَّوَجَلَّ، وإِعْرابه كما سمِعْتم: أن تَقول الكاف اسمُ بمَعنَى (مِثْل) مَنصوبة على المَفْعولية المُطلَقة مُضافة إلى اسم الإشارة، فإن قيل: وهل الكافُ تَأتِي اسمًا؟ قلنا: نعَمِ، اللُّغَة العَربية واسِعة، وإلَّا فالأصل أنَّ الكاف حَرْف، لكن تَكون اسمًا.

قال ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى ... .

استُعمِل يَعني: الكافُ اسمًا؛ أي: في اللُّغة العرَبية.

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مِثْل ذَلِكم يُضِلُّ الله ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ لا يُضِل الله تعالى رَجُلًا مُؤمِنًا مُقتَصِدًا مُوقِنًا أبدًا، يُضِلُّ الله -والعِياذُ بالله- ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾.

(١) الألفية (ص:٣٥).

يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿مُسْرِفٌ﴾ مُشرِك] ولا شَكَّ أنَّ الشِّرْك من الإسراف؛ لأنَّ الإسراف مَعناه: تَجاوُز الحدِّ، ومَن جعَل لله شَريكًا فقد تَجاوَز الحَدَّ بلا شكٍّ؛ لكن مَعنَى الآية أعَمُّ من المُشرِك؛ فالمُسرَف مَن تَجاوَز حدَّه -هذا المُسرِف- بإفراط أو تَفْريط؛ لكن الغالِب يَكون بالإفراط؛ لأنه مُجاوَزة الحَدِّ زِيادة، فالمُشرِك لا شَكَّ أنه مُسرِف بلا شَكٍّ، والمُستكبِر مُسرِف، والجاحِدُ مُسرِف، وهلُمَّ جَرًّا.

إِذَنْ: ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ﴾ يَنبَغي أن يُقال في تَفْسيرها: مَن هو مُجاوِز لحَدِّه؛ كالمُشرِك.

وقوله: ﴿مُّرْتَابٌ﴾؛ أي: شاكٌّ -نَسأَل الله أن يُعيذَنا وإيَّاكُم من الشَّكِّ- المُرتاب -والعِياذ بالله- الذي يَطمَئِنُّ للارتِياب، لا يَهتَدِي يَبقَى على ضَلاله -والعِياذُ بالله- أمَّا إذا أَوْقع الشَّيْطان في قَلْبك شكًّا ثُم حاوَلْت أَنْ تَنزِعه من قَلْبك، فإنَّ الله يُعينُك عليه ويَهديك، لكن البَلاء كل البَلاء أَنْ تَركَن إلى هذا الشَّكِّ، وأن لا تُنتَشَل منه؛ والدَّليل على هذا ما شَكاه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى رَسول الله ﷺ مِمَّا يَقَع في نُفوسهم، حتى قالوا: نَوَدُّ أن يَكون الواحِد مِنَّا حمَمًا؛ أي: فَحْمًا مُحترِقًا، ولا نَتكَلَّم به؛ فأَخبَرهم النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ ذلك لا يَضُرُّهم؛ لأنهم لا يَركَنون إلى ما حصَل، أو إلى ما وقَعَ في قُلوبهم[1].

ولهذا يَجِب أن تكون شُجاعًا إذا أَلقَى الشَّيْطانُ في قَلْبك مثل هذه الأُمورِ فكُنْ شُجاعًا لا تَركَن، لا تَستَرسِل معها، كُنْ شُجاعًا، استَعمِل معه السلاح الذي أَعطاك إيَّاه مَن هو عالِمٌ به، ومَن عالِمٌ بإِصابته للعَدوِّ، وهو الرسولُ ﷺ، وذلك بأَمْرين

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٤٠)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، رقم (٥١١٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فقَطْ: أن تَستَعيذ بالله من الشيطان الرجيم وتَنتَهي[1]- أي تُعرض- فاستَعِذْ بالله ثُم انتَهِ. وبذلِك يَزول عنك هذا البَلاءُ، أَمَّا إنِ استَرْسَلت معه فالأَمْر خَطير جدًّا؛ لأنه يَتَفاعَل في نفسك، ويَقوَى حتى يَصِل إلى درَجة الشَّكِّ والارتياب، وحينَئِذٍ تُحرَم من الهِداية، وهذا لا شَكَّ أنه من حِكْمة القُرآن، مثل هذا التَّعبيرِ لِئَلَّا يَقع في نَفْسك مثل ما ذكَر الله عَزَّوَجَلَّ، فدَواؤُه بهذَيْن الأَمْرين.

لو أنَّ أَذكَى العالَمَ حاوَل أن يَجِد دواءً لهذا البَلاءِ ما وجَدَه بهذه العِبارةِ المُختَصَرة السَّهْلة، قال: «فَلْيَستَعِذْ باللهِ ثُمَّ لِيَنْتَهِ» اعرِض عن هذا، اشتَغِلْ بشُؤُونك، وقل: أَعوذُ بالله من الشَّيْطان، فاشتِغالُك بشُؤونك وإعراضُك عنه يُوجِب لك أن تَنساه، وهذا شيء مُشاهَد ومُجرَّب.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: تَمام نُصْح هذا الرجُلِ حينما ذكَّر قومه بما سلَف.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه يَنبَغي للإنسان أن يَكون لدَيْه عِلْم بما سبَقَ؛ فإن التاريخ عِبَر، سواءٌ في هذه المَسأَلةِ الكَبيرة، أو في المَسائِل الصغيرة، اقْرَأ التارِيخ يَتبَيَّن لك ما قدَّره الله على العِباد، وأن سُنَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السابِقين ستكون في اللاحِقين، أي: أنه يَنبَغي أن يَكون عند الإنسان خِبْرَة بما سبَقَ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن أَعظَمَ رَسولٍ أُرسِل إلى آل فِرعونَ -بعدَ مُوسى- هو يُوسُف؛ ولهذا طُوِيَ ذِكْر مَن بعدَه، والظاهِر -والله أَعلَمُ- أَنَّ الله تعالى لا يَدَع هذه

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، رقم (٣٢٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها، رقم (١٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأُمَّة -أَعنِي: أُمَّة فِرعونَ- لا يَدعهم بلا رَسولٍ من بعد مُوسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، الذي له أَزمان كثيرة، لكِنَّهم ليسوا كيُوسُفَ، فنَوَّه بذِكْر يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّسُل يَأتون بالبَيِّنات الدالَّة على صِدْقهم ونُبوَّتهم؛ لأنَّ هذا من حِكْمة الله لو أَرسَل الله رَسولًا للناس ليس معه آية، وقال: أنا رَسولُ الله إليكم، آمِنوا بي، وإلَّا فلكُمُ النَّار، فلن يُطيعوه أبدًا، نَقول: هذا مجنون، يَعنِي: لا بُدَّ من آية تَدُلُّ على صِدْقه. وقد ثبَتَ عن النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أنه قال: «**مَا مِنْ رَسُولٍ بَعَثَهُ الله إِلَّا آتَاهُ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ الْبَشَرُ**»، فلا بُدَّ من ذلك.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أنَّ الآياتِ التي جاءَتْ بها الرسُلُ آياتٌ بَيِّنة، لا تَخفَى إلَّا على العُميان، ودليلُ ذلك قوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ وهُنا ركَّز على الوَصْف دون المَوْصوف؛ لأن الوَصْف أهَمُّ، وهو كون هذه الآياتِ بَيِّنة، لا تَخفَى على أحَد.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنَّ آل فِرعونَ ما زالوا في شَكٍّ حتى مع وُجود يُوسُفَ فهُمْ في شَكٍّ؛ لأنَّ الله تعالى لم يُقدِّر هِدايتهم، فبَقُوا حَيارى، واستَمَرُّوا على الكُفْر.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: بَيان كَراهة الشعوب المُكذِّبة للرُّسُل، لما جاءَت به الرُّسُل؛ كأنهم انتَهَزوا الفُرصة لَمَّا هلَكَ يُوسُف، فقالوا: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ وهذا يَدُلُّ على أنهم مُتَضايِقون غاية التَّضايُق بوجود يُوسُفَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنَّ الإيمان بوُجود الله لا يَكفِي في التَّوحيد والخَلاص من عَذاب الله، يُؤخَذ ذلك من قولهم: ﴿لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ﴾ فهَؤُلاءِ كانوا مُقِرِّين بالله ومع ذلك لم يَنفَعهم إقرارُهم بالله، وكذلك الذين بُعِث فيهم الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُقِرُّون بالله ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٣١] مُؤمِنين

بالرُّبوبية، تمامًا، وبأن المُدبِّر هو الله، ومع ذلك استبَاح النبيُّ ﷺ دِماءَهم، وأموالهم، ونِساءَهم، وذُرِّيَّاتهم، وأرضَهم؛ لأن مُجرَّد الإيمان بالله ليس إيمانًا أبدًا، لا بُدَّ من الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ بوُجوهه الأربعة المَعروفة، وهي: الإيمان بوُجوده، وبرُبوبيته، وبأُلوهِيَّته، وبأَسمائه وصِفاته. لا بُدَّ من هذا، فمَن لم يُؤمِن كذلك فليس مُؤمِنًا بالله.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ إضلال الله عَزَّوَجَلَّ لا يَكون إلَّا في مَحلِّه؛ أي: فيمَن هو أَهْل للإضلال؛ لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أنَّ مَن لزِمَ حدَّه، وأَيقَن بما يَجِب الإيقان به؛ فإنه أَبعَدُ الناس عن الإضلال، يُؤخَذ هذا من المَفْهوم، إذا كان الله يُضِلُّ مَن هو مُسرِف مُرتاب، فإنه يَهدِي مَن لزِمَ حَدَّه وأَيقَنَ في أَمْره، وآمَن بذلك ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾، واللهُ أَعلَمُ.

فإن قال قائِلٌ: هناك إشكال، وهو قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ لماذا لم يَقُل بعد هذا النُّصْحِ: نَسأَل الله لكُمُ الهِداية، أو شيئًا من هذا؟

فالجَوابُ: جاء في تَفسير (التَّحرير والتَّنوير): قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ لِتَضَمُّنِهَا معنى: إِنِّي أَرْشَدْتكم إِلَى الْحَذَرِ مِنْ يَوْمِ التَّنَادِي. وَفِي الْكَلَامِ إِيجَازٌ بِحَذْفِ جُمَلٍ تَدُلُّ عَلَيْهَا الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ. وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا إِرْشَادٌ لَكُمْ، فَإِنْ هَدَاكُمُ الله عَمِلْتُمْ بِهِ، وَإِنْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُ فَذَلِكَ لِأَنَّ الله أَضَلَّكُمْ ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَعْنَى التَّذْيِيلُ. ولم يَقُل لهم: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾ [الزمر:٣٧]؛ لِأَنَّهُ أَحَسَّ مِنْهُمُ الإِعْرَاضَ وَلَمْ يَتَوَسَّمْ فِيهِمْ مَخَائِلَ الِانْتِفَاعِ بِنُصْحِهِ وَمَوْعِظَتِهِ. وقوله هذا تَفسيرٌ.

فإن قال قائلٌ: قوله: ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ يَهدِيه إلى طريق النَّجاة أصلًا، وكأنَّ الرَّجُلَ يَئِس من عدَم قَبولهم النُّصْح. فقال ذلك.

فالجَوابُ: هذا هو الظاهِر، أنَّ الرجُل قد أَيِس، وهذا كقَوْل نُوحٍ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح:٢٦-٢٧].

فإن قال قائل: في هذه الآيةِ أنَّ الإسراف يَنقَسِم إلى قِسْمَيْن، هنا فسَّر الإسراف بالمُشرِك، وآية أُخرى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف:٣١] هنا أيضًا يَنقَسِم إلى قِسْمين؟

فالجَوابُ: غالِب الأشياء تَنقسِم إلى قِسْمين أو أكثَر. يَعنِي: أكبَرَ وأصغَرَ ومُتوسِّطٍ؛ فليس المُسرِف في الإشراك كالمُسرِف في خُبْزة يَأكُلها.



الآية (٣٥)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر:٣٥].

• • ○ • •

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ المُجادَلة هي: المُخاصَمة، والمُناظَرة من أَجْل إفحام الخَصْم، مَأخوذة من جَدْل الحَبْل، أي: فَتْله؛ فإن الحَبْل إذا فُتِل احتكَم وصار أَقوى، فهذا المُجادِل تَجِده يَحتكِم ويَتَصلَّب من أَجْل أن يَغلِب مُجادِله.

وقوله: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مُعجِزاته] والصوابُ: أن يُقال: آياتُ الله يَعنِي: العلامات الدالَّة على ما يَستَحِقُّه جَلَّوَعَلَا من الرُّبوبية، والأُلوهية، والأَسْماء والصِّفات، والأحكام، وغير ذلك. هذا هو المُراد، وقد سبَقَ أنه لا يَنبَغي أن نُسمِّيَ الآياتِ المُعجِزاتِ؛ لأن ذلك نَقْصٌ في التَّعبير، وليس مُحدِّدًا للمَعنى، ورُبَّما يَدخُل عليه فِعلُ المُشعوِذين، والسحَرة؛ لأنه مُعجِز.

وقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ هل هم يُجادِلون لإثبات الآيات، أو لنَفيِ الآيات؟ الثاني لا شَكَّ؛ ولهذا قال: ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ﴾؛ لأنهم لو كانوا يُجادِلون لإثبات الآيات، والإقرار بها، لكانوا على سُلْطان.

وقوله: ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بُرهان] أي: بغَيْر دليل،

وذلك لأن السُّلْطان كل ما يَكون به السُّلْطة، ويَختَلِف بحَسب السِّياق؛ فالإمام الأعظم يُسمَّى السُّلْطان؛ لأنه ذو سُلطة. والدليل يُسمَّى سُلْطانًا؛ لأن الآخِذَ به ذو سُلْطة.

وعلى هذا يَكون معنى قوله: ﴿بِغَيْرِ سُلْطَانٍ﴾ أي: بغَيْر دَليل. وهذا النَّعتُ أو الحالُ؛ لأن جُمْلة: ﴿بِغَيْرِ سُلْطَانٍ﴾ حال من فاعِل ﴿يُجَادِلُونَ﴾ هذا الوَصْفُ وَصْف لبَيان الواقِع، وليس وَصْفًا مُقيَّدًا، والفَرْق: أننا لو قُلْنا: إنه وَصْف مُقيَّد صار الذين يُجادِلون بآيات الله لإِبْطالها أحيانًا يَكون معَهم سُلْطان، وأحيانًا لا يَكون معَهم سُلْطان، والواقِع أنه ليس لهم سُلْطان، والقيد المُبيِّن للواقِع ليس له مَفهوم، وهذا آتٍ في القُرآن كثيرًا، وإنَّما المَقصود به -أي: بالقَيْد المُبيِّن للواقِع- الاستِدْلال؛ يَعنِي: فكأنه تَعليلٌ للمَوْصوف.

وانظُرْ إلى قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون:١١٧] فقوله: ﴿لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾ مُبيِّن للواقِع وليس قيدًا؛ لأنه لا يُمكِن أن يَدعوَ أحدٌ مع الله إلهًا آخَرَ له فيه بُرهانٌ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، فإنَّ هذا لا يَعنِي أنه قد يَدْعونا لما لا يُحيِينا، بل هو لا يَدعونا إلَّا لما يُحْيينا، فيَكون هذا كالتَّعليل لمَوصوفه الذي صار قيدًا فيه.

إِذَنْ: ﴿بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ﴾ هذا نَقولُ: إنه وَصْف لبيان الحال والواقِع، وأنه لا سُلْطانَ لهم بذلك، وعلى هذا فيَكون كالتَّعليل لمَوْصوف، وأَعنِي بالوَصْف هنا ما يَشمَل الحال وغير الحال. وقوله: ﴿أَتَاهُمْ﴾ الجُملة صِفة لـ﴿سُلْطَانٍ﴾.

وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا﴾ هذه الجُمْلةُ خبَر المُبتَدَأ. وقوله: ﴿كَبُرَ﴾؛ أي: عَظُمَ، وضُمَّت الباء حتى صار من باب فعُل؛ لأنه أُريد به التَّعجُّب، يَعنِي: ما أكبَرَ مَقتَهم عند الله! قال: ﴿مَقْتًا﴾ هذه تمييز، تَمييز لـ﴿كَبُرَ﴾ لأن كبُر المراد به الجِدال؛ يَعنِي كبُرَ جِدالهم مَقتًا، فهي مُميِّزة للفاعِل المحذوف، بل الفاعِل المُستَتِر.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَبُرَ﴾ جِدالُهم ﴿مَقْتًا﴾] الصواب أن يُقال: كبُرَ مَقْتهم مَقتًا عند الله؛ لأن التَّمييز مُبيِّن للفاعِل المُستَتِر، وقوله: ﴿مَقْتًا﴾ المَقْت هو أَشَدُّ البُغض.

وقوله: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ مُتعلِّق بـ﴿كَبُرَ﴾.

قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ يَعنِي: وكذلك المُؤمِنون يَكبُر مَقتُهم لهؤلاء المُجادِلين في آيات الله بغير سُلْطان الذين يُريدون إِدْحاض الحَقِّ، وإظهار الباطِل.

وقوله: ﴿وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ إذا أُطلِق الإيمان فالمُراد به ما يَشمَل الإسلام، وإذا أُطلِق الإسلام فالمُراد به ما يَشمَل الإيمان؛ ولهذا لو سُئِلت وقيل لك: هل الإسلام والإيمان مُتَرادِفان بمَعنًى واحِدٍ؟ فقُلْ: هُما عند الإفراد مُتَرادِفان، وأمَّا عند الاقتِران فإنه يُفسَّر الإيمان بأعمال القُلوب، والإسلام بأعمال الجَوارِح؛ مثال ذلك قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤] ففَرَّق بين الإيمان والإسلام؛ وبيَّن أنَّ الإيمان لم يَدخُل في قلوبهم، ولكنه قريب الدُّخول؛ لأنَّ (لَمَّا) تُفيد القُرْب، وفي حديث جِبريلَ فَرَّق بين الإيمان والإسلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦].

ففَرَّق بين هذا وهذا، المُخرَجون مُؤمِنون، والبيت مُسلِم؛ لأن في البيت امرأةً كافِرةً، وهي امرأةُ لُوطٍ؛ فهي في ظاهِر الحال مُسلِمة، مُستَسلِمة؛ لأنها لا تُظْهِر أنها كافِرة، كما قال تعالى: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾، ولكن حينما أَراد الله عَزَّوَجَلَّ أن يُنجِيَ مَن يُنجِي من قوم لوط أَنجى المُؤمِنين فقَطْ، وأَمَّا المَرْأة فبَقِيَتْ مع قومها وهلكَت.

فإن قال قائِل: ما الحِكْمة من بقاء زَوْجاتهم معَهم؟ أي: نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ ولوط عَلَيْهِ السَّلَامُ، هل لم يَكونوا يَعلَمون ذلك؟

فالجَوابُ: ما دام أن الله تعالى يَقول: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾، وقال له: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، فهُمْ لم يَكونوا يَعلَمون، وهذه لأَجْل الاعتِبار بالنِّسبة لزَوْجات الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهذه السورة كلُّها نزَلت شِبْه مُعاتِبة لزوجات الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤] فالمَقصود بيانُ عِناية الله عَزَّوَجَلَّ برَسوله ﷺ، وأنَّكما إن تَظاهَرْتُما عليه؛ فله أَولياءُ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ نَعوذُ بالله، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ تقدمت قريبًا، وقُلْنا: مِثْل هذا التَّركيبِ يَكون إعرابُه كالتالي: الكافُ اسمٌ بمَعنى مِثْل، وهي مَفعول مُطلَق للفِعْل الذي بعدها، العامِل فيها الفِعْل الذي بعدَها، و﴿يَطْبَعُ﴾ هو الفِعْل العامِل، وعليه فنَقول: مِثْل هذا الطَّبعِ يَطبَع الله.

وأمَّا قول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مِثْل إِضْلالهم] ففيه نظَر، وإن كان يَلزَم من الإضلال الطَّبْع، لكن الأحسن أن يُفسَّر بما يُطابِق العامِل، فيُقال: مِثْل هذا الطَّبْع يَطبَع الله.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿يَطْبَعُ﴾ يَختِم]، نَعَم؛ الطَّبْع بمَعنى الخَتْم؛ كأن الله جعَل على قُلوبهم غِلافًا ثُم ختَمَ عليه، كما يُختَم على الوثائِق، وقد أَشارَ الله إلى ذلك في قوله: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء:١٥٥].

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ﴾ بالضَّلال ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾] قوله: [﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ﴾ بالضَّلال] يُقال فيها كما قيل فيما سبَق؛ بأن المُراد يَطبَع الله بالطَّبْع على القُلوب على كل قَلْب مُتكبِّر.

وقوله: [﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ بتَنوين قَلْب، ودونَه] على كلِّ قَلْبٍ مُتكبِّر، وعلى كلِّ قلـبِ مُتكبِّر، والفَرْق أنه على قِـراءة التَّنوين يَكون التَّكبُّر وَصْفًا للقَلْب، وعلى قِراءة الإضافة يَكون الطبع على قَلْب المُتكبِّر، وليس القلبُ هو المُتكبِّر، والمَعنَى واحِد؛ لأنه إذا تكبَّر القَلْب تكبَّرَت النَّفْس؛ لقول النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»[1].

قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ أو «قلبٍ مُتكبِّرٍ» التَّكبُّر معناه التَّرفُّع، يَعنِي: أنَّ الإنسان يَترفَّع، وهو نوعان: تَكبُّر على الخَلْق، وتَكبُّر عن الحَقِّ. وإلى هذا يُشير قول النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «الْكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ»[2] بطَر

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحَقِّ يَعنِي: رَدُّه، وعدَم الإذعان له. وغَمْط الناس يَعنِي: احتِقارُهم، فيَرَى نفسه أنه فوقَ الناس، هذا هو الكِبْر -والعِياذ بالله- ومَعلومٌ أنَّ مَن غمَطَ الحقَّ وازدَراه فإنَّه لا يَأخُذ به، إِذْ كيف يَأخُذ بشيءٍ يَرَى أنَّه نقيصة، وكذلك مَن غَمَطَ النَّاسَ فإنه لا يَعْدِل فيه، بل يُعامِلهم بالكِبْرياء -والعِياذُ بالله- فيَكون الطَّبْع حقيقًا بمِثْل هذا القَلْبِ، وقد أَخبَرَ النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- أنه لا يَدخُل الجَنَّة مَن في قَلْبه مِثْقال حَبَّة خَرْدَل من كِبْر[(١)].

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: كراهةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى للذين يُجادِلون في آيات الله لأَجْل إبطالها؛ لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنَّه لا سُلْطانَ لكل إنسان جَادَل لإِدْحاض الحَقِّ وإظهار الباطِل، يُؤخَذ من قوله: ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تَقوية قُلوب المُجادِلين بالحَقِّ؛ لأنَّ الجِدَال يَكون من طرَفَيْن؛ فالمُجادِل في آيات الله لإِبْطالها هذا لا حُجَّةَ له؛ ويَكون الخَصْم المُقابِل للآخَر يَكون له حُجَّة.

فإِذَنْ: إذا عُلِم المُجادل الذي يُريد إثبات الحَقِّ وإبطال الباطِل أنه لا سُلطانَ لخَصْمه، فإنه سوف يَقوَى قلبُه، ويَزداد ثَباتًا؛ فيُستَفاد منه بطريق المَفهوم أنَّ المُجادِل في آيات الله لإثباتها سيَكون معه السُّلْطان والقوَّة، ولكن ليس كل مَن معه حُجَّة يَستَطيع أن يَحتَجَّ بها؛ قد لا يَستَطيع، وهو يَعرِف أنه على حَقٍّ لكن لا يَستَطيع أن يُجادِل

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بها؛ ولهذا يَنبَغي للإنسان أن يَعرِف ما عِند الأقوام من الباطِل؛ ليَتمَكَّن من رَدِّه. أمَّا كونُه لا يَقرَأ الباطِل، ويَقول: أنا كل ما ورَدَ عليَّ من باطِل فعِندي قُدْرة على دِفاعه فهذا قد يُخذِّل الإنسان في مَكان يُحِبُّ أن يَنْتَصِر فيه؛ فلا بُدَّ من أن يَعرِف الإنسان الباطِل من أَجْل أن يَرُدَّ عليه.

ولهذا نَرَى العُلَماء المُحقِّقين يَقرَؤُون كتُب المَناطِقة والفلاسِفة وغيرها؛ ثُم يَرُدُّون عليهم، وهذا إنما يَكون في رجُل رَسَخت قدَمُه في العِلم، أمَّا رجُلٌ ابتَدَأ طالِبًا، فهذا لا نُشير عليه أن يَقرَأ كتُب أهل الضَّلال، وذلك لأنه ليس عنده مَنَعة، فيُخشَى أن يَتأثَّر بهذه الكتُبِ فيَضِلَّ؛ لكنَّ الراسِخ في العِلْم نَقول: اقرَأْ حتى تَعرِف كيف تَرُدُّ على هؤلاء.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن مَن جادَلَ بحَقٍّ فليس بمَذموم؛ لقوله: ﴿بِغَيْرِ سُلْطَانٍ﴾ إذ لو كان لهم سُلْطان لكانوا على حَقٍّ، لكن ليس لهم سُلْطان.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات المَقْت لله عَزَّوَجَلَّ وأنه يَتَفاضَل؛ فيَكون مَقتُه على شخصٍ أو طائِفة أكبَرَ من مَقْته على شخصٍ أو طائِفة آخَرين، يُؤخَذ من قوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهل هذا المَقتُ حَقيقة أو يُراد به لازِمه وهو العُقوبة؟

الجَوابُ: الأوَّلُ؛ هذا مَذهَب أهل السُّنَّة والجَماعة؛ أنهم يَقولون: كل ما وصَف الله به نفسه فهو على حقيقته؛ لكنه يَجِب أن نَعلَم أنه لا يُماثِل صِفاتِ المَخلوقين؛ لأن الله أَثبَتَ ونَفَى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهذه خُذْها جادَّةً عِندك، سِرْ عليها في كل ما وَصَف الله به نَفْسه، لا تَقُل: هذا لا يُراد به ظاهِرُه. كل ما وصَفَ الله به نَفْسه فإنه يُراد به ظاهِرُه، لكن يُنزَّه عن مُماثَلة المَخلوقين.

إِذَنِ: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَمقُت، ويُبغِض، ويَكرَه، ويُحِبُّ حَقًّا على حَقيقته، ولكنه لا يُماثِل صِفاتِ المَخْلوقين، وذهَبَ أَهْل التَّعْطيل الذين يَحكُمون على الله بعُقولهم، لا بكَلامه وكلام رسوله؛ ذهَبوا إلى أنَّ مِثْل هذه الأَوْصافِ يَجِبُ وجوبًا أن تُؤَوَّل إلى لوازِمها، فيَقولون مثَلًا: المَقْت المُراد به الانتِقام والعُقوبة، وليس البُغض، أو الكَراهة، أو الأَشَدَّ من ذلك.

فيُقال لهم: إذا فسَّرْتم ذلك بالعُقوبة ارتَكَبْتم مَحظورَيْن:

المَحظور الأوَّل: إخراج كلام الله عن ظاهِره.

والمَحظور الثاني: إثبات مَعنًى لا يُراد به.

وهكذا كلُّ مُحرِّف نَقول: إنه ارتكَب مَحظورَيْن: المحظور الأوَّل: إخراج الكَلام عن ظاهِره، وهذه جِناية لا شَكَّ؛ حيث سَلَب اللَّفْظ معناه. والثاني: إثبات مَعنًى لا يُراد به؛ أي: لا يُراد باللَّفْظ، وهذا عُدوان أيضًا. فكلُّ مُؤَوِّل فإنه يَرتَكِب هذين المَحظُورَيْن.

والعجَب: أنهم يُسمُّون أَنفُسهم أهل التَّأويل، والصواب أنهم أهل التَّحريف، لكن هم تَسمَّوْا بهذا الاسمِ تَلطيفًا لما هم عليه من الباطِل؛ لأنَّ التأويل يُراد به حَقٌّ، ويُراد به باطِل، إذا أوَّلْنا الكلام بما يُريده المُتكَلِّم به، فهذا حقٌّ؛ لكن بخِلافه هذا باطِل، وهذا هو الذي هم عليه، ولكن عدَلوا عن اسمِ التَّحريف إلى اسمِ التَّأويل.

وانظُرْ إلى دِقَّة عِبارة شيخ الإسلام ابن تَيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العَقيدة الواسِطية قال: «من غير تَحريف ولا تَعطيل»[1]. ولم يَقُل: من غير تَأويل، مع أنَّ أكثَر الذين يَتكلَّمون

(١) العقيدة الواسطية (ص:٥٧).

في العقائِد، أو يَكتُبون في العقائِد يَقولون: من غير تأويل. ولكن ما قاله هو الصحيح؛ لأن كل تَأويل لا يَدُلُّ عليه الدليلُ فهو تَحْريف.

إِذَنْ: نحن نُثبِت لله بأنه يَمقُتُ ويَكرَه ويُبغِض حقًّا على حَقيقته، وأمَّا العُقوبة فهي من لازِمِ ذلك.

ولهذا قال شيخُ الإسلام[1] وغيرُه: قال: أنتُمْ إذا أَثبَتُّم أنَّ الله تعالى يُعاقِب فقَدْ أَثبَتُّم أنَّ الله يَكرَه، بطريق اللُّزوم. إذ لا يُعاقِب إلَّا مَن يَكرَهه، لا يُمكِن أن يُعاقِب من يُحبُّه، فأنتُم لَّما فرَرْتم من إثبات الكراهة أو المَقْت، وقَعْتم فيه من وَجهٍ آخَرَ.

إِذَنْ نَقولُ: إذا أَثبَتُّم العُقوبة فلا عُقوبةَ إلَّا بعد مَقْت وكَراهة، هذا أَمْر ضَروريٌّ؛ لأنه لا يُمكِن لأحَد يُحِبُّ شخصًا أن يَقوم ويَضرِبه.

مسألة: كيف نَجمَع بين قول عُمرَ بنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وافَقْت ربي في ثلاث[2]. وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ؟

فالجَوابُ: يُوافِق حُكْم الله؛ لأنه يَتكلَّم عنه حُكْم الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات العِنْدية لله عَزَّوَجَلَّ، عِند الله، ثُمَّ العِنْدية نوعان: عِنْدية وَصْف، وعِنْدية قُرْب. فقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، هذه عِندية قُرْب. وقوله هنا: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٣٥] عِنْدية وَصْف؛ لأن المَقْت ليس شيئًا مُنفصِلًا بائِنًا عن الله، حتى يَكون عِنْدية قُرْب، بل هذا عِنْدية وَصْف، كما تَقول للشخص: أنت عِنْدي عَزيز. تَقوله

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما جاء في القِبلة، رقم (٤٠٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه، رقم (٢٣٩٩).

وهو بَعيد مِنْك، وليس مَعنَى: أنتَ عِندي عَزيز. يَعنِي: قَريب، لا هذا عِنْدية وَصْف؛ أي: أن عِزَّتك عِندي قائِمة بي.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن ما يَكرَهه الله عَزَّوَجَلَّ فإن المُؤمِنين يَكرَهونه؛ لقوله: ﴿وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ وهذه عَلامة الإيمان، خُذْها قِياسًا ومِيزان عَدْل، متى رأيتَ من نَفْسك أنك تكرَه ما يَكرَهه الله، وتُحِبُّ ما يُحِبُّه الله؛ فذلِك الإيمانُ دلَّ عليه هذه الآيةُ وغيرها من الآيات والأحاديث، ودلَّ عليه العَقْل أيضًا؛ لأن من كَمال المَحبَّة والإيمان أن تُحِبَّ ما يُحِبُّه مَن تُحِبُّ، وتَكرَه ما يَكرَهه.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: فضيلة الإيمان؛ حيث يَكون المُؤمِن دائِرًا مع الله عَزَّوَجَلَّ في مَحبَّة ما يُحِبُّ وكَراهة ما يَكرَه.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: التَّحذير من الكِبْر وأنه سبَبٌ للطَّبع على القَلْب -والعِياذُ بالله-؛ لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: التَّحذير من الجَبَروت، وهو التَّعاظُم على الغَيْر، والشِّدَّة عليهم، وما أَشبَه ذلك؛ لقوله: ﴿مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾.

إِذَنْ: في الآية التَّحذيرُ من الكِبْر والجَبَروت.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الرَّدُّ على مَن قال: الكَمال أن تَتَّصِف بصِفات الكامِل؛ يَعنُون بذلك الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ. ولا أَكمَلُ من الله، ونَقول: لا يُمكِن لإنسان أَنْ يُجارِيَ الله تعالى في أَوْصافه؛ فالتَّكبُّر والجَبروت والتَّعالي والتَّعاظُم بالنِّسبة لله كَمال، وبالنِّسبة لنا نَقْص، نَقْص وعَيْب وسبَب للبَلاء؛ وبهذا بطَلَت هذه القاعِدةُ التي لا أساسَ لها من الصِّحَّة، حتى إنَّ بعضهم وضَع حديثًا قال: تَخلَّقوا بأخلاقِ الله. أعوذُ بالله،

تَخَلَّقوا بأَخْلاق الله؟!. هل نُسمِّي أَوْصافَ الله أخلاقًا؟! أبدًا لا نُسمِّيها؛ لأنَّ كلِمة أخلاق قد تَدُلُّ على خَلْق كَسْبي، والأخلاق نَوْعان: غَريزي وكَسْبي، لا إشكالَ في هذا.

ولهذا لَمَّا قال الرسول ﷺ لأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ قال: «**إِنَّ فِيكَ لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ؛ الحِلْمُ وَالْأَنَاةُ**» قال: يا رسولَ الله، أَخُلُقان تَخَلَّقتُ بهما، أَمْ جَبَلَني الله عليهما؟ قال: «**بَلْ جَبَلَكَ اللهُ عَلَيْهِمَا**»(١) قال: الحمدُ لله الذي جبَلَني على ما يُحِبُّ أو كلِمة نحوها.

فالأخلاقُ كَسْبيٌّ وغَريزيٌّ، ولا يُمكِن أن نُسمِّيَ أوصاف الله تعالى أخلاقًا له، بل نَقول: أَوْصاف وصِفات وما أَشبَه ذلك، على أنَّ من العُلَماء مَن أَنكَر أن تقول: لله صِفة، مِثل ابنِ حَزْم رَحِمَهُ اللَّهُ قال: إيَّاك أن تَقول: لله صِفة. الله ليس له صِفة. ولا بأس بالأسماء. لكنه مَحجوج بقول الرجُلِ الذي كان يَقرَأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ قال: «إنها صِفة الرَّحْمن، وأُحِبُّ أن أَقرَأَها»(٢).

ونحن نَقول: إن هذه الآيةَ تَدُلُّ دَلالة واضِحة على كَذِب هذه القاعِدةِ التي قعَّدها مَن قعَّدها من الناس، ونحن نَقول لكل مُؤمِن: تَخلَّق بأخلاق النبيِّ ﷺ؛ لأن نَبيَّنا ﷺ لنا أُسْوَة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بتَنوين القَلْب ودونَه، ومتى تكبَّر القَلْب تكبَّر صاحِبُه

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في قبلة الرِّجل، رقم (٥٢٢٥)، من حديث زارع رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكان في وفد عبد القيس.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، رقم (٧٣٧٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، رقم (٨١٣)، من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

وبالعَكْس]، متى تكبَّر القَلْب تكبَّر صاحِبه، وقوله: وبالعَكْس فيها نظَر؛ لأنه يَقتَضي أن يَتكَبَّر صاحِب القَلْب قبل القَلْب؛ لأنك إذا عكَسْت العِبارة متى تكبَّر القلب تكبَّر صاحِبه، متى تكبَّر صاحِب القَلْب تكبَّر قَلْبه، فهذا ليس بصحيح، لكن مُراده رَحِمَهُ اللَّهُ أن تكبُّر القَلْب وتكبُّر النَّفْس مُتلازِمان، إن تكبَّر القَلْب تكبَّرت النَّفْس؛ وإن تكبَّرَت النَّفْس كان ذلك دليلًا على أنَّ القَلْب مُتكبِّر.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [و﴿كُلِّ﴾ على القِراءَتَيْن لعُموم الضَّلال لجميع القَلْب لا لعُموم القُلوب]

قوله: [لعُموم القُلوب] يَعُمُّ جميع أجزاء القَلْب، أي: جميع أَجزائه، أي: لم يَبقَ فيه مَحَلٌّ يَقبَل الاهتِداء. وقولُه: لا لعُموم القُلوب أي: لا لعُموم أفراد القُلوب، وهذا الصَّنيعُ إخراجٌ لها عن مَوْضوعها من أنها إذا دخَلَت على نكِرة مُطلَقة أو على مَعرِفة مَجموعة تكون لعُموم الأفراد، وإذا دخَلَت على مَعرِفة مُفرَدة تَكون لعُموم الأجزاء، وهنا قد دخَلَت على النَّكِرة، فكان حَقُّها أَنْ تَكون لعُموم الأفراد لا لعُموم الأجزاء؛ كما سلَكَه المفَسِّر فلْيُتَأمَّلْ.

والمفَسِّر يَقول: إن الكُلِّيَّة هنا تَعود على الفَرْد لا على الأفراد، ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ﴾ يَعنِي: على كل القُلْب، لا بعضِه؛ وليسَت لعُموم القُلوب، يَعنِي: ليسَت لعُموم كل قَلْب على حِدَة، ولكن ما ذهَبَ إليه ليس بصَواب، بل نَقول: على كل القُلوب، والعُموم مُستَفاد من كلِمة يَطْبَع على القَلْب لا على بعضه؛ فإذا قُلنا: إنها لعُموم القُلوب شمِلَت عُموم القَلْب، ولا عكسَ.

ثُم إنَّ ظاهِر السِّياق على كل قَلْبٍ مُتكبِّر، أو على كل قلبِ مُتكبِّر. إذا نظَرْنا إلى السِّياق ماذا نَفهَم؟ هل نَفهَم أنَّ جميع القُلوب المُتكَبِّرة يُطبَع عليها؟ أو نَفهَم أنَّ

القَلْب الواحِد يُطبَع على جميعه لا على بَعْضه؟

الجواب: الأوَّل لا شَكَّ، هذا ظاهِرُ السياق، وهذا كما أنه ظاهِر السِّياق فهو أَشمَلُ في المَعنَى؛ لأنه إذا قيل: كذلك يَطبَع الله على كل القُلوب المُتكَبِّرة الجَبَّارة، والطَّبْع على القلب يَشمَل الطَّبْع على جميعه، ما لم يُوجَدْ دليل على أن المُراد الطبع على بعضِه؛ وحينَئِذٍ يَكون الصواب عَكسَ ما قال المفَسِّر، فالصواب: أنَّ هذا لعُموم القُلوب وليس لعُموم القَلْب.

فإذا قُلنا: إنها لعُموم القَلْب صار المَعنَى: أنَّ الله يَطبَع على القَلْب كُلِّه، يَعنِي: أنَّ معنى الآية أنَّ الله يَطبَع على القَلْب كلِّه لا على جميع القُلوب، فيَخرُج بذلك بعضُ القَلْب، لا يَطبَع على بعض، يَطبَع على القَلْب كُلِّه؛ لكنه مثَلًا على قَلْب فُلان من الناس.

أمَّا إذا قُلْنا: إنها لعُموم القُلوب، صار مَعنَى الآية: أنَّ الله يَطبَع على جميع القلوب المُتكبِّرة في أيِّ واحِد من الناس.

وإذا قُلْنا: لعُموم القَلْب صارت عامَّة للقَلْب الواحِد؛ يَعنِي: والقُلوب الأخرى مَسكوت عنها. هذا وَجْه الفرق، القُلوب الأُخرى مَسكوت عنها، ولكن نَقول: الصَّواب أن مَعنَى قوله: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ يَعنِي: من جميع الناس، وإذا قال: طَبَع على القَلْب، فالمَعنَى أنه على جَميع القَلْب، ما لم يَنُصَّ على أنَّ المُراد بعضُ القَلْب.

فإن قال قائِل: لكن لماذا يَقول: على جميع القَلْب؟

فالجَوابُ: هذا مَعناه: لا على بعضِه؛ ولذلك كَلام المفَسِّر فيه نظَر من عِدَّة

وجوه؛ كلَّما تَأمَّلت عرَفْت أن هناك خَطَأً، والمُحَشِّي -الذي هو الجَمل- يَقول: فيه تَأمُّل. أو قال: فلْيُتأمَّل. وتَأمَّلْناه فوجَدْناه غيرَ صحيح.

فإن قال قائِل: بالنِّسبة لقول الشارِح: [لعُموم القُلوب] لِمَ لَمْ يَقُل: لعُموم القَلْب، والقَلْب هذا كلُّ مَن وُصِف بالتَّكبُّر والجَبروت داخِلٌ؟

فالجَوابُ: ليس هذا مُرادَه، إنما مُرادُه من القَلْب زيد وعَمرو وبَكْر وخالد هذه القُلوب؛ لكن إذا قُلْنا: عُموم القَلْب. صار مَعناه: قَلْب زَيْد فقَطِ، الطَّبْع عامٌّ له.

فإن قال قائِلٌ: وهل كُلُّ مَن وُصِف بهذا الوَصفِ التَّكبُّر مَطبوع عليه؟

فالجَوابُ: نعَمْ، لكن لا نَقولُ: لعُموم القَلْب. نَقول: لعُموم القُلوب؛ هذا عامٌّ في كل قَلْب مُتكبِّر، ففَرْق بين أن تَقول: الكُلِّية هذه للأَجزاء أو للأَفراد. إذا قُلنا: لعُموم الأجزاء. صار لعُموم القَلْب، وإن قُلنا: لعُموم الأَفراد. صار جميع القُلوب، كلُّ القَلْب مُتَّصِف، لو كان مِئات الملايين مُتَّصِفًا بهذا فهو مَطبوع عليه، ولا شَكَّ أن كلام المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ ليس له وجه إطلاقًا، ولكن سُبحانَ الله!.



الآيتان (٣٦، ٣٧)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر:٣٦-٣٧].

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في قِصَّة مُوسى مع فِرعونَ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ فِرعونُ هو مَلِك مِصرَ؛ قيل: إنه اسمُ شَخْص، أو إنه عَلَم شَخْص، وقيل: إنه عَلَم جِنْس، فإذا قلنا: إنه علَم شَخْص صار اسمًا لشَخْص مُعيَّن، وإذا قلنا: إنه علَم جِنْس صار اسمًا لكل مَن ملَك مِصرَ كافِرًا.

وهذا هو الذي عليه الأكثَرُ؛ لكن فِرعونَ موسى عَلَم شَخْص وعلَم جِنْس أيضًا: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ هامانُ وزيرُه، وقوله: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾ يَعنِي: مُرْ مَن يَبني لي ذلك؛ لأنه من المَعلوم أنَّ الوَزير لن يُباشِر بِناء الصَّرْح، ﴿صَرْحًا﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بِناءً عاليًا] يَعنِي: رفيعًا.

وقوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ (لعَلَّ) هنا للتَّعليل، وهي تَأتِي للتَّعليل تارة وللإِشْفاق تارة، وللتَّرجِّي تارةً؛ فمِن مجيئها للتَّعليل هذه الآيةُ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢] هذه للتَّعليل، وكلَّما جاءَت (لعَلَّ) في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ فإنها للتَّعليل؛ لأنَّ الربَّ عَزَّوَجَلَّ لا يَترَجَّى إذ إنَّ كل شيء عليه هَيِّن،

وتَأتِي للإِشْفاق؛ مِثل: أن تَقول: لعَلَّ الحَبيبَ هالِكٌ. يَعنِي: أَخشَى أن يَكون هالِكًا.

وتَأتِي للتَّرجِّي: مثل: حضَرْت إلى الدَّرس فلعَلِّي أَفهَمُ، لو قلت: لعَلِّي أَفهَم؛ احتَمَل أن تكون للتَّعليل، فإذا قلت: فـ(لَعلِّي) صارَت للتَّرجِّي، وتَكون أيضًا للتَّوقُّع، كما لو قُلت لشَخْص تُخاطِبه: لعَلَّك فاهِمٌ.

وهذه المَعاني التي تَأتِي للحروف بَلْ وللأسماء أيضًا وللأَفْعال، إذا كانت مُتعَدِّدة فالذي يُعيِّنها السِّياق وقَرائِن الأحوال.

قال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الأسباب جَمْع سبَب، وهو كل ما يُوصِل إلى المَقصود، فالسبَب وَسيلة والمُسبَّب غاية، والأَسباب هنا بيَّنها بقوله: ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ فـ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ محلُّها مِمَّا قبلَها عَطْف بَيان، تُبيِّن الإبهام المَوْجود في الأسباب.

فإن قال قائِل: لماذا لم يَقَع الكَلام مُبيَّنًا من أوَّل الخِطاب، فيُقال: لعلِّي أَبلُغ ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؟

قلنا: إن الإبهام أوَّلًا، ثُم التَّفْصيل والبيان ثانيًا؛ أَوقَعُ في النَّفْس؛ لأن الشيء إذا جاء مُبهَمًا ثُم بُيِّن صار للبَيان وَقْع عند تَشوُّف النَّفس لمَعرِفة هذا المُبهَم؛ يَعنِي: لو جاء الكَلام مُبيَّنًا من أول الأمر لكان سهلًا على النفوس، لكن إذا جاء أوَّلًا مُبهَمًا تَشوَّفتِ النفس لمَعرِفة هذا المُبهَمِ، ثُم جاء البَيان والنَّفس مُستعِدَّة لقَبوله مُتشوِّفة إلى الوصول إليه.

قوله: ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [طُرُقها المُوصِّلة إليها ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالرَّفع عطفًا على (أَبلُغ) وبالنَّصب جوابًا لـ(ابْنِ)]، يَعنِي: أنَّ فيها قِراءَتَيْن سَبْعيَّتين

«فأَطَّلِعُ»، ﴿فَأَطَّلِعَ﴾، أمَّا على قِراءة الرَّفْع؛ فإنها مَعطوفة على (أَبلَغ) يَعنِي: لعَلِّي أَبلُغ الأسباب، فلَعلِّي أَطَّلِع. وأمَّا على قِراءة النَّصْب؛ فإنَّها وقَعَت جوابًا لـ(ابْنِ) و(ابْنِ) فِعْل أمر، وفِعْل الأمر يَقَع جوابه إذا كان مَقرونًا بالفاء بالنَّصب (فأَطَّلِع) فتكون الفاء هنا للسَّببية.

واعلَمْ أنَّ القِراءَتَيْن الوارِدَتَيْن في القُرآن الكريم هما أَحَدُ الحُروف السَّبْعة التي نزَل القُرآن عليها؛ فإن القُرآن أُنزِل على سَبْعة أَحرُف، ولَمَّا كان في زمَن عُثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَر أن يُجعَل القُرآن على حَرْف واحِد هو حَرْف قُرَيْش؛ يَعنِي: لغتها؛ فهذه القِراءاتُ المَوْجودة ليسَت هي الأَحرُف السَّبْعة، بل هي على حَرْف واحِد. **هذا واحد.**

الثاني: اعلَمْ أنَّ القِراءَتَيْن كِلْتاهما صحَّتْ عن النبيِّ ﷺ؛ لأنَّها نُقِلَت بالتَّواتر.

الثالث: اعلَمْ أنه لا يَنبَغي للإنسان أن يَقرَأ بين العامَّة بقِراءة تُخالِف ما في أيديهم من المَصاحِف؛ لأن ذلك يُوجِب التَّشويش والارتِباك، واتِّهام القارِئ، ورُبَّما تَهبِط عظَمة القُرآن في نفوسهم بسبَب هذا الاختِلافِ. أمَّا فيما بينك وبين نَفْسك فالأفضَلُ أن تَقرَأ بهذا تارةً، وبهذا تارةً؛ بشَرْط أن تَكون عالِمًا غير مُتخَبِّط، وإنما قُلنا: هذا هو الأَفضَل لأن كُلًّا من القِراءَتَيْن قد قرَأ به النَّبيُّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، فيَكون هذا مِثل العِبادات الوارِدة على وُجوهٍ مُتنوِّعة؛ كالاستِفْتاحات والتَّشهُّد وما أَشبَه ذلك؛ لكن هذا بينك وبين نَفْسك، أو في مَقام التَّعليم إذا كُنت تُعلِّم طلَبة.

قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ يَعنِي: أَصِلَ إليه وأَنظُر هل هذا حقٌّ أو غير حقٍّ؛ ثُم استَدْرَك خوفًا من أن يَقول أحدٌ من جُنوده: إنه حَقٌّ. فقال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَأَظُنُّهُۥ﴾ أي: موسى ﴿كَٰذِبًا﴾ في أنَّ له إلهًا غيري]؛ قال هذا تَمويهًا على أصحابه؛ وخوفًا من أن يَقَع في نفوسهم شيءٌ حين أَمَر وزيرَه أن يَبنيَ له صرحًا، قال: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾.

وفِرعونُ في هذه المَقالةِ كاذِب، هو لا يَظُنُّ أنَّ موسى كاذِب، بل يَعلَم أنه صادِق؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عن موسى أنه قال له -أي: لِفرعونَ-: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء:١٠٢]، قال هذا الكَلامَ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ مُؤكِّدًا إيَّاه بالقَسَم واللام و(قَدْ)، ويُخاطِب هذا الرجُلَ القادِر على إنكار ما قاله موسى لو كان كذِبًا قال له: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ فِرعونُ ليس له مانِع يَمنَعه أن يَقول: لم أَعلَمْ. هو قادِر، لكنه إن قال ذلك يَعلَم أنه ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾، وقال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا﴾ هذه مَفعول من أَجْله لـ﴿وَجَحَدُوا۟﴾ بها ظُلْمًا.

المُهِمُّ: أن قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ هذه الجُمْلةُ كذِب، هو يَعلَم أن موسى صادِق، لكنه قال ذلك تَمويهًا لقومه، وخوفًا من أن يَقَع في قُلوبهم شيء من الشَّكِّ، قال عن فِرعونَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قال فِرعونُ ذلك تَمويهًا].

قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ أي: مثل هذا الفِعْلِ، أو مثل هذا التَّزيين أيُّهما الذي على القاعِدة؟

الجَوابُ: الثاني. لأننا قُلْنا: إن (كذلك) تكون مَفعولًا مُطلَقًا للفِعْل الذي بعدَها؛ أي: مثل هذا التَّزيين الذي زُيِّن لِفرعونَ، وهذا التَّمويهُ والتَّرويجُ لقومه

زَيَّنَ لِفِرعونَ سوءَ عمَله، والذي زيَّنه الشيطان والنَّفس الأمَّارة بالسوء.

وقد يُقال: والله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن الله يُضِلُّ مَن يَشاء، كما قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام:١٠٨]، فالله تعالى زيَّنه قَدَرًا، بمعنى أنه حجَب عنه الهُدَى، ثُم زَيَّن له الشيطان والنَّفْس الأَمَّارة بالسوء أن يَعمَل هذا العمَلَ.

وقوله: ﴿سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ السبيل هنا فيها (أل) التي للعَهْد الذِّهنيِّ، عن السبيل الذي هو سَبيل الهُدَى؛ ولهذا قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [طريق الهُدَى] وفيها قِراءتان «صَدَّ» [بفَتْح الصاد وضَمِّها] ﴿وَصُدَّ﴾ هذه بضَمِّ الصاد على أنها مَبنيَّة لما لم يُسمَّ فاعِله، أمَّا «صَدَّ» بفَتْح الصاد على أنها مَبنيَّة على ما سُمِّيَ فاعِله، ولكن هل هي مُتعدِّية أو لازِمة، هل مَعناه أنه صُدَّ بنفسه أو صَدَّ غيرَه ؟ تَشمَل المَعنيَيْن؛ لأنها لفظ مشترَك صالِح للمَعنيَيْن جميعًا، والقاعِدة في التَّفسير أن كل لفظ يَصلُح لمَعنيَيْن لا يَتنافيان، فإنه يُحمَل عليهما جميعًا، إلَّا إذا كان في أحدهما ما يُرجِّحه فيَرجُح، فيُعمَل بما يَترَجَّح.

ثم قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ ما كَيدُه إلَّا في تَباب، والكيد والمَكْر والخِداع وما أَشبَهَها كلُّها كلِمات مُتقارِبة، ومَعناها: أن يَتوصَّل الإنسان بالأسباب الخَفِيَّة إلى مَقصوده بخَصْمه، كل إنسان يَقصِد من خَصْمه أن يَكون مَغلوبًا، فيَتوصَّل إلى هذا بأسباب خَفيَّة لا يَعلَم بها الخَصْم للوُصول إلى هذا.

فِرعونُ كاد كيدًا في أن يَقول لهامانَ: ابْنِ لي صرحًا من أَجْل أن يَرقَى على هذا الصَّرْحِ، فإذا وصَل غايته نظَر أمام الناس ثُم نزَل، وقال: لم أَجِد ربَّ موسى. وهذا تَمويه، لا سِيَّما على عامة كآلِ فِرعونَ الذين قد بَهَرَهم هذا الظالِمُ الطاغِية، فكل شيء يَكون عِندهم حقيقة، لكن هل هذا الكَيْدُ يَنفَعه؟

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ أي: إلَّا في خَسارة، و(ما) هنا حِجازية مُهمَلة، يَعنِي: أنها لا تَعمَل، والذي أَبطَل عمَلها الإثبات، وابنُ مالِكٍ يَقول:

إِعْـمَالُ لَـيْسَ أُعْمِلَـتْ مَـا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْـيِ.................[1]

والنفيُ هنا لم يَبقَ؛ ولهذا نَقول: هي مُهمَلة لبُطلان النَّفيِ وانتِفائه بـ(إلَّا).

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: استِعْلاء فِرعونَ وتَرفُّعه، وذلك بتَوْجيه الأمر إلى وَزيره أن يَبنِيَ له صرحًا، وتَأمَّل قوله: ﴿ٱبْنِ لِى﴾ ولم يَقُل: ابنِ؛ لأن هذا أَعظَمُ في التَّرفُّع والتَّعاظُم؛ إذ لو قال: ابْنِ. لكان لأيِّ أَحَد يَبنِي؟ ففيه إبهام، لكن إذا قال: لي؛ دلَّ هذا على أنه استَخْدَم هذا الرجُلَ الذي هو الوزير استِخْدامًا تامًّا.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن اتِّخاذ الوُزَراء كان عُرْفًا قديمًا، سواءٌ كان وزيرًا في الخير أو وزيرًا في الشرِّ، فمِن وُزراء الخير قول موسى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى﴾ [طه:٢٩-٣٠]، وقول عليِّ بن الحُسَيْن بن عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حين سأَله زُعَماء الشيعة -وهم الرافِضة- عن أبي بَكْر وعُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فتَرحَّم عليهما، وقال في الثَّناء عليهما: هُما وَزيرَا جَدِّي[2]. يَعنِي: النَّبيَّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، فرَفَضوه؛ لأنهم قد زُيِّن لهم سُوء عمَلهم بأن كل من أَحبَّ أبا بكر وعُمرَ فقد أَبغَضَ عليًّا، وعلى هذا يَكون النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبغِضًا لعَليٍّ؛ لأنه سُئِل: أيُّ الرجال

---

(١) الألفية (ص:٢٠).

(٢) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٨٥).

أحبُّ إليك؟ قال: «أَبُو بَكْرٍ»(١) فعلى قاعِدتهم يَكون الرسول مُبغِضًا لعِليٍّ، فانظُرْ كيف كانت عاقِبة هذه القاعِدةِ الفاسِدة الباطِلة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: جواز نِسبة الشيء إلى الآمِر به دون فاعِله، تُؤخَذ من قوله: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ وهو لا يُريد أن هامانَ يَتولَّى البِناءَ بنَفْسه، بل يَأمُر؛ لأنه وزير.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثبات عُلوِّ الله تعالى العلوَّ الذاتي للشَّرائِع السابِقة، يُؤخَذ من قوله: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ فهذا يَدُلُّ على أن موسى -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- قد أَبلَغه بأن الله في السماء.

وعُلوَّ الله الذاتي أَمْر لا يُنكَر؛ لأنه دلَّت عليه جميع الدَّلائِل: الكِتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والعَقْل، والفِطْرة، كلُّها دلَّت على عُلوِّ الله عَزَّوَجَلَّ العُلوَّ الذاتيَّ، وأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ في السماء، وأنه لا يُمكِن أن يَكون في الأرض، ونحن نُركِّز على هذه النُّقْطةِ لأهميتها؛ لأنها تَتعلَّق بالعَقيدة، أمَّا القُرآن فما أكثَرَ الأدِلَّةَ المُتنوعة الدالَّة دَلالة قاطِعة على علوِّ الله الذاتيِّ! وكذلك السُّنَّة دلَّت على ذلك قولًا وفِعلًا وإقرارًا، فالنَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ أَثبَتَ علوَّ الله الذاتيَّ بقوله وبفِعله وبإقراره.

أمَّا بقوله فإنه عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ يَقول في سُجوده: «**سُبحانَ ربِّي الأَعْلى**»(٢)، وأمَّا في فِعْله فأَشار إلى علوِّ الله تعالى في الوقوف بعرَفة حين خطَب الناس وقال: «**اللَّهُمَّ**

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذًا خليلًا**»، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

اشْهَدْ»[(١)]، وأمَّا إقراره فبإقراره الجارِيةَ التي قالت: في السَّماءِ. لَمَّا سألَها: «أَيْنَ اللهُ؟»[(٢)] وأمَّا الإجماع فقد أَجمَعَ السلَف على ذلك، ما منهم أحَدٌ قال: إن الله ليس في السماء. وما مِنهم أحَدٌ قال: إن الله في الأرض. وما منهم أحَدٌ قال: إن الله لا يُوصَف بعُلوٍّ ولا سُفول، ولا مُحايَثة ولا مُجانَبة. يَعنِي: ما منهم أحَدٌ قال: إن الله ليس فوقُ ولا تحتُ، ولا يمينُ ولا شِمالُ، ولا مُتَّصِلًا بالخَلْق ولا مُنفصِلًا، كما قاله المُعطِّلة.

فإذا قال قائِل: نُسلِّم أنه لم يَرِد عنهم النَّفيُ، فما هو دَليلُ الإثبات؟

فالجَوابُ: دليلُ ذلك أنه كل نَصٍّ في القُرآن والسُّنَّة لم يَأتِ عن الصحابة خِلافُه، فإننا نَعلَم عِلْم اليَقين أنهم يَقولون به؛ لأن القُرآن نزَل بِلُغَتهم ويَعرِفونه، فإذا خوطبوا بهذا ولم يَرِد عنهم خِلافه دلَّ ذلك على أنهم قائِلون به، وهذه نُقطة مُهِمَّة تَنفَعُك عند المُناظَرة مع الخُصوم إذا قال لك: أين قال الصحابةُ: إن الله في العُلو مثلًا؟ تَقول: قال الصحابةُ ذلك؛ لأن كل نصٍّ جاء بإثبات العُلوِّ، ولم يَرِد عن الصحابة خِلافُه فإنهم قائِلون به قَطْعًا؛ لأنه نزَل بلُغَتِهم وعرَفوه وفهِموه على ما أَراد الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا العَقْل فلو سأَلْت أيَّ إنسان: هل العُلوُّ صِفةُ كَمال أو النُّزول؟ لقال لك: العلوُّ. ولو قلت: العُلوُّ صِفةٌ أكمَلُ أو المُحاذاة؟ لقال: لك العلوُّ.

إِذَنْ: فالعُلوُّ دلَّ العَقْل على ثُبوته لله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا الفِطْرة فلا تَسأَل، اسأَلْ عَجوزًا من العَجائِز لم تَقرَأ في كلام المُتكَلِّمين المُعطِّلين ماذا تَقول لك؟ لو سأَلْتها: أين الله؟ قالت: في السَّماء. ولا تَعرِف إلَّا ذلك،

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والعجَب أن نَفْس القائِلين بالنفيِ إذا دعَوُا الله عَزَّوَجَلَّ رفَعوا أيديَهم قهرًا عليهم إلى السماء، وهذا شيء مُسلَّم، وادِّعاؤُهم أنهم يَقولون: إن السَّماء قِبلة الداعِي كما أن الكَعْبة قِبلة المُصلِّي. نَقول: إِذَنْ أَنتُم تَدْعـون السماء فوقَعْتم في الشِّـرْك من حيثُ لا تَعلَمون.

فالحَمدُ لله أن عُلوَّ الله أَمْر فِطري لا يَحتاج إلى تَعلُّم ولا إلى تَكلُّف!.

ومع ذلك جميع الأدِلَّة دلَّت عليه، ثُم يَأتِي أقوام أَعمَى الله تعالى بَصائِرهم، فيَقولون: إن الله تعالى ليس في العُلوِّ. ماذا يَقولون؟ استَمِعْ: منهم مَن يَقول: إن الله في كل مَكان، -وهـؤلاءِ حُلولية الجَهْمية- الله في كل مَكـان، في المَساجِـد، في الأسواق، في البُيوت، في الجَـوِّ، في السماء، -والعِياذُ بالله- في المَراحيض، في كل مَكان، وهذا باطِل كما تُبطِل الشَّمْس ظُلْمة الليل؛ لأنه يَلزَم منه واحِـد من أمرين ولا بُدَّ: إمَّا أن يَكـون الله مُتعدِّدًا، وإمَّا أن يَكون الله مُتجزِّئًا؛ بعضُه هنا، وبعضه هناك، أو مُتعدِّدًا واحِدٌ هنا وواحِدٌ هناك، هذا بقَطْع النَّظَر عمَّا يَلزَم عليه من اللَّوازِم الفاسِدة التي تُوجِب أن يَكون الله في أَقذَر الأمكِنة وأَنتَنِ الأمكِنة.

والقـول الثاني لمَن يُنكِرون علـوَّ الله الذاتي يَقولون: لا نَقول: إن الله فَـوقُ ولا تحتُ، ولا يَمينُ ولا شِمالُ، ولا مُتَّصِل بالعالَم ولا مُنفصِل عن العالَم. إِذَنْ هو عدَم، يَعنِي قال بعض العُلَماء: لو قيل: صِفوا لنا العدَم. لم نَجِد وَصْفًا أَشمَلَ من هذا، فحقيقة الأمر أنهم لا يَعبُدون الله، وأنه ليس لهم إلهٌ إطلاقًا.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن من بلاغة المُتكَلِّم أن يَسلُك أقـرَبَ الطُّرُق إلى جَـذْب المُخاطَـب، ومنها الإبهام ثُم البيان؛ لقـوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وهذا كثير في القُرآن وفي كلام البَشَر.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن السَّمواتِ جَمْع وعدَد؛ لقوله: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وهي كما هو معروف سَبْعة، قال الله تعالى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ:١٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ﴾ [المؤمنون:٨٦]، وهذا مُتَّفَق عليه، والسَّموات هذه بَيْنها فجَوات، ويَدُلُّ على ذلك دَلالة قاطِعة حديثُ المِعراج[1]، فإن النبيَّ ﷺ كان يَعرُج من سماء إلى سماء.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن رُؤَساء الضَّلال وأئِمَّة الضَّلال يَدْعون الناس إلى الضَّلال بكل ما يَستَطيعون، ويُحاوِلون أن يَحولوا بينهم وبين الحَقِّ؛ لقوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ وقد بيَّنَّا في التفسير لماذا قال هذه الكلِمةَ، فلا تَغتَرَّ برُؤساء الضلال وأئِمَّة الضلال وما يَقولون من التَّمويه والدجَل، وليس هذا مَقصورًا على أئِمَّة السُّلْطة الذين لهم السُّلْطة، بل حتى على أَئِمَّة الدَّعْوة الذين يَدْعون الناس إلى أفكارهم الهدَّامة وأخلاقهم السافِلة، تَجِد عِندهم من التَّمْويه والتَّضْليل ما يُوجِب أن يَكون فخًّا يَقَع فيه مَن ليس له بَصيرة.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الله عَزَّوَجَلَّ يَبتَلِي العَبد فيُزَيِّن له سُوء عمَله؛ لقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾ ويَدُلُّ لهذا قولُ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام:١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [فاطر:٨]، فاحرِصْ على الانتِباه لهذه المَسأَلةِ، فإن الإنسان قد يُزيِّن له سوء العمَل، والتَّزيِين نَوْعان:

النَّوْع الأوَّل: أن يَرى الإنسان هذا السيِّئَ حسَنًا، وهذا أعظَمُ النَّوْعين.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، رقم (٧٥١٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، رقم (١٦٢)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النوع الثاني: أن لا يَراه سَيِّئًا فيَميل إليه بهَواه، ويَقول: هذا سَهْل، وليس فيه شيء، هذا من التَّزْيين في الواقِع؛ لأن مَن لا يَرَى السيِّئَ سيِّئًا فإنه سيَقَع فيه إمَّا رَغبةً فيه؛ لأنه زُيِّن له، وإمَّا لهَوًى في نَفْسه؛ لأنه لا يَراه سيِّئًا.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن فِرعونَ يَصُدُّ الناس عن سَبيل الله، فهو من أَئِمَّة الصَّدِّ عن سبيل الله تعالى، وقد قال الله تعالى في آية أخرى: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَبِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ [القصص:٤١] فاحذَرْ هؤلاءِ الأَئِمَّة لا يَخدَعونك، فإنهم يَكيدون كيدًا، والله تعالى يَكيد كيدًا لعَبْده المُؤمِن.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن فِرعونَ أَمَر ببِناء هذا الصَّرْحِ مُكايَدةً لا حَقيقةً، وإلَّا فمِن المَعلوم أنه سوف يَخسَر نَفَقاتٍ كثيرةً على هذا الصَّرْحِ العالي، لكنه لغَرَضه وهَواه لا يَهتَمُّ بذلك.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أن كَيْد المُضلِّين -والحمد لله- في خَسارٍ، كل مُضِلٍّ فكَيْده في خَسارة؛ لأنه إذا كان كَيْد هذا الطاغِيةِ في خَسارٍ فمَن دونه مِن بابِ أَوْلى ولا شَكَّ؛ ولهذا حصَر كَيْده في الخَسار ما هو إلَّا في خَسار، وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]؛ أي: كيدًا أَعظَمَ من كَيْدهم، وقال تعالى: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ﴾ [الطور:٤٢]، وهذه من أَعظَم الآيات التي تُفرِح المُؤمِن أن كَيْد الكافِر يَجعَله هو المَكيد، وجاء في الآية بالجُمْلة الاسمية: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ﴾ وبضَمير الفَصْل، إشارة إلى ثُبوت ذلك عليهم، وتَأكُّده إلى ثُبوته بكونه جاء بالجُملة الاسمية؛ لأن الجُملة الاسمية كما يَقول أهلُ العِلْم تُفيد الثُّبوت والاستِقْرار، وجاءَ بالحَصْر عن طريق ضمير الفَصْل: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ﴾.

وهذه الآياتُ -والحمدُ لله- تُفرِح المُؤمِن، لكن لاحِظوا أن هذا وَعْد الله عَزَّوَجَلَّ

وهو لا يُخلِف المِيعاد، لكِنَّه يَحتاج إلى سبَب أن يَكون من المُؤمِن عمَل مُضادٌّ، وأن المُؤمِن إذا عمِل العمَل المُضادَّ لكَيْد الكافِرين يَثِقُ بوَعْد الله ويَقول: إن هذا الكَيْدَ سيَكون عليهم وَهُم في خَسارة منه، أمَّا أن نَقول: إن الله يَكيد لهم وهم المَكيدون. ولكننا نَنام على فُرُشنا ونَدَعُ السِّباع تَأكُل الغنَم؛ فهذا غير صَحيح لا بُدَّ من عمَل ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]، ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾.

فإن قال قائِل: صَحيح أن بعض المفَسِّرين قال: إن هامانَ لم يَبْنِ لفِرعونَ صرحًا؟

فالجَوابُ: هذا لا يَظهَر؛ لأن كونه يَقول: ابْنِ لي صَرْحًا. ولا يَبنِيه هذا بَعيد، إذ إنه سيَقول والناس يَسمَعون، إمَّا أن يَكونوا حاضِرين، أو يَبلُغهم الخبَر وسيَبنِي الصَّرْح.

فإن قال قائِل: لماذا نَقول: إن فِرعونَ استَفاد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في السماء من موسى، أوَ لَا يَكون هذا من فِطْرته؟

فالجَوابُ: سَواءٌ كان بفِطْرته أو بدَعْوة موسى، لكنه إذا قُلْنا: بدَعْوة موسى. لم يَبقَ علينا شيء، أمَّا بفِطْرته فقد تَكون انحرَفَت كما جاء في الحَديث: «**فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ**»[1] لكن الشيء المُؤكَّد لدَيْنا الآنَ هو قول موسى وتَقريره بأن الله في السماء.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآيتان (٣٨، ٣٩)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر:٣٨-٣٩].

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ في أوَّل هذه الآياتِ يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر:٢٨]، وهُنا وما قَبْلها يقول: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ﴾ تحقيقًا لإيمانه وأنه مُؤمِن حقًّا ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾.

قوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ﴾ سبَق الكَلام على إعْرابها، وبيَّنَّا أنها مُنادى مَنصوبة مُقدَّرة على ما قبلَ ياء المُتكلِّم المَحذوفة للتخفيف، منَع من ظُهورها اشتِغال المَحلِّ بحرَكة المُناسَبة.

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [«اتَّبِعُونِي» بإثباتِ الياء وحَذْفها] يَعنِي أنها قِراءَتان؛ «اتَّبِعُونِي» و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ أمَّا على وجود الياء فالأَمْر ظاهِر؛ لأنها ياء المُتكلِّم، وأمَّا على حَذْفها فهي محذوفة للتخفيف، وقوله: ﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ فِعْل أَمْر، و﴿أَهْدِكُمْ﴾ جَواب فِعْل الأَمْر؛ ولهذا وقَع مجزومًا بحَذْف الياء، والكَسرة قبلَها دليلٌ عليها، وأَصْل ﴿أَهْدِكُمْ﴾: أَهدِيكُم، لكن

الفِعْل المُضارِع إذا وقَع جَوابًا للأَمْر فإنه يَكون مجزومًا، قيل: إنه مجزوم به. وقيل: إنه مَجزوم بشَرْط مُقدَّر، والتَّقدير: إن تَتَّبِعوني أَهدِكُم. وهكذا يُقال في كل ما جاء على هذا التَّرْكيبِ ﴿أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ أي: طريقه، والهِداية هنا هِداية الدَّلالة؛ لأنه لا يُمكِن أن يُراد بها هِداية التَّوْفيق، إذ إن هِداية التَّوْفيق تَكون بيد الله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لرسوله مُحمَّدٍ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ [القصص:٥٦]؛ أي: لا تَهدِي هِداية التَّوْفيق، فقوله: ﴿أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ يَعنِي: أَدُلُّكم على سَبيل الرَّشاد، وسبيل الرَّشاد ضِدُّ سَبيل الغَيِّ، والرَّشاد هو حُسْن التَّصرُّف، والغَيُّ هو الضَّلال أو ارتِكاب الخطَأ عن عَمْد.

قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ لَمَّا رغَّبهم باتِّباعه زَهَّـدهم بالدُّنيا؛ لأن أصل ضَلال بني آدَمَ هو الطَّمَع في الدُّنيا والتَّنافُس إنما يَكون عليها؛ ولهذا قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**وَاللهِ مَا الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَإِنَّمَا أَخْشَى أَنْ تُفْتَحَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا** -أي: مَن قَبْلنا- **فَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ**»(١) فهو لَمَّا طلَب أن يَتَّبِعوه بيَّن لهم حال الدنيا التي يَتَنافَسون فيها والتي صَدُّوا عن سَبيل الله بها.

فقال: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾ ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حَصْر، و﴿هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ﴾ مُبتَدَأ، و﴿مَتَٰعٞ﴾ خبَرُه؛ أي: ما هذه الدُّنيا إلَّا مَتاع يَتمتَّع به الإنسان قليلًا ثُم يَزول؛ ولهذا قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ في التَّفسير: [﴿مَتَٰعٞ﴾ تمتُّع يَزولُ].

قـوله: ﴿وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ ﴿ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ ما بعـد الدنيا هي دارُ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، رقم (٦٤٢٥)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦١)، من حديث عمرو بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القَرار، (هي) ضَمير فَصْل، و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ خبَر (إن)، واعلَمْ أن ضَمير الفَصْل ضَمير لا محَلَّ له من الإعراب لا يُعرَب مُبتَدَأ ولا خبَرًا، ولا أي شيء، لا محَلَّ له من الإعراب، واعلَمْ أيضًا أن له ثلاثَ فَوائِدَ:

الفائِدة الأُولى: التَّوْكيد.

والفائِدة الثانِية: الحَصْر.

والفائِدة الثالِثة: تَمييز الخبَر من الصِّفة.

ويَظهَر هذا بالمِثال، فإذا قلت: زَيدٌ هو الفاضِلُ. فهو ضَمير فَصْل استَفَدْنا منه ثلاث فَوائِدَ: أوَّلًا: التَّوْكيد حيث أكَّدْنا أن زيدًا هو الفاضِلُ، بل حيث أكَّدنا أن زيدًا فاضِلٌ، ثُم الحَصْر؛ لأنك قُلت: زَيْد هو. أي: لا غير زَيْد هو الفاضِل، الفائِدة الثالِثة: التَّمييز بين الصِّفة والخبَر، فإنك لو قُلت: زَيْدٌ الفاضِل. لاحتُمِل أن يَكون (الفاضِل) صِفة لـ(زَيْد) وأن الخبَر لم يَأتِ بعدُ، فإذا قلتَ: هو الفاضِل. تَعيَّن أن تكون الفاضِلُ خبَرًا، فبذلِك يَحصُل التَّمييز بين الخبَر وبين الصِّفة.

وضَمير الفَصْل لا محَلَّ له من الإعراب، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّنَا نَتَّبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء:٤٠]، فهُنا جاءَت ﴿ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ خبَرًا لـ(كان)، ولو كان له محَلَّ من الإعراب لكانت: إن كانوا هُمُ الغالِبون. لكنه ليس له محَلٌّ من الإعراب، إِذَنْ ما هي دار القَرارِ؟

هي الدار الآخِرة، وأكَّد ذلك بالإتيان بضَمير الفَصْل، وأن الدار الآخِرة هي دار القَرار؛ أي: دار المُستَقَرِّ؛ ولهذا يُؤتَى بالمَوْت على صورة كَبْش فيُوقَف بين الجَنَّة والنار، ويُقال: «**يا أَهْلَ النَّارِ! فَيَشْرَئِبُّون ويَطَّلِعون، وكذلك يُقال: يا أَهْل الجَنَّة!**

فيَشرَئِبُّون ويَطَّلِعون، فيُقال لهم: هل تَعرِفون هذا؟ فيَقولون: نعَمْ هذا الموتُ، فيُذبَح أمامَهم، ويُقال: يا أَهْل الجَنَّة، خُلودٌ ولا موتٌ ويا أهل النار خُلودٌ ولا موتُ».

إِذَنْ: هذا القَرارُ ما دام ليس فيه انتِقال عن هذه الدارِ فهي دار القَرارُ.

إذا كان هي دارَ القَرار والدنيا مَتاع، فالأولى أن يَعمَل له هي الآخِرة؛ لأنها دار القَرار، أمَّا هذه فهي دار عُبور دار مَتاع «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرَ سَبِيلٍ».

من فوائد الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أوَّلًا تَلطُّف هذا الداعِي، هذا الرجُلُ المُؤمِن الذي يَدعو إلى الله؛ لقوله: ﴿يَٰقَوْمِ﴾ فإن هذا لا شَكَّ من أَساليب التَّلطُّف.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: قُوَّة جَأْش هذا المُؤمِنِ؛ حيث كان رجُلًا واحِدًا يَقول لهؤلاءِ الجَماعة: ﴿اتَّبِعُونِ﴾ وهذا -كما قُلنا في التفسير- فِعْل أَمْر.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنه يَنبَغي للداعِية إذا دعا إلى شيء أن يُبيِّن ما يَكون به التَّرْغيب؛ أي: تَرْغيب المَدعوِّ؛ حتى يَنشَط ويَفعَل؛ لقوله: ﴿أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٣٨].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: الإشارة إلى كَذِب فِرعونَ حين قال لقَوْمه: ﴿مَآ أُرِيكُمْ إِلَّا مَآ أَرَىٰ وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر:٢٩]، ففَرْق بين قول فِرعونَ وقولِ هذا المُؤمِنِ، قول فِرعونَ كذِب، وقول هذا الرجُلِ حَقٌّ لا شَكَّ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن السُّبُل تختَلِف: سُبُل ضَلال، وسُبُل غَيٍّ، وسُبُل رَشاد، فالسَّبيل المُوصِل إلى الله هذا سَبيل الرَّشاد، والسُّبُل المُتفرِّقة هذه سُبُل ضَلال،

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: بَيان حال الدُّنيا، وأنها مَتاع يَتَمتَّع بها الإنسان ثُم تَزول، إمَّا بزَوال هذا التَّمتُّع، وإمَّا بزَوال الْمُتمتِّع؛ ولهذا انظُرْ مَصارِع الدنيا هل فيها أَحَدٌ خُلِّد؟ وهل فيها أَحَد خُلِّد له ما بين يديه؟ كل ذلك لم يَكُن، فالدنيا إمَّا زائِلة وإمَّا أن يُزال عنها، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٣٤].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: انحِصار الدُّنْيا في هذه الكلِمةِ القَليلة، وهي ﴿مَتَٰعٌ﴾ كلُّ الدُّنيا مَتاع، لا تَتَحمَّل أكثرَ من ذلك.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: الاستِعْداد والرَّغْبة في الآخِرة؛ لقوله: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر:٣٩]، فإذا اجتَمَع هذا إلى ما قَبلَه صار مُتضمِّنًا لفائِدَتَيْن: وهُما الزُّهْد في الدُّنيا، والرَّغْبة في الآخِرة.



الآية (٤٠)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر:٤٠].

ثُم قال: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ هذا كالبَيان لحال الآخِرة، وكيف يُجازَى الناس فيها، فقال: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ ﴿مَنْ﴾ شَرْطية، و﴿عَمِلَ﴾ فِعْل الشَّرْط، وجملة: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ هذه جَوابُ الشَّرْط، وقوله: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ (مِثْل) مفعول ﴿يُجْزَىٰٓ﴾ الثاني، والمَفْعول الأوَّل هو نائِبُ الفاعِل المُستَتِر.

قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً﴾ السَّيِّئة ما يَسوء حالًا أو مَآلًا، فما أَصاب الإنسانَ من مرَض أو فَقْر أو عاهة أو ما أَشبَه ذلك هذا سُوء، لكنه في الحال، وما أَصاب الإنسان من عُقوبة على أعماله فهذا سُوء، ولكنه في المَآل، وقد يَكون في الحال قد يُعاجَل الإنسانُ بالعُقوبة، فالسَّيِّئة كل ما يَسوء حالًا أو مَآلًا ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ السَّيِّئة بواحِدة مهما كان، حتى وإن كان الإنسان في مَكَّةَ، أو في المَدينة، أو في المَسجِد، أو في أي مَكان، أو في أيِّ زَمان أيضًا، حتى ولو كان في الأشهُر الحُرُم التي نَصَّ

الله تعالى على النَّهي عن الظُّلْم فيها، فقال: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة:٣٦]، فإن السَّيِّئة لا تزال.

ولكن اعلَموا أنها قد تكون أشَدَّ من حيثُ الكَيْفيَّة لا من حيثُ الكِمِّية. يَعني: أننا نَرى أن ضَرْبة واحِدة قد تكون أشَدَّ على الإنسان من عَشْر ضرَبات بشِدَّتها وشِدَّة وَقْعها؛ ولهذا قال الله تعالى في الحرَم المكِّيِّ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج:٢٥]، وبهذا التَّقريرِ الذي دلَّ عليه الكِتاب والسُّنَّة تبيَّن أن ما يُذكَر عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه خرَج من مكَّةَ وقال: لا أَبقَى في بلَد سَيِّئاته وحَسَناتُه سواءٌ. فإن هذا لا يَصِحُّ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابنُ عباس أفقَهُ وأَعلَمُ من أن يَلتَبِس عليه هذا الأمرُ، مع أن الله قال في سورة الأنعام وهي مكِّيَّة: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام:١٦٠].

قوله: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ ﴿وَمَنْ﴾ هذه شَرْطية، و﴿صَٰلِحًا﴾ يَجوز أن نُعرِبها صِفة لمَوْصوف محذوف، والتَّقدير: عمَلًا صالِحًا، ويَجوز أن نَجعَلها مَفعولًا مُطلَقًا؛ لأن وَصْف المَصدَر المحذوف يَصِحُّ أن يَقَع الإعراب عليه على أنه مَفعول مُطلَق، أو على أنه صِفة لمَوْصوف محذوف، والتَّقدير: عمَلًا صالِحًا.

والعمَل الصالِح ما تَوافَرت فيه شُروط القَبول، وذلك بأن يَكون خالِصًا لله على شَريعة الله، بأن يَجمَع بين أَمْرين: الإخلاص لله، والمُتابَعة لرُسُله عليهم الصلاة والسلام، هذا العمَلُ الصالِح.

إِذَنْ هو ما تَوافَرت فيه شُروط القَبول وهُما:

الأول: الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ.

والثاني: المُتابَعة لرُسُل الله سواء مُحَمَّد أو غيره، لكن من المَعلوم أنه بعد بعثة مُحَمَّد ﷺ لا يَصِحُّ اتِّباع غيره.

إذا فُقِدَ الإخلاصُ فليس العمَلُ صالِحًا، بل هو مَردود على صاحِبه؛ لقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الحديث القُدسيِّ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»، وإذا فُقِدت المُتابَعة لم يَكُن العمَل صالِحًا وكان مَردودًا؛ لقول النَّبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»(١).

وقوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ بَيان لـ(مَن) فـ(مِن) هنا بَيانِية بَيان لـ(مَن)؛ لأن (مَن) اسمٌ مَوْصول، واسمُ المَوْصول الأصل فيه الإبهام، فإذا وُجِد بعدَه بَيانٌ فإنه يَكون مُبيِّنًا لإبهامه ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ هذا الشَّرطُ لا بُدَّ أن يَكون مُؤمِنًا، فإن لم يَكُن مُؤمِنًا فإن عمَله الصالِحَ لا يَنفَعه، حتى وإن كان العمَل مِمَّا يَتعدَّى نَفعُه، فإنه لا يَنفَعه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة:٥٤].

فغيرُ المُؤمِن لا يَنفَعه عمَله، لو أن رجُلًا كافِرًا أصلَح الطُّرُق، ومدَّ أنابيب الماء يَسقِي الناس، وبنَى المساجِد وطَبَع الكُتُب، وكَسا العُريان، وأَطعَم الجائِع فلا يَنفَعه هذا؛ ولهذا فلا يَنفَع المُنافِقين عمَلُهم؛ لأنهم ليسوا مُؤمِنين، وبه نَعرِف أن الإيمان هو الأصل، آمِنْ ثُم اعمَلْ، أمَّا العمَل بدون إيمان هَباءٌ، نَسأَل الله ألَّا يَخلَع عنا وعنكم الإيمان ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]، لا بُدَّ من

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الإيمان أوَّلًا، ثُم إذا آمَنْت فاعمَل، وإذا عمِلْت فأَخلِص واتَّبعْ.

قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ جُملة ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ جَواب الشَّرْط، وهو ﴿وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا﴾، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ وهُنا قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ باسْمِ الإشارة المَوْضوع للبعيد، إشارة إلى عُلوِّ مَرتَبَتهم، كأنَّك تُشير إليهم وهم فَوقُ ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾، قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بضَمِّ الياء وفَتْح الخاء «يُدْخَلُونَ»، وبالعَكْس] أي: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ فيَجوز «يُدْخَلُونَ» أي: يُدخِلهمُ الله، ويَجوز ﴿يَدۡخُلُونَ﴾؛ أي: هُمْ بأَنفُسهم لكن بإِذْن الله.

ومِن المَعلوم أن أهل الجَنَّة لا يَدخُلون الجَنَّة إلَّا بعد الشَّفاعة، بعد شَفاعة مُحمَّد -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- في فَتْح الجَنَّة؛ لأنهم يَصِلون إليها وبابها مُغلَق فيَطلُبون مَن يَشفَع لهم إلى الله عَزَّوَجَلَّ أن يَفتَح لهم الباب، فيَشفَع لهم النَّبيُّ ﷺ وحدَه في أن يُفتَح لهم البابُ فيُفتَح.

قوله: ﴿يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ الرِّزْق بمَعنى: العَطاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ﴾؛ أي: أَعطُوهم، فمَعنَى ﴿يُرۡزَقُونَ﴾ إِذَنْ: يُعطَوْن، وقوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾؛ أي: بغَيْر تَبِعة، يَعنِي: لا يُحاسَبون عليه، ولا يَنقُدون له ثمَنًا، في الدُّنيا لا تَملِك رِزْقًا إلَّا بثمَن، لكن في الآخِرة تُعطَى الرِّزْق بغير ثمَن وبغَيْر تَبِعة، لا تُحاسَب عليه؛ لأن الثَّمَن كان مُقدَّمًا سَلَمًا وهو نَقْد الثمَن وتَأْخير المُثمَّن، فهُنا الثمَن مُقدَّم، الثمَن كان في الدنيا حين عمِلوا بطاعة الله، فكان هذا هو العِوَض، فالقوم قد أَسلَموا في هذا المَبيعِ وقدَّموا ثمَنه؛ ولهذا قال: ﴿يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن عمَل السَّيِّئة لا يَزداد إثمًا على قَدْر السَّيِّئة؛ لقوله هنا: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه في مَقام التَّهديد يَنبَغي أن يَبدَأ بما يَدُلُّ على التَّهديد قبل أن يَبدَأ بما يَدُلُّ على التَّرْغيب؛ لأنه هنا بَدَأ بالسَّيِّئة، ثُم أَعقَب بالصالِح.

وانظُرْ إلى قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في مَقام ذِكْر الأحكام الشَّرْعية قال: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٩٨]، ولَمَّا أَراد جَلَّ وَعَلَا أن يَتحدَّث عن نفسه ويُبيِّن كَمال صِفاته قال: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، فلكُلٍّ مَقام مَقال.

فالإنسان يَنبَغي له أن يُرتِّب المَعانيَ حَسب ما يَقتَضيه الحال، لا يُلقِي الحَديث على عَواهِنه وفَضْل الله يُؤتيه مَن يَشاء، قد يُريد الإنسان هذا الشيءَ، ويُريد أن يُرتِّب كلامه، وأن يَبنِيَه على ما يَقتَضيه الحال؛ ولكن يَخونُه التعبير، إلَّا أن الإنسان إذا استَعان بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واعتَمَد عليه يَسَّر له الأَمْر.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنه لا يُقبَل العمَل إلَّا إذا كان صالِحًا ولا يَنفَع صاحِبَه إلَّا إذا كان صالِحًا، وذكَرْنا أن الصالِح مَن اجتَمَع فيه شُروط القَبول، وهُما الإِخْلاص والمُتابَعة؛ فبِفَقْد الإخلاص يَكون الإنسان مُشرِكًا، وبفَقْد المُتابَعة يَكون الإنسان مُبتَدِعًا؛ ولهذا لا يُقبَل العمَل إلا الخالِص المُوافِق للشَّرْع، فبفَقْد الإخلاص يَقَع الإنسان في الشِّرْك، وبفَقْد المُتابَعة يَقَع الإنسان في البِدْعة.

والأوَّل أَشَدُّ، وقد يَكون الثاني حَسب المُخالَفة، لكن الشِّرْك من حيثُ هو

أَعظَمُ من البِدْعة، وقيل: إن البِدْعة أَشَدُّ وأَعظَمُ؛ لأن الله قال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٣]، والآية بالتَّدريج من الأدنى إلى الأعلى، وصاحِب البِدْعة يَضُرُّ نَفْسه ويَضُرُّ غيره؛ لأنه يَكون إمامًا يَدعو إلى مُخالَفة الرُّسُل، والذي يَظهَر أن الشِّرْك من حيثُ هو شِرْك أَعظَمُ، لكن قد يَكون المُترتِّب على البِدْعة أَشَدَّ من المُترتِّب على الشِّرْك.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الذُّكور والإناث مشتَرِكون في الثواب والعِقاب، بمَعنى أن الله لا يُعاقِب الأنثى أكثَرَ من عُقوبة الرجُل، ولا الرجُل أكثَرَ من عُقوبة الأنثى، وكذلك لا يَجزِي الرجُل أكثَرَ من جَزاء الأنثى، ولا الأنثى أكثَرَ من جزاء الرجُل؛ لقوله في هذه الآيةِ: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾، ونَظيرها قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران:١٩٥].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن العمَل الصالِح لا يَنفَع إلَّا مَبنيًّا على الإيمان؛ لقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ والجُمْلة كما تُعرِبونها أيُّها المُعرِبون، الجُمْلة في مَوضِع نَصْب على الحال يَعنِي: والحال أنه مُؤمِن، وبِناءً على هذا نَسأَل: هل عمَل المُنافِق يَنفَعه؟

والجَوابُ: لا، لفَقْد الإيمان فهو غير مُؤمِن، وهل الإيمان أن تُؤمِن بالله ومَلائِكته وكتُبه ورُسُله واليوم الآخِر والقَدَر خَيرِه وشَرِّه، أو هو إيمان وراءَ ذلك كلِّه؟

الجوابُ: الثاني، فمن جُملة الإيمان الذي يَجِب أن تَكون الأعمال الصالِحة مَبنِيَّة عليه أن تُؤمِن بالثواب على العمَل؛ ولهذا إذا عمِل الإنسان العمَل الصالِح وهو يَرجو هذا الثَّوابَ، لا شَكَّ أنه سيَزداد رَغْبة في العمَل، وسيَزداد إحسانًا للعمَل؛ لأنه يَعرِف أن السِّلْعة على قَدْر الثَّمَن، فإذا كنت تَعمَل وأنت تَشعُر بأنك ستُجازَى

على هذا العمَلِ مُجازاة تامَّةً فسَوْف تُحسِن العمَل لأَجْل أن يُحسَن لك الثَّـوابُ والجَزاء، وهذه مَسأَلة مُهِمَّة يَغفُل عنها الإنسان كثيرًا؛ أي: يَغفُل الإنسان كثيرًا عن كونه يَنوِي بذلك الثوابِ الذي أَعَدَّه الله لعامِل هذا العمَلِ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن رِزْق الجَنَّة ليس فيه حِساب، يَعنِي: أنه لا يُطلَـب من الإنسان عِوَض، ولا يَلحَقه تَبْعة؛ لقوله: ﴿يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.



الآيات (٤١-٤٣)

• • ⁂ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴿٤٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر:٤١-٤٣].

• • ⁂ • •

ثُم قال هذا الرجُلُ الذي آمَنَ: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾.

هذا استِفْهام تَعجُّب وإنكار، كأنَّه يَقول: عجَبًا لكم أَدعوكم إلى الجَنَّة وتَدْعونَني إلى النار! وهذا والله مَحَلُّ عجَب، مَحَلُّ العَجَب أن تَدعوَ رجُلًا إلى الجنَّة وهو يَدعوك إلى النار، فتَأتِي إلى رجُل تَقول: يا فُلانُ اترُكْ شُـرْب الخَمْر، شُـرْب الخَمْر حرام، ولا يَجوز، من شُرْبه في الدنيا لم يَشرَبْه في الآخِرة، هو أُمُّ الخَبائِث مِفتاح كلِّ شَرٍّ، فيَقول لك: يا ولَدُ لَذَّةٌ وطرَب وأُنْس وسُرور، اشرَبْ حتى تَرى، إذا شرِبْت كأنَّك ملِك الملـوك، ثُم يُرغِّبك، ثُم يَقول له أيضًا يُمَنِّيه يَقول: اشـرَبْ. وإذا شرِبْت وحصَلَت لك اللَّذَّة والطرب، فاستَغفِرِ الله، الباب مَفتوح، فالأَحَقُّ بالإجابة الأَوَّل دون الثاني.

فهذا يَقول: ﴿مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ وهذا الاستِفْهامُ

-كما قلْت لكم- استِفْهام تَعجُّب وإنكار، وهو مَحَلُّ التَّعجُّب ومَحَلُّ الإِنْكار أيضًا، والله أَعلَمُ.

وجُمْلة ﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ مَعطوفة على الجُمْلة التي قَبلَها، وليسَتِ استِئْنافية ولا حاليَّة كما قيل به، بل هي مَعطوفة على ما سبَقَ؛ لأن التَّعجُّب إنما يَكون مِنِ اجتِماع الأمرَيْن أنه يَدْعوهم إلى النَّجاة، وهُمْ يَدْعونه إلى النار.

وقوله: ﴿إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ يَعنِي: النَّجاة إلى النار ولم يَقُل: إلى الجَنَّة مع أنه قال: ﴿وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾؛ لأنَّهم هم يَدْعونه إلى الهَلاك، يَدْعونه إلى النار، فقابَل دَعْوته بدَعْوتهم، فكأنه يَقول: أنا أَدعوكم إلى النَّجاة من النار وأنتم تَدْعونَني إلى النار، والدَّعْوة إلى النار ليس أن يَقول القائِل: هلُمُّوا إلى النار أيها الناسُ. لكنها الدَّعْوة إلى عمَل أهل النار، وليُعلَم أن النار حُفَّت بالشَّهَوات، وأن الجَنَّة حُفَّت بالمَكارِم، وعمَل أهل النار مَبنيٌّ على الشَّهَوات أو على الشُّبَهات يَعنِي: إمَّا جَهالات وضَلالات كعمَل النَّصارَى، وإمَّا شَهَوات كعمَل اليَهود، وعلى هَذَيْن يَدور عمَل أهل النار الشُّبُهات والشَّهَوات، والشُّبُهات دواؤُها العِلْم، والشَّهَوات دَواؤُها الحَزْم والإرادة التامَّة لما يُحِبُّه الله ويَرْضاه.

﴿مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ ثُمَّ بيَّن بعد أن أَجمَل في قوله: ﴿وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ بيَّن الأعمال التي يَدْعونه إليها:

وقوله: ﴿تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ﴾ اللَّام هنا لبَيان المَدعوِّ إليه. يَعنِي: تَدْعونَني لهذا، وعلى هذا فـ﴿لِأَكْفُرَ﴾ مَنصوبة بـ(أن) مُضمَرة بعد اللَّام على مَذهَب البَصْريِّين، أو باللَّام على مَذهَب الكوفِيِّين، ﴿لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ﴾؛ أي: أَجحَده وأُنكِره، والمُراد إنكار وَحْدانيَّته بدَليل قوله: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ﴾ وقد يُقال: إن المُراد إنكار وُجوده

بالكُلِّية، أو الإشراك به مع الإقرار به، فيَكونون يَدْعونه إلى شَيْئَيْن إمَّا إنكار الخالِق عَزَّوَجَلَّ، وهذا مُستَفاد من قوله: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ﴾؛ أي: أَجحَده، أو إثباته مع وُجود شَريك له، وهذا مُستَفاد من قوله: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ﴾.

وقوله: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾ هذا قَيْد مُبيِّن للواقِع، وأن كل مَن أَشرَك بالله فإنه مُشرِك بلا عِلْم، بل بما يُعلَم بالفِطْرة خِلافه، ولكن من المَعلوم أن الشَّيْء إذا كان بلا عِلْم فإنه لا ثُبوتَ له ولا أَصلَ له.

فالصِّلة في قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ لبَيان الواقِع، وقد بيَّنَّا أن كل قَيْد لبَيان الواقِع أو الغالِب أو المُبالَغة؛ فإنه لا مَفهومَ له.

وقوله: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ بدَأ هنا باسْمِ العَزيز؛ لأن المَقام يَقتَضيه؛ إذ إن هَؤُلاءِ أَقْباط من آل فِرعونَ يَظُنُّون أن العِزَّة لهم، فقال: ﴿أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ﴾ ولم يَقُلْ: إلى الغَفور الرَّحيم. بل قال: ﴿إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ يَعني: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ الغالِب، فيُهلِككم إذا أَنْتم أَشرَكْتم به أو كفَرْتُم به ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ يَغفِر لكم ما سبَقَ إن أَنتُم آمَنْتم به، وهذا من تَمام فِقْه هذا الرجُلِ المُؤمِن، فإنه قد يَقول قائِل: إن المَقام يَقتَضِي: وأنا أَدعوكم إلى الغَفور الرَّحيم. لكن الأَمْر بالعَكْس المَقام يَقتَضِي ذِكْر اسمِه العَزيز؛ لأن هَؤُلاءِ يَدَّعون أنهم فَوقَ الناس، وأن ربَّهم فِرعونُ، وأنه لا غالِبَ لهم.

وقوله: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ اسمٌ من أَسْماء الله، و﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ اسمٌ من أَسْماء الله، والغَفور اسمٌ من أسماء الله.

وليُعلَم أن أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَنقَسِم إلى قِسْمين: الأوَّل ما كان مُشتَقًّا من وَصْف مُتعدِّد، فهذا لا يَتِمُّ الإيمان به إلَّا بأُمور ثلاثة:

الأوَّل: إثباتُه اسمًا لله، والثاني: إثباتُ الصِّفة التي دلَّ عليها، والثالِث: إثبات الحُكْم الْمُتَرَتِّب على هذه الصِّفةِ.

والقِسْم الثاني غير مُتعَدٍّ، لا يَتِمُّ الإيمان به إلَّا بإثبات اثنَيْن، إثباته اسمًا من أسماء الله، وإثبات الصِّفة التي دَلَّ عليها؛ لأن كلَّ اسمٍ من أسماء الله يَدُلُّ على صِفة ليس لله اسمٌ يَكون جامِدًا، خِلافًا لَمن قال: إن كلِمة (الله) اسمٌ جامِد غير مُشتَقٍّ، وهذا ليس بصحيح، ما من اسمٍ من أسماء الله إلَّا وهو مُشتَقٌّ؛ لأن الله وصَفَ أسماءَه بأنها حُسنَى، وما لا يَتَضمَّن من وَصْف ليس بحَسَن فضلًا عن أن يَكون أحسَنَ.

نَضرِب أمثِلة لهذا: (الحَي) من اللازِم تُؤمِن به اسمًا من أسماء الله، وبالحَياة التي دَلَّ عليها الاسمُ، و(السَّميع) مُتعَدٍّ تُؤمِن بالسميع اسمًا لله، وبالسَّمْع صِفة لله، وبأنه يَسمَع إثباتًا للحُكْم، وهو الأَثَر الْمُتَرَتِّب على هذه الصِّفةِ.

ثُمَّ اعلَمْ أن الاسم يَتضَمَّن أحيانًا صِفة وأحيانًا صِفتَيْن، وأحيانًا أَكثَرَ؛ لأن أنواع الدَّلالة ثلاثة: مُطابَقة، وتَضمُّن، والتِزامٌ.

فمَثلًا من أسماء الله تعالى الخَلَّاق ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحِجر:٨٦] والخَلَّاق والخالِق من أسماء الله، مثل الغَفور وغافِر الذَّنْب والغَفَّار؛ فتُؤمِن بالخَلَّاق اسمًا من أسماء الله، وتُؤمِن بصِفة الخَلْق التي تَضمَّنها اسمُ الخَلَّاق، وإيمانك بالاسم والصِّفة هذا إيمان بدَلالة الْمُطابَقة، وإيمانك بالاسم وحدَه أو بالصِّفة وحدَها إيمان بدَلالة التَّضمُّن، ثُم إيمانك بأنه عَليم قَدير، إيمان بدَلالة الِالْتِزام؛ لأنه ما من خَلَّاق إلَّا وهو عَليم، وما من خَلَّاق إلَّا وهو قادِر؛ لأنه إن كان جاهِلًا فكيف يَخلُق، وإن كان عاجِزًا فكيف يَخلُق؟! فدَلالة الخَلَّاق على العِلْم والقُدْرة دَلالة التِزام.

وهذه الدَّلالة -أَعنِي: دَلالة الإلْتِزام- يَتَفاوَت فيها الناس تَفاوُتًا كثيرًا، فمن الناس مَن يُعطيه الله تعالى فَهْمًا يُدرِك به اللَّوازِم التي تَلزَم على هذا الاسم، ومن الناس مَن هو دون ذلكَ، فتَجِد بعض الناس يَستَنبِط فَوائِدَ عِدَّةً بدَلالة النُّزول، وآخَرُ لا يَقدِر، وفَضْل الله تعالى يُؤتِيه مَن يَشاءُ.

والعَزيز بمَعني: ذي العِزَّة ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ [الصافات:١٨٠]، والعِزَّة قالوا: إنها ثَلاثة أنواع: عِزَّة القَدْر، وعِزَّة القَهْر، وعِزَّة الامتِناع، عِزَّة القَدْر بمَعنَى أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَزيز قَدْرًا؛ بحيث لا يَكون مماثِلٌ له، وعِزَّة الامتِناع يَعنِي: أنه عَزَّوَجَلَّ عَزيز، أي: يَمتَنِع أن يَنالَه السوء، والعَزيز يَأتِي بمَعنَى الامتِناع في قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم:٢٠]؛ أي: بمُمتَنِع، والثالث: عِزَّة القَهْر بمَعنى: أنه الغالِب، ومنه قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، فقال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨] العِزَّة يَعنِي: الغلَبة، إذا كان العَزيز بمَعنَى: الغالِب فهو من الأسماء، عَزَّ أي: غلَب فهو غالِب، ومُقابِله مَغلوب، وإذا كانَتْ عَزَّ بمَعنَى: امتَنَع أو بمَعنَى: كان ذا قَدْر عَظيم فهو لازِم.

إِذَنْ نَقول: العَزيز من جِهة تكون من الأسماء المُتعَدِّية إذا كانت بمَعنَى: الغالِب، ومن جِهة أُخرى تكون غير مُتعَدِّية إذا كانَت بمَعنَى: الامتِناع أو بمَعنَى: القَدْر.

وهنا جُملة مُعترِضة؛ قال الله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ هل الجَوابُ مُطابِق لقولهم، أو غير مُطابِق؟

الجَوابُ: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ المُطابِق أن يَقول: والله أعزُّ، والله أعزُّ والمُؤمِنون، لكن لم يَذكرُ هذا، بل قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ إشارة إلى

أن المُنافِقين لا عِزَّةَ لهم أصلًا؛ لأنه لو قال: الله أَعزُّ. لأَثبَت للمُنافِقين عِزَّة، ولكنه ليس لهم عِزَّة، حصَر العِزَّة لله ورسوله والمُؤمنين ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وهذه من بَلاغة القُرآن، وإذا تَأمَّلت القُرآن -سُبْحانَ الله- تَبيَّن لك أمور تبهَرك في دَلالاته وإشاراته وإيماءاته، فسُبْحانَ الله الذي أَنزَله عَزَّوَجَلَّ.

قوله: ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ اسمٌ من أسماء الله المُتعَدِّية؛ لأن الله قال: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾.

إِذَنْ: لا بُدَّ أن نُثبِت الغَفَّار اسمًا من أسماء الله، ولا بُدَّ أن نُثبت الصِّفة وهي المَغفِرة ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد:٦]، ونُثبِت أنه يَغفِر ويُوصِل المَغفِرة مَن شاءَ.

قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾ وهو الكُفْر بالله، والإشراك به ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾؛ أي: ليس له استِجابة دَعْوة ﴿فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ ولا جرَمَ أيضًا أن مَرَدَّنا إلى الله، وأن المُسرِفين هم أَصْحاب النار.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿لَا جَرَمَ﴾ حَقًّا]؛ يَعنِي: أن مَعنَى لا جرَمَ حَقٌّ، وعلى هذا فتكون (لا) زائِدة، و(جرَمَ) بمَعنى: حَقًّا، وهذا ما ذهَب إليه المفَسِّر، والمُعرِبون اختَلَفوا فيها، والصَّواب في إعرابها أن (لا) نافِية للجِنْس، و(جرَمَ) اسمُها، ومَعنَى (لا جَرَمَ): أي لا شَكَّ، أو لا بُدَّ، هذا هو الصواب والتَّرْكيب واضِح، ولا يحتاج أن يُقدَّر أن (لا) زائِدة و(جرَمَ) بمَعنَى: قطع، وأن مَصير الجُملة إلى أن تَكون مَصدرًا لعامِل محذوف يَعنِي: أحق حقًّا أن ما تَدعونَني إليه، لا حاجةَ إلى هذا، إذا قُلْنا: لا شَكَّ أن ما تَدْعونني إليه إلى آخِره، ليس له دَعْوة في الدُّنيا ولا في الآخِرة زال الإشكال، وعلى هذا تكون (جرَمَ) اسم (لا)، وإنما دخَل في تَأْويل المَصدَر خبَرَ (لا)،

والمَعنَى يَقول: لا شَكَّ ولا ارْتِياب أن الذي تَدْعونني إليه ليس له دَعْوة.

وقوله: ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ (ما) مَربوطة بـ(أن)، والظاهِر وحسب القواعِد المَعروفة أن تكون مَفصولة، لأن المَعنَى: لا جَرَمَ أن الذي تَدْعونني إليه، وإذا كانت (ما) مَوْصولة فإنها تُفصَل عن (أن) كِتابة، لكن رَسْم المصحَف تَمشَّى فيه العُلَماء على الرَّسْم العُثمانيِّ؛ احتِرامًا للقُرآن أن يُغيَّر؛ ولهذا تَجِدون الصلاة في المُصحَف مَكتوبة بالواو، والزكاة بالواو، والرِّبا بالواو، ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] بالتاء المَفتوحة، كلُّ هذا اتِّباعًا للرَّسْم العُثمانيِّ؛ احتِرامًا لكِتاب الله أن يَدخُله التَّغيير.

وقدِ اختَلَف العُلَماء: هل يُكتَب القُرآن حَسب القَواعِد وفي كل وَقْت بحَسبه، أو على الرسم العُثمانيِّ؟ فقيل: إنه يَجوز أن يُكتَب على القَواعِد في كل وَقْت بحَسبه؛ لأن المَقصود أن يُتلَى كتاب الله على حَسب ما نزَل لا على حَسب ما كُتِب، والقُرآن نزَل مَقروءًا؛ إِذَنِ الكِتابة ما هي إلَّا اصطِلاحات تَخضَع لأعراف الناس.

والقول الثاني: إنه لا يَجوز أن يُغيَّر أبدًا؛ سَدًّا للباب، ومَنْعًا للتغيير؛ حتى لا يَجرُؤ أحَد أن يُغيِّر في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا لا شَكَّ أنه يَرمِي إلى قُوَّة احتِرامنا للقُرآن الكريم، والأوَّل يَرمِي إلى قُوَّة إيصال القُرآن إلى الناس على وَجْه لا إشكالَ فيه.

والقَول الثالِثُ: إنك إن كتَبْته للدارِسين المُبتَدِئين، فلا بأسَ أن تَكتُبه حسب القَواعِد المَعروفة؛ لأن الدارِسين المُبتَدِئين لا يَعرِفونه، وأمَّا إذا كُنت تُريد أن تَكتبه ليُقرَأ فهذا يُكتَب على حَسب الرسم العُثمانيِّ.

والظاهِر أن هذا القولَ المُفصَّل أَرجَحُ الأقوال الثلاثة.

قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ (أنَّ) حَرْف تَوْكيد يَنصِب المُبتَدأ ويَرفَع الخبَر، و(ما) اسمُها، و﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ خبَرُها الجُملة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ لأَعبُدَه]، ولكِنَّ هذا التَّفسيرَ قاصِر، فالذي دعَوْه إليه أن يَكفُر بالله ويُشرِك به، فهُم دَعَوْه إلى أمرين، والمفَسِّر قصَره على أَمْر واحِد، وهو عِبادة غير الله، وهذا إِشْراك.

وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾ أي: ليس له استِجابة دَعْوة، والصواب أنه ليس له دَعْوة يُدعَى بها، ولا دَعوةٌ يُجيبها، فمَعنى ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ﴾: لا يَستَحِقُّ أن يُدعَى، وهو أيضًا لا يَستَجيب إذا دُعِيَ، كما قال الله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤].

زِدْ على ذلك أنَّكم تُريدون أن يَنفَعوكم في الآخِرة، والأمر ليس كذلك؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾، وهذه الآيةُ كقَوْله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف:٥]، هذا الذي تَدْعوه لا يُمكِن أن يَستَجيب لك إلى يوم القِيامة أبَدًا، ﴿وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ (هُم) يَجوز أن يَكون المَدْعوُّون، ويَجوز أن يَكون الداعُون، والهاء في ﴿دُعَآئِهِمْ﴾ يَجوز عَوْدها لهذا، وهذا حَسب الضَّمير السابق.

ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ﴾ وهو الوَقْت الذي يُريد الداعون أن يَنتَفِعوا بالمَدْعوِّين ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف:٦]؛ لأن الله يَقول: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة:١٦٦] أي: المَودَّة والمَحبَّة التي كانوا يُضمِرونها لهم في الدُّنيا ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟

لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة:١٦٧].

فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ﴾ يقول المفَسِّر: [ليس له دَعْوة مُستَجابة] يَعنِي: لا يَستَجيب الدَّعْوة، والصواب أن لها مَعنَيَيْن: لا يَستَجيب، ولا يَستَحِقُّ، فهو لا يَستَحِقُّ أن يُدعَى، ولو دُعِيَ لم يَستَجِبْ.

وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ لا يَستَطيع هذا لا في الدنيا ولا في الآخِرة، فالأصنام لا تَنفَع عابِديها لا في الدنيا ولا في الآخِرة.

وقوله: ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ﴾ ذكَّرهم بالحِساب رَحِمَهُ اللَّهُ وجَزاه الله خيرًا، قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَا﴾؛ أي: مَرجِعنا] إلى الله عَزَّوَجَلَّ في الدُّنيا والآخِرة ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، فالمَرَدُّ هو الله في الدنيا والآخِرة.

وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ يَعنِي: ولا جرَمَ أيضًا أن المُسرِفين هُمْ أصحاب النار. يَعنِي: هذه ثَلاثة أشياءَ كلُّها جُزِم بها جَزْمًا.

أوَّلًا: ﴿أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾.

والثاني: ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ﴾.

والثالِث: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾.

والمُسرِف اسمُ فاعِل من الإسراف، وهو تَجاوُز الحَدِّ ويَكون كُفْرًا، ويَكون دون الكُفْر، فالإنسان الذي يَملَأ بطنَه من الطَّعام والشراب مُسرِف، لكنه ليس بكافِر؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾، وكذلك الإسرافُ في اللِّباس وغيره لا يُؤدِّي إلى الكُفْر، لكن الإسراف في عِبادة الله بأن تَتجاوَز عِبادة الله إلى عِبادة غيره، هذا هو الكُفْر، وهذا هو مُراد هذا الرجُلِ المُؤمِن.

وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ (هم) ضَمير فَصْل، وقد سبَقَ لنا أن ضَمير الفَصْل من حيث الإعراب لا مَحَلَّ له من الإعراب، فلا يُؤثِّر فيما بَعْده ولا يُؤثِّر فيه ما قَبْله، هذه واحِدة.

وسبَق لنا أن لضمير الفَصْل فَوائِدَ: التَّوْكيد والحَصْر وتَمييز الخَبَر عن الصِّفة، وضرَبنا لذلك مثَلًا لا حاجةَ للإعادة.

من فوائدِ الآياتِ الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إنكار هذا الرجُلِ المُؤمِن على قَـوْمه بما يَشهَد العقل بصِحَّته؛ حيث قال: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [غافر:٤١]، وإذا كان العَقْل يَدُلُّ على صِحَّته فهو مَحَلُّ عجَب، كل إنسان عاقِل يَعجَب أن يَكون هذا الشيءُ، رجُل يَدعو قومه إلى النَّجاة ورجُل يَدعوهم إلى النار.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: مُراعاة الحال في الخِطاب، وجهُه أنه قال: ﴿إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ مع أنه يَدْعوهم إلى الجَنَّة، لكن لَمَّا كانت دَعْوتهم إيَّاه إلى الهَلاك آثَرَ أن يَقول: إلى النَّجاة؛ ويَلزَم من النَّجاة من النار دُخول الجَنَّة.

مسألة: قولُ موسى لفِرعونَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء:١٠٢] هل يُستَدَلُّ بذلك على الإغلاظِ في الدَّعْوة؟

فالجَوابُ: هذا الإغلاظُ في مَحلِّه؛ لأنه قال له كلِمة أشَدَّ منها، قال: ﴿إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء:١٠١] فهَلْ يُغلِظه بالقَوْل ويَسكُت، وموسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مَعروف بالقُوَّة؟!

فإن قال قائِل: من باب التَّلطُّف الداعِية يَقول أحيانًا: وإني أكثَرُكم تَقصيرًا،

فيَظُنُّ ضِعاف النُّفوس والجُهَّال أنه ما دام هذا الداعِيةُ أو هذا الشيخُ كثير التقصير، نحن إذن من بابِ أَوْلى، ثُم يُصيبهم ما يُصيبهم.

فالجوابُ: أنَّ هذه الكلِمةِ يَنبَغي للإنسان أن يَنظُر في مَصلَحتها، وإلَّا فقد قالها عُمرُ بنُ عبدِ العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخِر خُطبة خطَبها، قال: إنِّي لأَقولُ لكُمْ هذا وما أَعلَمُ أحَدًا عِنده من الذُّنوب أكثَرَ مِمَّا عِندي[1]. هي بالحقيقة يَعنِي قد تَكون مُشجِّعة وقد تَكون مُخَذِّلة.

قد يَقول قائِل: إذا كان هذا الرجُلُ الداعِية العابِد مُقصِّرًا فكيف بنا نحن؟ إِذَنْ فلْنُشمِّر عن ساعِد الجِدِّ. وقد تَكون -كما قُلت-: سِلاحًا ذا حَدَّيْن؛ فلْيُنظَر إلى المَصلَحة، والإنسان أحيانًا يَقول مثل هذا؛ لأنه يَخشَى على نَفْسه من العُجْب.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أنَّ كلَّ مَن أَشرَك بالله، أو أَنكَره كفَر به، فلَيْس له عِلْم في ذلك مهما كان، يُؤخَذ من قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الإشراك بالله كجُحود الله، ويَدُلُّ لذلك قولُ الله تعالى في الحَديث القُدسي: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»[2].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: تَذكير هذا الرجُلِ المُؤمِن هؤلاءِ بعِزَّة الله ومَغفِرته؛ تَرغيبًا وتَرهيبًا؛ لقوله: ﴿وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ﴾ فالتَّرهيب في قوله: ﴿ٱلْعَزِيزِ﴾ والتَّرغيب في قوله: ﴿ٱلْغَفَّٰرِ﴾ واللهُ أَعلَمُ.

---

(١) انظر: سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم المصري (ص:٤٣)، وتاريخ الطبري (٦/ ٥٧١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٤٥/ ١٧٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فإن قال قائِلٌ: هل أَقوال الأنبياء والصالِحِين في القُرآن هي بنَصِّها؟

فالجوابُ: ليسَتْ هي بلَفْظها، وإنَّما هي بالمَعنَى؛ ولهذا تَجِد العِبارات مُختَلِفة ممَّا يَدُلُّ على أنَّ الله تعالى يَنقُلها بالمعنى، وإن أَضافَها إليهم قولًا، لكن بالمَعنَى، ثُم هم لُغَتُهم غير عرَبية.

فهي بالمَعنَى لا شكَّ:

أوَّلًا: لأن لُغَة هؤلاءِ ليسَت لُغةً عرَبية.

وثانيًا: لو كان باللَّفْظ لكان كلام البَشَر مُعجِزًا؛ لأن الإعجاز يَحصُل بالآية والآيَتيْن والثلاثة، وهذا الرجُلُ المُؤمِن تكلَّم في كم من آية، والله هو الذي صاغه بنَفْسه، فنقَله بالمَعنى.

مسألة: بعض الآيات التي يَحكِي فيها الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ إنسانًا أو أحَدًا، مثل قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف:٣٤] فهَلْ يَقول الإنسان: قال الله تعالى حاكِيًا عن رجُلٍ، أو يَقول: قال الله تعالى. على مِثْل ما رَوَيْت؟

فالجوابُ: الأحسَنُ أن يَقول: حاكيًا؛ لأنه قد يُوهِم أنَّ الضَّمير يَعود على الله.

وهذا يُوصِلنا إلى شيء: هل الحَديثُ القُدسيُّ هو كلام الله بلَفْظه أو مَعناه؟

الجواب: فيه خِلاف: منهم مَن يَقول: تَكلَّم الله به لفظًا. ومنهم مَن يَقول: تكلَّم به مَعنًى والصِّياغة من الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. ومنهم مَن يَقول: قُل: قال الله. ولا تَقُل: لفظًا ولا مَعنًى. ما دُمْت في عافية فاسْلُك طريق العافِية.

لكن أحيانًا يُحرَج الإنسان، يَقول: أَعطِني الفَرْق بين الحديث القُدسيِّ والقُرآن،

وأما إذا أَمكَن الإنسان السلامة فالسلامة خَيْر، لكن يَأتيك بعض الناس، ويَقول لك: أَخبِرْني عن الفَرْق بين الحَديث القُدسيِّ والقُرآن.

فالفَرْق هو هذا: أن الحَديث القُدسيَّ ليس لَفْظ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه لو كان لَفْظ الله لكان مُعجِزًا، ولثَبَت له أحكام القُرآن، بحيث لا يَقرَؤُه جُنُب، ولا يُمَسُّ إلَّا بطَهارة، ولا أحَدَ يَقدِر على تَحريفه، وما أَشبَه ذلك، وهذا كلُّه مُنتَهٍ.

فإذا قال قائِل: أَلَيْس الرسولُ يَقول: قال الله؟

قُلْنا: بلى. أَلَيْس الله يَقول: قال فِرعونُ، قال مُوسى. وما أَشبَه ذلك وهو بغَيْر لُغَتهم، هذا لا يَمنَع.

ثُم لو قُلْنا: إنه كلام الله باللَّفْظ، أَشكَل علينا إِشْكال عَظيم، فإمَّا أن يَكون بواسِطة جِبريلَ، أو بغير واسِطة، فإن كان بغَيْر واسِطة كان أعلى سنَدًا من القُرآن؛ لأنَّ القُرآن بواسِطة جِبريلَ، وإن كان بغير واسِطة، فأي إنسانٍ يَقول: بغير واسِطة. فإنَّه ربما نَخنُقه أو نُعطِيَه كفًّا على الرأس.

وإذا جعَله بواسِطة والرسول حذَف الواسِطة صار عِندنا إشكال وهو التَّدليس، والرسول ﷺ مُنزَّهٌ عن هذا.

فالمَسأَلة كما قلت: أَحَدٌ يَقول: إنه كلام الله لَفْظًا ومَعنًى. والثاني يَقول: كلام الله مَعنًى لا لَفظًا، والثالث يَسكُت يَقول: نَقول: قال الله. ونَسكُت، وهذا إذا حصَل للإنسان السلامة فهو أَسلَمُ، لكن كما قُلْت لكم، أحيانًا يَقول لك: لازِم! أَعطِني الفَرْق بين القُرآن والحَديث القُدسيِّ، نَقول: هذا الفَرقُ: القُرآن كلام الله لفظًا ومَعنًى، والحَديث القُدسيُّ كلام الله مَعنًى لا لفظًا.

فإن قال قائِلٌ: وحينَئذٍ نُطالِبكم بالفَرْق بين الحَديث النَّبويِّ والقُدسيِّ؛ لأنَّ الحَديث النَّبويَّ كلام الرسول؟.

فالجواب: هذا سَهْل، الفَرْق بينهما أنَّ الحَديث النَّبويَّ لا يُضيفه الرسولُ إلى الله، والحَديثُ القُدسيُّ يُضيفه إلى الله. فانتَهى الإِشْكال في هذه المَسأَلةِ!.

ثُم اعلَمْ أن هذه المَقاماتِ إذا حصَّلَت السَّلامة فهي أَسلَمُ، ولكن إذا ابتُلِيَ الإنسان فلا بُدَّ أن يُفصِّل.

ومن ذلك مثَلًا لفظ: الجِسْم، معلومٌ أن جميع المُعطِّلة بنَوْا تَعطيلهم على مَسأَلة الجِسْم، حيث ادَّعَوْا أنهم إذا أَثبَتوا الوجه أو اليَدَ أو ما أَشبَه ذلك فإنه يَقتَضِي أن يَكون الله جِسْمًا، حتى الاستِواء يَقول: إذا أَثبَتْنا أن الله استَوَى فهو جِسْم. ونحن نَقول لهم: ما هذا الجِسمُ الذي جعَلْتُموه دَبُّوسًا مُعلَّقًا تَخرِقون به كل سِياج لإثبات الصِّفات؟!

إن أَرَدْتُم أنه جِسْم مُكوَّن مَخلوق يُمكِن انفِصال بعضُه عن بعض، وبانفِصال بعضِه يَنقُص، وربَّما يَهلِك، فالله مُنزَّهٌ عن هذا ولا شَكَّ، ومَنِ اعتَقَد هذا في ربِّه فهو كافِر، وإن أَرَدْتُم بالجِسم أنه ذو ذاتٍ يَفعَل ما يَشاء، ويَتكلَّم، ويَجيء، ويَنزِل، ويَستَوِي، ويَتَّصِف بالصِّفات اللائِقة به فهذا حقٌّ، لكن من جِهة إثبات لَفْظ الجِسْم أو نَفيه فهذا مَمنوع، لا تَقُل إثباتًا: إن الله جِسْم. ولا نَفيًا: إن الله ليس بجِسْم؛ لأنه لم يَرِد إثباتُه ولا نَفيُه.

فهذه مَسائِل يَنبَغي لطالِب العِلْم أن يَفهَمها، فمثَلًا: إذا جادَلَنا إنسان ويَقول: ما تَقول في الجِسْم؟ أَقول: أمَّا باعتِبار لفظه فالواجِبُ الكَفُّ عنه إثباتًا أو نفيًا؛ وأمَّا من جِهة مَعناه فنحن نَستَفصِل.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن كل ما يُدعَى من دون الله فلَيْس له دَعْوة استِحْقاقًا ولا استِجابة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنَّ هذه الأَصنامَ لا تَنفَع عابِدِيها، سواءٌ دعوْها دَعْوة مَسألة، أو دعوةَ عِبادة.

والفَرْق بين دَعْوة المَسألة ودَعْوة العِبادة: أن المَسألة يَطلُب فيها الإنسان حاجةً ما، ودُعاء العِبادة يَتعبَّد لله، وإنما كانَتِ العِبادة دُعاء؛ لأن العابِد يَدعو بلِسان حاله أن يُثاب على هذه العِبادة، ويَدُلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ [غافر:٦٠]، فقال: ﴿ٱدْعُونِىٓ﴾ ثُم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ فدَلَّ هذا على أن الدُّعاء عِبادة.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثبات الرُّجوع إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وأن مَردَّ الأمور إليه في قوله: ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وهذه الآيةُ لها نَظائِرُ؛ منها قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، ومنها: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية:٢٥-٢٦]، ومنها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]، ومِنها قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم:٤٢]، والآياتُ في هذا المَعنَى كثيرة، أن مَرجِع الخَلائِق إلى ربها عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: تَحريم الإسراف، وَجهُ الدَّلالة من الآية: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [غافر:٤٣].

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أن الإِسْراف قد يَصِل إلى حدِّ الكُفْر؛ لقوله: ﴿هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾، ومتى وَجَدت أصحاب النار فهُمُ الذين هم أَهلُها والذين هم مُخلَّدون فيها.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قُوَّة إيمـان هذا الرجُلِ، يُؤخَذ من أنه دَعاهم إلى الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ وذكَّرهم أنه بعد دَعْوتهم وإرشادِهم صَدَع للحقِّ، فقال: ﴿وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: استِعْمـال التَّعْريض: ﴿وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾؛ لأنه لا شَكَّ أنه أوَّل ما يَدخُل في هذه الجُملةِ هَؤلاءِ، لكنه لم يَشَأ أن يَتكلَّم بذلك صريحًا.

ومُمكِن أن نَقول: في هذه الآيةِ إظهار في مَوضِع الإضمار. ومُمكِن أن نَقول: هذا تَوْرية. فالإِظْهار في مَوضِع الإضمار من أساليب اللُّغة العرَبية، وهو كَثير في القُرآن، وله فَوائِدُ منها:

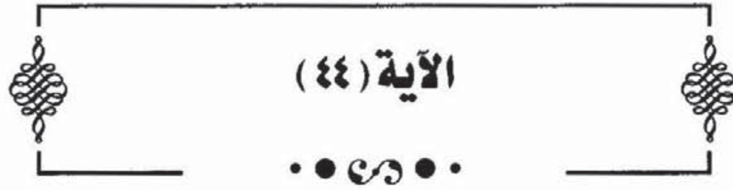
أ- إرادة العُموم: يَعنِي: ليَعُمَّ الحُكْم مَن استَعمَل في حَقِّه ومَن لم يَستَعمِل.

ب- ومنها بيان العِلَّة: التَّعليل؛ لأنه إذا جاء الوَصْف مُعلَّقًا عليه حُكْم من الأحكام دلَّ ذلك على عِلِّيَّة هذا الوَصفِ.

ج- ومنها التَّسجيل على هؤلاء الذين كان مُقتَضى السِّياق أن يُذكُروا بالضَّمير بما يَقتَضيه هذا الوَصفُ.

فهذه ثلاثُ فَـوائِدَ: إرادة التَّعميم، بيان العِلَّـة، الحُكْم على هَـؤلاء بأنهم مُستَحِقُّون لهذا الوَصْفِ.





الآية (٤٤)

• • ● • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر:٤٤].

• • ● • •

ثُم قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في بَقيَّة كلام هذا الرجُلِ المُؤمِن: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ [غافر:٤٤].

السين وسوف كِلاهما يَختَصَّان بالفِعْل المُضارِع ومن علاماته، وإذا رأَيْت كلِمة تَقبَل السين وسوف فهي فِعْل مُضارِع، لكنَّهما يَفترِقان، السين تَدُلُّ على القُرْب، وسوف تَدُلُّ على المُهلَة، فقوله: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ﴾؛ أي: عن قَريب، وهي مع إفادتها القُرْب تُفيد التَّحقُّق؛ يَعنِي: أن هذا أَمْر لا بُدَّ أن يَحصُل.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ إذا عايَنْتم العَذاب]، وهذا ليس ببَعيد؛ لأن غاية ما بينَهم وبينَه أن تَنتَهِيَ آجالُهُم، وكل آتٍ قَريبٌ، ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ﴾، وحينئذٍ لا ينفعُهم ذلك، كما لو نصَحَك ناصِحٌ عن فِعْل شيء، ثُم لم تَقبَل نصيحته، وبعد ذلك رأَيْت عاقِبَته وَخيمة، فإنك ستَذكُر قول الناصِح، تَذكُره ندَمًا وحُزْنًا.

قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الواو هنا للاستِئْناف، ولا يَصِحُّ أن تكون عاطِفة؛ لأنها لو كانت عاطِفة لكان المَعنَى: وسأُفوِّض أَمْري إلى الله، ولكن هذا

ليس المَعنَى، بل المَعنَى: وأنا أُفوِّض أَمْري إلى الله، فالواو هنا للاستِئْناف، أُفوِّضه إلى الله؛ أي: أَكِلُه إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿أَمْرِيٓ﴾ هذا مُفرَد مُضاف يَعُمُّ والمُراد به الشَّأْن، أي: شَأْني كلَّه، ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾، وهذا غاية ما يَكون من التَّوكُّل، وسيَأتِي -إن شاء الله- في الفَوائِد.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ هذه الجُملةُ التَّعْليلية للحُكْم السابِق، وهو قوله: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ كأن قائِلًا يَقول: لماذا فوَّضَ أَمْره إلى الله؟ فأَجابَ بأن الله تعالى بَصير بالعِباد.

وقوله: ﴿بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾؛ أي: بأَحْوالهم، وحاضِرهم ومُستَقبَلهم، وجميع شُؤُونهم، فهو جَلَّوَعَلَا يَعلَم ما بين أيديهم وما خَلْفهم، يَعلَم كل أحوالهم.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قال ذلك لَمَّا توعَّدوه بمُخالَفة دِينِه] يَعنِي: كأنهم تَوعَّدوه، فقال: أُفوِّض أَمْري إلى الله. ولكِن التَّوعُّد ليس في الآية دَليل عليه، والظاهِر -واللهُ أَعلَمُ- أنه لم يَقُل ذلك حين تَوعَّدوه، ولكنه قال ذلك حين أَيِسَ من أن يَمتَثِلوا لنَصيحته، فقال كالمُودِّع لهم: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ﴾، وأمَّا أنا فأُفوِّض أَمْري إلى الله؛ لأني قُمْت بما يَلزَمُني من نصيحة، وهذا أكثَرُ ما يَجب عليَّ.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ تَحذير هؤلاء الذين يَنصَحُهم المُؤمِن بأنهم سوف يَذكُرون كلامه، ويَعرِفون أنه الحَقُّ، لكن ذلك في حال لا تَنفَعُهم هذه الذِّكْرى.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: قُوَّة تَوكُّل المُؤمِن حيث قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وهكذا يَجِب على كُلِّ مُؤمِن إذا أَراد أن تُقضَى أُموره وتُسهَّل فلْيُفوِّض أمرَه إلى الله؛ لأن الله

تعالى قال: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، وقال لنبيِّه ﷺ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤]، ومَن كان الله حَسْبَه فهو رابِحٌ وناجِحٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات عِلْم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بكُلِّ عِبادِه؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر:٤٤]، وهذا -كما سَبَقَ- تَفسير يَشمَل الأحوال والأعيان.



الآيتان (٤٥، ٤٦)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٥-٤٦].

قال الله تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾ هذا أيضًا يَدُلُّ على رَدِّ كلام المفَسِّر؛ لأنهم لو توعَّدوه بالقَتْل لم يَكُن هذا مَكرًا، إذ إن المَكْر هو الإيقاع بالغير من حيثُ لا يَشعُر، أمَّا لو توعَّدوه بالقَتْل لم يَكُن هذا مَكْرًا، بل كان هذا صَريحًا واضِحًا.

وقوله: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾ أي: نَجّاه من مَكْرهم السَّيِّئ، فـ﴿سَيِّـَٔاتِ﴾ هنا من باب إضافة الصِّفة إلى مَوْصوفها؛ أي: المَكْر السَّيِّئ، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣]، وقوله: ﴿مَا مَكَرُواْ﴾ المَكْر والخِداع والغَدْر، وما أَشبَه ذلك؛ كلُّها أَلْفاظ مُتقارِبة تَدور حول شيء واحِد، وهو أن تُوقِع بغَيْرك من حيثُ لا يَشعُر، فالكَيْد والمَكْر والخِداع والغَدْر والمُحال، وما أشبَهها؛ كل هذه أَلْفاظ مُتقارِبة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مَا مَكَرُواْ﴾ به من القَتْل] بيَّن في هذا أنَّ العائِد على الصِّلة في قوله: ﴿مَا﴾ مَحذوف، والتَّقدير: ما مكَروا به.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَحَاقَ﴾ نزَل ﴿بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ قومه معَه ﴿سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾

الغرَق] (حاقَ) بمَعنَى: نزَل، لكن تَشعُر بأنها ليسَت بمَعنَى: نزَلَ من كلِّ وَجْه، وأن تَفسيرها بالنُّزول تفسير تَقريبيٌّ، (حاق): القاف قَريبة من الطاء فكأن المَعنَى: حاط بهم، وهذا أَشَدُّ من نزَلَ، فالظاهِر أن (حاقَ) بمَعنَى: نزَلَ مُحيطًا بهم، وليسَت بمَعنَى: نزَل على وجه مُجرَّد بدون إضافة مَعنًى.

وقوله: ﴿بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قومِه]، وقال غيرُه: أَتباعِه، والظاهِر أنَّ المعنى مُتقارِب؛ لأن الذين اتَّبَعوه إنما هم قَوْمه، وأمَّا بنو إسرائيلَ فإنهم لم يَتَّبِعوه، بل كان يَذبَح أبناءَهُم ويَستَحْيي نِساءَهم.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مَعَه] ذكَرها لئَلَّا يَظُنَّ الظانُّ أن العَذاب نزَل بآل فِرعونَ دونه، ولكن هذا لا يُمكِن أبدًا، إذا كان آلُ فِرعونَ إنَّما نزَل بهم العَذاب؛ لأنهم كفَروا بالله، ففِرعونُ أَكفَرُ بالله من هَؤلاءِ، ثُم إنَّ الظاهِر أن الإنسان إذا قال: أَكرِمْ آل فُلان. فإن فُلانًا هو مُقدَّمهم، ولا بُدَّ أن يَدخُل فيهم لُغَة.

وقوله: ﴿سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾ هذا أيضًا من باب إِضافة الصِّفة إلى مَوْصوفها. أيِ المَعنَى: العَذاب السَّيِّئ، وفسَّره المفَسِّر بأنه الغرَق، وهذا لا شَكَّ أنه من سُوء العَذاب، لكن هناك عَذابات أُخرى أُصيب بها آلُ فِرعونَ: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف:١٣٠]، وقال تعالى: ﴿فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلۡجَرَادَ وَٱلۡقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ﴾ [الأعراف:١٣٣]، كل هذا من سُوء العَذاب؛ الطُّوفان ليُغرِق ما بُذِر من نَباتهم، والقُمَّل لأَجْل أن يَفسُد ما ظَهَر، والضَّفادِع لتُفسِد الماء؛ لأنَّهم صاروا كلَّما أَخَذوا إناءً يَشرَبونه وجَدوا هذه الضِّفادِعَ قد ملَأَتْه، والدم هو نَزيف الدَّمِ إمَّا من الأَنْف أو من غيره، فعُوقِبوا من كل وَجْه، ففي الزُّروع: غرَق،

وفيما ما ادخَّروه: قُمَّل، وفي الماء: ضَفادِعُ، وبعد أن يَصِل إلى الجِسْم ويَتَغذَّى به الجِسم: يَخرُج يَنزِف دمًا، فهَلكوا.

وهذا فيه التَّرْتيب والدرَجات: الطُّوفان غرَق الزُّروع، والجَراد تَأكُل الزرع، الطوفان يُغرِق ما بُذِر، والجَراد يَأكُل ما ظهَر، والقُمَّل يُفسِد ما ادُّخِر، والضَّفادِع تُفسِد الماء، والدمُ وهو النَّزيف تُذهِب ما حصل من الغِذاء بالطَّعام الذي يُقدَّر أنه سلِمَ من هذه الآفاتِ، فهذا من سوء العَذاب، والنِّهاية هي الغَرَق: أنَّ الله أَغرَق آل فِرعونَ بالبَحْر.

وقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾ هذه الجُملةُ مُستَأنَفة، فـ﴿ٱلنَّارُ﴾ مُبتَدَأ، و﴿يُعۡرَضُونَ﴾ الجُمْلة خبَرُها.

وقوله: ﴿يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾، ليس مَعناها أنها تُحرِقهم؛ لأن الله لو أَراد ذلك لقال: النار يَصلَوْنها غُدُوًّا وعَشيًّا، لكنهم يُعرَضون عليها، فيَأتِيهم مِن سَمومها وعَذابها ما لا يُطيقون -والعِياذُ بالله- يُعرَضون عليها غُدُوًّا في الصباح، وعَشِيًّا في المَساء، والظاهِر أنَّ المُراد الدوام، ويُحتَمَل أن المُراد هذان الوَقْتان فقَطْ.

فأمَّا الأوَّل: فقَدْ يُستَدَلُّ له بقوَّل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾ [مريم:٦٢] يَعنِي في كل الزَّمَن.

وأمَّا الثاني: فيُمكِن أن يُقال: إن هذا ظاهِر اللَّفْظ؛ أي: في أوَّل النَّهار وآخِره، وأنهم يُعرَضون على النار أوَّل النهار، ثُم إذا صُرِفوا عنها أَمَّلوا أنَّها لا تَعود إليهم فتَعود إليهم، فيَكون هذا أشَدَّ من الاستِمْرار؛ لأنَّ كون الإنسان يُؤَمِّل ارتِفاع العَذاب عنه ثُم يَعود أشَدَّ من كَوْنه مُستَمِرًّا آيِسًا من زواله؛ ولهذا قال الله تعالى في أصحاب النار: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠].

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ يُقال: «ادْخُلوا» يا ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ هذه قِراءَة] ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾ أَمْر والمَقْصود به الإهانة والإِذْلال، بخِلاف قوله تعالى لأهل الجَنَّة: ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحِجر:٤٦] هذه للإِكْرام، أمَّا هذه: «ادْخُلُوا آلَ فِرْعَونَ» هذه للإِهانة، والعِياذُ بالله.

وقوله: ﴿ءَالَ﴾ فسَّرها المفَسِّر بقوله: [يا آلَ] إشارة إلى أنها مَنصوبة بـ(يا) النِّداء المحذوفة، ادْخُلوا يا آلَ فِرعونَ، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وفي قِراءة بفَتْح الهَمْزة وكَسْر الخاء، أَمْر للمَلائِكة]: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، يَعنِي: ويوم القِيامة يُقال للمَلائِكة: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ عَذاب جَهنَّمَ] نَسأَل الله العافِيةَ.

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَكفِي مَن توكَّل عليه، فيَحمِيه من عَدوِّه؛ لقول الله تعالى: ﴿ فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: التَّحذير من أَعْداء المُسلِمين؛ لقوله: ﴿مَا مَكَرُواْ﴾، وأن أَعداء المُسلِمين قد لا يُواجِهونهم بالعَداوة، ولكنَّهم يَمكُرون بهم، فلْيَحذَر المُؤمِن مَكْر أَعداء الله، وهذا في القُرآن كثير، قال الله تعالى لنَبيِّه ﷺ: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال:٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق:١٥-١٧].

ومِن مَكْر أعداء الله أنَّهم لا يُجاهِون المُسلِمين بالعَداوة؛ لكنهم يَغزونَهم من

حيثُ لا يَشعُرون؛ بالأفكار المُنحَرِفة، والأخلاق السَّيِّئة، كما تُشاهِدون الآنَ وتَسمَعون ما يَفعَل أعداء المُسلِمين بالمُسلِمين، يَجُرُّون إليهم الأخلاق السافِلة من وَسائِل الإعلام المَرئِيَّة والمَقروءَة والمَسموعة، يُوفِدون إليهم كل ما يُخالِف دِين الإسلام في المَلابِس وغير المَلابِس، يُغرُونهم بالأموال الطائِلة؛ لإذهاب أَوْقاتهم سُدًى بلا فائِدةٍ، كمَسأَلة الرِّياضة وما أَشبَهَها.

فالمُهِمُّ: أن أعداء المُسلِمين يَمكُرون بهم مَكْرًا عَظيمًا، والمُسلِمون إمَّا أنهم لا يَهتَمُّون بهذا المَكْرِ، أو أنهم لا يَعرِفونه، ولكن الواجِبُ علينا أن نَحذَر.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الله تعالى يُجازِي المُحسِن بإحسانه ويُجازِي المُسِيء بإساءَته، وتَكون إجازة المُسِيء بإساءَته في الحَقيقة مُجازاة للمُحسِن؛ لأن أَخْذ أعدائِك بالعَذاب هو في الحَقيقة انتِصار لك وأنت تَفرَح بذلك، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُواْۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر:٤٥]، فبيَّن الله تعالى جَزاءَ هذا وجَزاءَ هؤلاءِ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثبات عَذاب القَبْر؛ لقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾.

وعَذاب القَبْر ثابِت بالقُرآن والسُّنَّة والإِجْماع:

أمَّا القُرآن: ففي مِثل هذه الآيةِ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗا﴾، ثُم قال: ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ﴾؛ لأن قوله: (يَوْم) ظَرْف زمان مُتعَلِّق بها بعدَه، المُتعَلِّق بالفِعْل «ادْخُلوا» أو ﴿أَدۡخِلُوٓاْ﴾، وهذا لا يَكون إلَّا بعد يوم القِيامة، وعَرْضهم على النار غُدُوًّا وعَشيًّا يَكون قبل يوم القِيامة، ففيه إثبات عَذاب القَبْر، قلتُ لكم: إنه ثابِت بالقُرآن والسُّنَّة والإجماع، أمَّا القُرآن ففي مثل هذا.

ومن أَدِلَّة القُرآن قولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام:٩٣] (اليَوْمَ) هنا (أل) للعَهْد الحُضوريِّ، يَعنِي: هذا اليومُ الذي هو يوم مَوتِكم، فدَلَّ ذلك على ثُبوت عَذاب القَبْر.

أَمَّا السُّنَّة: فهي مُتَواتِرة في ذلك كثيرة على وُجوهٍ مُتنوِّعة عامَّة وخاصَّة:

فمن الخاصَّة: قولُه ﷺ حين مَرَّ بقَبْرَيْن يُعذَّبان: «إِنَّهُما لَيُعَذَّبانِ وَما يُعَذَّبانِ فِي كَبِيرٍ»(١).

وأَمَّا الإِجْماع: فكل المُسلِمين يَقولون في صَلَواتهم: أَعوذُ بالله من عَذاب جَهنَّمَ ومن عَذاب القَبْر؛ وهذا أَمْر لا إشكالَ فيه وهو من عَقيدَتِنا.

فإن قال قائِلٌ: هل العَذاب يَكون على البدَن أو على الرُّوح، أو عليهما جميعًا؟

فالجَوابُ: ظاهِر السُّنَّة أن العَذاب يَكون على البدَن حين مُساءَلة المَلَكين، فإن النَّبيَّ ﷺ أَخبَرَ أن المُنافِق والمُرتاب يَقول: «لا أَدرِي سمِعْت الناس يَقولون شَيْئًا فقُلْتُه، فيُضرَب بمِرْزَبَّة من حَديد فيَصيحُ صَيْحة يَسمَعها كُلُّ شَيءٍ إِلَّا الثَّقَلين الإِنسَ والجِنَّ فإنهم لا يَسمَعونه، وكلُّ شيء يَسمَعُه»(٢).

والمُراد بذَلِك من قَرُبَ منها بحيث يَسمَع، أَمَّا مَن كان في أَقْطار الدنيا البَعيدة فلا، وهذا يَدُلُّ على أن الذي يُعذَّب حين المُساءَلة البَدَن؛ لقوله: (فيُضرَب).

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٨٧)، أبو داود: كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، رقم (٤٧٥٣)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أمَّا بعد ذلك فالأصل أن العَذاب على الرُّوح، وقد تتَّصِل بالبدَن، كما قال ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ، وإن شِئْنا قُلْنا: هذا بَحْث لا طائِلَ تحته، ولم يَسأَل عنه الصحابة، فنُثبِت عَذاب القَبْر على حَسب ما جاء في الكِتاب والسُّنَّة لا نَزيد ولا نَنقُص.

مسألة: بعض النَّصارى أرد أن يضع جهازًا في القبر، ويَقول: نحن نُريد أن نُصدِّق هل كلامُكم صَحيحٌ أيها المُسلِمون حينما تَقولون: إن عَذاب القَبْر ونعيم القَبْر ثابِت؛ فما الرد عليه؟

نَقول: لو أَرادَ الله أن يَسمَعوه بالمُسجِّل لأَسمَعَكم إيَّاه بآذانِكُم، وما أنتم بمُصدِّقين.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: وجود النار؛ لقوله: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾، ووجودها ثابِت في القُرآن والسُّنَّة، وقد رأَى النَّبيُّ ﷺ النار حين عُرِضت عليه وهو يُصلِّي بالناس صلاةَ الكُسوف[٢]، ورأَى فيها مَن يُعذَّب، فالنار مَوْجودة الآنَ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثبات قِيام الساعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾، ونحن نُؤمِن بالساعة وأنَّها ستَقوم، وسيُبعَث الناس، وبهذا نَعرِف أن ما يَذكُره بعض الناس اليوم حين يَموت الرجُل فيُدفَن يَقولون مثَلًا: إنهم ذهَبوا به إلى مَثواهُ الأخيرِ. هذه الكلِمة كلِمة كُفْر، إذا قلت: إلى مَثواهُ الأَخيرِ. فهذا يَعنِي أنَّه لا بَعثَ بعد ذلك، وأن هذا آخِر مَرحَلة للإنسان، وليس الأمر هكذا؛ ولهذا نَقول: إنَّ مَن قال هذه الكلِمةَ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم (٩٠٤)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهو يَعرِف مَعناها ويُريده فإنه كافِر؛ لأنه مُنكِر للبَعْث، أمَّا مَن قالها وقال: إلى مَثواهُ الأخيرِ. باعتِبار الدُّنْيا المُشاهَدة فهذا صحيح، لكن ظاهِر العِبارة الكُفْر؛ ولهذا يَجِب التَّحرُّز منها، ويُقال مثلًا: ذهَبوا به إلى قَبْره، ذهَبوا به إلى مَحلِّ زِيارته.

الواقِعُ أنَّ القَبْر زِيارة، قال الله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر:١-٢]، ولمَّا سمِع أعرابيٌّ رجُلًا يَقرَؤُها قال: والله إن الزائِرَ ليس بمُستَقِرٍّ. يَعنِي أن هُناك شَيْئًا وراءَ هذا القَبرِ، وصدَقَ، الزائِرُ ليس هو مُستَقِرًّا، يَزور ويَمشِي.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إهانة الكُفَّار؛ إهانة بدَنية، وإهانة قَلْبية، تُؤخَذ من تَوْبيخهم وإهانَتِهم: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، ولا شَكَّ أن قُلوبهم تَتَأثَّر بهذا، وستَجِد الحَسْرة والنَّدامة -والعِياذُ بالله-.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: التَّبْكيت على آل فِرعونَ، كأنه قال: ادْخُلوا -آلَ فِرعونَ- وانظُروا هل يَنفَعُكم أن تَكونوا من آلِهِ أو لا، ففيها نوعُ تَبكيت لهؤلاءِ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أنَّ النار أَشَدُّ العَذاب، وأن كل ما قَبْلها أَهوَنُ منها؛ لقوله: ﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾، ولا شَكَّ أنها أَشَدُّ العَذابِ، كذلك نَقول بالنِّسبة للنَّعيم: ما يَجِده المُؤمِن من النَّعيم في القَبْر، فليس بشيء بالنِّسبة لما يَجِده يوم القِيامة، فأَكمَلُ النَّعيم يَكون بدُخول الجَنَّة وما قَبلَه فهو كالتَّقدِمة بين يديه.

فإن قال قائِل: هل يُستَدَلُّ على عَذاب القَبْر بما يَراه الإنسان في مَنامه من الأحلام والمَنامات؟

فالجَوابُ: لا يُستَدَلُّ، لكن يُستَدَلُّ به على دَفْع دَعوى أهل الإلْحاد؛ حيث قالوا: إنَّكُم تَقولون: إن المَيِّت يُقعَد في قبره ويُعذَّب. ونحن نَحفُر القَبْر ونَجِد أن المَيِّت باقٍ على ما هو عليه.

فنَرُدُّ عليهم بأنَّ هذا النائِمَ يَرَى أنه مُعذَّب، وأنه مُنعَّم، وأنه ذهَبَ، وأنه جاءَ وهو على فِراشِه لم يَتغيَّر، حتى اللِّحاف ما سقَط عن ظَهْره، فنَقول: قِسِ الغائِب بالحاضِر، ثُم لو كان عذابُ القَبْر يُدرَك بالاطلاع عليه لم يَكُن إيمانًا بالغَيْب، لكان إيمانًا بالشَّهادة، والإيمان بالشَّهادة لا يَنفَع، يَعنِي: الإنسان إذا عايَن الشيء فإنَّ إيمانه به لا يَنفَع، فتَرَى الكافِرين عند حُضور الأَجَل يُؤمِنون، ولكن لا يَنفَعهم ذلك، فِرعونُ لَمَّا أَدرَكه الغرَقُ قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٩٠].

انظُرْ إلى هذا الحَدِّ: اعترَف لله تعالى بالتَّوحيد، ثُم اعترَف أنه تابعٌ لبَني إسرائيلَ؛ لقوله: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، ولم يَقُل: لا إلهَ إلَّا الله. إشارة إلى أنه ذُلَّ حتى صار تابِعًا لبني إسرائيلَ بعد أن كان مُتجَبِّرًا عليهم.

فإن قال قائِلٌ: هل يَجوز تَعزِية المُسلِمين للكُفَّار؟

فالجَوابُ: العُلَماء يَقولون: لا بأسَ أن يُعزَّى الكافِر. وبعضُهم يَقول: لا يَجوز. وبعضُهم فصَّل قال: إن فعَلوا بنا ذلك فعَلْنا اعتِمادًا على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء:٨٦] وهذا أَقرَبُ: أنهم إن كانوا يَفعَلون بنا ذلك فعَلْنا، ولكن هل نَقول: عظَّمَ الله أَجْرك، وأَحسَن الله عَزاءَك، وغَفَر لمَيِّتك؟ لا نَقول هذا، نَقول: هَداك الله إلى الإسلامِ، وجَبَر مُصيبَتَك. فقَطْ، ومَيِّته لا نَقول: غفَرَ الله له. لأنه من أَهْل النار.



الآيتان (٤٧، ٤٨)

•●●•

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ (٤٧) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر:٤٧-٤٨].

•●●•

قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ﴾ يعني: يَذكُر إذ يَتحاجُّون في النار؛ أي: يُدلِي كلٌّ واحِد منهم بحُجَّته، و(إذ) ظَرْف عامِله محذوف قدَّره المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: [اذكُرْ إِذْ يَتَحاجُّون].

وحَذْف ما يُعلَم كثيرٌ في القُرآن وفي اللُّغة العرَبية، لكن التَّرتيب والزَّحْلقة هذا قليلٌ، إلَّا أني قُلتُ: إن الإِخْلال بالتَّرْتيب هنا أَيسَرُ للإنسان؛ لأنه أحيانًا حَقيقة تَرِد عليك آياتٌ لا تَدرِي بها تُقدِّر، إلَّا أن تَقول: إن عرَفْت التَّقدير فاسلُكِ الأَقعَد، وإن لم تَعرِف فاسلُكِ الأَسهَل؛ لتكون مُتتبِّعًا للرُّخَص -يَعنِي: رُخَص النَّحويين- فلا مانِعَ في هذا، نحن قُلنا قاعِدةً مُفيدة فيها إذا اختَلَف النَّحويُّون في شيء فالصَّواب الأَسهَل.

والمُحاجَّة هي المُخاصَمة وإدلاء كلٍّ بحُجَّته على الآخر، وقوله: ﴿فِي النَّارِ﴾ يُفيد أن هَؤلاءِ المُتَخاصِمين هم أهل النار، وهي مُتعلِّقة بـ﴿يَتَحَاجُّونَ﴾.

ثُم بيَّن هذه المُحاجَّةَ فقال: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعٗا﴾ الضُّعَفاء إمَّا في المال، وإمَّا في الشرَف والسِّيادة، وإمَّا في غير ذلك، مِمَّا يُعَدُّ ضَعْفًا، والغالِب أن الضَّعيف يَتبَع القَويَّ وقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ﴾؛ أي: تَكبَّروا من الكِبْرياء والعظَمة، والسين والتاء فيها للمُبالَغة ﴿إِنَّا كُنَّا﴾ يَعنِي: في الدُّنيا ﴿لَكُمۡ تَبَعٗا﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [جَمْع تابعٍ] أي: مُتَّبِعين ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا نَصِيبٗا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ يَعنِي: هل تُجازونَنا على مُتابَعَتِنا إيَّاكُم بأن تَتَحمَّلوا عنَّا شيئًا من النار؟ وقولهم: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [دافِعون ﴿عَنَّا نَصِيبٗا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ جُزءًا من النار].

انظُرْ كيف يَتوسَّل هؤلاءِ الضُّعفاءُ إلى الذين استكْبَروا، كيف يَتوسَّلون إليهم بما قدَّموا من مُتابَعَتهم؛ ليَتَحمَّلوا عنهم نصيبًا من النار، فكان جَوابُ الذين استكْبَروا:

وقوله: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ وإذا كُنَّا كلًّا فيها فكَيْف نُغنِيكم نصيبًا من النار؟! وهذه حُجَّة ببَيان الواقِع.

وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ حكَم بينهم بحُكْمه الجَزائِيِّ؛ لأن أَحكام الله عَزَّوَجَلَّ ثلاثة: قدَريٌّ، وشَرعيٌّ، وجَزائيٌّ. والجَزائيُّ من القدَريِّ في الواقِع، لكن بعض العُلَماء يَجعَله مُنفَصِلًا لأهمِّيَّته؛ لأنه هو الغاية، وقوله: ﴿حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ يَعنِي: بين الناس عُمومًا، يَعنِي: بين أهل النار وأهل الجَنَّة فالعُبودية هنا بمَعنَى العُبودية العامة الشامِلة؛ لأن العُبودية عامَّة وخاصَّة.

من فوائِد الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: تَعادِي الكُفَّارِ بعضِهم مع بعضٍ، وأن القويَّ مِنهم لا يَرحَم الضعيف لقوله: ﴿وَإِذۡ يَتَحَآجُّونَ فِي ٱلنَّارِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن هَؤلاءِ الكُفَّارَ أَدلَوْا بمعروف للمَتبوعين، وهم أنهم كانوا لهم تَبَعًا؛ ليَتوَسَّلوا به إلى أن يَأخُذوا عنهم نَصيبًا من النار، ففيه دليلٌ على توسُّل الإنسان بجَميل عطائه على الغير، ولكن هل يُعَدُّ هذا من المِنَّة؟

الجواب: الواقِع أن الذي يُبيِّن أنه توسُّل أو مِنَّة هو القَرائِن، قد يكون هذا مِنَّة، وقد يَكون هذا تَوسُّلًا مِثلما رَحِمْتك وأَعطَيْتك وأَحسَنت إليك فأَحسِنْ إليَّ، فيَكون هذا من باب التَّوسُّل.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الضُّعفاء دائِمًا يَكونون أتباعًا للأقوياء؛ لقوله: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟﴾ [غافر:٤٧]؛ ولهذا يتبَيَّن لنا الآنَ أن تَقليد المُسلِمين للكُفَّار يعنِي: ضَعفهم أمامهم؛ لأن الضَّعيف دائِمًا يُقلِّد القويَّ؛ لضَعف شَخصيته أمامه، وأنه يَجِب على المُسلِمين أن يَكون لهم مَيْزة خاصَّة، وأن يَكون لهم قوَّة ذاتية؛ لأن القُوَّة معهم، هم أهل الدِّين، هم أهل الحَقِّ، وهم الذين عرَفوا الحياة، وهم أهل الحَياة في الواقِع.

الْفَائِدَةُ الرَّابعَةُ: أن هَؤلاءِ الأتباعَ يَتمنَّوْن أن يَأخُذ المَتبوعين نَصيبًا، ولو قليلًا من عَذاب النار عنهم، والدليلُ أنه يُريدون ولو قليلًا قولهم: ﴿نَصِيبًا﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن المُستكبِرين يَعتَذِرون بأنه لا طاقةَ لهم في ذلك؛ لأن الجَميع في نار جَهنَّمَ فكيف يَأخُذون نصيبًا عنهم، نعَمْ لو كانوا ليسوا في نار جَهنَّمَ ثُم يَسقُطون في النار من أَجْل أن يُغنُوا عن هَؤلاءِ نَصيبًا لأَمكَن، لكن ما دام الجميعُ في النار فإن طلَبَ تَحقيق ذلك طلَبُ شيء مُستَحيل.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: بَيان خُنوع هؤلاءِ المُستكبِرين يوم القِيامة؛ لقولهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ يَعنِي: الآنَ ليس لنا فَضْل عليكم وليس لكم فَضْل علينا كلٌّ في نار جَهنَّمَ.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: إقرار هَؤلاءِ الْمُعذَّبين في النار بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد حكَم بين العِباد حُكْمًا عدلًا؛ لقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أنه إذا نفَذ حُكْم الله فإنه لا يُمكِن رَفعُه ولا دَفْعه؛ لقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ﴾ وفي هذا يقول الله عَزَّوَجَلَّ في سورة (ق): ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٨-٢٩]، إذا انتَهى حُكْم الله فلا مُعطِّل لحُكْمه.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إقرارُ هَؤلاءِ الْمُعذَّبين في نار جَهنَّمَ أنهم من عِباد الله، لكن المُراد بالعِبادة العِبادة العامَّة، وهي العِبادة الكَوْنية؛ لأن العِبادة نَوْعان: عامَّة وهي العُبودية الكَوْنية، وخاصَّة وهي العُبودية الشَّرْعية.

فمَن خضَع لله شرعًا فهو عابِد شرعًا وكذلك كونًا، ومَن تكبَّر عن عِبادة الله شرعًا فهو عابِد كونًا وليس عابِدًا شرعًا.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فأَدخَل المُؤمِنين الجَنَّة، وأَدخَل الكافِرين النار] المَعنَى أعَمُّ مِمَّا قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حكَم بين العِباد بين أَهْل الجَنَّة والنار، وبين أَهْل النار بعضِهم البعض، وحكَم حُكْمًا عامًّا.

مسألة: ما هو الدَّليلُ على الشَّهادة لشَخْص بالجَنَّة؟

فالجوابُ: الدَّليل إذا شَهِد رسول الله له بالجَنَّة شهِدنا له.

ومَن شَهِد له الرسول ﷺ مثل حاطِب بن أبي بَلْتعة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فهذا نَقول: هو مَغفور له، ولكن لا شَكَّ أنَّه إذا كان حاطِبٌ مَغفورًا له أنَّ أبا بَكْر وعُمرَ وعُثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَوْلى من ذلك.

فإن قال قائل: ما رأيُكم فيما ذهَب إليه شيخُ الإسلام؟

فالجوابُ: هذا رَأْي قَوِيٌّ لا شَكَّ، يَعنِي: ما ذهَب إليه شيخ الإسلام مُؤيَّد بالحَديث «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ»(١) وإذا كانَتِ الأُمَّة -أو غالب الأُمَّة- أَجمَعوا على ذلك، فهو كافٍ، لولا أنه يُخشَى من مسألة، وهو أنه يَأتينا أهل الفِرَق الضالَّة ويَقولون: نحنُ مُجمِعون على الشَّهادة لفُلان بكذا وكذا. وهو رَأْس بِدْعة، وهم يَدَّعون أنهم أَهْل حَقٍّ، لكن يُمكِن الانفِكاك عن هذا الإيرادِ، بأن نَقول: هَؤلاءِ لا تُقبَل شهادَتُهم؛ لأنَّهم على باطِل وعلى ضَلال، والمُراد شَهادة أهل الحَقِّ.

فـ«كلُّ الصَّحابة في الجَنَّة» على سَبيل العُموم، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠].

مسألة: إذا قال قائل: إذا قُتِل المُسلِم في المَعرَكة قُلْنا: إنَّنا نَحسَبه شَهيدًا ولا نُزكِّي على الله أحَدًا؟

فالجَوابُ: لا تَقُل: أَحسَبه شَهيدًا. قُلْ: مَن قُتِل في سبيل الله فهو شَهيد، كما قال عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عُمرُ خطَب الناس قال: إنَّكم تَقولون: فُلان شَهيدٌ، وفُلان شَهيدٌ. ورُبَّما يَكون فعَل كذا وكذا، ولكن قولوا: مَن قُتِل -أو مات- في سَبيل الله فهو شَهيد(٢).



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خيرًا أو شرًّا من الموتى، رقم (٩٤٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق، رقم (٥٩٥، ٥٩٦). وأخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٠-٤١)، والنسائي: كتاب النكاح، باب القسط في الأصدقة، رقم (٣٣٤٩)، ولفظه عندهما: «فهو في الجنة».

الآيتان (٤٩، ٥٠)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٩﴾ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر:٤٩-٥٠].

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: قَدْر يَوْم ﴿مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾]، استَمِعْ إلى هذا النِّداءِ الدالِّ على البُؤْس واليَأْس: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ جَمْع خازِن، وهمْ الذين قاموا على خِزانتها وحِمايتها وحِفْظها؛ لأن النار لها خزَنة، وكذلِك الجَنَّة لها خزَنة، وكل أَمْر مُحكَم، ويُؤْتَى بجَهنَّمَ يوم القِيامة تُقاد بسَبعينَ ألفَ زِمامٍ، كل زِمامٍ يَقودُه سَبعون ألفَ ملَكٍ، وما أَدراكَ ما الملائِكة وما قُوَّتهم، فهذه النارُ مُحكَمة لها خزَنة، ولها قُوَّاد يَقودونها يوم القِيامة.

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ وجَهنَّمُ اسمٌ من أسماء النار، قيل: إنها عرَبية. وقيل: إنها عجَمية. فعلى القَوْل بأنها عرَبية تكون مَأخوذة من الجهمة وهي الظُّلْمة؛ لأن النار سَوداءُ مُظلِمة -أَعاذَنا الله وإيَّاكم منها- وعلى القول بأنها أَعجَميَّة يُقال بأن أَصلَها: كَهنَّام، ولكِنَّها عُرِّبت حتى صارَت: جَهنَّم، وهي من أسماء النار.

يَقول: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ ويَقولون هذا -واللهُ أعلَمُ-

حين يَقولون لربِّهم عَزَّوَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾ قَالَ ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون:١٠٧-١٠٨] حينَئِذٍ يَتوسَّلون بغَيْرهم أن يُكلِّموا الله، يَقولون: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ ولم يَقولوا: ادْعُوا ربَّنا؛ لأنهم قد كُسِروا من جِهة ربِّهم، قال لهم: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ لكِن تَوسَّلوا بعد ذلك بدُعاء بطلَب من المَلائِكة أن يَدْعوا الله لهم ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾.

قوله: ﴿يُخَفِّفْ﴾ بالجَزْم جَوابًا للأَمْر وهو قوله: ﴿ٱدْعُوا۟﴾ وأَقول: للأَمْر باعتِبار صِيغته، وإلَّا فهو في الحَقيقة دُعاءٌ وسُؤال ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ طلَبوا تَخفيفًا لا رَفْعًا، وطلَبوا يومًا لا دوامًا؛ لأنهم آيِسون، لكن قال: لعَلَّ المَسأَلة تَنفَع ولو بتَخفيف يوم من العَذاب، نَسأَل الله العافِيَةَ.

ومُقتَضى هذا أنَّهم في أشَدِّ ما يَكون من العَذاب، وأنهم طلَبوا أن يَستَريحوا ولو يومًا.

قوله: ﴿يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا﴾ قال: المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: قَدْر يَوْم] وإنَّما قال [قَدْر يَوْم من العَذاب]؛ لأنه في يوم القِيامة ليس هناك يوم ولا ليل، الشمس والقَمَر مُكوَّران في نار جَهنَّمَ وكل شيء من أُمور الدنيا مُنتَهٍ ليس هناك إلَّا أَمْر الآخرة، سُبحانَ الله!.

﴿قَالُوٓا۟﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيِ: الخَزَنة تَهكُّمًا] هكذا قال المفَسِّر [تَهكُّمًا] ويُحتَمَل أنهم قالوا ذلك تَقريعًا وتَوْبيخًا وتَنديمًا، ليس تَهكُّمًا؛ لأن الأمر واقِع فهم يُقرِّرونهم بشيء حاصِل تَنديمًا لهم؛ ليَزدادوا حُزنًا.

فإن قال قائِلٌ: ما الفَرْق بين التَّوْبيخ والتَّقْريع؟

فالجَوابُ: لا أَعرِفُ بينهما فَرْقًا، اللَّهُمَّ إلَّا أن يَكون فَرْقًا قليلًا، أو يُقال: التَّوْبيخ على أَمْر مَضَى، والتَّقريع هو التَّنديم هو على أَمْر حاضِرٍ.

﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر:٥٠] قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [بالمُعجِزات الظاهِرات] لَيْتَه قال: «بالآيات الظاهِرات»؛ لأن الرسُل جاؤُوا بالآيات لا بالمُعجِزات، لكِنَّ الآياتِ أَمْر خارِق للعادة، فهي مُعجِزة، وقد بيَّنَّا في كرامات الأَوْلياء في التَّوْحيد أن الأَوْلى أن يُسمَّى ما جاءَت به الرُّسُل من الدَّلالة على وَصْف رِسالتهم آيات.

قوله: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أي: فكَفَروا بهم] ﴿قَالُوا فَادْعُوا﴾ هذا التَّهكُّم.

قوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ مثل هذا التَّعبيرِ يَقَع كثيرًا في القُرآن؛ أي أن الهَمْزة تَأْتِي ثُم يَأْتِي بعدها حرف عطف، مثل ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ وما أَشْبَهَ ذلك، فكَيْف نَقول: في إعرابها؟

نَقول: في إعرابها وَجْهان للنَّحوِيِّين:

الوَجهُ الأَوَّل: أن الجُملة مَعطوفة على ما سبَق، وأن الواو مُقدَّمة على محَلِّها، وأن التَّقدير في ﴿أَوَلَمْ تَكُ﴾: وأَلَمْ تَكُ، وهذا الوَجهُ ليس فيه إلَّا دعوى التَّقديم والتَّأخير، لكنه سَهْل يَعنِي: يَسهُل أن تَقول: هذا مَعطوف على ما سبَق.

وقال بعضُهم: إن الهَمْزة داخِلة على جُملة محذوفة، فالجُمْلة مُستَأنَفة هذه الجُملةُ يَكون تَقديرها بحَسب السِّياق، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الروم:٩]، التَّقدير: أَغفَلوا ولم يَسيروا، وهذا من حيثُ القَواعِد أَقعَدُ، ولكن تواجهك أحيانًا

آيات لا تَستَطيع أن تَعرِف ما هو المُقدَّر، فصار هذا أَقعَدَ، وذاك أَسهَلَ.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ﴾ الاستِفْهام هنا للتَّقرير، ويُقال: كلَّما دخَل الاستِفْهام على نَفيٍ فهو للتَّقرير، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشَّرح:١]، ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة:٣٧]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ﴾ [الزُّمَر:٣٧] وما أَشبَه ذلك، يَقولون: كلَّما دخَل الاستِفْهام على النَّفيِ فهو للتَّقرير، إِذَنْ نحن نَقول: للتَّقرير، لكن هل يَخرُج عن مَعنى التَّقرير، أو يَضُمُّ إلى مَعنَى التَّقرير مَعنًى آخَرَ بحَسب السِّياق؟

الجوابُ: نعَمْ، ففي قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ هو للتَّقرير؛ إظهارًا لِمنَّة الله عليه، وقوله: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم﴾ [غافر:٥٠] للتَّقرير تَوْبيخًا وتَنْديمًا.

قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ جَوابُ الاستِفْهام المَقرون بالنَّفيِ، الإثبات بـ(بلى) وجَوابُ الاستِفْهام غير المَقرون بالنَّفيِ الإثبات بنَعَمْ، وجوابُ الاستِفْهام المَقرون بالنَّفيِ في حال النَّفيِ نعَمْ، وجَواب الاستِفْهام المَقرون بالإثبات في حال النَّفيِ لا، اعرِفوا الفَرْق يُقال: إن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن أبيه قال في قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢] قال: لو قالوا: نعَمْ. لكَفَروا.

قال الفُقَهاء: لو قيل للرجُل: أَلَسْت قد طلَّقْتَ امرَأَتك؟ قال: نعَمْ. لم تُطلَّق، وإن قال: بلَى. طُلِّقت.

فقول ابن عباس: لو قالوا: نعَمْ. لكَفَروا، وهذا مُسلَّمٌ فيما إذا كان الإنسان يَعرِف اللُّغة العرَبية جيدًا، وأمَّا العامِّيُّ فعِنده (نعَمْ) و(بَلَى) سَواءٌ؛ ولهذا لو قيل للعامِّي: أَلَسْت طلَّقْت امرأَتك؟ قال: نعَمْ. فعلى القول الصَّحيح تُطلَّق، فالعِبْرة

بالمَعاني على أنه جاءَ في اللُّغة العرَبية جواب هذا بـ(نعَمْ)، ومنه قول العاشِق:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ لَنَا تَدَانِي

نَعَمْ وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي[1]

فقال: نعَمْ، لكن هذا الرجُل قَنوع، اكتَفى أن يَجمَعه الليل مع مَعشوقته ولو كانت في المَشرِق وهو بالمَغرِب، وكذلك النهار، وتَرَى الهِلال كما يَراه، هي في المَشرِق تَرَى الهِلال، وهو في المَغرِب يَرَى الهِلال.

فجوابُ الاستِفْهام المَقرون بالنَّفيِ إثباتًا (بلَى) ونَفيًا (نعَمْ)، والاستِفْهام مَقرون بالإِثْبات إثباتًا (نَعَمْ) ونفيًا (لا)، بارَكَ الله فيكُم.

فإن قال قائِل: هل يُوجَد حديث يَدُلُّ على ما جاء به البَيْت هذا من الشِّعْر على أن (نعَمْ) تكون في مَكان (بلى)؟

فالجوابُ: هل يُطلَب الحديث دَليلًا على إثبات مَسألة لُغوِيَّة؟ فإن قيل: نعَمْ؛ لأن خَيْر مَن تكلَّم بالفُصحى الرسول ﷺ.

قيل: إذا جاء عن العرَب فلا يَحتاج دَليلًا؛ لأن قول العرَب هو الدَّليل، أَلَمْ تَعلَم أن بعض النَّحويِّين يَقول: لا نَستَدِلُّ بالحَديث على اللُّغة العرَبية.

إِذَنْ: قال بعض النَّحويِّين: إنه لا يَستَدِلُّ بالحديث النَّبويِّ على اللُّغة العرَبية؛ لأن الرُّواة يُجوِّزون رِواية الحديث بالمَعنَى، ومن المَعلوم أن من بين الرُّواة مَن تَغيَّرت لُغَته، الإمامُ أحمدُ قديم ومن أئِمَّة الحَديث وسمِعْتُموه -وفي قواعِد اللُّغَة العرَبية-

(١) البيتان من شعر جحدر العُكْلي، انظر: الأمالي للقالي (١/ ٢٨٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٠٩).

يَقول في أي شيء: نعَمْ. وهكذا الرُّواة ربَّما نقَلوا بالمعنَى على لُغَتهم التي يَتكلَّمون بها، فحصَل خطَأ، أمَّا القُرآن فنعَمْ؛ لأنه مُتواتِر مَنقول بالتَّواتُر، لكن كثيرًا من عُلَماء النَّحْو يَقولون: إنه يُحتَجُّ بالأحاديث على اللُّغة العرَبية؛ لأن الأصل عدَمُ التَّغيير.

وقوله: ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾ بلى يَعنِي: قد أَتَتْنا، ولكِنَّهم -والعِياذُ بالله- كفَروا ﴿قَالُواْ فَادْعُواْ﴾ هذا الأَمْرُ للتَّهَكُّم؛ لأن المَلائِكة تَعلَم أنه لا يُقبَل منهم، فقوله: ادْعُوا تَهكُّم بهم، والتَّهكُّم هو الذي يُسمَّى عِندنا في العامِّيَّة «الهكّ»، «هكَكْت عليه» يَعنِي: لعِبت بعَقْله.

فهنا ﴿قَالُواْ فَادْعُواْ﴾ تَهكُّمًا بهم؛ لأن المَلائِكة تَعلَم أنهم لن يُجابوا ﴿قَالُواْ فَادْعُواْ﴾ أنتُمْ فإنَّا لا نَشفَع للكافِرين؛ لأن الشَّفاعة للكافِرين مَضيَعة وَقْت، إذ إن الكافِر لا تَنفَع فيه الشَّفاعة، إلَّا كافِرًا واحِدًا نفَعَت فيه الشفاعة بالتَّخفيف عنه، وهو أبو طالِبٍ نفَعت شَفاعة الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فيه فقط، لو جاء أبو بَكْر أو عُمرُ يَشفَع في أبي طالب رُدَّ، لكِن النَّبيَّ ﷺ قُبِلت شَفاعته في عمِّه أبي طالِب فخُفِّف عنه العَذاب[1]؛ لأن أبا طالِب حصَل منه خيرٌ كثير للرسول ﷺ، وحصَل منه ما يُسمَّى بالدِّعاية العَظيمة له حتى قال:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ بِـأَنَّ دِيـنَ مُحَمَّـدٍ مِـنْ خَـيْرِ أَدْيَـانِ البَرِيَّـةِ دِينَـا[2]

هذا قاله في الدِّين. وقال في الرَّسولِ ﷺ:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢١٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١١١)، وخزانة الأدب (٢/ ٧٦)، وديوان أبي طالب (ص:٨٧، ١٨٩).

لَقَـدْ عَلِمُـوا أَنَّ ابْنَنَـا لَا مُكَـذَّبٌ لَـدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقَـوْلِ الْأَبَاطِـلِ[1]

ودافَعَ عنه، وحُوصِـر معه في الشِّعْب؛ فلِذلِك قبِل الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى شَفاعة الرسول ﷺ فيه أن يُخفَّف عنه.

أمَّا شَفاعة الرسول ﷺ في أُمِّه فمَنَعه الله في أُمِّه[2]، وهي أَقرَبُ من عمِّه، لَمَّا استَأْذَنَ اللهَ أن يَستَغفِر لها قال: لا. ولَمَّا استَأْذَنه أن يَزور قَبْرها أذِنَ له فزار النَّبيُّ ﷺ قَبْر أُمِّه، ووقَفَ عليه وجعَل يَبكِي، لكن لا يَدعو لها، وأَبكَى مَن معَه.

فالكُفَّار لا تَنفَع فيهم الشَّفاعة؛ لأن الشَّفاعة مَضيَعة بلا فائِدةٍ، ثُم هي لم يُؤذَن فيها من قِبَل الله، ولا يُمكِن أبدًا شَفاعة بدون إِذْن الله.

قال تعالى: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [الرعد:١٤] ﴿وَمَا دُعَآءُ﴾ (ما) نافِيـة، و﴿دُعَآءُ﴾ اسمُها، و(ما) هنا ليسَتْ حِجازيةً؛ لاتِّفاق اللُّغَتَين لُغة التَّميميِّين ولُغة الحِجازِيِّين فيها، وأنها لا تَعمَل في هذا الحالِ.

قوله: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: وما طلَبُ الكافِرين ﴿إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾؛ أي: في ضَياع، وقول المفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [انعِدام] فيه نظَر، فالضَّلال الضَّياع وعدَم الاهتِداء، فـ﴿مَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾، فلا تُقبَل دعوة الكافِر أبدًا إلَّا في حالَيْن:

الحال الأُولى: إذا كان مُضطَرًّا؛ لقوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل:٦٢]، ولقوله تعالى: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ [لقمان:٣٢]، وإنَّما أُجيبَت دَعْوة المُضطَرِّ لصِدْق

---

(١) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٨٠)، وديوان أبي طالب (ص:٨٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّوَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لُجوئه إلى الله؛ لأن المُضْطرَّ صادِق اللُّجوء إلى الله.

الحال الثانية: إذا كان مَظلومًا فإنها تُقبَل دَعْوته على ظالِمه؛ لقول الرسول ﷺ: «اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ»[١]، وهذا وإن كان يُخاطِبه في قوم أَسلَموا لكنها عامَّة، وإنها أُجِيبت دَعوة الكافِر إذا كان مَظلومًا؛ إقامة للعَدْل؛ لأن الله لم يُجِبِ الكافِر محَبَّة له، ولكِن إقامة للعَدْل؛ لأنه الآنَ هُناكَ خَصْمان مَظلوم وظالِمٌ، فلإقامة العَدْل يَستَجيب الله تعالى لدَعْوة الكافِر.

من فوائِد الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيان شِدَّة حَسْرة أهل النار؛ لقوله: ﴿يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن أهل النار يَتحاجُّون ويُحاجُّون أيضًا، يَتحاجُّون فيما سبَقَ فيما بينهم، وكذلك يُحاجُّون غيرهم، أو يَسأَلون غيرهم؛ لقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بَيانُ إحكام الله عَزَّوَجَلَّ لَمخلوقاته كما أَحكَم مَشروعاتِه، حيث جعَل للنار خزَنة يَحفَظونها ويَقومون عليها.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: شِدَّة خجَل أهل النار من مُخاطَبة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّهم توَسَّلوا بقول الخزَنة أن يَدْعوا ربَّهم ولم يَقولوا: ادْعُوا ربَّنا. هذا يَدُلُّ على أن هذا بعدَ أن قال الله لهم: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن أهل النار في أشَدِّ ما يَكون من العَذاب، يُؤخَذ من قوله: ﴿يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ فهو يَدُلُّ على أن عليهم شِدَّةً، وأنهم يَتمنَّون يومًا واحِدًا فقَطْ.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن أهل النار يُعذَّبون عَذابًا بدَنيًّا وعَذابًا قلبيًّا، يُؤخَذ من التَّقريع والتَّوْبيخ لهم: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، فهذا يَكون أَشَدَّ عليهم من عَذاب البدَن؛ ولهذا يَقولون كما في سورة تَبارَك: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [المُلك:١٠]، قال تعالى: ﴿فَٱعْتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمْ﴾ [المُلك:١١].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن لكُل أُمَّة من أَهْل النار رسولًا؛ لقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۚ قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾، فكل أُمَّة لها رَسولٌ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الله تعالى لم يُرسِل رسولًا إلَّا بآيات تَدُلُّ على أنه رسول الله حقًّا؛ لقوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن الاهتِمام بالوَصْف أَشَدُّ من الاهتِمام من بالأَصْل؛ لأن الوَصْف هو الذي يُبيِّن الأشياء، يُؤخَذ من قوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ حيث أَتَى بالوَصْف وطوَى ذِكْر المَوْصوف؛ لأن المُهِمَّ هو الوَصْف.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: تَهكُّم الرُّسُل بهَؤلاء -أي: بأَهْل النار- يُؤخَذ من قوله: ﴿قَالُواْ فَٱدْعُواْ﴾ هذا من باب التَّهكُّم منهم؛ لأن المَلائِكة يَعرِفون أنهم لن يُجابوا.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنه لا قَبولَ لدُعاء الكافِرين؛ لقوله: ﴿وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ وذلك يَشمَل دُعاء المَسأَلة ودُعاء العِبادة، والذي يُستَثنَى من دُعاء المَسأَلة في إجابة الكافِر المُضطَرِّ والمظلوم، والدَّليل على استِثْناء المُضطَرِّ أنه

يُجاب ولو كان كافِرًا قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ والحِكْمة من إجابة الكافِر في حال الضَّرورة أنه في هذه الحال يَكون مُخلِصًا لله في الدُّعاء مُظهِرًا للافتِقار إليه فيُجيبه الله.

أمَّا الدليل على أنه يُجيب دَعْوة الكافِر المَظلوم أن مُعاذَ بنَ جبَل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا بعَثَه النبيُّ ﷺ لأَهْل اليَمَن... الحديثَ، قال له: «وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْس بَيْنَهَا وَبَيْنَ الله حِجَابٌ»[1]. وَالْحِكْمَةُ مِن إجابة دَعْوة المَظلوم الكافِر طالب: لإقامة العَدْل.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الآية (٥١)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [غافر:٥١].

ثُم قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ إلى آخِره الجُمْلة هذه مُؤكَّدة بمُؤكِّدين أحدُهما (إنَّ) والثاني اللَّام، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ﴾ أَتَى بصيغة التَّعظيم؛ لأن المَقام يَقتَضيه إِذْ إن النَّصْر لا بُدَّ أن يَكون من قويٍّ، ولم يَقُل جَلَّوَعَلَا: أنا أَنصُر. قال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ﴾؛ لأن المَقام يَقتَضي العظَمة والقُدْرة والقُوَّة ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [غافر:٥١] رُسُلنا جمع رَسول، وهم كل الرُّسُل؛ لأن (رُسُل) جَمْع مُضاف، وجمع المُضاف يَكون للعُموم.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ مَعطوف على ﴿رُسُلَنَا﴾؛ أي: ونَنصُر الذين آمَنوا بما يَجِب الإيمان به، والإيمان هو الإقرار المُستَلزِم للقَبول والإِذْعان.

فمَن أَنكَر فليس بمُؤمِن، ومَن أَقَرَّ ولم يَقبَل فليس بمُؤمِن، ومَن أَقَرَّ ولم يُذعِن فليس بمُؤمِن، فأبو طالِب مثَلًا مُقِرٌّ برِسالة الرسول عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ، ولكنه لم يَقبَل ولم يُذعِن فلا يَكون مُؤمِنًا، فالذين آمَنوا همُ الذين أَقَرُّوا بقُلوبهم وأَذعَنوا واستَسْلَموا بجَوارِحهم وقبِلوا ما أَخبَرَت به الرُّسُل، هؤلاءِ هُمُ المُؤمِنون.

وقوله: ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ مُتعلِّق بـ(نَنصُر) أي: نَنصُرهم في الحياة الدنيا.

﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ ﴿وَيَوْمَ﴾ هذه مَعطوفة على ما سبَقَ وهي مُتعلِّقة بـ(نَنصُر) أي: ونَنصُرهم يوم يَقوم الأَشْهاد وذلك يوم القِيامة.

قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ جمع شاهِد، وهُمُ المَلائِكة يَشهَدون للرُّسُل بالبَلاغ وعلى الكُفَّار بالتَّكذيب]، هكذا قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ خَصَّها بالمَلائِكة، والصحيح أنها أَعَمُّ من المَلائِكة، فالمَلائِكة يَشهَدون وهذه الأُمَّةُ تَشهَد على مَن سَبَق، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، والجُلود تَشهَد، والجَوارِح تَشهَد، فكلُّ ما ثَبَتَت شَهادته فإنه داخِل في قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ وذلِك يوم القِيامة.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: تَأكيد نَصْر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ للرُّسُل والذين آمَنوا؛ لقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾.

وفي هَذه الآيةِ شُبْهة استَدَلَّ بها النَّصْرانيُّ يَقول: إن الله ثالِث ثَلاثة. ولي علَيْكم دَليل وهو قوله: ﴿إِنَّا﴾ وقوله: ﴿نَحْنُ﴾ وقوله: ﴿نُرِيهِمْ﴾، وما أَشبَهَها، مِمَّا يَدُلُّ على الجَمْع، فإِذَن أنا أَقولُ: يَقولُ النَّصرانيُّ: إن الله ثالِث ثَلاثة ولي حُجَّة. فنُجيبه بقولنا: إنَّك مِمَّن زاغَ قَلْبه؛ لأنك اتَّبَعْت المُتَشابِه، والله عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧] وترَكْت المُحكَم المُؤكِّد بأن الله واحِد لا شَريكَ له، مِثْل قوله تعالى: ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]، ومِثْل قوله في تكذيب هَؤلاءِ النَّصارَى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة:٧٣].

فهذا النَّصرانيُّ اتَّبع المُتشابِه، وكذلك كل مُبطِل يَحتَجُّ بآية فإنه يَكون مِمَّن اتَّبع المُتَشابِه، والله عَزَّوَجَلَّ حَكيم جعَل في آياته الشَّـرْعية وآياته الكَوْنية أيضًا ما يَكون مُتَشابِهًا؛ ابتِلاءً وامتِحانًا للذين آمَنوا والذين في قُلوبهم زَيْغ، الآنَ انظُرْ إلى القُرآن وانظُر إلى السُّنَّة تَجِد في بعض الأحاديث، وفي بعض الآيات ما ظاهِرُه التَّعارُض، أو في بعض الأحاديث أو في بعض الآيات ما ظاهِرُه باطِل مثَلًا، هذا إن سلَّمْنا، وأن ليس في القُرآن ولا في السُّنَّة الصحيحة ما ظاهِرُه باطِل إطلاقًا، لكن هذا من باب التَّنزُّل مع الخَصْم، نَقول هذا من بابِ الابتِلاء والامتِحان.

كذلك في الآياتِ الكَوْنية نَجِد أن الله تعالى يُصيب الناس بكَوارِثَ عَظيمةٍ تَموت بها الأَنفُس، تُدمَّر بها البِلاد يُفسَد بها الحَرْث والنَّسْل؛ حتى يَبلوَ العِباد ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد:٣١]، وانتَبِهْ لهذه النُّقْطةِ، وهي امتِحان الله تعالى للعِباد بما يَأتِي من الآيات الشَّرْعية والآيات الكَوْنية، إِذَنْ ردَدْنا على النَّصرانيِّ الذي ادَّعى تَعدُّد الآلهة مُحتَجًّا بمِثْل قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا...﴾ إلى آخِره.

وفي الآية إِشْكال، وهو أن الله تعالى ذَكَر أن من الناس مَن يَقتُلون الأنبياء بغَيْر حقٍّ، فأين النَّصْر في الحياة الدنيا لمَن قُتِل؟

والجوابُ من أَحَد وَجْهين:

أ- إمَّا أن يَكون المُراد بالنَّصْر نَصْر ما جاؤُوا به من الشَّرْع، وبيان أنه حَقٌّ، وهذا ثابِت لكل رَسول، وتَأْييد ما جاء به الرَّسولُ لا شَكَّ أنه نَصْر له، وحينَئِذٍ لا يُستَثْنى من الرُّسُل أحَدٌ إذا قُلْنا: إن المُراد بالنَّصْر نَصْر ما جاؤُوا به من الحَقِّ.

ب- وإمَّا أن يُراد بـ﴿رُسُلَنَا﴾ الذين أُمِـروا بالجِهاد؛ لأن النَّصْر يَقتَضِي أن يَكون هناك جِهاد يَنتَصِر فيه أَحَدُ الطرَفَيْن على الآخَر، فيَكون المُراد بالرُّسُل هنا

ليس جَميع الرُّسُل، بل مَن أُمِروا بالجِهاد.

وحِينَئِذٍ يَزول الإشكال، هذا باعتِبار النَّصْر في الحياة الدنيا، أمَّا باعتِبار النَّصْر يوم يَقومُ الأَشهاد، فلا يُستَثْنى أحَدٌ ولا إشكالَ فيه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن نَصْر الله العَبْدَ في الدنيا نِعْمة، يَعنِي: للإنسان أن يَفرَح بما أَعطاه الله تعالى من النَّصْر، سواء نَصْرًا فِعْليًّا أو قَوليًّا.

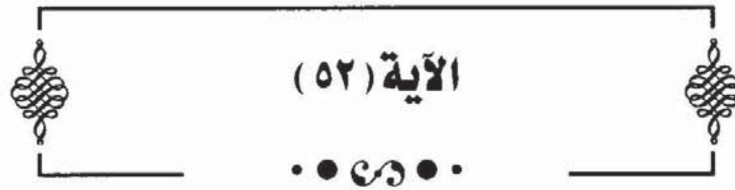
المُهِمُّ: أن الإنسان إذا نصَره الله عَزَّوَجَلَّ على مَن ناوَأه يُعتبَر هذا نِعْمة ومِنَّة من الله عَزَّوَجَلَّ؛ فلْيَفرَح به الإنسان لقَوْل الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس:٥٨].

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات الأَشْهاد يوم القِيامة؛ لقوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التَّحْذير من مُخالَفة الرُّسُل من ذلك اليومِ الذي يَقوم فيه الأَشْهاد؛ لأن في ذلك اليومِ لا يَستَطيع أحَدٌ أن يَكذِب. يَعنِي: لو أن الإنسان أَنكَر وكذَّب فستَشهَد عليه جَوارِحه، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣]، يَقولون هذا؛ لأنَّهم يُشاهِدون المُخلِصين يُنصَرون يومَ القِيامة، فيَقولون: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ رجاءَ أن ينجوا معهم، يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأنعام:٢٤]، هم كذَبوا على أَنفُسهم؛ لأنهم يَقولون: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ وهُم مُشرِكون، بل قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام:٢٨].

الآنَ استَدْرَكْنا على المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَصْره: ﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ على المَلائِكة، وقُلْنا: إنها أعَمُّ.





الآية (٥٢)

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر:٥٢].



ثُمَّ قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالياء والتاء] بالياء ﴿يَنفَعُ﴾ بالتاء «تَنْفَعُ»، إِذَنْ هُما قِراءَتان سَبْعِيَّتان؛ لأن المفَسِّر إذا أَتى بصيغة القِراءة على هذا الوَجهِ فمَعناه أنها قِراءتان سَبْعيَّتان، أمَّا إذا قال: وقُرِئَ. فهو للشاذِّ قِراءة شاذَّة، بالتاء لأن (مَعذِرة) مُؤنَّث، فالفِعْل يَكون معها مُؤنَّثًا، لكن بالياء نَقول أوَّلًا: إنه فَصْل بين الفِعْل والفاعِل، وثانيًا أن التَّأْنيث هنا ليس حَقيقيًّا. وابنُ مالِكٍ يَقول:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[1]

قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ المُراد بالظالِمين هنا الكافِرون، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

وقوله: ﴿مَعْذِرَتُهُمْ﴾ يَعنِي: عُذْرهم، قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [عُذْرهم لو اعتَذَروا] يَعنِي: عُذْرهم فيما سبَق، أو اعتِذارُهم فيما لحَق في ذلك اليومِ، هم يَعتَذِرون لكن لا يُقبَل، لا يُؤذَن لهم فيَعتَذِرون.

---

(١) الألفية (ص:٢٥).

وقوله: ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أيِ: البُعْد من الرَّحْمة] ولهم سُوء الدار، لهُمُ اللَّعْنة، كيف قال: لهُمُ اللَّعْنة. هل اللَّعْنة مَطلوبة حتى تَأتِي باللَّام؟

قيل: إن اللَّام هنا بمَعنَى (على) كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٦١] عليهم فاللَّام هنا بمَعنَى (على)، والصَّواب أن اللَّام على بابها، وأنها ليسَتْ بمَعنى (على)، بل هي بمَعنَى الاستِحْقاق، يَعنِي: أنهم يُلعَنون لَعْنًا يَستَحِقُّونه، فهي أَبلَغُ من قوله: علَيْهم. من وَجْه، وتِلْك أَبلَغُ من وَجهٍ آخَرَ.

المُهِمُّ: أن اللَّام هنا بمَعنَى (على) مَعناها الأَصْل الاستِحْقاق.

وهنا نَقول لكم: إذا ورَد تَفْسيران في كِتاب الله العزيز أَحَدهما يُؤيِّده اللَّفْظ والثاني لا يُؤيِّده اللَّفْظ فنَأخُذ بالأوَّل، وإن كان كلٌّ من المَعنَيَيْن مُكتَمِلًا، ولكن ما يُوافِق ظاهِر اللَّفْظ هو الأَوْلى.

قوله: ﴿وَلَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ أي: البُعْد عن الرحمة، وقوله: اللَّعْنة. لم يُبيِّن مِمَّن فتَعُمُّ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة:١٦١]، وفي آية أُخرَى: ﴿وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩]، فكُلُّ شيء يَلعَنهم نَسأَل الله العافِيَةَ.

قوله: ﴿وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [الآخِرة؛ أي: شِدَّة عَذابها] ﴿وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ يُحتَمَل أن تَكون من باب إضافة الصِّفة إلى المَوْصوف؛ أي: الدار السُّوء، ويُحتَمَل أن يَكون على بابها، والمَعنَى: لهم سُوء الدار؛ أي: السَّيِّئ في الدار.

وعلى كل حال: المُراد بسُوء الدار؛ يَقول المفَسِّر: شِدَّة عَذابها، ولكن لو قيل: إن سُوء الدار ما يَسوء من العَذاب الشديد وغير الشديد لكان أَعَمَّ.

ثُمَّ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ۖ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر:٥٢] إلى آخره، موضع ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مِمَّا قَبْلُ نقول: هي بَيان يَعنِي: عَطْف بَيان من قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن الظالِمين لا يَنفَعُهم العُذْر ولا الاعتِذار يوم يَقوم الأَشْهاد؛ لقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الكافِرين ظلَمةٌ، وهو كذلك، والشِّرْك بالله أَظلَمُ الظُّلْم، كما قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين سُئِل أيُّ الذَّنْب أَعظَمُ؟ قال: «**أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»(١)؛ وهذا حقٌّ، فالذي خَلَقك وأَعَدَّك وأَمدَّك ثُم تُشرِك به، هذا أَظلَمُ ظُلْم، إن الإنسان لو أَهدَى إليه شَخْص عشَرة ريالاتٍ لاستَحْيَى أن يَناله بسوء، فكيف بمَن أَهدَى إليك حياتَك كلَّها، كيف تُشرِك به وتكفُر به؟! إِذَنْ هو -أَعنِي: الشِّرْك- أَظلَمُ الظُّلْم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الكافِرين يوم القِيامة يَعتَذِرون، ولكن لا يُقبَل؛ لقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾.

فإن قال قائِل: كيف الجَمْع بين هذه الآيةِ وبين قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٥-٣٦]؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، رقم (٤٤٧٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجَوابُ بصِفة عامَّة: أن ما ورَد عليك مِمَّا يَكون يوم القِيامة، أو من أَوْصاف يوم القِيامة مِمَّا ظاهِرُه التَّعارُض فاعلَمْ أنه لا تَعارُضَ فيه، سواءٌ كان ذلك في وَصْف اليوم، أو في وَصْف المَحشورين، أو في وَصْف العَذاب؛ فإنه لا يُمكِن أن يَكون فيه التَّعارُض أبدًا؛ لأن اليوم طَويل مِقدارُه خمْسون ألفَ سَنَةٍ، فيُمكِن أن تَتغيَّر فيه الأحوال، يَكون أوَّله للناس حالًا وآخِره للناس حالًا، وما أَشبَه ذلك.

فمَثَلًا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، هذا يَدُلُّ على أنهم في ذلك اليومِ سُكوت لا يُؤذَن لهم بأيِّ كلام فيَنتَهِزوا الفُرْصة بالاعتِذار، لكن في مَوقِف آخَرَ يَعتَذِرون ولكن لا يَنفَعهم الاعتِذار، وهذا أَوْلى من قول بعض العُلَماء: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ لو اعتَذَروا؛ لأنه على هذا التَّقديرِ يَكون الكلام كلامًا فَرضيًّا لا واقِعيًّا لا يَنفعهم لو اعتَذَروا.

فأيُّهما أَوْلى أن نَحمِل الكلام على أنه واقِع، أو على أنه مَفروض؟ الأوَّل؛ على أنه واقِع نحن نَقول: يَعتَذِرون في وَقْت ولا يَعتَذِرون في وَقْت آخَرَ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الكافِرين مُستَحِقُّون للَعْنة الله، فهل يَعنِي: ذلك أنه يَجوز أن نَلعَن الكافِرين؟

الجَوابُ: أمَّا على سَبيل العُموم فنعَمْ لنا أن نَقولَ: لَعْنة الله على كل كافِر، وكان من قُنوت أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أنه يَلعَن الكَفَرة في قُنوت الوَتْر[1]: اللَّهُمَّ الْعَنِ الكَفَرَةَ الَّذِينَ كَذَّبُوكَ وَكَذَّبُوا رَسُولَكَ. هذا لا بأسَ به، وهل نَلعَن نوعًا مُعيَّنًا من الكفَرة، كاليَهود والنَّصارى؟ نَقولُ: اللَّهُمَّ الْعَنِ اليَهُودَ، اللَّهُمَّ الْعَنِ النَّصَارَى؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد، رقم (٧٩٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، رقم (٦٧٦)، دون ذكر الوتر.

قال ﷺ: «لَعْنَةُ الله عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»[١]. لكن قال بعض الناس -إمَّا اجتِهادًا وإمَّا مُحاباةً لليَهود والنَّصارى-، قال: إن الرسول دعا عليهم باللَّعْنة في حال مُعيَّنة، حين اتَّخذوا قبور أنبيائِهم مَساجِدَ لَعَنَهم، كأنه يَقول: لأنَّهم اتَّخذوا. فيُقال: التَّعليل لا يَقتَضي تَخْصيص المَعلول، العِلَّة لا تَقتَضي التَّخصيص، هُم لُعِنوا من أَجْلِ هذا ومن أَجْل غيرِه أيضًا.

فالصحيحُ أنه يَجوز أن نَلعَن اليَهود والنَّصارى على سبيل التَّخْصيص، فنَقول: لَعْنَةُ الله على اليَهود والنَّصارَى. سواءٌ قرَنَّا ذلك بفِعْل من أفعالهم يَقتَضي اللَّعْن أو لا.

إِذَنْ: لنا أن نَلعَن الكُفَّار على سبيل العُموم.

وهل نَلعَنُهم على سبيل التَّعيِين؟

الجَوابُ: إن كان حَيًّا فلا يَجوز، لا يَجوز أن أَلعَن شخصًا مُعيَّنًا، ولو كان أكثَرَ الكُفَّار ما دام حيًّا، والدليل أن النَّبيَّ ﷺ لمَّا صار يَقول: «اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا»[٢] مِمَّن عيَّنهم من أَئِمَّة الكُفْر، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨] فنَهاه وقال: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، وإذا كان رَسول الله ﷺ ليس له من الأَمْر شيء فما بالُك بمَن دُونَه؟!

وأمَّا التَّعليل فإننا نَقول: لا تَلعَنه، ادْعُ الله له بالهِداية؛ لأنَّك لا تَدرِي ربَّما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، رقم (٤٣٥، ٤٣٦)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣١)، من حديث عائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾، رقم (٤٠٦٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

يَكون هذا العَدوُّ للإسلام اليومَ هو وليَّ الإسلام في يومٍ آخَرَ، أَلَمْ يَكُن عُمُرُ من أعداء الإسلام؟ أَلَمْ يَكُن خالِدُ بنُ الوَليد وعِكْرمةُ بنُ أبي جَهْل مِمَّن اقتَحَموا الجبَلَ في أُحُد ليَقتُلوا الرسول وأصحابَه؟ ثم كانوا من قُوَّاد المُسلِمين، وكان عُمُرُ خليفةَ الخَليفةِ الثاني في هذه الأُمَّةِ.

إِذَنْ: يا أخي لا تَدعُ على شخص مُعيَّن من الكُفَّار باللَّعْنة، لكن هل يَجوز أن أَدعُوَ الله له بالهِداية؟

الجَوابُ: يَجوز، يَدعو لفُلان وفُلان، لا نُريد أن نُعيِّن أن الله يَهدِيه.

إِذَنِ: الهِداية لا بأسَ بها، أمَّا اللَّعْن فلا.

فإن قال قائِل: قلنا: إن الكافِر لا يُدعَى عليه إذا كان حيًّا. فما القولُ إن كان مَيِّتًا؟

فالجَوابُ: إذا كان ميتًا فإنه يُنظَر هل في ذلك مَصلَحة، إن كان فيه مَصلَحة فلا بأسَ. يَعنِي: إذا كان فيه مَصلَحة وأنك ستُغيظ أَتباعَه فلا بأسَ، وإلَّا فقَدْ قال: النبيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا»[1].

فإن قال قائِلٌ: هل يَجوز الدُّعاء على الكافِرين بالهَلاك؟

فالجوابُ: الآنَ دُعاء بالهَـلاك، ودُعاء باللَّعْنة، ودُعاء بالهِـداية، وأَحسَنهم الهِداية، والإنسان الذي يَقول: اللَّهُمَّ أَهلِكه. بدَل: اللَّهُمْ اهْدِ. لا يَقوله إلَّا من شِدَّة الغَيْرة أو الغَضَب عليه، ونحن نَقولُ له: اهْدَأْ!.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما ينهى من سب الأموات، رقم (١٣٩٣)، من حديث عائشة رَضِيَالِلَّهُعَنْهَا.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الظالمين -وهُمُ الكافِرون- لهم سُوء الدار يوم القِيامة، وهي جَهنَّمُ -والعِياذُ بالله-؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن هذا العَذابَ -أي: هذا اللَّعْنَ وهذا السُّوءَ- كان هَؤلاءِ مُستَحِقِّين له؛ لقوله: ﴿لَهُمُ ٱللَّعۡنَةُ وَلَهُمۡ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ والله أَعلَمُ.



الآيتان (٥٣، ٥٤)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾ هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [غافر:٥٣-٥٤].

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ هَذه الجُملةُ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ مُؤكَّدة بثَلاثة مُؤكِّدات: الأوَّل: القِسْم الَّذي دلَّتْ عليه اللَّام. والثاني: اللَّام. والثالِث: قَدْ. وهذه الصِّيغة تَأتِي في القُرآن كثيرًا.

وقوله: ﴿ءَاتَيْنَا﴾ بمَعنَى: أَعطَيْنا، يُقال: أَتَيْنا. ويُقال: آتَيْنا. أَتَيْنا بمَعنى: جِئْنا، وآتَيْنا بمَعنَى: أَعطَيْنا، وهي تَنصِب مَفعولين ليس أَصلُهما المُبتَدَأَ والخَبَرَ، المَفعول الأوَّل هنا موسى، والثاني الهُدَى، موسى هو ابنُ عِمرانَ أَحَدُ أُولى العَزْم الخَمْسة، وهم: مُحمَّد، وإبراهيمُ، وموسى، ونوحٌ، وعِيسى.

وقوله: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾؛ أي: ما به الهُدى، وهذا يَشمَل الهُدى الذي أُوتِيَه حتى اهتَدَى، والـهُدَى الـذي يَهتَدِي به الناس فيكـون موسـى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هـادِيًا مَهدِيًّا.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [التَّوْراة والمُعجِزات]، أمَّا التَّوْراة فظاهِر أنه هُدًى؛ لأنها كِتاب شَرعيٌّ فيه الهُدَى، وأمَّا المُعجِزات -والصواب أن يُقال: البَيِّنات أو الآيات- فإنها هُدًى؛ لأنه يَهتَدِي به الناس، إذ إن الناس إذا رَأَوُا الآياتِ اهتَدَوْا.

وقوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أي: جعَلْناهم وارِثين. ويَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: من بَعْد مُوسَى] ويُمكِن أن نَقول: أَوْرَثْناه من بعد مُوسى ومن بعد فِرعونَ، فيَكون الله تعالى أَورَثَ بني إسرائيلَ الكِتاب من بعد نَبيِّهم ومن بعد فِرعونَ، كما قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:٥٩].

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [التوراة] وسُمِّيت كِتابًا؛ لأنها مَكتوبة، وعلى هذا يَكون كِتاب بمعنى: مَكتوب، وهذه الصِّيغةُ -أَعنِي: فعالًا- تَأتِي في اللُّغة العرَبية بمَعنَى: مَفعول في مَواضِعَ كَثيرةٍ، مِثل بِناء بمَعنَى: مَبنيٍّ، وغِراس بمَعنى: مَغروسٍ، وفِراش بمَعنَى: مَفروشٍ، وهلُمَّ جرًّا.

﴿هُدًى﴾ يُحتَمَل أن تَكون كما قال المفَسِّر مَصدَرًا بمَعنى اسم فاعِل مَنصوبًا على الحال؛ حيث قدَّرها بقوله: [هادِيًا]، ويُحتَمَل أن تَكون مَفْعولًا من أَجْله، أي: من أَجْل ﴿هُدًى﴾ أي: من أَجْل اهتِداء الناس.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تَذكِرة لأَصْحاب العُقول] فهي هُدًى، وهي تَذكِرة، هُدًى يَهتَدِي بها الناس، وتَذكِرة يَتذَكَّر بها، ولكن لا يَتذَكَّر بها إلَّا أُولو الأَلْباب، فأُولو الأَلْباب، يَعنِي: أصحاب العُقول، وسُمِّيَ العَقْل لُبًّا بمَنزِلة اللُّبِّ من الحَبِّ؛ لأنه هو المَقصود، وهو رُوح الإنسان.

وقوله: ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ اجْمَعْها إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:١٩٠] يَتبَيَّن لك أن الذين يَنتَفِعون بالآيات الكونية كخَلْق السَّموات والأرض والآيات الشَّرْعية هم أَصْحاب العُقول؛ لأنهم يَنظُرون، ويَتفكَّرون، ويَقيسون الأشياءَ حتى يَهتَدوا.

من فوائدِ الآيتينِ الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: مِنَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على موسى ﷺ؛ حيثُ آتاه الهُدَى، وهذه أَعظَمُ مِنَّة يَمُنُّ الله بها على العَبْد أن يُعطِيَه الهُدَى يَهتَدِي به بنَفْسه ويَهدِي به غيره.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تَأكيد رِسالة مُوسى من قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ وعلى هذا فيَجِب علينا أن نُؤمِن بأن مُوسى رسول الله ﷺ، لكن إلى قَوْمه كما قال النَّبيُّ ﷺ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً»(١) لكن نُؤمِن بأنه رسول حقٍّ، وأنه جاء بالهُدَى والنُّور.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: مِنَّة الله على بني إسرائيلَ؛ حيث قال: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ولكن هل هَؤلاءِ الَّذين أُورِثوا الكِتاب قاموا به؟

الجَوابُ: لا، لم يَقوموا به، بل كانوا عُتاةً ظلَمة، حتى في عَهْد نَبيِّهم لم يَقوموا به، لَمَّا قال لهم: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة:٢١] ماذا قالوا؟ ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة:٢٢] إلى أن قالوا: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة:٢٤]، أمَّا نحن فإنَّا قاعِدون، مع أنه وَعَدهم بها، قال الأرض التي كتَب الله لكم، لكِنَّهم كذَّبوا الخَبَر واستكْبَروا عن الأَمْر، فهم -أَعنِي: بني إسرائيلَ، ولا سِيَّما اليَهود منهم- أَخبَثُ أهل الأرض، وأَعتَى أهل الكُفْر، لم يَشكُروا نِعْمة الله عليهم بهذه النِّعْمةِ، أمَّا هذه الأُمَّةُ فقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ وهُم هذه الأُمَّة

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا»، رقم (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، رقم (٥٢١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر:٣٢].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن التَّوْراة مَكتوبة؛ لقوله: ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ كيف كِتابتها؟ اقرَأْ قول الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٤٥].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن التَّوْراة ذِكْرى، لكن ليس لكل أَحَد، بل لأُولِي الأَلْباب.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أنه لا يَتذَكَّر بالآيات الشرعية إلَّا أُولو الأَلْباب وكذلك الآيات الكَوْنية.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الثَّناء على العَقْل؛ لأن أَهلَه أهل تَذكُّر الذين يَنتَفِعون بما سمِعوا، والمُراد بالعَقْل هنا هل هو عَقْل الإدراك أو عَقْل الرُّشْد؟

الثاني عَقْل الرُّشْد، أمَّا عَقْل الإدراك فهو الذي يُناط به التَّكليف الذي تَجِدونه في كتُب الفُقَهاء من شُروط الطَّهارة العَقْل هذا عَقْل الإدراك الذي يُناط به التَّكْليف، أمَّا عَقْل الرُّشْد الذي به الاهتِداء فقَلَّ مَن يَحصُل عليه.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن كل مَن لم يَتَذكَّر بآيات الله فإنه ليس ذا عَقْل.

فإن قال قائِل: يَرِد عليكم أنَّا نَجِد في أَئِمَّة الكُفْر مَن هو على جانِب كبير من الدَّهاء والذَّكاء.

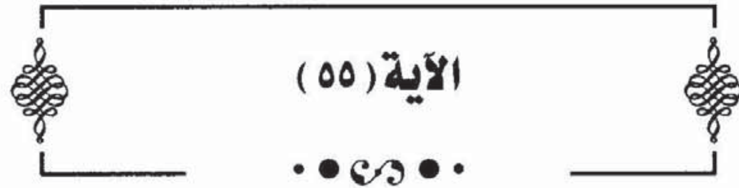
فالجَوابُ: أن هناك فَرْقًا بين العَقْل والذَّكاء؛ لأن العَقْل يَعقِل صاحِبه عمَّا يَضُرُّه؛ ولهذا سُمِّيَ بمَنزِلة العِقال للبَعير، لكِن الذَّكاء ليس كذلك، فالذَّكاء غَريزة، أو كَسْب يَجعَله الله تعالى في الإنسان، وربَّما يَكون بعض الحَيَوانات أَذكَى من

الإنسان، فالغُراب مثلًا أذكى من ابنِ آدمَ الذي قتلَ أخاه؛ لأنه علَّمَه كيف يُوارِي سَوءَةَ أخيه، في الحيَوانات ما هو أذكى من بني آدمَ، النَّمْل هذا الذي تُشاهِدون من أذكى الحيَوانات إذا كان في أيَّام ثِمار الحُبوب حفَرَت لها جُحورًا وأَوْدَعت فيها الحُبوب، ولكِنَّها لا تُودِع الحَبَّة على ما هو عليه، بل تَأكُل رأس الحَبَّة؛ لئَلَّا تَنبُت؛ لأنها تَعرِف إذا بَقِيَت الحَبَّة على ما هي عليه نَبَتَت وخَرِبت على نَفْسها فتَأكُل رأسَها حتى لا تَنبُت، فإذا قدَّر الله عَزَّوَجَلَّ ونزَل المَطَر وخافَت أن يُعفِّن ويَفسُد أَخرَجَتْه إلى الشمس حتى يَيْبَس ويَجِفَّ، ثُم أَدخَلَتْه، وأشياءُ تُذكَر عن بعض الحَيَوانات غَريبة.

إِذَنِ: الذَّكاء شيء والعَقْل شيء آخَرُ، وكم من ذَكيٍّ قادَه الذَّكاء إلى النار -والعِياذ بالله- وهذا شيء مُشاهَد، الذَّكاء إذا لم يَكُن مُقتَرِنًا بعَقْل وإيمان، فالغالِب أن صاحِبه يُدمَّر ويَهلِك، وكم من أُناسٍ كانوا أذكياءَ وتَوقَّع فيهم بعض العُلَماء أن هؤلاءِ سَوْف يَنحَرِفون فصار الأَمْر كذلك.

إِذَنْ: لا يَرِد علينا أننا نَجِد من أئِمَّة الكُفْر مَن هو على جانِب كبير من الذَّكاء والدَّهاء؛ لأن الذَّكاء شيءٌ والعَقْل شيءٌ آخَرُ، قال العُلَماء: ولذلك لا يَجوز أن تَقول: إن الله عاقِلٌ؛ لأن العَقْل يَحجِز صاحِبَه عمَّا يَضُرُّه، والربُّ عَزَّوَجَلَّ لا يُمكِن أن يَضُرَّه شيء، ولا يُمكِن أن يَنقُصه شيء.

ومِن ثَمَّ ذهَب بعض النَّحوِيِّين إلى التَّعبير بقولهم: (مَن) للعالِم و(مَا) لغير العالِم. قال: لا يُمكِن أن تَقول: للعاقِل؛ لأنها تَأتِي عائِدةً إلى الله عَزَّوَجَلَّ فقُلْ: (مَنْ) للعالِم، و(ما) لغَيْر العالِم. وقد يُناقَش في هذه المَسأَلةِ، ولكِنِّي قُلْت لكم هذا لتَعلَموا أنه لا يَجوز أن يُوصَف الله بأنه العاقِل؛ لأن العَقْل يَحجِز صاحِبه عمَّا يَضُرُّه والله عَزَّوَجَلَّ لا يَضُرُّه شيء.



الآية (٥٥)

• ● ● •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [غافر:٥٥].

• ● ● •

ثُم قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ (اصْبِر) الخِطاب للرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ اصْبِرْ على أيِّ شيء، اصْبِرْ على حُكْم الله الكَونيِّ والشَّرْعيِّ؛ لأن الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا ﴿٢٣﴾ فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان:٢٣-٢٤] وتَأمَّلوا لَمَّا مَنَّ الله عليه بأنه نزَّلَ عليه الكِتاب تَنزيلًا هل قال: فاشْكُرْ نِعْمة ربِّك؟ بل قال: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾.

ومَعناه أنك كُلِّفْت أمرًا عظيمًا يَحتاج إلى صَبْر، اصبِرْ لحُكْم ربِّك الشَّرعيِّ، والثاني الكَونيِّ، وقد لَقِيَ النَّبيُّ ﷺ العَناء الكبير من الصَّبْر على أذى قَوْمه.

وقوله: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ هنا في الآية حَذْف. والمَحذوف تُفسِّره الآياتُ الأُخرى ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ الكَوْنيِّ والشَّرْعيِّ، ولا نَجِد أحَدًا أَصبَرَ من رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ على حُكْم الله، يُوعَك -يَعنِي: يُمرَض- كما يُمرَض الرَّجُلان منَّا، يشُدَّد عليه، شُدِّد عليه عند الموت وهو يُحتَضَر، شُدِّد عليه، كما قالت ذلك عائِشةُ أُمُّ المُؤمنين رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: لَمْ يُشَدَّدْ على أَحَدٍ[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب شدة المرض، رقم (٥٦٤٦)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، رقم (٢٥٧٠).

أُوذِيَ في الله عَزَّوَجَلَّ فصَبَرَ وَاحْتَسَبَ، وقِصَّة إيذاء المُشرِكين له في مكَّةَ وغير مكَّةَ أَمْر مَشهور عِندكم ومَعلوم ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الروم:٦٠] أي: والله ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ هذه الجُملةُ خبَرية مُؤكَّدة بـ(أن) وَعْد الله حَقٌّ، وَعَد الله بنَصْر أَوْليائه وخَذْل أَعدائِه.

فإن قال قائِلٌ: قول الله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الروم:٦٠] بعضُهم يَقولون: إن الإيذاء والبَلاء في دِين الله دَلالة على أن هذا الدِّينَ باطِل. كيف نَرُدُّ عليهم؟

فالجَوابُ: لا، فهذه غَيْرُ، فالرَّسول لولا أن دِينَه حَقٌّ ما أُوذِيَ عليه، لولا أن دِينَه حقٌّ ما أُوذِيَ عليه، لو تَبع ما عليه قومُه ما أُوذِيَ؛ ولهذا كان من حِكْمة الله أن أعمام الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أربَعة الذين أَدرَكوا زَمانَه أربعة: اثنانِ كافِران أَحدُهما أذاه والثاني ساعَدَه وآواه، واثنان أَسلَما أحدُهما تَقدَّم إسلامه وله مَقام صِدْق، وكان شهيدًا، والثاني بالعَكْس تَأَخَّر إسلامه، لكن لا شَكَّ أن له مَقامَ صِدْق. الذي كَفَر وآذاه أبو لَهَبٍ، والَّذي كفَر وآواه أبو طالِب، والذي له مَقامُ صِدْق وسَبْق حَمزَةُ، والرابع العَبَّاس بنُ عبدِ المُطَّلِب، فالله حَكِيمٌ عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿حَقٌّ﴾ والحَقُّ هو الشيء الثابت الذي لا يَتغيَّر.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ بنَصْر أَوْليائه ﴿حَقٌّ﴾، وأنت ومَن تَبِعَك مِنْهم] نعَمْ هم على قِمَّة الأَوْلياء، مُحَمَّد رسول الله والذين معَه قِمَّة الأَوْلياء وَصَفَهم الله بأنهم ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ انظُرْ كيفَ مُعامَلة بعضِهم مع بعضٍ، ومُعامَلتهم مع الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لِيُسْتَنَّ بِكَ] «استغفِرْ

لذَنْبِك» أي: اطلُبْ من الله المَغفِرة للذَّنْب وهو الإِثْم أو المَعصِية، استَغفِر: اطلُبِ المَغفِرة.

والمَغفِرة مُشتَقَّة من المِغفَر، وهو الذي يُوضَع على الرأس أثناء القِتال؛ ليَتَّقيَ به المُقاتِل سِهام المُقاتِلين، هذا هو المِغفَر.

إِذَنْ: فالمَغفِرة سَتْر الذَّنْب والتَّجاوُز عنه، ليس مُجَرَّد السَّتْر، ويَدُلُّ لهذا قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا حاسَب عبدَه المُؤمِن: «قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»(١).

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [لِيُسْتَنَّ بِكَ] إشارة إلى أنه لا ذَنْبَ للرسول، لكن أُمِر بالاستِغْفار لتَستَنَّ به الأُمَّة فتَستَغفِر لذنوبها، وهذا بِناءً على أن الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ لا يُذنِب وكذلك الرُّسُل، ولكِنْ في هذا نظَرٌ، هذا من الغُلوِّ بالنِّسْبة للرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ورُبَّ مُذنِبٍ تابَ من ذَنْبه فكان خيرًا منه قبل الذَّنْب.

آدمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَصَى ربَّه وغَوَى، ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه:١٢٢]، قبل ذلك هل حصَل له الاجتِباء؟ لا، فصار بعد التَّوْبة من الذَّنْب خيرًا منه قَبْل الذَّنْب، والذَّنْب لا يَخدِش في الإنسان، الذَّنْب إذا عرَف الإنسان نَفْسه وعرَف قَدْر ربِّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثُم رجَع إلى الله وتابَ وندِمَ يَجِد في قلبه إيمانًا لم يَكُن من قبلُ، يَكون عنده حَياءٌ من الله وخَجَل، ولهذا جاء في الحَديث الصَّحيح الذي

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، رقم (٢٧٦٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

أَخرَجه مُسلِم: «لَوْلَا أَنْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ الله بِكُمْ وَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ الله وَيَغْفِرُ لَهُمْ»[1].

وعلى هذا فنَقولُ للمُؤلِّف: عفا الله عَنْك؛ حيث ادَّعَيْت ما ليس بصَحيح إذا كان الله يَقول للرسول ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:١-٢] كيف نَقول: إنه أَمَره بالاستِغْفار من أَجْل أن يُستَنَّ به، لا من أَجْل أن له ذَنْبًا والله يَقول صراحةً: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ ويَقول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد:١٩]؟!

ليس له ذَنْب، لكن استَغْفِرْ؛ ليُسْتَنَّ به، كيف يَقول: الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١ قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [التحريم:١-٢] ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ غفَرَ الله لكَ ذلكَ، كيف يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة:٤٣]؟!

كل هذا يَدُلُّ على أن مِثْل هذه الأُمورِ تَقَع على الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، لكن لا شَكَّ أن ما يُخِلّ بالأَخْلاق أو يُخِلّ بالرِّسالة لا يُمكِن أن يَقَع منه، هذا شيء مَعلوم، لا يُمكِن أن يَقَع منه فاحِشة، ولا يَقَع منه خِيانة، ولا يَقَع منه كذِب، هذا مُستَحيل؛ لأن هذا يُخِلّ بالشَّرَف ويُخِلّ بمَقام النُّبوَّة، أمَّا المَعاصِي البَعيدة عن هذا فتقَع، أَليس مُوسى ﷺ قتَل نَفْسًا لم يُؤمَر بقَتْلها وهو من أُولِي العَزْم؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار توبة، رقم (٢٧٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فالحاصِلُ: أن قول المفَسِّر: [لِيُسْتَنَّ بِكَ] خطأ، ولكن «استَغفِرْ لذَنْبك» لأن لك ذنبًا لكنه مَغفور، ومن أَسباب مَغفِرة ذَنْبك أن تَستَغفِر، فالاستِغْفار من أسباب المَغفِرة، والطاعات من أَسباب المَغفِرة، تَغلِب الطاعات على المَعاصِي وغير ذلك.

قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ ﴿وَسَبِّحْ﴾ يقول: المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [صَلِّ] ولا شَكَّ أن الصلاة تُسمَّى تَسبيحًا، ومنه حديثُ: صلَّى النبيُّ ﷺ في بَيْته سُبْحة الضُّحى[1]. ومنه قولُ ابنِ عُمرَ: «لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتْمَمْتُ»[2] يَعنِي: مُصلِّيًا نافِلًا لأَتمَمْت. فلا شَكَّ أن الصلاة تُسمَّى تَسبيحًا.

ومِن الأدِلَّة على ذلك سابِقًا ما ذُكِر -لكِن أَخَّرْناه ترتيبًا أو نِسيانًا- قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم:١٧-١٨] حيث قال بعضُ العُلَماء: إن هـذه إشارةٌ إلى أَوْقات الصلَوات الخَمْس. لكن هل يَتعيَّن أن يَكون التَّسبيح في كل مَكان بمَعنَى الصلاة؟ لا؛ ولهذا نَرَى أن قوله تعالى هنا: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ أَشمَلُ وأَعمُّ من إرادة الصلاة، يَقول: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ أي: تَسبيحًا مَقرونًا بالحَمْد، فالتَّسبيح زوال الصِّفـات التي لا تَليق بالله، وفي الحمد إثبات صِفـات الكَمال لله، فيَكون ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ جامِعًا بين التَّنزيه والإِثْبات، تَنزيه الله عمَّا لا يَليق به، وإثبات ما هو أَهله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من الكَمال في صِفاته وأَفْعاله ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ العَشيّ ما بعد الزَّوال، ومنه حديثُ أبي هُرَيْرةَ في قِصَّة ذي اليَدَيْن:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب تستر المغتسل بثوب، رقم (٣٣٦)، من حديث أم هانئ بنت أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، صلاة المسافرين وقصرها، رقم (٦٨٩).

«صلَّى بِنا رَسولُ الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ إِحْدى صَلاتَيِ العَشِيِّ»[1]؛ فالعَشيُّ ما بعد الزَّوال، والإِبْكار ما قبل الزَّوال.

قال المفَسِّر رَحِمَهُاللَّهُ: [الصَّلَوات الخَمْس]؛ لأن العَشيَّ يَشمَل الظُّهْر والعَصْر والمَغرِب والعِشاء، والإبكار الفَجْر ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ والصَّواب ما قُلنا: أن المُراد بالتَّسبيح هنا ما هو أَعَمُّ من الصلَوات.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: الأَمْر بالصَّبْر، وهو هنا للوُجوب، والصَّبْر ثلاثة أنواع -كما قالَه العُلَماء رَحِمَهُمُاللَّهُ-: صَبْر على طاعة الله، وصَبْر عن مَعْصية الله، وصَبْر على أقدار الله المُؤلِمة؛ والأوَّل هو الأكمَلُ، ثُم الثاني، ثُم الثالِث.

فالصَّبْر على طاعة الله أن يَفعَل الإنسان الطاعة على الوَجْه الذي شرَعه الله عَزَّوَجَلَّ بدون تَضجُّر وبدون تكرُّهٍ، بل ومُستَسْلِم لها غاية الاستِسْلام، هذا الصَّبْرُ على طاعة الله.

أمَّا الصَّبْر عن مَعصية الله أن يَحبِس نفسَه عن مُباشَرة المَعاصِي فلا يَفعَلها، بل يَصبِر ولو شَقَّ عليه ذلك.

والثالث الصَّبْر على أَقْدار الله؛ يَعنِي: على ما يُقدِّره الله عليه من البَلاء في بدَنه، أو عَقْله، أو فِكْره، أو أَهْله، أو ماله، أو مُجتَمَعه يَصبِر ويَحبِس نَفْسه عن التَّسخُّط بالقَوْل، عن التَّسخُّط بالأَرْكان أو اللِّسان أو بالجَنان، التَّسخُّط بالجَنان أن يَكون

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد، رقم (٤٨٢)، ومسلم: كتاب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود له، رقم (٥٧٣).

في قَلْبه نوع اعتِراض على الله عَزَّوَجَلَّ: لماذا قدَّر عليَّ كذا ولم يُقدِّر على فُلان؟! ولماذا ابتَلاني الله؟! ثُم بعد ذلك ربما يَكفُر، نَسأَل الله العافِيةَ.

كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [الحج:١١]، التَّسخُّط باللِّسان أن يَدعوَ بالوَيل والثُّبور، وما أَشبَهَ ذلك من دَعوى الجاهِلية، والتَّسخُّط بالأركان بضَرْب الخُدود وشَقِّ الجُيوب، وما أَشبَه ذلك؛ فصار الصَّبْر على أقدار الله يَتضمَّن حَبْس القَلْب واللِّسان والجَوارِح.

فإن قال قائِل: إن التَّسخُّط القَلبيَّ من أشَدِّ الأمور، يَقول بعضُهم: إن هذا أَمْر خارِج عن طاقَتي، أنا أَكرَه هذا لكن أَجِده في نَفْسي وأُدافِعه وأَجِده وأَجِده؟!

فالجَوابُ: هناك فَرْق بين كراهة المَقدور وكَراهة التَّقدير، كَراهة المَقدور من طَبيعة الإنسان، كلٌّ يَكرَه أن يُصاب بأذًى، لكن كَراهة التَّقدير هذا هو المُراد، أن تكرَه تقدير الله من حيثُ هو فِعْل الله، فيُولِّد لك ذلك أنك رُبَّما تُبغِض الله عَزَّوَجَلَّ -أَعوذُ بالله- ربَّما تُبغِض الله، كيف يُقدِّر عليَّ هذا الربُّ هذا التَّقديرَ؟! أمَّا كراهة المَقدور فلا بُدَّ منها، كل إنسان يُصاب بما لا يُلائِم طَبْعه سوف يَكرَه هذا الشيءَ.

فإن قال قائِلٌ: هذه الكَراهةُ تَقَع في القَلْب مع كَراهة الإنسان ظاهِرًا لها، هو يُدافِعها لكن يَجِدها في قَلْبه.

فالجَوابُ: لا أَظُنُّ، لا يُوجَد إنسان مُؤمِن يَكرَه ما قدَّر الله من حيثُ هو تَقديرٌ لله، أَبَدًا، وماذا يَكرَه؟! أنت مَملوك لله، كيف تكرَه هذا الشيءَ؟ هل أنت تَذبَح بَعيرَك لتَأكُله والبَعير يَكرَه هذا الشيءَ؟! هو مِلْكك، فالله عَزَّوَجَلَّ احذَرْ أن تكرَه تقديرَه

من حيثُ هو تَقديرٌ، أمَّا من حيثُ هو مَقدور -كما قُلْت لك- شيءٌ لا بُدَّ منه.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تَسلية النَّبيِّ ﷺ بقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تَحذير المُعارِضين له؛ لأن الله وعَدَه بالنَّصر وخِذلان أعدائِه ومُعارِضيه، فقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ كما أن فيه تَسليةً له فيه أيضًا تَحذير لأَعْدائه.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن وَعْد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا بُدَّ أن يَقع؛ لقَوْله: ﴿حَقٌّ﴾ والحَقُّ هو الثابِت الواقِع، ويَدُلُّ لهذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ وذلِكَ لتَمام قُدْرته وصِدْق وَعْده لا يُخلِف الميعاد؛ لأن إخلاف الوَعْد ناشِئٌ عن كذِب الواعِد، أو عن عَجْزه عن الوفاء به، وكل ذلك مُحال في حَقِّ الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: وُجوبُ الاستِغْفار؛ لقوله: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: جَوازُ الذُّنوب على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لقوله: ﴿لِذَنۢبِكَ﴾ والخِطاب للرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وإذا جاز الذَّنْب على الرسول وهو أَشرَف الرُّسُل فعَلَى غيرِه من بابِ أَوْلى.

فإن قال قائِلٌ: أَلَيْس الأنبياء مَعصومِين عن الذُّنُوب؟

فالجَوابُ: هذه الآيةُ وأَمثالها تَدُلُّ على أن الجَواب بالنَّفْي، لكنهم يُفارِقون غيرَهُم في ذلك في وَجْهَيْن:

الوجهُ الأَوَّلُ: أنهم مَعْصومون من الكَذِب والخِيانة، وما أَشبَهَ ذلك مِمَّا يُؤثِّر على الرِّسالة.

والثاني: أنَّهم مَعْصومون عن كل ذَنْب يُخِلُّ بالشَّرَف.

الثالث: أنهم مَعصومون من الإِقْرار عن الذُّنوب، لا بُدَّ أن يُنبَّهوا عليها حتى يُوفَّقوا للتَّوْبة منها.

فهذه فُروق ثَلاثة بينهم وبين غيرِهم من الناس، أمَّا غيرُهم من الناس فإنَّهم ليسوا مَعصومين مِمَّا يُخِلُّ بالشَّرَف، وما يُخِلُّ بالأُمانة، وليسوا مَعصومين عن الإصرار على المَعاصِي.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: الأَمْر بالتَّسْبيح بحَمْد الله صَباحًا ومَساءً؛ لقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، فإن كان الُمراد بذلِك الصَّلواتِ الخَمْسَ فالأَمْر هنا للوُجوب، وإن كان الُمراد به التَّسبيحَ الذي هو الذِّكْر المَعروف، فإن الأَمْر هنا للاسْتِحباب.



الآية (٥٦)

• • ◌ • •

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [غافر:٥٦].

• • ◌ • •

ثُم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ هذه (إِنَّ) واسمُها وخبَرُها قوله: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾؛ أي: ما في صُدورهم إلَّا كِبْر.

قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ المُجادَلة: المُخاصَمة، وسُمِّيَت المُخاصَمة مُجادَلة؛ لأن كُل خَصْمٍ يَجدُل الحُجَّة؛ ليَغلِب صاحِبه كجَدْل الحَبْل وهو شَدُّه، كل واحِد من الخَصْمين يَجدُل الحُجَّة لنفْسه ليُفحِم خَصْمه.

وقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَ﴾ المُفاعَلة تَأتِي في الغالِب بين اثنَيْن، وقد تَأتِي (فاعَلَ) بدون مُشارِك مثل سافَرَ، سافَرَ على وَزْن فاعَلَ، على وَزْن جادَلَ، لكنها ليسَت بين اثنَيْن، لكن الغالِب أن (فاعَلَ) يَعني: المُفاعَلة تَأتِي مِن اثنَيْن ﴿يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يُجادِلون أهل الحقِّ ويُناظِرونهم، ولقد علِمْتم المُناظَرة التي وقَعت بين إبراهيمَ وقَوْمه ووقَعَت بين إبراهيمَ والذي حاجَّهُ في رَبِّه، ومُجادَلات كثيرة في القُرآن وفي السُّنَّة، وإلى يومِنا هذا.

قوله: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [القُرآن]، وهذا التَّفسيرُ قاصِر؛ لأن آياتِ الله تَشمَل الكَوْنية والشَّرْعية، ثُم تَشمَل أيضًا مَن يُجادِل في هذه الأُمَّةِ، ومَن يُجادِل فيمَن سَبَق، والذين يُجادِلون فيمَن سَبَق لا يُجادِلون في القُرآن، فالأَوْلى أن نَجعَل الآية على العُموم، يُجادِلون في آيات الله الكَوْنية والشَّرْعية إن كانوا في هذه الأُمَّةِ، فالشَّرْعية هي القُرآن والسُّنَّة أيضًا، وإن كانوا من قَبْل الأُمَّة فالمُجادَلة في التَّوْراة من قوم مُوسى، وهكذا.

إِذَنْ: تَفسير المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قاصِر؛ لأنه لم يُحِط بالمَعنَى، بل قصَره على بعضه، لكن لو ادَّعى مُدَّعٍ أن المفَسِّر ذكَر القُرآن من باب التَّمثيل، لو ادَّعى مُدَّعٍ ذلك لقُلْنا: هذا مُمكِن مُحتَمَل، لكنه أَخطَأَ في التَّعبير، إذ إن المُراد يُقال: آياته الشرعية كالقُرآن، حتى يَكون الأمر واضِحًا.

وقوله: ﴿يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، المُجادَلة في الآيات الشَّرْعية، منها اتِّباع المُتَشابِه، فيَأتِي مثَلًا بآية من القُرآن فيها اشتِباه تَحتَمِل مَعنًى حقًّا، ومَعنًى باطِلًا، وهي في الحقِّ أَظهَرُ كما هو مَعلوم، فيُريد أن يَحمِلها على المعنى الباطِل المَرجوح، يَأتِي بآيات من القُرآن ظاهِرها التَّعارُض يَقول: القُرآن مُتناقِض كيف يَقول: كذا، ثُم يَقول: كذا.

فمثَلًا يَقول: إن الله تعالى قال: ﴿يَوْمَئِذٖ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ [النساء:٤٢] يَوَدُّون ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا﴾ وفي آية أُخرَى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] فكتَموا، قالوا: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كانوا في الأوَّل مُقرِّين تمامًا، فيَأتِي يَقول: هذا القُرآنُ مُتَناقِض، كيف يُثبِت في مَكان أنهم لا يَكتُمون الله حديثًا وفي مَكان

أنهم يُنكِرون؟

فيُجادِل بمِثْل هذا، إذا لم يَكُن لدَى الإنسان سَيْف يَقطَع حُجَّة هذا، بَقِيَ الإنسان مُرتَبِكًا، فما هو السَّيْف الذي يَقطَع حُجَّته؟ أن نَقول: إن يوم القِيامة ليس ساعة من زمَن مِقداره خمسون ألفَ سَنَة، فأَقَرُّوا بالأوَّل، ولَّما رأَوْا أن المُؤمِنين يَنْجون قالوا: نَكتُم لعَلَّنا نَنْتَفِع. أو أنهم كتَموا في الأوَّل، ثُم لَّما رأَوْا جَوارِحهم تَشهَد عليهم أَقَرُّوا واعترَفوا.

وأنا أَقولُ: المُجادَلة في الآيات في القُرآن منها اتِّباع المُتَشابِه، هذه المُجادَلةُ لا شَكَّ.

وكذلِكَ أيضًا المُجادَلة في الآيات الكَوْنية، يَأتِي مثلًا بأشياءَ من مخلوقات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فيَقول: لماذا خلَقَ الله هذا الشيءَ؟ لماذا خلَق الله العَقْرب؟ لماذا خلَقَ الله الحَيَّة؟ لماذا خلَقَ الله الأَسَدَ؟ وما أَشبَهَ ذلك، إِذَنْ ما أَراد الله إلَّا إضرار الخَلْق وإيذاء الخَلْق، انتَبِهْ عندما يُورَد هذا السُّؤالُ على عامِّيٍّ ماذا يَقول؟ يَقول: والله ما يَدرِي يُمكِن، فيُجادِل مع أننا نَعلَم أن خَلْق هذه المَخلوقاتِ من مَصلَحة العِباد، وقد ذكَرْنا في مجالِسَ سبقَت أن في خَلْق هذه المُؤْذِيات ثَمانِ فَوائِدَ تَظهَر للمُتأمِّل، وبذلك نَعرِف المُجادَلة في الآيات تَكون في الآيات الكونية والآيات الشَّرْعية وذكَرْنا مِثالَيْن على ذلك.

يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بُرْهان] ﴿أَتَىٰهُمۡ﴾ هذه صِفة لـ﴿سُلۡطَٰنٍ﴾ والسُّلْطان يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هُو البُرْهان.

وذكَرْنا فيما سَبَق أن السُّلْطان ما يَكون به سُلْطة، سواءٌ كان دَليلًا إذا كانت

المَسأَلة تَحتاج إلى دَليل، أو سُلْطة تَدْبير كالسُّلْطان الأَعظَم، وما أَشبَه ذلك، أو قوَّة وقُدْرة، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن:٣٣].

المُهِمُّ: أن السُّلْطان ما يَكون به السُّلْطة للإنسان، وفسَّرَه في كل مَكان بحَسبه.

وقوله: ﴿بِغَيْرِ سُلْطَانٍ﴾ هل يَعنِي: أنه لا يُمكِن أن نُجادِل الإنسان بالباطِل بسُلْطان.

إِذَنْ: هذا القَيْدُ بَيان للواقِع، وليس قيدًا احترازِيًّا، بل هو قَيْد مُبيِّن للواقِع أن كل مَن جادَل في آيات الله، فإنه مُجادِل بغَيْر سُلْطان ولا يُمكِن أن يَأتِيَه سُلْطان بذلك.

وقوله: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ (إِنْ) يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [ما] يَعنِي: أنها نافِية، وذلك أن (إِنْ) في اللُّغة العرَبية مُشترَكة بين عِدَّة مَعانٍ، وما أكثَرَ الكلِماتِ التي يَكون لها عِدَّة مَعانٍ، ولكن الذي يُعيِّن المَعنَى السِّياق وقَرائِنُ الأَحْوال، ومن ذلك: أنَّك متى وجَدْت إثباتًا بعد (إِنْ) فهِيَ نافِية ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾، ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ وهلُمَّ جرًّا، فمتى وجَدْت الإثبات في سِياق (إن) فاعْلَمْ أنها نافِية، ويَأتِي -إن شاءَ الله- الكَلامُ على بقِيَّة مَعانِيها، لكن هنا يَقول: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ قال: ﴿فِي صُدُورِهِمْ﴾، والذي في الصُّدور هو القَلْب، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦].

وإذا تكبَّر القلب -والعِياذُ بالله- تكبَّر البَدَن، وإذا ذُلَّ القلب لله ذُلَّ البَدَن، قال النَّبيُّ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا

فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»[(١)] وصدَق الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ومثَّل أبو هُرَيْرةَ ذلك بالمَلِك له جُنود يَأمُر الجُنود فيأتَمِرون[(٢)]، ولكن شيخ الإسلام ابن تَيمِيَّةَ[(٣)] قال: إن تَمْثيل الرسول ﷺ أَبلَغُ؛ لأن المَلِك قد يَتمَرَّد عليه الجُنودُ؛ لكن القَلْب هل يُمكِن تَتمَرَّد عليه الجَوارِحُ، أبَدًا لا يُمكِن، فجعَل الكِبْر في الصُّدور؛ أي: في القُلوب؛ لأن الصُّدور محلُّها.

قال المفسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿إِلَّا كِبْرٌ﴾ تكبُّر وطمَع أن يَعلوا عليكَ].

﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ جُمْلة ﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ الظاهِر أنها مُستَأْنَفة، وليست صِفة لـ﴿كِبْرٌ﴾ ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾؛ ولِهَذا نَقول: إذا قرَأْت فقُلْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ ۙ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ هذا المَوْقِفُ الصحيح، ولا تَقِفْ على قوله: ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ﴾ لا تَقِفْ عليه؛ لأَنَّك إذا وقَفْت على ﴿بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ﴾ فمَعناه أنك وقَفْت على الكلام قبل التَّمام، ولكن قُلْ: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾، ثُم قِفْ وقُلْ: ﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾؛ لأنك إذا وصَلْت ﴿إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ صارَت جُمْلة ﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ حَسب القِراءة صِفة لكِبْر، وليس الأَمْر كذلك، بل هي جُمْلة مُستَأْنَفة من الله عَزَّوَجَلَّ يَقول: إنهم لن يَبلُغوا ما في صُدورهم من التَّكبُّر عليك والعُلوِّ عليك، وقوله: ﴿مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ أَصْله ببالِغينَه، لكن أين ذهَبتِ النون؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه معمر في جامعه (١١/ ٢٢١)، والبيهقي في الشعب رقم (١٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ١٨٧).

حُذِفَت النُّون للإضافة؛ لأن النون والتَّنوين لا يَجتَمِعان مع الإضافة؛ ولهذا قال أحَدُ الناس يَصِف تَباعُدَه مع صاحِبه:

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَأَيْنَ تَرَانِي لَا تَحِلُّ مَكَانِي[1]

والنُّون كالتَّنوين تُحذَف مع الإضافة ﴿مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿فَٱسْتَعِذْ﴾ من شَرِّهم ﴿بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأَقْوالهم ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ لأَحْوالهم]، ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ (استَعِذْ) بمَعنَى: استَجِرْ به واعتَصِمْ به فإنه جَلَّ وَعَلَا نِعْمَ المَعاذُ؛ ولهذا لَمَّا دخَل النَّبيُّ ﷺ على امرأةٍ تَزوَّجها فقالت: أَعوذُ بالله مِنْك. قال: «لَقَدْ عُذْتِ بِمَعَاذٍ الْحَقِي بِأَهْلِكِ»[2] وَتَرَكها مع أنه تَزوَّجها راغِبًا فيها، لكنَّها استَعاذَت بمَن لا يُمكِن أن يُخفَر جِوارُه أبدًا، قال: «الْحَقِي بِأَهْلِكِ».

فاستَعِذْ بالله؛ مِن أيِّ شيء؟ يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مِن شَرِّهم] والأَوْلى أن يَكون الأمر أعَمَّ. أي: استَعِذ بالله من كل مَكروهٍ، فلا مَلجأَ للإنسان إلَّا إلى الله عَزَّوَجَلَّ ولا عِياذَ إلَّا به، ولا لِياذَ إلَّا به أيضًا، فهو عَزَّوَجَلَّ نفَرَ منه إليه.

وقوله: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ختَمَ الآية بالسَّمْع والبصَر؛ لأن ما يُؤذون به النَّبيَّ ﷺ إمَّا قول فيُدرَك بالسَّمْع، أو فِعْل فيُدرَك بالبصَر. يَعنِي: آذَوْك بالقول فنَحن نَسمَع، بالفِعْل فنحن نُبصِر، وهذا فيه من تَطمين الرَّسول ﷺ ما يُعلَم -إن شاءَ الله- في ذِكْر الفَوائِد والله أَعلَمُ.

---

(١) انظر: ذكريات علي طنطاوي (٢/ ٣٤١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب من طلق، رقم (٥٢٥٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورقم (٥٢٥٥)، من حديث أبي أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائل: صحيح ما ذهَب إليه بعض المفَسِّرين في قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ ما تَقدَّم قبلَ الرِّسالة، وأمَّا المُتأخِّر هو تَرْك الأَوْلى من الرسول؟

فالجوابُ: هذا غيرُ صَحيح، الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فعَل أَشياءَ عاتَبَه الله فيها بعدَ الرِّسالة ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب:٣٧].

فلا نُنزِّهُ الرسول إلَّا عمَّا نزَّهَهُ الله عنه، ثُم قُلتُ قبلَ قليل: قد يَكون الإنسان بعد التَّوْبة من المَعصِية خيرًا منه قَبْلها وضرَبْنا لكم مثَلًا بقِصَّة آدَمَ، فدعُوا النُّصوص على ما هي عليه، والله عَزَّوَجَلَّ لا يَظلِم أحَدًا أبدًا.

فلمَّا قالوا: إن قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف:١٨٩-١٩٠] قالوا: إن هَذِه الآيَةَ نزَلَت في آدَمَ وحَوَّاءَ أنها حمَلَت فجاءَها الشَّيْطان فقال: سَمِّيَا ولَدَكما عبدَ الحارِث. فأَبَيا أن يُطيعاه فخَرَج مَيْتًا، ثُمَّ حمَلَت ثانيةً فجاءَهُما وقال: لَتُطيعانِّي أو لأَجْعَلَنَّ له قرنَيْ أيل -والأيل نوع من الغُزلان قَرنُه قويٌّ كالحربة- فيَخرُج من بَطنك فيَشُقُّك، فأَدركَهما حُبُّ الولَد فسَمَّياه عبدَ الحارِث[1] عبَّداه لغَيْر الله، لا يُمكِن أن يَقع هذا من آدَمَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١١)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأعراف، رقم (٣٠٧٧)، من حديث سمرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ثُم لو فُرِض أنه وقَعَ هل يُمكِن أن يَذكُر الله السُّوءَ ولا يَذكُر التَّوْبة منه؛ لأنَّا نَقـول: إذا وقَعَ فإمَّا أن يَكون قد تاب منه أو لم يَتُب، فإن لم يَتُب فقـد مات على الشِّرْك، فإن تاب فلَيْس من عَدْل الله عَزَّوَجَلَّ أن يَذكُر السُّوء ولا يَذكُر الخَلاص مِنه.

فنحن نَقولُ: بعضُ العُلَماء -عفا الله عنَّا وعَنْهم- يَتَحايَلون أو يَتَمحَّلون على العِبارة الصحيحة، يَتمحَّلون في تَنزيه الرسُل عمَّا وصَفَهم الله به، لكن نحن نُؤمِن بأن الرسول يَختَلِف مع غيره في مَسأَلَتَيْن:

المَسأَلة الأُولى: أنه لا يُمكِن أن يَفعَل ما يُخِلُّ بالرِّسالة أو بالشَّرَف.

المَسأَلة الثانية: إذا فعَل مَعصية فلا يُمكِن إلَّا أن يَتوب منها، لا يُقِرُّه الله على مَعصية، نحن الآنَ جائِز على بني آدَمَ أن يَفعَلوا ما يُخِلُّ بالشَّرَف، يَأتون الفاحِشة، يَزنون، جائِزٌ عليهم أيضًا إذا فعَلوا أن لا يَتـوب، فالرُّسُل يَختَلِفـون عن غيرهم بهذَيْن الأَمْرين.

فالخُلاصةُ: أن بعض العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَتمحَّلون بالنِّسبة للرُّسُل عليهم الصلاة والسلام ونحن نَقول: لا نَتعدَّى القُرآن والحديث أبَدًا: «نبيٌّ مِن الأَنْبياءِ قَرَصَتْه نَمْلةٌ -النَّمْلة مَعروف- فأَحرَق قَرْيَة النَّمْل كُلَّها -شبَّ عليها نارًا- فأَوْحى الله إليه هَلَّا نَمْلة واحِدة، تَقرُصُك نَمْلة وتَروح إلى كل القَرْية فتُحرِقها بسبَبِ ذَنْب واحِدٍ»[(١)]؟

وهذا إشارة إلى أن الإنسان يَجِب عليه أن يَتحرَّى، ثُم هذا النَّملُ لا يُمكِن أن يَتأدَّب، هل تَظُنُّون أن إذا سمِعَت النَّمْلة الأُخرى بهذه القِصَّةِ أن تَتُوبَ عن قَرْص

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق، رقم (٣٠١٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب النهي عن قتل النمل، رقم (٢٢٤١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الناس؟ لا، وأقول لكم هذا؛ لِئَلَّا تُورِدوا على أن الله تعالى قد يُهلِك الطائِعِين بذَنْب العُصاة ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥]؛ لأن هَؤلاءِ الطائِعين مُكلَّفون بإنكار المُنكَر، ثُم إذا أُهلِكوا تَأدَّب بِهِم مَن سِواهم بخِلاف مَسأَلة قرية النَّمْل.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيان حال الذين يُجادِلون في آيات الله، وأنه ليس لهُمْ دَليل فيما يُجادِلون به، ثُم إن الجِدال في آيات الله يَنقَسِم إلى قِسْمين:

جِدال لإثبات الحَقِّ وإبطال الباطِل وهذا مَأْمور به؛ لقوله تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [النحل:١٢٥].

وجِدالٌ بالعَكْس لإثبات الباطِل وإبطال الحَقِّ، وهذا هو المَذْموم، وعليه تَتنزَّل مِثْل هذه الآياتِ الكَريمةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثباتُ آيات الله عَزَّوَجَلَّ وهي كما قُلْنا في التَّفْسير شَرْعية وكَوْنية.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الحامِلَ لهؤلاءِ المُجادِلين هو الكِبْر والتَّعالِي؛ لقوله: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن هَؤلاءِ لم يَبلُغوا مُرادَهم بما يُجادِلون به؛ لقوله: ﴿مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ وقد أَشارَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلى هـذا في قوله: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء:١٨]، فتَأمَّل هذه العِباراتِ القَوِيَّةَ ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ﴾ قَذْف وهو الرَّميُ بشِدَّة ﴿فَيَدۡمَغُهُۥ﴾؛ أي: يَصِل إلى أُمِّ دِماغه فإذا هو زاهِق فيموت في الحال؛ لأن (إذا) فُجائِيَّة، و(إذا) الفُجائِيَّة

تَدُلُّ على مُفاجأة الشَّيْء.

وهذا يَدُلُّ على أن الحَقَّ غالِب للباطِل ولا مَحالةَ.

فإن قيل: إنَّنا نَجِد المُجادَلة من الكُفَّار أحيانًا لا تُدفَع، يَعجِز الإنسان عن دَفْعها.

فالجواب: نعَمْ هذا ربما يَكون، لكن ليسَتِ العِلَّة من الحُجَّة، بل مِن المُحتَجِّ، فالعِلَّة ليست من الحُجَّة، الحُجَّة قائِمة والحقُّ غالِب، لكن العِلَّة من المُحتَجِّ قد يَكون قليلَ العِلْم؛ ولهذا لا يَنبَغي أن تَدخُل في مُجادَلة غيرِك إلَّا ومعَك عِلْم، وقد يَكون قاصِرَ الفَهْم لا يَفهَم، هو عِنده عِلْم لكن لا يَفهَم، وقد يَكون سَيِّئَ القَصْد يُريد الغلَبة فقَط انتِصارًا لقوله، لا انتِصارًا للحَقِّ، وهذا يَخذُل، وقد يَكون لِعِيِّه، ومَعنى العِيِّ أنه ليس عِنده من البَيان والفَصاحة ما يُؤدِّي إلى الغَلَبة؛ لأن البَيان والفَصاحة لهُما تَأثير كبير في إثبات الحَقِّ، بل قد قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»(١).

فهَذه الأُمورُ الأَربَعة هي الَّتي قد تَجعَل الباطِل يَعلُو ظاهِرًا على الحَقِّ والأربَعة هي واحِد.

أمَّا قِلَّة العِلْم هذه فهي الجَهْل، أو عِيِّه عن التَّعبير عَمَّا في نَفْسه، سُوء القَصْد، الرابع قُصور فَهْمه. هذه الأَرْبعة هي التي تَجعَل من الباطِل مَنارًا يَعلو ظاهِرًا على الحَقِّ، وأمَّا الحَقُّ نَفْسه فلا يُمكِن إطلاقًا أن يَغلِبه الباطِلُ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الكِبْر سبَب لكُلِّ شَرٍّ؛ ولهذا لا يَدخُل الجَنَّة مَن في قَلْبه

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٥١٤٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مِثقال حَبَّة خَردَلٍ من كِبْر، ونوع هذا الكِبْرِ الذي في هَؤلاءِ المُجادِلين هل هو بطَر الحَقِّ وغَمْط الناس، هـذا الكِبرُ -والعِياذُ بالله- جمَعَ نوعَيِ الكِبْر، وهو غَمْط الحَقِّ ورَدُّه، والثاني ازدِراء الناس بطَر الحَقِّ وغَمْط الناس.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: تَثبيت النَّبيِّ ﷺ؛ لقوله: ﴿مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: تَيْئيس هَؤلاءِ المُجادِلين بأنهم لن يَبلُغوا مُرادَهم.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الاسْتِعاذة بالله في مَقام المُجادَلة مَشروعة؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ وذلك أن المُجادِل سيُورِد من الشُّبَه ما يُخشَى أن تُؤثِّر عليه، فإذا استَعاذ بالله واعتَصَم به أَنجاهُ الله من ذلك؛ ولهذا قال: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ في المُجادَلة أَمَر بالاستِعاذة بالله، وعِند الحُكْم أَمَر بالاستِغْفار ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ﴾ [النساء:١٠٦]، وذلك لأن الذُّنوب تَحول بين الإنسان وبين تَبيُّن الحَقِّ، وأمَّا في مَقام المُجادَلة فالإنسان مُحتاج إلى مَن يَلتَجِئ إليه ويَعتَصِم به؛ فلهذا قال: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات السَّمْع لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ وإثبات البصَر؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ والسَّمْع ذكَرَ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنه يَنقَسِم إلى قِسْمَيْن: الأوَّل: إدراك المَسموع، والثاني: الاستِجابة.

فأمَّا إدراك المَسموع فيَرِد لمَعانٍ مُتَعدِّدة:

أوَّلًا: بَيانُ سَعة سَمْع الله عَزَّوَجَلَّ، مِثاله قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة:١]؛

ولهذا قالَتْ عائِشةُ: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْواتَ»[1].

الثاني: التَّهديد كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠].

الثالِث: التَّأييد كقوله تعالى لُموسى وهارونَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه:٤٦].

أمَّا السَّمْع الذي بمَعنى الاستِجابة فكَقَوْله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم:٣٩]؛ أي: مُجيبُه، وكقول المُصلِّي: سمِعَ الله لَمن حَمِدَه. أي: استَجاب لَمْنْ حَمِده، وأمَّا البَصيرُ فلها مَعنَيان: المَعنَى الأوَّل: المُدرِك ببَصَره كلَّ شيء فيَكون بمَعنَى الرُّؤْية؛ والثاني: العِلْم، يَعنِي: أنه عليم بكُلِّ شَيْء.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: إثبات السَّمْع والبصَر مَعًا، وهو أدَلُّ على الكَمال من انفِراد أحدِهما، وذلك لأن المُجادِل قد يَقول وقد يَفعَل، فهدَّده الله عَزَّوَجَلَّ بهذا ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾؛ لأن المُستَعيذ بالله إمَّا أن يَستَعيذ من أَقوال، وإمَّا أن يَستَعيذ من أَفْعال.



(١) علقه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ (٩/ ١١٧). ووصله الإمام أحمد (٦/ ٤٦)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨).

الآية (٥٧)

• ● ◦ ● •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر:٥٧].

• ● ◦ ● •

ثُم قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ اللّام هنا لامُ الابتِداء، وتُفيد التَّوْكيد، و﴿لَخَلْقُ﴾ مُبتَدأ، و﴿أَكْبَرُ﴾ خبَر المُبتَدَأ، ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ هي السَّبْع الطِّباق ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ هي الأَرْض التي نحن عليها، وقد جاءَتِ السُّنَّة بأنها سَبْع تصريحًا، كما في قول النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ الله بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»(١) وأَوْمَأَ القُرآن إلى ذلك في قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢]؛ لأن المُماثَلة هنا لا يُمكِن أن تَكون في الصِّفة؛ لظُهور المُماثَلة في السَّموات والأرض، لكنها مِثْلها في العدَد.

وقوله: ﴿أَكْبَرُ﴾ خبرُ المُبتَدَأ؛ أي: ﴿أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ يَعنِي: من إيجاد الناس ابتِداء، أو إعادة ابتِداء، وإعادة إيجاد السَّموات والأرض أَكبَرُ من إيجاد الناس ابتِداء وإعادة.

يَقولُ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يَقول المفَسِّر رَحِمَهُٱللَّهُ: [ونزَلَ في

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

مُنكِرِي البَعْـث: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ابتِداءً ﴿أَكْبَرُ﴾ من خَلْق الناس مرَّة ثانِيةً] فقَيَّد خَلْق الناس بالمَرَّة الثانية [وهي الإِعادة] بِناءً على أن الآية نزَلَت في مُنكِرِي البَعْث، والصَّواب أن الآية نزَلَت فيما هو أَعَمُّ، نزَلَت في مُنكِرِي البَعْث وفي بَيان قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ.

وعلى هذا فنَقول: ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ابتِداءً ﴿أَكْبَرُ﴾ من خَلْق الناس ابتِـداءً وإعادةً ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: كُـفَّار مَكَّةَ] ﴿لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وفي هـذا التَّفسيرِ قُصور؛ لأن أكثَرَ الناس أعَمُّ من كونهم من مكَّةَ أو غيرهم ﴿أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾؛ لأنهم لا يَتَفَكَّرون في خَلْق السَّمَوات والأرض فهُمْ جاهِلون لا يَعلَمون.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: في هـذا إثبات أن السَّمواتِ والأَرْضَ أَعظَمُ من البَشَر وهذا واضِحٌ، بل إن البَشَر جُزْء من الأرض؛ لأنهم خُلِقوا من طين.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إقامة الحُجَّة على مُنكِرِ البَعْث بأنكم إذا أَقرَرْتم بأن الله خالِق السَّمَوات والأرض؛ لزِمَكم أن تُقِرُّوا بأنه قادِر على خَلْق الناس؛ لأن مَن قَدَر على الأَعْظم فهو على ما دونَه أقدَرُ، وقد أَقام الله أيضًا أدِلَّة كَثيرةً على إثبات البَعْث منها هذه الآيةُ، وهي الاستِدْلال بالأَعظَم على الأدنى، ومنها قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]، ﴿وَهُوَ﴾ الضمير يَعود على الإعادة ﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ من الابتِداء وهذا شيء مَعلوم بالحِسِّ وبالعَقْل.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات البَعْث، وجهُ الدَّلالة قولُه: ﴿أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾؛ لأن المَقْصود من الآية تَقرير البَعْث.

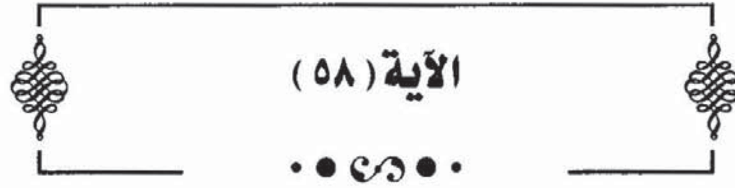
الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن أَكثَر الناس في غَفْلة وجَهْل؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وهذا يُشبِه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام:١١٦]، فاحْرِصْ على ألَّا تكون من هَؤلاءِ الذين لا يَعلَمون.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن العِلْم في الناس قَليلٌ؛ لأنه إذا كان أَكثَرُهم لا يَعلَم؛ لزِمَ أن يَكون الذي يَعلَم هو الأَقلَّ.

فإن قال قائِلٌ: هل المُراد نَفْيُ العِلْم أو نَفيُ فائِدة العِلْم؟

فالجَوابُ: المُرادُ الأَمْران فأكثَرُ الناس في جَهْل وأَكثَرُ الناس أيضًا، وعِندهم عِلْم لم يَنتَفِعوا بعِلْمهم، ولم يَستَفيدوا منه.





الآية (٥٨)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ۚ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر:٥٨].

قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ هذان المَثلان بيَّنَهما الله عَزَّوَجَلَّ: الأوَّل: الأَعْمى والبَصير لا يَستَوِيان، ولا أَحَدَ من الناس يَقول: إنَّهما يَستَوِيان، ولا الذين آمَنوا وعمِلوا الصالِحاتِ ولا المُسيءُ. يَعنِي: إذا تَقرَّر أنه لا يَستَوِي الأعمى والبَصيرُ، فكذلِكَ لا يَستَوِي الَّذين آمَنوا وعمِلوا الصالحاتِ والمُسِيءُ، لا يُمكِن.

تنبيه: ليس المُرادُ ذمُّ الأَعْمى والبَصير حتى يُقال: إنَّهما ليس لهما إِرادة، المُرادُ بَيان حالِهم أنهما لا يَستَوِيان بالاتِّفاق.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [فهُمْ] أيِ: الَّذين لا يَهتَدون [كالأَعْمى ومَن يعلمه كالبَصير] جاء بذلِك المفَسِّر تَوطِئةً لبيان مُناسَبة الآية لما قَبْلها، ولكن قد يُقال: إنها استِئْناف، بيَّن الله بها أنه لا يَستَوِي هَؤلاءِ وهَؤلاءِ ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ﴾؛ أي: لا يَتَساوَيان ﴿ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهُوَ المُحسِن ﴿وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ فيه زِيادة اللَّام]، وكأن التَّقدير على كَلام المفَسِّر: ولا الَّذين آمَنوا وعمِلوا الصالِحات والمُسيء، وهذا المَعنَى واضِح، لكن قوله:

[وهُوَ المُحسِن] يَعنِي: أن الذي آمَن وعمِل الصالحاتِ مُحسِن؛ لقوله ﷺ: «**الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»(١).

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ﴿ءَامَنُوا۟﴾ بالقَلْب ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ بالجَوارِح، وذلك أن الإيمان مَتى وقَر في القَلْب صدَّقَتْه الأَعْمال، وقوله: ﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وَصْف لمَوْصوف محَذوف، والتَّقدير: الأَعْمال الصالِحات، والعمَل الصالِح ما اجتَمَع فيه أَمْران:

الأوَّل: الإِخْلاص لله عَزَّوَجَلَّ.

والثاني: المُتابَعة لرسول الله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ.

فبفَقْد الأَوَّل يَكون الشِّرْك، وبفَقْد الثاني تَكون البِدْعة، والله عَزَّوَجَلَّ لا يَقبَل عَمَلًا أُشرِك فيه معَه غيرُه، ولا يَقبَل بِدْعة ابتَدَعها أَحد في دِينه.

قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في الحَديث القُدسيِّ: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»(٢) وقال النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٣).

إِذَنْ: فلا بُدَّ من إخلاص لا شِرْكَ معه، ومُتابَعةٍ لا ابتِداعَ معَها، وبذلِك يَكون العمَل صالِحًا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

وقوله: ﴿وَلَا ٱلْمُسِيٓءُ﴾ يَعنِي: فاعِل السَّيِّئات، والسَّيِّئات هي إمَّا تَفريط أو إفراط؛ أي: إمَّا تَفريط بالنَّقْص والقُصور وإمَّا إفراط بالزِّيادة، وكِلاهما إساءة.

ثُم قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [يَتَّعِظون؛ بالياء والتاء؛ أي: تَذكُّرُهم قليلٌ جِدًّا] قوله: ﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾؛ أي: يَتَّعِظون وفيها قِراءَتان: «يَتَذَكَّرُونَ» و﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾، وكِلاهما صَحيحتان سَبْعيتان.

ثُمَّ أَشار المفَسِّر إلى إعراب هذا التَّرْكيبِ، وهو كَثير في القُرآن، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: تَذكُّرهم قَليلٌ جِدًّا] وعلى هذا تكون (ما) مَصدَرية، أي: تَذكُّرهم تَذكُّرٌ قَليلٌ، ولكن الذي يَظهَر أن ﴿قَلِيلًا﴾ صِفة لَمْوصوف محَذوف مَفعول مُطلَق؛ أي: يَتذكَّرون تَذكُّرًا قليلًا و﴿مَّا﴾ هذه زائِدة للتَّوْكيد، تَوْكيد القِلَّة؛ يَعنِي: قَليلًا قَليلًا، وعلى هذا فتكون الجُمْلة مُركَّبة من فِعْل وفاعِل ومن مَفعول مُطلَق الذي هو (قَليلًا)؛ لأنه صِفة لَمصدَر محَذوف، ومن (ما) الزائِدةِ للتَّوْكيد.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: ضَرْب الأَمْثال، وهو إلحاق المَعقول بالمَحْسوس، وجهُ ذلك أن انتِفاء الاستِواء في الأعمى والبصيرِ أَمْر مَعلوم بالحِسِّ، وانتِفاء استِواء الذين آمَنوا وعمِلوا الصالِحاتِ والمُسيءِ أَمْر مَعلوم بالعَقْل.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أنه يَنبَغي لمُعلِّم الناس أن يَربِط المَعقولات بالمَحْسوسات؛ لأن ذلك أَقرَبُ إلى الفَهْم وأَدعَى إلى التَّصديق؛ إذ إن المَحسوس لا يُنكَر، لكن المَعقول قد يُكابِر فيه مَن يُكابِر ويُنكِره.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: نَفيُ المُساواة بين الأمور المُختَلِفة وهذا من قَواعِد الشريعة أنها

لا تُساوِي بين مُختَلِفين، ولا تَجمَع بين مُفترِقين.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن من الناس مَن يُطَنْطِن ويَقول: إن الدِّين الإسلاميَّ دِين المُساواة، وهـذا خطَأ، الدِّين الإسلاميُّ دِين العَـدْل وليس دِين المُساواة، الذين يَقولون: إنه دِين المُساواة يُريدون أن يَتَحوَّلوا من هذا إلى التَّسوية بين الرجُل والمرأة، وبين الشَّريف والوَضيع، وهذا خطَأ، فإن الله تعالى جعَل لكل إنسان ما يَليق به شَرْعًا وقَدَرًا؛ ولهذا لم يَأتِ حَرْف واحِد في القُرآن فيه أن الناس سواءٌ أبدًا، أكثَرُ ما يُوجَد في القرآن نفيُ الاستِواء أي: نَفيُ المُساواة، لكن العَدْل جاء في القُرآن ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء:٥٨]، ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، إلى غير ذلك من الآيات.

وذلك لأن العَدْل يَعنِي: أن نُنزِل كل إنسان مَنزِلته فإذا استَوَى إنسانان في مَنزِلة سَوَّيْناهما في الحُكْم، أو ساوَيْنا بينهما في الحُكْم، وإذا اختَلَفا فرَّقْنا بينهما.

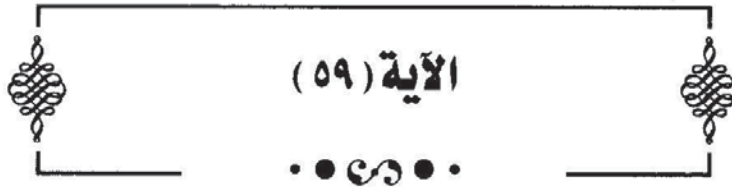
والعجَبُ أن كثيرًا من كُتُب المُتأخِّرين يَقـولون بذلك، وهـذا أَمْر قد يَدعو أيضًا إلى التَّسوية بين المُسلِم والكافِر؛ لأن كُلًّا منهما إنسـان بشَر، لكن إذا قُلْنا: العَدْل صار الكافِر لا يُمكِن أن يَلحَق بالمُسلِم؛ لأن ذلك جَوْر وظُلْم في حَقِّ المُسلِم، وغُلوٌّ وإفراط في حقِّ الكافِر.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: فضيلة الإيمان والعمَل الصالِح وسُوء العمَل السَّيِّئ؛ لقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن كثيرًا من الناس لا يَتذكَّرون إلَّا قليلًا؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن في هذه الآيةِ شاهِدًا؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦]، وقوله: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣].





الآية (٥٩)

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر:٥٩].



ثُم قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ هذه الجُملةُ مُؤَكَّدة بمُؤكِّدين هما: (إنَّ) واللَّام، ثُم أَكَّد هذا التَّأكيد وهو تَأكيد مَعنَويٌّ، والأوَّل تَأكيد لَفْظيٌّ ﴿لَّا رَيْبَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [شَكَّ] ﴿فِيهَا﴾ أي: في إتيانها ووقوعها، والمُراد بالساعة اليوم الذي يُبعَث فيه الناس، وسُمِّيَ ساعة؛ لأن الناس يُطلِقون الساعة على الأَمْر الذي يَدهى الناس ويَفجَعهم حتى لا يَشعُرون به.

والرَّيْب فسَّره المفَسِّر بالشَّكِّ، وهو تَفسير قريب، لكن تَجِد فَرْقًا يَسيرًا لطيفًا بينهما؛ أي: بين الرَّيْب والشكِّ، وهو أن الرَّيْب شكٌّ بافتِراض وتَردُّد، فقول القائِل: ارْتَاب ليس بالتَّحديد كقوله: شكَّ، بل الارْتِياب يَحمِل قلَقًا واضطِرابًا، فهو إِذَنْ أَخصُّ من الشكِّ، فكُلُّ رَيْب شكٌّ، وليس كل شَكٍّ رَيبًا، لكن العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ يُفسِّرون الشيء بمُقارِبه.

وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لا يُؤمِن بإتيان الساعة؛ ولهذا أكَّد لهم إتيانها، ولَمَّا كان أَكثَر الناس لا يُؤمِنون بها كان أكثَرُ الناس كافِرين؛ لأن الإيمان بالساعة له أثَرٌ عَظيم في تَحقيق الإيمان، فإن مَن لا يُؤمِن بالساعة لا يَعمَل،

لأيِّ شيء يَعمَل وهو لا يُؤمِن بيوم الحِساب؟ ومَن آمَن بيَوْم الحِساب كان حَريصًا على أن يَنْجوَ من وَبال هذا اليَوْمِ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: ثُبوت قيام الساعة ثُبوتًا مُؤكَّدًا؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: التَّحذير من إهمال هذه الساعةِ وعدَم العمَل لها؛ لقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: وُجوبُ الإيمان بالبَعْث؛ لأنه خبَرٌ من الله مُؤكَّد، وكل أخبار الله تعالى صِدْق، وكلُّ وَعْد الله حقٌّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: النَّهيُ عن الارْتِياب في هذه الساعةِ؛ لأن قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ فيها يُحتَمَل أن يَكون خبَرًا مُجرَّدًا للتأكيد، ويُحتَمَل أن يَكون خبرًا بمَعنى الأَمْر؛ أي: فلا تَرْتابوا فيها، ويُحتَمَل أن يَكون خبَرًا بمَعنَى النَّهيِ؛ أي: فلا تَرْتابوا فيها، ونَظيرُ ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة:٢] فإن فيه تَفسيرَيْن: الأوَّل: أنه خبَرٌ مَحْض، والثاني: أنه خبَر بمَعنى النَّهيِ؛ أي: لا تَرْتابوا فيه.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن أكثَر الناس لا يُؤمِنون بهذه الساعةِ ويُنكِرونها، يَقولون: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس:٧٨]، ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية:٢٤].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: الرَّدُّ على كلِمة مَشهورة، بل إبطال الكلِمة المَشهورة، وهي أن الإنسان إذا مات قالوا: عاد إلى مَثواهُ الأَخيرِ. فإن هذه الجُملةَ باطِلة؛ لأن القَبْر

ليس المَثْوَى الأخيرَ، المَثْوَى الأخيرُ هو الجَنَّة والنار، أمَّا القَبْر فإنه زِيارة مَعبَر كما أن الدنيا مَعبَر كذلك القبر مَعبَر؛ ولهذا سَمِع أعرابيٌّ قارِئًا يَقرَأ قول الله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر:١-٢] فقال الإعرابيُّ: (واللهِ ما الزائِرُ بمُقيم، وإن هُناكَ شَيْئًا وراءَ القُبورِ)؛ يُستَنبَط من قوله: ﴿زُرْتُمُ﴾، فالزائِرُ يَبقَي مُدَّة، ثُم يَرتَحِل.

إِذَنْ: إذا سمِعنا مَن يَقول: إن هذا دُفِن في مَثواهُ الأَخيرِ. أو ما أَشبَه ذلك، فإننا نُنكِر عليه ونَقول: اعدِلْ عن هذه الكلِمةِ؛ لأنها كلِمة مَضمونها لو اعتَقَده القائِل لكان كافِرًا.



الآية (٦٠)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ لَمَّا ذكَر الساعة ذكَر ما يَكون به الوِقاية من وَبالِها، وهو دُعـاء الله، فقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِيٓ﴾ وأَتى بجُملة بصيـغة الغَيْبة تَعظيمًا له عَزَّوَجَلَّ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾ ولم يَقُل: أَقولُ، أو قُلْنا. أو ما أَشْبَهَ ذلك تَعظيمًا لله.

وقوله: ﴿ادْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ﴿ادْعُونِيٓ﴾ أَمْر، و﴿أَسْتَجِبْ﴾ جوابُه جَواب الطلَب، والدَّعْوة هنا تَشمَل دُعاء المَسأَلة ودُعاء العِبادة، فدُعاء المَسأَلة أن يَقول الإنسان: يا رَبِّ اغفِرْ لي. ودُعاء العِبادة أن يَتَعبَّد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بما شرَع، وإنما كانَتِ العِبادة دُعاءً؛ لأنها مُتضَمِّنةٌ لطلَب الإنسان النَّجاة من النار ودُخول الجَنَّة، لو سأَلْت كلَّ عابِد: لِمَ تَدعُو الله؟ قال: أُريد أن أَنجوَ من النار وأَدخُل في رحمة الله، إِذَنْ فهو مُتضمِّن للدُّعاء بِلسان الحال.

وقوله: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ نُفسِّرها في مُقابِل دُعاء المَسأَلة بإعطائكم ما سأَلْتم، ونُفسِّرها بدُعاء العِبادة بالقَبول. يَعنِي: أَتقبَّل منكم. فاستِجابة الله تعالى لدُعاء المَسأَلة أن يُعطِيَ السائِل ما سأَل، واستِجابته لدُعاء العِبادة أن يَتقبَّل من العابِد.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: ادْعُوني أُثِبْكم بقَرينة ما بعدَه] وهذا التَّفسيرُ بِناءً على تقـدَّم يُعتبَر تَفسيرًا قاصِرًا، وأمَّا ما بعـده فليس قَرينة لتَخصيص هذا، بل نَقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ تَدُلُّ على أن الدُّعاء عِبادة؛ لأنه قال: ﴿ٱدْعُونِىٓ﴾، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ ولا شَكَّ أن الذي يَستكبِر عن دُعـاء الله ويَرَى أنه غَنيٌّ عن الله وليس مُحتـاجًا إليه لا شَكَّ أنه مُستَحِقٌّ لهذا الوَعيدِ، وهو أنه سيَدخُل جَهنَّمَ صاغِرًا.

قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى﴾ هذا من جُملة المَقول ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بفَتْح الياء وضَمِّ الخاء وبالعَكْس] «يُدخَلون» وهُما قِراءَتان سَبْعيتان صَحيحتان.

﴿جَهَنَّمَ﴾ اسمٌ للنار، وهو اسمٌ مُعرَب وأَصلُه -على ما قيل- كهَنَّام، وقيل: بل هـو عرَبيٌّ، والنون فيه زائِدة وأَصلُه من الجهمة يَعنِي: الظُّلْمة، وأَيًّا كان فهو علَمٌ على النار، أَجارَنا الله وإِيَّاكُم منها.

وقوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [صاغِرين] الداخِر: الصاغِر.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثباتُ القَوْل لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا القولُ هل هو قولٌ نَفسيٌّ لا يَظهَر أو هو قَوْل ظاهِر؟

الثـاني قول ظاهِر؛ لأن القولَ النَّفسيَّ إذا أُريد قُيِّـد كما في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨]، ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران:١٥٤]، فإذا أُطلِق القولُ صار المُراد به الكَلامَ المَسموعَ، وهذا

قول السلَف، وأَئِمَّة الخلَف أن الله يَتكَلَّم، ويَقول بقَوْل مَسموع وبحَرْف: أنك إذا ادْعُوني سأَستَجِب لكم؛ وهذه كلِماتٌ مُركَّبة من حروف، إِذَنْ يَتكَلَّم بحرف وصوت عَزَّوَجَلَّ.

وقول مَن قال: إن كَلام الله هو المَعنَى القائِم بالنَّفْس، وإن ما يُسمَع عِبارة عن كلام الله، خلَقه الله ليَسمَعه الناس، وإلَّا فإن كلامه في نَفْسه فقَطْ، باطِل؛ أي: هذا قول باطِل؛ لأَنَّنا إذا فسَّرْنا القول بهذا صار مَعناه العِلْم وليس القول.

والآنَ نُريد أن نُقارِن بين قولَيْن، قول يَقول: الذي في المُصحَف فهو كَلام الله مَخلوق. وقول آخَرُ يَقـول: الذي في المُصحَف فهو عِبارة عن كلام الله مَخلوق. أيُّهما أقرَبُ إلى الصَّواب؟

الجوابُ: الأوَّل، الأوَّل قول الجَهمية والمُعتَزِلة، والثاني قول الأشاعِرة، فتَبيَّن الآنَ أن قول المُعتَزِلة والجَهْمية في كلام الله خير من قول الأشاعِرة، مع أنهم يَدَّعون؛ أي: الأشاعِرة أنهم من أهل السُّنَّة والجَماعة، وكيف يَكون هذا؟!

إِذَنْ: نُثبِت من هذه الآيةِ القولَ لله تعالى، والقول لا يَكون إلَّا بنُطْق مَسموع وبحُروف.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَيان عظَمة الربِّ وتَعاظُمه من قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾، فإن هذا الصِّيغةَ تَدُلُّ على عظَمة القائِل عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات الرُّبوبية لله، وهي تَنقَسِم إلى قِسْمَيْن عامَّة وخاصَّة، فالعامَّة: الشامِلة للخَلْق، وهي تربية الخَلْق بالنِّعَم وتَغذيتهم بالنِّعَم، والخاصَّة: هي تربية عِباد الله المُؤمِنين؛ حيث ربَّاهم الله عَزَّوَجَلَّ على ما يُحِبُّ، وقدِ اجتَمَع النَّوْعان

في قوله تعالى عن السَّحَرة آل فِرعونَ: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢] فالعامَّة ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، والخاصة: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: وُجوب دُعاء الله تعالى، تُؤخَذ من قوله: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾؛ لأنها تَتضَمَّن: لا تَدعوا غيري.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن الله تَكفَّل ووعَد الداعِيَ بأنه يُجاب؛ لقوله: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾.

فإن قال قائِلٌ: نَدعو كثيرًا ولا نَرَى إجابةً ونَعمَل كثيرًا، ولا نُحِسُّ بقَبول، فما الجَوابُ؟

الجوابُ أن نَقول: الأسباب لا تُؤثِّر إلَّا إذا وَجدت محَلًّا قابِلًا، أَرَأَيْتم السِّكِّين إذا قَدَدْت بها اللَّحْم فإنه يَنقَطِع، وإذا قدَدْت بها الحَديد لا يَنقَطِع مع أنها في اللَّحْم بتَّارة، وفي الحَديد لا تَعمَل شيئًا، فالسبَب لا بُدَّ أن يَكون له محَلٌّ قابِل، وإلَّا فلا أثَر له.

ففي العِبادة يَعبُد الإنسان ربَّه ولا يَشعُر بقَبول؛ لوجود سبَب يَمنَع ذلك، إمَّا فواتُ شَرْط أو رُكْن أو واجِب، أو حُدوث مُفسِد، وإلَّا لو أنَّا أَقَمْنا العِباداتِ على ما طُلِب منا لوجَدْنا لها أثَرًا، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥] مَن مِنَّا يَشعُر إذا صلَّى بكَراهة الفَحشاء والمُنكَر؟ والصلاة تَنهَى عن الفَحْشاء، فلِماذا لا نَشعُر بهذا؟

الجواب: لأَنَّنا مُقصِّرون.

ففي الدُّعاء دائِمًا نَدعو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ولا نَرَى إجابة؛ فنَقول فيها كما قُلْنا

في الأوَّل-: أن السَّبب لا بُدَّ له من محَلٍّ قابِل، فإذا دعا الإنسانُ ربَّه لكن قد فاتَه شيء من آداب الدُّعاء الواجِبة أو المُستَحبَّة، أو وُجِد مانِع يَمنَع من قَبول الدُّعاء، فليس الخلَل في الدُّعاء، بل الخلَل في الداعِي والمَحَلِّ.

ولْنَضرِب مثَلًا بإنسان دعا وهو لا يَشعُر بالافتِقار إلى الله عَزَّوَجَلَّ ولا يَشعُر بالفِرار إلى الله، فهذا دُعاؤُه ناقِص جِدًّا، إذا قلت: رَبِّ اغفِرْ لي. مثَلًا لا بُدَّ أن تَشعُر أن هُناك ذُنوبًا تحتاج إلى المَغفِرة، وأنك في أشَدِّ ما يَكون من الضَّرورة إلى مَغفِرة هذه الذُّنوبِ؛ لأن هذه الذُّنوبَ إذا لم تُغفَر فيا وَيلَكَ! ذَنْب مع ذَنْب يَكون كبيرة؛ ولهذا نَهى الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن محُقَّرات الذُّنوب، وقال: «**إِنَّ مَثَلَهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ نَزَلُوا أَرْضًا، فَأَتَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعُودٍ فَجَمَعُوا حَطَبًا كَثِيرًا وَأَضْرَمُوا نَارًا كَبِيرَةً**»[1] مع أن الواحِد منهم أَتى بعُود واحِد.

فالمُهِمُّ: أنك لا بُدَّ أن تَشعُر حين الدُّعاء أنك في غاية الضَّرورة إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

ثانيًا: من الآداب التي فَقْدُها سببٌ لمَنْع الإجابة أن يَكون عندك شَكٌّ في قَبول الله عَزَّوَجَلَّ لدُعائك، أو في استِجابة الله لدُعائِك، مِثْل أن تَستَعظِم المَدعوَّ به، تَقول: هذا لا يحَصُل. هذا غلَط هذا ممَّا يَمنَع الإجابة، ولهذا نَهى النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن قول القائِل: اللهُمَّ اغفِرْ لي إنْ شِئْتَ. وقال: «**لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَعْطَاهُ**»[2].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، رقم (٦٣٣٩). ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، رقم (٢٦٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كذلك أيضًا من أَسْباب مَنْع الإجابة أن يَدعوَ الإنسان بإثمٍ أو قَطيعة رَحِم، فيَدعو بإِثْم، مثل أن يَدعوَ على شخص لا يَستَحقُّ الدُّعاء عليه، فهذا إِثْم، كأَنْ يَدعوَ على وليٍّ أَمْر أَساء في مَسأَلة من المَسائِل فيَقول: اللَّهُمَّ لا تُوفِّقه. وما أَشبَه ذلك اعتِداء في الدُّعاء، إذا رأَيْت وليَّ أَمْر صغيرًا كان أم كبيرًا أَخطَأَ فليس عِلاجه: اللَّهُمَّ لا تُوفِّقْه. عِلاجه أن تَقول: اللَّهُمَّ وَفِّقْه. يُصلِح ويُصلِح الله به، هذا من الاعتِداء في الدُّعاء الذي لا يُقبَل.

من الاعتِداء في الدعاء قَطيعة الرحِم أن تَدعوَ بقَطيعة الرحِم أيضًا لا يُقبَل. دُعاء الظالِم على مَظلومه لا يُقبَل؛ لأنه إِثْم.

ومثال الاعتداء في الدعاء: لو قال: اللَّهُمَّ إني أَسأَلُك أن تَجعَلني من الرُّسُل الكرام. هذا مُعتَدٍ في الدعاء، اللَّهُمَّ اجعَلني لا أُذنِبُ ذنبًا. عُدوان في الدُّعاء، أما أن يقول: اللَّهُم إني أَسأَلُك أن تَقلِب هذا المَسجِدَ من ذهَب وزُمُرُّد. فهذا الله على كل شيء قديرٌ: كُنْ فيَكون، لكن هذا خِلاف العادة، وهو أيضًا في الغالِب لا فائِدَة منه.

ومِمَّا هُو مُمكِن لا شيءَ فيه: الله يَجعَلُك كسِيبَوَيْهِ في النَّحْو، وكابن تَيميَّةَ في العِلْم، يقولون: إنه سُمِع واحِد يَطوف في الكعبة فسمِعه شخص وهو يَقول: اللهُمَّ إني أَسأَلُك نَحوًا كنَحْو ابن هِشام، وفِقهًا كفِقْه شيخ الإسلام. فالله على كل شيء قَديرٌ لعله يُعلِّمك.

رابِعًا: أَكْل الحَرام من مَوانِع القَبول؛ لأن النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىآلِهِوَسَلَّمَ ذكَر الرجُل يُطيل السفَر أَشعَثَ أَغبَرَ يَمُدُّ يَدَيْه إلى السَّماء يا ربِّ يا ربِّ. كلُّ هذه الوجوهِ الأَرْبعة من أسباب إجابة الدُّعاء ومَطعَمه حرام ومَلبَسه حَرام وغُذِّيَ بالحَرام قال النَّبيُّ

صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ: «**فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ**»(١) هذه كلُّها تمنع، أو تحول بين الإنسان وبين قَبول دُعائه واستِجابة الله له، فإذا لم يُوجَد المَوانِع، وكان المَحلُّ صالحًا وقابلًا بَقِيَ، لكن بَقِيَ شيء وراءَ ذلك، وهو مَشيئة الله عَزَّوَجَلَّ قد يَدفَع الله عن الإنسان من الشَّرِّ ما هو أَعظَمُ مِمَّا طلَب، وقد يُجيب ما طلَب، وقد يَدَّخِر ذلك له أَجْرًا يوم القيامة كما جاء في الحديث، وإلَّا فنحن واثِقون غاية الثِّقة من صِدق قوله تعالى: ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ وأنه لا بُدَّ أن يَكون.

فإن قال قائِلٌ: هل ما يَقول به بالقَلْب أو بالنَّفْس يُسمَّى قولًا؟

فالجَوابُ: لا، إلَّا إذا قُيِّد.

فإن قال قائِل: إذا نطَقْنا به؟

فالجَوابُ: لا، إلَّا إذا قُيِّد فقيل: قال في نَفْسه ما حَدَّثت به أَنفُسنا.

فإن قال قائِل: قول الأشاعِرة: ما يَقول بالنَّفس. هل هذا صَحيح؟

فالجوابُ: لا، ليس صحيحًا، هذا كلام باطِل؛ ولهذا الآنَ وازَنَّا بين قولهم وبين قول المُعتزِلة فصار قول المُعتزِلة أقرَبَ إلى الصواب منهم؛ لأنهم يَقولون: هذا الذي في المُصحَف كلام الله مخلوق، وهو كَلام الله حَقيقةً، ولكنه مخلوق، وأُولَئِك يَقولون: مَخلوق وعِبارة عن كلام الله.

فإن قال قائِل: قول عُمرَ بنِ الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: لا أَحمِل هَمَّ الإجابة، ولكن أَحمِل هَمَّ الدُّعاء(٢) هل يَقصِد أن الإنسان قد لا تَتوفَّر له أسباب القَبول؟

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب، رقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٣).

فالجوابُ: نعَمْ؛ يَقصِد أن الإنسان قد لا تَتَوفَّر له أسباب القَبول، وأنتم الآنَ حاسِبوا أَنفُسكم هل أنت إذا كنت في الصلاة وقُلت: ربِّ اغفِرْ لي وارْحَمْني بين السَّجْدتَيْن، هل تَشعُر بأن هناك ذُنوبًا ثَقيلة تَسأَل الله الخَلاصَ منها، أو أنها كلِمة تَقولُها لتَأتِيَ بالواجِب؟ الواقِع أننا إذا حاسَبْنا أنفُسنا وجَدْنا عِندنا نقصًا عظيمًا، الإنسان إذا دعا الله عَزَّوَجَلَّ بمُجرَّد دعاء الله يَستَنير قلبه؛ لأن الدُّعاء عِبادة، ولكن نَسأَل الله أن يُعينَنا وإيَّاكم على ذِكْره وشُكْره وحُسْن عِبادته.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن الذين يَستكبِرون عن عِبادة الله سيَدخُلون جَهنَّمَ على وجهِ الذُّلِّ والصَّغار؛ لقوله: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الجَزاء من جِنْس العمَل يَعنِي: العُقوبة تُقابِل الجُرْم؛ لأنهم لَمَّا استكْبروا في الدنيا أُدخِلوا النار صاغِرين، وفي الآخِرة سيَدخُلون جَهنَّمَ داخِرين.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثبات النار؛ لقوله: ﴿جَهَنَّمَ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أن الدُّعاء من العِبادة؛ لقوله: ﴿ٱدۡعُونِيٓ﴾، ثُم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾.



الآية (٦١)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر:٦١].

ثُم قال الله تعالى مُبيِّنًا نِعمَته على عِباده: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ ﴿ٱللَّهُ﴾ مُبتدَأ، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبَرُه، و﴿جَعَلَ﴾ بمَعنى: صيَّر، ونَصَبت مَفعولَيْن الأوَّل: ﴿ٱلَّيْلَ﴾، والثاني: ﴿لَكُمُ﴾، والجَعْل هنا جَعْل قدَريٌّ وليس جَعْلًا شَرعيًّا ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ اللَّام هنا للتَّعدِية مع التعليل، وقوله: ﴿لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾ اللَّام للتَّعليل والسكون ضِدُّ الحرَكة وضِدُّ العمَل، وهو شامِل لسُكون الجَوارِح، وسُكون القَلْب، وسُكون النَّفْس؛ ولهذا يَجِد الإنسان إذا تَعِب ثُم نام يَجِد أن نَشاطه يَستَجِدُّ ويَزداد.

وقوله: ﴿وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ يَعنِي: وجعَل النهار مُبصِرًا، هذه مَعطوفة على ﴿ٱلَّيْلَ﴾؛ أي: جعَل النَّهار مُبصِرًا، وإسناد الإبصار إلى النهار؛ لأنه مَوْضِعه؛ أي: مَوضِع إبصار الناس؛ ولهذا قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [إسناد الإِبْصار إليه مجازِيٌّ؛ لأنه يُبصَر فيه] فهو زمَن الإِبْصار ﴿وَٱلنَّهَارَ﴾ محَلُّ عمَل وبصَرها.

ثُم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ أكَّد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كونَه ذا

فَضْل على الناس بـ﴿إِنَّ﴾ واللَّام، و(ذو) بمَعنَى: صاحِب، ﴿لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ ﴿فَضْلٍ﴾ بمَعنَى: إفضال، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو المُتفضِّل على العِباد، ومنه أي: من فَضْله جعَل الليل سكَنًا والنهار مُبصِرًا.

وقوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عامَّة تَشمَل المُؤمِن والكافِر، وهذا هو الواقِعُ؛ لأن الليل سكَن للمُؤمِنين والكافِرين، والنهار مُبصِر للمُؤمِنين والكافِرين ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ يَعنِي: مع كون الله ذا فَضْل على الناس أكثرهم لا يَشكُر -والعِياذ بالله- أَكثَرُهم كافِر.

ولهذه الآيةِ نَظائِرُ منها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣]، وجاءَت السُّنَّة بمِثْل ذلك؛ حيث أَخبَر النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله يُنادِي يوم القِيامة: «يَا آدَمُ أَخْرِجْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. فَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ»(١) من الأَلْف واحِد يَنجو.

والشُّكْر هو الاعتِراف للمُنعِم بالنِّعمة بالقَلْب واللِّسان والجَوارِح، الاعتِراف بالشُّكْر، والاعتِراف للمُنعِم بالنِّعْمة بالقَلْب واللِّسان والجَوارِح، قال الشاعِر:

أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً ... يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبَا(٢)

«أَفَادَتْكُمُ النَّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً»؛ يَعنِي: أنَّكم ملَكْتم مِنِّي ثلاثة بسبب نَعمائِكم، يَدي ولِساني والضَّمير المُحَجَّبَ.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج، ومأجوج، رقم (٣٣٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: يقول الله لآدم: أخرج بعث النار من كل ألف تسع مِئة وتسعة وتسعين، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظره في غريب الحديث للخطابي (١/ ٣٤٦)، والفائق للزمخشري (١/ ٣١٤) غير منسوب.

أمَّا الشُّكْر بالقَلْب فهو أن تَعترَف بقلبك أن كل نِعْمة بك فإنها من الله، كما قال تعـالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ﴾ [النحل:٥٣]، وأكبرُ النِّعَم نِعَم الدِّين، ثُم العقل، ثُم تَتلوها النِّعَـم شيئًا فشيئًا بحَسب حاجتها والضرورة إليها. وأمَّا باليـد يَعنِي: بالجَـوارِح اليد أو الرِّجل أو السَّمْـع أو البصَر، فاستِعْمال هـذه في طاعة الله، شُكْر الجـوارِح أن تَستَعمِلها لطاعة الله، اللِّسان كذلك، شُكْر الله باللِّسان أن تَعـتَرِف بلِسانك بأن ما بك من نِعْمة فمن الله، وأن تُحدِّث بنِعْمته عليك، لا فخرًا واختِيالًا، ولكن افتِقارًا إلى الله عَزَّوَجَلَّ واعتِرافًا بفَضْله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى؛ لقوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١]، ثُم تَستَعمِل هذا اللسانَ لطاعة المُنعِم.

إِذَنْ: صار الشُّكْر حقيقةً هو الدِّين كله: القَلْب، واللِّسان، والجَوارِح؛ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ثُم إن الشُّكْر يَتبعَّض، قد يَشكُر الإنسان ربَّه على نِعْمة من النِّعَم دون نِعْمة أخرى، قد يُنعِم الله عليه بالمال فيَشكُر، ويُنفِق في سبيل الله، ويُنعِم الله عليه بالعِلْم فيَكتُم، وقد يُنعِم الله عليه بالعِلْم فيَنشُر العِلْم، وبالمال فيَبخَل، فالشُّكْر يَتنوَّع كما أن الكُفْر يَتنوَّع.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: كَمال قُدْرة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى بإيجاد اللَّيْل والنهار، فإن هذا من عَظيم قُدْرته جَلَّوَعَلَا، هل يَستَطيع البشَر إذا طلَعَت الشَّمْس أن يَرُدُّوها فتَغرُب، وإذا غابت أن يُرجِعوها فتَرجِع؟ أبدًا، ولِهَذا قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ فأقولُ: الليل والنَّهار الذي جعَله الله

للعِباد لا يُمكِن لأحَد أن يُغيِّره إطلاقًا. ثُم إذا نظَرنا أيضًا إلى هـذا الليلِ والنَّهار وتُعاقِبه ووُلوجه بعضه ببعـض فهو آية أخرى، أحيانًا يَزيد الليل، وأحيـانًا يَزيد النهار، مَن يَستَطيع أن يَفعَل ذلك إلَّا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: تَعليل أحكام الله القَدَرية، كما هو ثابِت في الأحكام الشرعية يَعنِي: أن أحكام الله الكَوْنية لا يُمكِن أن تَكون إلَّا لِحِكْمة، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿لِتَسۡكُنُواْ﴾ واللَّام قُلت لكم: إنها للتَّعليل. إِذَنْ جعَل الله ذلك لنسكُن.

ذكَرْنا أن أحكام الله الكونيـة مُعلَّلة كأحكامه الشرعية، لكن هل يَلزَم من تَعليلها أن نَعلَم بالعِلَّة؟ لا يَلزَم، إن فتَـح الله علينا ما فتَح من ذلك فهذا خَيْر منه وفَضْل، وإن حُرِمنا ذلك بذُنوبنا فنحن المُخطِئُون، وما من شيء إلَّا وله حِكْمة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: بَيان مِنَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالليل والنهار؛ حيث جعَل الليل سكَنًا وجعَل النهار مُبصِرًا، يُؤخَذ من قوله: ﴿لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبۡصِرًا﴾ لولا هذا ما سكَن الناس؛ ولهذا تَجِد الإنسان بطَبيعته إذا جاء الليل أَحَبَّ السُّكون، ولولا أنه في عَصْرنا هذا شاعَت الأنوار، وشاعَت الأضواء، وصار الليل كالنهار لوجَدْت لليل لذَّة عَظيمة، ونحن أَدْرَكنا ذلك، تَجِد لذَّة ومَحبَّة للسُّكون وسُكون قَلْب وسُكون بدَن وسُكون نَفْس، ثُم إذا طلَع الفجر وإذا هو كالرُّطَب يَأتِي بعدَ التَّمر نَفرَح به، جاءَ النهار.

الآنَ ما كأنَّ هناك ليلًا ولا نهارًا؛ ولذلك لا نَجِد اللَّذَّة التي كُنَّا نَعرِفها من قبلُ، ولعل منكم مَن أَدرَك ذلك، واخرُجوا إلى البادِية، وخُذوا لكم أُسبوعًا، ابعُدوا عن الأنوار تَجِدوا هذا، وهذا من فَضْل الله عَزَّوَجَلَّ أن جعَل الليل للسكَن والنهار للعمَل.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إن الله ذو فَضْل على الناس، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وفي آية أُخرى: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فكَيْف نَجمَع بين التَّعميم والتَّخصيص؟

الجَوابُ: أن نَقول: الفَضْل نَوْعان؛ عامٌّ وخاصٌّ، فالعامُّ لجميع الناس والخاصُّ للمُؤمِنين.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن أكثَرَ عِباد الله لا يَشكُرون الله؛ لقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: التَّحذير من قِياس الأحكام الشرعية بأعمال العِباد؛ بمَعنَى: أننا إذا قُلْنا لشخص: هذا حَرام. قال: كل الناس يَفعَلونه. فيَجعَل المِعيار أعمال الناس، وهذا خطَأ كل الناس يَعمَلونه، ليسَتْ حُجَّة، ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦]، الحُجَّة فيما قال الله ورسوله ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء:٥٩]، سواءٌ كان الطائِفة الأخرى أكثَرَ من التي قبلَها أو العكس.

إِذَنْ: لا يَجوز أن نَجعَل أعمال الله مِعيارًا للأَحْكام الشرعية.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: وجوبُ شُكْر الله عَزَّوَجَلَّ والإشارة إلى أن يَكون هذا الشُّكْرُ من جِنْس الفَضْل، الشُّكْر يَكون من جِنْس الفضل، فشُكْر صاحِب المال أن يُنفِقه في سبيل الله، وشُكْر العِلْم نَشْره وتعليمه للجاهِلين، وشُكْر مَن أَعطاه الله شجاعة وقوَّة بدَنية والجِهاد قائم أن يُجاهِد في سبيل الله.

إِذَنِ: الشُّكر من جِنْس النِّعَم؛ لأنه قال: ﴿لَذُو فَضۡلٍ﴾؛ لأن الله قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ [يونس:٦٠].

• • ❁ • •

الآيتان (٦٢، ٦٣)

•●◦●•

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٦٢﴾ كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [غافر:٦٢-٦٣].

•●◦●•

وقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ هذه الجُمْلة نُريد أن نُعرِبها أوَّلًا (ذا) لا شَكَّ أنها مُبتَدَأ، واللَّام للبُعد، والكاف للخِطاب، والميـم للجَمْع. ﴿ٱللَّهُ﴾ هل نَقول: إنها بَدَل، أو عَطْف بَيـان من اسم إشارة، أو أنها خَبَر؟ الظاهِر أنها الأوَّل ﴿رَبُّكُمْ﴾ خبَر المُبتَدَأ، و﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ خبَر آخَرُ؛ لأن الخَبَر يَتعدَّد؛ إذ إن الخبَر وَصْف للمُخبَر عنه، وإذا كان وَصْفًا له فالأَوْصاف يَجوز أن تَتعدَّد، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٤-١٦] خمسة أَخبـار، فالخَبَر يَتعدَّد؛ لأن الخبَر وَصْف للمُخبَر عنه، فإذا قلت: زَيْد قائِمٌ. مَعناه وَصْف القِيـام، والأَوْصاف يَجوز أن تَتعدَّد على مَوْصوف واحِد.

إِذَنْ نَقول: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ خبَر ثانٍ ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لا يَشِذُّ عن هـذه الجُملةِ شيء أبَدًا، كُلِّـية عامة خالِق كل شيء من العَيـان والأَوْصاف والأحوال، كل شيء فالله خالِقه من الأعيان والأَوْصاف والأَحْوال، العبد مَخلوق، أحوال العَبْد من مَرَض وصِحَّة ومرَض وجُنون، وما أَشبَه ذلك مَخلوقة، أَفعاله

مَخلوقة، كل شيء فإنه مَخلوق لله عَزَّوَجَلَّ لا يَشِذُّ عنه- عن هذه الجُملةِ- شيء أبدًا حتى العَجْز والكَيْس، وهـو من الأَوْصاف، العَجْز يَعنِي: أن الإنسان يَكون غـير حازِم، والكَيْس أن يَكون حازِمًا.

وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ لَمَّا بيَّن أنه خالِق كل شيء، وأنه لا خالِقَ معه بِناءً على هذه الجُملةِ الكُلِّية بيَّن أنه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا مَعبودَ حَقٌّ إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ كما أنه مُنفَرِد في الخَلْق، فيَجِب أن يُفرَد بالعِبادة.

«إلهٌ» بمَعنَى: مَألوهٍ، وفِعال تَأتِي بمَعنَى: مَفعول في اللُّغة العرَبية كثيرًا، ومنه غِراس بنِاء فِراش كِتاب لِباس، وَعُدَّ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

إذا قال قائِل: كيف تَصِحُّ هذه الجُمْلةُ مع قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الإسراء:٢٢]، وقـوله: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ﴾ [هود:١٠١]، فأَثبَت آلِهَة دون الله؟

الجَوابُ: تَصِحُّ هذه العِبارةُ إذا عرَفنا الخبَر المُقدَّر، وهو: لا إلهَ حَقٌّ إلَّا الله، دليل هذا ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [غافر:٦٢] الاستِفْهام هنا للتَّعجُّب والإنكار.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ فكيف تُصرَفون عن الإيمان مع قِيام البُرْهان].

ثُم قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ﴾ هذا التَّكْييف يَأتِي كثيرًا في القُرآن الكريم، وقد تقدم كيف نُعرِبه، وقُلنا: إن الكاف اسمٌ بمَعنى: مِثْل، وهو مَفعول مُطلَق

للعامِلِ بعدَه؛ أي: مِثْل ذلك الإِثْم يُؤفَك، والإِفْك بمَعنى: الصَّرْف، كذلك، أي: مثل ذلك الإِفْكِ -وهو الإشراك بالله وعدَم شُكْر النِّعَم- يُؤفَك.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [أي: مِثْل إِفْك هَؤلاءِ إِفْك].

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانُوٓاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إعرابها على أنها نائِب فاعِل ﴿ٱلَّذِينَ كَانُوٓاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾؛ أي: كانوا يَكفُرون بآيات الله. أي: يَكفُرون. والجَحْد هنا بمَعنى الكُفْر؛ بدليل أنه تَعدَّى بالباء، وقول المفَسِّر: [﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ مُعجِزاته] هذا لا شَكَّ أنه خطَأ، بل نَقول: ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ دَلالاته التي تَدُلُّ على كَماله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ واستِحْقاقه للعُبودية، فهي آيات وليسَت مُعجِزاتٍ ﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: بالدَّلالات التي تَدُلُّ على كَماله وعلى استِحْقاقه للعُبودية وحدَه، وآيات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ نَوْعان: كونية وشرعية، فالمَخلوقات كلُّها كَوْنية آياتٌ تَدُلُّ على كَماله:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[1]

فكل ما في الكَوْن فإنه شاهِد بكَمال الله عَزَّوَجَلَّ وقُدْرته وعِزَّته وسُلطانه وغير ذلك.

المُهِمُّ: أن جميع المخلوقات آياتٌ كَوْنية تَدُلُّ على خالِقها وحِكْمته ورحمته، وغير ذلك من كمال الصِّفات.

وآيات شرعية وهي ما جاءَت به الرُّسُل من أحكام عادِلة، وأخبار صادِقة وقِصص نادِرة. هذه آياتٌ شَرْعية التَّكليفات والأوامِر والنواهِي كلُّها عادِلة،

---

(١) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

الأَخْبار كلُّها صادِقة ليس فيها شيء كذِب، القِصَص كلُّها نافِعة ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يوسف:٣].

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات الرُّبوبية لله عَزَّوَجَلَّ على كل شيء، أنه رَبُّ كل شيء؛ لقَوْله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: الإشارة إلى وُجوب طاعته وعِبادته؛ لقوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ وإذا كان هو الربَّ فهو السَّيِّد، وإذا كان هو الربَّ فهو الذي له السُّلْطان، وإذا كان هو الربَّ فهو الذي له الحَقُّ أن يُعبَد، كل ما يُثبِت الرُّبوبية فهو دَليل على وُجوب الأُلوهية؛ ولهذا يُستَدَلُّ الله عَزَّوَجَلَّ على المُشرِكين بكَوْنهم يُثبِتون الربوبية ويُنكِرون الأُلوهية، فكُلُّ مَن أَثبَت الرُّبوبية لزِمه أن يُثبِت الأُلوهية.

إذن: تَوْحيد الرُّبوبية مُستَلزِم لتَوْحيد الأُلوهية، وتَوْحيد الأُلوهية مُتضَمِّن لتَوْحيد الربوبية، إذ لا يُمكِن لأحَدٍ أن يَعبُد الله إلَّا وهو يَعلَم أنه ربٌّ أَهْل للعِبادة؛ ولهذا لو قال لك قائِل: هل التَّوْحيدان مُتَلازِمان؟ فقل: أمَّا توحيد الرُّبوبية فمُستَلزِم لتَوْحيد الأُلوهية، وأمَّا تَوْحيد الأُلوهية فمُتضَمِّن لتَوْحيد الربوبية.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: إثبات خَلْق الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لكل شيء؛ لقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فلو قال قائِل: استَثْنى العَقْل نفسه فليس خالِقًا لها، فلا يَصِحُّ هذا القولُ؛ لأن نفسه لم تَدخُل أصلًا؛ لأن هناك فاعِلًا ومَفعولًا، والفاعِل لا يُمكِن أن يَدخُل في المَفعول حتى يُستَثْنى منه، فنحن نَقول: الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يَدخُل في قوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ أصلًا في هذه الآيةِ؛ لأن الخَلْق، أو إن شِئْت فقُلْ: لأن المخلوق

بائِنٌ من الخالِق، فلا يُمكِن أن يَدخُل الخالِق في المَخلوق حتى نَقول: استَثْنى العَقْل، والاستِثْناء إخراج الشيء من الشيء، وهنا لم يَدخُل أصلًا.

وفي هذه الآية: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ هل نَقول: إلَّا ذاته بدليل العَقْل؟

نَقول: لا؛ لأن الأصل لم يَدخُل، فهو خالِق كل شيء، هو فاعِل وغيره مَفعول، فهو لم يَدخُل أصلًا حتى نَقول: أَخرَج ما يَستَثْنيه العقل في هذا البابِ، وقد استَدَلَّ الجَهْمية والمُعتَزِلة بأن كلام الله مَخلوق لأن كَلام الله شيء، فيَكون داخِلًا في العُموم، ونَقول: إِذَنْ يَلزَمكم أن تَقولوا: إن الله مَخلوق؛ لأن الله شيء ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾.

إِذَنْ قولوا: إن الله مَخلوق أيضًا. فإن قالوا: لا يُمكِن أن نَقول؛ لأن الفاعِل غير المَفعول، قُلْنا: وصِفات الفاعِل كالفاعِل، الصِّفات يُحذَى بها حَذوَ الذات، فإذا كان الربُّ عَزَّوَجَلَّ خالِقًا وغيرَ مَخلوق، فصِفاته أيضًا غيرُ مَخلوقة، فالقُرآن ليس بمَخلوق؛ لأنه كلام الله، وكلام الله من صِفاته، وصِفات الله كلها غير مَخلوقة.

فإن قال قائِل: إن الخَلْق ثابِت للعَبْد، قال الله تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤]، فأَثبَت أن هُناك خالِقين، وقال الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ في المُصوِّرين: «**أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»[1] فأَثبَتَ أنهم خالِقون.

فالجَوابُ: أن الخَلْق الثابِت لله عَزَّوَجَلَّ ليس كالخَلْق الذي أُثبِت للمَخلوق، خَلْق المخلوق للشيء تَحويله من حال إلى حال، وليس إيجادَه، فالنَّجَّار إذا صنع

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧/ ٩٦) من حديث عائشة رَضِوَٱللَّهُعَنْهَا.

الخَشَبة بابًا هل يُقال: إنه خلَق الخَشَبة؟ حوَّلها من خشَبة إلى باب، ولم يَخلُقْها، حتى لو قُلنا: إن صُنْعه هذا خَلْق. فهو في الحقيقة بمَعنَى: تَغيير وتَحويل، وليس بمَعنى: الإيجاد.

وقد تَحدَّى الله عَزَّوَجَلَّ الأصنام التي تُعبَد من دون الله والذي يُدَّعى أنها آلِهة قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج:٧٣].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: بِناءُ تَوْحيد الأُلوهية على تَوْحيد الرُّبوبية؛ لقوله عَزَّوَجَلَّ بعد: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ أي: لا مَعبودَ إلَّا هو، أي: لا تَعبُدوا إلَّا إيَّاه؛ لقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: الإنكارُ والتَّعجُّب على أولئك الذين صُرِفوا عن الحَقِّ مع وُضوحه وبَيانه؛ لقوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن المُكذِّبين بآيات الله يَصدُر منهم ما يُقضَى به العَجَب؛ لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [غافر:٦٣].

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الذُّنوب تَحول بين الإنسان وبين رُؤْية الحَقِّ؛ لأن هؤلاءِ لَمَّا جحَدوا بآيات الله صُرِفوا عنها وهذا واقِع، الذُّنوب تَحول بين الإنسان وبين رُؤْية الحَقِّ، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المطففين:١٣]، هل أَحَدٌ يُمكِن أن يَقول: هذا القُرآنُ العَظيم أساطيرُ الأوَّلين، يَقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤] من الأعمال السَّيِّئة، حتى رأَوْا هذا الحقَّ المُنير فجعَلوه أساطيرَ؛ ولهذا يَجِب أن نُعالِج أَنفُسنا إذا رأَيْنا أننا نَقرَأ القُرآن وكأنه حُروف تُتلى، نَرجو برَكَتها وثوابها، إذا لم تُؤثِّر على القَلْب

باللِّين والخُشوع، والرُّجوع إلى الله عَزَّوَجَلَّ فإن ذلك دَليل على مرَض القَلْب، وربما نَقول: على موت القَلْب. نَسأَل الله العافيةَ، ﴿كَذَٰلِكَ يُؤْفَكُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ نَسأَل الله أن يَجعَلنا وإيَّاكم من المُؤمِنين بآياته المُتَّبِعين لمَرْضاته.



الآية (٦٤)

• • • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر:٦٤].

• • • •

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ الجُمْلة ﴿ ٱللَّهُ ﴾ مُبتَدَأ، و﴿ٱلَّذِى﴾ خبَرُه يَعنِي: الله هو الذي ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ إلى آخِره ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ هذه من أفعال التَّصْيير؛ أي: صيَّر لكم، و﴿قَرَارًا﴾ بمَعنَى: ذات قَرار؛ أي: مُستَقَرٌّ ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾؛ أي: فوقُ، وقد بيَّن الله تعالى في آية أخرى أنه سَقْف، فالله جعَل الأرض قرارًا؛ أي: مُستَقَرَّة.

وهل مَعنَى هذا القَرارِ أنها لا تَتحرَّك أو أنها لا تَميد بنا؟

يُقال: القُرآن يُفسِّر بعضُه بعضًا فقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا﴾ [النحل:١٥]، فبيَّن أن المُراد بالقَرار أنها لا تَميد بساكِنيها؛ أي: لا تَضطَرِب، وليس المَعنَى أنها قارَّة لا تَتحرَّك، كما سيأتِي -إن شاءَ الله- في الفَوائِد.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾؛ أي: سقفًا عالِيًا، والمُراد بالسَّماء هنا أي: السمَوات ذات الأجرام، وذلك؛ لأن السماء يُطلَق على مَعنيَيْن، المعنى الأوَّل العُلوُّ،

والمَعنَى الثاني السماء السَّقْف، والذي يُعيِّن أحد المَعنيَيْن هو السياق.

فقول الله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] المُراد بالسَّماء هنا العُلوُّ؛ لأن المطَر ليس يَنزِل من ذات السَّماء السَّقْف، بل يَنزِل من العُلوِّ، ويَدُلُّ لذلِك قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فالسَّماء هنا بمَعنى ذات السَّقْف، والمطَر يَنزِل من السَّحاب، فإذا كان مُسخَّرًا بين السماء والأرض اقتَضى ذلك ألَّا يَكون المطَر يَنزِل من السماء ذات السَّقف، ولكنه يَنزِل من السماء التي بمَعنى العُلوِّ، والذي معَنا هنا ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ المُراد به السَّماء ذات السَّقْف ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾؛ أي: جعَلكم على صورة مُعيَّنة، والصورة هي الشَّكْل، فشَكْل الآدميِّ هو أَحسَنُ شَكْل في المخلوقات، وأَحسَنُه وأَقوَمُه ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد:٤]، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤]، فلا صورةَ أحسَنُ من صورة الآدميِّ، ولا شَكلَ أحسَنُ من شَكْله؛ ولهذا قال: ﴿فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ فبيَّن الله في هذه الآيةِ أربعةَ أشياءَ، الأرض التي هي مَحلُّ السُّكنى، والسماء التي هي مَحلُّ الظِّل، والتَّصوير الذي هو الهَيْكل الإنساني، والإمداد لهذا الهَيْكلِ وهو قوله: ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾.

وقوله: ﴿وَرَزَقَكُم﴾؛ أي: أَعطاكم و﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ هنا ما طاب ولَذَّ، واعلَمْ أن الطيِّب تارةً يُراد به الحَلالُ، وتارةً يُراد به الحَسَن، وتارةً يُراد به اللذيذ، ويُعيِّن ذلك السِّياقُ، فقول الله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ المُراد بـ﴿ٱلطَّيِّبِ﴾ هنا الحَسَن، والمُراد بـ﴿ٱلْخَبِيثَ﴾ الرَّديءُ، والمُراد بقوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ المُراد بها الحلال؛ لقوله: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾؛ لأنه لو قِيل: المُرادُ اللَّذيذ لكان قوله: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ لا مَعنَى له، ولا يُمكِن إقامة الشُّكْر إلَّا إذا تَناوَل الإنسان

الشيء الحَلال، والمُرادُ بقوله هنا: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ﴾ المُراد بها ما طاب ولَذَّ، وإنما قُلْنا بذلك؛ لأن رِزْق الله عَزَّوَجَلَّ بالمَعنى العامِّ يَشمَل الحلال والحَرام؛ ولهذا نَقول: إن الإنسان إذا اكتَسَب مالًا مُحَرَّمًا عن طريق الرِّبا مثَلًا فإنه مَرزوق لا شَكَّ، لكنه رِزْق فيه التَّبِعَة.

وقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ اسم الإشارة مُبتَدَأ، وما بعدَه عَطْف بَيان أو نَعْت، و(رب) خبَر المُبتَدَأ يَعنِي: هذا الذي أَمَدَّكم بهذه الأشياءِ الأربَعِ هو الله لا أَحَدَ غيرُه، وقوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾ يَعنِي: جل وعلا ربُّ عِباده الذي هو الخالِق المالِك المُدبِّر؛ لأن الربَّ يَجمَع ثلاثة أَوْصاف: الخَلْق، والمِلْك، والتَّدبير.

وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ﴿فَتَبَارَكَ﴾ قيل: مَعناه: تَعالى وتَعاظَم، وهذا المَعنَى قَريب، ولكن فيه أن (تبارَك) أَخصُّ من ذلك، ومَعنَى (تبارَك)؛ أي: أنه ذو البرَكة العظيمة الثابتة؛ ولهذا لا يُطلَق على غير الله بهذا المَعنَى أي: بمَعنى أنه ذو البَرَكة العَظيمة الثابِتة؛ لأن هذا الوَصفَ لا يَليق إلَّا بالله عَزَّوَجَلَّ، وأمَّا ما يَقوله بعض الناس -كما سيَأْتي إن شاءَ الله في الفَوائِد- فسنَتكلَّم عليه.

وقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ﴿رَبُّ﴾ هذه عَطْف بَيان أو صِفة للَفْظ الجلالة، والعالَمون كلُّ مَن سِوى الله، كل الخَلْق عالَمون، وسُمُّوا بذلك؛ لأنهم عالَم على خالِقهم، ففي كلِّ الخَلْق آية من آيات الله، كما قيل:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ[1]

والربوبية هنا الربوبية العامَّة؛ لأنه أَضافها إلى العالَمين، فهي عامَّة شامِلة.

---

(١) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن الله تعالى هو خالِق الأرض؛ لقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: نِعْمة الله عَزَّوَجَلَّ علينا؛ لكون الأرض ذاتَ قَرار؛ أي: مُستَقِرَّة لا تَميد.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الأرض لا تَتحرَّك؛ لقوله: ﴿قَرَارًا﴾، هكذا قال بعضُ العُلَماء، ولكن إذا قارَنَّا هذه الآيَةَ بقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل:١٥] تَبيَّن أن الاستِدْلال بهذه الآيةِ على أن الأرض لا تَتَحرَّك فيه نظَر فيُقال: إِذَنْ من فَوائِد هذه الآيةِ أن نِعْمة الله عَزَّوَجَلَّ علينا بكَوْن الأرض لا تَميد بنا ولا تَضطَرِب بنا.

ومِن ثَمَّ نَعرِف الحُكْم على اختِلاف الناس اليوم ما بين مُؤيِّد ومُفنِّد، هل الأرض تَتحرَّك أو لا تَتحرَّك، فمن المَعروف عند عُلَماء الفَلَك أنها تَتحرَّك، وهذا عِندهم بمَنزِلة الأمور البَدَهيات اليَقينِيَّات التي لا تَقبَل الجدَل، يَقولون: إن الأرض تَتَحرَّك وتَدور بذاتها دَوَرانًا يَختَلِف به الليل والنهار، وتَدور دَوَرانًا مِحوَرِيًّا، به تَختَلِف الفُصول، وليس عندهم في ذلك شَكٌّ، ولا يُجادِلون في هذا، ومن العُلَماء مَن قال: لا، إنها لا تَدور، بل هي ساكِنة قارَّة، وإن اختِلاف الليل والنهار إنما يَكون بسبب دوران الشَّمْس على الأرض لا بسبَب دَوَران الأرض.

والذي يَظهَر لي أن القُرآن الكريم ليس فيه شيءٌ صَريح بأنها تَدور أو لا تَدور، وهو إلى كونها تَدور أقربُ من كونها لا تَدور؛ لأن نفَي الأخصِّ في قوله: ﴿أَن

تَمِيدَ بِكُمْ﴾ يقتَضي وجود الأعَمِّ؛ كما قُلنا في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾: إن هـذه الآيَةَ تَدُلُّ على ثُبوت رُؤية الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن نَفيَ الإدراك يَدُلُّ على ثُبوت أصل الرؤية، نَفي المَيدان يَدُلُّ على وجود أصل الحَرَكة.

لكن الأمر خَطير فيما أَرَى، هل الشمس هي التي تَدور على الأرض عنـد الطُّلوع والغُروب أو لا؟ نحن نَعتَقِد أنها هي التي تَدور، ولا مانِعَ من أن يَكون هُناك دَوَران للأرض ودَوَران للشمس؛ لأن ظواهِر الكِتاب والسُّنَّة كلها تَدُلُّ على أن الشمس هي التي تَطلُع وتَغرُب وتَميل وتَزول وتَزيغ، وما أَشبَهَ ذلك، فقد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٧] فهذه أربعة أَفْعال كلُّها أُضيفَت إلى الشمس، والأصل أن ما أُضيف إلى الشيء فهو فِعْـله، وقال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في سورة (ص): ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص:٣٢]، وقال تعالى في سورة الكَهْـف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾ [الكهف:٨٦]. وقال النبيُّ ﷺ لأبي ذَرٍّ حين غرَبت الشمس قال: «**أَتَدْرِي أَيْنَ ذَهَبَتْ؟**» قال: الله ورسوله أعلَمُ[١].

فكُلُّ هذه الأفعالِ مُضافة إلى الشمس نَفْسها، فكيف نَعدِل عن ظاهِر هذا اللَّفْظ إلى مَعنًى آخَرَ بدون أَمْر قَطعيٍّ يَكون لنا حُجَّة عند الله عَزَّوَجَلَّ أن نُخالِف ظاهِر كلامه.

لكن مَن تَبيَّن له الأمر تَبيُّـنًا واضِحًا ورأَى أنه أَمْر قَطعيٌّ يَقـينيٌّ بدَهيٌّ كما يَقولون؛ فإنه يُمكِن أن تُؤوَّل الآيات بأن نِسبة الطلوع إلى الشمس والغُروب

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم (٣١٩٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٩).

والذَّهاب باعتِبار رَأْي العَيْن، لا باعتِبار الواقِع، لكنِّي إلى الآنَ لم يَتبَيَّن لي أن اختِلاف الليل والنهار يَكون بدوَران الأرض، بل هو يَكون بدوَران الشَّمْس، والله على كل شيء قَديرٌ.

فإن قال قائِل: ما الجَمْع بين قول النبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**بِأَنَّ الشَّمْسَ تَسْجُدُ كُلَّ غُرُوبٍ عِنْدَ الْعَرْشِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَسْتَأْذِنُ رَبَّهَا فِي أَنْ تُشْرِقَ فَيَأْذَنَ لَهَا**»(١)، ومِمَّا قرَّره العِلْم الحَديث أن الشمس لا يُمكِن أن تَغرُب أبدًا، فهي كل لحظة إمَّا أن تُشرِق على ناس، أو تَغرُب على آخَرين، وأن في شَمال الكُرَة الأرضية الشمس سِتة أشهُر كامِلة لا تَغرُب، وسِتة أشهُر كامِلة غير مَوْجودة.

فالجَوابُ: نحن ذكَرْنا قاعِدة، أن الأمور الغَيْبية التي لا يُدرِكها الحِسُّ تَبقَى على ظاهِرها، ولا يُقال: كيف نَجمَع؛ لأن هذا أمر لا نُدرِكه حتى نَجمَع، فنَقول كما قال الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أَنَّهَا إِذَا غَرَبَتْ تَسْجُدُ**»، ولم يَقُل الرسول كلَّما غرَبت في أي مَكان، قد يَكون سُجودها إذا غرَبَت عن هذا الوجهِ -وجهِ الأَرْض- الذي فيه الحِرمان، بخِلاف ما إذا غابت على وَجْهٍ آخَرَ، لا نَدرِي، فنحن نَقول كما قال الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ونُقيِّد الزمَن بما قيَّده الرسول، يَعنِي: إذا غابَت عن المَدينة حصَل هذا، وهذا أَمْر مُمكِن مُحتَمَل؛ لأن أَفضَلَ وجه الأرض هو هذا الوَجهُ الذي فيه المَسجِد الحرام، والمَسجِد النبويُّ، والمَسجِد الأقصى.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن السماء مَبنيَّة؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ وهو كذلك قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات:٢٧]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم (٣١٩٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٩)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧] إِذَنْ فهِي أَجرامٌ، ولا شكَّ في هذا، وهي أجرام محفوظة لا يُمكِن الوُلوج إليها إلَّا بعد إِذْن، ويَدُلُّ لهذا أن أَفضَل الرُّسُل البشَرية مُحَمَّدًا ﷺ، وأَفضَلَ الرُّسُل الملَكية جِبريلَ؛ كِلاهُما لم يَدخُل السماء الدنيا وما بعدَها إلَّا بعد استِئْذان، مِمَّا يَدُلُّ على كَمال حِفْظها.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: مِنَّة الله تعالى علينا نحن البَشَر أن صوَّرنا هذا التَّصويرَ البَديع الذي هو أحسَن الصُّوَر فقال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [التغابن:٣].

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: تَحريم التصوير، نَقول: إن مَن صوَّر فقد نازَع الله تعالى فيما هو من اختِصاصه وهو الخَلْق؛ ولهذا جاء في الحَديثِ: «**يُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»(١) وهذا هو الصحيح أن التَّصوير حرام، بل هو من كَبائِر الذُّنوب؛ لأن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لعَنَ فاعِله(٢).

ولكن هنا ثلاثة أُمور:

الأمر الأول: الصُّورة التِّمثالية بمَعنى أن يَخلُق الإنسان من الطين، أو الخَشَب، أو الحديد شيئًا على شَكْل صورة، هذه لا شَكَّ في تَحريمها؛ ولهذا قال في حديث عليِّ بنِ أبي طالب الذي رواه مُسلِم أنه قال: لأبي الهياجِ: «أَلَا أَبعَثُكَ على ما بعَثَني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تَدَعَ قَبْرًا مُشرِفًا إلَّا سَوَّيْتَهُ، ولا تِمثالًا إلَّا طَمَسْتَه»(٣)

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧/٩٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من لعن المصور، رقم (٥٩٦٢)، من حديث أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

ولا أَعلَمُ نِزاعًا بين العلماء في تحريم ذلك.

الثاني: ما كان بالرقْم -أي: التصوير بالرقْم- بمَعنى أن الإنسان يُصوِّر بيَدِه صُورة، فهذه اختَلَف فيها السلَف والخلَف، فمِنهم مَن قال: إنها لا تَحرُم؛ لقوله في الحديث الصحيح الذي رواه البُخاريُّ: «**إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ**»(١) وهذا رقْم في ثوب، فلا يَحرُم؛ ولأن هذا ليس شَيْئًا مُجسَّمًا حتى يُطابِق ما خلَق الله عَزَّوَجَلَّ، إنَّما هو شَكْل فقَطْ، والصورة التي صوَّرها الله هي جِسْم محَسوس مَلموس يُشاهَد بالعين، وأمَّا هذا فهو مُجرَّد تَلوين، فلا يَدخُل في الحديث، ولكن الجُمهور على أنه داخِل في الحديث، بدليـل حَديث النُّمرُقة حديث عائِشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن الرسول ﷺ جاءَ إلى بَيْتِه فلم يَدخُل من أَجْل صورة كانت في نُمرَقة جعَلَتها للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢).

وهذا هو الصَّحيح أن التَّصوير برَسْم اليد حرام، وداخِل في اللَّعْن، ولا يَحِلُّ لأحَد أن يَقوم به.

الثالث: ما كان تَصويرًا بالالتِقاط، وليس باليـد، وذلك ما يُعرَف بالتصوير الفُوتوغرافيِّ الذي ليس للإنسان فيه أي عمَل، بل هو شيء يَتمثَّل أمام هذا الضوءِ المُعيَّن فيَنطَبع، وليس للإنسان فيه أيُّ عمَل سِوى تحريك الآلة التي تَقوم بالْتِقاط هذه الصُّورةِ، فهذا مُختَلَف فيه اختِلافًا كبيرًا بين المُتأخِّرين؛ لأنه لم يَظهَر إلَّا أخيرًا، فاختَلَفوا فيه، والذي يَتبيَّن لي أنه لا يَدخُل في التصوير؛ لأن هذا لم يَخلُق بيَده كما

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصورة، رقم (٥٩٥٨)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧/٩٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

خلَق الله عَزَّوَجَلَّ لم يُشكِّل العَيْن، ولا الأَنْف، ولا الفَمَ، ولا الشَّفَة، ولا أي شيء، غاية ما هنالك أن هـذا الضوءَ انعكَس على هذه الصورةِ، فانطَبَعت فهو بمَنزِلة ما لو شاهَـدْت المِرآة فرأَيْت صورتَك فيها، إلَّا أن الفَرْق أن هـذا يَثبُت، وما في المِرآة يَزول بزوالِكَ، ولهـذا نُسمِّي صورة الناظِر في المِرآة نُسمِّيها صورة، وهي بالاتِّفاق لا تَدخُل في التصوير المَنهيِّ عنه، لكن يَبقَى النَّظَر لماذا صوَّر هذه الصورةَ؟

إذَنِ الآنَ: تَقرَّر عندي هذا التَّصويرُ مُباح.

لكن لماذا صوَّر؟ نَقول: نُجرِي على هذا ما نُجرِيه على سائِر المُباحات، وهو أنه إذا كان لغَرَض مَقصود فهو مُباح، وإذا كان لغَرَض مُحرَّم فهو حرام، فلو أن إنسانًا صوَّر صورة امرَأة أَجنَبِيَّة من أَجْل أن يَتلَذَّذ برؤيتها كلَّما سنَحَت له الفُرصة؛ لقُلنا: هذا حرام لا شَكَّ. ولو أَراد أن يُصوِّر صورة عَظيم ليُعلِّقها في بيته؛ قلنا: هذا حرام. ولو أَراد أن يُصوِّر صورة أبيه أو أخيه أو عمِّه أو صديقه من أَجْل أن يَتسلَّى به عند المَصائِب؛ قلنا: هـذا حرام. فيَكون هذا المُباحُ حُكْمُه حُكْم الغرَض الذي من أَجْله صُوِّر، هـذا ما يَظهَر لي حول هذه المَسأَلةِ، والناس فيها بين مُتهاوِن وبين مُتَشدِّد، والذي يَظهَر -والله أَعلَمُ- هو هذا.

فإن قال قائِل: أحيانًا لا يَتمكَّن الخاطِب من رُؤْية مَخطوبته، وفي الغالِب صورة لها فهل تقوم مقام النظر؟

فالجَوابُ: من السُّنَّة أن يَنظُر الخاطِب إلى مَخطوبته بالشُّروط المَرعيَّة المَعروفة عند العُلَماء، والصورة لا تَقوم مَقام النظَر، ولا فائِدةَ منها؛ أوَّلًا لأنك كثيرًا ما تَرَى صورة شخص ما في مَجلَّة أو صَحيفة، ثُم إذا رأَيْت الرجُل نفسه وجَدْته يَختلِف، وهذا شيء مُجرَّب ومُشاهَد، هذه واحِدة.

الشيء الثاني: ربما تَكون هذه المَرأةُ عند التِقاط الصُّورة لها على أحسَن تَجميل بمكياج وكُحْل، وما أَشبَه ذلك، فتُصوَّر على هـذا الوجهِ وتُعطَى الخاطِب، فإذا نظَرها على الطبيعة -كما يَقولون- وجَد خِلاف ذلك، وجَد أن لا عينَ ولا وجهَ، وحينَئِذٍ يَحصُل البَلاء، فالذي نَرى أنه يَحرُم أن يَتَبادَل الخَطيبان الصوَر، ثُم إن هذه الصورةَ قد تَبقَى عند الخاطِب أو عند المخطوبة أيضًا، ولو بعد إطلاق الخِطبة، يَتمتَّع بالنظَر إليها متى شاء، وهي أيضًا تَتَمتَّع بالنظَر إليه متى شاءَتْ.

مسألة: بالنسبة لحَبْس الضوء في الكاميرا، هناك عمَلية تُسمَّى بالرتوش، وهذه العمَلية يَدخُل فيها المُصوِّر بقلَم رَصاص يُغيِّر في الصورة إذا أَراد؛ فما حكمها؟

فالجَوابُ: الظاهِر أن هذه تَدخُل في التَّحريم؛ لأن له عمَلًا في شَكْل الصورة.

فإن قال قائِل: بعض صِغار السِّنِّ يَعنِي: غير المُكلَّفين يَرسُمون رُسوماتٍ للناس، هل لنا أن نُحرِّم هذا عليهم كما يَحرُم على الكِبار، على القاعِدة المُطَّرِدة؟

فالجوابُ: أي نعَمْ، فما يَحرُم على الكِبار يَحرُم على الصِّغار، لكن الصغير لا يُؤاخَذ عليه، وإنما يُؤاخَذ عليه وليُّه؛ حيث لم يَمنَعه منه، ثُم هناك أشياءُ يُمكِن أن يَتَسلَّى بها الإنسان غير صوَر الحَيوان: شجَر، جِبال، نُجوم، شمس، أنهار، بِناء، مُمكِن، لكن الشَّيْطان زَيَّن للناس سوء العمَل، أمَرهم أن يَصنَعوا هذا الشيءَ المُشتَبِه، أو الذي هو مُحرَّم بالاشتِباه، ويَعدِلوا عن شيء مُباح.

الآنَ في بعض المَصنوعات ما هو جميل، والإنسان يَتمتَّع بالنظَر إليه وهو مَصنوع: سيَّارة، قلَم، ساعة، وغير ذلك، فلماذا نَعدِل إلى الشيء الذي فيه اشتِباهٌ، أو إلى شَيءٍ مُحرَّم لا اشتِباهَ فيه عن شيء مُباح؟!

تنبيه: نحن نَتكلَّم عن التصوير من حيثُ هو تَصويرٌ، لا عن المُصوِّر، المُصوِّر هو ونِيَّته، إذا كانت نِيَّته سَيِّئة فهو حرام وإذا كانت غير سَيِّئة فهو حلال.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: مِنَّة الله عَزَّوَجَلَّ علَيْنا برِزْقه إيَّانا من الطَّيِّبات؛ لقوله: ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ ذكَرْنا أن المُراد بـ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ هنا اللَّذائِذ؛ ليَشمَل الرِّزْق العامَّ والخاصَّ، وليُعلَم أن الرِّزق يَنقَسِم إلى قِسْمين: رِزْق عامٌّ، ورِزْق خاصٌّ. فالعامُّ كل ما يَنتَفِع به الإنسان فهو رِزْق، كما قال السَّفَّارينيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والــرِّزْق مــا يَنفَــع مــن حَــلال أَوْ ضِده...............[1]

وهو الحَرام، هـذا رِزْق عامٌّ يَستَوي فيـه المُؤمِن والكافِر، والبَرُّ والفـاجِر، والمُكتَسَب عن طريق حلال والمُكتَسَب عن طريق الحَرام، كل هذا رِزْق، وعلى هذا فالمَسروق بالنِّسبة للسارِق رِزْق، لكنـه رِزْق، وإن تَمتَّع به في الدنيا فسيَكون عليه وَبالًا في الآخِرة.

أمَّا النوع الثاني من الرِّزْق فهو الرِّزْق الطَّيِّب الحَلال، وهذا هو الرِّزْق الخاصُّ، وهو الطَّيِّب الحلال، وهو خاصٌّ بالمُؤمِن، وعلى هذا فالكافِر ليس له رِزْق خاصٌّ إطلاقًا حتى لو اكتَسَبه عن طريق الحـلال، فليس رِزْقًا خاصًّا، بل هو داخِـل في العُموم؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف:٣٢]، ولغير الَّذين آمَنـوا ليسَتْ لهم؛ ولهذا نَقول: الكافِرُ يُحاسَب على كل لُقْمة وكل شَرْبة، كل لُقْمة أَكَلها وكل شَرْبة شَرِبها يُحاسَب عليه يوم القِيامة، بل إن مِن الخطَر أن يُحاسَب

---

(١) العقيدة السفارينية (ص:٦٤).

المُؤمِن على الطَّيِّبات إلَّا بالشُّروط التي ذكَرَ الله ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟﴾ [المائدة:٩٣]، شُروط ثَقيلة بِحِلِّ الرِّزْق، مع أنه طَيِّبٌ، نَسأَل الله أن يُعينَنا على تحقيق هذه الشُّروطِ.

إِذَنِ: الكافِرُ لا يُمكِن أن يَكون في حَقِّه رِزْق خاصٌّ، كل الرِّزْق وإن كان طيِّبًا فهو عامٌّ بالنِّسبة له؛ لأنه يُحاسَب عليه، أمَّا المُؤمِن فينَقسِم الرِّزْق في حَقِّه إلى خاصٍّ وعامٍّ، فما أَثِمَ به فهو من العامِّ، وما لم يَأثَم به فهو من الخاصِّ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: بَيان أن رُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ مَبنيَّة على الرحمة؛ لقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ﴾؛ أي: الذي أَعطاكُم هذه الأشياءَ الأَرْبعة ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ فرُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ مَبنيَّة على الرحمة، ويَدُلُّ على ذلك قولُه في سورة الفاتِحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٢-٣]، فرُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ مَبنيَّة على الرحمة والرَّأْفة.

فإن قال قائِلٌ: يَنتَقِض عليكم هذا بما يَحصُل في الحياة الدنيا من المُنغِّصات التي تُؤذِي الإنسان، وربَّما تَضُرُّه؟!

قلنا: هذه بالنِّسْبة للمُؤمِن رَحمة؛ لأنها مُكفِّرة للذُّنوب، لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ شَيْءٌ مِنْ هَمٍّ أَوْ غَمٍّ أَوْ أَذًى إِلَّا كَفَّرَ الله بِهِ عَنْهُ حَتَّى الشَّوْكَةُ يُشَاكُهَا، إِذَنْ هي رحمة؛ لأنها تُكفِّر السَّيِّئات، ومع احتِساب الأَجْر مع الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تكون حسَنات؛ لأن تَرقُّب ثواب الله، واحتِساب الأَجْر على الله عمَل صالِح يُثاب عليه المَرْء، وهذا الأذى، أو هذا الضرَرُ الذي يَنال العَبد عرَض يَزول؛ ولهذا لو رجَعْت إلى الوَراء في تَفكيرك لوَجَدْت أنه مَرَّ بك أشياءُ كَثيرة من الأَذى، وأَشياءُ كثيرة من الضرَر، فزالَت وكأنها لم تكُن.

إِذَنِ: الثَّواب الذي حصَل وتَكفير السَّيِّئات الذي حصَل هو خَيْر من هـذه الأَذايا وهذه الأَضرارِ، فتكون بذلك رَحْمة، فلا تَخرُج عن نِطاق الرَّحمة والرُّبوبية.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: بيان عظَمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وقدِ استَنْبط بعض العُلَماء من هذا أن اسمَ الله عَزَّوَجَلَّ تُنال به البرَكة واستَشهَد لذلك بقوله: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ بِبِاسْمِ اللهِ فَهُوَ أَبْتَرُ**»[1] وهذا ليس ببَعيد، وإن كان فيه شَيْءٌ من الرَّكاكة.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: عُموم رُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

ويَتَفرَّع على ذلك: أنه يَجِب أن يَقوَى اعتِماد الإنسان على الله في جَلْب المَنافِع، ودَفْع المَضارِّ؛ لأنه إذا كان ربَّ العالَمين عَزَّوَجَلَّ، فهو مُسيطِر على كل العالَمين، وله السُّلْطان على كل العالَمين.

ويَتفرَّع على ذلك أيضًا مَسأَلة أُخرى، وهي: اللُّجوء إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عند حُصول المُضايَقات من بني آدَمَ أو غير بني آدَمَ؛ لأنه سبحانه رب العالَمين بيَدِه الأَمْر، فهو القادِر على أن يَعصِم الإنسان من الأَسَد الضارِي المُهاجِم، وإن كان الإنسان لا يَستَطيع بمُجرَّد قُدْرته، لكن الله تعالى قد يَصرِفه عنه.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: إثبات رُبوبية العامة؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وهناك رُبوبية خاصَّة، ورُبوبية أخصُّ، وقدِ اجتَمَع النوعان في قوله تعالى عن سحَرة آل فِرعونَ: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٢١-١٢٢].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «بذكر الله».

إِذَنْ: رُبوبية الله العامَّة شامِلة للمُؤمِن والكافِر، والبَرِّ والفاجِر، الرُّبوبية الخاصَّة للمُؤمِنين، الرُّبوبية التي هي أخصُّ للرُّسُل وللأَنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ ولهذا نَعرِف أن من صِفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ما يَكون عامًّا، وخاصًّا، وأخصَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: أن كل المَخلوقات آيَة على الله؛ لقوله: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ وقد قُلْنا: إنهم سُمُّوا بذلك لأنهم علَمٌ على خالِقهم جَلَّ وَعَلَا، والله أَعلَمُ.



الآية (٦٥)

• • ◦ • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [غافر:٦٥].

• • ◦ • •

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ﴿ هُوَ ٱلْحَيُّ ﴾ جملة خبَرية تُفيد الحَصْر وهذا الحَصرُ حَصرٌ إضافيٌّ؛ لأن المُرادَ بـ﴿ٱلْحَيُّ﴾ هنا الحيُّ حياةً كامِلةً، أمَّا مُطلَق الحياة فيَكون فيه وفي غيره؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [المُلك:٢]، أمَّا الحَياة الكامِلة فهي لله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (لا) نافية للجِنْس، و(لا) النافِية للجِنْس نصٌّ في العُموم، و﴿إِلَٰهَ﴾ بمَعنى: مَألوهٍ؛ لأن فِعالًا يَأتِي بمَعنَى: مَفعول في اللُّغة العرَبية، وله شَواهِدُ كثيرة: مثل: غِراس، وبِناء، وفِراش، وما أَشبَهها.

إِذَنْ: ﴿إِلَٰهَ﴾ بمَعنَى: مَألوهٍ، والمَألوه مَعناه: الذي تَألَهُه القُلوب مَحبَّةً وتَعظِيمًا؛ أي: تَهواه وتَميـل إليه؛ مَحبَّة له وتعظيمًا له، فبالمَحبَّة يَكون فِعْل المأمور، وبالتَّعْظيم يَكون تَرْك المَحظور.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا هُوَ﴾ (إلَّا) أداة حَصْر، والحَصْر إثبات الحُكْم في المحصور فيه، ونَفيُه عمَّا سِواه، وإذا كان الأمر كذلك بَقِيَ فيه إشكال؛ أنك إذا قلتَ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقلت: إن ذلك للحَصْر، ورَدَ على قَلْبك، أو أُورِد عليه أن هُناك آلهةً

دون الله بنَصِّ القُرآن، كما قال تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [هود:١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص:٨٨].

والجَوابُ عن ذلك أن يُقال: إن خبَرَ (لا) محذوف، وتَقديرُه (حَقٌّ)؛ أي: لا إلهَ حقٌّ إلَّا الله، وإذا كان هذا هو التَّقديرَ لم يَرِد الإشكال الذي ذكَرْنا؛ لأن الآلِهة التي سِوى الله كلُّها باطِلة، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢].

وما قرَّرْناه هنا في هـذه الكلِمةِ -كلِمة الإخلاص- هو الذي تَطمَئِنُّ إليـه النَّفْس، وإلَّا قد اختَلَف فيه العُلَماء -عُلَماء العَربية، وعُلَماء التوحيد- على أقوال مُتعدِّدة تَبلُغ نحو سِتَّة أقوال، ومِمَّا ذُكِر أن الخبر محذوف تَقديره مَوجودٌ، لا إلهَ مَوجـودٌ، وهذا لا شَكَّ أنه باطِل؛ لأنك إذا قلتَ: لا إلهَ مَوْجـودٌ إلَّا الله. لزِمَ من ذلك أن تَكون الآلِهة التي تُعبَـد من دون الله هي الله، وأن تَكون عِبـادتها حَقًّا، وأُلوهيَّتها حقًّا.

إِذَنِ: المُتعيِّن ما دَلَّ عليه القُرآن أن الخبَر محذوف تقديرُه (حَقٌّ)؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ﴾.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر:٦٥].

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَٱدْعُوهُ﴾ اعبُدُوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾] وهذا التَّفسيرُ يُعتبَر قاصِرًا؛ لأن المُراد بالدُّعاء هنـا دُعاء العِبادة ودُعاء المَسأَلة، فالذي يُدعَى دُعاءَ مَسأَلة هو الله، والذي يُدعَى دُعاءَ عِبادة هو الله.

كأن المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ اقتَصر على العِبـادة؛ لقوله: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾؛ لأن

الدِّين هو العمَل، ولكن يُقال: إن الدُّعاء من العمَل، ولا بُدَّ فيه من إخلاص، فالصواب أن قوله: ﴿فَادْعُوهُ﴾؛ أي: اعبُدوه واسألوه، فهو دُعاء عِبادة ودُعاء مَسألة.

إذا قال قائِل: دُعاء المَسألة واضِح أنه دُعاء، تَقول مثلًا: يا ربِّ اغفِرْ لي، يا ربِّ يَسِّرْ أمري وإخواني المُسلِمين؛ لكن كيف كانت العِبادة دُعاء؟.

فالجَوابُ: العابِد يَدعو الله بِلِسان الحال؛ لأَنَّك لو سأَلته لماذا عبَدْتَ الله لقال: أَرجو ثَوابه، وأَخشَى عِقابه. إِذَنْ فهو داعٍ بلِسان الحال، ﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ ﴿مُخْلِصِينَ﴾ اسم فاعِل، وفِعْله: أَخلَص، ومَعنَى أَخلَص؛ أي: نَقَّى الشيء من غيره، أَخلَصه يَعنِي: جعَله خالِصًا لا شائِبَةَ فيه، إِذَنْ فمَعنَى مُخلِصين؛ أي: مُنقِّين العِبادة والدعوة له وحدَه.

فإن قال قائِل: التَّفريق بين دُعاء المَسأَلة ودعاء العِبادة، أليس جميع الدُّعاء يُعتَبَر من العِبادة؟

فالجَوابُ: بلى، لكن فَرْق بين أن أَقوم أُصلِّي، أو أَقول: يا ربِّ اغفِرْ لي، الثاني سُؤال صريح.

والعِبادة سُمِّيت دُعاءً؛ لأن العابِد يُريد الثواب والنَّجاة من العِقاب، فهو داعٍ بلِسان الحال. أمَّا الدُّعاء الصريح فهو بلِسان المَقال: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي وارحَمْني، وما أَشبَهَ ذلك.

والكل يُطلَق على العِبادة، لكن هذا عِبادة، والدُّعاء عِبادة؛ لأنك تَتعبَّد لله، وتَتذلَّل له بالسُّؤال، والعِبادة مَعروفة، وكلُّها أيضًا يُسمَّى مَسأَلة؛ لأن العابِد سائِل.

قوله: ﴿لَهُ ٱلدِّينَ﴾، الدِّين يُطلَق في القُرآن الكريم على مَعنَيَيْن: المَعنَى الأوَّل العمَل، والمعنى الثاني الجزاء، فمن الأوَّل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:٦]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة:٤]؛ لأن يوم القِيامة لا عمَلَ فيه، فيَوْم الدِّين يَعنِي: يوم الجزاء، والمُراد به هنا ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ العمَل ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾؛ أي: مُخلِصين له عمَلَكم، وهو الدُّعاء.

وقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من الشِّرْك] مُتعلِّق بـ﴿مُخْلِصِينَ﴾؛ أي: مُنقِّين له من الشِّرْك؛ بحيث لا يَكون في عمَلكم إشراك.

وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هذه جُملة تَتضمَّن الثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ بعُموم رُبوبيته، والحمد مَصدَر حمِد يَحمَد حَمْدًا، وهو -أَعنِي: الحمدَ- وَصْف المَحمود بالكَمال على وجه المَحبَّة والتَّعظيم.

فقولنا: «وَصْف المَحمود بالكَمال» خرَج به القَدْح؛ لأن القَدْح وَصْف المَوْصوف بالنَّقْص.

وقولنا: «على وجهِ المَحبَّة والتَّعْظيم خرَج به المَدْح»؛ لأن المَدْح المُجرَّد قد لا يَكون للمَحبَّة ولا للتَّعْظيم، قد يَكون للخَوْف، فربَّما يَمدَح الرجُل سُلطانًا جائِرًا لا لَمحبَّته ولا لتَعظيمه، ولكن للخَوْف منه، أمَّا الحمد فلا يَصدُر إلَّا عن مَحبَّةٍ وتَعظيم.

وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ»(١) المُراد بالمَدْح هنا الحَمْد.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الغيرة، رقم (٥٢٢٠)، ومسلم: كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، رقم (٢٧٦٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ اللَّام هنا للاختِصاص والاستِحْقاق، للاختِصاص لأن الحمد المُطلَق لا يَصِحُّ إلَّا لله وحدَه، والاستِحْقاق لأن المُستَحِقَّ للحمد حَقيقة هو الله عَزَّوَجَلَّ، المخلوق وإن استَحَقَّ الحمد لكنه ليس استِحْقاقًا حَقيقيًّا؛ لأن كلَّ شيء يَأتيك من المَخلوق، أو كلَّ كَمال في المخلوق فمِن الله، فأنا أَحمَد المَخلوق عندما يُحسِن إليَّ، أو عندما أَرَى فيه صِفاتِ كَمال أَحمَدُه، لا لأنه هو المُستَقِلُّ بذلك ولكن لأنه السبَب.

إِذَنِ: اللَّام هنا ﴿لِلَّهِ﴾ للاستِحْقاق والاختِصاص.

وقوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الرَّبُّ هو الخالِق المالِك المُدبِّر، يَعنِي: كلِمة (رب) المُضافة إلى الله عَزَّوَجَلَّ أو التي وُصِف بها الله تَتَضمَّن ثلاثة مَعانٍ: الخَلْق، والمُلْك، والتَّدْبير، فالله عَزَّوَجَلَّ هو الخالِق لكل شيء، وهو المالِك لكل شيء، وهو المُدبِّر لكل شيء، حتى المُشرِكون يُقِرُّون بهذا ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٣١].

وقوله: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قال العُلَماء: العالَم كلُّ مَن سِوى الله، وسُمُّوا عالمًا؛ لأنهم علَم على خالِقهم جَلَّوَعَلَا، إِذْ إن في كل شيء من هذه المَخلوقاتِ آيَة تَدُلُّ على عظَمة الربِّ وقُدْرته، وغير ذلك ممَّا تَقتَضيه مَعانِي الرُّبوبية.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: ثُبوت الحَياة المُطلَقة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾، وحَياة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كامِلة من كل الوُجوه، فهي كامِلة؛ لأنها لم يَسبِقْها عدَم، كامِلة

لأنها لا يَلحَقها فَناءٌ، كامِلة لأنها مُتضَمِّنة لجميع أوصاف الكَمال، كامِلة لأنها مُنزَّهة عن كل صِفات النَّقْص، فكَمالها من وُجوه أربَعة: من جهة أنه ليست تُسبَق بعدَم، ومن جهة أنه لا يَعتَريها الفَناء، ومن جهة أنها كامِلة مُتضمِّنة لجميع أَوْصاف الكَمال، ومن جهة رابِعة مُنزَّهة عن كل نَقْص، كما قال تعالى: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ [البقرة:٢٥٥]، انظُرِ ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ صِفة كَمال، ونَفيُ نَقْص.

فإن قال قائِل: الحيُّ من الأسماء اللازِمة أو المُتَعدِّية؟

فالجوابُ: من الأسماء اللازِمة، وقد ذكَر العُلَماء في كتُب التَّوْحيد أن أسماء الله عَزَّوَجَلَّ إن كانت مُتعدِّية فإنه لا يَتِمُّ الإيمان بها إلَّا بأمور ثلاثة: إثباتها اسم لله، وإثبات ما دلَّتْ عليه من الصِّفات، وإثبات ما يَترتَّب على هذه الصِّفاتِ.

وأمَّا إذا كان الاسم لازِمًا فإنه يَتضمَّن شَيْئَيْن: إثبات ذلك الاسمِ لله عَزَّوَجَلَّ، والثاني إثباتُ ما دلَّ عليه من الصِّفات فقَطْ.

مسألةٌ: هناك قاعِدة عِلْمية أن المادَّة لا تَفنَى ولا تُستَحْدَث من العدَم، ورأَيْنا أن الذي يَعتَقِد مَدلولها فهذا كُفْر، كلُّ شيء فانٍ إلَّا وجهَ الله، كل شيء هالِك إلَّا وجهَه، ومَعنَى هالِك: قابِل للهَلاك، وقد يَجعَله الله مُؤبَّدًا كالجَنَّة والنار، لكن الذي أَوجَد قادِر على الإعدام، والإعدام أهونُ من الإيجاد، وقولهم أيضًا: لا تُستَحْدَث، مَعناه: حكَموا بأنها أَزَليَّة، أزليَّة أبدية، لا يَقول هذا مُؤمِن.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: انتِفاء الأُلوهية عمَّا سِوى الله؛ لقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وهي تَألُّه العبد لله عَزَّوَجَلَّ محبَّةً وتعظيمًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: وُجوب الإخلاص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في العِبادة والدُّعاء؛ لقوله:

﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر:٦٥].

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: إثبات كَمال الله عَزَّوَجَلَّ في ذاته وفي إنعامه؛ لقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فالله أَثنَى على نَفْسه بذلك لكَمال صِفاته.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: عُموم رُبوبية الله عَزَّوَجَلَّ لكل شيء؛ لقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن المُستَحِقَّ للحَمْد هو الله عَزَّوَجَلَّ، والمُختَصَّ بالحَمْد المُطلَق هو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



الآية (٦٦)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر:٦٦].

ثُم قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [غافر:٦٦] إلى آخِره.

﴿قُلْ﴾ الخِطاب للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يُخاطِب المُشرِكين، أُمِر أن يُخاطِب المُشرِكين فيَقول: ﴿إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿إِنِّي نُهِيتُ﴾ الجُملة هنا مُؤكَّدة بـ(إنَّ)، و﴿نُهِيتُ﴾ فِعْل ماضٍ مَبنيٌّ لما لَمْ يُسمَّ فاعِله، وحُذِف الفاعِل للعِلْم به، كما قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، حُذِف الفاعِل للعِلْم به؛ لأنه لا أحَدَ يُنازِع في أن الخالِق هو الله.

وهنا المَسألة مَسألة شَرْعية نَهيٌ، فلا نِزاعَ في أن الذي له الأمر والنَّهيُ هو الله، كما أنه الذي له الخَلْق. إِذَنْ يَكون الناهِي هو الله عَزَّوَجَلَّ، والنَّهيُ: طلَب الكفِّ على وجهِ الاستِعْلاء بصيغة المُضارِع المَقرون بـ(لا) الناهِيةِ، هذا تَعريف النَّهيِ في أُصول الفِقْه.

فقَوْلنا: «طلَب الكفِّ» خرَج به الأَمْر، وخرَج به المُباح.

وقولنا: «على وَجْه الاستِعْلاء» خرَج به الدُّعاء، مثل: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾؛

لأنَّنا لا نَدعو الله على وجه الاستِعْلاء، بل على وَجهِ الاستِضْعاف، نَستَضْعِف أنفسنا أمام الله عَزَّوَجَلَّ.

وخرَج بقولنا: «بصِيغة المُضارِع المَقرون بـ(لا) الناهِيةِ» خرَج به نحوُ قولِك: انتَهِ عن كذا، اجتَنِبْ كذا، هذا نَهيٌ لكِنه ليس نَهيًا اصطِلاحيًّا، بل هو أَمْر بالاجتِناب.

فلو قال لك قائِل: اجتَنِبِ الرِّجْس من الأوثان. فهذا أَمَر باجتِنابه الرِّجْس من الأوثان، لكن إذا قلت: لا تَقرَبِ الرِّجْس من الأوثان. صار نَهيًا.

فائدة: النهيُ المَعنويُّ غير النَّهيِ الاصطِلاحيِّ، ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠] هذا ليس نهيًا اصطِلاحيًّا، فالنَّهيُ في الاصطِلاح هو طلَب الكفِّ على وَجْه الاستِعْلاء بصيغة المُضارِع المَقرون بـ(لا) الناهِية، هذا تَعريفه عِند العُلَماء، أمَّا النَّهيُ بمَعنى العامِّ فهو ما دلَّ على نَهيٍ، حتى الاستِفْهام بمَعنى الإِنْكار يَدُلُّ على النهيِ، حتى لو قلت لواحِد فعَل شيئًا غيرَ مَرغوب فيه: أَتَفْعَل هذا؟ مع أنك مُستَفهِم الآنَ، لكنه مُتضَمِّن للنَّهيِ، نحن لا نَتكلَّم عن الاصطِلاح، تَعريفه اصطِلاحًا وارِد، ولَسْنا نَتكلَّم عمَّا يُفيد النهيَ، ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ﴾ لو قُلت: إن هذا نهيٌ. قلنا: غلَط، بل نَقول: هذا أَمْر بالاجتِناب.

فقوله: ﴿نُهِيتُ﴾ هذه صِيغة فِعْل ماضٍ، لكن ليسَت صِيغة نهيٍ، إخبار بأنه نُهِي، فما صِيغة النَّهيِ؟! فالنهيُ بالصِّيغة المُصطَلَح عليه هو طلَب الكفِّ على وَجْه الاستِعْلاء بصيغة المُضارِع المَقرون بـ(لا) الناهيةِ، هذا النهيُ، وأمَّا ما دلَّ على النهيِ بغير هذه الصِّيغةِ فهو لا يُسمَّى نَهيًا اصطِلاحًا، وإن كان نهيًا بالمَعنَى، ولكن ليس نَهيًا بالاصطِلاح.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿أَنۡ أَعۡبُدَ﴾ العِبادة

هي التَّذلُّل للمَعبود مَحبَّة وتَعظيمًا.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تعبُدون ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾] وهذا أيضًا فيه شيء من القُصور، والصَّواب أن المُراد تَدْعون؛ أي: تَعبُدون وتَسأَلون؛ لأن من المُشرِكين مَن يَسأَلون أصنامَهم، ويَتَذلَّلون لها بالسُّؤال، فهي أعَمُّ مِمَّا ذكَره المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿نُهِيتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

وقوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: مِن سِوى الله.

وقوله: ﴿لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي﴾ ﴿لَمَّا﴾ ظَرْف زَمان بمَعنَى: حين، و(لمَّا) تَأتِي في اللُّغة العرَبية على أربعة أَوْجهٍ:

الوجه الأوَّل: أن تَكون بمَعنى (حين) كما في هذه الآيةِ.

والوجه الثاني: أن تَكون بمَعنَى (إلَّا) كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق:٤]، مَعنَى ﴿لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾: إلَّا علَيْها حافِظ.

الوجه الثالِث: أن تَكون أداة جَزْم كقوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨] أي: بَلْ لم يَذوقوا عَذابي، ولكنه قَريب.

الوجه الرابع: أن تَكون حَرْف وجود لوجود؛ كقولك: لمَّا جاءَ زَيْد جاء عَمرٌو.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَمَّا جَآءَنِيَ ٱلۡبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّي﴾ أي: حين جاءَني، والبَيِّنات صِفة لمَوْصوف مَحذوف للعِلْم به، والتَّقدير: الآياتُ البيِّنات.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [دَلائِل التَّوْحيـد] والمَعنَى أعَمُّ مِمَّا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل هي دَلائِل التوحيد، ودَلائِل القُدْرة، ودَلائِل السَّمْع والبصَر، وغير ذلك.

المُهِمُّ: أنه جاءَه البَيِّنات من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وأنتم تَرَوْن في القُرآن العزيز كلِمة البَيِّنات دائِمًا مَحذوف مَوْصوفها، وذلك للعِلْم به، والشيء المَعلوم يَجوز حَذْفه كما قال ابنُ مالِكٍ في الأَلْفية:

وَحَــذْفُ مَــا يُعْلَــمُ جَــائِزٌ ....[1]

وهذه قاعِدة عامَّة في كل شيء، ليس في المُبْتَدَأ والخبَر فقَطْ، بل في كل شيء.

وقوله: ﴿مِن رَّبِّى﴾ مُتعَلِّق بـ(جاءَ) أي: جاءَني من الله عَزَّوَجَلَّ، ولكنه ذكَره باسمِ رُبوبية؛ لأن هذه رُبوبية خاصَّة يُربِّي بها الله عَزَّوَجَلَّ أنبياءَه ورُسُله.

﴿وَأُمِرْتُ﴾ مُقابِل: ﴿نُهِيتُ﴾، ﴿نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ﴾ ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الآمِر الله، والأَمْر طلَب الفِعْل على وجه الاستِعْلاء بصيغة الأَمْر، أو غيرها مِمَّا يَدُلُّ على الأَمْر.

وقوله: ﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾ ﴿أَنْ﴾ مَصدَرية، و﴿أُسْلِمَ﴾ فِعْل مُضارِع مَنصوب بها، ومَعنى ﴿أُسْلِمَ﴾: أَستَسْلِم لربِّ العالَمين، والمُراد بالإسلام هنا الإسلام الشرعيُّ؛ لأنه هو الذي بِطاقتنا، وهو الذي يُمكِن أن نَفعَله أو لا نَفعَله، وهو الذي لا يَكون إلَّا من المُؤمِن.

أمَّا الإسلام الكَونيُّ فليس بطاقَتِنا ولا يُمكِنُنا أن نُدافِعه، ويَكون من المُؤمِن والكافِر.

إِذَنْ: يَتبيَّن لنا أن الإسلام يَأتِي على وَجْهين أو له مَعنَيان:

المعنى الأَوَّل: الإسلام الكَونيُّ.

---

(١) الألفية (ص:١٨).

والثاني: الإسلام الشرعيُّ، فالإسلام الكونيُّ القَدريُّ، والثاني الإسلام الشرعيُّ الدِّينيُّ.

فمِن الأوَّل قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران:٨٣] الإسلام هنا كَونيٌّ؛ لأنه قال: ﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ والإسلام الشرعيُّ لا يَكون بالإكراه، والإسلام الشرعيُّ لا يَكون عامًّا لكل شيء، فالإسْلام هنا كَوْنيٌّ قَدَريٌّ، وهنا قوله: ﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾ المُراد به الإسلام الشرعيُّ الدِّينيُّ، يَعنِي: ﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾؛ أي: أَستَسْلِم تعبُّدًا وتَذلُّلًا لله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ نَقول فيها ما قُلْنا في مِثل الآيات السابِقة، لكن لو قال قائِل: لماذا لم يَقُل: أن أُسلِمَ لله؟ قُلنا: ليَكون ذلك دليلًا على وجهِ الإِسلام يَعنِي: لماذا أَسلَمْت؟ لأن الله ربُّ العالَمين، وربُّ العالَمين أحَقُّ أن يُسلَم له، وأن يُتعَبَّد له عَزَّوَجَلَّ، فهو كالدليل للحُكْم السابِق الذي هو الإسلام.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن النبيَّ ﷺ عَبْد مَأْمور مَنهيٌّ، يُؤخَذ ذلك من قوله: ﴿أَنْ أُسْلِمَ﴾.

ويَتفرَّع على هذه الفائِدةِ: بُطلان دَعْوى مَن يَقول: إن النبيَّ ﷺ له الأَمْر والنَّهيُ في السمَوات والأرض؛ لأنه لا يُمكِن أن يَكون كذلك وهو مَأمور مَنهيٌّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: وجوب الإِخْلاص لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لقوله: ﴿نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ﴾، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾ وهذا حَقيقة الإِخْلاص.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الإشارة إلى القاعِدة المَشهورة، وهي أن التَّخلِية قبلَ التَّحلِية، ليسَت تَحليـة الماء، التَّحلية يَعنِي: التَّزيين، التَّخْلية قبـل التَّحْلية، تُؤخَذ من قـوله: ﴿نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ﴾ فهذه تَخْلية، ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾ هذه تَحلِية، ووجهُ كون التَّخْلية قبل التَّحْلية أن التَّحْلية إذا ورَدَت على مَحلٍّ غيرِ نَظيف صارَت ناقِصة مُتلوِّثة، فأنت طهِّر المَحلَّ أوَّلًا ثُم حَلِّه ثانيًا. وهكذا كلِمة الإخلاص (لا إلهَ) نَفيٌ (إلَّا الله) إثباتٌ، الأوَّل تَخلية والثاني تَحلِية.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: بُطلان عِبادة ما سِوى الله؛ لأن النهيَ يَقتَضِي البُطلان والفَساد، فلمَّا نُهينا عن عِبادة ما سِوى الله دلَّ ذلك على أنها باطِلة.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كغَيْره يَحتاج إلى العِلْم؛ لقوله: ﴿لَمَّا جَآءَنِىَ ٱلْبَيِّنَٰتُ مِن رَّبِّى﴾.

فإن قال قائِل: في هذا إشكال كبير، وهو كيف يَكون الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يَعلَم ببُطْلان هذه الآلهِةِ إلَّا حين جاءَه النَّهيُ، مع أن بُطلان هذه الآلِهةِ مَركوز في الفِطَر والعُقول؛ أمَّا كونه مَركوز في الفِطَر فلِقوله ﷺ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى الفِطْرَةِ**»(١)، والفِطْرة هي عِبادة الله وحدَه؛ وأمَّا العَقْل فلأنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ استَدَلَّ على بُطلان الآلِهة بدَليل عَقْليٍّ، حين قال لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٤٢]؟

قُلنا: إن الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعلَم هذه الآلِهةَ، لكنه أَسنَد هذا العِلْم إلى

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآيات البيِّنات؛ لإثبات الرِّسالة، فتكون الرِّسالة مُؤيِّدة لما تَقتَضيه الفِطْرة، ويَدُلُّ عليه العَقْل.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن ما جاء به الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فهو آياتٌ بيِّناتٌ ليس فيها خَـفاءٌ؛ لقوله: ﴿ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾، والعجَب أن المُشرِكين كانوا يَتردَّدون إلى مَنـزِل الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خِفْية يَستَمِعون القُرآن؛ لأنه أَخَذ بألبابهم وعُقولهم، لكِنهم -والعِياذ بالله- يُنكِرون استِكْبارًا ومُكابَرة.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: التَّحذيرُ من خَفاء ما جاء به الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، بمعنى أن الذي لا يَرَى ما جاء به الرسولُ مُتضَمِّن للآيات البيِّنات فلْيَعلَم أن على قَلْبه غِشاوة؛ لأن القَلْب النَّظيف النَّزيهَ لا بُدَّ أن يَعرِف أن ما جاء به الرسول حقٌّ بيِّن، لكن قد تَتَراكَم الذُّنوب -والعِياذ بالله- على القُلوب، فلا تَعرِف الحقَّ، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٣-١٤]، فصاروا يَرَوْن هذا القُرآنَ الكَريمَ يَرَوْنه أساطيرَ الأوَّلين، نَسأَل الله أن لا يُعمِيَ قُلوبَنا وقلوبَكم، فالمَسأَلة خطيرة، إذا لم تَجِد قلبَك مُستَنيرًا بهذا القُرآنِ، أو بعِبارة أعمَّ بما جاء به الرسولُ، فاعلَمْ أن في القَلْب بَلاءً، فداوِ القَلْب ما دام في أوَّل المَرض، حتى لا يَستَشرِيَ المَرض فيَقضِي على القَلْب، فلا تَتمكَّن من إصلاحه بعدُ.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: عِناية الله تعـالى برسوله محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، وذلك في إثبات رُبوبيته الخاصَّة في قوله: ﴿مِن رَّبِّى﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: وُجوب الإسلام لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ﴾.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: الإشارة إلى أنه لا بُدَّ للقَلْب من حرَكة، فإمَّا إلى باطِل وإمَّا

إلى حَقٍّ؛ لقوله: ﴿نُهِيتُ﴾، وهذا تَفريغ، فهذا الفَراغ لا بُدَّ أن يَكون له ما يَملَؤُه وهو الإسلام؛ لأن كـل شيء إذا لم يَكُن له بَديل سيَبقَى الأمر خاوِيًا، فإذا خَـلا المَكان من الباطِل وجَبَ أن يُملأَ بالحَقِّ، وهكذا أيضًا إذا تَأمَّلت وجَدْت كل شيء باطِلًا، إذا لم يَخلُفه حقٌّ بَقِيَ الأمر خاوِيًا فيتَذبذب الإنسان، لَمَّا قال الله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾ ماذا قال؟ ﴿وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [البقرة:١٠٤] فلا بُدَّ من قول، فإذا أُبطِل الباطِل فلا بُدَّ أن يَخلُفه حقٌّ.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أن ما سِوى الله لا يَستَحِقُّ أن يُسلَم له؛ لقوله: ﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فمَن كان ربَّ العالَمين فهو الأحَقُّ بالإسلام له، ولا يُوصَف بربِّ العالَمين إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: إثبات عُموم الرُّبوبية لله؛ لقوله: ﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مُراعاة الوَصْف المُناسِب وإن كان فيه عُدول عن الأشهَرِ؛ لقوله: ﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ عُدولًا عن (لله) مع أن الله هو الأَشهَر، لكن اعتِبار الوَصْف المُناسِب أَوْلى، والله أَعلَمُ.



الآية (٦٧)

• • ✿ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر:٦٧].

• • ✿ • •

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ إلى آخره ﴿خَلَقَكُم﴾ أي: ابتدَأ خلْقكم، والخَلْق بمعنَى: الإيجاد مع التَّقدير، قال الشاعِرُ:

فَلَأَنْتَ تَخْلُقُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُ ... النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي[1]

فهو إيجاد بتَقدير.

﴿مِّن تُرَابٍ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بخَلْق أبيكُم آدمَ مِنه]، فالأصل أنَّنا من تُراب من هذه الأَرْضِ ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه:٥٥]، فالأَرْض هي الأوَّل والآخِر بالنِّسبة لبني آدَمَ إلى يوم البَعْث.

﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مَنِيٍّ]، وهذا باعتِبار نَسْل آدمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ﴿ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ هذا الطورُ الثالِثُ، والثاني باعتِبار نَسْل آدَمَ، والعلَقة قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [دَمٌ غَليظ]، مثل الخَيْط ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، وطوَى الله تعالى ذكَر المُضْغة،

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: ديوانه (ص:٣٢).

وإنشاء الخَلْق الآخَر إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾؛ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بمَعنَى: أطفالًا]، وإنَّما قال: [بمَعنى: أَطْفالًا]؛ لأنها حال من الكاف في ﴿يُخْرِجُكُمْ﴾ وهي جَمْع، وطِفْل مُفرَد، وعلى هذا فيَتعيَّن أن يَكون (طِفل) بمَعنَى: (أطفالًا)، وقيل: إن ﴿طِفْلًا﴾ بمَعنَى المُفرَد، وأن المعنى: ثُم يَخرُج كل واحِد مِنكم طِفْلًا. فيَكون ﴿يُخْرِجُكُمْ﴾ جَمعًا باعتِبار المَجموع؛ أي: أن كل واحِد منَّا يَخرُج طِفلًا، وعلى هذا فلا حاجةَ إلى تَأْويل طِفل بمَعنَى: أطفال.

﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ثُم يُبقِيكم لتَبلُغوا] وإنَّما قدَّر ذلك؛ لأن اللَّام تَحتاج إلى مُتعلَّق، وعلى هذا فمُتَعلَّقها مَحذوف، والتَّقدير: ثُم يُبقِيكم ﴿لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [تَتكامَل قُوَّتُكم من الثلاثين سَنَةً إلى الأَرْبَعين]، هذا بُلوغ الأشَدِّ، أَقْوى ما يَكون الإنسان من ثلاثينَ سَنَةً إلى أَربَعين، ثُم يَبدَأ بالانحِدار شيئًا فشيئًا، ولكن قد يَكون هناك عوامِلُ تُوجِب أن تَبقَى قوَّته مُدَّة من الزمَن أكثَر، وقد تَكون هناك عوامِلُ تُوجِب أن تَنهَدِم قوَّته قبل تَمام الأربَعين، لكن في الأصل أنه إذا تَمَّ الإنسان أربَعين سَنَةً بَدَأَ بالضَّعْف.

﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ أي: كامِل قُوَّتكم، ﴿ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بضَمِّ الشين وكَسْرها] يَعنِي: ﴿شُيُوخًا﴾ و«شِيُوخًا» والقِراءتان سَبْعيَّتان. وهذه طريق المفَسِّر إذا ذكَر الوَجْهين جميعًا فمَعناه أن القِراءتَيْن سَبْعيَّتان.

﴿ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخًا﴾ يَعنِي: كبارًا. يَعنِي: تَبلُغوا سِنَّ الشَّيْخوخة، ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ﴾. قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: قبلَ الأَشُدِّ والشُّيخوخة، فَعَل ذلك بكم لتَعيشوا ﴿وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى﴾]. والمفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُقدِّر ذلك لوُجود حَرْف العَطْف، وهو قوله: ﴿وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى﴾، ولعلَّ ﴿أَجَلًا مُّسَمًّى﴾ قال المفَسِّر: [وَقْتًا

مَحدودًا]، والمُسمَّى بمَعنى: المُعيَّن، وهو بمَعنَى: المَحدود ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ أي: تكونوا من ذَوِي العُقول، وتَفهَموا حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ في تَقديره وتشريعه.

فأَنْتُم تَرَوْن الآنَ أن القَدَر يَكون فيه المُقدَّر شيئًا فشيئًا حتى يَكمُل، وهكذا الشَّرْع تَكون فيه الشرائِع شيئًا فشيئًا حتى تَكمُل، وهذه من سُنَّة الله تعالى الكونية وسُنَّته الشرعية؛ أن الأُمور لا تَأتِي دَفْعة واحِدة، بل تَتَطوَّر حتى تَبلُغ الكَمال، وهذا من حِكْمته البالِغة.

وقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ليس المُراد بذلك عَقْل الإدراك، بلِ المُراد بذلك عَقْل التَّدبير والرُّشْد؛ لأن العَقْل عَقْلان: عَقْل إدراك تَتَوقَّف عليه التَّكاليف الشَّرْعية؛ ولهذا يُقال: من شُروط صِحَّة الصلاة العَقْل، والمُراد به عَقْل الإدراك، وعَقْل التَّدْبير والرُّشْد، وهو حُسْن التَّصرُّف؛ ولهذا نَقول: إن الكُفَّار لا يَعقِلون، مع أنهم بالنِّسبة لعَقْل الإدراك أقوياءُ أشِدَّاءُ أذكياءُ، لكن عَقْل التدبير والتَّصرُّف هم خالون منه.

قوله: ﴿وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ في هَذه الآياتِ بيَّن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَنشَأ بني آدَمَ، وغاية بني آدَمَ.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي خلَقَنا وحدَه، وأنه لا خالِقَ إلَّا الله، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في سورة الطُّور: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥] جوابُنا أنه لم يَخلُق من غير شيء، وليس هُمُ الخالِقين، إذَنْ فلَهُم خالِق.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَيان أن أصل بني آدَمَ هو التُّراب؛ لقوله: ﴿مِّن تُرَابٍ﴾ والتُّراب

مَعروف أنه يَختَلِف، ومن ثَم اختَلَفَت طبائِعُ بني آدَمَ، واختَلَفت ألوان بني آدَمَ، واختَلَفَت أَلْسِنة بني آدَمَ كما اختَلَف أَصْلُهم، فالتُّراب منه الرَّمْل والطين والسِّباخ، وغير ذلك.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: انتِقال هذا الأصلِ إلى أصلٍ آخَرَ، وهو الماء النُّطْفة المَنيُّ؛ قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق:٥-٧]، وفي آيةٍ أُخرى: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ يَعني: غَليظ، لا يَندَفِع ولا يَجرِي؛ لأنه غير سائِل ليس كالماء المائِع الذي يَسيل، بل هو ﴿مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ أي: ضَعيف لا يَتحرَّك.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَطوُّر خَلْق الإنسان في بطن أُمِّه، وهنا لم يَذكُر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إلَّا النُّطْفة والعلَقة؛ لأن النُّطْفة هي الأصل والعلَقة هي الأصل، والعَلَقة هي أصل مادَّة الحَياة، إِذْ إن الحَياة لا تَكون إلَّا بالدَّمِ، وهو أصل المادَّة، ولهذا لو تَفرَّغ دمُ الإنسان لهلَكَ.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: بَيانُ قُدرة الله عَزَّوَجَلَّ أنه بعد هذا الجَنينِ، أو بعد هذه الحالِ في بَطْن أُمِّه يَخرُج طِفلًا مُتكامِلًا.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن الله تعالى قَسَم الناس بعد خُروجهم أطفالًا إلى أقسام:

القِسْم الأوَّل: أن يَبلُغ الإنسان أَشُدَّه ثُم يَموت.

والثاني: أن يَبلُغ الشيخوخة.

والثالث: أن يَموت قبل ذلك؛ أي: قبل أن يَبلُغ وقبل الشيخوخة، وعلى أيِّ أَساس يَكون هذا؟ نَقول: هذا مَحْض مَشيئة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ليس له أساس مَعلوم، لكنه مَحْض المَشيئة، لكن مع كونه مَحْض المَشيئة قد يُقدِّر الله تعالى أسبابًا كونية

وأسبابًا شرعية بها يَطول العُمر، وتَبقَى الصِّحَّة، وقد يُقدِّر الله أسبابًا على العكس من ذلك.

فمن أَسْباب الشَّرْعية ما ذكَره النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قوله: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، وَيُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»[1] فهذا دليل على أن صِلة الرحِم من أسباب سَعة الرِّزْق، وطول العُمر، فيُيسِّر الله تعالى لهـذا العبدِ أن يَصِل رحمه فيَطول عُمره، وهذا شيء مَكتـوب، ولكنَّنا لا عِلمَ لنا به، فحثَّنا النبيُّ ﷺ عليه بهذه الطَّريقةِ.

وأمَّا الأسبـاب الكونية فهو تَوقِّي الأسبـاب الضارَّة في الصِّحَّة، وهذا شيء لا نِهايةَ له، وهو أَمْر مَعلوم وأكثَرُ مَن يَعرِفه الأطِبَّاء، فيُيسِّر الله تعالى للإنسان من أسباب الصِّحَّة من دواء وغِذاء وهواء ما يَكون به طول العُمر.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الأَجَل مَهما طال بالإنسان فإنه مَحدود، له غاية مع أن الإنسان في نَفْسه يَمُدُّ أمَلًا بعيدًا جدًّا، يَظُنُّ أنه سيَبقَى عشَرات المِئات، ولكنه في الواقِع مَهما بلَغ فإن الأجَل مَحدود، والشيء المَحدود المعدود غايَتُه النِّهاية؛ لأن كل يوم يَمضِي يَنقُص العُمر، قال الشاعِرُ:

وَالمَـرْءُ يَفْـرَحُ بِالْأَيَّـامِ يَقْطَعُهَـا ... وَكُلُّ يَوْمٍ مَضَى يُدْنِي مِـنَ الْأَجَـلِ[2]

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم، رقم (٥٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذكره الأصمعي في قصة له مع أعرابي، انظر: نثر الدر في المحاضرات (٦/ ٣٧)، وزهر الآداب (٢/ ٤٥٦). وقريب منه بيت أبي العتاهية:

تظَـلّ تفـرح بالأيـام تقطعهـا ... وكلّ يوم مضى يدني من الأجـل

انظر: محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (٢/ ٣٩٦).

وهذا صَحيح، فالمَرْء يَفرَح بالأيام يَقطَعها، يَقول: ما شاء الله عُمري طويل، ومُتِّعْت كثيرًا. لكن كل يوم يَمضِي وكل يوم مضَى يُدنِي من الأَجَل، إِذَنْ يَطول من وَجْه ويَقصُر من وجهٍ آخَرَ، ثُم عند انتِهاء الأجَلِ ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات:٤٦].

وقِسْ ما يُستَقبَل بما مَضَى الآنَ، مِنَّا مَن عُمِّر سِتِّين سَنَةً، أو خَمسين، أو عِشرين سَنَةً، أو ما أَشبَه ذلك، هذه الأيامُ التي مضَت كأنها ساعة. يَعنِي: أنت اليوم كأَنْت بالأَمْس، وأنت بالأَمْس كأَنْت قبل أَمْسِ، كأنها ساعة، كأنها أحلام؛ ولذلك ﴿وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلًا مُّسَمًّى﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: بَيانُ نِعْمة الله علينا بالعِلْم والبَيان؛ لأن ذلك سبَب لبُلوغ الغاية في العَقْل، وذلك لقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات تَعليل أَحْكام الله؛ أي: أن أحكام الله تعالى مُعلَّلة بحِكْمة، وهل هذا مُقتَصِر على الأحكام الشرعية، أو على الأحكام الشَّرْعية والكَوْنية؟

الجوابُ: الثاني، فكُلُّ أحكام الله الكَوْنية والشَّرْعية كلُّها مُعلَّلة، كلُّها لِحِكْمة، لكِنَّ هذه الحِكْمةَ قد تكون مَعلومة لنا، والناس يَختَلِفون في هذا اختِلافًا عَظيمًا مُتبايِنًا، مِنهـم مَن يُطلِعه الله عَزَّوَجَلَّ على أسرار خَلْقه وأسرار شَرْعه، ومنهم مَن لا يُطلِعه، ومِنهم مَن بَيْنَ ذلك.

وكذلك أحكام الله الشَّرْعيةُ كلُّها لحِكْمة، كلُّها مُعلَّلة، وما يَذكُره الفُقَهاء من أن هذا الحُكمَ تَعبُّديٌّ لا يَعنُون بذلك أنه ليس له عِلَّة، وإنما يَعنون بذلك أن عِلَّته غير مَعلومة لنا، فنحن ليس لنا إلَّا مُجرَّد التَّعبُّد؛ ولهذا لَمَّا سألَتِ المرأة أُمَّ المُؤمِنين عائِشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا قالت: ما بَالُ الحائِضِ تَقضِي الصَّوْمَ ولا تَقْضِي الصَّلاةَ؟ قالَتْ:

كانَ يُصيبُنا ذَلِكَ فنُؤْمَرُ بِقَضاءِ الصَّوْمِ ولا نُؤْمَرُ بقَضاءِ الصَّلاةِ[1]. هذه الحِكْمةُ، إِذَنِ الحِكْمة شَرْع الله، شَرْع الله كلُّه حِكْمة، لكن لو أَراد إنسان أن يَلتَمِس لذلك حِكْمة مَعقولة فلا حرَجَ عليه.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: الثَّناء على أهل العَقْل؛ أي: على العُقَلاء؛ لأن الله تعالى جعَله غاية فقال: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ذكَرْنا الآنَ أن أحكام الله الكَوْنية والشَّرْعية لها حِكمة.

فإن قال قائِل: ماذا تُجيبون عن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٣]؟

الجَوابُ: إنه لا مُنافاةَ؛ لأن الله لم يَقُل: لا حِكمةَ لما يَفعَل. بل قال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾؛ لأن كل ما يَفعَله فهو حِكْمة لا يُسأَل عنه، نَعلَم أنه ما فعَله إلَّا لحِكْمة فلا يُسأَل عنه.



---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

الآية (٦٨)

• • ☙ • •

۞ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر:٦٨].

• • ☙ • •

ثُم قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ هذا كالأوَّلِ جُملة استِئْنافية تُبيِّن كَمال قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾؛ أي: يَجعَل الحياة في الميت، والموت في الحيِّ، هو الذي يُحيِي ويُميت وحدَه، لا أحَدَ يُحيِي ويُميت؛ ولهذا قال إبراهيمُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ للَّذي حاجَّه في ربِّه: ﴿قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:٢٥٨].

فلا يُمكِن أن يُحيِيَ أحَدٌ ميتًا، ولا أن يُميت حيًّا، فإن قيل: أَلَيْس عِيسى ابنُ مَريمَ يُحيِي الموتى؟ قُلنا: بلى، ولكن بإِذْنِ الله بنَفْس الآية يُحيِي المَوْتى بإِذْن الله، فإن قيل: أَلَيْس الرجُل يَقتُل الآخَر وهو حيٌّ فيَموت؟ قلنا: بلى، لكن ما فعَله فهو سبَب الموت، وليس هو الإِماتة، وكثيرًا ما تُقطَع أوداجُ الإنسان ويُشَقُّ بَطْنه ثُم يَبقَى حيًّا ويَحيا.

فالحاصِلُ: أن الإِحياء والإماتة بيَدِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإذا قضَى أَمْرًا أَراد إيجاد شيء فيَقول له: كُنْ. فيَكونُ، أمرًا هنا بمَعنى: شَأْن؛ أي: فهو واحِد الأمور، وليس

واحِد الأَوامِر أي: إذا قضَى شَأْنًا من الشُّؤون فقَدَّره فإنه لا يُعجِزه أن يُوجِده.

ونُجيبُه بالكلِمة: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ ولهذا فعِيسى يُوصَف بأنه كلِمة الله؛ أي: كان بكَلِمَته.

فالحاصِلُ: أنه إذا أَراد شيئًا، إذا قضَى أمرًا وقدَّره قال له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وهل المُراد المَوْجوداتُ أو المَعْدوماتُ أو الكُلُّ؟

الجَوابُ: الكل حتى لو أَراد إعدامَ شيءٍ قال له: ﴿كُن﴾ فينعَدِم، فقول المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [إيجاد شَيْءٍ] لو زادها: «أو إعدامه» لكان خَيْرًا؛ لأنه إذا قضَى أمرًا من إيجاد أو إعدام قال له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.

أمَّا غَير الله عَزَّوَجَلَّ فلو أَرَدْت أن تَهدِم بيتًا تَبقَى أيامًا وأنت تَهدِمه، لكن الله إذا أَراد أن يُهدَم هذا البَيْتُ أو القَريةُ كلُّها بكامِلها ماذا يَقول: كُنْ. فيكون تَنهَدِم، تكون هَباءً.

فإِذَنْ نَقول: إذا قضَى أمرًا بإيجاد شيءٍ أو إِعْدامه، ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] كلُّ شيء بقَدَر، الصغير والكبير، المُتعَلِّق بأفعاله وأفعال عِباده، كلُّ شيء خلَقه فهو بقَدَر ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ ويتأَخَّر المأمور؟

الجواب: ﴿كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ لَمح البَصَر ليس شيءٌ أسرَعَ منه واحِدة بدون تكرار.

﴿كُن فَيَكُونُ﴾ الفاء للتَّعقيب، وقال تعالى في بَعْث الناس: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ

وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات:١٣-١٤] سُبحانَ الله! ما أَعظَمَ قُدرةَ الله! كلِمة واحِدة بها تكون الأشياءُ كلُّها، كما أَراد الله عَزَّوَجَلَّ تكون كما أَراد الله، وليُنتَبه للنُّقْطة الأخيرة: «تَكون كما أَراد الله» وإن كان هذا المَأمورُ لا يَعلَم به لكِن لا بُدَّ أن يَكون كما أَراد الله؛ فلمَّا قال القلَمُ: ربِّي ماذا أَكتُبُ؟ قال: اكْتُبْ مَا هُوَ كائِنٌ إِلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وماذا فعَل؟ كتَبَ ما هو كائِن إلى يوم القِيامة، لأنه لا يَعلَم، لكن أُمِر فلا بُدَّ أن يَمتَثِل؛ قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلت:١١]، لا إكراهَ، بل طَوْع.

إِذَنْ نَقول: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ أي: بإيجاد شيء، أو إِعْدام شيء ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ الفاء في قول: ﴿فَإِنَّمَا﴾ رابِطة للجَواب -جَواب إذا- وهي تَدُلُّ على التَّعقيب، وقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بدون تَأْخير؛ لأن الفاء هنا للتَّعْقيب، قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بضَمِّ النُّون وفَتْحها بتَقْدير (أَنْ)].

إِذَنْ فيها قِراءَتان: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ «كُن فَيَكُونَ» فعَلى القِراءة الأُولى تَكون الفاء للاستِئْناف، وعلى الثاني تَكون الفاء فاءَ السَّببية التي يَنتَصِب بعدها الفِعْل، وهي مَعروفة في عِلْم النَّحْو، قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بتَقْدير (أن) أي: يُوجَد عَقِب الإرادة التي هي مَعنَى القَوْل المَذكور]، اللَّهُمَّ اعفُ عن هذا المفَسِّر، يَقول: عقِب الإرادة التي هي بمَعنَى القول المَذكور، يُريد أن يَنفيَ بذلك القولَ يَعنِي: أن قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ إِنَّما يُريد أن يَقول؛ لأنه عفا الله عنه. يُريد أن يَنفِيَ قول الله عَزَّوَجَلَّ فإن مَذهَبه مَذهَبُ الأشاعِرة الذين يَقولون: إن الكلام هو المَعنَى القائِم بالنَّفْس، وليس شيئًا يُسمَع، وليس تَوجيـهًا يُصدَر إلى المُوجَّه إليـه، مع أن الآية صَريحة ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ﴾ قـول صَريح مَصدَر، نعَمْ ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ نَقـول: مَعنَى

﴿يَقُولُ لَهُ﴾ على كلامِه. أي: يُريد أن يَكون فكان، ولا شَكَّ أن هذا تَحريف للكلِمِ عن مَواضِعه، نَسأَل الله تعالى أن يَعفُوَ عمَّن حرَّفه بحُسْن نِيَّة، والمفَسِّر لا نَعتَقِد فيه -إن شاءَ الله- إلَّا الخيرَ، لكنه أَخطَأَ في هذا، والصواب أنه يَقول قولًا مَسموعًا يَسمَعه المُوجَّهُ إليه، فيَمتَثِل أَمْر الله عَزَّوَجَلَّ.

فإن قال قائِل: البعض يَقول: سُبحانَ مَن أَمْره بين الكاف والنون، فهل هذا صحيح؟.

فالجوابُ: ليس بصحيح، فأَمْره بعد الكاف والنون ﴿كُنْ﴾ فهو يَكون بعد الكاف والنون. يَعنِي: أَمْره هنا بمعنى: مَأمور، فإن كان الأَمْر هو الفِعْل فهو قبل الكاف والنون، وإن كان الأَمْر هو مَأموره فهو بعد الكاف والنون.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الذي يُحيِي ويُميت، وهذا من تَمام رُبوبيته.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الإحياء والإماتة ليسَتْ صَعْبة عليه؛ لقوله: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الرَّدُّ على مُنكِري البَعْث الذين قالوا: ﴿مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ وجهُه أنه إذا قَضَى البَعْث يَقول: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾؛ ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ [يس:٧٧-٨٠]،

إلى أن قال: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

ولنَأتِ على بَيان الأدِلَّة الدالَّة على قُدْرة الله عَزَّوَجَلَّ على إحياء المَوْتى في هذه الآياتِ، لقَد ذكَر الله تعالى ثَمانية أَوْجُه على قُدْرته على إحياء المَوْتى:

الدليلُ الأوَّل: قوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ وجهُ الدَّلالة على قُدْرته على إِحياء المَوْتى من هذه الجُملةِ؛ لأن الذي قدَرَ على إِنْشائها أَوَّلَ مرَّة قادِر على إعادتها؛ لأن الإعادة أَهوَنُ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧].

الدليلُ الثاني: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ وجهُ الدَّلالة: الذي يَخلُق المَخلوقاتِ عالِمٌ بما خلَقَ. يَعنِي: هو لا يَخفَى عليه الخَلْق، فإذا كان لا يَخفَى عليه الخَلْق فما الذي يُعجِزه وهو على كل شيء قَديرٌ.

الدليل الثالث: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا﴾ وجهُ دَلالة هذه الجُمْلةِ على قُدْرة الله على إِحياء الموتى أنه يُوجَد شجَر مَعروف في الحِجاز إذا ضرَبْته بالقَدَح هكذا اشتَعَل نارًا فخرَجَت النار من ضِدِّها، فالذي أَخرَج الضِّدَّ من ضِدِّه قادِر على أن يُحيِيَ الموتى، فالشجَر الأخضَر فيه الرُّطوبة والبُرودة، والنار فيها اليُبوسة والحرارة، فيُخرِج هذه المادَّةَ الحارَّة اليابِسة من مادة رَطْبة بارِدة، وهذا من تَمام القُدْرة، وقوله: ﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ هذا للتَّأْكيد، لتأكيد أنه خرج هذا وأَوْقَدْتُموه.

الدليل الرابع: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ﴾ الذي خلَق السمَواتِ والأرضَ يَقدِر على إحيـاء المَوْتى، وجهُ الدَّلالة كما أنه خلَق السمواتِ والأرضَ على عظَمَتها فخَلْق الإنسانِ من بابِ أَوْلى أو إعادته؛

لأن خَلْق السموات والأرضِ أكبرُ من خَلْق الناس، فالقادِر على الأكبَرَ قادِرٌ على ما دونَه.

الدليل الخامس: ﴿وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ فإذا كان الخَلَّاق العليم فهو قادِرٌ على أن يَخلُق كلَّ شيء، ومنه إعادة الموتى.

الدليل السادس: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وجهُ الدَّلالة أن (شيئًا) نكِرَة في سِياق الشَّرْط فتَعُمُّ كل شيء حتَّى إحياء الموتى، أن يَقول له: كُنْ. فيَكون لا يَحتاج إلى أعوان، ولا إلى تَردُّد.

الدليل السابع: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ هذه الجُملةُ، وجهُ الدَّلالة منها:

الوجهُ الأوَّلُ: إذا كان مالِكًا لكل شيء -من عُموم ﴿كُلِّ﴾-، فإنه إذا كان مالِكًا لكل شيء فالبَعْث يَدخُل ضِمْن العُموم.

الوجهُ الثاني: (سُبحان) تَنزيهُ الله عن النَّقائِص.

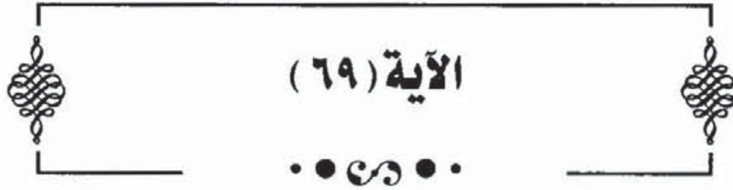
الوجهُ الثالِثُ: كون الله تعالى مالِك كل شيء هو خالِقه، خالِق كل شيء، وخالِق الشيءِ مالِكٌ له.

الدليل الثامن: قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وجهُ الدَّلالة فيه: لولا هذا الرُّجوعُ لكان الخَلْق عبَثًا، فكونُنا لا بُدَّ أن نَرجِع إلى الله، إِذَنْ فلا بُدَّ من الإحياء، وإلَّا لكانت الحياة كلُّها عبَثًا، فانظُرْ إلى تَقرير الله عَزَّوَجَلَّ الإحياءَ بعد الموت؛ لأنه يَنبَني عليه العمَل، لو أن أحَدًا لا يُؤمِن بيَوْم الحِساب لم يَعمَل، ما دام ليس في إلَّا الحياة الدنيا نَموت ونَحيا فلأيِّ شيءٍ يَعمَل، إِذَنْ إنسان يَعمَل في الدنيا يَنهَب، ويَسرِق، ويَزنِي،

ويَشرَب الخَمْر، ويَعمَل كل شيء؛ لأنه ليس وراءَ هذه الدُّنيا شيء.

فلا يُمكِن أن نَستَقيم إلَّا بالإيمان باليومِ الآخِر؛ ولهذا تَجِدون الله عَزَّوَجَلَّ يَقرُن الإيمان باليوم الآخِر بالإيمان به في مَواضِعَ كَثيرةٍ، ربما لو أَحصَيْناها لوجَدْناها أكثَرَ من الإيمان به وبالرُّسُل؛ لأن الإيمان باليومِ الآخِرِ عليه أساس العمَل، ونحن لولا أننا نَعتَقِد ونُؤمِن بأن أعمالنا أمامَنا يوم القِيامة، ما حرَصْنا على العمَل الصالِح؛ لأنه يَذهَب هَباءً؛ فلهذا الإيمانُ باليوم الآخِر من أعظَمِ البواعِث على الاستِقْرار، أمَّا مَن لا يُؤمِن باليَوْم الآخِر -والعِياذ بالله- ولا بالبَعْث، فهذا سيَكون عمَله كلُّه هَباءً.





الآية (٦٩)

• قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾ [غافر:٦٩].

• • • •

﴿أَلَمْ تَرَ﴾ هذا الاستِفْهامُ للتَّقْرير؛ لأن هَمْزة الاستِفْهام إذا دخَلَت على النَّفْيِ صارَت مُقرِّرة له، فمَعنَى ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أي: رأَيْت، والخِطاب إمَّا للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، أو لكُلِّ مَن يَصِحُّ أن يَتوَجَّه إليه الخِطاب، وهذا الخِطاب يَرِد كثيرًا في القُرآن.

وقد بيَّنَّا أن الخِطاب المُوجَّه إلى الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أو الذي ظاهِره أنه مُوجَّه إلى الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَنقَسِم إلى ثلاثة أقسامٍ:

القِسْم الأوَّل: ما هو مُختَصٌّ به قطعًا.

القِسْم الثاني: ما هو عامٌّ له وللأُمَّة قطعًا.

والقِسْم الثالِث: ما لا يَتبَيَّن فيه هذا ولا هذا.

أمَّا الأوَّل: وهو الخاصُّ بالرَّسول قَطعًا، فهو خاصٌّ به، ولا إشكالَ في ذلك مِثْل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح:١-٢]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:٦-٧]، وما أَشبَهها، الخِطاب هنا للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خاصَّةً ولا يَشمَل الأُمَّة.

وأمَّا الذي له ولغَيْره قَطْعًا، فمِثْل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾ [الطلاق:١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ لم يَقُل: إذا طلَّقْتَ النِّساء. فدَلَّ هذا على أن الخِطاب الخاصَّ به له وللأُمَّة؛ لأنه خاطَبه أوَّلًا بالنِّداء، ثُم وجَّه الخِطاب إلى الأُمَّة عُمومًا فقال: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ فدَلَّ هذا على أن الخِطاب الخاصَّ به بالنِّداء ليس خاصًّا به، بل هو له وللأُمَّة.

وأمَّا ما ليس كذلك -يَعنِي: ما ليس هذا ولا هذا- فقد اختَلَف فيه العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ هل هو خِطاب خاصٌّ بالرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولا يَشمَل الأُمَّة إلَّا حُكْمًا على سَبيل التَّأَسِّي به، أو أنه عامٌّ للرَّسول ﷺ ولغَيْره، ويَكون الخِطاب فيه لمَن يَصِحُّ خِطابه، والخِلاف في مِثْل هذا يَكاد يَكون لَفْظيًّا؛ لأن الجميع مُتَّفِقون على أن هذا الحُكْم ثابِت للرسول ولغيره، لكن إذا قُلْنا: إنه خاصٌّ. به صار بالنِّسبة لغَيْره عامًّا على وجهِ التَّأَسِّي والقُدْوة، لكن الحُكْم لا يَختَلِف في الواقِع؛ لأنه إن لم يَشمَل الأُمَّة لفظًا فقد شمِلها حُكْمًا؛ للأَمْر بالتَّأَسِّي به صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فهُنا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ مِمَّا يَدخُله الاحتِمال أنه خاصٌّ بالرَّسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أو عامٌّ لكل مَن يَتوجَّه إليه الخِطاب.

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [القُرآن] وهذا التَّفسيرُ يُعتبَر قاصِرًا؛ لأن آياتِ الله أَعظَمُ من كونها كَوْنية أو شَرْعية، وأعظَمُ من كونها في القُرآن، أو التَّوْراة، أو الإنجيل، أو غيرها من الكُتُب المُنـزَّلة على الرُّسُل، فالصواب أن نَقول: في آيات الله الكَوْنية والشَّرْعية، وأَوْلَى ما يَدخُل فيها القُرآن.

والمُجادَلة هي المُنازَعة مع الخَصْم من أَجْل صَرْفه عمَّا كان عليه من المُجادَلة، مَأخوذة من الجَدَل، وهو فَتْل الحَبْل حتى يَحتكِم ويَكون قويًّا، هؤلاء الذين يُجادِلون

في آيات الله يُجادِلون الرُّسُل وأَتْباعَهم، فالُمجادَلة بين الرُّسُل وأتباعهم كانت مُنذُ أن أُرسِل الرُّسُل إلى يَوْمنا هـذا، ولا تَستَغرِب أن يُوجَد مَن يُجـادِل في آيات الله عَزَّوَجَلَّ في هـذا الزمَنِ؛ لأن هـذا سُنَّة الله عَزَّوَجَلَّ مُنذُ أَرسَلَ الرُّسُل؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٣١]، ﴿لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾، وإذا كان له عَدوٌّ من المُجرِمين فلا بُدَّ أن يُجـادِل، وبالتالي أن يُجـالِد بالسُّيوف، المُجادَلة في آيات الله الكَوْنية أن يُنكِر أن يَقول: الله هو الخالِق. وقد وُجِد هذا فِعلًا، وُجِد مَن يَنسُب ما يَحدُث للكَوْن إلى الأمور الطَّبيعية دون أن يَكون لها مُدبِّر وقال: هذه طَبيعةٌ تَتَفاعَل ويَنتُج منها ما يُشاهَد.

ويُوجَد مَن يُجادِل في آيات الله الكونية بالأمور التي دون ذلك مِثْل أن يُثبِت شيئًا من الأَسْباب لم يَجعَله الله سببًا؛ كما يَحدُث لأهل الجاهِلية من التَّشاؤُم بالطيور والأماكن والأزمـان، وما أَشبَـه ذلك، فهُمْ يَتَشاءَمون في الأزمان بشَهْر صـفَر، يَقولون: إن هذا الشَّهرَ شَهْر شَرٍّ. يَتَشاءَمون أيضًا بالطَّيْر: بنوع الطير، أو بكَيْفية طَيَرانه، أو باتِّجاهه، أو ما أَشبَه ذلك، يَتَشاءَمون أيضًا بالأشخاص، يَرَى الإنسان الرجُـلَ أوَّل ما يَرَى فيَتَشاءَم به؛ حتى كان هـذا مَوْجودًا إلى قريب عَصْرنا فيما يَظهَر؛ بعض الناس في جِهة ما من المَمْلكة إذا أَتَى ليَفتَح دُكَّانه ثُم قابَلَه شَخْص قبيحُ المَنظَر مثَلًا قال: اليَوْم شُؤْم ليس هناك بَيْع ولا شِرَاء، هذا تَشاؤُم بالأَشْخاص. هذا أيضًا من المُجادَلة في آيات الله الكَوْنية.

أمَّا المُجادَلة في آيات الشَّرْعية فحدِّثْ ولا حرَجَ، يُكذِّبون بآيات الله الشرعية، يُنكِرونها، يُجـادِلون في بعض الأُمور فيها يَقولون: فيها تَناقُض، وفيها كذا، وفيها كذا. وأنواع الجَدَل كَثيرةٌ.

يَقـول: ﴿أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴾ قال المفَـسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿أَنَّىٰ﴾ كيفَ ﴿يُصْرَفُونَ ﴾ عن الإِيمان] يَعنِي: كأن هذا استِفْهام تَعجُّب وإنكارٍ، كيف يُصرَفون عن الإيمان مع أنه واضِحٌ بين، فهُمْ يُصرَفون عنه، ويُجادِلون فيه.



الآيات (٧٠-٧٢)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٠-٧٢].

ثُم قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ هذا بدَل من قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ أو عَطْف بَيان، والفَرْق بينهما أن عَطْف البَيان يُشبِه الصِّفة في بَيان المُبدَل منه، وأمَّا البدَل فقد يَكون بدَلًا مُجرَّدًا عن الصِّفة، فمثَلًا إذا قُلْت: جاء زَيْـد أَخوك. أخوك هنا بدَل لم يَستَفِد منها شيئًا كثيرًا، لكن إذا جاء عَطْف البيان مِثْل هذه الآيةِ: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ فقَدِ استَفَدْنا منها مَعنًى هو إلى الصِّفة أَقرَبُ منه إلى البدَلية؛ فلهذا يُسمُّونه عطْفَ بَيان ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: قالوا إنَّه كذِبٌ. والكِتاب هنا مُحلًّى بـ(أل)، فهل هي للعَهْد، أو للاستِقْرار، أو للجِنْس؟ أَقرَبُ شيء أنها للجِنْس، والمفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعَلها للعَهْد فقال: [القُرآن] ولا شَكَّ أنه لا يَجوز العُدول عن الجِنْس أو بَيان الحَقيقة، لا يَجوز العُدول عن ذلك إلَّا بدَليل.

فما هو الأصل في (أل) أن تَكون لبَيان الحَقيقة أو لبيان الجِنْس أو للعَهْد؟

الجواب: لبَيان الجِنْس؛ لأن بيان الجِنْس يَعنِي: الاستِغْراق، وهذا هو الأصل،

فإذا جعَلْتها للعهد فقَدْ عدَلْت بمَعناها العامِّ إلى مَعنًى خاصٍّ، وكذلك إذا جعَلْتها للحَقيقة، ونحن نَضرِب ثلاثة أمثِلة؛ ليَتبيَّن الأمر، إذا قلت: الرجُل خَيْر من المرأة. فهي ليسَتْ للعُموم؛ لأن من النِّساء من هو خَيْر من الرِّجال؛ إِذَنْ: هذا لبَيان الحَقيقة.

فإذا أَورَد عليك مُورِد ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ لأيِّ شيءٍ هذا؟ للجِنْس -يَعنِي: للعُموم، يَعنِي: خُلِق كلُّ إنسان ضَعيفًا-.

وإذا أَورَد عليك قولَ الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٥-١٦] فهي للعَهْد الذِّكريِّ.

قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ﴾ هذا أيضًا للعَهْد؛ أي: العَهْد الذِّهنيِّ.

هنا قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: حمَل قولَه: «الكِتاب» على العَهْد الذِّهنيِّ، وقال: إنَّه [القُرآن]، والصَّواب أنه عامٌّ، وأن المُراد به جِنْس الكِتاب، وذلك لأن التَّوراة كَذَّبت بها أُناسٌ، والإِنْجيل كذَّب به أُناس، وكذلك الزَّبور وبَقيَّة الكُتُب، وآخِرُها القُرآن.

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [مِن التَّوْحيد والبَعْث وهُمْ كُفَّارُ مكَّةَ ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾].

قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ عَطَفها على قوله: ﴿بِٱلْكِتَـٰبِ﴾ بإِعادة العامِل؛ لأن العَطْف يَكون بإعادة العامِل وبغَيْر إعادة العامِل، فتَقول: مرَرْت بزَيدٍ وعَمرٍو. هذا عَطْف بدون إعادة العامِل، مرَرْت بزَيْد وبعَمْرٍو هذا عَطْف

بإعادة العامِل، ويُفيد إعادة العامِل استِقْلال المعطوف عن المعطوف عليه؛ لأنه ليس تابِعًا له من كل وَجْه بدليل إعادة العامِل، فقوله: ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ يَدُلُّ على أن ما أُرسِلَت به الرُّسُل كأنه مُستَقِلٌّ عن الكِتاب؛ ولهذا كانَتِ السُّنَّة بمَثابة الكِتاب في الدَّلالة بوُجوب العَمَل بها.

وقوله: ﴿وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [من التَّوْحيد والبَعْث وهُمْ كُفَّار مكَّةَ] التَّوْحيد يَعنِي: تَوْحيد الله عَزَّوَجَلَّ بما يَستَحِقُّ من الأسماء والصِّفات والعِبادة والربوبية، وأمَّا البَعْث فهو إخراج الناس من قُبورهم يومَ القِيامة.

وقوله: [وهُمْ كُفَّارُ مكَّةَ] هذا لا وَجهَ له؛ لأن هذا الوَصفَ التَّكذيب بالكِتاب، وبما أُرسِل به الرُّسُل لا يَختَصُّ بأَهْل مكَّةَ هم وغيرهم، فالأَوْلى أن يُجعَل هذا عامًّا في كل مَن كذَّب بمُحمَّد ﷺ، بل قُلْ: عامًّا لكل مَن كذَّب الرُّسُل انتَبِهْ.

لكن إذا قال قـائِلٌ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ أَلَا تَدُلُّ بذلك على أن المُراد بذلِكَ الكُفَّار الذين كذَّبوا مُحمَّدًا ﷺ؟

الجَوابُ: لا؛ لأن قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تَهديد بما سيَكون في الدُّنيا، وما سيَكون في الآخِرة بدليـل قوله: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ والأغلال لا تَكون في الأَعْناق إلَّا يوم القِيامة.

قال المفَسِّر: [﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عُقوبةَ تَكذيبِهم ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ ﴿إِذِ﴾ بمَعنَى: إذا، ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ عَطْف على ﴿ٱلْأَغْلَٰلُ﴾ فتكون في الأَعْناق، أو مُبتَدَأٌ خبَرُه مَحذوف؛ أي: في أَرجُلِهم، أو خبَرُه ﴿يُسْحَبُونَ﴾ أي: يُجَرُّون بها].

قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ هو تَهديد بلا شَكٍّ؛ كقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، فقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ

أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ فيقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن [﴿إِذِ﴾ بمَعنَى: إذا]، ومِن المعلوم أن (إِذْ) تَأتِي للحاضِر وتَأتِي للماضِي، و(إذا) تكون للمُستَقبَل، فما الذي جعَل المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَصرِف مَعناها إلى المُستقبَل؟

الذي جعَله يَصرِف ذلك إلى المُستَقبَل أن الأَغلال لا تكون إلَّا يوم القِيامة، وهو مُستَقبَل.

ولكنَّنا نَقول: لا حاجةَ إلى ذلك، بل هي (إِذْ) على بابها، ولكنَّها حِكاية حال، وحِكاية الحال هي التي تَجعَل المُستَقبَل كأنه حاضِر، وهذا أَبلَغُ في التَّهديد. يَعنِي: كأن الأَغْلال الآنَ حاضِرة؛ لأنها أمر مُؤكَّد، ولا بُدَّ أن تَكون الأَغْلال في الأَيْدي، كما قال الله تعالى: ﴿غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ﴾ [المائدة:٦٤]، والسلاسل تكون في الأَرجُل، كما قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مُّقَرَّنِينَ فِي ٱلۡأَصۡفَادِ ﴿٤٩﴾ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ﴾ [إبراهيم:٤٩-٥٠]، لكن هنا يَقول: ﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ تقتَضِي أن يَكون ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ في الأعناق في مَحَلِّ الأَغْلال، ولكن في احتِمال آخَرَ بيَّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقَوْله: [عَطْف على ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ تكون في الأعناقِ] أي: مُبتَدَأ خبَرُه محذوف؛ أي: في أَرجُلهم، وإذا كانت مُبتَدَأ نَقول: الواو للاستِئْناف، و(السلاسل): مُبتَدَأ وخبَرُه محَذوف؛ أي: في أَرجُلهم، أو خبره ﴿يُسۡحَبُونَ﴾ ويَكون العائِد محَذوفًا، والتَّقديرُ: يُسحَبون بها ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ﴾ بها، فهُنا صار في إعراب (السَّلاسِل) ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الوجه الأوَّل: أنها مَعطوفة على ﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ فتكون والسلاسِل في الأعناق يَعنِي: مَعناه: تُغَلُّ أيديهم إلى أَعْناقهم بسَلاسِلَ.

والثاني: أن تَكون السلاسِل بالأَرْجُل، والخبَرَ محَذوف؛ أي: في أَرجُلهم.

والثالِث: أن تكون السلاسِل في الأَرجُل، والخَبَر قوله: ﴿يُسۡحَبُونَ ﴾، والمَعنَى: أنهم يُسحَبون بهذه السلاسِلِ، وهذا المَعنَى هو أقرَبُها لظاهِر القُرآن كما قال تعالى: ﴿يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ﴾ [القمر:٤٨]، فهُمْ إذا سُحِبوا على وُجوههم فتكون السلاسِلُ في الأَرجُل، فهذا أَقرَبُ الاحتِمالات التي ذكَرها المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ﴾؛ أي: جَهَنَّمَ] ووُصِفَت بذلك لأنَّها شَديدةُ الحَرارة، [﴿ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ ﴾ يُوقَدون]؛ لأن النار وَقودُها الناسُ والحِجارةُ.

من فوائِدِ الآياتِ الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: العَجَب من حال هَؤُلاءِ المُكذِّبين بالكِتاب وبما جاءَت به الرُّسُل؛ لقوله: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ وهُمْ -واللهِ- عجَب؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٌ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾ [الرعد:٥].

وإن قال قائِلٌ: في ﴿ أَلَمۡ تَرَ﴾ فسَّرْتم الاستِفْهام أنه استِفْهام تَقريريٌّ، ثُم قُلْتم: من فَوائِده التَّعجُّب، فهل هذا التَّعجُّبُ ليس استِفْهامًا؟

فالجَوابُ: من قوله: ﴿أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ﴾، فقَوْله: ﴿أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ﴾ استِفْهام.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الإنسان يُصرَف عن الحَقِّ مع بَيانه ووُضوحه، وهذا يُؤدِّي إلى فائِدة أُخرى، وهي خَوْف الإنسان من أن يُصرَف عن الحَقِّ، ويَنتُج عن ذلك فائِدة ثالِثة، وهي سُؤال الإنسان ربَّه دائِمًا أن يُثبِّته؛ ولهذا كان من دُعاء المُؤمِنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ [آل عمران:٨]، فيَنبَغي للإِنْسان أن يَكون دائِمًا على خَوْف وأن يَسأَل الله الثَّباتَ دائِمًا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: تَهديد هَؤلاءِ المُكذِّبين بهذه العُقوبةِ، أن تُغَلَّ أيديهم يوم القِيامة،

وأن تُسلسَل أَرجُلهم، وأن يُسحَبوا في النار على وُجوههم، وكل هذا يُوجِب للإنسان أن يُصدِّق بالكُتُب وبما جاءَتْ به الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الإنسان لا يَعلَم عِلْم اليَقين حتى يُشاهِد ما أَخبَرَت به الرُّسُل؛ لقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ﴾ وفي ذلك الوقتِ يُقِرُّون بالحقِّ ويَقولون: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف:٥٣]، لكن هذا لا يُمكِنهم ولا يُمهَل لهم في ذلك، بل قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨].

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات النار، وأنها في أَشَدُّ ما يَكون من الحرارة؛ لقوله: ﴿فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ هذا العَذابُ لا يَخفَى علينا جميعًا أنه عَذاب بدَنيٌّ جسَديٌّ.



الآيتان (٧٣، ٧٤)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [غافر:٧٣-٧٤].

هناك عَذاب قَلبيٌّ بيَّنه في قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ ﴾ تبكيتًا ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ معه وهي الأَصْنام]، والاستِفْهام هنا لا شكَّ أنه للتَّوْبيخ والتَّنْديم والتَّعْجيز، كلُّها يَتضمَّنها هذا الاستِفْهامُ وهذا أَلَمٌ قَلبيٌّ؛ لأن الإنسان يَندم أشَدَّ الندَم إذا كانت هذه الأصنامُ التي كان يَعبُدها لتُقرِّبه إلى الله عَزَّوَجَلَّ كما يَدَّعي، ثُم تَضِلُّ عنها الآنَ ولا تُوجَد، كما لو أَمسَكْت عبدًا الآنَ وعذَّبْته وقلت: أين سيِّدُك الذي تَدَّعي أنه يَحميك؟ هذا يَكون أشَدَّ ندَمًا له.

إِذَنْ: هَؤلاء يَندَمون هذا التَّنديمَ فيُقال: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٧٣﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: مع الله وهي الأصنامُ، وحينَئذٍ يَتحَسَّرون حسرةً ليس فوقَها حَسْرة؛ ولهذا يَقولون إقرارًا، إقرار المُكرَه في الواقِع: [﴿قَالُواْ ضَلُّواْ﴾ غابوا ﴿عَنَّا﴾ فلا نَراهُم]، إِذَنْ عرَفوا أنها لن تَنفَعهم وأنها غابت عنهم في أشَدِّ ما يَحتاجون إليها فيه، بل قالوا: ﴿بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا ﴾ سُبحانَ الله! يَعنِي: أَنكَروا أن يَكونوا أَشرَكوا؛ كما قال تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام:٢٣-٢٤].

فالحاصِلُ: أنهم يَندَمون هذا الندَمَ العَظيم ثُم يُنكِرون يَقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾ ﴿نَّدْعُواْ﴾ بمَعنى نَعبُـد؛ لأن الدُّعاء يَنقَسِم إلى قِسْمَين: دُعاء مَسألة، ودُعاء عِبـادة، وكِلاهما مُتلازِمان فدُعاء المَسألة عِبـادة، كما جاء في الحَديث: «الدُّعَاءُ عِبَادَةٌ»[1] ودُعاءُ العِبادة دُعاء مَسأَلة؛ لأنك لو سأَلْت العابِد لماذا عبَدْت اللهَ؟ لقال: رجاءَ ثَوابِه وخوفَ عِقابه. فهو داعٍ بلِسان الحال؛ ولذلك صار الدُّعاء بمَعنَى العِبادة، والعِبادة بمَعنى الدُّعاء، وانظُرْ إلى ذلك في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر:٦٠].

لكن دُعاء المَسأَلة دُعاء صَريح في السُّؤال يَقول القائِل: ربِّ اغفِرْ لي وارْحَمْني.. إلى آخِره، ودُعاء العِبادة دُعاء باللَّازِم؛ لأن الإنسان إنما يَعبُد الله خوفًا من عِقابه ورجاءً لثَوابه.

ودُعاء المَسأَلة عِبادة باللَّازِم؛ لأن السائِل مُتذَلِّل للمَسؤول، فهو مُتعَبِّد له.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿بَل لَّمْ نَكُن نَّدْعُواْ مِن قَبْلُ شَيْـًٔا﴾ أَنكَروا عِبادتهم إيَّاها ثُم أُحضِرت، فقال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾؛ أي: وَقودها].

وتَمام الآية: ﴿أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٩]، فهَؤلاءِ أَنكَروا، كذَبوا على أَنفُسهم، ظَنُّوا أن

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٦٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٧٩)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٨)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

هذا سينفَعُهم، كما لو أن الجانِيَ في الدنيا أنكَر جِنايته ربما يَنفَعه ذلك، لكن في الآخِرة لا يَنفَع، حتى إنهم إذا أنكَروا خُتِم على أَفْواهِهم، فتَتكلَّم الأيدي والأَرجُل والجُلود والألْسُن بما تَعمَل، وحينئذٍ ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾.

قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، ﴿كَذَٰلِكَ﴾ الكاف حَرْف، لكنها اسمٌ في الواقِع، فهي مَفعول مُطلَق، وتَقديرُ الكَلام: مثل ذلك الإِضلالِ يُضِلُّ الله الكافِرين، فهي حَرْف صورةً، لكِنَّها بالمَعنى اسمٌ، هذا الاسمُ محَلُّه من الإعراب مَفعول مُطلَق للفِعْل الآتِي بعده، ومِثْل هذا التَّعبيرِ يَأتِي كثيرًا في القُرآن، وإعرابه كما سمِعْتم أن الكاف حَرْفٌ بمَعنَى (مِثْل)، وأن إعرابها مَفعول مُطلَق للفِعْل الذي بعدَها، والتَّقدير في كل سِياق بحَسبه، لكن في الآية التي معَنا: مثل ذلك الإِضلالِ يُضِلُّ الله الكافِرين.

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: يجعَلهم في ضَلال يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مِثل إِضْلال هَؤلاءِ المُكذِّبين ﴿يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾].

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن هَؤلاءِ المُكذِّبين بالكِتاب وبما أَرسَل الله به الرُّسُل يُعذَّبون عذابًا جَسَديًّا بالسلاسل والأغلال والسَّحْب في النار، ويُعذَّبون عذابًا قَلْبيًّا بالتَّوْبيخ والتَّقْريع والتَّنْديم، فيُقال: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ ۝٧٣ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

مسألة: إثبات القَوْل لله عَزَّوَجَلَّ هل يُمكِن أن يُؤخَذ من الآية؟

الجَوابُ: الآية لا تَدُلُّ على هذا؛ لأن القائِل لم يُبيَّن، بل قيل لهم، ولكِنها في آية أُخرَى تَدُلُّ على أن الله يَقول لهم ذلك: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ

﴿تَزْعُمُونَ﴾ الذي يُنادِيهم الله؛ لأنه قال: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، ويُمكِن أن يُقال: إنهم يُنادَوْن من قِبَل الله، ويُنادَوْن أيضًا من قِبَل الملائِكة الذين وكَّلَهم الله عَزَّوَجَلَّ. أو يُقال: إن المَلائِكة تُناديهم، ولكن مُناداتهم أُضيفَت إلى الله؛ لأنه الآمِر بها كما أَضاف الله الوَفاةَ إليه؛ مع أن التي تَتوَفَّى الأَنفُس مُباشَرةً هي الرُّسُل، ولكن نَقول: هذه احتِمالات لا نُورِدها مع وجود الظاهِر؛ لأن الكلام يُحمَل على ظاهِره حتى يَقوم دَليلٌ على صَرْفه عن الظاهِر، فإذا كان الله يَقول: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ صَريح بأن المُنادِيَ هو الله، ويَبقَى على ما هو عليه، ويُحمَل ما كان مَبنيًّا للمَفعول على أن المُنادِيَ هو الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الله تعالى يُضِلُّ الكافِر لكُفْره، وجهُ الدَّلالة: أن الحُكْم إذا عُلِّق على وَصْف كان ذلك الوصفُ عِلَّةً له، فما الذي عُلِّق على الكُفْر هُنا؟ الإضلالُ.

إِذَنْ: الكُفْر سبَب الإضلال، ويُؤيِّد هذا قولُ الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥].

يَتفَرَّع على ذلك: أن الضالَّ إذا ضلَّ فإنه هو السبَب في ضَلاله؛ لأن الله تعالى لو عَلِم فيه خيرًا لأَسمَعه؛ ولهذا يَقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، وهذه الآيةُ ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ تَعنِي أن الله أَعلَمُ حيث تكون الرِّسالة في شخص مُعيَّن، وكذلك حيث يَكون أَثَرُ الرِّسالة في شخص مُعيَّن، وأَثَر الرِّسالة الهِداية.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الرَّدُّ على القدَرية: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ وجهُ ذلك: أن القَدَرية يَقولون: إن أَفعال العِباد ليسَت مَخلوقة لله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، ولا عَلاقةَ لله به، لكنَّ الآيةَ تَدُلُّ على أن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي يُضِلُّهم، فيَكون في ذلك رَدٌّ على القَدَرية.

يَنبَغي بهذه المُناسَبة أن نَقول: إن الناس انقَسَموا في هذا البابِ إلى طرَفَيْن ووسط، -أي: في أَفْعال العِباد-:

فمِنهم مَن يَقول: إن أَفْعال العِباد مَخلوقة لله، والعَبْد مَجبور عليها وليس له إرادة؛ لأن الله خالِقُ كل شيء، وإذا كان الله هو الخالِقَ فالإنسان ليس له تَدْبير.

ومنهم مَن قال بالعَكس: إن الإنسان فاعِل باختِياره وليس لله عَلاقةٌ به. هذان طرَفان.

ومِنهم مَن قال: إن الإنسان فاعِل باختِياره لكن فِعْله مَقرون بمَشيئة الله، وهذا هو الوَسَط.

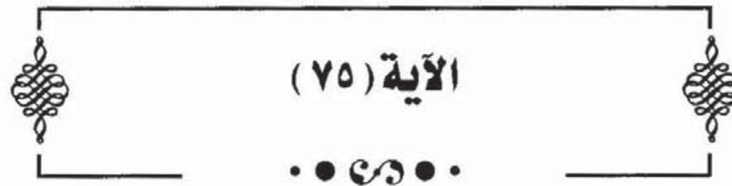
واعلَموا أن أسباب الضَّلال في مِثْل هذه الأُمورِ أن من الناس مَن يَنظُر إلى النُّصوص من زاوِية واحِدة، بمَعنى أنه يَأخُذ نَصًّا ويَدَع نصًّا:

فالجَبْرية رأَوْا عُموم مَشيئة الله وعُموم خَلْق الله، وأن الإنسان فَقير إلى الله، وما أَشبَه ذلك فقالوا: إِذَنْ الإنسان ليس له إرادة ولا اختِيار، وفِعْله على وَجْه الإجبار.

والقدَرية رأَوْا أن الإنسان يَفعَل ولا يُحِسُّ أن أحَدًا مُكرِهٌ له، والله تعالى قد أَضاف الفِعْل إليه فقال: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وما أَشبَهَ ذلك، فإِذَنْ هو مُستَقِلٌّ بعمَله ليس لله فيه عَلاقة، فأَخَذوا من جانَب وترَكوا من جانبٍ آخَرَ.

وهكذا جميع خِلاف العُلَماء إذا رأَيْت العُلَماء مُختَلِفين على طرَفَيْن ووسَط، فاعلَمْ أن الطَّرَفين كل واحد مِنهما أَخَذ بجانِب من الأدِلَّة وترَك جانِبًا آخَرَ.

• • ۞ • •



الآية (٧٥)

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر:٧٥].



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [ويُقال لهم أيضًا: ﴿ذَٰلِكُم﴾ العَذاب ﴿بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾] ﴿ذَٰلِكُم﴾ المُشار إليه العَذاب، والمُخاطَب أُولئِك الكافِرون؛ ولهذا جاءَتِ الكاف بضَمير للجَماعة، وجاءَتِ اسمَ إشارة بالإشارة لمُفرَد مُذكَّر؛ لأن العَذاب مُفرَد مُذكَّر، واعلَمْ أن اسمَ الإِشارة وكاف الخِطاب تارةً يَتَّفقان وتارةً يَخْتَلِفان، فاسمُ الإشارة يَكون بحَسب المُشار إليه، وكاف الخِطاب بحَسب المُخاطَب، وليُنتَبه للقاعدة.

فإذا قيل لك: أَشِرْ إلى مُفرَد مُذكَّر مُخاطِبًا جماعةَ نِساءٍ. تَقول: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾، وإذا قيل: أَشِرْ إلى مُثنًّى مُذكَّر مُخاطِبًا مُثنًّى مُؤنَّثًا تَقول: ذانِكما. وإذا قيل: أَشِرْ إلى مُفرَدة مُؤنَّثة مُخاطِبًا جماعةَ ذُكور. تقول كما في القُرآن: ﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف:٤٣].

المُهِمُّ هذه القاعِدةُ: اسمُ الإشارة بحَسب المُشار إليه وكاف الخِطاب بحَسب المُخاطَب قد يَتَّفِقان وقد يختَلِفان.

وقوله: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ﴾ الباء للسَّببية، و(ما) مَصدَرية، وعَلامة (ما) المَصدَرية

أن يَصِحَّ تَحويلُ ما بَعدها إلى مَصدَر، فمثَلًا قوله: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ﴾ إذا حوَّلْنا ما بعدَها إلى مَصدَر يَكون التقدير: ذلِكُم بكَوْنِكم تَفرَحون في الأرض بغير الحقِّ.

وقوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾ مَعلوم أن (كان) هذه للماضِي أي: قبل المَوْت ﴿كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ أي: تَفرَحون بالباطِل؛ وذلك لأنهم يَفرَحون بالشِّرْك والكُفْر، وكلُّ مَن شارَكهم في إثمهم فإنَّهم يَفرَحون به.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ مِن الإِشْراك وإنكار البَعْث]، وهذا في الواقِع قُصور، إلَّا إذا كان يُريد به التَّمثيل، وإلَّا فإن قوله: ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ أعَمُّ من الشِّرْك وإنكار البَعْث، فهم يَفرَحون في الأرض بغير الحَقِّ من الشِّرْك وإنكار البَعْث، والعُدوان، وتَحليل الحَرام، وتَحريم الحَلال، كالسائِبة، والوَصيلة، والحامِي، وما أَشبَه ذلك.

المُهِمُّ: أن قول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [بالإِشراكِ وإنكار البَعْث] هذا قُصور ما لم يُرِدِ التَّمثيل، فإن أَراد التَّمثيل فإن التَّمثيل لا يُفيد الحَصْر.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ تَتوسَّعون في الفَرَح]، الواو حرف عَطْف والباء للسببَية، وهذه الجُملةُ مَعطوفة على ما قَبلَها بإعادة العامِل الذي هو الباء، والعَطْف بإعادة العامِل يَعنِي: أن الثانيَ مُستَقِلٌّ عن الأوَّل، فهُمْ يُعذَّبون بالأمرَيْن جميعًا: يُعذَّبون عَذابًا خاصًّا بالفرَح، وعذابًا خاصًّا بالمرَح، والباء للسببية ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ تَتوسَّعون في الفرَح.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات الأَسْباب، يُؤخَذ من قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ﴾؛ لأن الباء هنا للسبَبِية.

واعلَمْ أيضًا أن الناس اختَلَفوا في الأسباب على ثلاثة أقوال: طرَفان ووسَط، طرَف من الناس أَثبَتَ الأسباب، وأنها فاعِلة بنَفْسها يَعنِي: أنه إذا وُجِد السبَب لزِمَ وُجود المُسبَّب ولا بُدَّ، وطائِفة أُخرى أَنكَرت تَأثير الأسباب وقالوا: الأَسْباب لا تُؤثِّر؛ لأنك لو جعَلْت هذا مُتأثِّرًا بسبب لأَثبَتَّ لله شريكًا في الإيجاد، وهذا شِرْك.

الطائِفة الثالِثة: قالتِ: الأسباب مُؤثِّرة بلا شَكٍّ، لكن لا بنَفْسها، بل بما أَودَع الله فيها من القُوَّة التي صارت بها مُؤثِّرة، ما هي بنَفْسها غير مُؤثِّرة، لكن الله تعالى أَودَع فيها قُوًى تُؤثِّر، ولو شاء الله تعالى لسلَب تِلْك القُوَى فلم تُؤثِّر.

وهذا قَوْل وسَط، وهو مَذهَب أهل السُّنَّة والجَماعة، وهو الذي يُوافِق السَّمْع والعَقْل.

وأَضرِب لك مثَلًا: رجُل رَمَى زُجاجة بحجَر فانكَسَرَت، مُثبِتو الأسبابِ يَقولون: الذي كسَرها الحجَرُ بذاته. ونافو الأَسبابِ يقولون: الحَجَر لم يَكسِر الزُّجاجةَ، لكِن انكَسَرَت الزُّجاجة عند رَمْيها بالحجَر، وليس بالحجَر، وإنما الحَجَر أَمارة فقَطْ، أَمارة حصَل الشيء عِندها، وكَذلِك بَقيَّة الأسباب. والوسَط يَقولون: الحجَر كَسَر الزُّجاجة، فهو السبَب بما جعَلَ الله تعالى في الحجَر من قُوَّة، وبما جعَل في الزُّجاجة من قابِلية تَقبَل الانكِسار، وهذا هو الحَقُّ.

ثُم إذَا أَلقَيْنا في النـار ورَقة فاحتَرَقَت، مُثبِتو الأسباب الذين يَقـولون: إن الأسباب تُؤثِّر بنَفْسها. يَقولون: النـار أَحرَقَت الورَقة، ولا بُدَّ. ونافـو الأسبابِ يَقولون: إن النار لم تُحرِق الورَقَ ولكِن احتَرَقَت الورَقة عند إلقائِها في النار لا بالنار. والوَسَط يَقولون: احتَرَقَت الورَقة بالنار بما جعَل الله تعالى في النار من قُوَّة الإِحْراق،

وبما جعَلَ في الورَق من قابِلية ذلك.

ولهذا يُوجَد الآنَ موادُّ تُضادُّ النار، تُلقَى في النار ولا تَحترِق؛ لأن هُناك مانِعًا يَمنَع من تأثير السبَب، وهذا القولُ هو الراجِح، ألَمْ تَرَوْا أن إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُلقِيَ في النار العَظيمة التي لم يَستَطِع مُلقوه أن يَقرَبوا منها حتى ألقَوْه في المَنجَنيق ورمَوْه فيها رَمْيًا؛ لم يَحترِق مع أن النار سبَب للإحْراق، لكن الله قال لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ فكانت بَرْدًا وسَلامًا عليه، قال العُلَماء: لو قال الله كوني بَرْدًا، ولم يَقُل: كُوني سَلامًا. لكانت بَرْدًا مُهلِكًا، لكن الله قال: ﴿بَرْدًا وَسَلَامًا﴾، فكانت بَرْدًا وسَلامًا وكأنه لم يَكُن في نار.

إِذَنْ نَقول: الأَصَحُّ من أقوال العُلَماء في تأثير الأسباب أنها مُؤثِّرة لا لذاتها، ولكن بما جعَل الله فيها من القُوى المُؤثِّرة في المَحلَّات القابِلة.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الفرَح بغير الحَقِّ سبَب للعَذاب والإضلال، يُؤخَذ من قوله: ﴿تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الفرَح بالحَقِّ محَمود؛ ولهذا جاء في الحَديث عن النبيِّ ﷺ: «**مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ**»[1]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨]، فالفرَح بالحَقِّ محَمود، والفرَح بغير الحَقِّ مَذموم، والفرَح بما ليس حَقًّا ولا باطِلًا ليس محَمودًا ولا مَذمومًا؛ لأنه من اللَّغْو، ولكن عِباد الرحمن إذا مَرُّوا باللَّغْو مَرُّوا كِرامًا.

ثُم اعلَمْ أن الفرَح يَكون طبيعيًّا، الإنسان إذا أَتاه ما يَسُرُّه لا بُدَّ أن يَفرح

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ١٨)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم (٢١٦٥)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَنفعِل بدون إرادة، ومَعلوم أن هذا لا يُؤاخَذ به الإنسان إلَّا إذا كانَت طَبيعته مُنحَرِفة بحيث يَفرَح بالسُّوء دون الخَيْر.

فإن قال قائِل: قُلنا: الفرَح بالحَقِّ مَمدوح، فما ضابِط الحَقِّ الذي يُفرَح به؟

فالجوابُ: إذا فعَل الإنسان خيرًا فهذا حَقٌّ، فإذا فرِح بذلك فهو حَقٌّ، إذا فرِح بالمَطَر فهذا حقٌّ، إذا فرِحَ بأن الله أيَّدَه بشيء فهذا حقٌّ؛ ولهذا فرِحَ ابنُ عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا حين أَفتَى الرجُلَ بالتَّمتُّع في الحَجِّ فرأَى في مَنامه رجُلًا يَقول له: عُمْرة مُتَقبَّلة وحَجٌّ مَبرور. فأَخبَرَ بذلك ابنَ عبَّاس ففَرِح بها، وقال: انتَظِرْ حتَّى نُعطِيَك مِن العَطاءِ[1] أو كلِمة نَحوَها.

فإن قال قائِل: فَرَح قارونَ الذي ذُمَّ عليه، هل هو بالبَغيِ أو بالمال الذي أُوتِيَ؟

فالجوابُ: بكِلا الأَمْرَيْن

فإن قال قائِل: لكن الفرَح بالمال ذاته ليس مَذمومًا.

فالجَوابُ: لا، قد يَكون مَذمومًا وقد يَكون مَمدوحًا، إذا فرِح بالمال ليَستَعين به على حَقٍّ، يَعنِي: إنسان يُريد أن يَشتَرِيَ كُتُبًا وليس عنده مال فرَزَقه الله المال فيَفرَح ليَشتَرِيَ الكُتُب، لكن إنسان يُريد أن يَشتَرِيَ آلةَ لَهْوٍ وليس عِنده مال فرَزَقه الله المالَ فاشتَرَى به آلةَ لَهْوٍ، فالفرَح هنا مَذموم.

فإن قال قائِل: هل يُثاب الإنسان على الفَرَح؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾، رقم (١٦٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج، رقم (١٢٤٢). وقوله أنه أعطاه عطية أخرجه الطيالسي في مسنده رقم (٢٨٧٢).

فالجوابُ: أي نعَمْ؛ لأنه يَدُلُّ على حُسْن نِيَّة وقَصْد، إذا فرِح بالحَقِّ فإنه يُثاب على ذلك؛ لأنه يَدُلُّ على أنه يُريد الحَقَّ.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الأسباب تَتَوارَد، بمَعنى أنه قد يَرِد على الشيء سببٌ، يُؤخَذ من قوله: ﴿وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ﴾، والمَرَح أشَدُّ الفَرَح، وهكذا الأسبابُ الشَّرعية تَتَوارَد، بمَعنَى أنه قد يَكون في الإنسان سَببان، واحِد مِنهما يُوجِب الحُكْم، فإذا اجتَمَعا صار كل واحِد يُقوِّي الآخَرَ.

فإنِ اختَلَف مُوجِب السبَبَيْن فهل نَقول: إننا نَأخُذ بأَحَد السبَبَيْن دون الآخِر، أو نَأخُذ بالسبَبَيْن ونَعمَل بمُوجبهما؟

الجوابُ: الثاني ما لم يَكُن أحدُهما أقوى فيَندَرِج به الأصغَرُ، فإذا اجتَمَع سببان واختَلَف مُوجبهما، أَخَذْنا بمُوجب كل منهما ما لم يَكُن أحدُهما أقوى فيُؤخَذ بالأَقْوى.

مثال ذلك: ابنُ عَمٍّ هو زَوْج ماتت امرَأَته، هنا اجتَمَع في حقِّ هـذا الزَّوْجِ جِهة فَرْض وجِهة تَعصيب، فهل يَرِث بالفَرْض أو بالتَّعصيب أو بهما؟

الجَوابُ: بِهما، فنَقول: هذا الزَّوجُ له النِّصْف فَرْضًا، والباقِي تعصيبًا، فهُنا وَرِث بالفَرْض وبالتَّعصيب.

ورجُل ملَكَ أَمَةً ثُمَّ تَزوَّجها فهل يَصِحُّ هذا الزواجُ ليَملِك بُضْعها أو لا يَصِحُّ؟

الجوابُ: لا يَصِحُّ؛ لأن المِلْك أَقوى؛ ولهذا لا يَصِحُّ على السَّيِّد أن يَعقِد النِّكاح على أَمَته، لكن يَستَمتِع بها بمِلْك اليمين.

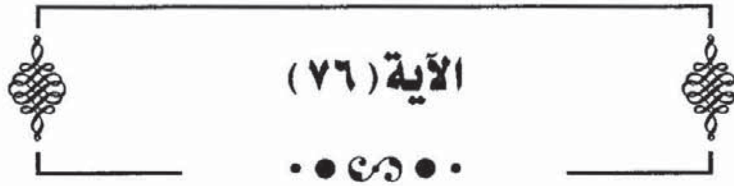
ورجُل بالَ وتَغوَّطَ، هنا سبَبان مُوجِبان للوُضوء هل نَأخُذ بكُلِّ واحِد منهما؟

الجَوابُ: هنا لم يَختَلِف المُوجِب هنا؛ لأن المُوجِب هـو الوضوء فلا يَختَلِف،

لكن يَقوَى المُوجِب بتَعـدُّد المُوجَب، لكن لَّما لم يَختَلِف فنَقـول: نَأخُذ بهما جميعًا؛ لأن لا فائِدةَ من ذلك.

إِذَنْ: إذا اجتَمَع مُوجِبان فإذا اتَّحَد مُوجِبهما أَخَذْنا بواحِد وكفَى، وإن اختَلَف المُوجِب أخَذْنا بهما ما لم يَكُن أحدُهما أقوى، فيُؤخَذ بالأقوى ويُترَك الأَضْعَف





الآية (٧٦)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر:٧٦].

•••

قال تعالى: ﴿ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ ﴿ٱدْخُلُوٓاْ﴾ فِعْل أَمْر، والآمِر هُمُ المَلائِكة، والأَمْر يُراد به لإهانة، ليس أَمْر إكرام، ولكِنه أَمْر إهانة وإِلْزام؛ لأنه لا بُدَّ أن يَدخُل. وقوله: ﴿أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ جَمْع، وعدَد أبواب جهنَّم سَبْعة كما قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر:٤٤]، و﴿جَهَنَّمَ﴾ اسمٌ من أَسْماء النار، وسُمِّيَت بذلك لأنها ذاتُ جُهْمة، إذا قُلْنا: إن جَهنَّمَ اسمٌ عرَبيٌّ زِيدت فيه النون. وإن قُلنا: إنه اسمٌ غيرُ عرَبيٍّ ولكنه عُرِّب، فلا حاجةَ أن نَقول: إنه مُشتَقٌّ من الجُهمة التي هي الظُّلْمة أو القَعْر، وأيًّا كان فهو اسم من أَسْماء النار، أَعاذَنا الله وإيَّاكم منها.

فإن قال قائِل: قُلْتم: إن العددَ لا مَفهومَ له في قوله ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»[1] قُلْتم: هذا العدَدُ لا يَدُلُّ على الحَصْر، وإن لله أَسماءَ أُخرى فلِماذا نَقولُ بالحَصْر، أو بإفادة العدَد الحَصْر في أبواب جَهنَّمَ وأبواب الجَنَّة؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فالجوابُ: نَقول: أمَّا الأوَّلُ وهو قوله: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» فإنَّما قُلنا: إنها لَيْسَت للحَصْر بدليلٍ وهو حَديث عبد الله بن مَسعود في حَديث الهَمِّ والغَمِّ، قال: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»(١)، وإذا كان الله مُستَأْثِرًا به في عِلْم الغَيْب عنده، فإنه لا يُمكِن للإنسان أن يُدرِكه؛ لأن الله استَأْثَر به، فمن ثَم قُلنا: إن العَـدَد لا مَفهومَ له في قوله: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» وأن المعنى أن مِن أَسماء الله تِسْعة وتِسْعين اسمًا مَن أَحصاها دخَل الجَنَّة.

فإن قال قائِل: إذا قُلنا: ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ﴾ تَأتِي للإهانة وتَأتِي للإكرام أَفَلا يَكون فيها رَدٌّ على مَن قال: إن القُرآن فيه مجاز، وذلك لأَنَّنا نَقول: كلُّ كلِمة في مَوْضِعها فهي حَقيقة فيها.

فالجوابُ: نعَمْ، ربما يَكون في ذلك دَلالة على نَفيِ المَجاز؛ ولهذا كان الصوابُ ما اختـارَه شَيْخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ(٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ «أنَّه لا مجازَ في اللُّغـة ولا في القُرآن».

والعُلَماء اختَلَفـوا على هذا في أَقْوال: فمِنْهم مَن قال: لا مجـازَ لا في القُرْآن ولا في غيره. ومِنهم مَن قال: لا مجـازَ في القُرآن ويَجوزُ في اللُّغة. ومِنهم مَن قال: المَجاز في القُرآن واللُّغة. ومِنهم مَن قال: كلُّ الكَلام مجاز. وأَظُنُّ هـذا رَأْيُ ابن جِنِّي(٣)، أن جميع الكلام كله مجاز، حتى إذا قال: ضرَبْت زَيْدًا. قال: هذا مجاز. قُلتُ: خيرًا. قال: هذا مجاز. وهَكذا، لكن الراجِح أن لا مجازَ؛ وذلك لأن الذي يُعيِّن مَعنى

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: كتاب الإيمان (ص:٧٣).

(٣) انظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطي (١/ ٢٨٧)، ومنع جواز المجاز للشنقيطي (ص:٥).

الكلِمة هو السِّياق والقَرائِن؛ ولهذا ﴿ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ﴾ القَرينة تَدُلُّ على أن الأَمْر للإِهانة ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ القَرينـة تَدُلُّ على أنه للإكرام.

فائِدةٌ: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ في أَهْل النار يُقال لهم: ﴿فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ الأمر بدُخول النار أَمْر الله عَزَّوَجَلَّ، والمُراد به يومَ القيامة هو الإِهانة، وقوله تعالى في أهل الجَنَّة: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ المُراد بالأَمْر الإكرام؛ إِذَنْ نَأْخُذ من هذا أن الكلِماتِ يَختَلِـف مَعناها باختِلاف السِّياق، وهذه فائِدة عَظيـمة لطالِب العِلْم أن الكلِماتِ يَختَلِف مَعناها باختِلاف السِّياق، فكَمْ كلِمةٍ كان لها مَعنًى في سِياق ولها مَعنًى آخَرَ في سِياقٍ آخَرَ.

وقوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾ هذه حالٌ من الفاعِل في قوله: ﴿ٱدْخُلُوٓا۟﴾ والخُلودُ هل هو طُول المُكْث أو هو التَّأْبيد؟

نَقـول: اللُّغة العرَبية يَأتِي فيها الخُـلود مُرادًا به طولُ المُكْث، ويَأتِي مُرادًا به التَّأبيد، والمُراد به هنا الثاني يَعني: أنهم خالِدون فيها أبدًا.

ودليلُ ذلك أن الله تعالى صرَّح في القُرآن الكريم بأن أَهْل النار خالِدين فيها أبدًا في ثلاثة مَواضِعَ:

المَوضِع الأوَّل: قول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء:١٦٨-١٦٩].

والآيةُ الثانية: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الأحزاب:٦٤-٦٥].

والآيةُ الثالِثةُ: قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣].

وبهذِه الآياتِ الثلاثِ يَتبيَّن ضَعْف -بَلْ بُطلان- قولِ مَن يَقول: إن النار ليسَتْ مُؤبَّدة، وإنها تَفنَى. فإن هذا القَوْلَ مُنكَر؛ لأنه مُخالِف لصريح القُرآن، ولا يُمكِن لإنسان يُخالِف صريح القُرآن لُمجرَّد تَعليلات يُعلِّلها، مثل أن يَقول: إن رحمة الله تعالى سبقَت غَضَبَه، وإن هَؤلاءِ مَآلُهم إلى أن يَفنَوْا هم والنار. يُقال: نعَمْ رحمة الله سبقَت غَضَبَه، لكن وَعْد الله حَقٌّ، وإذا كان وَعْد الله حقًّا، فإنهم يُخلَّدون فيها أبدًا.

فإن قال قائِل: نحن قُلنا بأن القولَ: إن النار ليسَتْ مُؤبَّدة مُخالِفٌ لصَريح القُرآن؛ فإن قيل: هذا وعيد، وإخلاف الوَعيد جائِز!.

فالجَوابُ: نَقولُ: هذا لا يُمكِن؛ لأنَّنا لا نَقول: إخلاف الوَعيد جائِز، إلَّا في أَمْر ضَروريٍّ لا بُدَّ منه مِثْل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [النساء:٩٣].

وهذه بعضُ الأَجْوبة التي أُجيب عن هذه الآيَةِ بها، أن هذا الوَعيدُ، وإخلافُ الوعيد كرَمٌ، وهو ثَناء ومَدْح للمُخلِف، لكِنْ هذا الجَوابُ في الواقِع جَواب يُهَزُّ ليس جَوابًا راسِخًا؛ لأنَّنا نَقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [الرعد:٣١] أي: ما وعَدَ به من عُقوبة أو كرامة، وأمَّا الآية: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ في آية القَتْل فيُحمَل الخُلود على المَعنَى الثاني وهو المُكْث الطويل، وبهذا ليس هناك تَناقُضٌ.

فإن قال قائِل: التَّخليد الأبديُّ في هذا العذابِ الأَليم كيف يَكون جَزاء لإنسان لم يَبقَ في الدُّنيا إلَّا مِئة سَنَة، أو مِئتي سَنَة، أو أَلْف سَنَة، فيَكون هنا العَذاب أكثَرَ

من زمَن العمَل؛ لأنه لا أَحَدَ بَقِيَ في الدنيا أَبَدَ الآبِدين فيقتَضي هذا أن يَكون فيه ظُلْم؛ لأن الجَزاء صار أكثَرَ من العمَل بكثير، ولا يُنسَب له، كما قُلت لكم يَعنِي: لنفرِض أن أحَدًا من الناس عاشَ أَلْفَ سَنَة، أو أَلفَيْ سَنةٍ، أو عشَرة آلاف سَنَة، لكنه عاش إلى أَمَد ثُم نَقول: عَذابه مُؤبَّد. يَكون هذا ظُلْمًا؟

فيُقال: إن هـذا أَمضَى حَياته الدُّنيا كُلَّها في مُحادَّة الله ورُسُله فيُمضِي حَياته الأخرى كلَّها في العَذاب، وهذا عَدْل، ثُم إن هذا الذي عُذِّب أبدًا قد قيل له في الدُّنيا وبُيِّن له أن جزاءَه العَذاب الأبَديُّ، فلماذا يُقدِم على شَيْء يَعرِف أن هذا جَزاءَه، وحينَئِذٍ لا ظُلمَ، ولا عُذْرَ للكافِرين.

فالمُهِمُّ: أن قوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ يُراد به الخُلود الأبَديُّ.

فإن قال قائِل: ما قولكم في ما ورَد: «يَبْلغ المرءُ بنيَّته ما لَا يَبْلغ بعَمَله»؟

فالجَوابُ: أوَّلًا هذا ليس حَديثًا صحيحًا عن الرسول ﷺ، وثانيًا مُرادُ قائِله أن الإنسان يُدرِك بنِيَّته ما لا يُدرِك بعمَله، هذا المَعنَى، فالإنسان المَريض الذي يَتمَنَّي أنه صحيح يَقوم بما أَوْجَب الله عليه، هذا أَدرَكَ بالنِّيَّة ما لم يُدرِك بالعمَل، وكذلك أيضًا بالنِّسبة للشَّرِّ، الإنسان إذا نوَى الشرَّ وهو عاجِز عنه يُعاقَب مُعاقَبة الفاعِل لكن بالنِّيَّة، دَليل ذلك قول النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الرجُل الفَقير الذي ليس عِندَه مال، وكان هناك رَجُل آخَرُ يُنفِق المال في غير مَرضاة الله فقال الرجُل: «لَوْ أَنَّ لِي مَالَ فُلَانٍ لَعَمِلْتُ فِيهِ عَمَلَ فُلَانٍ» قال النَّبيُّ ﷺ: «فَهُوَ بِنِيَّتِهِ فَهُمَا فِي الوِزْرِ سَوَاءٌ»[1].

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٣٠)، والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، رقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم (٤٢٢٨)، من حديث أبي كبشة الأنماري.

وقوله: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ هذه الجُملةُ جُملةٌ إنشائيةٌ يُراد بها الذَّمُّ، ويُقابِل هذا في المَدْح: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿فَبِئْسَ﴾ هنا فِعْل إنشائِيٌّ يُراد به الذَّمُّ، والمَعنى: أن هذه الدارَ كلَّها ذَمٌّ كلُّها بلاءٌ؛ ولهذا وُصِفت بأنها ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إهانةُ الكُفَّار، وهو عَذاب قَلْبيٌّ؛ لأن العَذاب القَلبيَّ قد يَكون أَشَدَّ من العَذاب البدَنيِّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن لجَهنَّمَ أبوابًا؛ لقوله: ﴿أَبْوَابَ﴾ وقد جاء في القُرآن الكَريم: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: خُلود أهل النار فيها؛ لقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ والصواب الذي لا شَكَّ فيه أن الخُلود مُؤبَّد للآيات الثلاث التي سُقْناها قبلَ قَليل.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَناوُل القَدْح على نار جَهنَّمَ؛ لقوله: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: التَّحذير من التَّكبُّر؛ لقوله: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾؛ ولهذا قال النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرٍ**»(١) فالكِبْر -والعِياذُ بالله- سبَب لدُخول النار.

لكن قد يَكون سببًا لدُخولها مع الخُلود، وقد يَكون سببًا لدُخولها للتَّطهير فقَطْ، فإن كان هذا التَّكبُّرُ تكبُّرًا عن الحقِّ ورَدًّا له فهذا سبَب لدُخول النار على

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التأبيد، وإن كان التَّكبُّر دون ذلك، مثل أن يَتكبَّر على الخَلْق مع القِيام بحقِّ الخالِق أو يَتكبَّر عن بعض الأشياء ولا أَظُنُّ أحَدًا يتكبَّر عن أَمْر من أَمْر الله إلَّا وهو كافِر كُفْرًا مُطلَقًا؛ لأن إبليسَ تكبَّر عن شيء واحِد وكفَر وهو السُّجود، لكن مَن تكبَّر على الخَلْق دون الحقِّ فهذا لا يُخلَّد في النار، يُعاقَب بمِثْل ما فعَل من ذَنْب.

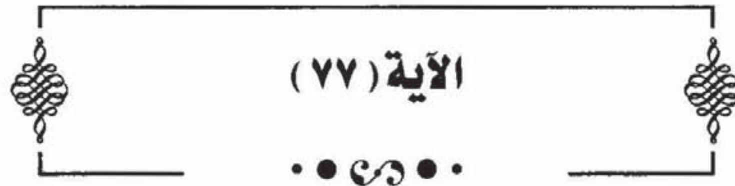
تنبيه: أنا أُحِبُّ من طالِب العِلْم أن يَكون قوِيًّا في استِنْباط الأَحْكام من الأَدِلَّة؛ لأن القادِر على استِنْباط الأحكام من الأدِلَّة يَحصُل على عِلْم كثير من أدِلَّة قَليلة، كم من إنسان يَستَنبِط من آية واحِدة عِشرين فائِدةً ويَأتِي إنسان آخَرُ ولا يَستَنبِط إلَّا خمسَ فوائِدَ مثَلًا، الأوَّلُ حصَل على ثلاثة أضعاف ما حصَل عليه الثاني، وذلك بالاستِنْباط، ولكن هنا مَسأَلة، لا تُفْرط في الاستِنْباط؛ لأنك إن أَفرَطتَ فيه حمَّلْت النُّصوص ما لا تَحتَمِل، فكُن وسَطًا وإذا دار الأَمْر بين أن يَكون هذا الحُكْمُ مُستَنبَطًا من آية أو حَديث أو لا يَكون فما هي السَّلامةُ؟

إن قلت: لا يَكون. قال لك الآخَرُ: السَّلامة أن يَكون؛ حتى لا نُبطِل دَلالة النَّصِّ، لكن نَقول: الأوَّلُ أرجَحُ؛ لأنك إذا لم تَتيَقَّن أن الآية دلَّت عليه وسَكَتَّ فقد سلِمْت؛ لأنَّك لم تَنفِ.

والسكوتُ درَجة بين النَّفيِ والإثبات فأنت إذا سكَتَّ لم تَكُن قلتَ على الله بغير حَقٍّ، لكن إذا أَثبَتَّ في النصِّ ما لا يَدُلُّ عليه فقد قُلتَ على الله بغير حَقٍّ.

إِذَنْ: فالسَّلامة فيما إذا شكَكْت هل النَّصُّ دلَّ على هذا أو لا، السَّلامة أن تَسكُت، ولكن لا تَنفِ؛ لأنه قد يَكون دالًّا عليه في نَفْس الأمر، ولكن فَهْمك لم يُدرِكه.

• • ۞ • •



قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر:٧٧].

•••

قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ﴿فَاصْبِرْ﴾ الخِطاب هنا للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وهو فِعْل أَمْر، والأَمْر الأصل فيه الوُجوب كما سيأتي، أمَّا مَعنَى الصَّبْر لُغة فهو الحَبْس، ومنه قولهم: قُتِل فُلان صبرًا. أي: حَبْسًا؛ أي: أُمسِكَ ثُم قُتِل، لكنه في الاصطِلاح الشرعيِّ أخَصُّ من مُطلَق الحَبْس، فهو حَبْس النَّفْس عمَّا يُسخِط الله تعالى فيما يُرضِي الله.

ومن ثَم قال العُلماء: إن الصَّبْر يَنقَسِم إلى ثلاثة أقسام: صَبْر على طاعة الله وهو أعلى الأقسام، وصَبْر عن مَعْصية الله وهو الثاني في المَرتَبة، وصَبْر على أقدار الله المُؤلِمة وهو الثالِث في المَرتَبة أيضًا.

الأوَّل: صَبْر على طاعة الله، بأن يَصبِر الإنسان نَفْسه على طاعة الله بأن يَقوم بالواجِب، وأن يُكمِل ذلك بالمُستَحَبِّ، وهذا يَحتاج إلى صَبْر وإلى عَناء، ولا سِيَّما مع ضَعْف الإيمان، فإن ضَعيف الإيمان يَشُقُّ عليه فِعْل الطاعات، فيَحتاج إلى أن يَصبِر وأن يَحبِس نفسه على فِعْل الطاعة، ويَعِدَها بالخير والثواب، ويَقول: إن الوَقْت ماضٍ وذاهِبٌ، فإمَّا أن يَكون في طاعة الله، وإمَّا أن يَكون في مَعْصية الله،

وإمَّا أن يَكون لَغْوًا فيَحمِلها ذلك على القيامِ بطاعة الله.

والصَّبْر على طاعة الله شاقٌّ من وَجْهين: من وَجْه إلزام النَّفْس بالقِيام به، ومن وَجْه تعَب البدَن بالقِيام به، فهنا عَناءان: الآنَ الأوَّل مع النَّفْس، والثاني مع الجَوارِح؛ ولهذا كان هو أعلى أَقْسام الصَّبْر، مثال ذلك الصَّبرُ في الجِهاد، هذا صَبْر على طاعة الله، وهو أشَقُّ أنواع الطاعة التي يُصبَر عليها؛ ولهذا جعَلها النبيُّ ﷺ ذُروة سَنام الإسلام؛ لأنَّه أشَقُّ ما يَكون.

الثاني: صَبْر عن مَعصية الله؛ يَعني: أن الإنسان قد يَهوَى المَعْصية، ولكن يَحبِس نفسه عنها، فهذا صَبْر عن مَعْصية الله عَزَّوَجَلَّ ويَتَضمَّن هذا الصَّبرُ حَبْس النَّفْس مع الكفِّ، ففيه عَناءٌ واحِد، وهو حَبْس النَّفْس عن المعصية، لكن ليس فيه تعَب بدَنيٌّ؛ إذ إنه كفٌّ بلا فِعْل، والكفُّ بلا فِعْل أَهوَنُ من الفِعْل؛ يَعني: ليس فيه مَشقَّة بدَنية، غاية ما فيه أن مُعاناة قلبية للصَّبْر عن هذه المَعصيةِ.

والقِسْم الثالِث: الصَّبْر على أقدار الله عَزَّوَجَلَّ المُؤلِمة، هي التي لا تُلائِم النَّفْس إمَّا بوَفاة مَحبوب، وإمَّا بحُصول مَكروهٍ فيَحبِس الإنسان نَفْسه في هذا الأَمرِ، وهو أقلُّ أقسام الصَّبْر رُتبةً؛ لأنه يَأتِي بغير اختيار الإنسان. انتَبِه الصَّبْر على الطاعة باختيار الإنسان، وعن المَعصية باختِياره، لكن على الأقدار لا، ليس بمَلْكك أن تَمنَع ما قـدَّر الله عليك من وَفاة مَحبوب، أو حُصول مَكروهٍ؛ ولهـذا قال بعضُ السلَف: عند حُلول المَصائِب إمَّا أن تَصبِر صَبْر الكِرام، وإمَّا أن تَسلوَ سَلوَ البَهائِم. وقِس نَفْسـك إذ تَأتيك المُصيبة اليومَ أَكبَرَ من الجِبال وأَحرَّ من النِّيران، ثُم تَخِفُّ شيئًا فشيئًا حتى لا تَكاد تَذكُرها.

إِذَنْ: إمَّا أن تَصبِر وتَحتَسِب، وإمَّا أن تَسكُت حتى لو تَسخَّطْت، فالمآل إلى نِسيانها، وإما أن يَسلوَ الإنسان سَلوَ البَهائِم.

فإن قال قائِلٌ: قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا**»[1] ما يَقَع في القَلْب أثناء المصائِب، وما أَشبَه ذلك هل هذا يُنافِي الصبر؟

فالجَوابُ: لا، الحُزْن على الشيء لا يُنافِي الصَّبْر، الذي يُنافيه أن يَقَع في قلبه التَّسخُّط على الله، وما يقَعُ فتَجِب مُدافَعته، وأن يَعلَم أن الله عَزَّوَجَلَّ حَكيم، وقد يُريد الله بالإنسان خيرًا إذا ابتَلاه، فإذا كان هجَم على قلبه فالواجِب أن يُدافِع، لكن لا أَعتَقِد أن مُؤمِنًا يَتَسخَّط على ربه، نعَمْ يَكرَه ما حصَل، صحيح كل إنسان يَكرَه ما يَحصُل له من البَلاء، لكن كونه يَعتَقِد أن الله ظلَمَه، وأن هذا عُدوان من الله عليه، وما أَشبَهَ هذا لا أَظُنُّ أحَدًا يَفعَله.

فإن قال قائِلٌ: ما عَلامة الإنسان الذي لم يَبلُغ الصَّبْر؟.

فالجَوابُ: إذا وجَد في نَفْسه التَّسخُّط، وفي قلبه التَّسخُّط.

وهذا القِسْمُ الثالث من أقسام الصَّبْر: الصَّبْر على أقدار الله عَزَّوَجَلَّ المُؤلِمة؛ يَكون بالأمور الآتِية: حَبْس اللِّسان عن التَّسخُّط، لا تَسخَط تَقول: أَصابَني الله بكذا، ولم يُصِب فلانًا، أَصابَني بالفَقْر والناسُ أغنياءُ، أَصابَني بالمَرَض والناسُ أَصِحَّاءُ. وما أَشبَه ذلك ما يَقول هذا، لا يَقول: واوَيْلاه واثُبوراه وانقِطاع ظَهْراه. وما أَشبَه ذلك لا يَقول هذا؛ لأن هذا مُنافٍ للصَّبْر، الإخبار بما أَصاب الإنسانَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان، رقم (٦٦٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

من مُصيبة دون التَّشكِّي، وقعَ هذا من النَّبيِّ ﷺ؛ حيثُ قال: «**بَلْ أَنَا وَارَأْسَاهُ**»(١) ولا حرَجَ؛ يَعنِي هناك فَرْق بين شخص يَتكلَّم بما أَصابَه تَسخُّطًا أو شِكاية لمخلوق، وبين شخص يُخبِر عمَّا أصابه، فقَطْ مُجرَّد خبَر، والأعمال بالنِّيَّات.

الثاني: حَبْس الجَوارِح عند المُصيبة عن فِعْل ما لا يَجوز وما يُنبِئ عن الغَضَب؛ مثل: شَقِّ الجُيوب، لَطْم الخُدود، نَتْف الشُّعور، وما أَشبَه ذلك. هـذا أيضًا مُنافٍ للصَّبْر؛ ولهـذا تبرَّأ النبيُّ ﷺ من فاعِله فقال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ، وَلَطَمَ الْخُدُودَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ**»(٢).

الثالِثُ: وهو حَبْس القَلْب عن كراهة ما قَدَّر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وهذا أَعظَمها وأَدَقُّها، قد يَرَى الإنسان الضعيف المَخلوق المَمْلوك المُدبَّر، قد يَرَى أن ربَّه ظلَمه -والعِياذُ بالله- دون أن يَتكلَّم ودون أن يَفعَل، لكن قَلْبه مَملوء على الله سُخْطًا، مِن السُّخْط ورُؤْيةِ أنَّ الله تعالى ظلَمه، أو ما أَشبَه ذلك. هذا يَجِب أيضًا أن يَتخلَّى القلب عنه، وهذا أَخطَرُ ما يَكون بالنِّسبة للصَّبْر على الأقدار، اتْلُ قولَ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج:١١] ﴿حَرْفٍ﴾ يَعنِي: طرَفٍ، ليسَت عِبادةً راسِخة ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج:١١].

وهذا يَشمَل فِتْنة المَصائِب وفِتْنة الشُّبُهات، من الناس مَن يُؤمِن بالله واليوم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب قول المريض: إني وجع، رقم (٥٦٦٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، رقم (١٠٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الآخِر، لكنه على طرَف إن أَصابَه خَيْرٌ ولم يُناقِشه أَحَد أو يُجادِله أحَدٌ مَشَى، وإن جاء أَحَد يُشكِّكه في هذا الأَمْرِ شكَّ، فانقَلَب على وَجْهه؛ خسِر الدنيا والآخِرة.

ومن الناس أيضًا مَن يَكون في نِعْمة، قد أَنعَم الله عليه بالأموال والأولاد وما يَحتاج إليه من الدُّنيا أو يُكمِلها، فأُصيب بحادِث فقَدَ أَهلَه به كلَّهم.

فمن الناس مَن إذا كان يَعبُد الله على حَرْف يَسخَط على الله، ويَكرَه قضاء الله، كَراهة سَخَط، ليس كَراهة أنه يَتمَنَّى ما لم يُصِبْه، لا، إنها يَتَسخَّط على ربِّه، وهذا من جَهْل الإنسان، أنت مِلْك لله عَزَّوَجَلَّ هذا الربِّ الكَريمِ الذي إذا أَصابَك بسَرَّاء فشَكَرْت أَثابَك، وإن أَصابَك بضَرَّاءَ فصبَرْت أَثابَك. كيف تَسخَط على هذا الربِّ الكَريم وأنت مِلْكه وعَبْده، يَتَصرَّف فيك بما شاء، وله الحِكْمة فيما فعَل؟! وظيفتك الصَّبْر عند البَلاء، والشُّكْر عند الرَّخاء.

فالمُهِمُّ: أن الصَّبْر الآنَ تَبيَّن أنه ثلاثة أقسام:

الأوَّل -أَعلاها وأَتمُّها-: وهو الصبر على طاعة الله.

الثاني: الصَّبْر عن مَعْصية الله.

الثالث: الصَّبْر على أَقْدار الله.

فأَفضَلها الأوَّل، ثُم الثاني، ثُم الثالِث.

يُوسُف عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أُصيب ببَلاء في خُلُقه وبَلاء في جَسَده، صبَرَ على هذا وهذا، دعَتْه امرأةُ العَزيز في مَكان مُغلَق، وهي امرأة العَزيز عِندها من الحُلِيِّ والزِّينة -وربَّما من الجَمال- ما ليس عند غيرها، وهو فَتاها أيضًا، ليس هو أكبَرَ منها شرَفًا عِندها، دَعَتْه إلى نفسها في مَكان خالٍ وهمَّ أن يَفعَل؛ لأن النَّفْس البَشَرية قد يَغيب

عنها مُلاحَظة أَمْر الرُّبوبية، فهَمَّ بها لكِنْ هي السابِقة: هَمَّتْ به وهَمَّ بها، لكن بعد أن هَمَّ رأى بُرهانَ الله عَزَّوَجَلَّ، أَراه الله البُرهانَ الآيَةَ، كأنها رُؤْية عَيْن، فامتَنَع وقال: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ هـذا صَبْر عن المَعْصية، وصَبْر عَظيم، فتًى شابٌّ مع سَيِّدته الجَميلة، في مَكان لا يَطَّلِع عليه أَحَدٌ، ومع هذا كفَّ عنها.

وأُوذِيَ في جَسَده، فحُبِس، سُجِن ولَبِث في السِّجْن بِضْع سِنين، ومع ذلك صَبَرَ؛ حتى إن الملِك لمَّا قال: ﴿ٱئْتُونِي بِهِۦ﴾ أَبَى أن يَخرُج حتى تُسأَل النِّسْوة ماذا حصَل؛ ليَتبَيَّن براءَتَه قبل أن يَخرُج، وهذا لا شَكَّ صَبْر عَظيم، لكن أيُّ الصَّبْرين أعظَمُ؟

الجَوابُ: الأوَّل الصَّبْر عن المَعصية؛ لأن السَّجْن حاصِل حاصِل، صبَر أو لم يَصبِر، وليس باختِياره.

فإن قال قائِل: ما هو الفَرْق إذا أَصاب الإنسانَ شيءٌ من الخَوْف قال: قدَّر الله ما شاء فعَل. وبعضُهم يَقول: قدَرُ الله وما شاءَ فعَلَ؟

فالجوابُ: يَجوز هذا وهذا، قدَّر الله. هذا فِعْل ماضٍ، وقدَرُ الله. خبَرٌ لمُبتَدَأ محَذوف، التَّقديرُ: هذا قدَرُ الله.

فقول الله تعالى لرسوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَٱصْبِرْ﴾ يَتَضمَّن كل الأَقْسام؛ ولهذا كان نَبيُّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصبَرَ الناس في أَحْكام الله، وأَصبَرَ الناس على أَحْكام الله.

فإن قال قائِل: بعضُ العُلَماء، قال: إن ما أَصاب الرُّسُل من التَّكْذيب والتَّعْذيب أَشَدُّ مِمَّا أَصاب يُوسُفَ من اتِّهامه بما اتُّهِمَ به؟

فالجَوابُ: لكل شيء حُكْم، فيُوسُفُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اتُّهِمَ بما اتُّهِمَ به، وعُذِّب

عليه، وسُجِن مع بَراءَته وظُهور براءَته في النِّهاية، وهؤلاء المُكذِّبين بعضُهم فُعِل به أكثَرَ مِمَّا فُعِل بيُوسُفَ، من التعذيب، بل بعضُهم قُتِل، فلكل شيء وجهٌ، ولا يُمكِن المُقارَنة بين هذا وهذا.

فإن قال قائِلٌ: علِمْنا أنَّ فِرعونَ وهامانَ وقارونَ قد أَهلَكهم الله عَزَّوَجَلَّ هل هلَكوا كلُّهم مرَّة واحِدة، أم كل واحِد على حِدَة؟

فالجوابُ: أمَّا قارونُ فالله عَزَّوَجَلَّ بيَّن أنه خُسِف به وبداره الأرض، فليس مِمَّن هلَك بالغرَق، وأمَّا هامانُ فالظاهِرُ أنه هلَك مع فِرعونَ.

فإن قال قائِل: هل سبب هَلك قارونَ أنه أتَى بامْرأة غانِية فافترَت على مُوسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه زنَى بها؟

فالجَوابُ: افتِخاره بماله هو الذي خسَفَ به الأرض.

وقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ هذه جُملة مُؤَدة بـ(إنَّ) وَعْـد الله حَقٌّ. ويَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [إنَّ وَعْد الله بعَذابِهم حَقٌّ] وهذا قُصور من المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بل إن وَعْد الله بعَذابهم ونَصْرك حَقٌّ، بل لو قُلْنا بأنه أَعَمُّ من ذلك أيضًا، لولا أنه في سِياق المُحاجَّة مع الكُفَّار لقُلْنا: إنه أَعَـمُّ. إن وَعْد الله حَقٌّ في كل شيء؛ في عَذاب هَؤلاءِ، ونَصْره، وفي الجَنَّة، وفي كل شيء.

وقوله: ﴿حَقٌّ﴾؛ أي: أَمْر ثابِت واقِع، فكُلُّ ما وعَد الله به فهو حَقٌّ ثابت واقِع؛ لكَمال صِدْقه وكَمال قُدْرته؛ لأن إخلاف الوَعْد يَأتِي من أَحَد أَمْرين: إمَّا كَذِب الواعِد، وإمَّا عَجْزه عن تَنفيذ ما وَعَد به، والله عَزَّوَجَلَّ لا يُخلِف المِيعاد؛ لكَمال صِدْقه وكَمال قُدْرته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ يَقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إعرابها: [فيه (إِنِ) الشَّرْطية مُدغَمة و(ما) زائِدة تُؤكِّد مَعنى الشَّرْط أوَّل الفِعْل والنونِ تُؤكِّد آخره...] إلى آخِره.

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ الفاء هذه عاطِفة، و(إِنْ) شَرْطية، و(ما) زائِدة للتَّوْكيد، وهي كزِيادتها في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، ﴿أَيًّا مَّا﴾ (ما) زائِدة، لو حُذِفت: وقيل: أيًّا تَدْعو. استَقام الكلام، لكن يُؤتَى بحُروف الزِّيادة للتَّوْكيد. ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ لو حُذِفت (ما) وقال: إن نُرِيَنَّك. استَقام، لكنها تَأتِي للتَّوْكيد.

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ (نُرِي) فِعْل مُضارِع، لكنه بُنِيَ على فَتْح آخِره، وهي الياء؛ لاتِّصاله بنون التَّوْكيد، والنون للتَّوْكيد، والكاف مَفعول به. التَّوْكيد هنا في آخِر الفِعْل، و(ما) في أوَّله، فصار هذا الفِعلُ -الذي هو الإِراءَة- مُؤكَّدًا بمُؤكِّدين: (ما) الزائِدة في أوَّله، ونون التَّوْكيد في آخِره، والكاف هذه مَفعول أوَّل، و﴿بَعْضَ﴾ مَفعولٌ ثانٍ، و(نُرِي) الرُّؤْية هنا بَصَرية، لكن لَمَّا دخَلت علَيْها همزة التَّعْدية صارت ناصِبة مَفعولين، تَقول: فُلان رأَى النَّجْمة. نصَبَت مَفعولًا واحِدًا. فلان أَرَيْته النَّجْمة. مَفعولين. من أَجْل دُخول الهَمْزة، على (رأَى). هذه مَثْلها؛ لأن (نُرِي) رُباعيٌّ أَصْلها أَرَى يُرِي ونُرِي.

﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ يَعنِي: فأنت تَراه. قال المفَسِّر: [﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ به من العَذاب في حَياتك، وجَواب الشَّرْط محَذوف أي: فذاك]، أين جواب الشَّرْط (إن) في قوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ ؟ يَعنِي: إن أَرَيْناك بعض الذي نَعِدهم فقد رأَيْته بعَيْنك وأَقَرَّ الله عَيْنك به، وهذا هو المَطلوب.

﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ يَعنِي: قبل أن نُرِيَنَّك ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ وسنُرِيك بهم، هذا تهديد عظيم. وقوله: ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ هذه مَعطوفة على ﴿نُرِيَنَّكَ﴾ وهي قَسيم قوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ يَعنِي: إمَّا أن تَرَى العَذاب قبل مَوْتك، وإمَّا أن نَتوفَّاك ثُم نُعذِّبهم بعد الرجوع إلينا، وهذا أَشَدُّ؛ فإن عَذاب الآخِرة أَشَدُّ وأَبقَى؛ ولهذا جاء في الحَديث: «إِنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ شَخْصًا عَجَّلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا»(١) عُوقِب في الدنيا بماله أو بدَنه أو أَهْله أو مُجتَمَعه، وإلَّا ترَكه حتى يُوافَى به يوم القِيامة، نَسأَل الله أن يَقيَنا وإيَّاكم عَذاب الدُّنيا والآخِرة، ويَرزُقنا العافِية.

قال المفَسِّر: [﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ فنُعذِّبهم أَشَدَّ العَذاب، فالجَواب المَذكور للمَحذوف فقَطْ]، أين المَحذوفُ ﴿أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ يَعنِي: إذا توَفَّيْناك فإلينا يُرجَعون.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: وُجوب الصَّبْر؛ لأن الله تعالى أَمَر به في قوله: ﴿فَاصْبِرْ﴾ ووجهُ كَوْنه واجِبًا: الأصل في الأَمْر الوجوب، وهذه المَسأَلةُ اختَلَف فيها الأُصوليون: هل الأَصْل في الأَمْر في كِتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ الوُجوب أو الأَصْل النَّدْب؟ إن قُلْنا: الأصل الوُجوب كان هذا المأمورُ به مُلزَمًا به، وإذا قلنا: النَّدْب؛ صار الإنسان بالخِيار: إن فعَله فهو خَيْر، وإن ترَكه فلا شَيْءَ عليه.

وهذا محَلُّ إشكال في الواقِع: عند التَّطبيق، وعند التدليل أيضًا فيه نظَر.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٨٧)، وابن حبان رقم (٢٩١١)، من حديث عبد الله بن المغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَقول: الأُصولِيُّون اختَلَفوا في هذه الأمرِ هل هو للوُجوب أو للنَّدْب؟ يَعنِي: هو المُرادُ الأمر المُطلَق المُجرَّد عن القَرينة، أمَّا ما دلَّت عليه القَرينة؟ فالأمر فيه واضِحٌ، إن دلَّت على الوُجوب فهو واجِب، وإن دلَّت على الاستِحْباب فهو مُستَحَبٌّ، وإن دلَّت على الإباحة فهو مُباح، وإن دلَّتْ على التَّهديد فهو للتَّهْديد.

قوله: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ هل المَعنَى أن الإنسان يَعمَل ما يَشاءُ، أو أن هذا تَهديد؟ الجَوابُ: تَهديد. ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾، لكن المُراد الأَمْر المُجرَّد عن كل قَرينة؛ هل هو للوُجوب أو للاستِحْباب؟ من العُلَماء مَن قال: إنه للوُجوب، ولهم أدِلَّة. ومنهم مَن قال: إنه للاستِحْباب، ولهم أدِلَّة.

القائِلون بالوُجوب يَستَدِلُّون بمِثْل قوله تعالى: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣] قالوا: هذا يَدُلُّ على الوَعيد فيمَن خالَف أَمْر الله عَزَّوَجَلَّ فيَدُلُّ إِذَنْ على أن الأَمْر للوُجوب. وقالوا أيضًا: إن الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قال: «مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»[1] وهذا أيضًا يَدُلُّ على الوُجوب؛ لأنه قال: «فَأْتُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ» مثل هذا التَّعبيرِ إنَّما يَكون في الواجِب «وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ»؛ ولأنه يَقبُح عادةً أن يَقول السَّيِّد لعَبْده: افعَلْ كذا. ثُم يُخالِف، فتكون مُخالَفة الأمر قَبيحة، والقبيح مَنهيٌّ عنه مَكروهٌ.

أمَّا القائِلون بأن الأَصل في الأمر الاستِحْباب فيَقولون: إن كونه مَأمورًا به يَدُلُّ على فِعْله، والأَصل بَراءَة الذِّمَّة، فلا نُؤثِّم الإنسان إذا تَرَك ما أُمِر به إلَّا بدَليل؛

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأن الأصل بَراءَة الذِّمَّة، ولأنَّنا وجَدْنا مَسائِلَ كَثيرةً وأدِلَّة كثيرة فيها الأَمْر، أَجمَع العُلَماء على أنها للاستِحْباب، وهذا يُوهِن القول بأن الأَمْر للوُجوب.

تَوسَّط قوم فقالوا: إذا كان الأَمْر في عِبادة فهو للوُجوب، وإذا كان في آداب فهو للاستِحْباب. وهذا أَقرَبُ من الإطلاق بأنه للوُجوب، أو الإِطْلاق بأنه للاستِحْباب. يَعنِي: هذا التَّفسيرُ هو أَقرَبُ ما يَكون، ومع هذا فليس بمُنضَبِط، بل قد تَأتِي أَوامِرُ في الآداب وهي واجِبة.

فنَقول: الأصل أَقرَبُ ما يُقال في هذه المَسأَلةِ: أن الأصل في الأوامِر في التَّعبُّد الوُجوب؛ لأننا خُلِقنا للعِبادة وأُمِرنا بها فنَتَعَبَّد. والأصل في الأَوامِر في غير العِبادة -كالآداب مثلًا- للاستِحْباب، ومثل ذلك يُقال في النَّهيِ: هل هو للتَّحريم أو للكَراهة؟

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: إثبات وُقوع وَعْد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وأنه حَقٌّ، ولا بُدَّ أن يَقَع؛ لقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ وهذه جُمْلة مُؤكِّدة بـ﴿إِنَّ﴾ تَدُلُّ على أن وَعْد الله لا بُدَّ أن يَقَع، ووَعيده كذلِك حَقٌّ، ولا بُدَّ أن يَقَع، إلَّا أن يَمُنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالعَفْو، وإلَّا فالأصل أن وَعيده واقِع. لا يُقال كما يَقول بعض الناس: الوَعيدُ ليس بواقِع، وليس بحَقٍّ، وأمَّا الوَعْد فهو حَقٌّ، نَقول: كلُّه حَقٌّ، لكِن الوَعيد قد يَعفو الله عَزَّوَجَلَّ عنه، والعَفو كرَم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن وَعْد الله حَقٌّ ثابِت لا بُدَّ أن يَقَع، وهو كذلك، ولقد صرَّح الله بذلك في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: تَهديد هَؤُلاءِ المُكذِّبين للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأَحد أمرَيْن: إمَّا بعُقوبة عاجِلة قبل أن يُتوفَّى، وإمَّا بعُقوبة آجِلة في يوم القِيامة؛ لقوله: ﴿فَإِمَّا

نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن مَرجِع الأُمور كلِّها إلى الله، وليسَتْ باختِيار أحَدٍ، فهو الذي يُقدِّر ما شاء، سَواءٌ في الدُّنيا أو في الآخِرة؛ لقوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: أن عَذاب العَدوِّ يَشفِي غَليل عَدوِّه؛ لقوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ فإن الإنسان إذا رأَى عَذاب الله تعالى لعَدوِّه فلا شَكَّ أنه يَشفِي غَليلَه.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أنه لا بَأسَ أن نَفرَح إذا أَصاب الله عَدُوَّنا بمُصيبة؛ لأن الظاهِر أن قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ لأَجْل أن تَقَرَّ عَينُه بذلك، فإذا أُصيب أَعداؤُنا بخَسْف أو صَواعِقَ أو فَيضانات، أو ما أَشبَه ذلك، وفرِحنا بهذا، فلا لومَ علينا؛ لأنهم أَعداؤُنا يَفرَحون بما يُصيبنا، فالجَزاء مِن جِنْس العمَل.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: إثبات رُجوع الخَلْق إلى الله؛ لقوله: ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ وهذا عامٌّ في كلِّ شيء، في الأَحْوال، والأَوْقات، وفي كل شيء، المَرجِع إلى الله وحدَه.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: إثبات كَلام الله، أن الله يَتكَلَّم، يُؤخَذ من قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن الوَعْد يَكون بالقَوْل، ولا شَكَّ أن الله تعالى يَتكَلَّم، وأنه لا نَفادَ لكلِماته، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف:١٠٩] ﴿ٱلْبَحْرُ﴾ اسمُ جِنْس يَعُمُّ كل البِحار، لنَفِد البَحْر قبل أن تَنفَد كلِمات الله، سُبحان الله، لو كان حِبْرًا يُكتَب به البِحار كلُّها لنَفِدت قبل أن تَنفَد كلِماتُ الله.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ يَعنِي: لو أن الذي في

الأَرْض من الشَّجَر كان أقلامًا ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ يَعـنِي: وكُتِب بالأقلام بمِـداد البَحْر، قال: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧] وهذا يَدُلُّ على عظَمة الربِّ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه مُدبِّر الكون، وإذا أَراد أَمْرًا فإنما يقول له: كُنْ فيكون، ولا مُنتَهى لإرادة الله.

وهل قول الله عَزَّوَجَلَّ قول مَسموع بصَوْت، قول الله تعالى بصَوْت؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم:٥٢]، ولا نِداءَ ومُناجاةَ إلَّا بصَوْت، وورَد الصوت صريحًا فيما ثبَت عن النبيِّ ﷺ أن الله تعالى يَقول: «يَا آدَمُ -يَوْمَ القِيَامَةِ- فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيَقُولُ الله: أَخْرِجْ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. قَالَ: يا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ...» إلى آخِره[1]. هذا صريحٌ بأن الله يَتكلَّم بصَوْت.

وهنا في هذه المَسألةِ مَذاهِبُ، نَذكُر منها المَذاهِب المَشهورة الثلاثة:

الأوَّل: أنه يَتكلَّم بصَوْت مَسموع وحَرْف غير مَخلوق؛ لأنه كلامُه، وهذا مَذهَب السلَف وأئِمَّة الخلَف أن الله يَتكلَّم بصَوْت مَسموع وحَرْف غير مَخلوق، فكَلامه عَزَّوَجَلَّ هو اللَّفْظ والمَعنَى.

والقول الثاني: أن الله تعالى يَتكلَّم بصَوْت مَسموع وحَرْف مَخلوق، والكَلام كلامه، وهـذا مَذهَب الجَهْمية الذين يَقولون: إن القُرآن كَلام الله ولكنـه مَخلوق؛ لأن كل كَلام الله عِندَهم مَخلوق.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج، ومأجوج، رقم (٣٣٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب قوله: يقول الله لآدم: أخرج بعث النار من كل ألف تسع مِئة وتسعة وتسعين، رقم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والثالِث: مَن يَقولون: إنه لا يَتكلَّم بصَوْت ولا بحَرْف مخلوق، إنَّما كلامه هو المَعنى القائِم في نَفْسه، لكن يخلُق شيئًا يُعبِّر عن هذا الذي في نَفْسه، فيُسمَع هذا المَخلوقُ، ويُضاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ إضافةَ تَكريم وتَشريف، وهذا مَذهَب الأشاعِرة الذين هُمْ أهل الكَلام.

والذين يَقولون: همُ الذين دافَعوا المُعتَزِلة عن الباطِل، وهمُ الذين انتَصَروا للإسلام، وهم في الحقيقة لا للإسلام انتَصَروا، ولا لحَرْب الإسلام كسَروا، بل قد نَقول: قولهم في الكَلام شَرٌّ من قول الجَهْمية؛ لأنهم اتَّفَقوا على أن ما يُسمَع من كَلام الله مَخلوق، وعلى أن القُرآن مخلوق؛ لكن الجَهْمية يَقولون: مَخلوق، وهو كَلام الله. وهَؤلاء يَقولون: مَخلوقٌ، وليس كَلامَ الله، بل هو عِبارة عنه.

إِذَنْ: أين كَلامُ الله؟ قال: المَعنَى القائِم بنَفْسه، والحَقيقة أن المَعنَى القائِم بالنَّفْس ليس كلامًا وإنما هـو عِلْم، عِلْم بما سيُخلَـق من كلام، فيَقول: هـذا هو كلامُه. والعَجيب أنهم استَدَلُّوا بآية وشِعْر نَظْم، أمَّا الآية فقالوا: إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقول: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة:٨] فأَثبَت القَوْل النَّفْسيَّ. أمَّا الشِّعْر فقالوا: إن الشاعِر قال:

إِنَّ الْكَـلَامَ لَفِـي الْفُـؤَادِ وَإِنَّـمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَـلَى الْفُـؤَادِ دَلِـيلَا[1]

الفُؤادُ يَعنِي: القلب.

فنَقول لهم: أمَّا الآية فلا دَلالة فيها لكم، بل هي على رُؤُوسكم؛ لأن الله تعالى

---

(١) البيت نسبه البعض إلى الأخطل، وليس في ديوانه، انظر: الموشى لأبي الطيب الوشاء (ص:٨)، وتمهيد الأوائل لأبي بكر الباقلاني (ص:٢٨٤)، والفصل في الملل والنحل للشهرستاني (٣/ ١٢٢)، ومجموع الفتاوى (٧/ ١٣٨).

لم يُطلِق القول، بل قَيَّد فقال: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وهـذا كقَوْل الرسول ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا»[1] وحَـديث النَّفْس لا يُمكِن أن يُقال: إنه حَـديث. ولا أن يُقال: إنه قَوْل إلّا بقَيْـد؛ ولهذا لو حُـذِفت ﴿فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ وقيل: ويَقولون: لولا يُعذِّبنا الله. يُفهَم منه أنه كَلامُ اللِّسان. لكن هم بأَنفُسهم يُقدِّرون، يَقول الواحِد مِنهم: ﴿لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ إِذَنْ ما نَقوله حَقٌّ؛ لأن الله لم يُعذِّبْنا، هذا يُقدِّره الإنسان في نَفْسه.

أمَّا الشِّعْر فـ«إن الكَلام لَفِي الفُؤاد» فهو قول الأَخطَل الشاعِر النَّصرانيِّ، قاله بعد تَغيُّر الأَلْسُن، وعلى فَرْض أنه يُوافِق فإنه يَجِب أن يُحمَل على أن المَعنى أن الكلام المُعتبَر هو ما يُقدَّر أوَّلًا في الفُؤاد ثُم يَنطِق به اللِّسان؛ ولهذا لا يُعتبَر الكلام الذي يَسبِق على اللِّسان كَلامًا، ولا يُؤاخَذ به، فالكَلام الحَقيقيُّ الرَّصين المُعتبَر هو الذي يَكون أوَّلًا في القَلْب ثُم يُعبَّر عنه باللسان، هذا مَعنى البَيْت الذي لا يَحتَمِل غيرَه.

فإن قال قائِل: هل يَلزَم أن يَتكَلَّم بمُخاطَبة المَخلوق؟

فالجواب: لا، قد يَتكَلَّم بما يُثنِي به على نَفْسه، مثل أن يَقول: أنا الله الواحِد الأحَدُ، وما أَشبَه ذلك، كما يَقول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يومَ القِيامة: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ﴾ لا يُجيب أحَدٌ، فيَقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦].

ونَقول: الكَلام صِفة كَمال، والله تعالى مَوْصوف بالكَمال أزَلًا وأبَدًا، وإذا كان كذلك فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يَزَل مَوْصوفًا به، ولا يَلزَم من هذا أن يَكون هُناك

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيا في الأيمان، رقم (٦٦٦٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب، إذا لم تستقر، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُخاطَب، وكذلك الأفعال، فالذين أَثاروا مثَلًا مَسأَلة التَّسلسُل، وما أَشبَه ذلك، هم بَعيدون عن النُّصوص في الواقِع، وإلَّا لعلِموا أن الله تعالى لم يَزَل ولا يَزال فَعَّالًا، وأنه لم يَكُن في وقت من الأَوْقات مُعطَّلًا عن الفِعْل، ولا يَلزَم من الفِعْل المَفعول؟ حتى نَحن لا يَلزَم من فِعْلنا أن يَكون هناك مَفعول، قد يَتَحرَّك الإنسان ولا يُنتِج شيئًا، لكن الفِعْل يُقال: لا يُمكِن أن يَمُرَّ على الله تعالى زَمانٌ من الأَزمِنة وهو مُعطَّل عن الفِعْل؛ لأنه إمَّا أن يُقال: تَعطَّل هذا عن عَجْز، أو عن غير عَجْز. فإن قلنا: عن عَجْز. فهذا بَليَّة، وإن قُلنا: عن غير عَجْز. نَقول: ما الذي يَمنَعه؟

إِذَنْ: فالتَّسلسُل ليس بمَمنوع في الماضِي، كما أنه ليس ممنوعًا في المُستَقبَل، مع أَنِّي أنا أَكرَه أن يَتكَلَّم الناس في هذا؛ لأنه كَلام لا فائِدةَ فيه، ولم يَكُن السَّلَف يَقولون به، لكن جاءَنا أهل الكَلام وأَدخَلونا في هذه المَعمَعةِ، وصار ما كان.



الآية (٧٨)

• • ✧ • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر:٧٨].

• • ✧ • •

قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ إلى آخِره. الجُملةُ هَـذه مُؤَكَّدة بثَلاثة مُؤكِّدات: اللَّام، و(قد)، والقَسَم المَحذوف، والتَّقدير: والله لقَـدْ أَرسَلْنا رُسُلًا من قَبلِك، والرسولُ هو بشَرٌ، يُوحَى إليه بشَرْع، ويُؤمَر بتَبليغه؛ ولهذا سُمِّي رسولًا؛ أي: مَدفوعًا من قِبَل الله عَزَّوَجَلَّ ليُبلِّغ، وأمَّا النبيُّ فإنه بشَرٌ أُوحِيَ إليه بشَرْع، ولكنه لم يُكلَّف بتَبليغه، بمَعنَى: أنه يُجدِّد شَرْع مَن قَبلَه إن كان قَبْله رَسولٌ حتى يُحيِيَ هِمَم الناس فيَقتَدُوا به، وإذا لم يَحتَجِ الناس إلى رسول لم يُرسِل إليهم أحَدًا، فإن آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان نَبيًّا ولم يَكُن رسولًا، هو نَبيٌّ يَتعبَّد لله تعالى بما أَوْحاه الله إليه، ولكن لم يُرسَل؛ لأن الناس لم يَختَلِفوا بعدُ، كما قال الله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، فالرُّسُل إنَّما أُرسِلوا بعد الاختِلاف؛ ولهـذا قال بعضُ أَهْل العِلْم: إن تَقـدير الآية الكَريمة: كان الناس أُمَّة واحِدة فاختَلَفوا فبعَثَ الله النَّبيِّين مُبشِّرين. وقال: إن في الآية إيجـاز حَذْف؛ أي: حُذِف منها ما دَلَّ السِّياق على حَذْفه.

فالرَّسولُ بشَر أُوحِيَ إليه بشَرْعٍ وأُمِر بتَبليغه.

فإن قال قائِل: في تَعريف النَّبيِّ أنَّه الذي أُمِر بوَحْي ولم يُبلِّغه؛ فكيف نُوفِّق بينه وبين قول النَّبيِّ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ لِأُمَّتِهِ خَيْرَ مَا يَعْرِفُهُ وَيُحَذِّرُهُمْ شَرَّ مَا يَعْرِفُهُ»[1]؟

فالجَوابُ: هذا المُراد بالنَّبيِّ الرسول، المُراد به الرَّسول؛ ولهذا تَجِد الآنَ في القُرآن الكَريم أنبياءَ هُمْ رُسُل، لكِن تُذكَر بلَفْظ الأنبياء ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، ثُم قال في الأخير: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾.

وقوله: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ﴾ وهؤلاءِ الرُّسُل كان يُرسَلون إلى أُمَمِهم فقَطْ، كما ثبَتَ ذلك في الصَّحيحَيْن من حديث جابِرٍ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»[2] ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ كلُّ أُمَّة أرسَل الله إليها رَسولًا لتَقوم الحُجَّة.

قوله: ﴿مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَ﴾ (مِن) هَذه تَبعيضِيَّة؛ أي: بعضُهم قصَصْناهم عليك وأَخبَرْناك بهم، وبعضُهم لم نَقصُصْهم عليك. قال أَهلُ العِلْم: وإنما قَصَّ الله على رسوله ﷺ مَن كانوا من الجَزيرة العَربية وما حَولَها؛ لأن أَخبار هَؤلاءِ له بَقيَّة في العرَب؛ فلِهذا قَصَّه الله، أَمَّا مَن كانوا في

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، رقم (١٨٤٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: «**جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا**»، رقم (٤٣٨)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، رقم (٥٢١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمْريكا، أو في شَرْق آسيا، أو ما أَشبَه ذلك من الأماكِن البَعيدة فهَؤُلاءِ لم يَقُصَّ علينا من نَبَئِهم شَيئًا.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ رُوِيَ أنه تعالى بعَث ثَمانية آلاف نَبيٍّ؛ أربعة آلافٍ من بَني إسرائيلَ، وأربَعة آلافٍ من سائِر الناسِ] وجَديرٌ بالمفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يَقول: [رُوِيَ] بصيغة التَّمْريض؛ لأن هذا لا يَصِحُّ، كيف يَكون من بني إسرائيلَ وهم مُتَأَخِّرون عن أُمَمٍ كَثيرة أربَعة آلاف، ومن سائِر الناس أَرْبعة آلافٍ؟! هذا بَعيدٌ، بل إن الله أَرسَل في كُلِّ وَقْت وحين ما تَقوم به الحُجَّة، وليس لنا أن نَبحَث عن عدَد هَؤلاءِ، وإن قُلْنا: لنا فإنه ليس عَلَيْنا، يَعنِي: لو قيل لنا أن نَبحَث للاطِّلاع لم يَكُن سائِغًا أن نَقول: علينا أن نَبحَث. بل نَقول: آمَنَّا بالله وبرُسُله، مَن عَلِمنا مِنهم ومَن لم نَعلَم.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ﴾ مِنْهم ﴿أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّهم عَبيد مَربوبون]. قوله: ﴿وَمَا كَانَ﴾ ﴿ما﴾ نافية، و﴿كَانَ﴾ فِعْل ماضٍ ناقِص، و﴿لِرَسُولٍ﴾ خبَرُه، و﴿أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ﴾ اسمُ (كانَ)؛ أي: وما كان إِتيان أَحَدهم بآيَة إلَّا بإِذْن الله، ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ يَعنِي: أن الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام آتاهُم آياتٍ، لكن هل هُمُ الذين يَملِكون هذا؟

الجواب: لا، هذا من عِند الله، ولكن الله تعالى بَيَّن أنه ما من رَسولٍ إلَّا وأُوتِيَ آية.

وقوله: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ يَعنِي: بالآيات البَيِّنات، حتى يُؤمِن البَشَر، وحتى لا يَكون لهم حُجَّة عِند الله؛ لأن الله لو بَعَث رسولًا هكذا إلى الناس وقال: إِنِّي رَسول الله، ولم يَأتِ بآية، فإن الناس لن يَقبَلوا منه، وإلَّا لأَمكَن كلَّ كاذِب أن يَدَّعِيَ الرِّسالة،

لكن لا بُدَّ من آيات، آيات بَيِّنات واضِحة على أنه رَسولٌ، ومعَ هذا لا يُمكِن لرَسول أن يَأتِيَ بآية إلَّا بإِذْن الله.

وقوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ الإِذْن الكَونيّ، فإذا أَذِن الله كَوْنًا أن يَأتِيَ الرسول بآية أَتى بآيَة، والرَّسول قد يَأتِي بآيَة ابتِداءً وقد يَأتِي بآيَة بطلَب من المُرسَل إليهم، كما قِيل: بل قد جاء في الحَديث الصحيحِ: إِنَّ قُرَيْشًا قالوا للرَّسولِ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: أَرِنا آيَةً. فأَشارَ إلى القَمَر، فانفَلَق فِلْقَتَيْن، إِحْداهُما على الصَّفا، والثانية على المَرْوةِ[1]، وشاهَدَ الناسُ ذلِكَ، ولكِن مع ذلك ﴿وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر:٢] قالوا: إن مُحَمَّدًا سحَرَنا، والقَمَر لم يَتصَدَّع، ولكن لَمَّا لم يُعيِّنوا الآيَةَ التي طلَبوها لم يُؤاخَذوا بالعِقاب؛ لأن الأُمَم إذا عيَّنوا الآية التي طلَبوها ثُم لم يُؤمِنوا عاجَلَهم الله بالعُقوبة.

وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ﴾ ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ أي: عَلامة على صِدْقه ﴿إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ وهنا قال: (آية) ولم يَقُل: بمُعجِزة، وقد جَرَى على أَلسِنة كثيرٍ من العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَسمية آيات الأَنْبياء بالمُعجِزات، ولكن هذه التَّسْمية غير سَديدة، بل الأَوْلى أن نُعبِّر بآيَة، نَقول: آية النَّبيِّ، ولا نَقول: مُعجِزة؛ أوَّلًا لأن هذا هو التَّعبير القُرآنيُّ، وثانيًا لأن المُعجِزة تَأتِي من الرسول، وتَأتِي من الساحِر، وتَأتِي من الشَّياطِين، يَأتِي من هَؤلاء ما يَعجِز عنه البَشَر.

فالتَّعبير السَّليم أن نُعبِّر بآيَة:

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الأوَّل: لُموافَقة القُرآن.

والثاني: لأن المُعجِزة تكون من الرسول وغيرِه.

والثالث: أن كلِمة (آية) فيها إشارة إلى أن ما جاء به هذا الرسولُ مِمَّا يَعجِز البَشَر آية، عَلامة.

فهذه ثلاثة أَشياءَ تُبيِّن رُجْحان التَّعْبير بآية على التَّعبير بمُعجِزة.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ بنُزول العَذاب على الكُفَّار ﴿قُضِىَ﴾ بين الرُّسُل ومُكذِّبيها ﴿بِٱلْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر:٧٨] أي: ظهَر القَضاء والخُسران للناس، وهم خاسِرون في كل وقت قبل ذلِك].

قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أَمْر الله تعالى الكَونيُّ؛ لأن أَمْر الله يَنقسِم إلى قِسْمين: كونيٍّ، وشَرعيٍّ، كما سنَذكُره إن شاء الله.

قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ بنُزول العَذاب على الكافِرين، ونُزول النَّصْر للرُّسُل وأتباعهم.

وقوله: ﴿قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ والقاضِي هو الله عَزَّوَجَلَّ، وحُذِف الفاعِل هنا للعِلْم به؛ لأن الله تعالى هنا هو الذي يَقضِي بالحَقِّ؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ﴾ [غافر:٢٠]، ويُحذَف الفاعِل أحيانًا للعِلْم به، كما في قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨]، وكما في هذه الآيةِ، وقد يُقال: إنه حُذِف الفاعِل هنا للتَّعْميم؛ ليَكون القاضِي هو الله، وكذلك القاضِي بالحَقِّ هم الرُّسُل وأتباعُهم؛ لأنهم قضَوْا بالحَقِّ بالانتِصار على عَدوِّهم، لكن الأَوَّل أَوْلى، أن يَكون الفاعِل واحِدًا، ولكن حُذِف للعِلْم به: ﴿قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾.

﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ هنا الخُسْران: فواتُ الرِّبْح، و(هنا) اسمُ إشارة للمَكان، والمُراد به الزَّمان؛ ولهذا قال المفَسِّر: [في كل وقت] المَعنَى: خَسِر في ذلك الوقتِ المُبطِلون.

فإذا قال قائِل: أَلَسْتُم تَقولون: إن (هنا) إشارة إلى المَكان؟

قُلنا: بلى، لكن قد تُستَعار إشارة للزَّمان. واللَّام في قوله: ﴿هُنَالِكَ ﴾ للبُعْد، والكاف حَرْف خِطاب ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ أيِ: الذين وقَعوا في الباطِل؛ لأن القَضاء بالحَقِّ يَقتَضي زوال الباطِل، وإذا زال الباطِل خسِرَ أهله، والباطِل ضِدُّ الحَقِّ، ويُفسَّر في كل مَوضِع بحَسبه، فالباطِل في الكلام الخَبَرِيِّ هو الكذِب، والباطِل في الحُكْم الجَوْر، والباطِل في المُعامَلة الغِشُّ، وما أَشبَهَ ذلك.

المُهِمُّ: أن الباطِل يُفسَّر في كل مَوْضِع بحَسَبه.

وقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [وهم خاسِرون في كلِّ وَقْت] احترازًا من الإشارة في قوله: ﴿هُنَالِكَ ﴾؛ لئَلَّا يَظُنَّ ظانٌّ أنهم خاسِرون حين نُزول العَذاب فقَطْ، مع أنهم خاسِرون كلَّ وقت، وقد يُقال: لا حاجةَ إلى ذلك -يَعنِي: لا حاجةَ إلى ما قال المفَسِّر- لأن المَقصود: وخَسِـر هنالِكَ، أي: ظهَرَت خَسارتهم وبانَتْ؛ لأنه قبل أن يُؤتَوْا بالعَذاب ربما يَقول القائِل: إنَّهم ربِحوا، كما قال أبو سُفْيانَ في يوم أُحُد، قال: يَوْمٌ بِيَوْم بَدْرٍ، والحَرْب سِجالٌ[1]. فظَنَّ أنه ربِح في ذلك اليوم، فالأَوْلى أن تَبقَى الآية على ظاهِرها، وألَّا يُستَدرَك القُرآن، فيُقال: ﴿خَسِرَ هُنَالِكَ﴾ أَي: ظهَر خُسْرانهم وبانَ.

أَمَّا خُسْـرانهم قبل نُزول العَذاب فهو ليس ببيِّن، إذ قد يَقول القائِل: إنهم

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، رقم (٣٠٣٩)، من حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

يَربَحون فيما إذا أَدَالَ لهم الله تعالى على الإسلام إدالة غير مُستَقِرَّة؛ لأنه لا يَجوز أن نَعتَقِد أن الله يُديل الكُفْر على الإسلام إدالةً مُستَقِرَّة، بل مَن ظَنَّ بالله هذا فقَدْ ظنَّ به ظنَّ السَّوْء، لكن الله تعالى يَقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثباتُ الرُّسُل السابِقين؛ لقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: عَـدْل الله عَزَّوَجَلَّ في عِباده؛ حيـث لم يُعاقِبهم إلَّا بعدَ إرسال الرُّسُل، وتَكذيب هَؤلاءِ القَوْمِ الذين أُرسِل إليهم.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الإشارة إلى أنَّه لا رسولَ بعدَ محُمَّد؛ لقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾ ولم يَقُل: سنُرسِل. وهذه الفائِدةُ في الواقِع ليسَـت بتِلْك القَويَّةِ؛ يَعنِي: مَأخوذة من الآية، لولا الواقِع ما أَخَذْناه من الآية؛ لأن الله إنما يَتحدَّث عن شيء مضَى.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن من الرُّسُل مَن قَصَّهم الله على محمد ﷺ، ومِنهم مَن لم يَقُصَّه؛ لقوله: ﴿مِّنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: إثبات كـلام الله؛ لقوله: ﴿مِّنْهُم مَّن قَصَصْنَا﴾ والقَصُّ في الأصل: تَتَبُّع الأثَر، وأمَّا في الكلام فهو ذِكْر أخبار مَن سلَف، وهذا يَدُلُّ على أن الله يَتكلَّم عَزَّوَجَلَّ، وهذا هو ما دلَّ عليه الكِتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلَف، ولكن هل يَتكلَّم بصَوْت يُسمَع أو لا؟ نعَمْ، يَتكلَّم بصَوْت يُسمَع.

الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: إثباتُ حِكْمة الله عَزَّوَجَلَّ في حَديثه عن الأُمَم السابِقة؛ حيث قسَّم إلى مَن قُصَّ علينا نبؤُهم ومَن لم يُقَصَّ، وما ذلِك إلَّا لحِكْمة عَظيمة بالِغة.

الْفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أن الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام أَيَّدَهم الله تعالى بالآيات؛ لقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: أن الرُّسُل لا يَملِكون إيجاد الآيات مَهما بلَغَت مَنزِلتهم؛ فإنهم لا يَملِكون أن يَأْتوا بآية واحِدة؛ لقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: تَسْلية الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإن الكُفَّار يَطلُبون منه آياتٍ، ولكن الله تعالى يَقول: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَـٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يُسلِّي الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأن هذا الأمرَ ليس إليك، بل هو إلى الله، إذا شاءَ أن يُؤتيَك آيةً أتاكَ، وإلَّا فهو الحَكيمُ.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: إثبات الإِذْن لله عَزَّوَجَلَّ، والإِذْن نَوْعان: إِذْن شَرعيٌّ، وإِذْن كَونيٌّ، فالإِذْن الكَونيُّ ما يَتعلَّق بالمَخلوقات، وإيجادُها، وإعدامُها، وتَغيُّرها، وما أَشبَه ذلك. والإِذْن الشَّرعيُّ ما يَتعلَّق بالمَشروعات؛ فلْنَنظُر إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس:٥٩]، شَرعيٌّ، ولا يَصِحُّ أن يَكون كونيًّا، لأنَّنا نَعلَم أنه إذا فعَلوه فقَدْ أَذِنَ الله فيه.

وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى:٢١] أي: لم يَأذَن به شرعًا، ولا يَجوز أن يَكون الإِذْنُ هُنا إِذْنًا كونيًّا؛ لأنه وقَع فقَدْ أَذِن الله تعالى فيما شَرَع هَؤلاءِ إذنًا كونيًّا.

وقال الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]. هو يوم القِيامة، لكن أين الشَّرْع؟

الجواب: الشَّفاعة؛ إذ يَطلُب من الله عَزَّوَجَلَّ أن يُخفِّف العَذاب عن شخص أو ما أَشبَه ذلك، أو يَرفَع درَجاتِه، وهذا إِذْن كَونيٌّ لا شَكَّ.

الْفَائِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: إثبات أَفْعال الله الاختِيارية؛ يَعنِي: أن الله تعالى قد يُحدِث من أَمْره ما شاء؛ لقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ و(إذا) هنا شَرْطية للمُستَقبَل، إِذَنِ الأَمْر لم يَأتِ بعدُ.

وهذا يَدُلُّ على أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَّصِف بالأفعال الاختِيارية خِلافًا للأشاعِرة ونحوهم الذين قالوا: إن الله تعالى لا يُوصَف بالأَفْعال الاختِيارية، كيف يُوصَف بالأفعال الاختِيارِية؟! إذا قُلْنا: يُوصَف، قالوا: هذا يَقتَضِي أحَدَ أَمْرين: إمَّا أن يَكون الله حادِثًا، وإمَّا أن يَكون ناقِصًا.

أمَّا كونه يَستَلزِم أن يَكون الله حادِثًا فلأَنَّ الحَوادِث لا تَقوم إلَّا بحادِث، فإذا أَثبَتُّم أن الحَوادِث تَقوم به لزِمَكم أن يَكون الله حادِثًا؛ لأن الحوادِث لا تقوم إلَّا بحادِث، هذه واحِدة.

أمَّا النَّقْص فنَقول: إذا كان هذا الفِعْل الذي فعَله الآنَ كمالًا فلماذا لم يَتَّصِف به من قَبلُ؟ إذا كان كَمالًا فلماذا يَحدُث بعد أن لم يَكُن؟ وإن لم يَكُن كمالًا فهو نَقْص يَجِب أن يُنزَّهَ الله عنه. وهذا لا شَكَّ أنه تَلْبيس. أمَّا الأوَّل فقولهم: إن الحَوادِث لا تقوم إلَّا بحادِث. نَقول: من أين أَتاكُم هذا؟ أَمِنْ جُيوبِكم، أم من آرائِكم الفاسِدة؟

مَن قال: إن الحَوادِث لا تَقوم إلَّا بحادِث؟ الحَوادِث تَحدُث قبل أن تَكون ونحن سابِقون عليها، فكذلك ما يُحدِثه الله عَزَّوَجَلَّ يُحدِثه وهو سابِق عليه، وسَبْقه أزَلِيٌّ، فدَعْواكم هذه باطِلة تَحتاج إلى دَليل، ولا دَليلَ، بل الدليلُ على نَقْضها.

وأمَّا قولُكم: إن كان كمالًا فلماذا لم يَتَّصِف به من قبلُ؟ وإن لم يَكُن كَمالًا فهو نَقْص، فيَجِب نفيُه، نَقول: هذا أيضًا باطِل؛ لأننا نَقول: إن فِعْل الله الذي يُحدِثه هو

كَمال حال إحداثه، وليس كَمالًا حالَ عدَمه؛ لأن الله تعالى مُتَّصِف بالكَمال، ففي حال عدَمه لا يَكون كمالًا، وفي حال وُجوده يَكون هو الكَمال، وهذا واضِح، فِعْل الإنسان أحيانًا يَكون مُناسِبًا وفي مَحلِّه، وأحيانًا يَكون غير مُناسِب وتكون الحِكْمة ألَّا يَفعَله.

وبذلك نَعرِف أن الرُّجوع إلى العَقْل فيما يَتَعلَّق بالله باطِل وضَلال؛ لأن العَقْل قد يَزِلُّ وقد يَهِن، فالرُّجوع فيما يَتَعلَّق بالله عَزَّوَجَلَّ إلى الكِتاب والسُّنَّة، لا ثالِثَ لهما، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُقال: إجماعُ السلَف أيضًا يُرجَع إليه، فيَكون مَصدَر التَّلقِّي في العَقيدة وفيما يَتعلَّق بذات الله عَزَّوَجَلَّ وبأسمائه وصِفاته ثلاثة: القُرآن، والسُّنَّة، وإجماع السَّلَف، لكننا نَقول: لا حاجةَ إلى قول إجماع السَّلَف؛ لأن إجماع السَّلَف لا يَكون إلَّا عن كِتاب أو سُنَّة.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: تَهديد هؤلاءِ المُشرِكين الذين كذَّبوا الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ ووَجهُ التَّهديد أن عُلماء البلاغة يَقولون: إن (إذا) تُفيد وقوعَ الشَّرْط في المُستَقبَل، كما إذا قلت لك: إذا جاء زَيْدٌ فأكرِمْه. تَفهَم من هذا أن زَيْدًا سوف يَأتِي، لكنه بشَرْط أن يكون مُتأخِّرًا، بخِلاف (إنْ)، فإن (إنْ) شَرْطية لكن للمُحتَمَل: إن جاء زَيْد فأكرِمْه. إذْ مَجيئُه ليس مُحقَّقًا، لكن: إذا جاء فأكرِمه، يَكون المَجيءُ مُحقَّقًا، لكنه مَربوط بزمَن مُستَقبَل. هذه ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ تُفيد أن أَمْر الله لا بُدَّ أن يَأتِيَ.

وأَمْر الله يَنقَسِم إلى قِسْمين: كَونيٍّ، وشَرعيٍّ؛ فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء:٥٨] شَرْعيٌّ، وليس كونيًّا؛ لأنه لو كان كونيًّا لكان كل الناس يُؤدُّون الأمانة إلى أهلها، إذَنْ هو شَرعيٌّ؛ وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ

لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ كَونيٌّ، فصار الأَمْر الآنَ يَكون كونيًّا ويَكون شرعيًّا.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: أن ما قضَى الله تعالى من عِقاب أو عَذاب فإنه حَقٌّ؛ لقوله: ﴿قُضِىَ بِٱلۡحَقِّ﴾ وعلى هذا يَنتَفِي بذلك أن يَكون الله تعالى ظالِمًا لِمَن عاقَبه.

فإن قال قائِل: أَلَيْسَت العُقوبة تَنزِل بالأُمَّة وفيهم الصالِحون؟

فالجَوابُ: بلى، تَنزِل العُقوبة على الأُمَّة وفيهم الصالِحون؛ لكنها تَكون عُقوبة على المُسيء ورِفْعة درَجات وتَكفير سَيِّئات على الصالِح؛ ولهذا لمَّا قالت إحدى أُمَّهات المُؤمِنين: أَنَهْلِكُ وَفينا الصالِحُونَ؟ قال: «**نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ**»[1] فإذا غلَب الخَبَثُ على الطَّيِّب حلَّت العُقوبة على الجَميع.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أن المُبطِل خاسِر إذا نزَل به العَذاب؛ لقوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ﴾ وإذا كان المُبطِل خاسِرًا فالمُصلِح رابِح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ﴾ [هود:١١٧]؛ ولهذا إذا كان الأَهْل مُصلِحين فإن الله لا يُهلِك الأُمَّة، لكن إذا كانوا صالِحين فقَدْ تَهلِك الأُمَّة إذا كثُر الخَبَث، وهذه نُقطة قد لا يَتفطَّن لها كثير من الطلَبة، انتِفاء الإِهْلاك إذا كان الأهل مُصلِحين ومُحاوِلين للإصلاح، أمَّا إذا كانوا صالِحين فإنه قد يَقَع الإهلاك إذا كثُرَ الخَبَث، أمَّا مع الإصلاح ولو كثُرَ الخَبَث ما دامَتِ الأُمَّة تُحاوِل الإصلاح وتَسعَى به فإنها لن تَهلِك، وهذه نُقْطة -كما قُلت لكم- قد لا يَتفطَّن لها كثير من الناس، نَسأَل الله أن يُصلِح أحوالَنا وأحوالَكُم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج، رقم (٧١٣٥)، ومسلم: كتاب الفتن، باب اقتراب الفتن، رقم (٢٨٨٠)، من حديث زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإن قال قائل: قلنا: مِن عَدْل الله عَزَّوَجَلَّ أنه لا يُعذِّب العِباد إلَّا بعد أن أَرسَل إليهم الرُّسُل، في هذه الأيامِ هل هناك ضابِط للعُذْر بالجَهْل في الذين يَقعون في الباطِل وعلى اعتِقادهم أن هذا صوابٌ؛ فهل يُعذَرون بجَهْلهم هذه الأيامِ؟

فالجوابُ: والله، قد يُعذَرون بجَهْلهم؛ لأن من العوامِّ مَن لا يَعرِف الحَقَّ إلَّا عن طريق ناس مُعيَّنِين، وهؤلاء الأناسُ المُعيَّنون مُنحَرِفون، فيُعذَرون، وربما أُناس في الغابات البَعيدة لا يَسمَعون إذاعاتٍ، ولا يَقرَؤُون صُحُفًا، ولا يَعرِفون شيئًا.

فإن قال قائل: أَورَد بعض المُستَشْرِقين على قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر:٢٤] على أن هُناكَ فتَراتٍ بين الأنبياء.

فالجوابُ: لا، هذا غلَط؛ لأنه إذا جاء النَّذيرُ ليس مَعناه أن النَّذير يَبقَى نذيرًا ما دام حَيًّا فقَطْ، قد تَبقَى الرِّسالة، أليسَتْ رِسالةُ إسماعيلَ وإبراهيمَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بقِيَت في العرَب إلى قُرْب بعثة الرُّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أوَّل ما دخَل الشِّـرْك على العرَب من عَمرِو بنِ لُحَيٍّ فهو متأخِّر.



الآيتان (٧٩، ٨٠)

❁ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَلِتَبْلُغُوا۟ عَلَيْهَا حَاجَةً فِى صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [غافر:٧٩-٨٠].

قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قيل: الإِبل خاصَّة هنا، والظاهِر: والبقَر والغَنَم].

قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ﴾، ﴿جَعَلَ﴾؛ أي: سيَّرها مُسخَّرة لكم، والجَعْل هنا جَعْل كَونيٌّ؛ لأن الجَعْل المُضاف إلى الله عَزَّوَجَلَّ يكون كونًا ويكون قدرًا، يَعنِي: يكون جَعْلًا كونيًّا ويكون جَعْلًا قدَريًّا شرعيًّا؛ ففي قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة:١٠٣]، هذا الجَعْل شَرعيٌّ، وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ هذا جَعْل كونيٌّ. وفي قوله تعالى هنا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ﴾ جَعْل كَوْنيٌّ.

والأنعام جَمْع نَعَم. قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [قيل: الإِبل خاصَّةً. والظاهِر والبقَر والغَنَم]، بل والظاهِر ما هو أَعَمُّ من ذلك، وهو ما أَنعَم الله به علينا من الحَيوان الذي سخَّره لنا من إِبِل وبقَر وغَنَم وفِيَلة وغيرها، وكل شيء.

وقوله: ﴿لِتَرْكَبُوا۟ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ قسَّم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذه الأَنْعام

إلى قِسْمين: قِسْم تُركَب، وقِسْم تُؤكَل ولا تُركَب. وعلى هذا تكون ﴿مِنْ﴾ في المَوْضِعين للتَّبْعيض، وعلامة (مِنَ) الَّتي للتَّبعيض أن يَحِلَّ محلَّها كلِمة (بَعْض)، فهُنا احذِفْ ﴿مِنْ﴾ وقُلْ: «لترْكَبوا بعضَها، وبعضَها تأكُلون» يَستَقيم الكَلام، فهذه عَلامة (مِنَ) التَّبْعيضية، أن يَحِلَّ محلَّها كلِمة (بَعْض).

وقوله: ﴿مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ هذا التَّقْسيمُ لا يَعنِي الانقِسامَ، بمَعنى أنه يُمكِن أن يُوجَد من الأنعام ما يُؤكَل وما يُركَب؛ مثل: الإِبِل؛ فإنها تُؤكَل وتُركَب.

وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [مِن الدَّرِّ والنَّسْل والوَبَر والصُّوف]، يَعنِي: والشَّعر، وغير ذلك من المَنافِع، كنَقْل البَضائِع وغيرها؛ ولهذا جاءَت كلِمة ﴿مَنَافِعُ﴾ جَمْع (مَنْفَعة) بصِيغة مُنتَهى الجُموع، وصِيغة مُنتَهى الجُموع ما كانَت على وَزْن (مَفاعِل) أو (مَفاعِيل).

قوله: ﴿وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [هي حَمْل الأَثْقال إلى البِلاد] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

قوله: ﴿وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾ فسَّرَها المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنها حَمْل الأَثْقال، ولكن الذي يَظهَر أنها غيرُ ذلك، وأنها قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ﴾ يَعنِي: ما يَكون في قَلْب الإنسان من محبَّة الفَخْر والخُيَلاء وغيرها، وإن كانت هذه الحاجاتُ قد تكون ممنوعةً كالفَخْر والخُيَلاء، لكن لا شَكَّ أن هذه حاجةٌ لكل إنسان، أنه يَجِد فرَحًا وسُرورًا إذا غَنِم كثيرًا من المَواشِي، من الإِبِل والبَقَر والغَنَم والظِّباء والأرانِب، وغيرها، يَجِد الإنسان لهذا طَعْمًا في نفسه، ويُمكِن أن يُقال أيضًا: ومن الحاجات في النَّفْس الاتِّجار

بها، فإن بعض الناس يَتَّجِر بهذه الأنعام، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يَذكُر نوع الحاجة، فيَشمَل كل ما يَقَع في القَلْب من مِثْل هذه الأُمورِ.

وقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿وَعَلَيْهَا﴾ في البَرِّ، ﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ السُّفُن في البَحْر: ﴿تُحْمَلُونَ﴾]. بيَّن الله عَزَّوَجَلَّ أن هذه الأَنعامَ نُحمَل عليها، وكذلك السُّفُن كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف:١٢-١٤].

من فوائِدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: بَيانُ نِعْمة الله عَزَّوَجَلَّ علَيْنا بهذه الأنعامِ؛ حيث جعلَها لنا مُسخَّرة مُذلَّلَة.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: جَواز رُكوب الأنعام وأَكْلها، ومن المَعلوم أن هذا ليس على إطلاقه؛ فإن الذي يُركَب لا يُركَب على وَجْه يَشُقُّ عليه، لو أَراد إنسان أن يَركَب على بَهيمة وهي لا تُطيق أَكثَرَ من واحِد فأَردَف عليها، قلنا: هذا لا يَجوز؛ لما في ذلك من المَشقَّة. وكذلك أيضًا: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، ليس على إطلاقه؛ إذ مِن هذه الأنعامِ ما لا نَأكُله؛ مثل: الحُمُر؛ فإنها لا تُؤكَل، ولكنها تُحمَل عليها وتُركَب.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن الأصل جَواز كل ما يُنتَفَع به من وُجوه الانتِفاع في هذه الأَنعامِ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ وبِناءً على ذلك يَجوز أن يُركَب ما لا يُركَب عادة إذا لم يَشُقَّ عليه؛ لأن ذلك من المَنافِع، فلو كان مع الإنسان بقَرة واحتاج إلى أن يَركَب عليها -لأن بعض الحَيوان الذي لم يَعتَد أن يُركَب يَشُقُّ عليه هذا، حتى وإن كان

يَستَطيع أن يَحمِله- قُلْنا له: اركَبْ؛ لأن هذه من المَنافِع، والله تعالى أَطلَق المَنافِع ما لم يَشُقَّ عليها، فإن شَقَّ عليها كان ممنوعًا؛ لأن إيذاء الحَيوان مُحرَّم.

فإن قال قائِل: بعض الناس يَستَخدِمون هذه الأنعامَ في ما يُسمَّى بالسِّيرك أو الأَلْعاب البَهْلوانية، وما أَشبَه ذلك، مِمَّا يَكون فيه المُوسيقى وأَشياءُ أخرى، هل هَؤلاء الناس آثِمون؟

فالجوابُ: مِمَّا لا شَكَّ فيه أن استِعْمال هذه الحَيواناتِ فيما هو مُحرَّم قصدًا أو ذاتًا؛ هذا لا يَجوز، حتى لو رَكِب هذه الأنعامَ ليَصِل إلى بلَد يُفعَل فيه الفواحِش، أو يُلعَب فيه القِمار؛ كان هذا حَرامًا.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: جَواز ما يَقَع في قَلْب العبد من الفرَح والسرور بهذه الأنعام؛ بشَرْط أَلَّا يُؤدِّيَ ذلك إلى الكِبرياء والخُيَلاء، فما دام هذا الفرَحُ في نِطاق الأَمْر المُباح فإن الإنسان لا يُلام عليه، بل هو مِمَّا جعَله الله له.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: بَيان نِعْمة الله عَزَّوَجَلَّ بحَمْلنا على هذه الأَنعامِ وعلى الفُلْك؛ يَعنِي: أن الله سَخَّر لنا ما نَركَبه في الماء وما نَركَبه في البَرِّ. وهنا تَسخير ثالِث حدَث بعد نُزول القُرآن، وهو ما نُحمَل عليه في الجَوِّ، فيَكون الله عَزَّوَجَلَّ أَنعَم علَيْنا بمَراكِبَ جَوِّيَّة وبَحرية وبَرِّيَّة.



الآية (٨١)

• • ✧ • •

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر:٨١].

• • ✧ • •

﴿وَيُرِيكُمْ﴾؛ أي: يُظهِرها لكم حتَّى ترَوْها، وعلى هذا فـ(يُرِي) من الرُّباعي لا من الثُّلاثيِّ؛ لأنها مِن (أَرَى) (يُرِي)؛ أي: أَظهَر الشيء حتَّى يَراه الإنسان. وقوله: ﴿ءَايَـٰتِهِۦ﴾ جَمْع (آية)، والآية هي العَلامة على الشيء، كما قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس:٤١]، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:١٩٧]، أي: عَلامة. فما هي العَلامة؟ الآية عَلامة على ما يَختَصُّ بها من صِفة؛ فمثَلًا: إذا نزَل الغَيْث وأَنبتَتِ الأرض فهو آية على رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، إذا اهتَزَّتِ الأَرْض بأهلها، أو خُسِفت بأَهْلها فهو آية على سَخَط الله وعِقابه وعلى قُدْرته؛ حيث يُزلزِل هذه الأرضَ الكَبيرةَ العَظيمة فيَكون هذا آيةً على ما يَختَصُّ به.

فالآياتُ إِذَنْ آياتٌ على ما تَختَصُّ به من صِفة، لا نَقول: إنها كلها آية على شَيْءٍ واحِد، بل نَقول: منها ما يَكون آيةً على الرحمة، وآيةً على العِزَّة، وآيةً على الحِكْمة، وآيةً على القُدْرة، وهَلُمَّ جرًّا.

إذن: ﴿ءَايَـٰتِ﴾ نَقول: جَمْع (آيَة) وهي العَلامة، وهذه الآياتُ لا تَدُلُّ كلُّها على شيء مُعيَّن، بل لكُلِّ آية ما يَختَصُّ بها.

﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ ﴿فَأَيَّ﴾ هنا استِفْهامية مَنصوبة على أنها مَفعول

مُقدَّم لقوله: ﴿تُنكِرُونَ﴾. وأسألكم: لو كانَت الآية تُنكِرونها أو تُنكِرونه فهل نَنصِب (أيَّ) أو نَرفَعها؟

الجَوابُ: نَرفَعها، ويَجوز النَّصْب؛ لأن هذا يَكون من باب الاشتِغال، وأَضرِب لكم مثَلًا من عِندي حتى لا نَتصَرَّف في كلام الله، لو قُلت: (زَيْدًا أَكرَمْت) هنا يَتعَيَّن النَّصْب على أنه مَفعول مُقدَّم، ولو قُلت: (زَيْدٌ أَكرَمْتُه) فهنا يَجوز الوَجْهان، والرَّفْع أَرجَح؛ لأنه الأصل، أمَّا النَّصْب فيَكون على سبيل الاشتِغال، وعليه فإذا جاء مَعمولٌ مُقدَّم وعامِل مُؤخَّر لم يَستَوفِ عمَله فإنه يَجِب أن يَكون هذا المَعمولُ السابِق حَسبما يَقتَضِيه هذا العامِلُ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ الدالَّة على وَحْدانيَّته] يَعنِي: لو قال المفَسِّر: ما هو أَعَمُّ. لكان أَحسَنَ؛ لأنها ليسَتْ آياتٍ دالَّةً على وَحْدانيَّة فقَطْ، بل على الوَحْدانية وعلى ما يَختَصُّ بتِلْك الآيةِ.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [﴿تُنكِرُونَ﴾ استِفْهام تَوْبيخ] يَعنِي: قوله: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ وهو أيضًا استِفْهام تَحَدٍّ، فهو جامِع بين التَّوْبيخ والتَّحدِّي، يَعنِي: هذه آياتٌ ظاهِرة لا يُمكِنكم أن تُنكِروها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: [وتَذكيرُ (أي) أَشهَر من تَأْنيثها]؛ لأنَّه يُقال: (أَيَّة) ويُقال: (أي) وعلى كلام المفَسِّر يَكون التَّذكيرُ أَشهَرَ من التَّأْنيث ولو كان المُشارُ إليه مُؤنَّثًا؛ ولهذا قال: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾، و﴿ءَايَـٰتِ﴾ مُؤنَّث، ولم يَقُل: (فأَيَّة آيات الله) لكن في غير القُرآن لو قيل: (فأَيَّة آيات الله) لكان هذا سائِغًا، إلَّا أنه مَرجوح.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: نِعْمة الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ على عِباده بإِراءَتِهم الآياتِ الدالَّةَ عليه، ولو شاءَ الله لأَخفَى عنَّا ذلك، ووكَلَنا إلى ما في نُفوسِنا وفِطَرنا، ولكن مِن رَحْمته أنه يُظهِر الآياتِ حتى يَكون هذا عَوْنًا على ما في الفِطْرة من مَعرِفة آيات الله عَزَّوَجَلَّ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: جَواز تَحدِّي الإنسان بما يَعترِف به لولا الجَحْد؛ لقوله: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾.

وهَلْ تَعرِف أن أَحَدًا جَحَد الآياتِ مع تَيقُّنه بها؟

الجَوابُ: فِرعونُ وقومُه؛ فإنهم جَحَدوا بآيات الله مع أن أَنفُسهم مُستَيْقِنة بها.



الآية (٨٢)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [غافر:٨٢].

ثُم قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ إلى آخِرِه.

قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ هذا الاستِفْهام يُحتَمَل أن يَكون للحَثِّ؛ وعليه فيَكون بمَعنَى الأَمْر؛ أي: سِيروا في الأرض، ويُؤيِّد هذا قولُ الله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾. ويُحتَمَل أن يَكون للتَّوْبيخ؛ أي: تَوْبيخ هَؤلاءِ عن عدَم السَّيْر في الأرض.

والسَّيْر هنا يَشمَل السَّيْر بالقدَم، والسَّيْر بالقَلْب، أمَّا السَّيْر بالقَلْب فمَرجِعه إلى الأخبار الصادِقة؛ بحَيثُ يَقرَأ الإنسان عن الأُمَم السابِقة ولا شيءَ أصَحُّ من كِتاب الله عَزَّوَجَلَّ في الحَديث عن الأُمَم السابِقة؛ لقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم:٩]، فلا شيءَ أصَحُّ في الأخبار ممَّا جاء به الكِتاب العَزيز وصحَّت به السُّنَّة، نَقول: هذا سَيْر بالقَلْب. والسَّيْر بالقَدَم أن يَمشِيَ الإنسان ليَنظُر ما صنَعَ الله تعالى بالمُكذِّبين.

مِثال ذلك: أن يَسير الإنسان إلى دِيار ثَمودَ؛ ليَنظُر ماذا صنَعَ الله بهم، ولكن كما قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا وَهُوَ بَاكٍ»[1] خَوْفَ أَنْ يُصِيبَهُ مَا أَصَابَ هَؤُلَاءِ المُكَذِّبِينَ.

وأمَّا مَن ذهَب إليها للتَّنزُّه والفُرْجة فإن ذلِك لا يَجوز، كما يَصنَع كثير من الناس اليومَ، يَذهَبون إليها لا على سَبيل العِظة والاعتِبار، ولا يَدخُلونها وهم باكُونَ، بل على سبيل الاطِّلاع فقَطْ على آثار السابِقين، وعلى سبيل النُّزْهة، وهذا حَرام ولا يَحِلُّ.

فإن قال قائِل: مَن ذَهَب إلى دِيارِ ثَمود للعِبْرة ولكنه لم يَستَطِع أن يَبكِيَ فهل يَتباكَى؟

فالجَوابُ: لا، وفي الحَديث: «فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوهَا»، ورسول الله ﷺ لَمَّا مَرَّ بها قَنَّع رَأسَه يَعنِي: غَطَّاه وخَفَضه وأَسرَع ناقَتَه.

فإن قال قائِل: إِذَنْ نَقول: ابْكِ أو ارجِعْ.

فالجوابُ: نعَمْ، نَقول: ابْكِ أو ارجِعْ، إمَّا أن تَبكِيَ وإمَّا أن تَرجِع، فإن لم تَبكِ وأنت مرَرْت بالبلَد فعَجِّل وقَنِّع رَأْسك، كما فعَل الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فإن قال قائِل: إِذَنْ نَقول بعدَم جَواز مَن يُصوِّر هذه الصُّوَرَ ويُريها الناس يَنشُرها؟

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحِجر، رقم (٤٤١٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، رقم (٢٩٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فالجَوابُ: أي نعَم، الظاهِر أنه للمَنْع أَقرَبُ؛ وذلك لأنه إنَّما يُريهم إيَّاها لبَيان قُوَّة القَوْم، لا لِبَيان أن الله أَهلَكهم مع قُوَّتهم، هذا هو الظاهِر من هَؤلاء المُصوِّرين.

فإن قال قائِل: هل يَشمَل هذا كلَّ الآثار القَديمة أو التي عُذِّبت فَقَطْ؟

فالجَوابُ: نَحنُ قرَأْنا آية تَدُلُّ على المُراد ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾.

فإن قال قائِلٌ: بعض القَوْم السابِقين دمَّرهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خارِجَ دِيارِهم، مثل الفَراعِنة، هل نَقول: لا نَدخُل آثارَهُم كدِيار ثَمودَ؟

فالجوابُ: لا، وعلى هذا نَقول: لنا أن نَدخُل المَكان الذي أُغرِق فيه فِرعونُ، ولنا أن نَدخُل مِصرَ أيضًا؛ لأنه لم يُهلَك فِرعونُ في مِصرَ.

وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ﴾ إعْراب الجُمْلتين أن نَقول: إن (لَمْ) حَرْف نَفيٍ وجَزْم وقَلْب، حرف نَفيٍ؛ لأَنَّها تَنفِي، وجَزْم لأنها تَجزِم، قَلْب لأنها تُحوِّل المُضارِع إلى الماضِي، والفاء في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ عاطِفة لا شَكَّ، لكن: هل هي عاطِفة على مُقدَّر محَذوف، أو عاطِفة على ما قَبلَها من الجُمَل؟

في ذلك قَوْلان:

القول الأوَّل: أنها عاطِفة على محَذوف مُقدَّر بعد الهَمْزة، ويُقدَّر بها يُناسِب المَقام، وعلى هذا فتَرتيبُها بعد الهَمْزة تَرتيب طَبيعيٌّ.

والثاني: أنها عاطِفة على الجُمْلة السابِقة، وبِناءً على ذلك تكون الفاءُ هنا مُزحْلَقة عن مَوضِعها؛ إذ إن مَوضِعها يَكون قبل الهَمْزة.

والقَوْلان مَعروفان لأَهْل العِلْم بالنَّحوِ، على التَّقدير الأَوَّل أنها عاطِفة على

مُقدَّر بعد الهَمْزة يَكون المَعنَى: أَغفَلوا فلَمْ يَسيروا في الأَرْض.

وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أي: على الأَرْض؛ لأن ﴿فِي﴾ للظَّرْفية، ولو جعَلنا ﴿فِي﴾ للظَّرْفية في هذا السِّياقِ لكان مَعنى الآية: أن يَدخُلوا في جوف الأَرْض، وهذا غير مُرادٍ قَطْعًا، فتكون ﴿فِي﴾ بمَعنَى (على)؛ كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦] أي: مَن على السَّماء، وليس المُراد أن الله في جَوْف السماء؛ لأن ذلك مُستَحيل فقد وَسِع كُرسِيُّه السموَاتِ والأرضَ.

وقوله: ﴿فَيَنظُرُواْ﴾ الفاء عاطِفة على ﴿يَسِيرُواْ﴾ وعلى هذا يَكون المَعنى: أَفلَمْ يَسيروا فلَمْ يَنظُروا. ويُحتَمَل أن تَكون مَنصوبة بعد فاء السبَبية؛ أيِ: انتَفى سَيْرهم ﴿فَيَنظُرُواْ﴾، كما تَقول: لم تَزُرْني فأُكرِمَك... وما أَشبَه ذلك من الكلام.

وقوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ﴿كَيْفَ﴾ هَذه اسمُ استِفْهام، وهي محَلُّ نَصْب خَبَر ﴿كَانَ﴾ مُقدَّمًا، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمُها. ﴿عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، والعاقِبة ذكَرها الله تعالى في سورة القِتال في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد:١٠].

هذا هو فائِدة النَّظَر: أن هَؤلاء القَوْمَ المُكذِّبين كانوا أَشَدَّ من هَؤلاء قُوَّةً، ومع ذلِك دمَّرهمُ الله عَزَّوَجَلَّ ﴿كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ﴾ أي: في العدَد. ﴿وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ أي: في الكيفية. فصاروا مُتميِّزين عنهُم في العدَد والكَيْفية.

﴿وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يَعنِي: من العُمران والقُصور وغيرها، ومع ذلك لم تَنفَعْهم هذه الكَثرةُ ولا هذه القُوَّةُ، قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: المَصانِع والقُصور]، ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ (ما) نافِية، و﴿أَغْنَىٰ﴾ فِعْل ماضٍ ﴿مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ (ما) اسمٌ مَوْصول فاعِل ﴿كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ صِلة المَوْصول، ويُحتَمل أن

تَكون (ما) استِفْهامية والمَعنى: فما الذي أَغنَى عنهم ما كَسَبوا، والاستِفْهامية أَبلَغُ؛ لأنها تَتَضمَّن النَّفيَ مع التَّحدِّي؛ أي: أي شيء أَغنَى عنهم كَسْبهم حين دمَّرَهم الله؟

إن كانت نافِية فالمَعنَى: ما أَغنَى عنهم كَسْبهم شيئًا، وإن كانت استِفْهامية، فالتَّقدير: ما الذي أَغنَى عنهم ما كانوا يَكسِبون، ونظيرُ ذلك قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتَ إِن مَّتَّعْنَٰهُمْ سِنِينَ ﴿٢٠٥﴾ ثُمَّ جَآءَهُم مَّا كَانُوا۟ يُوعَدُونَ ﴿٢٠٦﴾ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يُمَتَّعُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٥-٢٠٧]؛ أي: أيُّ شيء أَغنَى عنهم، أو أن المَعنَى نَفيُ الإِغْناء.

من فوائدِ الآيةِ الكريمةِ:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: الحثُّ على النظَر في أحوال الأُمَم السابِقة، يُؤخَذ من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ وَجهُ الدَّلالة أن الله وبَّخهم على عدَم السَّيْر.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن السَّيْر في الأرض بالقدَم إذا لم يَصحَبْه النظَر والاعتِبار فإنه لا يَنفَع؛ لقوله: ﴿يَسِيرُوا۟﴾ ﴿فَيَنظُرُوا۟﴾.

يَتفرَّع على هذا: ما يَفعَله كثير من الناس اليومَ من السَّيْر إلى ديار ثَمودَ؛ حيث يَسيرون بأَبْدانهم، لكن لا يَسيرون بقُلوبهم، ولا يَعتَبِرون، بل يَذهَبون إلى هُنالِك للاطِّلاع على مَآثِر القَوْم، بل على آثار القَوْم الدالَّة على قُوَّتهم، وهذا لا يَجوز، الواجِب على مَن سار إلى تِلك الدِّيارِ أن يَدخُلها وهو باكٍ؛ لقول النبيِّ -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوهَا»[1] ولا يَنفَع التَّباكي؛ لقَوْله: «فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوهَا»، ولم يَقُل: فتَباكَوْا.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب نزول النبي ﷺ الحِجر، رقم (٤٤١٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، رقم (٢٩٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

إِذَنْ: مَن لم يُوطِّن نَفْسه على هذا الوصفِ الذي رخَّص فيه النبيُّ ﷺ للدُّخول في ديارِ ثَمودَ فإنه لا يَجوز أن يَدخُل، وغالِبُ الناس الذين يَذهَبون الآنَ إنَّما يَذهَبون للفرجة والنُّزْهة فقَطْ، وهذا حرام.

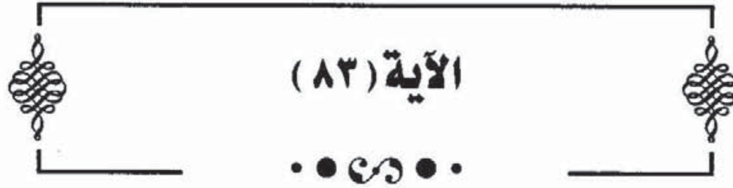
الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن من الأُمَم مَن هو أشَدُّ قُوَّةً وآثارًا ممَّا كانت عليه قُرَيْش؛ لقوله: ﴿كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الله تعالى لا يُعجِزه قُوَّة العَدوِّ، ولا كَثرة العَدوِّ، فإن الله تعالى أَهلَكهم مع كَثْرتهم وقُوَّته، وهل الله عَزَّوَجَلَّ إذا أَراد إهلاكَهم يَكون إهلاكُهم مُمتَدًّا لُمدَّة من الزمَن حتى يَقضِيَ عليهم؟

الجَـوابُ: لا، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ [القمر:٣١]، ﴿صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَكَانُواْ كَهَشِيمِ ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ ﴿ٱلْمُحْتَظِرِ﴾ يَعنِـي: الذي أَحاط أَرضَه بحظار، والحظار مُركَّب من أعواد خَفيفة أو من سعَف النَّخْل، وتَأكُله الشمس والهواء بسُرْعة.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن قُوَّة الإنسان وكَثْرة عدَده لا تُغنِي عنه شيئًا من عَذاب الله؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.





الآية (٨٣)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر:٨٣].

•••

ثم قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ هـذا الذي أَتى بعد ذِكْر تَدميرهم هو في الحقيقة عَوْد إلى شَرْح ما حصَل، فإن الله أَرسَل إليهم الرُّسُل بالبيِّنات الواضِحة، وأَنزَل الكُتُب، ولكن ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ اللَّهُ: [المُعجِزات الظاهِرات]، والصواب أن يَقول: الآيات البَيِّنات. هو رَحِمَهُ اللَّهُ جعَلَ البيِّنات بمَعنَى: الظاهِرات، وهذا حَقٌّ، وجعَل البَيِّنات صِفة لمَوْصوف محذوف تَقديرُه: المُعجِزات، وهذا فيه نظَرٌ، بل يُقدَّر: الآيات، وذلك لأن المُعجِزات لم تَرِد في الكِتاب والسُّنَّة محَلَّ الآيات أبَدًا.

وأيضًا المُعجِـزات تَكون من الرُّسُل وغيـر الرُّسُل، فالسحَرة مثَلًا تَأْتِي لهم الشَّياطين بالمُعجِزات، لكن الآيات يَعنِي: العَلامات الدالَّة على صِدْقهم. هذه أَبلَغ؛ ولهذا إذا وجَدْتم في الكُتُب -وما أكثَرَ ما تَجِدون المُعجِزاتِ، أو مُعجِزات الأنبياء، أو ما أَشبَه ذلك- فاضرِبوا عنها صَفْحًا وقولوا بدَلها: الآيات. كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: الآيات. والآياتُ -كما قُلْت- أَدَقُّ من كلِمة المُعجِزات؛ لأن المُعجِزاتِ يَدخُل فيها ما يَعجِز البشَر ممَّا تَصنَعه الشياطينُ مع السحَرة وغيرِهم.

قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [﴿فَرِحُواْ﴾ أي: الكُفَّار ﴿بِمَا عِندَهُم﴾ أي: الرُّسُل من العِلْم فرَح استِهْزاء وضَحِك مُنكِرين لها].

﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ﴾ الواو فاعِل فمَن الفارِحُ؟ يَقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: الكُفَّار]، وهذا صَحيح فَرِحَ الكُفَّار ﴿بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾.

وقوله: ﴿بِمَا عِندَهُم﴾ الضمير يَعود على الرُّسُل على حدِّ تَفسير المفَسِّر بما عند الرُّسُل من العِلْم؛أي: بما جاؤُوا به من البيِّنات، لكن هل هذا الفَرَحُ فرَحُ استِبْشار أو فرَحُ استِهْزاء؟ يَقول المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنه فرَحُ استِهْزاء وضَحِك وسُخْرية؛ ولكِنْ هذا التَّفسيرُ إذا تَأمَّلْته وجَدْتَه تَحريفًا وليس تَفسيرًا؛ لما فيه من البُعْد المَعنَويِّ واللَّفْظيِّ.

أمَّا البُعْد اللَّفظيُّ فلأَنَّ فيه تَشتيتَ الضَّمائِر؛ لأن قوله: ﴿فَرِحُواْ﴾ الواو للكُفَّار ﴿بِمَا عِندَهُم﴾ الهاء للرُّسُل، هذا تَشتيت للضَّمائِر، والهاء في قوله: ﴿بِمَا عِندَهُم﴾ إذا جعَلْنا الكلام نَسَقًا واحِدًا لا شَكَّ أنها تَعود على الكُفَّار؛ أي: بما عِند الكُفَّار من العِلْم.

وأمَّا البُعْد المَعنويُّ؛ فلِأَن الفَرَح في الأصل استِبْشار، فإذا صرَفْناه عن مَعناه الظاهِر إلى أن يَكون فرَحَ استِهْزاء كان هذا إخراجًا للمَعنَى عمَّا يَدُلُّ عليه ظاهِر اللَّفْظ.

والحاصِلُ: أن هذا التَّفسيرَ الذي ذكَره المفَسِّر تَفسير ضَعيف جدًّا، بل هو تَحريف، والصَّواب أن المَعنَى: فَرِح الكُفَّار بما عِندهم؛ أي: بما عِند الكُفَّار من العِلْم، وقالوا: نحن أَعلَمُ بما يُصلِحنا وما يُصلِح دُنيانا ودِينَنا الذي نحن عليه، فأنتم أيها

الرُّسُل سحَرة مجانينُ، كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذريات:٥٢]، وإذا كانوا يَعتَقِدون بقُلوبهم، أو يَقولون بأَلْسِنَتهم ما لا يَعتَقِدون من أن الرُّسُل سحَرة مجانينُ فإنَّهم لا شَكَّ سيَجْعَلون ما عِندهم من العِلْم هو العِلْم الحَقيقيَّ فيَفرَحون به.

وعلى هذا فنَقول: الفرَح هنا فرَح بطَر واستِبْشار فيما يَظُنُّون أنهم على عِلْم أعلى من عِلْم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾، ويَعجَب الإنسان أحيانًا فيما يَذهَب إليه بعضُ العُلَماء من تَفسير الآياتِ أو الأحاديث، الآنَ لو قرَأْت هذه الآيَةَ على إنسان عامِّيٍّ ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ فعلى أيِّ شيء يَتنزَّل الضمير في قوله: ﴿بِمَا عِندَهُم﴾ عِند هذا العامِّيِّ؟

الجَوابُ: على الكُفَّار ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم﴾ والإنسان يَفرَح بما عِندَه لا بما عِند غَيْره.

قوله: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ﴿وَحَاقَ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نَزَلَ]، لكِنها -أَعنِي: ﴿حاق﴾- ليسَتْ كـ(نَزَل) من كُلِّ وَجْه؛ لأن (نزَل) تكون بالخَيْر وبالشَّرِّ ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ هذا خير، لكن (حاقَ) لا تَأْتِي إلَّا في الشَّرِّ، فلا يُقال: حاقَ به القُرآن، أو حاقَ عليه القُرآن. كما يقال: نزَلَ عليه. فـ(حاقَ) هنا بمَعنَى: (نزل)، لكنها لا تُستَعمَل إلَّا في نُزول الشَّرِّ، وهو شَرٌّ بالنِّسْبة لَمِن نزَل به، وقد يَكون خيرًا بالنِّسْبة لغيره.

﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ﴿مَّا﴾ فاعِل ﴿حاق﴾، و﴿كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ يَعنِي: فيما سبَق؛ أي: أنهم لَمَّا جاءَهُم بَأْس الله عَزَّوَجَلَّ ونزَل بهم حاقَ

بهم ما كانوا يَستَهزِئون به فيما سَبَق، حيث كانوا يَستَهْزِئون بالرُّسُل، وبما جاؤُوا به، وبالشَّرائِع، بل ربما يَستَهْزِئون بالله عَزَّوَجَلَّ.

انظُرْ إلى قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة:٦٥]، يَتبَيَّنْ لك أن الكُفَّار يَستَهْزِئون بالله، ويَستَهزِئون بآيات الله، ويَستَهزِئون بالرُّسُل.

وقوله: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [أي: العَذاب] أي: حاق بهِمُ العَذاب الذين كانوا يَستَهزِئون به حين تَوعَّدَتْهم الرُّسُل به، فجعَلوا يَستَهزِئون: أين العَذابُ الذي تَقولون؟ أي: كانوا يَستَفهِمون استِهزاء.

من فوائد الآية الكريمة:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: إثبات حِكْمة الله ورَحْمته، وذلك أنه جعَل الآياتِ التي تَأْتِي بها الرُّسُل آياتٍ بيِّناتٍ؛ حتَّى لا يَبقَى حُجَّة.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن الكُفَّار يَفخَرون بما عِندهم من العِلْم، ولو كان باطِلًا؛ لقوله: ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ وهذا الذي كان فيما سبَق مَوْجود الآنَ، فإن بعض أُولَئِك القومِ الذين آتاهم الله من عِلْم الدنيا ما آتاهم تَجِدهم يَفرَحون بها ويَقولون: هي خَيْر من عِلْم أُولَئِك المُقوقَعِين على أَنفُسهم، ويَعنُون بهم عُلماء الشَّريعة.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّحذير البالِغ من رَدِّ ما جاءَت به الرُّسُل؛ لقوله: ﴿وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَرسَل الرُّسُل بالآياتِ البَيِّنات الدالَّة على صِدْقهم.

ويَتفَرَّع على هذا فائِدتان أو أكثَرُ، وهُما: رحمة الله بالعِباد، وحِكْمة الله تعالى في فِعْله:

أمَّا رحمة الله بالعِباد فلأن الله تعالى لو أَرسَل إليهم رُسُلًا بدون آيات؛ لكان في ذلك تَكليفٌ بما لا يُطاق؛ لأن الإنسان لا يُمكِن أن يُصدِّق برسول بدون آياتٍ تَدُلُّ على صِدْقه وإلَّا لأَمكَن كلَّ كاذِب أن يَقول: إنه رسولٌ.

وأمَّا الحِكْمة فظاهِرة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمَّا أَرسَل الرُّسُل لم يَترُكْهم هَمَلًا، بل أَعطاهم ما على مِثْله يُؤمِن البَشَر كما أَخبَر بذلك نبيُّنا ﷺ أن الله ما بعَث رسولًا إلَّا آتاه ما يُؤمِن على مِثْله البَشَر، والذي أُوتِيَه الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو الوَحيُ القُرآن؛ ولهذا قال: «فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١)؛ لأن القُرآن آية باقِية إلى يوم القِيامة، أو إلى أن يَأذَن الله تعالى بفَساد العالَم، أمَّا آيات الرُّسُل فغالِبُها تَنقَضِي في زمانهم، لكن آية الرَّسول باقِية.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أن آياتِ الرُّسُل بيِّنة لا تَحتَمِل الشَّكَّ؛ لقوله: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾.

ويَتفَرَّع على ذلك: أنه يَنبَغي للعالِم الذي يَنشُر شريعة الله عَزَّوَجَلَّ إذا نشَرَها بين الناس أن يَكون نَشْره إيَّاها على وَجهٍ بَيِّن لا اشتِباهَ فيه:

أوَّلًا: اقتِداءً بالرُّسُل. وثانيًا: ليَزداد المُخاطَب طُمأنينة؛ لأن الطُّمأنينة لها أثَرٌ في قَبول ما يُلقَى وفي القِيام به، فإن الإنسان إذا لم يُبيَّن له الحَقُّ على وَجْه تَحصُل به الطُّمَأنينة تَجِده يَمشِي، أو يَأخُذ بالحَقِّ وهو مُتردِّد، لكن إذا زِيد طُمَأْنينة انتَفَع بذَلِك.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فإن قال قائِل: هل النَّبيُّ لا بُدَّ له من أَتْباع؟

فالجَوابُ: لا، قال الرسولُ ﷺ: «وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»(١).

مسألةٌ: عادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَمَدَّ لهم في العَذاب؛ لأنهم يَقولون: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ ؟! فأَرسَل الله عليهم الرِّيح التي هي أَخَفُّ وأَلطَفُ ما يَكون، فأَهلَكَتْهم، قال: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة:٧]، «فيها»: هذه المُدَّةِ قد يَكون بعضُهم هلَك في أوَّل يَوْم، وبعضُهم في ثاني يوم، تبَعًا لما يَكون من المَلاجِئ أو غيره.

فإن قال قائِلٌ: هل هذا مُستَثْنًى من العُقوبة؟

فالجَوابُ: لا؛ لأنه أَرسَل عليهم العُقوبة على هذا الشَّكلِ. ويُقال: إن هَذه وإن امتَدَّتْ فهي من حين ابتَدَأ العَذاب هلَك مَن هلَكَ.

فإن قال قائِلٌ: ما ورَد عن الأُمَم السابِقة مِمَّا ذكَره الله أنهم كانوا يَتَّخِذون من الجِبال بُيوتًا، هل يُقال: إن عِندهم آلاتٍ يَصنَعون بها هذه الأشياءَ؟

فالجَوابُ: يُحتَمَل أنها آلاتٌ، أو يُحتَمَل أنها لكَثْرتهم كل واحِد يُمسِك عمَلًا ويَقوم به، وتَعرِف أن الإنسان إذا اعتاد على عمَل مُعيَّن ولو كان شاقًّا صار سهلًا عليه.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب، رقم (٦٥٤١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الآيتان (٨٤، ٨٥)

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر:٨٤-٨٥].

﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ قال المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [أي: شِدَّة عَذابنا]. ﴿رَأَوْا﴾ يَعنِي بأَبْصارهم، يَعنِي: رأَوْه رُؤية العَيْن، والبَأْس أشَدُّ العَذاب.

﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ﴾؛ أي: دون شُركائنا ودون ما كُنَّا نعبُده، وهذا غاية الإِخْلاص، ثُم أَكَّدوا هذا بقولهم: ﴿وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ﴾ ﴿بِمَا﴾ الباء حَرْف جرٍّ مُتعَلِّقة بـ﴿وَكَفَرْنَا﴾، و﴿بِهِۦ﴾ يُحتَمَل أن تكون للسبَبية؛ أي: بما كُنَّا بسببه مُشرِكين، وأن تكون مُتعَلِّقة بـ﴿مُشْرِكِينَ﴾ تعلُّق الجارِّ بعامِله، المَعنى: أنهم لَمَّا رأَوْا عَذاب الله آمَنوا، ولكن هل يَنفَعُهم هذا الإيمانُ؟ لا، إن فِرعونَ لَمَّا غرِقَ وأَدركه الغَرَق قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس:٩٠]، ولكن قيل له: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ يَعنِي: أَتؤمِن الآنَ؟! ﴿وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، فلَمْ يَنفَعه إيمانُه، وقال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء:١٨]، هذا لا تَنفَعه التَّوْبة؛ لأنه رأَى وشاهَدَ، شاهَدَ ما كان غَيْبًا يَكفُر به، والإيمان عن مُشاهَدة لا يُفيد؛ لأن

كل إنسان يُؤمِن بما يُشاهِد، ولو كان أكفرَ الناس، وإنما الذي يُحمَد عليه الإنسان ويُنجِيه من عَذاب الله أن يُؤمِن بالغَيْب، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾.

ثم قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ ﴿فَلَمْ يَكُ﴾ أَصلُها: (لَمْ يَكُن)، لكِن حُذِفت النون تخفيفًا، وقد جاء الحَذْف والإبقاء في آيَتيْن من كِتاب الله، فقال تعالى في إبراهيمَ: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠]، وهذا الحَذْفُ تخفيف، وله شُروط مَعروفة في كتُب النَّحوِ.

﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ إيمان هل تُعرِبونها على أنها اسمُ (يَكُن) مُؤخَّر، أو على أنها فاعِل (يَنفَع) واسمُها مُستَتِر؟

الجَوابُ: الثاني، والتَّقدير على هذا: فلم يَكُ إيمانُهم يَنفَعهم. أمَّا على الأوَّل فيكون (ينفع) ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ﴾، فيَكون اسمُها ضَميرَ الشَّأْن اسمَ ﴿يَكُ﴾ محذوف.

وقوله: ﴿لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ ﴿لَمَّا﴾ هنا ظَرْف بمَعنى: حِين، واعلَمْ أن (لَمَّا) تَأتِي في اللُّغة العرَبية على أَوجُه:

الأوَّلُ: أن تَكون ظرفًا بمَعنَى (حين) كما في هذه الآيةِ، فإن مَعنَى ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ أي: حينَ رأَوْا بَأْسنا. وتَأتِي جازِمة، مثل قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾، وهي للنَّفْي أيضًا ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ جازِمة ونافِية، لكن الفَرْق بينها وبين (لَمْ) أن ﴿لَّمَّا﴾ تُفيد قُرْب مَدخولها ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾، ولكن سيَذوقونه قريبًا، بخِلاف (لَمْ) فتَأتِي للنَّفي المُطلَق، وتَأتِي (لَمَّا) شَرْطية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾، وتَأتِي بمَعنَى: (إلَّا) كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ فهَذِه أَرْبعة مَعانٍ في (لَمَّا).

قال تعالى: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ﴾ ﴿سُنَّتَ﴾ يقول المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [نَصبُه على المَصدَر بِفِعْل مُقدَّر من لَفْظه] ﴿سُنَّتَ﴾ بمَعنى: طَريقة؛ أي: هذه طَريقةُ الله، و﴿سُنَّتَ﴾ في مِثْل هذا التَّركيبِ يَجوز أن تكون مَرفوعة؛ أي: «سُنَّة الله» على أنها خَبَر مُبتَدَأ محَذوف؛ أي: هذه سُنَّة الله، ويَجوز أن تكون مَنصوبة، والمفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَقول: إنها مَنصوبة على المَصدَر بِفِعْل مُقدَّر من لَفْظه؛ أي: سَنَّ الله بهم سُنَّة الله، ويَجوز أن تَكون مَصدَرًا عامِله محَذوف، لكنه مُقدَّر من الجُمْلة التي قَبلَه؛ لأن هذه العِبارةَ بمَعنى ما قَبلَها تمامًا، يَعنِي: سُنَّة الله، بمَعنى ما قبلَها وهي أَخْذُ المُكذِّبين بالعَذاب، فتكون مَنصوبة بمَضمون الجُمْلة لا بفِعْل مُقدَّر، وما ذكَره المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَجهٌ لا شَكَّ، والمُهِمُّ أن السُّنَّة بمَعنَى: الطريقة، وطَريقة الله تعالى إهلاكُ المُكذِّبين وتَعذيبهم، وأنَّهم لو آمَنوا بعد نُزول العَذاب لم يَنفَعْهم.

فإن قال قائِل: في رَسْم القُرآن هنا ﴿سُنَّتَ﴾ التاء فيها مَفتوحة والقاعِدة أنها مَربوطة؛ لأنها لمُفرَد.

فالجَوابُ: إن الرَّسْم العُثمانيَّ ليس على القَواعِد المَعروفة الآنَ، بل هو تَوْقيف، وقد اختَلَف العُلَماء رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ: هل يَجِب أن يُرسَم القُرآن بالرَّسْم العُثمانيِّ أو لا يَجِب، أو يُفصَّل بين أن يُلقَّن التلاميذ الصِّغار أو الكِبار؟ على ثلاثة أَقوال:

القَوْل الأوَّل: إنه لا يَجوز أن يُرسَم القُرآن إلَّا بالرَّسْم العُثمانيِّ على كل حال، حتى وإن كُنتَ تُعلِّم الصِّبيان فعلى الرَّسْم العُثمانيِّ، فتكتُب: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء:١٠٣] تُكتَب: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بالواو، حتى وإن كُنتَ تُدرِّس صَبِيًّا اتِّباعًا للرَّسْم ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ فـ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بالواو، و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بالواو؛ لأن هذا هو الرَّسْم العُثمانيُّ.

وقال بعضُهم: بل لا يَجِب؛ لأن الرَّسْم العُثمانيَّ حين رُسِم المُصحَف صادَف أنه على هذا الوَجهِ، ولو كان الرَّسْم العُثمانيُّ على غير هذه القاعِدةِ لكُتِب بحَسب القاعِدة التي كانت في ذلك الوَقتِ، فالمَسألَةُ ليسَت تَوفيقيةً، لكن صادَف أن الرَّسْم في ذلك الوَقْتِ على هذا الوَجهِ فرُسِم القُرآن عليه؛ وذلك لأن القُرآن لم يَنزِل مَكتوبًا حتى نَقول: لا بُدَّ أن يَكون كما كُتِب. بل نَزَل مَقروءًا، وقاعِدة الرَّسْم تَختَلِف من حينٍ لآخَر، وهذا القولُ له وَجهٌ قَويٌّ؛ لأنا نَعلَم عِلْم اليَقين أنه لو كانت قاعِدة الرَّسْم على غير هذا الوَجهِ في ذلك العَهْدِ؛ لكُتِب بمُقتَضى القاعِدة المَعروفة في ذلِكَ العَهْدِ.

والقول الثالِثُ: يَقول: إن كان القُرآن مَكتوبًا للصِّبيان للتَّعلُّم فاكْتُبْه على القاعِدة المَعروفة بَينَهم، وإن كان للكِبار يَعنِي: يَكتُب الإنسان مُصحَفًا فلْيَكتُبْه على حَسب الرَّسْم العُثمانيِّ، وهذا فيه جَمْع بين القَوْلين؛ لأنك لو تَرسُم القُرآن للصَّبيِّ على حَسب الرَّسْم العُثمانيِّ لحَرَّفه؛ لأن القاعِدة التي بين يَدَيْه تُخالِف الرسم فيُحرِّفه، فيَقرَأ مثلًا: ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ الزَّكوت، و﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الصلوات، و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ الربو، وهَلُمَّ جرًّا.

فأنا أَميل إلى أنه لا بَأْس أن يُكتَب بمُقتَضى القاعِدة الحاضِرة بالنِّسْبة للمُتعَلِّم، لا شَكَّ في ذلك بالنِّسْبة لغيره في احتِمال، ولكن القَوْل بالمَنْع فيه نظَرٌ.

﴿ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ قال المفَسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: [في الأُمَم أن لا يَنفَعَهم الإيمانُ وقتَ نُزولِ العَذابِ]، هذه واحِدة، والثانية: أن يُعذِّب المُكذِّبين. فالسُّنَّة التي استَفَدْناها من هذه الآيةِ شَيْئان:

أوَّلًا: إهلاك المُكذِّبين، والثاني: أنه لا يَنفَعُهم إيمانهم إذا رأَوُا العَذابَ.

قوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ﴿وَخَسِرَ﴾ فسَّـرَها المفسِّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمَعنَى: [تبيَّن خُسْرانهم لكُلِّ أحدٍ، وهُم خاسِرون في كلِّ وَقْت قبلَ ذلك].

﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مَعلوم أن ﴿هُنَالِكَ﴾ ظَرْف مَكان، هذا هو الأصل، فهي اسْمُ إشارة إلى المَكان.

وقد تُستَعار إشارةً للزَّمان، فتَقول هُنالِك؛ أي: في ذلِكَ الوَقْتِ، ومِنه هذه الآيةُ انتَبِه، الآنَ إذا قُلْت: فُلان هناك. هذا ظَرْف مَكان، وهذا هو الأصل، ولو قُلْت مثَلًا: قَدِم فُلان هُناك. تُشير إلى الوَقْت صارَت إشارةً للزَّمان، لكن هذا خِلاف الأَصْل، بَقِيَ علينا أن يُقال: خَسِـرَ في ذلك الوَقتِ الكافِرون. أليسَ الكافِرون خاسِرين في كُلِّ وَقْت؟ بلى، لكن تَبيَّن خُسْـرانهم وظَهَر؛ لأَنَّهم كانوا قبل أن يَنزِل عليهم العَذاب يَظُنُّون أنهم رابِحون؛ ولهـذا فرِحوا بما عِندهم من العِلْم، لكن إذا نزَلَ بهم العَذابُ ظهَرَ لهم الخُسْران.

فإن قال قائِلٌ: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال في الآيَةِ الأُولى: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [غافر:٧٨] وفي آخِرِ السُّورة قال: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فما فائِدةُ التَّغيير؟

فالجَوابُ: الفائِدةُ من هذا هو بَيان أن كُلَّ كافِر هو مُبطِل ليس معه حَقٌّ، وكل مُبطِل لا يَقول إلَّا الباطِل فهو كافِر يَعنِي: المُبطِل في كل أحواله فهو كافِر ليس معه شيء من الحَقِّ، والكافِر مُبطِل ليس معه شيء من الحَقِّ أيضًا، فاختِلاف التَّعبير لزِيادة المَعنَى، كما يَكون أيضًا في اختِلاف القِراءات أَحيانًا، كقول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا۟﴾، وفي قِراءة أُخرى: «تَسْتَأْذِنُوا»، ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾، وفي قِراءَةٍ: «فَتَثَبَّتُوا»، فتكون القِراءة هَذه مُفسِّرةً للقِراءة الثانية.

من فوائدِ الآيتين الكريمتين:

الْفَائِدَةُ الأُولَى: أن أُولَئِك القومَ المُكذِّبين للرُّسُل إذا رأَوُا العَذاب قالوا: آمَنَّا، والمِثال على ذلِك: فِرعونُ لمَّا أدركَه الغرَقُ قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن هَؤلاءِ الذين يُؤمِنون بعد أن نزَلَ بهِمُ العَذابُ لا يَستَفيدون من إيمانهم شيئًا؛ لقوله: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾.

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: أن سُنَّة الله عَزَّوَجَلَّ في العِباد واحِدة، فإنه لا يُحابِي أحَدًا لغِناه، أو لفَقْره، أو لغير ذلك، بل إن أكرَم الخَلْق عِند الله أتقاهُم؛ لقوله: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ فِي عِبَادِهِۦ﴾.

الْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: التَّحذير من تكذيب الرُّسُل، وأن مَن كذَّب الرُّسُل فإنه سيَناله ما نالَهُم من العَذاب سيَناله ما نالَهم؛ أي: ما نال الأُمَم السابِقة من العَذاب.

الْفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: ظُهور الخُسْران لهَؤلاءِ المُكذِّبين قبلَ أن يموتوا؛ لقوله: ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ﴾؛ أي: حين جاءَهُم البَأْس تَبيَّنَ لهم الخُسْران ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾.

